# التكامل الاقتصادي في أفريقيا
# بين النظرية والتطبيق

## في إطار العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية

دراسة تحليلية رؤية مستقبلية


د. عـــادل عبد الـــرازق

وكيل أول وزارة التعاون الدولي

عضو هيئة التدريس للدراسات العليا – دبلوم المفاوضات الدولية

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة




# بطاقة فهرسة



الطبعة الأولى 2014

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : التكامل الاقتصادي في أفريقيا بين النظرية والتطبيق

المـــــؤلف : د. عادل عبد الرازق

رقـم الإيداع :




Tokoboko_5@yahoo.com

# إهداء

إلى كوكبة من العلماء :

-إلى روح الأستاذة الدكتورة / سلوى محمد لبيب

-الأستاذ الدكتور / إبراهيم نصر الدين

-الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن إسماعيل الصالحي

-الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد رشيدي

-الأستاذ الدكتور / محمد أبو العنين

-الأستاذ الدكتور / فرج عبد الفتاح فرج

-الأستاذ الدكتور / عراقي الشربيني

الذي نهلت من فيض علمهم ............ وتعلمت منهم منهجية البحث العلمي .

«لهم مني الشكر والتقدير ومن الله الجزاء الأوفى»

المؤلف

د. عادل عبد الرازق

# تقديم

أقف حائرًا وأنا أسطر تقديما لهذا المرجع الذي يكاد يتفجر بما بين متْنيه من معلومات وحقائق موثقة وخلاصة فكر تنم عن عمق ودأب واضعه وحب يكنه للشأن الأفريقي .

سيجد القارئ في هذا المرجع القيم ما يريده ، فإذا كان يبغي المنحى التاريخي فسيجده وإن كان يريد مرجعًا للتفاعلات الإقليمية الأفريقية فسيجد ، وإن أراد دراسة يستند إليها في بحثه عن تكتل أو منظمة أفريقية فإن مراده في هذا المرجع ، ولعل العاملين والمشتغلين بالشأن السياسي أو الاقتصادي الأفريقي هو أول من سيقدر قيمة هذا المرجع ففيه معلومات وحقائق ونتائج توصل إليها مؤلفه بلا شك تثرى العمل في الشأن الأفريقي والعاملين فيه .

لا أبالغ إن قلت أن ما قدمه مؤلف هذا المرجع القيم هو نتاج خبرته وممارسته للعمل الرسمي في الشأن الأفريقي فقد كان ولفترة من الزمن أحد المسؤولين عن هذا الشأن إبان عمله في وزارتي الخارجية ووزارة التعاون الدولي ،

لذا فإن هذا المرجع هو خلاصة فكر وممارسة فعلية وهو استمرار لعطاء المؤلف عبر سلسلة مؤلفات ومراجع في الشأن الأفريقي أضافت له الكثير إن كنا في حاجة للمزيد .

يستعرض المؤلف في هذا الكتاب كافة التفاعلات الأفريقية بالإ ضافة للمبادرات مع إيضاح للظروف الدولية والإقليمية وأوضاع كل تجمع على حد ودور اللاعبين الرئيسيين في كل تجمع ، هذا بالإضافة لدراسة أوضاع السلم والأمن الجماعي في أفريقيا ، ويتطرق المرجع إلى دراسة أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية مع الأ سس التي أر ستها التنظيمات الأفريقية سواء المنظمات الاقتصادية الأفريقية أو التكتلات لتعزيز السلم والأمن الجماعي ، كما يدرس المرجع حالة الآليات لسلم والأمن في كل من الكوميسا والإيكواس ودور الإيكواس في فض المنازعات في غرب أفريقيا .

يجد القارئ في خاتمة المرجع تصورا ورؤية مستقبلية حول قدرة التفاعلات التعاونية القارية على مواجهة التحديات الاقتصـادية الأفريقية في ظل الظروف الدولية وأجواء العولمة الحالية .

وأمام هذا أشعر برغبة شديدة في مطالعته مرة تلو أخرى باعتباري من المعنيين بالشأن الأفريقي لما به من نواح شـتى تفيد في علاقات مصـر مع أفريقيا والتي لا يمكن أن تبدأ بداية صحيحة دون فهم عميق للشأن الأفريقي والذي أجده بين متني هذا المرجع القيم الذي يعد علامة مضـيئة وإضـافة عظمى لمكتبة المراجع المتخصـصـة حول الشـأن الأفريقي .

**حسن لاشين**

**مدير عام العلاقات**

**مع المنظمات والتجمعات الاقتصادية الأفريقية**

**وزارة التعاون الدولي**

# مقدمة

منذ أن استقلت دول القارة الأفريقية في بداية الستينيات عملت هذه الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية ، غير أن عقوداً قد مضت دون أن تحقق التنمية لمرغوبة خاصة وأن اهتمام دول القارة قد انصب على التحرر السياسي وأهملت كثيراً قضية التحرر الاقتصادي فالقارة بلغ عدد سكانها عام ألفين وفقاً للإحصاءات المنشورة عام 2002 م حوالي 797.8 مليون نسمة ومتوسط معدل النمو السكاني في النصف الثاني من عقد التسعينيات بلغ 2.6 ٪ سنوياً وبها دول متباينة في كثافتها السكانية مثل نيجيريا 126 مليون نسمة بينما جزر القمر 560 ألف نسمة ناتجها المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1995 بلغ في عام ألفين بلغ 288.4 مليار دولار ومتوسط معدل نمو الناتج المحلي في النصف الثاني من عقد التسعينيات بلغ 2.6 ٪ سنوياً ( ذات المتوسط لمعدل النمو السكاني ) وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في عام ألفين ما قيمته 671 دولارًا في السنة .

لقد اختلفت إستراتيجية التنمية المتبعة ، فأغلب دول القارة تبنت منذ الاستقلال في بداية عقد الثمانينات إستراتيجية الإحلال محل الواردات ثم اتجهت دول القارة للأخذ بإستراتيجية تنمية الصادرات والانفتاح على العالم الخارجي في ظل تطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي المدعومة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

غير أنه في كلا الحالتين ( حالة تطبيق إستراتيجية التنمية بالإحلال محل الواردات وإستراتيجية التنمية من خلال اعتماد التصدير كقطاع قائد للاقتصاد القومي ) كلاهما لم يحقق التنمية الأفريقية المنشودة .

إن مراجعة وثائق منظمة الوحدة الأفريقية ( خطة عمل لاجوس ، معاهدة أبوجا ) يمكن أن تقدم لنا منهجاً مناسباً لإ ستراتيجية تنمية تتناسب مع الواقع الأفريقي ، غير أن أحدث هذه الوثائق هو القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي بدأ ممارسة نشاطه الفعلي منذ يوليو 2002 ، ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا ( نيباد ) .

إن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي قد اعتمد معاهدة أبوجا كمنهج مناسب لتنمية القارة وحث الدول أعضاء الاتحاد على الإسراع بتنفيذها وفضلاً عن ذلك فقد استحدث قانون الاتحاد الأفريقي مؤسسات أخري تعد بمثابة أدوات لتحقيق التنمية المرغوبة إن نصوص قانون الاتحاد هي النصوص الواجبة التنفيذ إذا ما اختلفت مع نصوص إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية [ معاهدة أبوجا ] وأن المساعدات الإنمائية يمكن أن تفيد في المساهمة في عملية التنمية ولكن التنمية لا تحقق بالمساعدات إن التنمية المبتغاه لابد أن تقوم على دعائم وأسس مملوكة للأفريقيين والقارة لديها من الموارد ما يمكنها من البدء في عمليات تنموية طموحة

إن إســتراتيجية التنمية وفقاً للقانون التأســيســي للاتحاد تقوم على مبدأ التوازن بين مصــلحة الفرد ومصــلحة المجتمع، تعطي للدولة دوراً لضـبط حركة الأســواق ومراقبة تنفيذ القوانين دون أن يكون للدولة الســيطرة على ملكية أدوات الإنتاج أنها إســتراتيجية تقوم على وجود قطاع خاص رشــيد تســبغ عليه الدولة حمايتها من دفاع وأمن وعدالة وتوفير بنية تحتية فضــلاً عن تواجدها في المشــروعات التي لا يســتطيع القطاع الخاص الاضــطلاع بها أو تلك المشــروعات التي تمس غالبية الجماهير أو تلك التي تمثل مشروعات إستراتيجية .

إن فلســفة إســتراتيجية التنمية وفقاً لوثائق منظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة أبوجا الاقتصــادية والقانون التأســيســي للاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد تقوم على مجموعة من العناصر لعل أهمها :

- التكامل الإقليمي و صولاً لتكامل اقتصادات القارة وهو « مو ضوع درا ستنا » إذ اعتمد القانون التأســيســي للاتحاد مراحل التكامل الاقتصــادي المنصــوص عليها في معاهدة « أبوجا » بل ، وطالب القانون بالإ سراع بتنفيذ هذه المراحل وتتلخص في ست مراحل متتالية تســتغرق في تنفيذها 34 ســنة تبدأ من حيث انتهت جهود منظمة الوحدة الأفريقية في تكوين التجمعات الاقتصادية الفرعية

إذ أن هذه التجمعات وتعزيزها هو السبيل لإقامة منطقة التجارة الحرة القارية ، يليها الاتحاد الجمركي على المستوي القاري ثم السوق الأفريقية المشتركة ، كما تهدف المعاهدة إلى الوصول للوحدة النقدية على المستوى الأفريقي في نهاية هذه المراحل الست ،غير أن القانون التأسيسي للاتحاد قد نص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء المصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي وبنك الاستثمار الإفريقي وإن إنشاء هذه المؤسسات أصبح حال للحدوث وفقاً لنص القانون ، وإذا كانت هذه المؤسسات الاقتصادية عند بداية إنشائها لن تستطيع ممارسة دورها بالكامل ، إلا إن البدء بالممكن هو أمر واجب التحقيق ، فعلى سبيل المثال واستناداً للخبرة الأفريقية في التجمعات الإقليمية الفرعية يمكن إنشاء المصرف الأفريقي ليبدأ عمله في شكل اجتماعات دورية لمحافظي المصارف المركزية الأفريقية يتابعون فيها الأداء على مستوى السياسات النقدية ومراجعة هدف الاستقرار النقدي لدول القارة مع وضع معايير موضوعية لمراقبة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي ، مع إنشاء غرفة المقاصة على المستوي الأفريقي ، وتؤجل باقي وظائف البنك لحين إتمام خطوات التكامل الاقتصادي « موضوع الدراسة » .

- أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية إذ أن القطاع الخاص الرشيد الذي يسعي لتحقيق أهداف التنمية الأفريقية ، ووضع في اعتباره معالجة المشكلات الاجتماعية صوب أعينه مثلما يضع هدف الربح هو القطاع الكفيل بقيادة عملية التنمية ، إن القارة ما زالت في حاجة لوجود المنظم المبتكر الذي يقدم الجديد في المنتجات ولديه القدرة على الابتكار ويؤمن بالأسلوب العلمي كأداة للتطوير ، إن خلق هذه الكوادر مهمة قومية إفريقية ، وقد تحتاج لفترة من الزمن غير أن إعطاء الفرصة لهذا القطاع هو السبيل لخلق هذه الكوادر ، إن القطاع الخاص الأفريقي في مجال الصناعة التحويلية ومجال التجارة الخارجية والتصدير وفتح الأسواق الخارجية عليه مهمة تاريخية لن تستطيع أفريقيا أن تحقق أهدافها التنموية إلا من خلال إنجاز هذه المهمة ، إن الشروط اللازمة لنجاح هذه المهمة والتي تكمن في تعزيز المنافسة والقضاء على الاحتكار وإشاعة الشفافية ومحاربة الفساد هي شروط يجب أن تحقق وعلى الدولة في أفريقيا أن تعمل صوب تحقيقها لكي تتمكن من تهيئة المناخ المناسب للابتكار .

- البعد الإنساني للتنمية ، فالتنمية للإنسان وبالإنسان ذلك أن توفير البنية الأساسية للمواطن الأفريقي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي السبيل لخلق العامل المنتج ، كما أن التعليم والتدريب والرعاية الصحية ومراعاة حقوق المرأة والطفل جميعها عناصر للتنمية البشرية التي هي أحد مقومات التنمية الشاملة ،

لقد اهتمت الدول في أفريقيا بعملية التنمية البشـــرية كما برز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال والمطلوب مدى أو سع للمشاركة من خلال هيئات المجتمع المدني غير أن ذلك لن يكون إلا من خلال اكتســـاب حقوق قانونية جديدة تكفل ممارسة هذه الأنشطة التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية .

– التمويل الوطني على مســتوى القارة هو المصــدر الأســاسـي للاســتثمار ، إن تهيئة المناخ السياسي وإشاعة الاستقرار السياسي والقضاء على الصراعات والحروب الأهلية وهي جميعها أمور محل اعتبار في القانون التأ سيسي للاتحاد الأفريقي ، ومن شأنها تهيئة البنية الاقتصـــادية للاحتفاظ برؤوس الأموال الوطنية وعدم خروجها إلى خارج أفريقيا ، حيث ترتفع ربحيتها وتقل درجة المخاطرة أما اســتمرار حالات الصــراع والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي فقد ثبت عملياً أنها عوامل طاردة لرؤوس الأموال .

– عدالة توزيع الدخل هي الأ ساس لتنويع قاعدة الإنتاج ، إن ا ستخدام الأدوات المالية ( إنفاق عام و ضرائب ) من شأنها إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة أقرب للعدالة ، إن هذا الشرط يمثل أحد أهم الشروط اللازمة لتنويع قواعد الإنتاج ،

فالمنتج يقوم بعمليات الإنتاج بناء على ما يتوقعه من طلب على منتجاته ، إن خلق الطلب في السوق يستدعي توافر القدرة الشرائية ، وفي ظل غياب عدالة التوزيع لن يكون هناك قوة شرائية في يد الغالبية، وبالتالي لن يكون لهم طلب اقتصادي في السوق وعلى عكس ما يذهب البعض سوف يترتب عليها زيادة في مستويات الدخول مما يعني زيادة في معدلات التراكم الرأسمالي .

- محاربة الفساد وتبسيط الإجراءات ، إن محاربة الفساد في كل صورة وأشكاله والقضاء على التعقيدات البيروقراطية التي هي أحد أهم مسبباته لهو أمر ضروري لتحقيق التنمية ، ذلك أن توسيع الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم وزيادة مؤسسات المجتمع المدني وزيادة الوعي الاجتماعي تعد بمثابة أهم شروط إستراتيجية التنمية المستهدفة[1] .

(1)انظر : د . فرج عبد الفتاح فرج . الاتحاد الأوروبي ودعم التنمية الأفريقية في ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد . بحث مقدم في مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في أفريقيا NEPAD وتنمية أفريقيا — والذي عقد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة . يومي 24 — 25 سبتمبر 2002 . ص 12 — 14 .

وبعد أن استعرضنا فلسفة إستراتيجية التنمية في القارة نؤكد على أن التكامل الإقليمي « موضــوع الدراســة » هو المدخل الحيوي للاعتماد الجماعي لدول القارة على الذات وأمراً لازماً لا مناص منه لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه القارة ،

لما يتيحه التكامل من تجاوز لعوامل ضــعف كثير من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء والا ستقرار بفعل واقعها وحيزها الجغرافي وما يفر ضه من قيود على إمكانيات هذه الدول وقدراتها الاجتماعية والاقتصــادية والســياســية وهو ما وعاه وأكد عليه الفكر السياسي الأفريقي طويلاً وأدركته وإن لم تلتزم به الدول الأفريقية .

وقد ارتبطت حركة التكامل الإقليمي منذ الســتينيات من القرن العشــرين بمســاعي الدول الأفريقية لا ستكمال ا ستقلال إرادتها على الأ صعدة المختلفة بعد حـ صولها على استقلالها المباشر عن الدول الاستعمارية ، وقد تنوعت مساعي وأشكال وأطر التكامل في القارة ما بين أطر قارية شاملة وأطر إقليمية أو مو ضوعية جزئية وتفاوتت خبراتها من حيث النجاح والفشل ،

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى محاولة التعرف على واقع التكامل الأفريقي بعد ما يزيد على نصف قرن تقريباً من استقلال الدول الأفريقية وموقف الدول الأفريقية من تلك الجهود التكاملية على المستوى القاري ورصد وتقييم جهود مساعي التكامل الإقليمي في القارة وما حققه من ثمار، كما أن هذه الدراسة تلقي الضوء على مدى استمرارية أو انحصار روح التفاؤل بالتكامل الإقليمي كأداة لتعظيم قدرات أفريقيا على المستوى الدولي.

الأمر الذي يعني بدوره ضرورة مراجعة تجارب التكامل الإقليمي القائمة في القارة (كالأيكواس – السادك – الكوميسا ... غيرها) لمعرفة مكامن القوة وعوامل الضعف في تلك التجارب ومحاولة تفعيل هذه التنظيمات بما يحقق هدف التنمية والاستقرار باعتبارهما شرطين لازمين من أجل الدعوة إلى التجارب بصورة أصدق وأوضح مع المبادرات الرامية إلى دعم العمل الأفريقي المشترك وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا « نيباد » كغاية مثلى وأداة من أجل مستقبل أفضل للقارة وشعوبها.

**والتعرض لهذه الدراسة تفصيلاً يقتضي أن نتناول الفصول الآتية :**

**الفصل الأول :** التفاعلات التعاونية التكاملية القارية .

**المبحث الأول :** إرهاصات التعاون الاقتصادي في إطار حركة الوحدة الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

**المبحث الثاني :** الاتحاد الأفريقي والتعاون الاقتصادي في إطار مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا ( نيباد NEPAD ).

**الفصل الثاني :** التفاعلات التعاونية التكاملية في شمال ووسط وغرب القارة الأفريقية.

**المبحث الأول :** التفاعلات التعاونية التكاملية في شمال القارة الأفريقية .

**المبحث الثاني :** التفاعلات التعاونية التكاملية في وسط وغرب القارة الأفريقية .

**الفصل الثالث :** التفاعلات التعاونية التكاملية في شرق وجنوب القارة الأفريقية .

**المبحث الأول :** التفاعلات التعاونية التكاملية في الشرق والجنوب الأفريقي .

**المبحث الثاني :** التفاعلات التعاونية التكاملية المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي .

**الفصـــل الرابع** : التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا في إطار البيئة الدولية والإقليمية ودور المجتمع المدني والدولة القائد مع دراسة حالتي السادك والإيجاد .

**المبحث الأول** : التفاعلات التعاونية التكاملية في إطار البيئة الدولية والإقليمية .

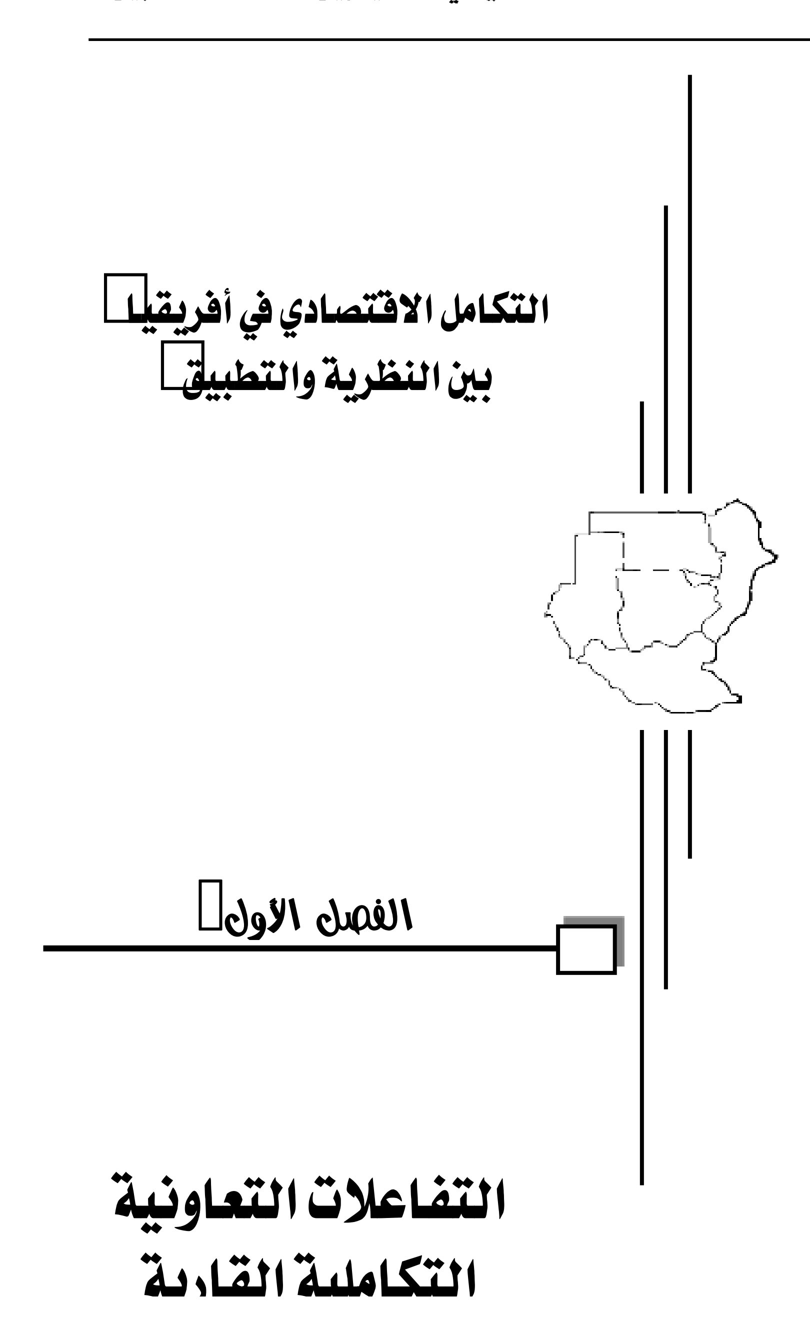
**المبحث الثاني** : دور المجتمع المدني والدولة القائد في التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا مع دراسة حالتي السادك والإيجاد .

**الفصـــل الخامس** : التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا ودورها في تعزيز الســلم والأمن الجماعي في أفريقيا .

**المبحث الأول** : أسـباب الصـراعات والمشـكلات الأمنية وآثارها الاقتصـادية والاجتماعية .

**المبحث الثاني** : الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي مع دراسة حالة الآليات للسلم والأمن في كل من الكوميسا والأيكواس ودور الأيكواس في بعض الصراعات في الإقليم .

**الختـــــــــام** : قدرة التفاعلات التعاونية القارية والإقليمية في مواجهة التحديات الاقتصادية الأفريقية في ظل العولمة « رؤيـة مستقبلية ».



# التكامل الاقتصادي في أفريقيا بين النظرية والتطبيق

## الفصل الأول

# التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

## تمهيـــد :

شهدت القارة العديد من التكتلات الاقتصادية الأفريقية على كافة المستويات القارية والإقليمية وهي ظاهرة تعد من أهم السمات التي تشهدها أسواق السلع والخدمات في العالم في العصر الحديث وتهدف هذه التكتلات إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الإفريقية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتركز تلك التكتلات والاتحادات الاقتصادية مجهوداتها على الاهتمام بالبنية التحتية والنهوض بالقطاع الخاص وعمليات التمويل والاهتمام بقضايا البيئة وغير ذلك من المشكلات الاقتصادية الإقليمية والقارية، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من إرهاصات التعاون الاقتصادية بين دول القارة منذ أكثر مما يربو على خمسين عاماً من القرن الماضي وتطورات لتأخذ أشكالاً جديدة تضم دول القارة جميعها والبالغ عددها 54 أربعًا وخمسين دولة ومن ذلك على سبيل المثال الاتحاد الأفريقي الذي خلف منظمة الوحدة الأفريقية ومبادرة النيباد التي جاءت تتويجًا للمبادرات الأفريقية الاقتصادية وخاصة خطة عمل لاجوس وأملها من خطة الإنعاش الاقتصادي الأفريقي من 1986 – 1990م وتوقيع معاهدة أبوجا الاقتصادية التي تسعي إلى تحقيق وحدة اقتصادية شاملة على المستوي القاري .

- وننوه في هذا المضمار إلى أن هناك عقبات تعوق التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول القارة ومن هذه العقبات ما يتعلق بمجال النقل والشحن ويتمثل في عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين معظم دول أفريقيا بالإضافة إلى ذلك وعلى سبيل المثال فقد تم إلغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الأفريقي مثل إثيوبيا وتنزانيا نظراً لوجود مسافة كبيرة بين العديد من شركات الطيران الأخرى ، كما أنه لا يوجد حتى الآن سوي خط ملاحي وحيد منتظم في منطقة البحر الأحمر يصل إلى دول شرق وجنوب أفريقيا مما يضطر المصدرين إلى اللجوء إلى مواني أوروبية لتصدير منتجاتهم إلى دول أفريقية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن وطول الرحلة وتلف البضائع في بعض الأحيان .

- بالإضافة إلى وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية بالدول الأفريقية حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل وكذا ارتفاع أسعار الشحن والنقل إلى أفريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التي قد تصل إلى 28 يومًا .

- وهناك عقبات تتصل بالأسواق الأفريقية وتتمثل في ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية وارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها في العديد من الأسواق الأفريقية

وكذا المنافسة الشرسة من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات الأفريقية كالملابس حيث إن الأسـواق الأفريقية أسـواق سـعر في المقام الأول نظراً لانخفاض القوة الشرائية للمستهلك ، كما تفتقد الدول الأفريقية لنظم مصرفية جيدة مع عدم وجود فروع للبنوك الأفريقية في تلك الدول، بالإضـافة إلى عدم وجود آليات لضـمان وتمويل الصادرات وندرة العملات الأجنبية في بعض تلك الدول .

- هذا بالإضـافة إلى ارتفاع مخاطر عدم السـداد مع عدم وجود تسـهيلات ائتمانية قصـيرة الأجل ( أقل من 60 يومًا ) وكذا عدم وجود نظام تأميني محلي شـامل وفعال لخدمة المصدرين الأفارقة بالإضافة إلى ضآلة الأسقف الائتمانية الممنوحة ضد مخاطر التصدير إلى أفريقيا ، وأيضاً الوسطاء والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول القارة عموماً ودول غرب أفريقيا بشـكل خاص وهو ما يعني صـعوبة اختراق تلك الأسواق ، ومن هذه العقبات أيضاً الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك السـوق والسـلع المطلوبة فيها وأذواق المسـتهلكين بها وكذا قصـور الدعاية والإعلان عن السـلع الأفريقية والتواجد الأفريقي الهزيل في المعارض الأفريقية وعدم وجود سياسية تسويقية للترويج للمنتج الأفريقي عبر وسائل الأعلام المختلفة في السوق الأفريقي بالإضافة إلى عدم وجود معارض دائمة للسلع الأفريقية في الدول الأفريقية هذا

بالإضـــافة إلى عقبات عامة تتعلق بالطبيعة الاقتصـــادية لدول القارة ذاتها من حيث ارتباطها بالدول المســتعمرة الســابقة وتركز نســبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى فضلاً عن التواجد القوي للشركات متعددة الجنسية وتغلغلها في النشاط الاقتصادي بها ، و سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومســتويات دخول الأفراد وضـعف القوة الشــرائية في العديد من الدول الأفريقية وتشــابه الهياكل الإنتاجية بأفريقيا حيث تعتمد غالبيتها على تصـــدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها وندرة النقد الأجنبي .

**وإزاء هذه العوائق فقد اقترح البعض كثير من الحلول تمثلت في الآتي :**

إنه بالنســبة لبعض المقترحات الخاصــة بتنشــيط التبادل التجاري البيني في أفريقيا فتتركز فيما يلي ( يمكن أن يتم تمويل تلك المشروعات بمساعدة النيباد ) .

- المشـــروع الخاص بالتجارة الإلكترونية في أفريقيا ويتلخص في إنشـــاء موقع على شـــبكة المعلومات يهدف إلى توفير كافة البيانات اللازمة لكل من المصـــدرين والمســـتوردين وذلك فيما يتعلق بالســـلع التي يمكن تبادلها والاتفاقات المبرمة والتكتلات الاقتصادية التي تربط الدول وكيفية الاستفادة من التخفيضات أو الإعفاءات الجمركية المتاحة .

- إعداد دليل للمصدرين والمستوردين يتضمن معلومات تفصيلية عن السلع التي يتم إنتاجها في الدول الأفريقية والطاقات الإنتاجية والشـــركات المنتجة وتوفير هذا الدليل لدى الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف الأفريقية كمادة تسويقية .

- ربط نقاط التجارة في الدول المختلفة من خلال إنشـــاء شـــبكات تســـهل من عملية الاتصال وتوفير المعلومات التجارية الضرورية لزيادة التبادل التجاري .

- الاســـتفادة من وجود وكلاء أفارقة في دول القارة لتســـويق منتجات القارة وذلك للعمل على زيادة حجم التجارة البينية وكذلك زيادة التجارة بين أفريقيا والعالم الخارجي ويمكن أن يعمل الوكلاء بالتعاون مع شـــبكات نقاط التجارة على ربط نقاط التجارة على المســـتوى القومي وتوفير المعلومات الضـــرورية لدعم الســـياســـات التجارية الخارجية والإقليمية .

– تأسيس هيئة للمعارض الأفريقية تعمل على الترويج للمنتجات الأفريقية من خلال إقامة المعارض المؤهلة في ضوء أحدث التقنيات المـ ستخدمة وتكنولوجيا المعلومات المتوافرة .

– تمويل إنشاء غرفة المقاصة لتسوية المدفوعات التجارية تعمل على وضع آلية لسداد المدفوعات الناشئة عن المعاملات التجارية بين الدول الأفريقية .

– إنشاء خطوط نقل بحري منتظمة إلى المواني الأفريقية .

– دراسة إعادة تشغيل خطوط الطيران التي تم وقفها في بعض الدول الأفريقية مثل شركة مصر للطيران .

– تبادل العلاقات المصرفية المباشرة وإقامة فروع للبنوك الأفريقية على غرار بنك القاهرة في كمبالا .

– زيادة عدد المخازن ومراكز البيع المباشر داخل الأسواق الأفريقية حيث تتطلب طبيعة تلك الأسواق مثل هذه المراكز لما توفره من بضائع حاضرة يمكن أن تغزو الأسواق الأفريقية وتقلل حدة المخاطر المالية .

– نشر وتوسيع دائرة المعلومات عن المناقصات الممولة من الدول المانحة والبنوك العالمية للدول الأفريقية حتى يتسنى للمستثمر الأفريقي انتهاز تلك المناقصات التي تقدر بما يقرب من 35 مليار دولار سنوياً .

وفي هذا الإطار أيضاً نبع الإستراتيجية من الإحساس بضرورة زيادة المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول القارة الأفريقية في إطار التفاعلات التعاونية التكاملية على المستوي الإقليمي والثنائي خاصة الدول الأعضاء في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية مثل الكوميسا وغيرها ليتم الاستفادة من الإعفاءات والتخفيضات الجمركية المنصوص عليها في اتفاقيات هذه التجمعات بحيث يتم الاستفادة من المواد الخام لإجراء عمليات تصنيعية وتصديرها للدول المجاورة والاستفادة من خاصية المنشأ التراكمي في إطار هذه التجمعات الاقتصادية .

كما تبلور الإستراتيجية فكرة البضاعة الحاضرة والتي تتمثل في إنشاء العديد من المخازن في العديد من الدول الأفريقية حتى تكون البضائع حاضرة في تلك الأسواق ويمكن الاستجابة للطلب في أقل وقت ممكن وحتى تكون تلك المخازن بمثابة مراكز انطلاق لصادرات الدول الأفريقية تحقق معدلاً أعلى في التجارة البينية بين دول القارة على غرار المخازن التي قامت مصر بإنشائها في دول السنغال في محاولتها للتوغل في غرب أفريقيا

كما أنه من شـــأن قاعدة البيانات المقترحة أن توفر البيانات اللازمة عن المنتجات المطلوبة وتحديد المنتجات المطلوبة وتحديد المنتجات ذات الطبيعة التي تناســـب الأسواق الأفريقية[1] .

وبعد أن تعرضنا لعقبات وعوائق التعاون والتكامل الاقتصادي على المستوي القاري والحلول المقترحة لمواجهة هذه العقبات نتعرض في هذا الفصل إلى :

**المبحث الأول :** إرهاصـــات التعاون الاقتصـــادية في إطار حركة الوحدة الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

**المبحث الثاني :** دراســـة الاتحاد الأفريقي والتعاون الاقتصـــادي في أفريقيا في إطار مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا ( نيباد NEPAD ) .



(1) جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية – الأفريقية، التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 – 2005 : 2006 ص ص 4 – 9 .

## المبحث الأول إرهاصات التعاون الاقتصادي في إطار حركة الوحدة الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية

### تمهيد :

للتنظيم الدولي الأفريقي جذور في تاريخ أفريقيا السياسي وإن لم يكن لهذا التنظيم منذ نشأته إطار متكامل منظم إلا أن الدعوة له مع تباين اتجاهاتها واختلاف أشكالها وعدم تماثل أيديولوجيات الداعين له اتسمت طوال تاريخها بديناميكية هادئة .

ومن ثم فإن الدراسة في هذا المبحث سوف تتعرض إلى الأهداف الاقتصادية للتنظيمات الأفريقية قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية ثم للأهداف الاقتصادية لمنظمة الوحدة الأفريقية .

### أولاً : الإطار الفكري والخلفيات التنظيمية السابقة على نشأة المنظمة

يتعرض الباحث إلى حركة التنظيمات الأفريقية التي كانت تمثل أهداف مرحلية وليست نهائية فقد بدأت هذه التنظيمات لتأخذ شكلاً أكثر تحدياً بعقد سلسلة من المؤتمرات بدأت بمؤتمر لندن في الفترة من 23 يوليو إلى 25 يوليو عام 1900 م

ثم المؤتمر الثاني للجامعة الأفريقية عام 1919 م وقد أصدر عدة قرارات اقتصادية يهمنا منها في هذه الدراسة إيقاف الأرض ومواردها الطبيعية على السكان الأفارقة الوطنيين الذي يجب أن يكون لهم الحق دائماً في أن يتملكوا من الأرض ما يمكنهم أن يستثمروا استثماراً واضحاً ثم توالت مؤتمرات الجامعة الأفريقية في لندن وبروكسل عام 1920 ولندن ولشبونة عام 1923 م ونيويورك عام 1927 م حتى عقد مؤتمر مانشستر عام 1945 م وضم هذا المؤتمر الأخير لأول مرة زعماء أفريقيا الشبان، لأن فكرة الوحدة الأفريقية قد تحددت بعد الحرب العالمية الثانية. وأصبحت أكثر وضوحاً نتيجة لإحساس الأفارقة أنهم استعملوا وقوداً لهذه الحرب ومن ثم بدأت الحرب منذ ذلك الوقت تأخذ طريقاً أقرب إلى أفريقيا ومشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية [1] .

ومن ثم فقد رصد عن هذا المؤتمر عدة قرارات أوضحت الأهداف الاقتصادية المرحلية لحركة التنظيمات الأفريقية آنذاك .

(1)انظر : كولين ليجوم الجامعة الأفريقية دليل سياسي موجز ترجمة أحمد محمود سليمان مراجعة د . عبد الملك عودة : الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966 ، ص 37 – 55 . وانظر في هذا المرجع : نص قرارات مؤتمرات الجامعة الأفريقية ص 209 – 215 .

وذلك أن المؤتمر قد أوضح أن هناك استغلالًا منظمًا للموارد الاقتصادية لأقطار غرب أفريقيا بواسطة القوة الاستعمارية مما أضر ضرراً بالغاً بمصالح الأهالي واستنكر المؤتمر احتكار رأس المال وسيطرة الدول الصناعية التي تقوم سياستها على تحقيق الريع الخاص ونادي المؤتمر بالحرية الاقتصادية كما أكد على حق شعوب أفريقيا المستعمرة في تقرير مصيرها والتخلص من السيطرة الاستعمارية سياسة كانت أم اقتصادية .

وفي إطار التطبيق العلمي لفكرة الوحدة الأفريقية انتقلت حركة الوحدة الأفريقية إلى مرحلة المؤتمرات الأفريقية التي عقدتها الدول والشعوب الأفريقية عقب الاستقلال السريع لبعض دول القارة ثم التكتلات والمنظمات الإقليمية الفرعية التي ظهرت في القارة وتمثلت في مجموعة البرازفيل والدار البيضاء ومنروفيا قبيل قيام منظمة الوحدة الأفريقية والتي مهدت لقيامها [1] .

ومن ثم فإن الدراسة تتعرض للأهداف الاقتصادية المرحلية والتي تطورت من مرحلة الجامعة الأفريقية إلى مؤتمرات عقدت بالقارة بين الدول الأفريقية التي استقلت في الخمسينات وأصبحت تدرك عن وعي مستنير قضايا القارة الاقتصادية والسياسية ونتناولها على النحو التالي :

(1) المصدر السابق.

## 1- المؤتمرات الأفريقية :

بلغ عدد المؤتمرات الأفريقية التي عقدت خلال الفترة من إبريل 1958م إلى ديسمبر 1961 م حوالي ثمانين مؤتمراً واجتماعاً إلا أن البحث يتناول أهم المؤتمرات التي يمكن تقسيمها إلى ما يلي :

### أ – مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة :

ويشمل مؤتمر أكرا عاصمة غانا الذي عقد في أبريل عام 1958 م والذي يعد امتداداً طبيعياً لمؤتمرات الجامعة الأفريقية على أرض أفريقيا بعد مؤتمر مانشستر عام 1945 م وإنه بمثابة إيذانا بنقل حركة الجامعة الأفريقية إلى قلب القارة الأفريقية ثم مؤتمر الدول الأفريقية في أديس أبابا عام 1960 م .

قد بُحث في هذه المؤتمرات وسائل تنمية التعاون الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية وتنسيق الخطط الاقتصادية والسياسية بين دول القارة المستقلة وأهمها القرار الخاص بإيجاد جهاز خاص للتشاور والتعاون الاقتصادي ومثل هذا الجهاز يعد أول تشكيل رسمي يضم مندوبين وممثلين للدول الأفريقية المستقلة إلا أنه يمكن القول أن فكرة إقامة سكرتارية دائمة في إحدى الدول الأفريقية الأعضاء في هذه المؤتمرات لتعمل كحلقة اتصال ومتابعة لقرارات المؤتمرات والتمهيد لدورات قادمة لم يكتب لها النجاح وتم الاكتفاء بجهاز للتشاور للقيام بهذا العمل .

ومما يجدر الإشـارة به أن هذا المؤتمر قد وضـع الأسـس الرئيسـية لبنك التنمية الأفريقي توثيقاً للروابط الاقتصـادية بين دول القارة وقد كان ذلك في مؤتمر أديس أبابا عام 1960م و لذا يعتبر هذا المؤتمر خطوة ها مة نحو تدعيم الروابط الاقتصـاد ية المشتركة بين دول القارة [1] .

**ب- مؤتمر الشعوب الأفريقية :**

إلى جانب المؤتمرات الأفريقية على مستوي الدول الأفريقية المستقلة في القارة آنذاك عقدت بعض المؤتمرات على مستوى أفريقيا منها مؤتمر أكرا الذي عقد في ديسمبر عام 1958 م ومؤتمر تونس عام 1960 ومؤتمر القاهرة في مارس 1961 م وقد صـدر عن هذه المؤتمرات قرارات اقتصـادية منها إنشـاء سـوق أفريقية مشـتركة لتحقيق الوحدة الاقتصـادية لدول القارة كما حثت على مقاطعة بضـاعة اتحاد جنوب أفريقيا وتقرر في مؤتمر القاهرة إنشاء لجنة من الخبراء الأفارقة لوضع الأسس لسياسة اقتصادية مشتركة لدول القارة بغية تغيير وتوحيد الأنظمة الاقتصادية القائمة في الدول الأفريقية آنذاك .

(1)انظر في مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة :

د . بطرس غالي ، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، م س ذ ص 17 – 28 .

د . إيهاب ذكي سرور تطور الوحدة الأفريقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ( كلية التجارة ، جامعة القاهرة 1969 م ص 56 – 61 .

## المنظمات الإقليمية الفرعية

قامت عدة محاولات لربط إقتصـادات غالبية الدول الأفريقية بالدول الاسـتعمارية الغربية التي كانت تحتلها قبل الاسـتقلال ومن هذه المحاولات مجموعة البرازفيل ومجموعة دول منروفيا وكذا قيام مجموعات أفريقية مثل مجموعة الدار البيضـاء وكذا محاولة إعلان ولايات متحدة أفريقية نواتها ( غانا – غينيا – مالي ) ومحاولة إزالة الحواجز والرسـوم الجمركية بين غانا وفولتا العليا وبالنسـبة لمجموعة البرازفيل وهي تمثل مجموعة الدول الأفريقية التي حصـلت على اسـتقلالها الجماعي من فرنسـا عام 1960 م فقد اجتمعت دول هذه المجموعة في أبيدجان لدراسـة وسـائل تنظيم التعاون بينهما وتقرر في هذا المؤتمر إنشـاء لجان للدراسـة تتكون من ثلاثة ممثلين لكل دولة وأنيط بها وضع مشروع جديد لإقامة منظمة أفريقية ميلا جيشية .

ثم عقد مؤتمر آخر لهذه المجموعة في مدينة ياوندي بالكاميرون وضعت فيه الأسس الخاصة لمنظمة أفريقية ميلا جيشية للتعاون الاقتصادي وقررت المجموعة توسيع مجال نشاطها فأسرعت بتوقيع ميثاق اتحاد الدول الأفريقية والميلا جيشية بهدف تنظيم التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وانتهت إلى تكوين منظمة للتعاون الاقتصادي الأفريقي بينهم وذلك في تناناريف في 12 ديسمبر 1961 م سميت بالمنظمة الأفريقية الميلا جيشية للتعاون الاقتصادية [1] .

أنشئت هذه المنظمة بموجب معاهدة دولية اقتصادية بين دول هذه المجموعة بهدف تنسيق السيا سة الاقتصادية لدول هذه المجموعة ومقرها ياوندي ولهذه المنظمة ثلاث هيئات عاملة هي المجلس وهو الهيئة التنفيذية العليا للمنظمة . والأمانة العامة وهي الهيئة الإدارية الدائمة التي تعاون المجلس – اللجان الفنية وعددها أربع وهي لجنة الأبحاث العلمية والفنية ولجنة دراسة مشكلات النقد ولجنة التجارة الخارجية ولجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

(1) في مؤتمرات الشعوب الأفريقية . انظر:

د . سلوى محمد لبيب ، دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية ( القاهرة : دار المعارف 1980 ) ص12 – 15 .

د . شوقي عطا الله الجمل ، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 1984 ) ص 10 – 17 .

كما وافقت دول المجموعة على إنشـاء اتحاد البريد والمواصـلات السـلكية هدفه تحسين طرق التعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجموعة وتنسيق جهودها ويتكون هذا الاتحاد من ثلاث هيئات عاملة هي لجنة المسـؤولين عن البريد والمواصـلات السـلكية والأمانة العامة ومقرها مدينة برازفيل بالكونغو ولجنة للدراسـات الفنية والإدارية .

وتجدر الإشارة أنه بعد قيام منظمة الوحدة الأفريقية في مايو 1963 م اجتمع مجلس رؤسـاء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الميلاجاش في يوليو عام 1963 م بمدينة «كوتونو وأعلن أن الاتحاد يجب أن يسـير نحو الاندماج التدريجي في منظمة الوحدة الأفريقية والاجتماع الذي عقد في داكار في مارس عام 1964 م أعلن تحويل الاتحاد من منظمة سياسة واقتصادية إلى منظمة اقتصادية بحتية غير أن هذه المنظمة الجديدة لم يتيح لها أن تحقق وجودها بالفعل وقد عقد اجتماع بعد ذلك بين دول القارة الناطقة بالفرنسية بمدينة نواكشوط عاصمة موريتانيا في فبراير 1965 م

وأنشئت منظمة أخري بين دول هذه المجموعة سميت المنظمة المشتركة الأفريقية الميلاجيشية المرموز إليها الحروف الأولى من اسمها أوكام وهي إحدى التجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة حتى اليوم[1] .

وجاء في البيان المشترك الصادر عن هذه المجموعة في 12 / 2 / 1965 م أن المنظمة الجديدة إنما هي تجمع أفريقي يهدف في إطار منظمة الوحدة الأفريقية إلى تقوية التعاون والتضامن بين الدول الأفريقية بهدف تعجيل نموها في الميادين الاقتصادية ، وقد وقع ميثاق هذه المنظمة في يونية 1966 م بمدينة تنازيف عاصمة مالاجاش .

وقد انضمت دول هذه المجموعة إلى سبع دول أفريقية أخرى لم تكن تنتمي إلى أي مجموعة أخرى وسميت مجموعة منروفيا ( عاصمة ليبيريا ) وقد عقدت مؤتمر في داكار تم فيه وضع نظام العمل وأسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول هذه المجموعة التي ضمت عشرين دولة أفريقية ومن هذه الدول 14 دولة كانت منضمة إلى السوق الأوروبية المشتركة ونسبة التجارة الخارجية لدى هذه المجموعة آنذاك كانت تمثل 17 ٪ من جملة التجارة الخارجية لدول القارة الأفريقية .

(1)انظر : كوامي نكروما : نحو تحرير المستعمرات ، ترجمة د . عبد العزيز عتيق ( القاهرة : دار المعارف 1958م ص 5 – 18 . محمد فايق عبد الناصر – الثورة الأفريقية ( بيروت : دار الوحدة العربية للطباعة والنشر 1984 م ، ص 8 – 12 .

وهناك بعض الملاحظات التي يجب أن نوضحها فهذه الدول لم يكن بينها ترابط وتنسيق سياسي أو اقتصادي كما أنها كانت تخضع في سياستها الخارجية الاقتصادية لتوجيه القوى الأجنبية وقامت سياسة هذه الدول على تمسك كل دولة عضو بحريتها في الحركة والتصرف والاستقلال الكامل في المجال الاقتصادي وتجارتها الخارجية وهي لهذا قاومت أي فكرة لإقامة هيئات عليا تقوم برسم وتنفيذ سياسة اقتصادية مشتركة تلتزم بها الدول الأعضاء والسبب في هذا تعارض المصالح وتضاربها فمنها دول ترتبط بالسوق الأوربية المشتركة ومنها أيضاً دول ترتبط بالكومنولث البريطاني وارتباط هذه الدول بالكتل الغربية عن القارة ألزمها بانتهاك سياسات خاصة تبعاً لنوع الارتباط مع الدول الغربية ومن المظاهر البارزة في اقتصادات دول هذه المجموعة أنها خضعت تماماً أو نسبياً للاحتكارات الأوربية التي تتبع في الغالب الدول التي كانت تستعمر تلك البلاد من قبل [1].

(1)انظر في المنظمات الإقليمية الفرعية التي نشأت قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية .

د . بطرس غالي منظمة الوحدة الأفريقية القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية 1964 ، ص 3 – 17 . د . محمد الحسيني مصيلحي م س ذ ص 35 – 44 .

كما نلاحظ أن الاحتكارات المشار إليها تشمل مجالات الإنتاج والتسويق والنقل والبنوك ومصادر الثروة والأيدي العاملة بحيث تنحصر النسبة الكبرى من تجارتها الخارجية مع الدول التي تتبعها تلك الاحتكارات ثم اقتصادات الأعضاء يغلب عليها طابع التنافس لا التكامل هذا فضلاً عن أن تعاون بعض الدول الأفريقية من أعضاء هذه المجموعة مع السوق الأوروبية المشتركة يجعلها تتمتع بمزايا جمركية وكمية في أسواق دول السوق مما لا يتمتع به غيرها من الدول الأعضاء وهذا يجعل فرصة التنافس التكاملي بين دول المجموعة منعدماً خصوصاً السلع المتماثلة وهذا أدي في حد ذاته إلى الانقسام وقيام صراع بينهما حول تصريف السلع المتماثلة ومن جهة أخري فإن السلع الأوروبية التي تستوردها الدول الأفريقية من السوق الأوروبية تتفوق في الجودة على السلع الأفريقية المتماثلة والتي تنتجها باقي دول المجموعة إن وجدت بسبب الامتيازات التي تتمتع بها في أسواق دول المنظمة فكانت الدول الأخيرة تقف في المراكز الأفضل وهو ما أضعف قيام الوحدة الاقتصادية بين دول هذه المجموعة .

كما أنشـأ في غرب أفريقيا في مايو عام 1950 م دول ميثاق الاتحاد الأفريقي في ظل الاستعمار الفرنسي لأفريقيا الغربية وبتوجيه منه ضم دول النيجر وداهومي وفولتا العليا و ساحل العاج وقد اعتمدت هذه الدول كلية على فرنسا في سد عجز ميزانيتها و شجعت فرنسا قيام مثل هذه الاتجاهات بين الدول التي كانت خاضعة لها في القارة الأفريقية على اعتبار أنها خطوات في تاريخ إنشـاء اتحاد جمركي يضـم دول أفريقيا المتكلمة بالفرنسـية حتى يسـهل بعد ذلك ارتباطها جملة بالسـوق الأوروبية المشـتركة وهناك أيضـاً الاتحاد الذي تم بين غانا وغينيا و مالي و قام على أسـاس رفع جميع الحواجز المعوقة للتبادل التجاري بينهما بالتدريج ثم تنسيق المسائل النقدية ورسم سياسة موحدة في التجارة الخارجية .

وكذلك الاتفاق الذي تم بين غانا وفولتا العليا على رفع الحواجز والرسـوم بينهما ، وبعد اسـتقلال دول المجموعة الفرنسـية في أفريقيا وقع اتفاق بينهما يحدد العلاقة بين فرنسـا وهذه الدول في 25 أبريل عام 1961 م يشـمل المسـائل المشـتركة بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وقد دفع تدخل الدول الاستعمارية لإقامة هذه التكتلات والاتحادات في محاولة لربطها بها ارتباطاً دائماً يحقق لها التدخل في رسم السياسة العامة والاقتصادية والسيطرة عليها وتوجيهها لدفع الدول الأفريقية المتحررة من القيود السياسية والاقتصادية أو العسكرية إلى الالتقاء حول إرساء دعائم التعاون الاقتصادي بين دول ميثاق الدار البيضاء وهي مصر – غانا – المغرب – الجزائر – مالي ، وقد وضعت دول هذه المجموعة أسس التعاون الاقتصادي بينهما بحيث تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية والسياسية بين دول القارة والتي تسيطر عليها الدول الغربية والاحتكارات الأجنبية ومثلت التجارة الخارجية بدول هذه المجموعة نسبة 23 ٪ من مجموع التجارة الخارجية للقارة الأفريقية وعلى الرغم من أن هذه المنظمة لم تستطيع تحقيق أهدافها لأسباب متعددة منها التباعد الجغرافي واختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول المجموعة وغيرها من دول القارة إلا أنها كانت أول منظمة جمعت بين دول أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء

ولم تتعرض دولها لتأثير دول المستعمر بذات الدرجة التي ارتبطت بها دول المجموعات الأخرى إلا أنه كانت مشكلة التمويل والخبرات البشرية والتخلف الاقتصادي أحد أسباب الفشل في قيام الوحدة الاقتصادية بينهما[1] .

## ثانياً : ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والبعد الاقتصادي

عقد مؤتمر أديس أبابا التأسيس لمنظمة الوحدة الأفريقية في مايو عام 1962 م وقسمت أعمال هذا المؤتمر إلى ثلاث لجان خاصة لبحث الوحدة السياسية – الوحدة الاقتصادية – الوحدة الصناعية والفنية والثقافية وقد أقّر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية جدول الأعمال الذي تضمن خمس مسائل منها تنمية التعاون الاقتصادي بين دول القارة ، وقد صدر عن المؤتمر ميثاق لمنظمة الوحدة الأفريقية عكست مواده جميع التيارات السياسية والاقتصادية والفكرية لكافة المجموعات والتنظيمات الإقليمية الفرعية التي نشأت قبيل قيام منظمة الوحدة الأفريقية وجاء الميثاق مكوناً من ديباجة وثلاث وثلاثين مادة تتناول منها ما يهم دراستنا

(1)وهكذا يتضح لنا مدى – اهتمامات التنظيمات الأفريقية التي نشأت قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية بالأوضاع الاقتصادية المتردية بالقارة والتي شعرت بالحاجة إلى التعاون والتكامل الاقتصادي بينهما مما مهدت إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية في مايو عام 1963 م وهذا ما نتناوله في هذا المبحث موضحين الأهداف الاقتصادية النهائية لمنظمة الوحدة الأفريقية . انظر: محمد الجبالي ، السوق الأفريقية المشتركة ( القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر 1964 ص 1 – 9 ) ص 59 – 65 .

حيث أشــارت الفقرة الثالثة من ديباجة الميثاق إلى توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشــرية الأفريقية بغية تقدم شــعوبها وذلك بتدعيم التعاون والتضــامن بين دول القارة لتحقيق وحدة أكبر تتخطى كافة الاختلافات القومية والعنصرية .

ثم تضــمنت المادة الثانية من الميثاق أهداف المنظمة ومنها » تنســيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضــل لشــعوب أفريقيا وتحقيقاً لهذه الأهداف ينســق أعضــاء المنظمة سياستهم العامة ويعلمون على التوفيق بينهم خاصة في عدة ميادين يهمنا منها في درا ستنا ميدان التعاون الاقتـ صادي بما في ذلك النقل والموا صلات ثم تـ ضمنت المادة العشــرون أن ينشــئ مؤتمر رؤســاء الدول والحكومات اللجان المتخصــصــة التي يرى ضرورة لإنشائها ومن بينها اللجنة الاقتصادية – الاجتماعية – اللجنة التعليمية والثقافية – اللجنة الصحية – لجنة الدفاع – اللجنة العلمية والفنية والأبحاث – وقد خفض عدد هذه اللجان فيما بعد إلى ثلاث لجان فقط هما – اللجنة الاقتصــاد ية والاجتماعية والنقل والمواصلات – اللجنة التعليمية والثقافية والصحية – لجنة الدفاع ، ويتفرع عن تلك اللجان أجهزة ثانوية تعاونها في عدة أغراض وأهداف المنظمة منها المؤقت ومنها الدائم .

وتضمنت المادة الحادية والعشرون أن تتألف كل لجنة متخصصة من اللجان المشار إليها في المادة العشـرين من الوزراء الآخرين أو من مفوضـين تعينهم حكومات الدول الأعضاء وبحث المؤتمر التأسيسي قيام سوق أفريقية مشتركة يقوم على القواعد الآتية :

- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية .

- حرية التوطن والعمل ومزاولة النشاط التجاري .

وأكد المؤتمر على أن السـبيل إلى إقامة السـوق الأفريقية المشـتركة هو إقامة اتحاد جمركي – إيجاد مؤسسة مالية أفريقية – ضرورة التعاون الاقتصادي والفني إيجاد مجلس للوحدة الاقتصـادية الأفريقية – إيجاد اتحاد مدفوعات أفريقي ( وهذا ما سـتعرض له تفصيلاً عند دراستنا لخطة عمل لاجوس واتفاقية أبوجا الاقتصادية ) .

- كما أصدر المؤتمر التأسيسي عدة قرارات تناولت الأوضاع الاقتصادية المتردية في القارة الأفريقية جاء فيها أن المؤتمر يعرب عن قلقله تجاه النصـيب الفعلي للدول الأفريقية في التجارة العالمية والتدهور المسـتمر في شـروط التجارة الخارجية ويرى أنه من الضرورة القصوى أن تقوم الدول الأفريقية بتجميع مواردها وتنسيق أوجه نشاطها في الميدان الاقتصادي وضرورة الاستخدام المشترك لموارد وأحواض الأنهار ودراسة استخدام المناطق الصحراوية وتنسيق وسائل النقل والمواصلات

وتوفير إمكانية البحث التي من شأنها أن تحفز على النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق التجارة وذلك على أساس إقليمي أو بين الأقاليم بعضها البعض ، وأعرب المؤتمر عن يقينه بأن التعجيل بالنمو الاقتصادي للبلاد الأفريقية المختلفة مرهون بتضييع هذه البلاد وتنويع إنتاجها .

ومن ثم قرر المؤتمر إنشاء لجنة اقتصادية مؤقتة تمهيدية تقوم بالتعاون مع الحكومات الأفريقية والتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لدراسة برامج تسرع الخطوط العريضة للتعاون الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية كان قد أعدها المؤتمر وعرض نتائج دراستها على الدول الأعضاء وأهم ما جاء في هذه البرامج :

إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول القارة – إنشاء تعريفة خارجية مشتركة لحماية الصناعات الأفريقية الناشئة – إنشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد الخام – تنمية التجارة بين دول القارة عن طريق تنظيم المعارض والأسواق التجارية الأفريقية والاشتراك فيها ومنح التسهيلات في المواصلات والترانزيت وتنسيق وسائل المواصلات من إنشاء شركات للطرق البرية والبحرية والجوية وإنشاء اتحاد للمدفوعات . والمقاصة وتحرير النقد الوطني بصورة مطردة من أية ارتباطات خارجية غير أمنية وإنشاء منطقة نقدية أفريقية والتنسيق بين خطط التنمية الحالية والمستقبلية .

وجاء بالمادة الثانية والعشرين أن مباشرة اختصاصات اللجان المتخصصة لأعمالها تقوم وفقاً لأحكام هذا الميثاق وطبقاً للوائح التي يقررها مجلس الوزراء .

ومن ثم فإنه في مجال آليات منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق أهدافها الاقتصادية نوضح أن ميثاق المنظمة لم ينشئ هيئة دائمة تتولى الإشراف على التعاون الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية كما فعلت هيئة الأمم المتحدة بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو جامعة الدول العربية بإنشائها المجلس الاقتصادي ولكن ميثاق المنظمة أنشأ كما أوضحنا عدة لجان متخصصة في مقدمتها اللجان الاقتصادية والاجتماعية .

ونرى أن هذه اللجان محدودة النشاط واهنة الأداء وقد جاء ميثاق المنظمة خالياً من تحديد مسؤوليتها واختصاصها فضلاً عن العجز في التمويل عندما تشرع في العمل ومن ثم فإن هذه اللجان في إطار الاتحاد الأفريقي في حاجة إلى تزويدها بالإمكانيات المادية والبشرية صاحبة الخبرة وأن تنسيق عملها بالوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ولعل ذلك يحقق الحد الأدنى للتعاون الحقيقي في بعض المجالات بإنشاء صندوق للتنمية أو تدعيم لبنك التنمية الأفريقي وهذا ما دعا مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين بالقاهرة

خلال الفترة من 28 – 30 يونيو عام 1993 م إلى التذكير بأن الدول الأعضـــاء قد أنشـأت البنك الأفريقي للتنمية بوصـفه أداة لتمويل تنمية القارة وأشـاد بما يحققه البنك من نجاح ملحوظ ومستمر سواء في تنفيذ أهدافه أو تأكيد مصداقيته كمؤسسة مالية رفيعة المســتوى وأكد أن إنجازات البنك ما كان يمكن تحقيقها بدون الدعم الثابت والالتزام الرا سخ للبلدان الأع ضاء رغم ما ت شهده معظم هذه البلدان من معوقات خطيرة داخلية وخارجية [1].

هذا وقد اجتمعت اللجنة الاقتصــادية والاجتماعية الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في مدينة نيامي عا صمة النيجر ما بين 9 – 13 دي سمبر 1963 م كما اجتمعت مرة ثانية في الفترة من 15 – 19 يناير 1965 م بالقاهرة وأصــدرت عدة قرارات أهمها ضــرورة التعاون الاقتصــادي بين دول القارة كما أوصــت بضــرورة إقامة جهاز دولي لتمويل تدفق تجارة الدول النامية لا يكون مقصوراً على تمويل احتياجاتها قصيرة الأجل فحسب بل يمتد كذلك إلى تمويل احتياجاتها طويلة الأجل

(1)انظـــــــر : منظمة الوحدة الأفريقية تو صيات وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ولجانها المختلفة في عامها الأول ( أديس أبابا 1963م ) ص 113 – 118 ص 121 – 124 .

والخاصة بأنظمة التنمية الاقتصادية وقد وضح ذلك جلياً من قرارات مجلس وزراء المنظمة في الدورة العادية الخامسة [1] بأكرا عاصمة غانا في الفترة من 14 – 21 أكتوبر 1965 م ، كما أنه في مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا عام 1966 م وافق المؤتمر على إنشاء لجنة تنعقد مرة كل سنتين إلا أنها لم تنعقد وابتداء من دورة منظمة الوحدة الأفريقية في كنشاسا في سبتمبر عام 1967 م بدأ مجلس وزراء المنظمة يختص بالجانب الاقتصادي في التعاون الأفريقي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

واستكمالاً لاهتمام المنظمة بالأوضاع الاقتصادية للمنظمة حيث أصدر مجلس وزراء المنظمة إعلان أفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي وتضمن برنامجاً كاملاً عن التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول القارة وذلك في دورته الحادية والعشرين بأديس أبابا خلال الفترة من 17 – 24 مايو عام 1973 م كما صدر عن مجلس وزراء المنظمة في دورته الثالثة والثلاثين في منروفيا خلال الفترة من 6 – 8 يوليو عام 1979 م خطة عمل تضمنت ضرورة تصحيح وتكييف الأجهزة التنظيمية لتنفيذ التعاون العربي الأفريقي مع تطور هذا التعاون وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر التعاون العربي الأفريقي في القاهرة من مارس 1977م .

(1) منظمة الوحدة الأفريقية ، قرارات مجلس وزراء المنظمة في الدورة العادية الخامسة بأكرا من الفترة 14 – 21 أكتوبر ( أديس أبابا أكتوبر 1965 ) ص 2 – 3 .

و صدر أيضاً عن المنظمة إ ستراتيجية منروفيا في مؤتمر رؤ ساء الدول والحكومات بإيقاع توجيهات وإجراءات الاكتفاء ا لذاتي القومي والجماعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

كما صدر عن اجتماع مؤتمر رؤ ساء الدول والحكومات في دورته الثانية غير العادية في لاجوس خلال الفترة من 28 – 29 أبريل وثيقة خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا ( 1980 : 2000 ) وهي تمثل إ ستراتيجية اقتصادية أفريقية تقع في حوالي 140 صفحة وشملت كافة أوجه النشاط الاقتصادي في القارة .

وصدر أيضاً عن المنظمة إعلان بشأن الوضع الاقتصادي في أفريقيا في الدورة العادية الحادية والعشرين بأديس أبابا في يوليو عام 1985 م اشتمل على برنامج تضمن عدة تدابير للتعجيل بتنفيذ خطة عمل لاجوس كما صدر عن المنظمة إعلان يمثل الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية في الدورة غير العادية الثالثة لمؤتمر رؤ ساء دول وحكومات المنظمة من أديس أبابا في الفترة من 30 نوفمبر إلى ديسمبر عام 1987م .

كما صدر عن المنظمة برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي في الفترة من 1986 م – 1990م. وصــدر أيضــاً عن مؤتمر رؤســاء الدول والحكومات في الدورة العادية السادسة والعشرين إعلانه بشأن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا والتغيرات الجوهرية التي تحدث في العالم بأديس أبابا في الفترة من 9 – 11 يوليو 1990 ثم صــدر عن مؤتمر رؤســاء الدول والحكومات في دورته العادية الســابعة والعشــرين من الفترة 3 – 6 يونيه عام 1991 م معاهدة أبوجا لتأســيس الجماعة الاقتصــادية الأفريقية وهي معاهدة تتم على ســت مراحل زمنية لا تتجاوز أربعين عاماً تنتهي بإقامة وحدة اقتصــادية شــاملة لدول منظمة الوحدة الأفريقية وهي في حقيقتها حدث تاريخي يعادل التوقيع على ميثاق المنظمة ذاته ، كما عبر عن ذلك د. بطرس بطرس غالي – الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة.

وبعد أن تعرضنا للإطار النظري والمتمثل فيما أصدرته المنظمة من ميثاق وقرارات ووثائق وإعلانات تحدد الإســتراتيجية الاقتصــادية للمنظمة تتعرض الدراســة للإطار المؤســس والهيكلي والمتمثل في آليات المنظمة وهي الأداة لتحقيق وتنفيذ هذه الإســتراتيجية وكذلك أجهزة المنظمة وعلاقتها التنظيمية باللجنة الاقتصــادية لأفريقيا وكذا علاقة المنظمة التنظيمية بالتجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة .

## ثالثاً : الإطار المؤسس والهيكلي لمنظمة الوحدة الأفريقية

يتناول الباحث الإطار المؤسسي والهيكلي لمنظمة الوحدة الأفريقية وعلاقة منظمة الوحدة الأفريقية وآلياتها التي يقررها ميثاق المنظمة وقراراتها باللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ونشاطها بالقارة الأفريقية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية كما يتناول البحث علاقة منظمة الوحدة الأفريقية بالتجمعات الاقتصادية داخل القارة وهي العلاقة التنظيمية التي يقررها ميثاق المنظمة وقراراتها وإعلاناتها وذلك بغية تحقيق وتنفيذ الإستراتيجية الاقتصادية للمنظمة وذلك على النحو التالي :

**1 - اللجان والوكالات المختصة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية داخل منظمة الوحدة الأفريقية :**

قامت الأمم المتحدة بتشكيل اللجان الاقتصادية الأقليمية عام 1946 ولم تنشأ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلا في عام 1958 وذلك بسبب ظروف الاستعمار في القارة الأفريقية وقد أنشئت هذه اللجنة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تطبيقاً لأحكام المادة 68 من ميثاق الأمم المتحدة

والتي تنص على أن ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجانا للشؤون الاقتصادية – الاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان كما ينشئ غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه والنطاق الجغرافي الذي تعمل فيه اللجنة حصرًا شاملًا لكل القارة الأفريقية ومدغشقر والجزر الأفريقية الأخرى [1].

هذا وتعتبر هذه اللجنة نقطة تحول في تاريخ أفريقيا إذ يعبر عن اهتمام الأمم المتحدة بالأوضاع الاقتصادية في القارة الأفريقية .

ولهذه اللجنة مجموعات إقليمية تعمل في نطاقها اقتصادياً واجتماعياً وقد تكونت أربع مجموعات إقليمية داخل القارة الأفريقية وهي :

مجموعة شرق أفريقيا الإقليمية ومجموعة غرب أفريقيا ومجموعة شمال أفريقيا ومجموعة وسط أفريقيا .

(1)انظر : جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال خمسة عشر عاماً 1977 – 1991 أهم الوثائق الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية التي تعني بالأهداف الاقتصادية للمنظمة وإستراتيجية المنظمة لمعالجتها القاهرة 1992 ص 919 – 1033 منظمة الوحدة الأفريقية إعلان الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية في الفترة من 30 نوفمبر ديسمبر 1987 أديس أبابا ديسمبر 1987 ص 1 – 17 .

وقد بدأت اللجنة بعشـرة أعضـاء ثم بلغ عددها 41 عضـوًا وعمل هذه اللجنة هو اتخاذ الإجراءات لتيسير كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا بهدف رفع مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة في أفريقيا والحفاظ على تقوية العلاقات الاقتصادية بين دول القارة بعضـها وبعض وبين الدول الأفريقية وباقي دول العالم . ومنوط بهذه اللجنة أيضاً الإشراف على الأبحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والفنية لمشاكل التنمية وبالرغم من أن مركزها في أديس أبابا إلا أنها تعتبر جزءًا من هيئة الأمم المتحدة وهي مسؤولة أمام المجلس الاقتصـادي والاجتماعي للأمم المتحدة وكذلك ميزانيتها من الأمم المتحدة يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على برامجها وميزانيتها، وهي لا تستطيع أن تنشئ جهازاً تابعاً لها إلا بعد بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

هذا ويعتبر مؤتمر الوزراء اعلي سـلطة لوضـع سـياسـة اللجنة ويتكون من وزراء حكومات الدول الأعضـاء المسـؤولين عن الشـؤون الاقتصـادية والتمويلية والتخطيط والتنمية ويجتمع مرة كل سـنتين ولهذه اللجنة لجنتان فرعيتان هما لجنة الخبراء وهم موظفون حكوميون من الدول الأعضـاء مختصـون بالمسـائل الاقتصـادية والتخطيط وتقوم بمراقبة الأعمال الفنية من سكرتارية اللجنة وتتخذ التوصيات لمؤتمر الوزراء

وتجتمع مرة واحدة في السنة والثانية هي اللجنة التنفيذية وأعضاؤها لهم مكاتب في مؤتمر الوزراء وهم الرئيس ونائب الرئيس ومقرر المؤتمر وعضوان من كل مجموعة تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وعضوان أفريقيان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أحدهما ممثل دول الفرانكفون .

والأخرى ممثل دول الأنجلوفون ووظيفة هذه اللجنة هي تقوية العلاقة والصلة بين سكرتارية اللجنة وبين الأعضاء وذلك في تنفيذ برامج العمل كما أن لها دوراً إيجابياً في العمل بين دورات مؤتمر الوزراء ويجتمع مرتين في السنة .

وسكرتارية اللجنة مركزها أديس أبابا ومكاتبها الإقليمية في لوزاكا – نيامي – كنشاسا ويعمل بها 400 مهني متضمنة مجموعة من الاقتصاديين ومن مؤتمر وزراء اللجنة الذي عقد في تونس في الفترة من 8 – 13 فبراير عام 1971 وضع المؤتمر برنامج عمل اللجنة وأوليات العمل في الفترة 1971 – 1976 وأهداف التنمية في الفترة العشرين الثانية هي الوصول إلى درجة نمو تبلغ 6 ٪ حيث بلغت درجة النمو خلال الستينات 4.3 ٪ .

هذا وقد جاء تأ سيس اللجنة الاقت صادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة E.C.A عام 1958 دفعة قوية للتعاون الاقتصــادي في أفريقيا ولا نســتطيع أن ننكر الدور الهام الذي قامت به اللجنة في بداية نشــاطها ومنها القرار الذي دعا الســكرتارية التنفيذية للجنة إلى قيام بعمل مســح كامل أولي للتجارة الداخلية في أفريقيا وظروف التصــنيع داخل القارة الأفريقية وأيضـــاً ا الدعوة إلى عقد مؤتمر لر جال الأعمال الأفريقيين و كا نت الخطوة العملية الأولي التي تنبتها اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا في فبراير عام 1961 هو القرار الخاص بإنشاء بنك التنمية الأفريقي وقد أ صبح حقيقة واقعة وبدأ البنك يمارس نشاطه في أول يوليو عام 1966 في أبيدجان .

وفي هذا الخصــوص قد أكد مســتر أماتي AMATI أن E.C.A قد صــاغت برنامجاً للتعاون بين دول القارة في مجال النقل البري والجوي والبحري وذلك عن طريق إقامة شــركات أفريقية مشــتركة على أســس إقليمية وشــبة إقليمية علاوة على اســتخدام كوابل الأقمار الصناعية والكوابل البحرية للربط بين كل الدول الأفريقية

وأكد أنه لابد أن تدخل منظمة الوحدة الأفريقية في علاقة عمل تنظيمية مع أجهزة الأمم المتحدة لضمان الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة لأجهزة الأمم المتحدة بما يحقق فاعلية لدور منظمة الوحدة الأفريقية في تحقيق التوازن الاقتصادي وتنشيط بين دول القارة (1).

ومنذ قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 حدثت خلافات واحتكاكات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية لأنهما يعملان في مجال واحد وهو الإشراف على النشاط الاقتصادي بالقارة وقد حاول «ديالوتيللي» أول سكرتير عام إداري لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يخضع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة تحت إشرافه ودار جدل كثير حول هذا الموضوع، وانتهى إلى أن اللجنة بالرغم من أنها تعمل في أفريقيا إلا أنها جزء من هيئة الأمم المتحدة والجهة المسؤولة عن نشاطها وأعمالها هي منظمة الأمم المتحدة .

(1) انظر في علاقة اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بمنظمة الوحدة الأفريقية ، عهدي عبد الملك ، التكتل الاقتصادي في أفريقيا ، في السياسة الدولية ، العدد السابع يناير 1967 .

د . بطرس غالي ، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، م س ذ ص ص 468 – 471 د . يحيي حلمي وجيه ، م س ذ ص ص 269 – 272 .

مستر أماتي ممثل غانا في المنظمة العالمية وقد عمل بمنظمة الوحدة الأفريقية وله خبرة يعتد بها هذا الشأن وقد أسندت له بعض الأعمال الخاصة بإعادة هيكلة اللجان داخل منظمة الوحدة الأفريقية وقد ألف كتاب عام 1989 إلى من واقع خبرته العملية وأشار إلى التعاون بين اللجنة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد نتج عن دراسة العلاقة القائمة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية أن تم إبرام اتفاقية دولية بينهما في نوفمبر عام 1965 تضمنت تنظيم التعاون بينهما وقد أدى هذا التعاون إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة قد تحملت وحدها عبء تنشيط التعاون الأفريقي وإن كان التعاون في ظاهره عملاً مشتركاً بين الهيئتين ويرجع انفراد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنشيط التعاون الاقتصادي إلى إخفاق منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك رغم أن الأعضاء في كلتا الهيئتين من الدول الأفريقية ذاتها إلا أن القدرة المالية لمنظمة الوحدة الأفريقية أقل من ميزانية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حيث بلغت الميزانية خلال عام 1971 م 569000 دولار للأنشطة الاقتصادية وحدها وارتفعت هذه المبالغ صعوداً خلال عقد الثمانينات والتسعينات .

كما أن الخبراء الذين يعملون في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أكفأ من الذين يعملون في منظمة الوحدة الأفريقية ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها ارتفاع مرتبات خبراء الأمم المتحدة عن خبراء منظمة الوحدة الأفريقية وقد تم التفاهم بين السكرتير العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية وسكرتير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة على العمل سوياً

وتتويجاً لهذا التعاون بين اللجنتين أصــدر مؤتمر رؤســاء الدول والحكومات الذي عقد في دورته العادية الثالثة في أديس أبابا في الفترة من 5 – 9 نوفمبر عام 1966 قراراً عن التعاون الاقتصادي والاجتماعي أشار فيه إلى أهمية مشكلة التعاون الاقتصادي والاجتماعي التي أوردها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وأحيط المؤتمر علماً بتقرير الأمين العام الإداري بشــأن نتائج اجتماعات الخبراء المختلفة التي تنظمها معاً كل من اللجنة الاقتصــادية والاجتماعية ومنظمة الوحدة الأفريقية في شــتى المشــاكل الاقتصــادية والاجتماعية وأن المؤتمر قرر تكليف اللجنة الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية بدراســة النواحي المختلفة للتعاون الأفريقي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تفصيلاً) من أجل التوصية بالقيام بأي عمل مشترك من شأنه التعجيل بتحقيق التقدم في هذه المجالات وكلف المؤتمر لهذا الغرض الأمين العام أن يواصل في إطار التعاون المنطقي معه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشــتى المنظمات التي تعمل في أفريقيا بالدراســات المختلفة التي تبرز مشــاكل وإمكانيات المستقبل بالنسبة للتعاون الأفريقي في المجال الاقتصادي والاجتماعي،

وقرر المؤتمر الموافقة على توصيات الاجتماعات المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية في قطاعات التجارة والتنمية والنقل والموا صلات التي وردت في تقرير الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية [1] .

ثم أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية العشرة بأديس أباب أثيوبيا في الفترة من 20 – 24 فبراير عام 1968 قراراً ذكر فيه بقرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الصادرة بلاجوس عام 1967 بشأن تمثيل أو مشاركة الأقاليم غير المستقلة التالية : أنجولا – موزمبيق – غينيا المسماة البرتغالية – جنوب أفريقيا – ناميبيا .

وفي الدورة العا شرة لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تونس في فبراير عام 1971 م صرح مستر جاردكر سكرتير اللجنة بأن التعاون بين المنظمتين أدى إلى تحقيق بعض الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لصالح الدول الأفريقية وتنسيق العمل بين المنظمتين

(1)انظر : جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية قرارات وتو صيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من عام 1963 – 1983 م س ذ ص 98 منظمة الوحدة الأفريقية قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية في الدورة العادية الثالثة ( أديس أبابا : أثيوبيا في الفترة من 5 – 9 نوفمبر 1966م )

لذلك فإننا نرى أن التعاون وليس الرقابة هو الذي يجب أن يكون بين منظمة الوحدة الأفريقية وبين اللجنة الاقتصـادية لأفريقيا لتحقيق الأهداف المشـتركة لخدمة التنمية الاقتصـادية في أفريقيا وكان ذلك بمناسـبة ما أصـدره مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية من أغسطس عام 1970 من برنامج التعاون الاقتصادي والاجتماعي وعنوانه منظمة الوحدة الأفريقية ودورها في الميدان الاقتصـادي والاجتماعي ونص على تكليف الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بوضـع واتصـال مع اللجنة الاقتصـادية لأفريقيا للأمم المتحدة ومختلف المنظمات وطلب عقد اجتماعات مشـتركة بين ممثلي الهيئات المختلفة لتنسيق تجاربهم الاقتصادية كما طلب من الدول الأفريقية أن يكون بها مكاتب اتصال خاصة تكلف بالاتصال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا .

كما أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في دورته العادية الحادية والثلاثين بالخرطوم خلال الفترة من 17 – 18 يوليو عام 1978 قراراً ذكر فيه بالقرار رقم 291 الصادر عن الدورة الثانية عشرة عن مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من 26 فبراير 1977 والذي أوصى بأن يعلن المجتمع الدولي عقداً للنقل والمواصلات في أفريقيا فإن المجلس يهنئ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمرور واحد وعشرين عاماً على إنشائها ويوافق على برنامج الأنشطة .

المتضـمنة في الوثيقة بشـأن الاحتفال بالعيد الحادي والعشـرين للجنة الاقتصـادية لأفريقيا وعلى وجه الخصوص :

فكرة بحث التكامل الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات في أفريقيا [1] .

ومع ازدياد وتفاقم المشـكلات الاقتصـادية داخل دول القارة الأفريقية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات والتسعينيات بشكل أصبح يمثل عائقاً حقيقياً أمام فرص التنمية الاقتصادية كان للجنة الاقتصادية لأفريقيا دور هام في معالجة هذه المشكلات .

**2 – علاقة منظمة الوحدة الأفريقية التنظيمية بالتجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة الأفريقية :**

بعد أن تعرضـت الدراسـة للجنة الاقتصـادية لأفريقيا وتعاونها مع أجهزة المنظمة وآلياتها لتحقيق التنمية الاقتصـادية لدول القارة إعمالاً لما تضـمنه ميثاق المنظمة من تنسيق التعاون بين دول القارة .

(1) انظر : د . يحيي حلمي رجب ، م س ذ ص 272 – 273 .
جمهورية مصـر العربية وزارة الخارجية قرارات وتوصـيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ، م س ذ ص 342، ص 507 – 509 .

يتعرض الباحث للعلاقة التنظيمية بين منظمة الوحدة الأفريقية والتجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة وهي ما نعني بها العلاقة التي يحكمها ويقررها الإطار النظري للمنظمة والمتمثلة فيما أصدرته المنظمة من ميثاق وقرارات وإعلانات ووثائق حيث تضمن الميثاق في أهدافه ومبادئه تحقيق التعاون الاقتصادي وعندما تفاقمت المشكلات الاقتصادية وعلاجاً لهذه الأزمة فقد اتخذت المنظمة التكامل أسلوباً من أساليب تحقيق التعاون بين دول القارة فقد أصبح الالتجاء إلى صيغ التكامل بين الدول المتقاربة في أحوالها من الأمور الجديرة بالاهتمام والملاحظة .

ذلك أن التكامل الإقليمي يعد إحدى السمات الرئيسية للعالم فإذا كانت صيغة التكامل الأوروبي ممثلة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية تستقطب الاهتمام في هذا المجال بتمتعها .

بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية فإن الدول المتخلفة أصبحت أحوج من غيرها لإقامة وتأسيس التعاون بينها عن طريق الأسلوب المتقدم ( التكامل ) فالتكامل ضرورة لابد من مراعاته بالنسبة لهذه الدول ويغدو التكامل أمراً لا مناص منه للدول الأفريقية فهذه الدول تعاني من أو ضاع اقتصادية غاية في السوء والتكامل في كل هذه الأحوال شديدة الخطورة يعد من الحلول الفعالة في هذا النطاق [1] .

وتحقيقاً لهذا التكامل فقد صـدر عن المنظمة وثيقة عمل لاجوس الاقتصـادية التي تضمنت إنجازاً لهذا التكامل :

**أولاً : القيام أثناء عقد الثمانينيات بما يلي :**

1 - تقوية المجموعات الاقتصادية القائمة وإنشاء مجموعات اقتصادية أخرى في مناطق أفريقيا الأخرى وذلك لتغطية القارة ككل ( وسط أفريقيا – شرق أفريقيا – شمال أفريقيا – جنوب أفريقيا ) .

---

(1)انظر : عبد المنعم سـعيد ، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة ( بيروت : مركز دراسـات الوحدة العربية 1986 ) ص 3 .

د . بطرس غالي ، الدبلوماسـية المصـرية في أفريقيا عالم 1991 في السـياسـة الدولية ، العدد 107 يناير 1992 . ص9 – 11 .

2- التعزيز الفعال للتكامل القطاعي على المستوى القارة وخاصة في المجالات الزراعة والغذاء والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة .

**3-** تشجيع التنسيق والتوافق فيما بين المجموعات الاقتصادية الحالية والمستقبلية من أجل إنشاء سوق أفريقيا مشتركة تدريجياً .

**ثانيًا: القيام أثناء عقد التسعينيات بما يلي :**

**1-** متابعة اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالتكامل القطاعي من خلال تنسيق ا ستراتيجيتنا و سيا ستنا وخططنا الخا صة بالتنمية الاقت صادية وت شجيع المـ شروعات المشتركة وخاصة في المجالات الاقتصادية المذكورة في وثيقة لاجوس وتنسيق سياساتنا المالية والنقدية .

2- اتخاذ التدابير من أجل إنشاء سوق أفريقية مـشتركة والتدابير الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق مقا صد وأهداف الجماعة الاقت صادية لأفريقيا التي تؤكد من جديد التزامنا بأن تنشأ بحلول عام 2000 معاهدة تعقد لهذا الفرص جماعة اقتصادية أفريقية تكفل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لقارتنا !

هذا وقد تم بالفعل في نوفمبر عام 1992 موافقة رؤساء وحكومات المنظمة على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية في أبوجا في يونيو عام 1991 في مؤتمر القمة السابع والعشرين على أن مبدأ العمل بأحكام هذه المعاهدة بعد مرور ثلاثين يوماً على إيداع موافقة ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة والتصديق علها وقد أكتمل عدد الدول المصدقة عليها بتصديق دولة الكاميرون في مارس عام 1995 وهكذا بعد أن تم إنجاز الهدف التاريخي للمنظمة بتصفية الاستعمار من على الأراضي الأفريقية فأنه سيبقي مهمة إنجاز التعاون والتكامل بين دول القارة بمثابة المهمة الرئيسية لمنظمة الاتحاد الأفريقي ويجيء إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية لتعزيز وتدعيم التعاون بين دول القارة الأفريقية ذلك أن تأسيس الجماعة ولو أنه يجيء ليؤكد العمل على تحقيق بين دول القارة .

ومن ثم فإن هذه الجماعة بآلياتها إنما تمثل هدفاً إستراتيجياً للمنظمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين التجمعات الاقتصادية في القارة [1] .

(1)انظر : د. مصطفي سلامة حسين ، الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، قراءة قانونية في السياسة الدولية العدد 112 يوليو 1992 ص 31 – 48 .

وهكذا نري أن الإطار النظري للمنظمة قد وضــع أســاســاً في ميثاقها وقراراتها وفقاً لإستراتيجية اقتصادية تحقق التكامل وذلك بتدعيم التجمعات الاقتصادية القائمة والتي يتم إنشــاؤ ها وإن هذه التجمعات تعمل وفق إطار تنظيمي بينها وبين منظمة الو حدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليًا) بما يحقق هدف المنظمة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي يمكن أن تحقق هدف الاتحاد الأفريقي في التعاون الدولي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي وغيرهما [1] .



(1) المصدر السابق.

## المبحث الثاني الاتحاد الأفريقي والتعاون الاقتصادي في إطار مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا نيباد(NEPAD)

جاء الإعلان عن قيام وتأسيس الاتحاد الأفريقي ليضع الكثير من علامات الاستفهام ولذا سوف نتعرض لفكرة الاتحاد ودوافعه وطبيعته واتساقه مع ما كان في منظمة الوحدة الإفريقية ثم مستقبل الاتحاد .

بداية يمكن القول أن منظمة الوحدة الأفريقية حاولت ما سعت طاقاتها احتواء بعض المنازعات الأفريقية في إطارها سـواء بالتسـوية السـليمة أو بإقرار مبدأ قدسـية الحدود الذي عمل على اسـتقرارها وذلك أيضـاً في إطار إعمال مبدأ فلتحاول أفريقيا أولاً بينما كانت مجالات التعاون الاقت صادي محدودة إن لم تكن خافتة وفي الجانب الإن ساني كان الإعلان عن حقوق الإنسـان والشـعوب والطفل والمرأة محسـوباً للمنظمة تلك التي أكدت بلا شـك على الشـخصـية الأفريقية في المجالين الإقليمي والعالمي وأكدت على معنى الأفريقية .

ورغم ما تعرضت له منظمة الوحدة الأفريقية من أزمات فقد أسهمت إيجابياً في تعزيز تضامن شعوب القارة ودولها كما قطعت شوطاً لا بأس به في سبيل دفع التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول والأقاليم وعلى مستوى القارة كلها ومن قبل ذلك خطة عمل لاجوس عام 1980 واتفاقية أبوجا الخاصة بإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1994م كما سعت المنظمة مع التسعينيات من القرن العشرين للتكيف مع المناخ الجديد في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، فأقرت عدم الاعتراف بالنظم التي تصل للسلطة بطرق غير دستورية كما أقامت المنظمة آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات عام 1993م ورغم أن الأفارقة قد تمكنوا عموماً بعد انتهاء الحرب الباردة وتغير التحالفات في أي مجال آخر أنهم و جدوا أن المنظمة بميثاقها وقراراتها غير قادرة على مواجهة تحديات العولمة بسلبياتها وآثارها المدمرة خاصة في ظل الأزمات والصراعات والحروب الأهلية التي اجتاحت القارة مع هذه الظروف المحلية والعالمية ووسط أزمة اقتصادية طاحنة .

وفي سياق مواجهة هذه الأزمات السياسية والاقتصادية التي واكبت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين فقد جاء التحول من الأفارقة والمتمثل في الإجماع السريع للدول الأفريقية على إقامة الاتحاد الأفريقي كمؤشر على رغبة الأفارقة في إنجاز التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية .

كما يعكس تأسيس الاتحاد الأفريقي الأمل في أن يكون بمثابة آلية مؤسسية قادرة على نقل أفريقيا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات والحروب إلى حالة من الاستقرار والسلام والأمن الأمر الذي يهيئ القارة لعملية التنمية والإصلاح الاقتصادي باعتبار أن الاتحاد الأفريقي يصبح بمثابة الإطار التنظيمي الملائم لنقل أفريقيا من حالة الإهمال والتهميش الدولي التي فرضتها ظروف العولمة وغيرها إلى حالة أفضل من الاهتمام والتعاون وبناء شراكات إيجابية بناءة مع القوى الدولية المتعددة .

ومن ثم فإن المنظمة لابد أن تتطور ولابد أن تحقق أهدافها التي نص عليها ميثاقها وأهدافاً استحدثتها المتغيرات الإقليمية والعالمية التي انعكست في معظمها سلباً على القارة الأفريقية الأمر الذي يجعلنا نتعرض لمسيرة الاتحاد الأفريقي على الوجه التالي :

### 1- قمة الجزائر :

التوجه الليبي في سرت الأولى ، فلم تكن سرت الأولى التي عقدت في ليبيا في الفترة من 8 – 9 سبتمبر 1999 م إلا بداية فاعلة وتطبيقية للاتحاد الأفريقي وانعقاد قمة في ليبيا لبحث الاتحاد الأفريقي كان مخططاً لها من قبل بدراسة لتفعيل منظمة الوحدة الأفريقية وكانت البداية في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذي عقد في الجزائر في دورته العادية الخامسة والثلاثين ( في الفترة من 12 – 14 يوليو 1999م )

وحيث صدر قرار بقبول الدعوة المقدمة من الرئيس الليبي معمر القذافي لا ستضافة بلاده لمؤتمر قمة استثنائي للمنظمة خلال الفترة من 6 – 9 سبتمبر 1999 لمناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية بما يتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية وإعداد القارة الأفريقية بما يتضـــمن لها الحفاظ على مقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار عملية العولمة .

### 2- **القمة الاستثنائية الرابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية « سرت 1 » .**

في 9/ 9/ 1999 صـــدر عن القمة الاســتثنائية الرابعة لمؤتمر رؤســاء الدول والحكومات الأعضــاء بمنظمة الوحدة الأفريقية إعلان ســرت الذي نص ضـــمن أمور أخرى على ما يلي :

أ- إنشـــاء الاتحاد الأفريقي طبقاً لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

ب- التعجيل بمسيرة إدخال المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية إلى حيز النفاذ وتحديداً فيما يتعلق بما يلي :

- ضغط المدد الزمنية لمراحل تنفيذ معاهدة أبوجا .

- العمل على التعجيل بإنشــاء كافة المؤســســات المنصــوص عليها بمعاهدة أبوجا كالبنك المركزي الأفريقي والاتحاد النقدي الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية وبصــفة خاصة برلمان عموم أفريقيا ( نص الإعلان على استهداف الدول الأعضاء إنشاء البرلمان عام 2000 ) .

- تدعيم وتقوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والوحدة المنشودة .

ج – تفويض المجلس الوزاري للمنظمة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما تقدم من قرارات ولا سيما إعداد الوثيقة القانونية المنشئة للاتحاد على أن يقوم المجلس الوزاري برفع تقرير في هذا الـ شأن إلى الدورة العادية رقم 36 لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية كما طلب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من الأمين العام للمنظمة آنذاك القيام بكافة الإجراءات ذات الصلة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات بصورة عاجلة .

### 3- إعداد مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي :

ترتيباً على التكليف الصادر بإعلان سرت والخاص بإنشاء الاتحاد الأفريقي قامت الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مشروع نص الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي الذي تمت دراسته في عدد من الاجتماعات :

- الاجتماع الأول للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروعي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا ( أديس أبابا 17 – 21 إبريل 2000 ) .

- الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروعي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا طرابلس 21-30 مايو 2000 .

- المؤتمر الوزاري لبحث مشروعي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول إنشاء عموم أفريقيا 31 مايو – 2 يونيو 2000 .

–

## 4- اعتماد الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي :

اعتمدت الدورة العادية رقم 36 لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالمنظمة في لومي في الفترة من 10-12 يوليو 2000 مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي حيث تم اعتماد القانون التأسيسي رسمياً في 11 يوليو 2000 وعند اختتام أعمال الدورة في 12 يوليو 2000 كانت 27 دولة قد وقعت على الوثيقة ( الجزائر – الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية – ليبيا – السودان – بنين – بوركينا فا سو – بوروندي – الرأس الأخضر – جمهورية أفريقيا الوسطى – تشاد – جيبوتي – غينيا الا ستوائية – أثيوبيا – جابون – جامبيا – غانا – غينيا – ليسوتو – ليبيريا – مدغشقر – مالاوي – مالي – النيجر – السنغال – سيراليون – توجو – زامبيا ) بينما قامت مصر بالتوقيع على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في 22/ 1/ 2001 بأديس أبابا .

وتجدر الإشارة إلى أن الوفد المصري الذي شارك في قمة لومي قد طلب إدخال ثلاثة تعديلات على مشروع الوثيقة وهي التعديلات التي تم الأخذ بها جميعاً وهي :

أ- تعديل على المادة الرابعة / ج بما من شأنه قصر حق الاتحاد في التدخل في الدول الأعضاء على حالات ثلاث محددة هي جرائم الإبادة – الجرائم ضد الإنسانية – جرائم حرب .

ب- تعديل على المادة 25 بإضافة اللغة العربية لتكون ضمن عمل الاتحاد .

ج- إضافة مادة ختامية تؤكد تطابق وحجية النصوص الأصلية الأربعة للوثيقة المحررة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية .

## 5- القمة الاستثنائية الخامسة لمنظمة الوحدة الأفريقية سرت 2 :

طبقاً للفقرة الثالثة من البند الثامن من إعلان قمة سرت دعت ليبيا إلى عقد القمة الاستثنائية الخامسة للمنظمة خلال الفترة من 1-2 مارس 2001 بمدينة سرت قمة سرت 2 وتجدر الإشارة إلى أن موقف توقيعات الدول الأعضاء بالمنظمة في نهاية أعمال الدورة العادية رقم 73 للمجلس الوزاري للمنظمة وطرابلس 22 – 26 فبراير 2001 وكان كما يلي 44 دولة موقعة 21 دولة مصدقة علماً بأنه طبقاً للمادة 28 من الوثيقة التأسيسية فإن دخول الوثيقة حيز النفاذ يتطلب إيداع تصديقات أغلبية ثلثي الدول الأعضاء وهو ما يعني 36 دولة من بين الدول الـ 53 الأعضاء .

وفي استجابة للمساعي الليبية للإعلان عن إنشاء الاتحاد الأفريقي على الرغم من عدم اكتمال عدد التصديقات اللازمة فقد شهدت قمة سرت 2 الإعلان عن إنشاء الاتحاد الأفريقي بالمفهوم القانوني مرتبطاً بإيداع وثائق التصديق الـ 36 دولة القمة اتصالاً بتنفيذ قرار قمة سرت حول الاتحاد الأفريقي قد نص – ضمن أمور أخرى – على ما يلي :

– مطالبة الدول غير المصدقة على الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي بالإسراع بالتصديق على الوثيقة .

– تفويض الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء من خلال المندوبين الدائمين وخبراء تلك الدول على أن يتم رفع نتائج أعمالهم إلى لجنة وزارية يتم إنشاؤها لهذا الغرض وذلك قبل رفعها إلى المجلس والمؤتمر .

– تفويض الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء اتصالاً بسبل ومحددات إنشاء هياكل الاتحاد الأفريقي ( بما في ذلك الوثائق المنظمة لعمل تلك الهياكل ) مع إعطاء الأولوية للهياكل التالية : المؤتمر المجلس التنفيذي ، اللجنة ، ولجنة المندوبين الدائمين .

–

– تفويض الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتقديم مقترحات بشأن هيكل ومهام وسلطات اللجنة .

– مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة للتعريف والتوعية بالاتحاد الأفريقي حتى يكون بحق تجمعاً للشعوب فضلاً عن مطالبة الأمانة العامة للمنظمة والتجمعات الإقليمية باتخاذ الخطوات المكملة اللازمة للتعريف بالاتحاد .

واتصالاً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ECOSOCC أكد القرار على أهمية مشاركة المنظمات الأفريقية غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية / الاقتصادية والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني بوجه عام في مسيرة الاندماج الأفريقي وكل من عمليتي تحديد وتنفيذ برامج الاتحاد الأفريقي كما طالب القرار الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتقديم تقرير شامل حول ECOSOCC أمام الدورة العادية الـ 76 للمجلس متضمناً توصيات بشأن كل من الهيكل كيفية العمل والتشغيل مجالات الاختصاص العلاقة مع هياكل الاتحاد الأخرى / أسلوب و شروط اختيار أعضاء الـ ECOSOCC اللازمة كما شهدت سرت 2 قبل اختتامها اكتمال توقيع الدول الأعضاء على الوثيقة 53 دولة .

## 6- دخول الوثيقة التأسيسية حيز النفاذ :

قامت نيجيريا في 26 أبريل بإيداع وثيقة تصـــديقها على الوثيقة التأســيســية للاتحاد الأفريقي لتـ صبح بذلك الدولة رقم 36 التي تودع وثائق تـ صديقها على الوثيقة المذكورة وبناء عليه وبا ستكمال تـ صديقات ثلثي الدول الأعـ ضاء بالمنظمة على الوثيقة المذكورة والتي تدخل حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثيقة للتصـــديق فإن الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي قد دخلت حيز النفاذ في 26 مايو 2001 م .

ومن ناحية أخرى ، ووفقاً للمادة 33 فإن الوثيقة التأســيســية تحل محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على أن يظل ميثاق المنظمة ســارياً لفترة انتقاله لا تتجاوز عام أو لفترة إضــافية قد يحددها المؤتمر بعد دخول الوثيقة التأســيســية حيز النفاذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الأفريقية / الجماعة الاقتصــادية الأفريقية من اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل كل من الأصول والالتزامات إلى الاتحاد الأفريقي .

**7- الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي :**

تجدر الإشارة إلى أن بعد دخول القانون التأسيسي إلى حيز النفاذ تستمر منظمة الوحدة الأفريقية / الجماعة الاقتصادية الإفريقية في الوجود من أجل اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام القانون التأسيسي وإنشاء الأجهزة المنصوص عليها في القانون المذكور طبقاً لأي قرارات قد تتخذها الأطراف في الاتفاق وطبقاً للمادة 33 / 4 من القانون التأسيسي فإن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ستكون أمانة مؤقتة للاتحاد الأفريقي إلى أن يتم تأسيس اللجنة .

**8- الدورة العادية الـ 37 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية :**

شهدت الدورة العادية الـ 37 لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا في الفترة من 9-11/ 7/ 2001 انتخاب السيد / عمارة عيسى على رأس الأمانة العامة الانتقالية لمنظمة الوحدة الأفريقية ومما هو جدير بالذكر أن القرار ولا يهتم كذلك العلاقة بين الـ ECOSOCC والمنظمات الإقليمية الأفريقية غير الحكومية والمجموعات المهنية (لائحة إجراءات ECOSOCC وبرنامج العمل الخاص به) .

وترتيباً على إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ECOSOCC بموجب الثقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي فقد نص قرار هذه القمة على اختفاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها بمعاهدة أبوجا وذلك مع انتهاء المرحلة الانتقالية .

– دمج الجهاز المركزي لآلية درء وإدارة وتسوية المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية كأحد هياكل الاتحاد طبقاً للمادة 5 بند 2 من الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي مع مطالبة الأمين العام بمراجعة هيكل وإجراءات / أساليب عمل الآلية بما في ذلك إمكانية تغيير مسماها .

– مطالبة الأمين العام بالمشاورات اللازمة مع كافة التجمعات الاقتصادية الإقليمية لبحث ودراسة انعكاسات الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي على كل من العلاقة المؤسسية والبرامجية والتعاونية الحالية بين منظمة الوحدة الأفريقية وتلك التجمعات/ البرامج الحالية والمستقبلية للتجمعات الاقتصادية لأفريقيا والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بأهداف الاتحاد الإفريقي / وبروتوكول العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وإمكانية تعديله أو إعداد بروتوكول جديد ينظم العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية .

-

- تفويض الأمين العام بمراجعة الوكالات المتخصصة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية لتحديد استمرارية الاحتجاج والتقدم بشأن إمكانية دمجها كوكالات متخصصة للاتحاد الأفريقي ومطالبة الأمين العام بالاجتماع بكافة الوكالات المتخصصة لتحديد أطر علاقاتها بالاتحاد الأفريقي .

- مطالبة الأمين العام بإعداد تقرير شامل اتصالاً باللجان الفنية المتخصصة يتضمن كافة أساليب وطرق عملها بما في ذلك قواعد الإسناد وكيفية تحديد وتنفيذ البرامج / العلاقة بين تلك اللجان والهياكل المناظرة لها بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإفريقية الحكومية غير الحكومية والمؤسسات الدولية / تنسيق عمل وأنشطة اللجان مع المؤتمرات واللجان الوزارية القطاعية القائمة .

- مطالبة كافة الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق في أسرع وقت – على بروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا كأحد هياكل الاتحاد الأفريقي .

- التصريح للأمين العام بمراجعة وإعادة توجيه الأمانة العامة لتمكين تلك الأخيرة من الاضطلاع بمسؤولياتها الإضافية ارتباطاً بتنفيذ الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي وتفعيل الاتحاد خلال المرحلة الانتقالية فضلاً عن تصريح للأمين العام بما يلي .

–

– مراجعة وإعادة توجيه ميزانية العام المالي 2001 – 2002 البحث في إمكانية تعبئة موارد مالية إضافية من الدول الأعضاء أو شركاء منظمة الوحدة الأفريقية .. إلخ / إجراء دراسات مع الاستعانة بخبراء لتحديد بدائل تمويل أنشطة وبرامج الاتحاد الأفريقي أخذاً في الاعتبار أن الأخير لن يتأتي له القيام بمهامه من خلال المساهمات المالية المقررة للدول الأعضاء فقط .

– التصريح للأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل أصول وخصوم منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي طبقاً للمادة 33 / 1 من الوثيقة التأسيسية للاتحاد فضلاً عن التصريح له بمراجعة / تعديل اتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية مع الأطراف الأخرى بما في ذلك اتفاقيات المقررة والاستضافة .

– التأكيد على القرار السابق بالاحتفال بيوم 25 مايو من كل عام كيوم أفريقيا وحث الدول الأعضاء على اعتباره يوم عطلة رسمية وتقرير الاحتفال بيوم 2 مارس كيوم الاتحاد الأفريقي .

– تقرير أمد المرحلة الانتقالية بعام واحد اعتباراً من يوم 11 يوليو 2001 (3) .

-

## 9- القمة الأولي للاتحاد الأفريقي :

تم الإعلان الرسـمي عن الاتحاد الأفريقي في القمة الأولى للاتحاد الأفريقي التي عقدت في مدينة بجنوب أفريقيا في يوليو عام 2002 على أن تبدأ الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي بإعداد الهياكل اللازمة للاتحاد خلال فترة انتقالية مدتها سـتة أشـهر من تاريخ إعلان الاتحاد وقد تم اختيار السيد / عمارة عيسى ليتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي .

## 10- الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي :

تقع الوثيقة التأسـيسـية للاتحاد الأفريقي في ديباجه و33 مادة تتناول أهداف ومبادئ الاتحاد وأجهزته ومقره ولغات عمله والأحكام المتعلقة بدخول الوثيقة حيز النفاذ والانضمام لعضويته وانتهائها وأحكام تعديل ومراجعة القانون وترتيبات حلول الاتحاد محل منظمة الوحدة الأفريقية بعد فترة انتقالية من تاريخ دخول القانون التأسـيسـي حيز التنفيذ ، كما نص القانون التأسيسي على اتخاذ أديس أبابا مقراً للاتحاد .

وحدد القانون أجهزة الاتحاد الرئيسية فيما يلي : مؤتمر القمة وهو أعلى سلطة في الاتحاد ثم المجلس التنفيذي ( المجلس الوزاري ) ومجموعة من اللجان الفنية المتخصصة وبرلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل والمجلس الاقتصادي فضلاً عن اللجنة التي تحل محل الأمانة العامة بالإضافة إلى أجهزة وآليات أخرى ستتعرض لها تفصيلاً أعاد القانون تأكيد الأهداف والمبادئ التي وردت بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية ( أبوجا ) بالإضافة لعدد من المفاهيم التي استقرت على الصعيد الدولي مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدانة الإرهاب وإدانة التغيرات غير الدستورية للحكومات فضلاً عن التوجهات الجديدة بشأن التدخل الإنساني .

**أو كل القانون جوهر صلاحيات الاتحاد إلى كل من المؤتمر والمجلس التنفيذي حيث أنيط بالأول المهام التالية :**

تحديد سياسات الاتحاد – واتخاذ القرارات بشأن التوصيات المرفوعة إليه من أجهزة الاتحاد – ومراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وإصدار التوجهات للمجلس التنفيذي بشأن إدارة النزاعات وحالات الحرب والطوارئ من أجل إقرار السلام وإعداد ميزانية الاتحاد وغيرها .

أما المجلس التنفيذي فيختص بتنسيق واعتماد السياسات في الميادين المشتركة خاصة في مجالات التجارة والطاقة والصناعة والتعدين والغذاء والزراعة والثروة الحيوانية والغابات وموارد المياه والري وحماية البيئة والنقل والمواصلات والتعليم والثقافة والصحة والعلوم والتكنولوجيا .. إلخ .

– تبني القانون قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات وإذا ما تعذر ذلك يتم الاتفاق بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء .

–

– **ومن ثم يمكن القول أن للاتحاد هياكل وآليات متعددة تمثلت في :**

– القمة الرئاسية للاتحاد وهي أعلى سلطة في الاتحاد ثم المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء ) وبرلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية والبنك المركزي الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين واللجان الفنية المتخصصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسات المالية والمصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي والمصرف الأفريقي الاستثماري هذا وقد أضاف الميثاق في مادته الخامسة المكونة لهيكل الاتحاد وأية مؤسسات أخرى يقرر المؤتمر العام إنشاؤها .

- هذا ويهدف الاتحاد إلى :

- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنسيق وموائمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية والإقليمية القائمة والمستقبلية .

- تعزيز العدالة الاجتماعية في إطار التنمية الاقتصادية المتوازنة والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية .

- العمل على تحقيق المزيد من الاندماج الاقتصادي بين دول القارة من خلال التجمعات الاقتصادية الفرعية القائمة بالقارة ، وذلك من خلال الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

-

**هذا وقد تميز الاتحاد الأفريقي عن منظمة الوحدة الأفريقية في عدة أمور هي :**

- إنشاء برلمان عموم أفريقيا لطرح كافة المستجدات على الساحة الأفريقية و سط مشاركة شعوب أفريقيا فأصبح الاتحاد يضم إلى جانب الحكومات أيضاً شعوب القارة على عكس منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت تقتصر على حكومات الدول الأفريقية فقط .

-

- حق التدخل في النزاعات المسلحة بين دول القارة بالإضافة إلى حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقًا لقرار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية .

- أن تقوم دول الاتحاد ببناء علاقاتها من جديد على أساس اقتصادي يعمل على الاستفادة من موارد القارة المتعددة .

## 11 - الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس التنفيذي :

عقدت الدورة الا ستثنائية للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في مدينة صن ستي – جنوب أفريقيا في الفترة من 21 – 25 مايو 2003 وقد انتهت إلى عدة نتائج منها :

- أوصى المجلس التنفيذي بضرورة الإسراع ببناء قوة حفظ السلام والأمن الأفريقي في إطار هياكل الاتحاد المزمع التصديق عليها في مابوتو خلال يوليو 2003 وطالب الدول بـ ضرورة إيداع باقي التـ صديقات على المعاهدة المنـ شئة لمجلس الـ سلم والأمن الأفريقي ، كما طالب بضرورة التنسيق المستمر بين وزراء الأمن من الدول الأعضاء وتقديم المشورة الفنية المستمرة بينهم في هذا الإطار .

– في مجال مكافحة الإرهاب طالب بضــرورة العمل على القضــاء على كافة صــورة الإرهاب خصــوصــاً ما يتعلق بتهديد حياة الأفراد أو البنية التحتية أو ملكية الأفراد التي يؤثر بالســلب على التنمية الاقتصــادية في الدول الأفريقية كما طالب المجلس بضــرورة العمل على تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وكذلك كافة القوانين العالمية المطالبة بالقضاء على الإرهاب بكافة صوره وأشكاله .

– في مجال التنمية الاقتصــادية أكدت قرارات المجلس التنفيذي بتبني مبادرة عودة العقول والكفاءات الأفريقية مرة أخرى إلى أوطانها وذلك للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول وتقوم هذه الفكرة على عدد من الأسس وهي :

**أ.** تأ سيس صندوق للا ستثمار والتنمية يحمل ا سم المبادرة وذلك من أجل منع أو تخفيف من هجرة العقول خارج القارة الأفريقية .

ب. بناء قاعدة معلومات حول حجم الظاهرة وضــرورة العمل على تحجيمها وفقاً للقواعد التي يجب اتخاذها على م ستوى الدول الأع ضاء في مجال الت شريعات المنظمة لهجرة العمالة إلى الخارج وتوفير البيئة المناســبة لها في الداخل خصــوصــاً وأن نوعية الكفاءات المهاجرة تتركز في مجال التكنولوجيا والمعلومات وهي مجالات ضــرورية ومهمة بالنسبة للدول الأفريقية في مرحلة بناء اقتصادياتها .

**ت.** تسعي المبادرة إلى العمل في ربط المهاجرين في الخارج بأوطانهم ومساهمتهم في بناء الداخل عن طريق تحديث قاعدة المعلومات وتطويرها خصوصاً وأن الدول الأفريقية تعاني من نقص شديد في مجال المعلومات .

– فيما يتعلق بالوضع في الكونغو الديمقراطية طالب المجلس التنفيذي وبضرورة تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في الكونغو الديمقراطية والتي تم التوقيع عليها في لوساكا في الثاني من إبريل 2003 وقد طالب المجلس دول الجوار الأفريقي الكونغو الديمقراطية وبضرورة التدخل لوضع حد للصراع المتنامي داخل الكونغو خصوصاً الجزء الشرقي من البلاد .

– وفيما يتعلق بالوضع في جمهورية ليبريا : طالب المجلس الأطراف المتصارعة بوقف القتال وقبول الدعوة التي وجهتها الحكومة الغانية لوضع حد للقتال الدائر هناك وقد طالب المجلس بضرورة تنفيذ ما أقره تجمع دول غرب أفريقيا ( أيكواس ) في هذا الإطار وناشد دول الجوار الأفريقي بضرورة التدخل لوضع حد للنزاعات الدائرة في جمهورية ليبيريا .

– طالب المجلس الدول بسرعة إيداع تصديقاتها الخاصة بمجلس السلم والأمن الأفريقي وكذلك برلمان أفريقيا تمهيداً للتصديق على هياكل الاتحاد في القمة المقبلة في مابوتو / موزمبيق .

-

ومن ثم يمكن القول أن هذه الدورة تمثل خطوة في إعداد المقررات الواجب التصديق عليها في قمة مابوتو / بموزمبيق في يوليو 2003 حيث كان من المقرر الإعلان عن هياكل الاتحاد ليتسنى له القيام بواجباته المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد وتأتي أيضاً هذه الدورة لتعمل على وضع إستراتيجية لرؤية تنفيذية للتعامل مع الصراعات التي تفجرت في الآونة الأخيرة خصوصاً في الكونغو وليبيريا وضرورة مساهمة التجمعات التي تنضوي تحتها تلك الدول للعمل على حل هذه الصراعات كما تمثل مبادرة دعوة الكفاءات والعقول الأفريقية المهاجرة أحد أهم مقررات المجلس التنفيذي للاتحاد حيث أنها تمثل خطوة إيجابية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية التي تنشدها الدول الأعضاء والتي تأتي متسقة مع التوجهات الأفريقية الحديثة الرامية إلى تحقيق التنمية الأفريقية بالاعتماد على الأفارقة .

## 12- القمة العادية الثانية للاتحاد الأفريقي :

عقدت هذه القمة في مدينة مابوتو / موزمبيق في الفترة من 10 — 12 يوليو 2003 وقد ناقشت القمة عدداً من الموضوعات أهمها ما يلي :

– التصـــديق على الهياكل المؤســـســـة للاتحاد مثل : برلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، كما أنها ناقشـــت مســـألة نقل المقر من أديس أبابا – أثيوبيا إلى جمهورية جنوب أفريقيا أو ليبيا في إطار ســـعي الدولتين لقيادة العمل الأفريقي كما ناقشـــت ميزانية الاتحاد التي عرضها في القمة الاستثنائية والتي عقدت في فبراير 2002 .

– متابعة التطورات الاقتصادية الخاصة باتفاقية « الشراكة من أجل التنمية في أفريقيا نيباد والعمل على أن تتبناها مؤســـســـات وآليات عمل الاتحاد مع الاســـتفادة من فرص التمويل التي تتيحها المؤسسات الدولية في دفع المبادرة نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

– ناقشـــت القمة عدداً من قضـــايا الصـــراع المحتدمة في القارة الأفريقية على رأســـها الصـــراع في ليبيريا والكونغو الديمقراطية وكوت دي فوار ومن ثم طالبت بالعمل على سرعة تصديق الدول الأعضاء على إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي للقيام بواجبه تجاه حل النزاعات القائمة والمستقبلية بعد الإعلان عنه في هذه القمة .

–

– ناقشـت القمة أيضـاً عدداً من القضـايا المتعلقة بالتنمية الاقتصـادية مثل قضـية المديونية الخارجية الأفريقية ومشكلة نقص الغذاء في العديد من دول القارة والعمل على التوصل إلى حلول لها للدفع بالتنمية الاقتصادية داخل دول القارة .

هذا وقد صدر عن هذه القمة عدد من القرارات أهمها ما يلي :

أ– انتخاب الرئيس المالي الأسـبق السـيد / ألفا عمر كوناري أمين عام المفوضـية الاتحاد الأفريقي وذلك بغالبية 35 صـوتاً هذا ويتسـلم مهامه لمدة أربعة أعوام من سبتمبر 2003 .

– بقاء الأمانة العامة للنيباد في جمهورية جنوب أفريقيا فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات بعدها يتم النقل الفوري للأمانة إلى دولة المقر بأديس أبابا .

– تمت الموافقة على ميزانية الاتحاد في الفترة من يناير حتى أغسطس 2003 ودعوة السـكرتير العام للمفوضـية المنتخب والمجلس التنفيذي إلى موائمة أنشـطة الاتحاد حسـب الميزانية المقررة للعام المالي 2004 والتي تمت الموافقة عليها في حدود 43 مليون دولار

– .محاربة الإرهاب ومنع انتشـــار داخل دول القارة وفقاً لمقررات اجتماع الحكومات الأفريقية في الجزائر في الفترة من 11 – 14 ســبتمبر 2002 بمكافحة الإرهاب في أفريقيا .

– وفيما يتعلق بتأســيس مجلس الســلم والأمن الأفريقي ، فقد تم تأجيل الإعلان عنه لحين اكتمال النصــاب القانوني للتأســيس إذ لم يزد عدد الدول التي أودعت تصــديقاتها على الاتفاق عن 14 دولة فقط هي : جنوب أفريقيا – الجزائر – أثيوبيا – غينيا الاســتوائية – مالي – موزمبيق – ليبيا – ليسوتو – مورشيوس – سيراليون – جامبيا – غانا – السودان – رواندا وقد دعت القمة كافة الدول لسرعة إيداع تصديقها لاكتمال النصاب القانوني للتأسيس .

– الموافقة على اقتراح رئيس بوركينا فاســو لإقامة قمة اســتثنائية خلال عام 2004 حول التوظيف والحد من الفقر في أفريقيا ومن المقرر أن تدعم هذه القمة كل من منظمة العمل الدولية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا .

– انتخاب مجلس خبراء حقوق ورعاية الطفولة في أفريقيا من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي والذي يهدف إلى دعم وحماية الطفولة في القارة الأفريقية وقد تم تمثيل كل من نيجيريا وأثيوبيا وبوركينا فاسو وتوجو في هذا المجلس

–

– ومن المقرر أن يعطي المجلس اهتماماً أكبر بالقضـــاء على الحرمان والفقر بين الأطفال في أفريقيا خصوصاً في دول جنوب الصحراء .

–

– مناقشــة الاقتراح الليبي الخاص بإنشــاء جيش موحد في قمة اســتثنائية للاتحاد من المقرر عقدها بمدينة ســرت على أن يســبقها اجتماع تحضــيري لوزراء الدفاع الأفارقة ومن المقرر تحديد موعد انعقاد القمة والاجتماع التحضيري في وقت لاحق من عام 2004 .

– انتخاب المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي حيث : حصــلت الجزائر على حقيبة الســلم والأمن في أفريقيا وتونس على حقيبة التنمية البشــرية والعلوم والتكنولوجيا بينما حصــلت الكونغو برازفيل على حقيبة البنية التحتية والطاقة وحصــلت ناميبيا على حقيبة العلاقات الاجتماعية وحصلت الكاميرون على حقيبة التجارة والصناعة وحصلت تنزانيا على حقيبة الاقتصــاد الريفي والزراعة وحصــل إقليم جنوب أفريقيا على حقيبة العلاقات الاقتصادية على مستوى القارة الأفريقية .

-

**هذا وقد أصدرت القمة عدداً من التوصيات أهمها :**

- دعت القمة أفريقيا على العمل في و ضع خطة لمكافحة الإيدز وجعل هذا على قمة أولوياتهم في الفترة المقبلة مع دعوة الدول المانحة إلى بذل المزيد من الجهد في محاربة هذا المرض الذي يهدد مستقبل التنمية في القارة .

- هذا وقد أشـــارت التقارير إلى أن نحو ثلاثين مليون أفريقي مصـــابون بالفيروس المسبب للمرض القاتل، ولا يتلقى منهم سوى خمسين ألفا من حاملي الفيروس العلاج المستخدم في إبطاء تطور المرض .

- وتشير تقديرات وكالات الأمم المتحدة إلى أن العالم سيحتاج بحلول عام 2005 إلى انفاق عشـرة ونصـف مليارات دولار سـنوياً على الوقاية من الإيدز وعلاجه وبرامج الدعم في ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة .

- وفي هذا الخصوص كان تعهد الرئيس الأمريكي جورج بوش بتقديم خمسة عشر مليارًا للقضاء على المرض أحد أهم نتائج زيارته للدول الأفريقية .

–

– طالبت القمة كافة الدول الأعضاء بسرعة إيداع تصديقاتها على مجلس السلم والأمن الأفريقي وذلك للعمل على فض النزاعات داخل القارة الأفريقية في أقرب وقت ممكن .

– طالبت القمة الدول الأعضاء بضرورة سداد الحصص المقررة عليهم في ميزانية الاتحاد وذلك للقيام بأنشطة الاتحاد المختلفة في الفترة المقبلة هذا ويعتبر اختيار ألفا عمر كوناري أميناً عاماً للاتحاد الأفريقي خطوة مهمة على الطريق الصحيح لما يتمتع به من تأييد داخل وخارج الاتحاد والذي من المقرر أن يعطي الاتحاد دفعة قوية لتحقيق أهداف الاتحاد التي على رأسها القضاء على الصراعات داخل القارة الأفريقية وإعلان هياكل وآليات الاتحاد والعمل على ربط الاتحاد بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية وتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وكان كوناري المرشح الوحيد الباقي بعد انسحاب وزير خارجية ساحل العاج السابق عمارة عيسى الذي تولي الرئاسة الانتقالية للمجلس للاتحاد الأفريقي لمدة عام ، وقد أعلنت ساحل العاج سحب ترشيح عمارة عيسى بعد ما لاحظت أنه لا يحظى بدعم الدول الأفريقية الكبرى مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وليبيا ومصر .

– كما يمثل حصول الجزائر على حقيبتي السلم والأمن الأفريقي والتنمية البشرية والعلوم والتكنولوجيا أهمية كبيرة لإقليم الشمال الأفريقي والذي سيسهم بنصب كبير في التطور الاقتصادي للقارة في الفترة المقبلة .

– كذلك فقد مثلت مشاكل المديونية الخارجية ونقص الغذاء أحد أهم المشاكل التي طرحت على القمة والتي مثلت إحدى أهم المعوقات الرئيسية للتنمية داخل القارة الأفريقية.

– وعلي صعيد مبادرة نيباد فقد تحققت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة تعبئة الموارد – الشق الخاص بالمديونية – حيث تم إعفاء عدد من الدول الأفريقية الفقيرة عالية المديونية من ديون تبلغ 32 مليار دولار تنازلت عنها الدول الصناعية كمساهمة منها في تخفيف عبء المديونية الخارجية الذي يحد من جهود التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك فقد دعمت الولايات المتحدة صندوق مساعدة الدول عالية المديونية بمبلغ 850 مليون دولار .

-

### 13 - **القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي خلال يومي** 8 – 9 **سبتمبر** 2004 **:**

عقدت هذه القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي بواجا دوجو / بوركينا فاسو لمناقشة قضية التشغيل والحد من الفقر في أفريقيا وذلك بناء على مبادرة من رئيس بوركينا فا سو بشأن التشغيل والحد من الفقر وذلك لأهمية وجدية الموضوع وارتباطه بمشاكل الدول الأفريقية عامة .

هذا وقد سبق اجتماعات هذه القمة اجتماعات يومي 4-5 سبتمبر 2004 مع الشركاء الاجتماعيين و ضم منظمات أصحاب الأعمال والاتحادات ونقابات العاملين ومؤسسات المجتمع المدني أما الاجتماع الثاني فيعقد يومي 6-7 سبتمبر وهو الاجتماع الوزاري التمهيدي للقمة ونرجع أهمية هذه القمة لاهتمامها ببحث ومناقشة قضية التشغيل والحد من الفقر ولذلك تم الإعداد الجيد لهذه القمة بالتنسيق مع الهيئات الدولية التالية :

- منظمات الأمم المتحدة ( منطقة العمل الدولية ) .
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ( كاليدنيدو ) .
- منظمة الأغذية والزراعة ( الفاو ) .

-

- هيئة اليونيسكو .

- البنك الدولي .

وكل هذه المنظمات أكدت وثيقة واحدة بالموضوعات الأساسية لموضوع التشغيل في أفريقيا وهي :

- النهوض بتشغيل القطاع الريفي والزراعي والخدمات والقطاع غير المنظم .

- النهوض بالبنية الأساسية الضرورية .

- تفعيل دور المرأة في المجتمع .

-

**هذا وقد صدر عن المؤتمر الآتي :**

- خطة العمل وهي الإجراءات الضرورية والسياسات اللازمة للنهوض بالتشغيل .

- آليات تنفيذ الخطة من خلال تفعيل التعاون على المستويات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية .

–

– آليات المتابعة للتشغيل والحد من الفقر في ضوء الخطة التي أقرتها القمة .

وفي تقديرنا أن المو ضوع المطروح يمثل أهمية قصوى بالنسبة لإفريقيا التي يسودها الفقر والمنازعات العرقية وبناء عليه تم تناوله ، كما يعتبر اهتماماً ببرنامج عمل الألفية الجديدة التي تبنته الأمم المتحدة والهادف إلى خفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 م .

خا صة وأن الاهتمام بمو ضوع التشغيل له أهمية خا صة إذ يعتبر حجر الأ ساس لأية تنمية اقتصادية مستديمة في التشغيل ذلك أن أفريقيا لديها ثروات اقتصادية كبيرة غير م ستغلة ولكن عن طريق الت شغيل يمكن ا ستغلال هذه الثروات إلى جانب حل م شكلة الفقر .

هذا ويمكن لمصر أن تساهم في هذا الشأن بما لديها من خبرات بشرية كبيرة ومتخصصة وتحاول مصر جاهدة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للألفية الجديدة لخفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 شملت بعض الإجراءات التي اتخذتها مصر وتم عرضها مؤخراً بشأن تعديل قانون الاستثمار

وإنشاء وزارة مستقلة للاستثمار الهدف منها جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية كأداة لزيادة التشغيل وفرص العمل بالإضافة إلى قانون المشروعات الصغيرة الذي حرص على تشجيع المشروعات الصغيرة من خلال منحها العديد من الضمانات والتسهيلات وإنشاء صناديق بالمحافظات لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال منحها العديد من الضمانات والتسهيلات وإنشاء صناديق بالمحافظات لتنمية المشروعات الصغيرة بهدف خلق فرص عمل لأكبر عدد ممكن بما يساعد على خفض معدلات الفقر .

## 14 - القمة الرابعة للاتحاد الأفريقي :

انعقدت القمة الرابعة للاتحاد الأفريقي يومي 31/ 1 و 1/ 2/ 2005 م .

**أولاً** : **بدأت القمة أعمالها في أبوجا بنيجيريا** بمشاركة رؤساء دول وحكومات 53 دولة أفريقية لبحث أهم قضايا القارة .

واقترح الرئيس مبارك ثلاث مبادرات لدعم التنمية ومكافحة الأمراض وتحقيق التواصل الثقافي في قارة أفريقيا وذلك في إطار مداخلاته خلال الجلسات المغلقة للقمة الأفريقية وهي :

**المبادرة الأولى :**

تمثلت في إنشاء مركز أفريقي للأمراض المتوطنة والمعدية بالقاهرة .

**المبادرة الثانية :**

تمثلت في دعوة الرئيس إلى استحداث مجلس أفريقي لوزراء الكهرباء والطاقة كقاطرة نمو لبقية قطاعات الاقتصاد القومي في أفريقيا .

**المبادرة الثالثة :**

استعداد مصر لاستضافة المحطة الأرضية لقناة الاتحاد الأفريقي الفضائية لتحقيق التواصل بين ثقافات القارة من خلال بث الإرسال بمختلف لغاتها واستعداد مصر لوضع استثماراتها الصناعية في خدمة القناة .

وقدمت مصر اقتراحاً على القمة باستضافة المؤتمر الرابع المنتدى التعاون بين أفريقيا والصين عام 2009 م .

وتركزت رؤية مصر المطروحة على القمة على عدد كبير من التوجيهات والآليات التي تسهم في حل قضايا القارة والعمل على تفعيل الحوار والتفاوض لاحتواء النزاعات الداخلية في بعض دول الاتحاد ومنها :

- اتفاق سلام بين حكومة السودان والمتمردين في الجنوب .

- تعزيز حجم التبادل التجاري بين دول أفريقيا وإقامة مناطق للتجارة الحرة تسمح باستيراد البضائع والسلع دون قيود .

- تنفيذ خطط عملية وبرامج واقعية للتعاون مع المنظمات الدولية في مجالات الصحة والصناعة لمواجهة المشكلات التي تعانيها القارة في هذه القطاعات .

- تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر ودول الاتحاد .

هذا وقد أكد الرئيس النيجيري رئيس الاتحاد آنذاك في كلمته بضرورة تنشيط مبادرة المشاركة من أجل التنمية في أفريقيا المعرفة باسم نيباد والتي تسعى إلى إيجاد مشاركة جادة بين دول القارة من خلال الاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى والمؤسسات الدولية المانحة من أجل تحقيق المزيد من التنمية في القارة ودفع القطاع الخاص بها .

## ثانياً : مشروعات قرارات القمة الأفريقية

أعد المجلس الوزاري للاتحاد الأفريقي عدداً من مشروعات القرارات التي غرضت على القمة لبحثها واتخاذ القرارات بشأنها وهي :

- التذكير بمقررات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين ودعم القادة الأفارقة لكفاح الشعب الفلسطيني ومطالبة إسرائيل بوقف الجدار العازل والأعمال الانتقامية .

- تنفيذ الحملات بمكافحة الجريمة والإرهاب والأمراض المتوطنة .

- السعي إلى تنفيذ تعهد المجتمع الدولي لوضع مصالح الدول النامية في مقدمة برامج عمل منظمة العالمية وزيادة التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدولية .

- تخصيص 10 ٪ من موارد الميزانيات الوطنية للزراعة .

- تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية .

- موقف موحد لدعم المرأة الأفريقية .

-

- العناية بالأمن الغذائي .

- حل مشكلات اللاجئين والمتشردين والعائدين .

- عقد منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا بالقاهرة في عام 2009 .

- دعم منتدى القطاع الخاص بالقاهرة .

- مكافحة الإرهاب .

- إلغاء الجمارك بين الدول الأعضاء .

- حفظ السلام في أفريقيا .

- بحث مشروع محكمة العدل الأفريقية في مؤتمر الاتحاد الأفريقي القادم .

هذا وقد تم ا ستبعاد مو ضوع تمثيل أفريقيا الدائم في مجلس الأمن من جدول أعمال القمة لتعذر الوصول إلى توافق في الرأي بشأنه .

**ثالثاً : أهم قرارات وتوصيات القمة**

– مدة رئا سة الرئيس الميجيري أولي سيجون أوبا سانجو لرئا سة الاتحاد الأفريقي لمدة لعام من يناير 2005 حتى يناير 2006 .

– عقد مباحثات حول أزمة دارفور في أبوجا بعد إن كانت ليبيا قد طالبت بعقدها في طرابلس .

– تقرر أن يكون المقر الرئيسي للصندوق الأفريقي في ليبيا .

– إرسال قوات حفظ السلام تحت مظلة الاتحاد إلى الصومال من خمس دول أفريقية وهي ( الجابون – السودان – كينيا – رواندا – جيبوتي ) .

– تشكيل لجنة وزارية مفتوحة العضوية مكونة من خمسة عشر عضواً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمجلس السلم والأمن لبحث مو ضوع تو سيع عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومسألة تمثيل أفريقيا فيه .

– الموافقة على عرض ا ستضافة مصر للمؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا عام 2009 بالقاهرة .

-

- رحبت القمة بالانتخابات الديمقراطية التي تمت في فلسطين وأكدت على تضامن الاتحاد الأفريقي ودعمه الشامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع في ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة لتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي والقرارات ذات الصلة في هذا الشأن .

- تم توزيع مقار هيئات الاتحاد الأفريقي حسب المناطق الجغرافية .

- عقد القمة الخامسة للاتحاد الأفريقي في الجماهيرية الليبية شهر يوليو المقبل وذلك في إطار الموافقات التي تمت في الجلسة المغلقة .

إن عقد هذا المؤتمر يمثل إصراراً من دول الاتحاد على المضي قدماً في معالجة الأوضاع السياسية وخاصة المتعلقة بالأمن والسلم في أفريقيا كما أنه يمثل دفعة قوية في التزام الأفارقة بمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا ، وعقد الأمل على قيام الدول الصناعية في تفعيل المبادرة خاصة في ظل قرارات مؤتمر دافوس الاقتصادية والتي دعت إلى مساعدة دول القارة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة قضايا الفقر وغيرها في القارة وذلك في إطار مبادرة نيباد .

ومن ثم نخلص إلى أن الاتحاد الأفريقي سوف يكون مكملاً لأداء رسالة منظمة الوحدة الأفريقية إذ عملت المنظمة على المحافظة على وحدة وسلامة دول القارة والعمل على حل النزاعات والصراعات القائمة والمحتملة في المستقبل إلا أن الواقع الذي تعيشه القارة الآن يدعو إلى التفكير في استحداث آلية جديدة لمواجهة التحديات التي تواجه دول القارة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومن ثم نتعرض لأهم التحديات التي تواجه القارة الأفريقية .

## أهم التحديات التي تواجه القارة :

في ظل تنامي الاتجاه نحو العولمة وتعاظم الشركات متعددة الجنسيات وزيادة التكتلات الاقتصادية العملاقة التي أصبحت تمثل أحد العناصر الرئيسية الفاعلة في الاقتصاد العالمي والبنك و صندوق النقد الدولي ، وإزاء كل هذه التحديات التي تواجه المجتمعات النامية والتي تعاني من الأمراض ومازالت عاجزة عن تحقيق التنمية الشاملة و يأتي على رأس هذه المجتمعات دول القارة الأفريقية والتي تعاني من الأمراض والحروب الأهلية التي تنتشر في معظم أنحاء دول القارة والتي تعتبر العائق الأساسي الذي يقف أمام فرص التنمية الحقيقة في القارة الأفريقية .

من أجل ذلك جاء الاتفاق على تأسيس الاتحاد الأفريقي لمواجهة تلك التحديات بيد أن السؤال الجدير بالطرح هنا هو هل نحن في حاجة إلى تأسيس هذا الاتحاد ؟ وإن كانت الإجابة بنعم فما التحديات التي تواجه الاتحاد وهل يمكن لتلك الدول التغلب عليها ؟ فيما يلي نحاول الإجابة على تلك التساؤلات .

**بداية نرصد أهم التحديات وهي :**

**أولاً** : انخفاض أسعار المواد الخام التي تنتجها الدول الأفريقية الأمر الذي يؤدي إلى تعثر إعداد الموازنة لبعض الدول .

**ثانياً** : التغيرات الحادثة في السوق العالمي والتي تمثل انقلاباً في غير صالح الصادرات الأفريقية سواء جاء ذلك نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي في أفريقيا أو نتيجة ظهور التكتلات الاقتصادية وما صاحب ذلك من صدمات على بعض دول القارة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في عامي 1973 و 1979 الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة الطاقة المستوردة وكذلك انخفاض قيمة السلع المصدرة .

**ثالثاً** : معاناة كثير من الدول الأعضــاء في ظل التحويلات الديمقراطية في أفريقيا والأخذ بنظام السوق الحرة، وهنا يذكر أن المنظمة قد أسهمت في هذا المد الديمقراطي فشاركت في انتخابات جيبوتي والسنغال والنيجر وموزنبيق وتوجو وغينيا وزائير .

**رابعاً** : معاناة 34 دولة في القارة من الفقر ونقص الأغذية وانتشار الأوبئة والأمراض.

**خامســاً** : تزايد حجم المديونيات الخارجية لدول القارة والتي تجاوزت بالنســبة للقارة ككل 420 مليار دولار أمريكي والمشــكلة لا تتمثل في حجم المديونية فحســب ولكن في مدلولها فهي تقدر بحوالي 162.8 ٪ من صــادرات أفريقيا وتمثل 14.5 ٪ من الديون الخارجية للدول النامية وتمثل 1.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية .

**ساد ساً** : التنمية الاقتصادية والأمراض المتوطنة في القارة : تواجه القارة العديد من الأمراض والأوبئة المتوطنة والتي يأتي الإيدز في مقدمتها حيث يمثل الخطر الحقيقي الذي يقف وراء التهام الجزء الأكبر من الموارد البشــرية في القارة ، ويمكننا التدليل على مدى خطورة هذا المرض إذ استعرضنا آخر الإحصائيات المتوفرة عن حجم المرض في القارة الأفريقية

حيث يصل عدد المصابين بالمرض على مستوى العالم حوالي 36 مليون مصاب منهم 25 مليون مصــاب في القارة الأفريقية وتحتل نيجيريا وكينيا المرتبة الأولى من حيث عدد المصابين الذين يصل عددهم حوالي 4 ملايين مصاب في كلا البلدين وفي بتسوانا تصل نسبة المصــابين حوالي 20 ٪ من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 40 ســنة وفي زامبيا تقدر الإحصاءات المتوافرة أنه من بين سبعة أطفال يموت طفل يوميًا .

**سابعاً** : التدهور الملحوظ في معدلات التدفقات الا ستثمارية الخارجية وذلك لعدم وجود الهياكل التشريعية والتنظيمية الملائمة التي تساعد على جذب هذه الا ستثمارات من الخارج وتوجهها نحو التنمية الحقيقة في دول القارة .

**هذا ويتميز الاتحاد الأفريقي بعدد من النواحي يمكن أبرزها على الوجه التالي :**

أ – الإطار القانوني والذي يضم لأول مرة في مؤ سسات برلمان عموم أفريقيا والذي بلا شك يمثل التمثيل الشعبي ولأول مرة لشعوب وأن تم إثارة بعض الأسئلة عن شكل هذا التمثيل من حيث الوزن النسبي لكل دولة على حدة بمعنى هل سيتم التمثيل بناء على عدد الســكان أم على قوة البلد الاقتصــادية أم أن هناك معايير أخرى ســيتم الاتفاق عليها بشــأن هذا التمثيل ؟ إلا إنه يمكن القول بلا جدال أنه خطوة مهمة نحو بناء ديمقراطية حقيقية في بلدان القارة الأفريقية .

ب- فيما يتعلق بنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي والتي تضمنت بحق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لقرار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ، وفي نفس الوقت نص القانون التأسيسي للاتحاد على احترام حدود الدول وصيانتها والدفاع عنها .

ج- وفي مجال التنمية الاقتصادية جاءت المادتان الثالثة والرابعة من القانون لتؤكد على تهيئة الظروف الملائمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية وتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك الاقتصادات الأفريقية مع تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية والإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد ، كما تضمنت مبادئ الاتحاد على تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد مع تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة وبالرغم من أن معظم الأهداف الواردة في الاتفاق التأسيسي للاتحاد جاءت متشابهة لما تضمنته معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية قبل عشر سنوات خلت عام 1991

فإن هناك فارقاً ملحوظاً بين الاتفاقيتين يتمثل في بروز مبدأ الاعتماد على الذات وهدف التنمية المعتمدة على الذات وذلك كمبدأ مميز للمعاهدة السابقة أبوجا عام 1991 في حين ظهرت مبادئ أخرى في القانون التأسيسي للاتحاد مثل التصدي لتحديات العولمة وتعزيز دور القارة في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية وهكذا فإن الاتحاد الأفريقي يأتي في ظرف تاريخي معين تمر به القارة الأفريقية في مواجهة التحديات العالمية المختلفة مثل العولمة والتكتلات العملاقة والتي تعظم المصلحة الاقتصادية لها على حساب الدول النامية والتي مازالت تخطو خطواتها الأولى في طريق التنمية والتقدم .

## -مبادرة نيباد :

هذا وبعد أن تناولنا الاتحاد الأفريقي فإننا نتناول مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا « نيباد » باعتبارها الزراع الاقتصادي للاتحاد الأفريقي وذلك على الوجه التالي :

واجهت نيباد منذ إعلانها ، ردود فعل متباينة داخل أفريقيا وخارجها ، ونشير في البداية إلى أن قادة نيباد قاموا بتحرك واسع النطاق لحشد التأييد والدعم للمبادرة الجديدة وعلي الصعيد العالمي وخصوصاً لدى الدول المتقدمة والمنظمات الدولية وقد بدأ هذا التحرك منذ المراحل المبكرة للتفكير في المبادرة –

وازداد كثافة بعد الإقرار الرســمي للمبادرة الأفريقية الجديدة في مؤتمر قمة لوســاكا يوليو 2001 حيث تم عرضها ومناقشتها في محافل دولية كثيرة وفي اجتماعات بين قادة المبادرة الأفارقة وبين عدد من قادة الدول الصناعية الكبرى وجاءت تصريحات هؤلاء المسؤولين بصفة عامة في صالح المبادرة .

كما أن قادة المبادرة قاموا بعد أيام قليلة من قمة لوســاكا بعرض المبادرة الجديدة في مؤتمر القمة لمجموعة الثماني الذي عقد في مدينة جنوة إيطاليا في 20 يوليو 2001 وقد رحب المؤتمر بالمبادرة وأعلن موافقته على دعمها وأصدر بياناً في هذا الخصوص حث فيه القادة الأفارقة على الالتزام بمبادئ أساسية بشأن : منع المنازعات وإدارتها وتسويتها وتعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم الســياســي الجيد . وطلب منهم إعداد خطة عمل مفصلة ومحددة المعالم ، تكون جاهزة للعرض على مؤتمر القمة التالي لمجموعة الثماني في كندا عام 2002 وقرر المؤتمر قيام دول المجموعة بتعيين ممثلين شــخصــيين على مســتوى عال للمشــاركة في إعداد هذه الخطة مع القادة الأفارقة وقد تم تعيين هؤلاء الممثلين فعلاً وشــاركوا في اجتماعات موســعة للجنة التيســير اجتماع مابوتو 14 – 17 مايو 2002 الذي تم فيه مناقشــة خطة العمل التفصــيلية التي ســتعرض على مؤتمر قمة المجموعة في كندا في 27 يوليو 2002 .

أما على الصعيد الأفريقي ، فمن الغريب حقاً أن نيباد لم تحظ حتى اليوم باهتمام يعتد به على المستويات الرسمية والشعبية معاً في معظم أنحاء القارة التي يفترض أن هذه المبادرة ملك خالص لها وتحتوي على برامج وخطط تستهدف تغير حياة شعوبها بل إن نيباد تكاد تكون مجهولة تماماً بالنسبة للغالبية العظمى من أبناء القارة سواء في الأجهزة والمؤسسات الرسمية أم في التنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني ناهيك عن المواطنين العاديين .

وفي المحافل الأفريقية القليلة نسبياً التي طرحت فيها نيباد للمناقشة والحوار تباينت ردود الفعل تجاه المبادرة ما بين التأييد الكامل والقبول التحفظ والمعارضة القوية .

ويرى مؤيدو نيباد أن هذه المبادرة الجديدة تملك كل عناصر النجاح التي ينبغي أن تتوافر في أي برنامج أفريقي شامل للنهضة والتنمية : فهي في نظر هؤلاء مبادرة أفريقية خالصة صنعت في أفريقيا ويملكها الأفارقة ولم تأت – شأن غيرها من خطط ومبادرات سابقة – من خارج القارة ، بما يوحي بأن أفريقيا بقيادتها الجديدة قد بدأت تأخذ زمام المبادرة في صياغة تصورها ورؤيتها الخاصة لمستقبلها كما يرى المؤيدون أن نيباد في صياغتها الجديدة لعلاقة أفريقيا مع الدول المتقدمة قد أقامتها على أساس المشاركة

وليس المعونة وعلى أساس المنفعة المتبادلة والمسؤولية المشتركة وليس استجداء التعاطف الإنساني كذلك يحسب لنيباد أنها تأتي بمثابة الخطة التفصيلية العملية لتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي في مجال التنمية المستدامة والتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية وهي في ذلك لأتقدم فقط برامج العمل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف في كافة القطاعات بل وتضع أيضاً آليات محددة للتنفيذ وهياكل تنظيمية تتولى تعبئة الجهود والموارد لنجاح التنفيذ .

هذا وقد انتقدت نيباد أصواتاً أفريقية عديدة من الأكاديميين والناشطين في محافل المجتمع المدني بالرغم من تسليم بعضهم بأهميتهم وبسلامة مبدأ المشاركة الذي تنهض عليه وهذه بعض الأمثلة لتلك الطائفة من الانتقادات دون تفاصيل لا يتسع لها هذا المقام .

- إن النيباد جاءت كبرنامج مفروض من أعلي تمت صياغتها دون تشاور مع الشعوب الأفريقية أو هيئات المجتمع المدني بل قامت بصياغتها نخبة أفريقية محدودة جداً وتوجهت بها أول ما توجهت إلى نخبة أخرى محدودة على المستوى الدولي لكي تحصل على تأييدها ودعمها قبل أن تتوجه إلى الشعوب الأفريقية لنيل تأييدها ومساندتها .

–

– إن المبادرة تبدو مفرطة في الطموح بشــكل يشــكك في واقعيتها ويشــار في هذا الخصــوص إلى معدل النمو الاقتصــادي الكلي الذي اســتهدفه 7 ٪ ســنوياً والذي يبدو مبالغاً فيه بالنظر إلى ما حققته القارة في الســنوات الأخيرة من نمو متواضــع جداً وبالنظر أيضــاً إلى الموارد الاســتثمارية الهائلة اللازمة لتحقيقه ســواء من المصــادر الداخلية أم الخارجية وقد كانت النيباد بعيدة عن الواقع أيضــاً في تقدير تلك الإمكانيات الحصــول عليها في ظل الإطار الراهن للتمويل والتنمية على الصــعيد العالمي وخصــوصــاً بعد أحداث سبتمبر وتوابعه .

– إن هناك غموضــاً يثير القلق في علاقة النيباد بالاتحاد الأفريقي فبالرغم من أن النيباد نشأت في كنف منظمة الوحدة الأفريقية ومواكبة لنشأة الاتحاد الأفريقي باعتبارهما مبادرتين أفريقيتين خالصتين تهدفان إلى إيجاد أطر جديدة للعمل الأفريقي المشترك فإن الأمور صارت في اتجاه يشوبه بعض الغموض بشأن العلاقة بينهما فلا توجد حتى الآن علاقة تنظيمية واضــحة بين المنظمتين بل أن هناك خشــية من تداخل الاختصــاصــات وازدواج العمل بين أجهزة الاتحاد وخصــوصــاً المجلس الاقتصــادي والاجتماعي واللجان المتخ صـ صة وآلية منع الـ صراعات وكذلك أمانة الاتحاد أو ما يـ سمى بالنخبة وبين أجهزة النيباد واختصاصاتها

-

- فما زالت العلاقة بين هذه الأجهزة جميعاً غير واضحة من الناحيتين الهيكلية والوظيفية على أن ذلك يبدو أمراً مفهوماً في هذه المرحلة إلا أن الحاجة ماسة إلى وضع أسس جديدة وواضحة هيكلياً ووظيفياً للعلاقة بين النيباد والاتحاد الأفريقي .

إن الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء APRM المقترحة في إطار النيباد والتي تحتل مكانة بالغة الأهمية في عملية تنفيذ المبادرة تبدو محوطة بالمحاذير ففضلاً عن الصعوبات الجمة التي تكتنف التزام الدول الأفريقية بمعايير الآلية وأحكامها مع أحكام وتقديرات الدول والجهات المانحة إما إذا تعارضت تلك الأحكام أو تعذر الالتزام بها في حالة دولة أفريقية ما فإن خطر توقف المساعدات وتقييد التجارة يصبح ماثلاً وفي هذه الحالة وطبقاً لآليات المشاركة التي تطرحها نيباد فإن النقد والاتهام ومن ثم الإجراءات العقابية لن توجه صوب الدولة التي لا تفي بمعايير المانحين فحسب بل قد تشمل القارة كلها أو الأقاليم الذي تنتمي إليه الدولة ويسوق الناقدون حالة الأزمة الراهنة حول انتخابات زيمبابوي مثلاً يؤيد مذهبهم .

– إلا أنه على صــعيد مبادرة نيباد فقد تحققت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة تعبئة الموارد – الشــق الخاص بالمديونية – حيث تم إعفاء عدد من الدول الأفريقية الفقيرة عالية المديونية من ديون تبلغ 32 مليار دولار تنازلت عنها الدول الصــناعية كمســاهمة منها في تخفيف عبء المديونية الخارجية الذي يحد من جهود التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك فقد دعمت الولايات المتحدة صندوق مساعدة الدول عالية المديونية بمبلغ 850 مليون دولار.

عقدت هذه القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي بواجا دوجو / بوركينا فاسو لمناقشة قضية التشغيل والحد من الفقر في أفريقيا وذلك بناء على مبادرة من رئيس بوركينا فاسو بشأن التشغيل والحد من الفقر وذلك لأهمية وجدية الموضوع وارتباطه بمشاكل الدول الأفريقية عامة .

ويبقى لنا أن نقول : إن شركاء التنمية والمجتمع الدولي لن يمدوا أياديهم بالمساعدة لأحداث التنمية ما لم يشعروا بموقف أفريقي موحد يعمل على الاستفادة من كافة الموارد الأفريقية الاقتصادية التي تحقق له وضعاً اقتصادياً وسط دول العالم المتقدم حتى يتحقق لشركاء التنمية النفع المتبادل لهم من خلال استثماراتهم في أفريقيا

وبغير ذلك لن يتقدم شــركاء التنمية ســوي المســاعدات الواهنة التي لا يحقق تنمية مســتديمة لأفريقيا وهي مســاعدة لالتقاط الأنفاس فقط لا غير ثم جدولة الديون والإعفاءات لبعض دول جنوب الصحراء دون أن تحقق تنمية حقيقة لدول القارة .

ومن نؤكد عدة حقائق وهي :

- إن المبادرة هادفة في مقاصــدها ولكن لابد من الاعتماد أولاً على موارد القارة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة لدول القارة .

- إن اشــتراط المبادة لأحداث التنمية الاقتصــادية الســياســية والاجتماعية هو قيام حكم جيد ورشــيد ديمقراطي ليس بضــرورة أن يكون وفقاً للنموذج الغربي ولكن وفقاً للواقع الأفريقي والظروف الأفريقية وأن يتم بالتدرج الذي كان يتحقق معه النموذج الأفريقي الديمقراطي .

- إن اشــتراط شــركاء التنمية للحكم الرشــيد شــرط لازم لوفائهم بالتزاماتهم تجاه التنمية في أفريقيا وفقاً للنموذج الغربي هو مبرر لتقاعســهم عن الوفاء بهذه الالتزامات تجاه التنمية الشاملة في القارة .

–

– أن التنمية الشـــاملة في القارة هي هدف الأفارقة ولا يمكن حلها بالاعتماد الكلي على شـــركاء التنمية في إطار المســـاعدات والمنح الموقوتة ولكن لابد من الاعتماد على موارد القارة وليس بمنأى عن المجتمع الدولي وشـــركاء التنمية ومن ثم فإنه لتحقيق المبادرة يســـتلزم أن يتحقق الحكم الرشـــيد وفقاً للواقع الأفريقي وليس وفقاً للنموذج الغربي وأن يقتنع شـــركاء التنمية بهذا وأن يتم تحقيق التنمية في إطار من المشـــروعات الاستثمارية التي تعود بالنفع على الأفارقة وشركاء التنمية معاً وبغير هذا فإن المساعدات والمنح التي تمنح لبعض دول القارة من شـركاء التنمية لن تحل مشـكلة التنمية ذلك أن شـــركاء التنمية ينظرون إليها نظرة جزئية في إطار كل دولة على حدة بينما الأفارقة من خلال المبادرة ينظرون إليها نظرة شاملة لدول القارة مع مراعاة خصوصية كل دولة على حدة الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أن التنمية لن تكون في أفريقيا إلا شاملة وبا ستثمارات أجنبية محلية تعالج الأزمة الاقتصـــادية وتحقق النفع المتبادل للأفارقة وشـــركاء التنمية معاً .

ولذا تنحصر مهمة شركاء التنمية في مساعدة الأفارقة على ممارسة حكم رشيد يعتمد على أسس ديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتفق مع الواقع الأفريقي والظروف الأفريقية وغيرها بحيث يـصبح النموذج الأوروبي والغربي عموماً والأمريكي خا صة غاية يتطلع إليها الأفارقة بعد تدرج

وليس دفعة واحدة لا تراعي الشـأن والواقع الأفريقي الأدنى . وقد تكون مسـاعدة الأفارقة على النهوض بالتنمية الاقتصادية وتقليل الفقر والمجاعات أحد أساس تطلعهم للنموذج الغربي للديمقراطية ومن ثم فإن مساعدة شركاء التنمية في هذا الشأن قد يؤدي إلى تحقيق الأمن واستقرار النظم السياسية الأفريقية ونجاح هذه المهمة يتوقف على دعم التنشئة السياسية للمواطن الأفريقي بهدف تفعيل دوره في العملية السياسية مما يولد لديه الحرص على مصلحة النظام السياسي الذي ينتمي إليه .

ونجاح هذه المهمة أيضـاً قد يكون من خلال المنظمات الأفريقية مثل الاتحاد الأفريقي وشـركاء التنمية من خلال الاتحاد الأوروبي حيث تشـترك كل من المنظمتين القارتين في وضـع الأطر التنفيذية لسـياسـات الحكم الجيد والرشـيد في أفريقيا وذلك إ ضافة إلى أهمية دور العلاقات الثنائية والإقليمية فـ سيا سات شركاء التنمية تجاه الدول الأفريقية وتجاه التكتلات الإقليمية هي بمثا بة الأداة التي تقوم بتنفيذ الأطر للتفا عل بينهما .

كما يمكن القول ، أن المـ صالح الاقتـ صادية لـ شركاء التنمية في قارة أفريقيا خا صة في إطار الثروات المعدنية والبترولية والمواد الخام جميعها تأتي على قمة دوافع شركاء التنمية وذلك لدعم التنمية في أفريقيا وقد يدرك شــركاء التنمية أن حماية هذه الموارد الطبيعية والثروات البترولية وغيرها داخل القارة الأفريقية إنما يـ ستلزم تحقيق الأمن والا ستقرار والســلام والديمقراطية والحكم الرشـــيد في أفريقيا وتلك الأهداف بالتبعية تؤدي إلى احترام حقوق الإنسان في أفريقيا وفي هذا السياق يصبح من مصلحة شركاء التنمية وفقاً لمبادرة نيباد دعم الديمقراطية والحكم الرشيد وفقاً للواقع الأفريقي والظروف الأفريقية وذلك لتمكين المـ صالح الاقتـ صادية لـ شركاء التنمية في أفريقيا مما يحقق النفع المتبادل للأفارقة وشركاء التنمية وبذلك تساهم أفريقيا في نهضة الاقتصاد العالمي وتحقق مبادرة النيباد أهدافها ومقاصدها .



## المراجع العلمية

(1) منظمة الوحدة الأفريقية إعلان عن إستراتيجية منروفياً الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته السادسة عشرة في منروفيا خلال الفترة من 17 – 20 يوليو 1979 بشــأن الالتزامات الاقتصــادية والاجتماعية من أجل إقامة نظام اقتصــادي دولي جديد ( أديس أبابا : يوليو 1979 ) .

د / عادل عبد الرازق . دور منظمة الو حدة الأفريقية في مواجهة المشــكلات الاقتصــادية في أفريقيا من 1963 – 2002 دراســة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002 ) ص 107 – 114 .

د / ســلوى محمد لبيب منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينيات مجلة السياسة الدولية العدد 93 يوليو 1988 ص 46 – 65 .

As sbly of state and government of the organization of African unity meeting twenty – first – ordinary sessins in addis ababa ethiopa from 18 to 20 joly 1985.

- منظمة الوحدة الأفريقية ، قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في الدورة الحادية والأربعين بأديس أبابا في الفترة من 25 فبراير 4 مارس 1985 جمهورية مصر العربية الهيئة العامة للاستعلامات ، مؤتمر القمة الأفريقي الحادي والعشرون (القاهرة : 1985 ) ص 11 – 13 .

وانظر أيضاً : د / عادل عبد الرازق مرجع سبق ذكره ص 126 – 133 .

- عمرو مصطفي كمال حلمي منظمة الوحدة الأفريقية وأزمة التنمية في السياسة الدولية العدد 92 يوليو 1988 ( نيويورك – 1990 ص 1 – 6 .

- جمهورية مـ صر العربية وزارة الخارجية قرارات وتو صيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من عام 1963 – 1983 .

د . بطرس غالي ، الدبلوما سية في أفريقيا عام 1991 في الـ سيا سية الدولية العدد يناير 1992 ص 9 – 11 .

- منظمة الوحدة الأفريقية ، وثيقة خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتـصادية في أفريقيا ( 1980 – 2000 ) أديس أبابا 1980 م .

د / مصطفى سلامة حسين ، الجماعة الاقتصادية قراءة قانونية مجلة السياسية الدولية العدد 113 يوليو 1933 ص 28 – 31 .

منظمة الوحدة الأفريقية ، معاهدة أبوجا الاقتصادية ( أديس أبابا 1991 )

(2) جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدرا سات الأفريقية مركز البحوث الأفريقية ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 ص 70 – 74 .

للمزيد من تفاصيل عن الاتحاد الأفريقي :

(3) جامعة القاهرة ، مركز البحوث الأفريقية ، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ( القاهرة : الطبعة الأولى في أول أكتوبر 2001 ) .

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ( أديس أبابا : يوليو 2002 ) وأيضاً قرارات القمة العادية الأولى للاتحاد الأفريقي في مدينة ديربان / جنوب أفريقيا يوليو 2002 .

(4) قرارات الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس التنفيذي ( أديس أبابا:مايو2003 ) .

(5) انظر : قرارات القمة العادية الثانية للاتحاد الأفريقي يوليو 2003 م .

انظر قرارات القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي خلال يومي 8 – 9 سبتمبر 2004 وقرارات القمة الرابعة في يناير وفبراير 2005 .

(7) انظر في التحديات التي تواجه القارة الأفريقية .

- د . / عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، منظمة الوحدة الأفريقية الماضي والحاضر والمستقبل بحث مقدم إلى كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا .

- د . / عادل عبد الرازق – دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963 – 2002 م .

- دور مصر في منظمة الوحدة الأفريقية – القاهرة : الهيئة العامة للكتاب 2002 ص ص 239 – 279 .

- جمهورية مصر العربية – معهد البحوث الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 ، 2002 ص 59 – 70 .

انظر في مبادرة نيباد :

1- د . عراقي الشربيني ، المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا ( نيباد / NEBAD ) مقدمة تعريفية مرجع سبق ذكره ص 15 – 18 .

2- د . فرج عبد الفتاح ، الاتحاد الأوروبي ودعم التنمية الأفريقية في ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد ، مرجع سبق ذكره ص 6 – 8 .

د . فرج عبد الفتاح ، الاســتثمارات الأمريكية المباشــرة في أفريقيا وأثرها على بعض جوانب التنمية الاقتصــادية ، نشــر البحوث الأفريقية ( جامعة القاهرة ، معهد البحوث الأفريقية ، ديسمبر 1998 .

د . محمود أبو العينين ، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ( جامعة القاهرة) معهد البحوث والدراسات الأفريقية مركز البحوث الأفريقية 2001 م .

د . نيفين حليم صــبري مصــطفى ، أوروبا ودعم التنمية في أفريقيا « دراســات في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية ، بحث مقدم في مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في أفريقيا NEBAD وعملية أفريقيا في الفترة من 24 – 25 ســبتمبر 2004 ص 14 – 16 .

3 . الســفير / جلال عبد المعز عبد الرحمن ، اليابان ومبادرة نيباد الأفريقية ، بحث منشــور في مجلة آفاق أفريقية العدد 14 صــيف 2003 – الصــادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات .

انظر أيضاً :

عزمي عبد الفتاح ، مصــر والأســواق الأفريقية ، مجلة الســياســة الدولة العدد 133 يوليو 1998 .

- تقرير البنك الدولي ، احتمالات الاقتصاد العالمي والدول النامية 2001 منشور في الأهرام الاقتصادي العدد 1667 ديسمبر 2000 .

- مجلة الأهرام الاقتصادي « أفريقيات » العدد 1729 فبراير 2002 م .

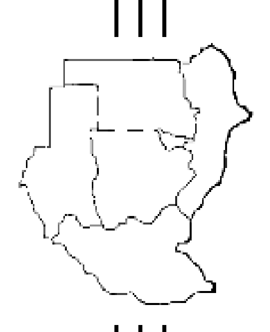
- د . نبيل بكر عمارة ، العلاقات الصينية في الألفية الجديدة ، تحديات وآفاق مستقبلية مجلة آفاق أفريقية العدد 14 صيف 2003 الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ص 81 — 88 .

ولمزيد من التفاصيل انظر كذلك .

د . جمال السيد ضلع . الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي — الأمريكي في أفريقيا مجلة آفاق أفريقية العدد 14 صيف 2003 الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ص23 — 54 .



التكامل الاقتصادي في أفريقيا
بين النظرية والتطبيق



## الفصل الثاني

# التفاعلات التعاونية التكاملية الإقليمية في شمال ووسط غرب القارة الإفريقية

## تمهيد :

عرفت القارة الأفريقية ما يعرف بالإقليمية الجديدة كمدخل لإعادة بنائها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وأيضا لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها حالة التهميش التي تعرضت لها القارة الأفريقية من قبل القوى الكبرى بعد انهيار ما كان يسمي بالاتحاد السوفيتي في فضلا عن بدء تبلور التداعيات السلبية للعولمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا على القارة .

وإذ كانت الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية ذات الاهتمامات الضيقة والعولمة المخترقة للحدود الجغرافية والاقتصادية فإن وصفها الجديدة ينصرف إلى توجه مفاده إنشاء تجمعات إقليمية ترتكز للأسس الاقتصادية دون التي تراجعت أثر الانتصار النسبي الذي حققته الرأسمالية على الشيوعية والذي تبلور بوضوح لحظة تفكك الاتحاد السوفيتي .

هذا ومن أبرز ملامح الإقليمية الجديدة أنه تم تخصيص الموارد داخل التجمع الإقليمي عن طريق قوى السوق وزيادة القطاع الخاص في عمليات التنمية داخل الدول الأعضاء بالتجمع كما يتم تعميق اندماج دولة عبر تنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية

وتحقيق درجة أكبر من الحرية والانسـياب للعمالة ورأس المال ومعاملة مماثلة لكافة الأطراف داخل التجمع الاقتصـادي ويغلب كما يرى البعض على هذه الإقليمية سياسة التصدير بدلا من سياسة إحلال الواردات .

وتعبر هذه الملامح عن حالة الهيمنة للقوي الرأسـمالية على العالم حيث أن هذه الإقليمية الجديدة تخدم بشكل مباشر عملية رسملة العالم التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وتفتح الأسـواق دون قيود عبر التزام التجمعات بالاتفاقات العالمية للتجارة الحرة والإقليمية الجديدة فتختلف كثيرا عن نظيرتها أيام الحرب الباردة والتي بزغت خلالها منظمات ذات طابع سـياسـي وأيديولوجي في إطار المواجهة بين الاتحاد السوفيتي الذي كان يتزعم المعسكر الشرقي والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتزعم المعسكر الغربي ومن أهم هذه المنظمات منظمة الكوميكون « السوق الأوروبية» منظمة الدولة الأمريكية « حلف وارسو » حلف شمال الأطلنطي « الناتو » .

ولأنها دائما متغير تابع في المعادلة العالمية فقد شـهدت أفريقيا محاولات لإنشـاء تجمعات إقليمية جديدة أو تطوير القديم ذي الطابع السـياسـي ليصـبح متوافقا مع السياسات العالمية في هذه السياق برزت تجمعات مثل الأيكواس والسادك والأيكاس وغيرها كما أقرت التنظيمات القارية التي تعرضنا لها في الفصل الفائت

(منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي ) وكذا معاهدة أبوجا الاقتصادية عام 1991م التي تستهدف الوصول إلى اتحاد جمركي إقليمي عام 2014م وسوق أفريقية مشتركة عام 2020م وجماعة اقتصادية أفريقية AEC بما تنطوي عليه من اتحاد ووحدة اقتصادية شاملة عام 2034م .

هذا وقد تم تبرير وجود هذه التجمعات بشكلها الجديد بأن أفريقيا تمتلك مقومات اقتصادية و سياسية وثقافية مشتركة تدفعها للتكامل الإقليمي فأغلب اقتصاديات القارة خضعت للاستعمار حيث حكمت القوى الاستعمارية بعض الأنشطة الاقتصادية (التجارة والتمويل والمسائل النقدية المسؤولية الإدارية والنقل ) وشبكات الاتصال على أساس إقليمي مثل تلك الترتيبات التي استمرت بعد الاستقلال في الروابط النقدية بين فرنسا والدول الفرانكفونية .

كما تعاني غالبية دول القارة الأفريقية من التداعيات السلبية للعولمة فأغلبها لا يستطيع اتخاذ قرار في توزيع موارده بعد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات هذه الدول وكذلك ضعف دول الدولة مع تطبيق برامج « الإصلاح الاقتصادية » التي أدت إلى خصخصة القطاع العام مما أدى إلى فقدان هيبة الدولة وحدوث عدم استقرار سياسي مصحوب بانقلابات عسكرية وهي ظاهرة مزمنة في دول القارة .

وفي ظل هذه الإقليمية الجدية كان على دول القارة الأفريقية أن تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح التجمعات وهو ما كانت ترفضه من قبل حينما كانت هذه التجمعات ذات طبيعة سياسية وفي مقابل هذا التنازل يفترض أن تجني هذه الدول مكاسب من هذه التجمعات من أبرزها :

– سعة السوق التي تضم دول التجمع مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء بانتقال وانتشار المعرفة الفنية وحرية حركة الأفراد ورأس المال والمصالح وانتقالها إلى مجالات ذات كفاية إنتاجية أفضل .

– تحسين وضع ميزان المدفوعات بزيادة التجارة بين الدول الأعضاء وهو ما يوفر العملات الأجنبية التي تستخدم في بناء مشروعات توسيع قاعدة الصادرات وتقليص الاستيراد وبناء شبكة نقل تحقق كفاية إنتاجية أفضل .

– الحصول على قدر كبير من توزيع الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة ورغم الآمال التي انعقدت على هذه التجمعات في تقوية اقتصادات القارة الأفريقية ومركزها في ظل نظام عالمي تتمحور اقتصادياته حول التكتلات وصراعاتها فإن هذه التجمعات شهدت تعثرا وعدم قدرة على تنفيذ المشروعات الاقتصادية والمالية التي تبنتها هذه التجمعات بينما البعض الآخر شهد تقدما نسبيا لم يتناسب مع الأهداف التي وضعها .

هذا ولم ينعكس ظهور هذه التجمعات بالإيجاب على اقتصــادات هذه الدول فما زال أغلبها يعاني فقرا مدقعا وبطالة كما شـــهد بعض هذه التجمعات اســتفادة من مزاياها لبعض الدول دون غيرها .

وفي هذا الصـــدد نتعرض لأبرز العوائق والتي تعثرت بســببها التجمعات الإقليمية الاقتصادية في أفريقية لعل أهمها ما يلي :-

- اعتماد معظم الدول الأفريقية على حصــيلة التعريفة الجمركية لذلك تتردد كثيرا في قبولها الانتظام في اتحاد جمركي أو إقليمي قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاج سبل قد تعر ضها عن مثل هذه الخسارة لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيام بهذه المهام .

- التباين في مســتويات التطور الاقتصــادي والاجتماعي في أغلبية دول التجمعات الأفريقية وهو ما يؤدي إلى سيطرة دول قوية على الاتحاد فضلا عن نشوب مشكلة في أقسام التكاليف المالية والعوائد المتحصلة من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء .

- الانعكا سات الـ سلبية لبرامج الإ صلاح الاقـ صادي فبعض جوانب وأهداف هذه البرامج في أفريقيا تسير في اتجاه مضاد للتكامل الإقليمي خاصة أنها ذات توجه وطني و تهدف إلى زيادة فورية في الصادرات مما يؤدي لازدياد دافع المنافسة بين الدول الأفريقية التي تسعي لتعظيم صادرتها من سلعة دولية واحدة وهو ما يؤثر سلبا على جهودها الإقليمية للتعاون .

كما أن برامج الإصلاح الاقتصادي تلك تفتقر إلى قدر من الانسجام الإقليمي فتحرير التجارة بفتح الباب أمام الواردات الرخيـ صة وهو ما يـ ضر بالـ صناعات الأفريقية الهـ شة ويهدد أيضا بإزالة قاعدة برامج التصنيع الإقليمي كما أن تقليل الإنفاق العام يؤثر على الخطوط التنموية الإقليمية وعلى قدرة المواطنين ولا يسمح بتشجيع الواردات من الدول الشريكة في التكامل الإقليمي .

- ضعف الالتزام السياسي والتعددية في الانتماءات الإقليمية التي تؤدي إلى تعارض الأهداف وتعدد الولاءات فهناك دول تـ شارك في ثلاثة تجمعات إقليمية وهو ما يؤثر على التزاماتها تجاه الثلاثة .

- التبعية الشديدة للدول الأفريقية للغرب وأغلب هذه الدول ترغب في الاستفادة من مزايا التكتلات الدولية وتشجيع الا ستثمارات الأجنبية فيها ولذا تسعى كل دولة أفريقية لعقد اتفاقية شـراكة مع الاتحاد الأوروبي مثلا وهو يؤثر على التزاماتها في التجمعات الإقليمية الأفريقية .

ومن ثم فإن الدراسـة في هذا الفصـل سـوف تتناول تقييم الأداء التكاملي لأبرز تلك التكتلات الأفريقية في القارة الأفريقية وفقا للتوزيع الجغرافي فهناك تكتلات في شـمال القارة وهي تجمع الساحل والصحراء والاتحاد المغاربي وهناك تكتلات في وسط القارة وهي الاتحاد الاقتصـادي والنقدي لدول وسـط أفريقيا « السـيماك والإيجاد » وهناك تكتلات في شرق وجنوب القارة وأهمها السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي « الكوميسا » وجماعة شرق أفريقيا ودول حوض النيل والجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا « السـادك » والاتحاد الجمركي لدول جنوب أفريقيا « السـاكو » بالإضـافة إلى تكتلات غرب القارة المتمثلة في الاتحاد الاقتصـادي والنقدي لدول غرب أفريقيا «الأيموا والأيكواس » .

**ولذا فإن الدراسة سوف تتناول في هذا الفصل....**

**المبحث الأول :** التفاعلات التعاونية التكاملية في شمال القارة الأفريقية.

**المبحث الثاني:** التفاعلات التعاونية التكاملية في وســط القارة الأفريقية مع دراســة حالة لعلاقة مصر التجارية بهذه التجمعات .

رسم توضيحي بالتكتلات الموجودة في القارة الأفريقية[1]

شمال وسط شرق وجنوب غرب

س،ص الاتحاد السيماك الإيجاد الكوميسا الأيموا الأيكواس

المغاربى

جماعة شرق

أفريقيا

الساداك

الأيجاد

الساكو

(1) المصدر : جمهورية مصر العربية – وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقات التجارية « العلاقات المصرية – الأفريقية – التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية » دراسة تحليلية عن تطورات العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 – 2005م ( القاهرة : 2006 ) ص 10.

## المبحث الأول التفاعلات التعاونية التكاملية في شمال القارة الإفريقية

ونتناولها على الوجه التالي :

1 . **تجمع دول الساحل والصحراء ( س -ص ) :**

2 . **أ- الأسس التي يقوم عليها التجمع :**

تحت مظلة الإقليمية الجديدة في أفريقيا تأسس تجمع دول الساحل والصحراء وهو إحدى المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا ذات الطابع الحكومي التي أنشئت في القارة الأفريقية بهدف رعاية النشاط الاقتصادي والتكاملي بين دولها بمعنى أنه اتحاد أو تنظيم اقتصادي شامل يسعى إلى تنفيذ مخططات تنموية متكاملة مع الخطط التنموية الوطنية في الدول الأعضاء وتأتي نشأة هذا التجمع مقترنة بالسياسات والتوجهات الليبية في القارة الأفريقية فقد درجت الدبلوماسية الليبية منذ عام 1969م على طرح العديد من المبادرات والخطط الوحدوية والتكاملية مع واحدة أو أكثر من الدول المجاورة سواء العربية أو الأفريقية أو الأوروبية ولم تحظ هذه المبادرات بأي نجاحات أو استمرار اللهم باستثناء الاتحاد المغاربي الذي أنشئ عام 1989م

والذي ظل قائما دونما تفعيل حقيقي من الدول المنتمية له حيث رفضت ليبيا في عدة دورات له تولي رئاسته لأنها رأت أن من دول الاتحاد لم تفعل شيئا إزاء العقوبات الدولية المفروضة عليها منذ عام 1992م بسبب اتهامها بالتورط في أزمة لوكيربي كما يشهد الاتحاد خلافات مغربية – جزائرية مزمنة حول قضية الصحراء المغربية .

وثمة ظروف دفعت ليبيا إلى إحياء التوجه التكاملي مرة أخرى في النصف الثاني من عقد التسعينيات خاصة على الصعيد الأفريقي الذي كان مهيأ لإطلاق مبادرة س ص فمنذ إنهاء ليبيا لأزمتها مع تشاد عام 1994م حول إقليم ( أوزو ) وإعلانها التخلي عن دعم أية حركات إرهابية أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول عادت معظم علاقاتها مع الدول الأفريقية التي كانت قد قطعتها أبان التدخل الليبي في تشاد .

وفي نفس الوقت بدأ الحصار الدولي على ليبيا يتآكل بعد مطالبة أوروبية برفعه في النصف الثاني من عقد التسعينيات كما تحسنت الصورة الليبية إثر مساهمة الرئيس القذافي في تسوية النزاعات في القارة الأفريقية يضاف إلى ذلك إدارتها المرنة لأزمة لوكيربي وعدم الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية آنذاك .

ومن ثم قامت ليبيا في عام 1997م بدعوة أربع دول حبيسة لا سواحل لها وتمثل الظهر الخلفي للدول العربية الأفريقية في شمال الصحراء وتضم تشام والنيجر ومالي وبوركينا فاسو لاجتماع على مستوى زعماء هذه الدول واتفقوا من حيث المبدأ على تشكيل تجتمع اقتصادي إقليمي في أطار منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك وذلك لتعزيز آليات التعاون وأن يكون التجمع مفتو حا أ مام دول نيجير يا تونس الجزائر المغرب ، موريتانيا ، مصر ، السودان ، إريتريا وفي الأسبوع الأول من فبراير 1998م جري الاتفاق على أنشاء ما سمي بتجمع دول الساحل والصحراء وبحضور كلا من ليبيا ، تشاد ، مالي ، بوركينافا سو، السودان باعتبارهم دول مؤ سسة وبحضور كل من مصر وتونس بصفة مراقب .

- إن التصور أو المشروع المقترح تمثل في إنشاء تجمع يمتد أفقيا في القارة الأفريقية ولعل من أسباب تبني ليبيا لمشروع هذا التجمع في المنظمة الأفريقية شمال خط الاستواء وعلي طول الخط الغربي إلى سا حل المحيط الأطلسي وعلى طول الخط الجنوبي إلى منطقة البحيرات العظمى حيث منابع نهر النيل ترجع إلى ما يلي :-

1. صدور قرار مجلس الأمن بتعليق العقوبات الدولية عنها تمهيدا لرفعها ومن ثم يكون مثل هذا المشروع بداية انفتاح ليبي على البيئة الإقليمية الأفريقية .

2. إعلان الرئيس القذافي الســابق عن التو جه الليبي الأفريقي في ســبتمبر 1998 و صدور قرار قمة منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك بشأن العقوبات الدولية في اجتماعها في بوركينافاســو في يونيه 1998م وما تلا هذا الإعلان من زيارات ومباحثات الرؤســاء الأفارقة مع الرئيس القذافي السابق في مدينة سرت .

3. حالة العلاقات الدولية والإقليمية وما تتســم به ســيولة وتغير بعد انتهاء الحرب الباردة وما صــاحبها من انفجار في النزاعات الداخلية المســلحة وفي صــراعات الحدود بين الدولة الأفريقية .

4. انعقاد قمة الوحدة الأفريقية في الجزائر خلال شهر يوليو 1999 ولرغبة السيا سة الليبية في حضــور المؤتمر وقد أحدثت انجازا في أهم قضــايا القارة وهي حفظ الســلام وتطويق النزاعات المســلحة وتنســيق الســلم والأمن في مناطق عديدة جغرافيا وإقليميا وهو ما يتيح لها الفرصــة الكاملة للتجاوب مع منظمة الو حدة الأفريقية وإعلا نا تها الصــادرة عام 1998م والداعمة للموقف الليبي وبحلول عام 2000 ازداد عدد دول التجمع إلى 16 دولة بعد انضــمام كل من جيبوتي ، أفريقيا الوســطى ، جامبيا ، اريتريا ، الكونغو الديمقراطية ، السنغال ، مصر ، تونس ، المغرب ، نيجيريا .

**ب- معاهدة إنشاء التجمع :**

تنقسـم معاهدة إنشـاء تجمع السـاحل والصـحراء إلى ديباجة وإحدى عشـرة مادة وتتضمن المعاهدة الإشارة إلى أن رؤساء وقادة دول كل من ليبيا والسودان وتشاد ومالي والنيجر وبوركينافاسـو يأخذون في الاعتبار المصـالح المشـتركة والروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية التي تجمع شـعوبهم ، وأنه إدراكا منهم لتعقد وضـخامة المشـاكل التي تواجه العالم بصـفة عامة وأفريقيا بصـفة خاصـة واعتزاما منهم على مجابهة العوامل الداخلية والخارجية .

للتخلف الاقت صادي وعدم الا ستقرار فقد و صلوا إلى قناعة بأن العمل الم شترك في أطار التكامل هو أفضـل الطرق لاندماج دولهم وشـعوبهم وكذلك للحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء وأن تجسيد إقامة التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسـياسـي إنما يتم ويتوافق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسـلامي ومعاهدة أبوجا الاقتصـادية الموقعة عام 1991م والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها الدول الأعضـاء وأنه على ضـوء ما سـبق فقد تم إقرار إقامة تجمع دول الساحل والصحراء .

**ج- أهداف التجمع ومبادئه :**

على الرغم من وجود بعد الملامح العامة التي تميز واقع الدول الأعضـاء في هذا التجمع قياسـا على غيرها من الدول الأخرى إلا أن المعاهدة المنشـئة للتجمع وكذلك الملاحق بها أخذت بما جرى عليه العمل في قانون المنظمات الدولية من حيث تحديد الأهداف عموما ومنها ما يلي :

1 . إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند على إستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء وتشمل الاستثمارات في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميدان الطاقة متطلعة بكل ثقة إلى المستقبل النقدي لهذا التجمع .

2 . إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضـاء عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الآتي :

- تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطن الدول الأعضاء .
- حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .
- حرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ «الوطن والخدمات» .

3 . تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء .

4 . زيادة وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية بين الدول الأعضاء عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة .

5 . موافقة الدول الأعضاء على إعطاء مواطن الدول الأعضاء الأخرى الحقوق والامتيازات والواجبات نفسها المعترف بها لمواطنيها وفقا لدستور كل دولة .

6 . تنسيق النظم التعليمية والثقافية .

وعلى ذلك يلاحظ وجود هدف سياسي وأمني من وراء إقامة هذا التجمع ويتضح ذلك من مضمون الميثاق الأمني والذي صدر لاحقا للمعاهدة ومكملا لها حيث تلتزم الدول الأعضاء بمنع استخدام أراضيها في أي نشاط ضد وحدة وسيادة أراضي أية دولة عضو في التجمع ويعد هذا المبدأ قاعدة أساسية نحو الاستقرار يجب أن تقوم عليه العلاقات بين الدول الأعضاء حتى يمكن إتاحة المجال والبيئة المناسبة للتكامل الاقتصادي كما تلتزم الدول الأعضاء في التجمع بوضع ميثاق أمني من أجل ضمان السلام والاستقرار .

ويلاحظ أن العديد من الدول الأفريقية الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء هم أعضاء كذلك في منظمات شبه إقليمية أخرى فهناك دول أعضاء في الاتحاد المغاربي ودول أعضاء في الكوميسا ودول أعضاء في الإيجاد كما أن هناك دولا أعضاء في الأيكواس ومنظمة الفرانك الأفريقي وعلي الرغم من عدم وجود نصوص مانعة لعضوية الدول في أكثر من منظمة شبه إقليمية فإن على كل دولة أن تدرس مدى جدوى تعدد العضوية ومدى فاعليتها اقتصاديا وتأثير التعارض ما بين سياسات وبرامج كل منظمة مع المنظمات الأخرى ومراحل التكامل المختلفة .

إذ أنه مع تبلور الطبيعة السلمية للتجمع وتغير الصورة للدور الليبي في أفريقيا في نهاية عقد التسعينات فضلا عن تعليق العقوبات الدولية على ليبيا في عام 1999م ثم رفعها في عام 2003م بدأت الدول الأفريقية تقبل على الانضمام لعضوية التجمع حيث اتسعت خريطته الجغرافية لتخترق مناطق خاصة بالتجمعات الأخرى مثل الأيكواس في غرب القارة والكوميسا في شرق وجنوب القارة والأيكواس في وسط القارة والاتحاد المغاربي في شمال أفريقيا .

وبالإضافة للدول الستة المؤسسة للتجمع انضمت 16 دولة افريقية أخرى إليها على مدار السنوات المتعاقبة حتى انعقاد قمة س ص فى مالى فى مايو 2004م وهذه الدول هى جيبوتى وإفريقيا الوسطى وجامبيا وإريتريا والسنغال ومصر وتونس والمغرب ونيجيريا وتوجو وبنين والصومال وساحل العاج وغانا وليبيريا وغينيا بيساو .

وتفسير ذلك من وجهة نظر البعض يكمن فى النشاط الواسع للدور الليبى الذى سعى لاستقطاب دول من مناطق مختلفة فى القارة للتجمع ؛ حيث كان يرى الرئيس القذافى السابق أن التجمع يمكن أن يكون حجر الزاوية لبناء اتحاد أفريقى قوى ؛كما أن شروط دخول التجمع نفسها تقتصر على أن تكون الدولة راغبة العضوية أفريقية وتتقدم بطلب العضوية وأن يصدر قرار بالإجماع من الدول الأعضاء هذه شروط تساعد على فتح باب العضوية لاسيما وأن ليبيا تلعب دورا فى التوصل للإجماع بوسائلها الخاصة

ومن ناحية أخرى ا ستمر التجمع في ا ستكمال هياكله الأ سا سية وهي مجلس رئا سة وهو يتشكل من قادة ورؤساء دول التجمع وتكون له السلطة العليا على المؤسسات وإ صدار القرارات المتعلقة بالسيا سات العامة المنفذة لاتفاقية التجمع وأهدافه وينعقد مرة في السنة ورئاسته دورية بالتناوب في عواصم الدول الأعضاء ويجوز أن يعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء .

ومجلس تنفيذي ويتكون من وزراء الدول الأعضاء ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة وأمانة عامة والتي تتحدد مهامها بقرار من مجلس الرئاسة وتكلف بمتابعة تحقيق أهداف المجلس التنفيذي والإشراف على أعمال مؤسساته وقد استضافت طرابلس مقر الأمانة العامة كما تم اختيار / محمد المدني الأزهري ( من ليبيا ) أمينا عاما وتوجوي ( من تشاد ) أمينا عاما مساعدا .

والمصــرف الأفريقي للتجارة والتنمية ويعتبر الزراع التمويلية لأنشــطته لتحقيق التعاون الاقتصادي بين دول التجمع ومقر طرابلس وله فروع في عدد من دول التجمع .

والمجلس الاقتصــادي والاجتماعي والثقافي وهو جهاز اســتشــاري حيث قضــت معاهدة إنشــاء تجمع س ص على أنه لرئيس التجمع أن يســتشــير المجلس الاقتصــادي والاجتماعي والثقافي في كافة المســائل ذات الطبيعة الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية ويقوم المجلس بمســاعدة دول التجمع على إعداد تصــور خطط التنمية ذات الصــيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا وتكشــف قراءة أســس وأهداف التجمع عن عدة ملاحظات ألقت بظلالها على أنشطة التجمع منذ تأسيسه وتخلص فيما يلي :

– تحول أهداف التجمع من مجرد أهداف اقتصادية فقط إلى تجمع شامل له أهداف سياسية وأمنية أيضا وقد كان هذا محل اعتراف الدول الأعضاء فيه منذ البداية وإصرارها على عدم إطلاق لفظ اتحاد عليه لكن هذه الدول تبنت وجهة النظر الليبية بعد ذلك والتي كانت ترى أن التجمع ينبغي ألا يقتصــر على الجوانب الاقتصــادي فقط بل يمتد للنواحي السياسية والأمنية .

– وكما أو ضحنا فإن الطبيعة السلمية للدور الليبي الجديد في أفريقيا وعدم تدخله في الشـئون الداخلية للدول سـاهمت بشـكل رئيسـي في مرونة هذه الدول وقبولها بتوسـيع أهداف التجمع ليضم ما هو اقتصادي وأمني وسياسي .

– ثمة تنوع للكيانات الثقافية والسيا سية المنضمة للتجمع فمن شمال أفريقيا توجد (مصـر ، ليبيا ، تونس ، المغرب ) ومن غرب أفريقيا هناك ( نيجير يا ، توجو ، نبين ، ساحل العاج ، غانا ، ليبريا ، غينيا بيـ ساو ، مالي ، بوركينافا سو ، الـ سنغال ) ومن و سط القارة ( تشـاد ، أفريقيا الوسـطى ، النيجر ) ومن القرن الأفريقي تو جد ( السـودان ، جيبوتي، الصومال ، أريتريا ) وكل هذه الدول خاصة الكبرى منها تملك موارد وعلاقات دولية متنوعة .

– غير أن هذا التنوع يشـوبه قدر من المثالب منها :– هيمنة دول غرب أفريقيا على التجمع من ناحية العضـوية مقارنة بالمجموعات الأخرى الممثلة للمناطق الأفريقية وهو ما كان يلقي بثقل القضـايا المطروحة في هذه المنطقة على تجمع س ص مقارنة بالمجموعات الأخرى بل إن امتداد خريطة تجمع س ص إلى مناطق متنوعة داخل القارة تملك فيها القوى الكبرى نفوذًا تاريخيا يفرض عليه صياغة سياسات منسجمة تجاه هذه القوى خا صة فرنـ سا والولايات المتحدة الأمريكية وهو تحدٍ صعب في ظل ا ستقطاب هاتين القوتين لمعظم دول التجمع .

– اختراق التجمع لمناطق تجمعات أخرى في أفريقيا يخلق ازدواجية في المشروعات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية فعلى سبيل المثال كيف يمكن لتجمع س ص أن يوائم بين مشـروعه المفترض لإنشـاء منطقة تجارة حرة ومنطقة الكوميسا بل كيف ستوائم الدول المنتمية أصلا لأكثر من تجمع بين التزاماتها في هذه المناطق .

ورغم أن المعاهدة المنشـئة للتجمع تناولت بشـكل عام التوافق بين أحكام التجمع وأحكام المنظمات الكبرى ( الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ) ومنظمة المؤتمر الإسلامي ) غير أنها لم تتناول التنسيق مع التجمعات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تعمل في نفس مشروعات التجمع ويفرض ذلك ضرورة التنسيق بين مشروعات التجمعات الأفريقية الأخرى أيا كان نوعها خاصة أننا إزاء دول فقيرة قد لا تتحمل ضغوطات على ميزانياتها وإلا ستصبح مشروعات تجمع س ص لا مكان لها أرض الواقع .

– دخول دول كبرى للتجمع مثل ( ليبيا – مصـر – نيجيريا – المغرب ) قد يضـر سياسات التجمع لا سيما إذا غاب التنسيق بين هذه الدول وعلى سبيل المثال فإن مصر ونيجيريا وليبيا يتنافسون على التمثيل الدائم لأفريقيا في مجلس الأمن عند توسيعه .

– غياب أي نظام للجزاءات التي يمكن توقيعها على الدولة العضـو التي تخالف أحكام المعاهدة وهو ما يؤدي إلى عدم التزام الدول بقرارات و سياسات التجمع خاصة مع انتمائها لتجمعات أخرى .

- ثمة دول معزولة خلفها الامتداد الجغرافي لتجمع س ص في مناطق داخل القارة ففي شمال أفريقيا سنجد أن موريتانيا والجزائر أصبحا مثل الجزيرتين المعزولتين بعد انضمام ثلاث دول من المغرب العربي للتجمع هي ( ليبيا ، المغرب ، تونس ) وفي شرق أفريقيا سنجد أن دولا مثل أثيوبيا وأوغندا وكينيا لم تنضم للتجمع .

- انضمام سبع دول عربية للتجمع هي ( مصر – ليبيا – السودان – الصومال – جيبوتي – تونس – المغرب ) يفرض وجود دور لهذه المجموعة في إقامة جسور جديدة متعددة المستويات للتعاون العربي الأفريقي كما يفرض أيضا وجود تنسيق بين سياسات هذه الدول تجاه القضايا الأفريقية المختلفة .

- ثمة تباين في المستويات الاقتصادية بين الكتل المنضمة للتجمع حيث يضم دولا نفطية مثل نيجيريا وليبيا كما يضم دولا لديها بنية صناعية مثل مصر والمغرب وأخرى زراعية مثل السودان وهناك دول شديدة الفقر مثل بنين وتوجو وبوركينافاسو .

- غير أن التكامل الاقتصادي في هذه الحالة كان ملائما لبعض الدول خاصة القادرة على الالتزام بالبنود الاقتصادية ولديها بنية متنوعة فلن يكون مفضلا لدى دول شديدة الفقر تعتمد على تصدير سلعة واحدة ولا تستطيع بالتالي أن تلتزم بما يقره التجمع خاصة على مستوي السياسات الاقتصادية .

**وفي هذا الإطار تتعرض الدراسة إلى مثالب حول أنشطة التجمع تعكس نقاط الضعف في الآتي :**

- هيمنة القضـايا ذات الطابع السـياسـي والأمني على أنشـطة التجمع بسـبب طبيعة الدول المنتمية للتجمع حيث إنها مناطق أمامها صـراعات ظاهرة أو كامنة وفي هذا السـياق نجح التجمع في أنشـاء آلية لفض ومنع النزاعات غير أن مدى التزامات أطراف التجمع بما تقره هذه الآلية من قرارات يبقى محل تسـاؤلات خاصـة في ضـوء غياب منظومة الجزاءات في معاهدة التجمع .

- لا تزال الخطوات بطيئة نحو إنشـاء منطقة تجارة حرة حيث لم تجرى مفاوضـات لبدء هذه المنطقة دائما يعود ذلك إلى ارتباط أعضـاء التجمع بتجمعات أخرى لديها هي الأخرى مناطق تجارة حرة مثل الكوميسا كما أن معظم المشـروعات الاقتصـادية التي أعلن عنها التجمع مازالت في في ضـوء الإنشـاء أو تتطلب تمويلا خارجيا لا توجد خطة للبحث عنه في ظل تدني المستوي الاقتصادي لأعضاء س ص وعدم قدرتهم على تمويل هذه المشروعات أصلا .

- غياب خطة اقتصــادية تدريجية لتحقيق أهداف التجمع على غرار التجمعات الاقتصــادية مثل الســادك فليس هناك توقيتات لإنشــاء منطقة تجارة حرة ولا للوصــول لاتحاد جمركي وربما يعكس ذلك أن التجمع تحول كما يراه البعض إلى مجرد منتدى أكثر منه تجمعا له أهداف ينفذها للوصول إلى الهدف التكاملي الرئيسي .

- ثمة تنازع حول القضايا التي يناقشها تجمع س ص مع غيره من التجمعات دونما وجود تنســيق وهو الســبب الذي يجعل التجمع لا يتخذ موقفا حقيقيا من الأزمة فعلي سبيل المثال أبان أزمة توريث السلطة في توجو بعد وفاة الرئيس جنا ستجيي أيا ديما في فبراير 2005م فرضت الأيكواس بقيادة نيجيريا عقوبات على توجو التي تعد أحد أعضاء تجمع س ص أيضــا وأجبرت الرئيس أياديما على التنحي عن الحكم وفتح الباب أمام انتخابات ديمقراطية حرة .

وفي ذات الوقت جاء الصمت مطبقا من قبل تجمع الساحل والصحراء وحتى حينما تحرك الرئيس القذافي الســابق لاحتواء الأزمة لم يكن لديه موقف واضــح بل إن بعض المراقبين الأفارقة أخذوا عليه هذا التحرك واعتبروه مؤيدا للســيطرة على الحكم بالقوة هذا وتشير الشواهد السابقة لتجمع س ص إلى أنه قد يدين السيطرة على الحكم بالقوة ألا أنه لا يمانع في الاتصال مع قادة الانقلاب

وهو ما حدث على سبيل المثال مع قادة الانقلاب في أفريقيا الو سطى واللافت أيضا أن نيجيريا تحركت ضـد توجو من خلال «أيكواس وليس من خلال تجمع س ص رغم أنها عضو في التجمعين وفي هذا أبلغ دلالة على أن وجود دول كبرى متعددة داخل تجمع إقليمي واحد قد يعرقل من فعاليته .

– ويلاحظ كذلك ثمة عزوف ملحوظ من الدول الكبرى عن أنشـطة التجمع تاركة لليبيا السيطرة على مقدرات التجمع وفي هذا الصدد نلاحظ قيام ليبيا بطرح المشروعات ومحاولة تمويل أنشطته وهو ما ينعكس سلبا على مسيرة التجمع التكاملية .

– إلا أن تبني التجمع لقضـية مكافحة الإرهاب يبرز مدى التأثير بالسـياسـات الأمريكية الجديدة في أفريقيا بعد أحداث 11 سـبتمبر 2001 كما يشـير إلى تكييف التجمع مع هذه السياسات .

**- ونتناول أيضا في هذا الصدد معوقات الأداء التكاملي للتجمع :-**

ورغم مرور ســنوات عديدة إلا أن البعض قد يراها غير كافية لتقييم التجربة ككل مقارنة بتجمعات أفريقية أخرى إلا أنها قد تكون كافية لاســتشــعار التحديات وعوامل الضعف في البنية الأساسية للتجمع حتى يتم تلافيها إذا ما أريد لهده التجربة التكاملية أن تستمر وتلعب دورا فعالا في تنمية مجتمعات الساحل والصحراء . خاصة في ظل انتفاضة الثورة في ليبيا عقب رحيل نظام القذافي.

ذلك أن عدة معوقات قد ســاهمت في أن يصــبح تجمع س ص مجرد منتدى وليس تجمعا اقتصــاديا له خطة واضــحة المعالم على مدى عدة ســنوات ومن هذا المعوقات ما يلي .

- الســيطرة والهيمنة الليبية على مقدرات التجمع حيث أن التجمع س ص عبارة عن قناة ســياســية كانت تســتخدمها ليبيا لتأكيد ســياســتها الجديدة حيال أفريقيا فضــلا عن تصــحيح صــورتها الذهنية أما العالم ككل بأنها أصــبحت دولة متكيفة مع قواعد النظامين الإقليمي والعالمي وهو الأمر الذي يدفعها للهيمنة على مقدرات التجمع وبالتالي يعيقه ويجعل هناك عدم توازن بين أعضائه .

ولهذه الهيمنة مؤشــرات عدة من أبرزها أن ليبيا كانت تقوم بدفع المتأخرات المالية لبعض الدول الأعضاء في التجمع لدى الاتحاد الأفريقي وذلك لا ستخدامها لمنا صرة المواقف الليبية كما تركز المؤسسات الرئيسية لتجمع س ص في طرابلس فالأمانة العامة مقرها طرابلس وكذلك لجنة السـفراء المعتمدين لدى دولة المقر وأيضـا المصـرف الأفريقي للتجارة والتنمية الذي يعد أداة التمويل الرئيســية للتجمع بل إنه قد تم اختيار ليبي الجنسية وهو السيد / محمد المدني الأزهري ليشغل منصب الأمين العام فضلا عدم المساواة في اتخاذ القرار داخله .

– معظم اقتصادات الدول المشتركة في التجمع تتسم بالضعف وباحتياجها الدائم للمسـاعدات وربما كان ذلك هو الهدف الأسـاس من دخولها هذا التجمع حيث كانت تسعى للاستفادة من التمويلات الليبية لعملية التنمية فيها .

– التأخر في تنفيذ أهداف التجمع ومشروعاته فلا توجد خطوات جادة للتجمع سواء في سبيل تنفيذ مشروع اقتصادي أو سياسي بل اقتصر الأمر في السنوات الماضية على تفعيل التجمع لصالح دور ليبيا أفريقيا .

- رفض أغلب دول التجمع مشروعات مهمة تم طرحها فعلي سبيل المثال رفضت ليبيا إعطاء مزايا لمواطن دول التجمع المقيمين فيها لفترات طويلة واعتبرت أن حصولهم على عقود عمل قانونية أساس حصولهم على تلك المزايا .

- الاختلافات السياسية بين بعض دول التجمع س ص مثل ( السودان – أريتريا – أفريقيا الوسطى – تشاد ) وكذلك التقلبات السياسية وعدم الاستقرار في دول التجمع مثل ( انقلاب أفريقيا الوسطى وعدم الاستقرار في الصومال وتوجو ) يمكن اعتبار ذلك بمثابة ضعف في هذا التجمع .

- هناك تداخل كبير بين عضوية هذا التجمع والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل الأيكواس والإيجاد وهو ما قد يؤدي إلى حدوث حالة من التشتت وعدم تنفيذ الأعضاء المنتمين لأكثر من تجمع لالتزاماتهم .

- اعتماد معظم دول تجمع س ص على حصيلة التعريفة الجمركية لذلك فأنها قد تتردد كثيرا في قبولها الانتظام في اتحاد جمركي أو إقليمي قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاج سبل قد تعوضها عن مثل هذه الخسارة لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيادة بهذه المهام .

**- ليبيا والتجمع :**

مما لا شـــك فيه أن ليبيا كانت تمثل الدولة القائدة في تجمع س ص ومن ثم فإن لها مصـالح حيوية في قيام هذا التجمع وارتباطها بالقوى الكبرى وتداعياته على دول الجوار العربي خاصة في شمال أفريقيا المنضمة للتجمع وكلك على مستقبل التجمع .

**ففيما يتعلق بالمصالح الحيوية فقد تمثلت في عدة نقاط لعل أبرزها ما يلي :**

- الخروج من العزلة الإقليمية والدولية التي عانتها على الصـعيد العربي والأفريقي أثر فشـل محاولاتها الوحدوية مع الدول العربية والتداعيات السـلبية لتدخلها من خلال فتح مساحة من العمل السياسي والاقتصادي في منطقة تعد الظهير الإستراتيجي لليبيا .

- توفير حماية جماعية لليبيا في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة في مواجهة المشـروعات الأمريكية لاختراق أفريقيا وانتزاعها من المواريث السـياسـية والثقافية الفرنسية الأوروبية .

- استخدام التجمع في تعزيز الدعوة الليبية للوحدة الأفريقية حيث كان يري الرئيس القذافي السابق أن هذا التجمع يمكنه أن يكون حجر الزاوية لهذه الوحدة فالتجمع يضم دولا أفريقية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي وأكد الرئيس القذافي السابق في الصدد قوله « نحن دخلنا عصرا جديدا مع تجمع الساحل والصحراء و صفحة جديدة يمكن أن تقود أفريقيا للتوحد .

- مثل التجمع أداة ليبية للحوار مع الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم حول القضايا الأفريقية ويظهر هذا الهدف بوضوح في نص خطاب الرئيس السابق القذافي إبان قمة التجمع في فبراير ألفين إذ يقول : « إن التجمع سيتفاوض مع المجموعة الأوروبية على قدم المساواة لتحقيق مصالح كلا الطرفين وأضاف أن العالم أصبح لا يتعامل إلا مع المتحدين فأوروبا لا تفضل التعامل إلا مع تجمعات اقتصادية .

– أن هذه المصالح دفعت ليبيا للسيطرة على التجمع وأنشطته ومؤسساته فضلا عن السعي لامتداده جغرافيا في كل القارة حتى لو كان الامتداد يعني ضعف بنيته وفي هذا الإطار أبدت ليبيا مرونة في قبول الدول للانضمام للتجمع حتى إنها وافقت على عضوية دول لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل مثل أريتريا ومصر وغيرها وإذا كانت هذه المرونة تعكس تراجعا عن هدف مقاومة إسرائيل داخل أفريقيا فأنها تشير من جهة أخرى إلى رغبتها في إنجاح التجمع ومده إلى بقاع مختلفة في القارة كما أبدت مرونة أيضا في بداية إنشاء التجمع حينما لم تصر ليبيا على أن يكون التجمع وحدويا وقبلت الصيغة الاقتصادية لتأسيسه في البداية .

– ولا يتصور أيضا أن كانت ليبيا تجني فوائد سياسية فحسب من رعايتها للتجمع وقيادته بل أن التجمع سيسمح لها بتنمية استثمارية في القارة الأفريقية خاصة في قطاع المعادن والنفط بما يمثل احتياجا إستراتيجيا في حال نفاذ النفط الليبي إذ وقعت ليبيا 270 اتفاقية ثنائية في مختلف المجالات منذ قيادة التجمع وحتى عام 2002 مع كل من بوركينافاسو وتشاد والنيجر ونيجيريا كما تم تكوين22 لجنة مشتركة بين ليبيا وهذه الدول الأربعة كما قدمت ليبيا نحو 20 مليار دينار ليبي تمثل 20٪ من إجمالي الاستثمارات الليبية بالخارج –لدعم الاستثمارات في دول التجمع

.

بل إن ليبيا من خلال هذا التجمع تحاول إعادة رسم طرق التجارة في أفريقيا حيث كان أول مقترحاتها في مرحلة إنشاء التجمع هو العرض على دوله استعمال المواني الليبية للتبادل التجاري عبر المتوسط وليس عبر المحيط الأطلسي .

نخلص من هذا أن ليبيا كانت تعتبر التجمع قاعدتها السياسية والاقتصادية للانطلاق إلى أفريقيا بل أن ثمة مؤشرات على أن التجمع سيدخل في دائرة من التعاون مع القوى الكبرى ذات النفوذ في أفريقيا بعد استعادة الجماهيرية لعلاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة إثر انتهاج خطوات طمأنت هذه القوى بأن الوجه الثورى القديم لليبيا قد تغير وأنها تعود للساحة الدولية بمنطق مختلف يرغب في التعايش السلمي والتكييف مع قواعد النظامين الدولي والإقليمي .

وفيما يتعلق بارتباطات القوى الكبرى بالدور الليبي القائد للتجمع فإن يمكن ملاحظة الآتي :

- نسقت فرنسا مع ليبيا خصو صا في أزمات ساحل العاج وأفريقيا الو سطى وتشاد حيث كانت ترى السيا سة الفرنسية أن الرئيس القذافي يستطيع أن يسهم في التو سط في هذه النزاعات بو صفه منسق السلام في تجمع دول الساحل والصحراء وقد اتفقت ليبيا على خطة عمل مشتركة مع باريس بشأن التنسيق في تسوية النزاعات ومشكلات التنمية وذلك خلال زيارة وزير الخارجية الفرنسي أنزال « دومنيك دوفلبان » في أكتوبر 2002 إلى طرابلس وقد بدأ اتفاق كلا الطرفين على ضـرورة عودة السـلام في سـاحل العاج وأفريقيا الوسطى وتشاد .

- وفي هذا السـياق أيضـا فإن الاهتمام الأوروبي بالدور الليبي في تجمع السـاحل والصحراء قد صدرت عنه ردود فعل ايجابية من الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الدولية المانحة بإمكانيات دعم المشـروع المائي الذي طرحه الرئيس القذافي لتنمية منطقة الساحل والصحراء بعد فحص جدواه الاقتصادية .

- هذا وينطلق الاهتمام الفرنسي بتجمع الساحل والصحراء من اعتبارات متعددة منها : وجود عدد كبير من الدول الفرانكفونية في التجمع وبالتالي يمكن من خلال الدور الليبي تنفيذ السيا سة الفرنسية الجديدة خا صة إلغاء المشروطية السيا سية للمعونات وا ستبدالها بمشـروطية المصـالحة ورفع فرنسـا مسـاعداتها إلى أفريقيا إلى ما يزيد عن 07.٪ من دخلها القومي بدون ربطها بالديمقراطية وذلك لمواجهة النفوذ الأمريكي المتنامي في القارة.

أما الولايات المتحدة فقد أعلنت عن قبولها للدور الليبي في أفريقيا بعد تعهد ليبي بعدم الأضرار بالمصالح الأمريكية ففي 26 فبراير 2004 كشف « وليم بيرنز » مساعد وزير الخارجية الأمريكية في تصـريحات له أن ليبيا قطعت بالفعل وعدا لواشـنطن بأن تكون بناءة في أفريقيا وقال « بيرنز » بشكل محدد أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ : أن الليبيين وعدونا بلعب دور بناء أكثر في أفريقيا .

ويشـير البعض إلى أن ثمة مصـالح أمريكية متوقعة من خلال الدور الليبي في تجميع السـاحل والصـحراء ومنها احتمال التزام طرابلس بتقديم تسـهيلات عسـكرية للقوات الأمريكية لاستخدامها عند الضرورة وذلك في ضوء إستراتجيتها بعد 11 سبتمبر 2001 والتي تعتمد على تو سيع انت شار القوات الأمريكية فى مواقع العمليات البعيدة إ ضافة إلى حر مان أعداد أمريكية من الملجأ و كذ لك الاعتماد على ما يسـمى بمراكز السـيطرة العسـكرية وإيلاء أهمية كبيرة للتعاون مع الوكلاء العسـكريين فى مناطق القتال ، وفى هذا الإطار يمكن للولايات المتحدة ان ت ستفيد من الدور الليبي فى س ص خا صة إذا علمنا إن واشنطن أنشأت مركزا لتدريب قوات التدخل الإفريقي فى السنغال

وقامت دول بغرب إفريقيا بمناورات ضـــد عدد وهمى فى منطقة الحدود التى تجمع بين الـ سنغال والنيجر ومالى وموريتانيا وهى دول أعـ ضاء فى تجمع الـ ساحل والـ صحراء باســتثناء موريتانيا ولا شــك فى أن التفاهم الليبي الأمريكي كان ســيســرع من الخطط الأمريكية بالتعاون العسكري مع هذه الدول لمكافحة الإرهاب .

كما أن الاهتمام الأمريكي أيضا بالتجمع مبعثه وجود دول لها وزن فى السوق النفطية مثل ليبيا ونيجيريا ودول أخرى ســيكون لها وزن فى الســوق النفطية ونجاحه تلك الموجودة حول خليج غينيا وهو ما يصب فى النهاية فى أحد أبعاد الإستراتيجية الأمريكية بعد11 سبتمبر وهو تأمين الاحتياجات الأمريكية من الطاقة .

ويمكن أن يساهم فى ارتباط التجمع من خلال الدور الليبى بسياسات القوى الكبرى فى عرقلة عمليات التكامل الإقليمي وتعميق التبعية للمشروعات الخارجية ، كما يخشى أن تتحول ليبيا إلى رأس حرية للســياســات الأمريكية والفرنســية فى منطقة الســاحل والصــحراء واحتمال ارتباطه بالســياســات الأمريكية والأوروبية يطرح العديد من التأثيرات على الدول العربية المنضمة للتجمع لعل أهمها ما يلى :

– إن التعاون الليبي الأمريكي قد يؤدى لاختراق دول الساحل والصحراء وفى هذا الصدد نذكر الأزمة التى نشبت بين ليبيا والسودان بسبب سماح طرابلس للقوافل الأمريكية بفتح ممرات إغاثة لمرور القوافل الإنسانية الأمريكية من أراضيها صوب إقليم دارفور المتاخم للحدود الليبية دون التشاور مع الحكومة السودانية التي اعتبرت ذلك انتهاكا لسيادتها .

– إن الدور الليبي فى تجمع س ص قد يعد خصما من الاتحاد المغربى لاسيما أن اختراق س ص لمنطقة الاتحاد يمثل مزيدا من الضعف له وربما يضع ا ستفهامات على استمراره خاصا إذا علمنا أن ثلاث دول من الاتحاد تنتمي للتجمع وهى المغرب وتونس وليبيا فضلا عن غياب موريتانيا والجزائر خارج منطقة التجمع مكانهما جزيرتان وسط المحيط .

– ويكرس هذا الا ستبعاد للدولتين سيا سة المحاورة المستقطبة في منطقة المغرب العربي التي هي أصل تجمد أنشطة الاتحاد المغاربي الذي تأسس عام 1989م في المغرب إلا أنه فشل في عقد أية قمة له منذ عام 1994م تاريخ آخر قمة في تونس .

- أن الخلافات السياسية المستحكمة بين طرابلس ونواكشوط ساهمت في أبعاد الأخيرة عن تجمع س ص بسبب اتهام موريتانيا لليبيا بدعم محاولة انقلاب في نواكشوط وهو ما نفته ليبيا وفي المقابل فإن ليبيا ترفض التطبيع الرسمي بين نواكشوط وتل أبيب والذي يتمثل في اتفاق عام 1999م إلا أن سيف الإسلام – نجل القذافي – قد أدلي بتصريح نشرته قناة الجزيرة في 8/ 1/ 2004 أكد فيه « أن ليبيا لم تعد ترى في وجود إسرائيل دولة تهدد أمنها وأن ليبيا لم تعد تعتبر نفسها في مواجهة مع إسرائيل وقال : إن الفلسطينيين غيروا مواقفهم إزاء إسرائيل ».

- هناك حالة من التنافس لا التعاون ولا تنسيق بين ليبيا والدول العربية « مصر ، المغرب» في اختراق الملفات الأفريقية وهو ما بدا على سبيل المثال في تنافس الدول الثلاث على تنظيم كأس العالم وعدم التنسيق المصري الليبي بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن .

- الاختراق الأمريكي لمنطقة الساحل والصحراء قد يطرح تساؤلات عن تداعيات المحتملة على المشاريع الأورومتوسطية التي تعد ليبيا وبلدان المغرب العربي أحد أركانها من خلال الحوار المغاربي مع أوروبا .

وأخير وفي إطار التقييم لتجربة تجمع الساحل والصحراء فإن البعض يري أنه يمثل تجربة تكاملية حديثة في أفريقيا وتحتاج إلى سد الثغرات للعمل التكاملي حتى يستطيع تقوية المركز التساومي للقارة ودولها في عالم التكتلات الاقتصادية غير أنه لن يتسنى له ذلك إلا بتصحيح المسيرة التكاملية ( س ص ) وذلك من خلال الآتي :

- إنشاء لجنة تتوالي التنسيق مع التجمعات الأفريقية الأخرى خاصة تلك التي ينتمي لها أعضاء من الساحل والصحراء بحيث تقوم هذه اللجنة بمنع أية ازدواجية في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية .

- ضرورة أن يتم التفاوض مع التكتلات العالمية كالاتحاد الأوروبي والولا يات المتحدة من خلال إستراتيجية موحدة لتجمع س ص وليس من قبل كل دولة بشكل منفرد .

مشاركة كل أعضاء التجمع بدلا من أن يكون هناك طرف واحد فقط مستفيد ومهيمن وفي هذا الصدد فإن ا ستمرار هيمنة ليبيا على التجمع ستضعف حيث قد ترفض دول لها دور الليبي نفسه أفريقيًا .

- ضرورة التركيز على قطاعات تنموية تربط دول الساحل والصحراء بعضها ببعض مثل الاتصالات والطرق والطاقة والمياه .

– و ضع خطة اقتصادية لتحقيق الأهداف التكاملية للتجمع على مدار 15 سنة تراعي فيها قدرات الدول على تحمل هذه التكاليف مع إيجاد مساحة من التوازن بين الأهداف الاقتصادية وغيرها من الأهداف .

**– الانضمام المصري إلى تجمع الساحل – الصحراء – ماذا يعني :–**

– تأخرت مصر في الانضمام إلى هذا التجمع حيث أنشي بمقتضي الاتفاقية في طرابلس في الرابع من شهر فبراير عام 1998م وتقدمت مصر للعضوية في منتصف عام 2000 وانضمت في الدورة الثالثة التي عقدت بالخرطوم في الفترة من 12–13 فبراير 2001م .

هذا ويعتبر انضمام مصر إلى هذا التجمع مع دول أفريقية أخرى ملمحا مهما من ملامح الدورة الثالثة التي عقدت بالخرطوم وقد اعتبر العديد من رؤساء الوفود للدول الأعضاء هذا الانضمام إضافة نوعية في تاريخ التجمع وتوقعوا أن يكون لهذا الانضمام تأثيره النوعي لتشكيل مسارات العمل القادم للتجمع وذلك من حيث زيادة وزنه الإقليمي والدولي خاصة وأن هذه الدول الخمس حديثة العضوية تمتلك باستثناء الصومال من المقومات الاقتصادية والأدوار السياسية الفاعلة وإمكانيات المساعدة الفنية الكثيرة .

كما تمتلك من رصـيد العمل الأفريقي وتاريخ العمل التنظيمي داخل مؤسسـات منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والاتحاد الأفريقي الشـيء الكبير هذا وقد وعد وزير الخارجية المصري آنذاك السيد / عمرو موسي في بيانه الشامل والدقيق الذي ألقاه في قمة الخرطوم بأن تكرس مصـر ما تسـتطيع من الخبرات والقدرات للتجمع في تحقيق أهداف وتطوير أنظمته وكذلك الأمانة العامة في اسـتكمال وتعزيز إمكانياتها في النهوض بواجباتها بطريقة أكثر كفاءة وأكثر تجانسا مع المعايير المعمول بها في المنظمات الدولية العالمية والإقليمية الأخرى .

فإذا كانت فلسفة إنشاء التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية تخدم الدول الأفريقية في أهدافها التنموية واسـتطاعت أن تحقق انجازات معينة في أطار منظمات غرب أفريقيا الأيكواس وتجمع الكوميسا والسادك ومنظمة وسط أفريقيا « أيكاس » فإن الأمل معقود على أن يكون أداء تجمع دول س ص رافدا من روافد هذه الفلسفة الخاصة بالتجمعات الإقليمية ودون الإقليمية والتي من شأنها التمهيد للوحدة الأفريقية الجامعة الشاملة وهو أمر ليس ببعيد على كل المخلصـين وأسـتطرد قائلا أكرر ما قلته من تجدد اللقاء بين العروبة والأفريقية وهو أن القمة الأفريقية المقبلة والتي سـتعقد في مدينة سـرت الليبية سـوف تشـهد الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي الجديد ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية

حسب مقررات لومي الأفريقية الأخيرة ومن ثم فإن الآمال التي صادقت القانون التأسيسي لهذا الاتحاد الجديد في القارة الأفريقية وذلك تعبيرا عن التقدير العربي للمواقف الأفريقية وتأكيدا للرغبة المشتركة في تعزيز جسور التواصل والتكامل بين الشعوب العربية والأفريقية .

– هذا وترتبط مصر بعلاقات اقتصادية مع معظم دول تجمع الساحل والصحراء وتسعي مصر إلى تنشيط هذا التجمع عن طريق زيادة حجم التبادل التجاري بين تلك الدول في أطار التجمعات الأفريقية المتعددة ورغم ضآلة هذا الحجم مقارنة بالتجمعات الأخرى التي تشترك مصر في عضويتها إلا أنه يلاحظ أن هناك بوادر لإيجاد حل حول المشاكل المتعلقة بالرسوم الجمركية التي تفرضها الدول والسعي إلى إيجاد منطقة تفضيلية بين دول التجمع(1) .

(1) انظر : العلاقات التجارية بين مصر وكل تجمع س ص ، وزارة التجارة الخارجية مرجع سابق ذكره .

**- وفي الختام نعرض لأبرز النشاطات والانجازات لتجمع س ص :**

- فعلى مستوى احتواء بؤر التوتر والنزاع يمكن اعتبار الميثاق الأمني الذي صدر عن قمة نجامينا والخاص بدول الساحل والصحراء أحد أبرز الوثائق التي أصدرها التجمع وبمقتضي هذا الميثاق تلتزم دول التجمع باحترام السلامة الإقليمية والشؤون الداخلية للدول الأعضاء والعمل على تسوية أية نزاعات قد تنشأ بالطرق السلمية .

- كما تم ا ستـ صدار تفويض عام من التجمع للرئيس الـ سابق معمر القذافي مؤ سس التجمع في إجراء ما يلزم من اتصالات وتحركات لتسوية النزاعات التي قد تنشأ في فضاء س ص والتفاهم في هذا الشأن مع المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة .

## العلاقات التجارية بين مصر ودول تجمع س ص :-

تطور الميزان التجاري بين مصر وتجمع الساحل والصحراء خلال الفترة من 2001 إلى 2005 (1).

(1)ولمزيد من المعلومات – برجاء الرجوع إلى موقع س ص ww.cem-sad.com.org المصـــدر : نقلا : جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقيات التجارية « العلاقات المصرية – الأفريقية » التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية .

( القيمة بالمليون دولار )

| البيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات المصرية | 155.4 | 186.2 | 377.2 | 315.3 | 558.3 |
| معدل التغيير ( ) | | (20) | (103) | (16) - | (77) |
| الواردات المصرية | 147.4 | 137.7 | 124.9 | 143.8 | 233.8 |
| معدل التغيير ( ) | | (7) - | (9) - | (15) | (63) |
| الميزان التجاري | 8 | 48.5 | 252.3 | 171.5 | 324.5 |

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

– هذا وقد أوضـــحت تقارير الدورات الأخيرة لقمم التجمع والمجلس التنفيذي أن نشاطا كبيرا قام به الرئيس القذافي السابق فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الو سطى خا صة في الأو ضاع الأمنية إلى جانب الدور الليبي النشط بالا شتراك مع مصر تنشيط مساعي الوفاق الوطني الشامل في السودان الشقيق .

بالإضـــافة إلى قيام التجمع بالتنســيق مع المنظمات الإقليمية والدولية حيث أجرى اتصالات مع الأمانات العامة لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية في أفريقيا وخارجها والتي انتهت إلى إبرام عدة اتفاقيات للتعاون والتنســيق بين أمانة تجمع دول الســاحل والصــحراء وكل من منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية وأيضــا التنســيق مع الجماعة الاقتصــادية الأفريقية إلى جانب مشــاركته في اجتماعات القمة الأفريقية الأوروبية بالقاهرة وفي المنتدى الصــيني – الأفريقي .

**وبجانب هذا أصدر مجلس رئاسة التجمع قرارات أخرى ومهمة بشأن :**

– قضــية لوكيربي وتضــمن القرار مطالبة مجلس الأمن بالدفع الفوري والنهائي للعقوبات والإفراج الفوري عن المواطن الليبي وتأييد حق ليبيا في التعويض عما لحق بها من خسائر في الأرواح والأموال ودعوة المنظمات الدولية والإقليمية لممارسة أكبر قدر من الضغط السياسي لتحقيق هذه الأهداف .

– قرار يدعو الدول الأفريقية التي لم توقع أو التي لن تصــدق بعد على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى أن تسارع بذلك .

– قرار حول إنشـاء صـندوق خاص للتضـامن لتقديم المسـاعدات الإنسـانية عند الضرورة .

– قرار يدعو إلى ضرورة تفعيل التكتلات الإقليمية القائمة وتكاملها للوحدة الأفريقية الشـاملة وذلك لمواجهة التحديات والمتغيرات الدولية ومواجهة آثارها السـلبية وأكد التزام التجمع بجميع قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية الخاصـة بالقضية الفلسطينية والتي تدعو إلى حل شامل للقضية الفلسطينية وإقامة دولته المستقلة .

– هذا وقد وقع التجمع بروتوكولات متعددة لتعزيز التعاون والتكامل مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ومنها الجماعة الاقتصادية الأفريقية والسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي ( الكوميسا ) وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي ( السادك ) والجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا ( الأيكواس ) والجماعة الاقتصـادية لدول وسط أفريقيا ( إيكاس ) واتحاد المغرب العربي .

– كما انعكست الأفكار السياسية والاقتصادية لتجمع س ص على أنشطته وطبيعة القضـايا المهيمنة على اجتماعاته وقممه الدورية التي من المفترض أنها أدواته لتحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها ومن أبرز القضايا ما يلي :

- صراعات داخل دول التجمع : وقد حظي هذا النوع من القضايا باهتمام الدورات المتعاقبة للتجمع وأول الأزمات التي اعترضـــت التجمع في هذا الشـــأن اغتيال رئيس النيجر « إبراهيم فياصـــارا » على يد حرســـه الجمهوري في 9 أبريل 1999 وتولي «داود مالامر » قائد الحرس الوطني الســـلطة وقيامه بتشـــكيل مجلس إدارة البلاد وإعلانه عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب السياسية .

وعلى أثر هذه الأزمة طلبت مالي عدم قبول مشـــاركة وفد النيجر في قمة س ص في نيجامينا عام 1999برئا سة رئيس الوزراء وإدانة الانقلاب العسكري وإجراء تحقيق مع المتهمين بحادث الاغتيال وبعد مداولات تم الاتفاق على تعليق العضـــوية دون أن يقوم البيان بإدانة الانقلاب ولعل ذلك لأن معظم رؤ ساء دول الساحل والصحراء و صلوا إلى كرسي الحكم بالقوة العسكرية .

- وعلى الصعيد الداخلي للسودان لعبت دول التجمع دورا أساسيا في محاولة احتواء أزمة دارفور خا صة ليبيا ونيجيريا وتـ شاد وأفريقيا الو سطى ومـ صر رغم أن التحرك من هذه الدول ليس انطلاقا من عضويتها في س ص وإنما من ارتباطها الجغرافي والسيا سي والأمني بالأزمة إلا أن التجمع أيد جهودها في إحلال السلام في الإقليم .

- كما نا شدت رئا سة التجمع في بيان صدر يوم 11 أغسطس 2004 الرئيس القذافي الـ سابق بوجه خاص التدخل لحل مـ شكلة دارفور بـ سبب العلاقات المتـ شابكة لليبيا مع الإقليم وتـ ستند أيـ ضا هذه المنا شدة إلى أن التجمع قد فوض الرئيس الليبي الـ سابق من قبل في فبراير 2000 التحدث والعمل با سم التجمع في المؤ سـ سات الإقليمية والدولية والقيام بأية اتصالات يراها ضرورية لخلق علاقات تعاون مع هذه المؤ سسات والسعي لرأب الخلافات ووقف أي تقاتل بين الدول الأفريقية وأيضا كانت أزمة أفريقيا الوسطى مثار نقاش في التجمع وذلك بعد أن نجح عـ سكريون بقيادة الجنرال « فرانـ سوا بوزيزيه » في تنفيذ انقلاب أطاح بالرئيس « أنج باتسـيه » الذي كان يحضـر سـاعتها قمة نيامي في 2003 ويحاول حل خلافاته الأمنية مع جارته تشـاد عضـوا التجمع حيث كان يتمهل بدعم محاولتين أنقلابيتين سابقتين لم يكتب لهما النجاح .

- غير أن إدانة التجمع للانقلابات ولكل وسائل الوصول للحكم بالقوة لم تمنع بعد ذلك أمين عام التجمع « مدني الأزهري » من زيارة أفريقيا الوسـطى في 27 أبريل 2004 ليلتقي و قادة الانقلاب في محاو لة لمد أواصـر التعاون بين التجمع والحكو مة الجد يدة بل إن الرئيس « بوزيزيه » تعهد إبان القمة الساد سة بمالي في مايو 2004 بالحفاظ على المكتسبات الديمقراطية وقال سيعمل على استكمال عملية العودة للشرعية الدستورية في البلاد .

– وكذلك شغل الصراع في ساحل العاج مساحة من أنشطة التجمع خاصة في قمة مايو 2004 بباماكو عاصـــمة مالي وخرجت القمة بمواقف من بينها رفض التدخل الأجنبي في هذه الأزمة ودعا الزعماء الأفارقة إلى ضرورة قيام أفريقيا بحل نزاعاته بنفسها وقال الرئيس السابق القذافي « أقول لأهل ساحل العاج انتخبتهم غباغبو رئيس ساحل العاج فدعوه يعمل لإعادة السلام بدون تدخل أجنبي ».

– تأســيس إليه النزاعات حيث تم إقرار البروتوكول الخاص بها في القمة الخامســة التي عقدت في مارس 2003 في مدينة نيامي عاصـمة النيجر واتفق الزعماء الحاضـرون لهذه القمة ويتصـــدرهم الرئيس الســابق القذافي ورئيس النيجر « مامادو تانجا » على أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة شرط ضروري لجذب الاستثمارات للمنطقة الأمر الذي يحقق معيشة أفضل لسكان دول التجمع .

– وفي هذا السياق حاول التجمع أن يلعب دورا في تخفيف التوتر بين أعضائه حيث أرســل بعثة لتقص الحقائق في العشــرين من أكتوبر 2003 حول العدوان الأريتري على شرق السودان وقد رحبت الحكومة السودانية بالبعثة وقالت: إنها ستزودها بالمعلومات والوثائق ألا أنها طلبت نشــر قوة أفريقية لحفظ الســلام في التجمع خاصــة على الحدود المشتركة مع أريتريا وهو الأمر الذي رفضته الأخيرة .

- مكافحة الإرهاب حيث أعطى التجمع اهتماما بهذه القضية من خلال اجتماع وزراء الأمن في كوتونو – بنين في نهاية سبتمبر 2004 حيث ناقش الاجتماع سبل التعاون وتعزيز العلاقات الأمنية بين دول التجمع لمكافحة الإرهاب كما ناقش أيضا إمكانيات وجود آليات لتبادل المعلومات حول الإرهابيين وتسليم المجرمين أيضا .

- وفي أطار الأنشطة الاقتصادية للتجمع فقد ناقش التجمع خلال دوراته المتعاقبة والمتعددة من إنشائه عدد من القضايا لعل أبرزها ما يلي :-

- تم إقرار عدة وثائق في أبريل تتعلق بتنفيذ المخطط الاقتصادي والتنموي للتجمع وهي وثيقة حرية تنقل الأفراد والأموال فيما بين دول التجمع وإنشاء المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة ( مقره طرابلس وتشكيل وتحديد صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

- تم تفويض الرئيس التشادي « إدريس ديبي » في عام 2000 بإعداد تصور للاندماج الاقتصادي الكامل يشمل الطرق والمواصلات والسكك الحديدية والنقل الجوي كما يشمل المياه وحرية تنقل الأشخاص والبضائع وخلق سوق واحدة لدول التجمع .

- تشكيل لجنة اقتصادية في فبراير 2002 تضم في عضويتها كلا من ليبيا ومصر وتونس ونيجيريا بالإضافة إلى المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة التابع للتجمع والأمانة العامة من أجل متابعة القضايا الاقتصادية الداخلية في نطاق تفعيل التعاون الاقتصادي المشترك بين دوله .

- طرحت ليبيا مشروعا مائيا لمكافحة التصحر في منطقة الساحل والصحراء في قمة الأرض ( أغسطس عام 2002 ) وقد صدرت ردود فعل إيجابية من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية المانحة وإمكانية دعم هذا المشروع بعد فحص جدواه الاقتصادية .

- ويهدف المشروع لإنشاء شبكة من السدود والأنفاق والأنابيب تربط بين نهر بونجي في أفريقيا الوسطى ونهر شاري في تشاد وهو النهر الذي يصب في بحيرة تشاد كما يتم ربط الأخيرة بالنهر الصناعي العظيم في ليبيا بواسطة الأنابيب، كما يطرح المشروع ربط هذه الشبكة المائية بفروع نهر الكونغو .

ويصاحب هذه المشروعات المائية رصف الطرق التي تربط دول منطقة الساحل والصحراء وتنشأ بيئة زراعية جديدة لاستقرار الأفارقة في حياة آمنة بدلا من الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط .

- حاولت ليبيا من خلال إقامة صندوق خاص بالتضامن من قضاء ( س ص ) لا ستئصال المجاعة ومحاربة الفقر ومقاومة الأمراض ومكافحة التصحر والبطالة وفق ما قررته الدورة العادية للمجلس التنفيذي (س ص) التي انعقدت بطرابلس ( ليبيا ) في ديسمبر 2003 كما وفرت ليبيا الموارد المالية اللازمة لانطلاق البرنامج الخاص والأمن الغذائي للتجمع في عدد من دولة بالتعاون مع منظمة الفاو في عام 2003 .

- أوصى الاجتماع الثاني لوزراء تجارة دول تجمع دول تجمع الساحل والصحراء في عام 2003 بإنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري كخطوة على طريق التحرير الكامل للتجارة وإنشاء السوق المشتركة للتجارة كما أوصى الاجتماع بإنشاء السوق المشتركة للتجارة كما أوصى الاجتماع بإنشاء مصرف للبيانات الاقتصادية والتشريعات التجارية الضرائبية للدول الأعضاء .

إنشاء سلطة للمياه لتسوية شح المياه في منطقة المجموعة التي تتسبب في تعطيل قطاع الزراعة وذلك في قمة التجمع في مالي مايو 2004 فضلا عن تدشين فروع المصرف تجمع دول الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة في بنين ومالي في عام 2004 واستمرت اجتماعات التجمع حتى قبل قيام الثورة في ليبيا والأمل معقود على دور ليبي فعال في هذا التجمع بعد قيام الثورة الليبية 2011 م .

هذا وبعد أن تعرضـــنا لتجمع س ص نتعرض إلى الاتحاد المغاربي في إطار هذه الدراسة .

## 2 . اتحاد المغرب العربي UMA : :

### تمهيد

مفهوم المغرب العربي الكبير ي شمل خمس دول هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا باعتبارها فضاء فسيح ثقافيا عن الفضاءات المحددة على المستوى الجغرافي أو الجيوبولتيكي تمثل مساحته الكلية قرابة ستة ملايين كيلومتر مربع ورغم العديد من التباينات التي تعرفها هذه المنطقة على المستوى الاقتصادي والسياسي إلا أنه تبقى مسألة التفكير في مستقبل هذه المنطقة على المستوى المحلي والعالمي مسألة هامة و شائكة في نفس الوقت إدخال العديد من المتغيرات التي من شأنها إتاحة الفر صة لفتح نافذة من خلال ماضي المنطقة وحاضرها للإطلالة على المستقبل .

هذا المستقبل الذي يبعث على الأمل أكثر مما يوحي بالتشاؤم وذلك لما يتوفر في الفضاء المغاربي من مميزات تتعلق بأهمية موارده الطبيعية وتنوع هذه الموارد وأهمية سوقه الداخلي ووضعه الجغرافي والإستراتيجي ذي الواجهة البحرية المزدوجة

فهو نقطة التقاء مختلف التيارات التجارية وغيرها ومنطقة للمبادلات تربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب وهو في ذات الوقت عنصر طبيعي في تفاعله مع مختلف القضايا أو النزاعات الدولية ذات الوزن المؤثر في مصير السلام العالمي .

ومن هذا المنطلق كان التفكير في أفق وحدة المغرب العربي وكان تفكيره لم يسلك سبيل القناعات الأيديولوجية التي تحاول أن تصور أنه بمجرد توفر مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية كاللغة مثلا والدين أو وحدة الجنس أو العرق فإنه يعني توفر الشروط الضرورية والكافية لقيام وحدة اقتصادية وسياسية وأن عدم قيام الوحدة إذا ما توفرت هذه الشروط يعد انحرافا يتوجب التنديد به .

نعم قد تعد الهوية المشتركة شرطا ضروريا أحيانا لوجود جماعات أو كيانات قومية ولكنها ليست بالضرورة شرطا كافيا أنها إحدى المعطيات التاريخية والموضوعية التي تتحكم في توجيهها إرادة الشعوب ووعيها بقوانين التاريخ أما في اتجاه ترسيخ الكيانات القطرية أو في اتجاه دعم الفكر الوحدوي كما يتحكم في توجيهها أيضا منطق العلاقات الدولية القائم في جزء كبير منه على صراع القوة تحقيقا للمصلحة الذاتية للدول .

فالاتجاه نحوه لا ينبع فقط وبشكل مباشر من الإحساس بوحدة الهوية وإنما هو يخضع لعوامل موضوعية محلية وعالمية تختلف باختلاف الظروف المحيطة ومن ثم نربط تحقيق الوحدة بوجود عواملها الذاتية وهي مسألة أثبتت عدم جدواها نظرا لاقتصارها على بعد واحد وهو البعد المستند إلى الهوية وإغفال حقيقة العوامل التاريخية والعالمية الأوسع التي لها تأثير كبير في تكوين الدول والأمم وتنظيم العلاقات فيما بينها فهي التي تملك أن تدفع الدول إلى التحالف أو الاندماج أو التفكك والانفصال .

وفي إطار المعطيات الداخلية لدول الاتحاد يمكن الإشارة إلى أن جميع أقطار المغرب العربي دون استثناء قد عرفت في العقود الأخيرة بما يمكن تسميته بأزمة الدولة الوطنية أو القطرية وهي أنظمة ناتجة عن تهافت دور الدولة في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تطرحها قضايا التنمية في مختلف ميادينها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية بصفة عامة وهذا التهافت يعود بالأساس إلى أزمة الأنظمة السياسية وفي الاختيارات الاقتصادية كما يعود إلى أزمة في الأيديولوجية كنتيجة للأزمتين السابقتين .

الأنظمة السياسية في بعض أقطار المغرب العربي عرفت تراجعا في مشروعيتها كما عرفت نوعا من الانفصال عن المجتمع الذي تقوده وقد عمقت هذه الوضعية عدم مسايرة الخطاب السياسي والأيديولوجي للتغيرات التي تعرفها البنية الكافية لشعوب هذه الأقطار الأمر الذي نتج عنه الإلحاح على إطار للعمل يكون نابعا من التوجه الديمقراطي للدولة .

الاختيارات الاقتصادية ذات التوجه الاشتراكي وذات التوجه الليبيرالي لم تحقق الأهداف المتوقعة منها نتيجة لخضوع هذه الاختبارات لتوجيهات ومصالح البيروقراطية والتكنوقراطيين والفئات الاجتماعية المؤثرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية مما أفقد هذه الاختبارات مصداقيتها لدى شعوب المغرب العربي وجعل من تعرفت منها على الليبرالية تتسوق إلى الاشتراكية ومن تعرفت منها على الاشتراكية تنشد الحياة في ظل الليبرالية والحال أنه لا ليبرالية ولا اشتراكية قد عرفت تطبيقا حقيقيا لها بما يرافقها من تفِكر وأيديولوجية .

وتبقى الأيديولوجية الدولية كمنظومة فكرية متكاملة عديمة الوجود في أي قطر من أقطار المغرب العربي لأنه لا يمكن التعبير عن واقع متناقض بأفكار متكاملة تشكل وحدة واحدة الأمر الذي نتج عنه دخول الدولة القطرية المغاربة في أزمة أيديولوجية أيضا .

وأمام هذه الأزمات المختلفة سيكون قيام اتحاد مغاربى هو الأداة التي بواسطتها يمكن دعم الدولة القطرية من جهة وإكسابها مشروعية جديدة من جهة أخرى أنها مشروعية الوحدة في الفكر والهوية المغربيتين .

الأمر الذي يدعوننا إلى أن نتناول الاتحاد المغاربي على الوجه التالي :

### قيام الاتحاد المغاربي وأهدافه :

تم إنشاء هذا الاتحاد في قمة رؤساء دول وحكومات دول الشمال الأفريقي في مراكش في 17/ 2/ 1989 وضم الاتحاد ليبيا ، وتونس ، المغرب ، موريتانيا وتحددت أهداف الاتحاد في الآتي :

- دعم أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها .

- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات المغرب العربي من خلال انتهاج سياسة مشتركة على تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية من خلال كافة الوسائل بما فيما إنشاء مشروعات مشتركة وأعداد برامج عامة نوعية .

- تحقيق التعاون الثقافي في إطار القيم الإسلامية والعربية ، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات اجتماعية وثقافية ومؤسسات متخصصة .

- العمل على تحقيق حرية انتقال الأشخاص وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

هذا ويتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد من :

**1 . المجلس الرئاسي :**

ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء الذين يتناوبون رئاسته كل ستة أشهر وقد تم تعديل المعاهدة ليكون اجتماع المجلس كل سنة وذلك في القمة الخامسة في نواكشوط/ موريتانيا أواخر عام 1992م .

**2. المجلس الوزاري :**

ويعقد على مستوى رؤساء الوزراء ويعقد عند الضرورة .

3. مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء :

ويتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم .

4. لجنة متابعة قضايا الاتحاد المغربي :-

وتضم عضوا واحدًا لكل دولة من متخصصين بشؤون الاتحاد .

5. لجان وزارية متخصصة ويتم تحديد مهامها من خلال المجلس الرئا سي وتضم اللجان الآتية :

أ- لجنة الأمن الغذائي .

ب- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

ج- لجنة الموارد البشرية .

د- لجنة البنية الأساسية .

6. الأمانة العامة للاتحاد وتتكون من ممثل واحد لكل دولة .

7. مجلس شورى للاتحاد :

ويتألف من عشرة أعضاء من كل دولة ويعقد دورة عادية كل سنة .

8. هيئة قضائية :

وتتألف من قا ضيين اثنين عن كل دولة يعينهما رئيسها لمدة ثلاث سنوات وتختص بالنظر في المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في الاتحاد .

وبداية يلاحظ أن الاتحاد يتمتع بعدد من الميزات أهمها :

1. التنوع الاقتصادي حيث يضم دولا عربية أقل نموا مثل موريتانيا وأخرى لها كثير من صفات دول الخليج مثل ليبيا كما أن هناك دولا تجمع بين النفط والموارد الأخرى مثل الجزائر .

2. اشتراك الدول الأعضاء في الترابط الثقافي والكفاح الوطني ضد الاستعمار الفرنسي مما يدعم إحساسها بأهمية تخطي الخلافات ودعم التكامل بينها .

3 . فتحت عضوية الاتحاد لدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو الأفريقية بشرط قبول الدول الأعضاء ذلك وقد رغبت مصر في الانضمام للاتحاد وهي عضو مراقب وتعد ميزة العضوية المفتوحة مهمة لأنها تمهد السبيل تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل يضم الدول العربية .

**وهذا ما سنتناوله تفصيليا على الوجه التالي :**

– اتحاد المغرب العربي عبارة عن مجموعة اقتصادية وسياسية تطل على مجموعات جيو سيا سية أخري كالجماعة الأوروبية والتكتلات الأفريقية الأخرى فهو تكتل يهدف إلى تماين أواصر الأخوة بين أطرافه وإقامة تعاون يقوم على أساس الحوار وإنشاء م شروعات م شتركة وأعداد برامج عام إلا أن الميثاق المؤ سس للاتحاد لم يحدد طبيعة هذا الاتحاد ونوعه بمعنى هل هو اتحاد كونفدرالى أم فدرالي ورغم أنه لا يمكن اعتبار المغرب العربي بوصفه الحالي نموذجا لتكامل الإقليمي إلا أن المعلومات والمعوقات تستدعي الدراسة للتعرف على سبل تفعيل المقومات وتجاوز المعوقات انطلاقا من وضع تصور لإستراتيجية لتفعيل الاتحاد وأن يلعب دورا فاعلا في هذا الصدد .

ويقصد بالمقومات هنا العوامل الأساسية الدافعة نحو التكامل والذي يعني سلسلة التوقيعات وإعادة توزيع السلطات على المستويين الإقليمي والقاري فهو عملية مستمرة من الاندماج التدريجي وقد ظهرت إقامة الدولة الوطنية تعلو على أية اعتبارات أخرى وكان أول مؤتمر يعقد لاتحاد المغرب العربي هو مؤتمر القاهرة في فبراير عام 1947م تلاه مؤتمر طنجة في أبريل 1958م وحضرته أحزاب الاستقلال المغربي والتحرير الوطني الجزائري والدستوري التونسي وأكدت هذه المؤتمرات على دعم حركات التحرر في المنطقة والتأكيد على ضرورة توحيد الجهود في مواجهة السوق الأوروبية المشتركة وفي عام 1994م تم إنشاء المجلس الاستشاري المغاربي الدائم وقد جسد هذا المجلس أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي بين بعض أقطار المغرب العربي بالأساس لتنسيق السياسات حول السوق الأوروبية المشتركة .

إلا أن السياق الدولي والإقليمي بأن الحرب الباردة انعكس على المنطقة.فظهرت حرب باردة إقليمية تمثلت في انقسام المنطقة إلى معسكرين تقدمي ومحافظ مما ألقى بظلال ثقيلة على الاتحاد المغاربي حيث انقسم المغرب العربي إلى معسكرات تم خلالها التكتل وتوقيع ميثاق الإخاء والوفاق بين تونس والجزائر ثم موريتانيا لاحقا في 13 ديسمبر 1983

وهو ما اعتقد المغرب وليبيا أنه موجه ضـدهما فأنشـآ في 13 أغسـطس 1984 اتفاق وحدة وهو ما يسمي باتحاد الدول العربية والأفريقية ونصت المادة العا شرة منه على أن العدوان على أ حد الأطراف عدوان على الآخر، وفى قمة «زرا لدة التى عقدت فى يونية1988م تم الاتفاق على إنشـاء خمس لجان لإقامة البنية الأسـاسـية لاتحاد المغرب العربي وفي 17 فبراير عام 1989م أجتمع القادة المغاربة في مراكش ليعلنوا إنشاء اتحاد المغرب العربي مركزين على ضرورة إقامة تعاون اقتصادي وبناء سياسة مشتركة إلا أنهم لم يتطرقوا لسـبل تحقيق تكامل إقليمي عبر وحدة جمركية واقتصـادية وتميزت المعاهدة المنشـأة بتركها الباب مفتوحا لانضـمام الدول لتحقيق التكامل الإقليمي وإن أكدت رأس ونواكشوط 1992م على ضرورة إيجاد التدابير العملية اللازمة لإقامة منطقة تجارة حرة إلا أن الاتحاد عانى من سياسة الاختلاف إذ أصر البعض على حل قضية الصحراء قبل تحقيق أية خطوات لتكامل الإقليمي داخل الاتحاد وهو ما رفضـته دول أخرى داعية إلى العمل على بناء المغرب العربي وترك ملف الصـحراء و التعامل معه للأمم المتحدة ويمكن القول أن قضـية الصـحراء لم تكن عائقا أمام إقامة الاتحاد فالاتفاق المنشأ للاتحاد المغاربي تم في ظل وجود خلاف حول هذه القضية .

- ورغم أنه كما ذكرنا لا يمكن اعتبار اتحاد المغرب العربي بوصــفه الحالي نموذجا للتكامل الإقليمي إلا أن المقومات والمعوقات تســتدعي الدراســة للتعرف على ســبل تفعل المقومات وتجاوز المعوقات انطلاقا من وضــع تصــور ولإســتراتجية متكاملة لتفعل الاتحاد وكيف يمكن تفعلها إذا أن بها مجموعة العوامل والمعطيات المادية والمعنوية التي من شــأنها العمل على تســهيل التكامل بين دول الاتحاد وهذه العوامل سيتم تقسيمها إلى عوامل سياسية وثقافية واقتصادية سنتناولها على الوجه التالي :

**أ- المقومات الســياســية :** التكامل يفرض نفسـه إذا أصـبح أمرا لامناص منه في ظل التكتلات الاقتصــادية العلاقة وفي زمن العولمة التي لا مكان فيها للشــعوب والدول المتخلفة من هنا ظهر الاتحاد المغاربي في حلقة من ســلســلة من عمليات التجميع من أجل التكامل داخل القارة الأفريقية وينتظر الجميع إحياء هذا الاتحاد وأن يتم توســعه ليشمل دولا أخرى في الشمال الأفريقي من شأن الأعضاء عليها إعطاؤه مصداقية وقوة أكيدة على المستويين الإقليمي والقاري وإذ أن الاتحاد في وضعة الراهن لا يتجاوز تعداد سكانه 84 مليون نسمة وتصل مساحته إلى نحو ستة ملايين كيلو متر مربع وينتظر أن يصل عدد سكانه نحو 107 ملايين نسمة سنه 2025 وقد قدر حجم التجارة الخارجية لدولة ســتة 2002ب 86 مليون دولار في حين لم يكن يتجاوز 84 مليون دولار ســنة ألفين.

ومع انضمام دول شمال أفريقية أخرى له ينتظر أن يصل عدد سكانه إلى الضعف كما تنظر أن يشـــهد تفعيلا حقيقيا كما حدث في الاتحاد الأوروبي حين تم توســـيعه من 12 دولة عام 1992 إلى 25 دولة حاليا مما جعل منه عملاقا على الحدود الشمالية من القارة الأفريقية ويصــر على التعامل مع دول المنطقة بمنطق تجزئي وفق شــروطه في حين تبلغ مساحة القارة الأفريقية 30.3 مليون كيلو متر مربع وعدد سكانها نحو 750 مليون نسمة تقريبًا بناتج إجمالي قدره 480 مليار دولار وهناك العديد من العوامل المحضــرة للتكامل والتي تشكل مقومات أساسية لهذا الاتحاد نعرض لها كالتالي :

الإدارة الصادقة والطموحة لشعوب المنطقة :-تعززها المتغيرات الدولية والإقليمية التي أضــحت تفرض التكامل الإقليمي بين دول المنطقة وتوســعها لتشــمل جميع دول الشمال الأفريقي وعلي رأسها مصر فقد نصت اتفاقية « الجات » في المادة 24 على دول أخرى خارج التكتل مما يفرض على الدول العربية والأفريقية تعزيز موقفها ضمن النظام الدولي وذلك للتعامل معه ككتلة مما يحفظ لدول القارة حقوقها ويجمعها من جور التكتلات العملاقة حيث اعتبرت اتفاقية أبو جا الاقتصـــادية الأفريقية اتحاد المغرب العربي أحد الحلقات الأساسية في سلسلة عمليات الاندماج الإقليمي سواء على مستوى العمق أو التوسع الجغرافي .

- ضــرورات التكامل في الســياق الدولي الراهن :- فالمناخ الدولي والإقليمي يدفع نحو التعاون من أجل تحقيق التكامل كضــرورة حتمية لمواكبة المســتجدات الإقليمية والدولية وقد شــمل شــعوب المنطقة مما يعطيها نوعيا يســمح لها بالمســاهمة الفعالة في التوازن العالمي وهو ما يستدعي تحقيق انجازات ملمو سة تسجل التضامن الفعلي بين الأقطار كســبيل لبناء الوحدة الشــاملة والانطلاق نحو اتحاد أوســع يشــمل دولا أخرى عربية وأفريقية كما نص الميثاق على الســعي لتنمية أواصــر الأخوة بين الدول الأعضــاء وشــعوبها والدفاع عن حقوقها وصــيانة الســلام المســتند على العدل والإنصــاف وإقامة سيا سة م شتركة في كل الميادين والعمل على تحقيق حرية تنقل الأ شخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها وإقامة تعاون دبلوما سي يقوم على أ ساس الحوار وإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .

ويقدم الاتحاد الأوروبي دعما للتكامل الإقليمي في القارة عبر التكتلات والتجمعات الإقليمية إذا يقدم 46.7مليون دولار لدعم تجمع الكومي سا على سبيل المثال كما يقدم كذلك دعما لدول المنطقة لتمكينها من تأهيل اقتصــاداتها فقد قدم برنامج MEDAI نحو 75.5 مليون دولار لتونس 40 مليون دولار منها لدعم التعليم 30 مليون دولار لدعم القطاع الخاص

كما قدم للمغرب خلال الفترة من 1995م وحتى 1999م نحو 696.6 مليون دولار ومن الصين وحدة استفادت من نحو 140 مليون يورو لتحسين الأحوال المعيشية ودعم التنمية الحضرية وتطوير نظام المحاكم وإعادة هيكلة بعض الصناعات كما حصلت الجزائر على نحو 53 مليون يورو .

ويشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يستوعب نحو 73٪ من صادرات المنطقة ويطالب دولها بالتنسيق لتحقيق الاندماج وتضيق الهوة بين ضفتي المتوسط وتقريب وجهات النظر تجاه القضايا المشتركة كقضايا الهجرة السرية والتطرف الديني والجرعة المنظمة وهي قضايا تستدعي حلول مشتركة لا تقوم على التهميش أو الإقصاء وإنما التعاون والتفاهم والانفتاح إذا يوجد الملايين من رعايا اتحاد المغرب العربي في أوروبا وتصل تحويلاتهم من الاتحاد الأوروبي إلى نحو 2.3 مليار دولار سنويا وهو مبلغ يزيد على عائدات الفوسفات في حين تصل تحويلات العمالة الجزائرية إلى نحو 1.5 مليار دولار ويسعى الاتحاد الأوروبي لدمج هؤلاء في محيطهم عبر تسهيل إجراءات الجنس وإغراءات مالية لعودة بعض المهاجرين .

المناخ الديمقراطي العالمي :- مفضيات المناخ الديمقراطي أصبحت تفرض إعطاء دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني في ظل تراجع دور الدولة مما يستدعي تفعيل دور هذه المنظمات حيث لا يتجاوز عدد هذه المنظمات داخل اتحاد المغرب العربي حاليا نحو 45 منظمة اتحادية مهنية في مختلف الميادين لها فروع في العديد من الأقطار إ ضافة إلى 26 جمعية و. 12 رابطة .

- **الاتساق العام في السياسات المتبعة من دول المنطقة :** حيث الليبرالية ونظام اقتصاد السوق والانفتاح الجديد في العلاقات وحيث أن تفعيل دبلوماسية التحول يعول عليه كثيرا في دفع عجلة التنسيق من أجل التكامل بين دول المنطقة و سيادة روح التفاهم بين القادة على قاعدة العمل على تحقيق ما اتفق عليه والإنصاف فيما اختلف عليه والبناء السليم هو القائم على الإنصاف والعدل والاعتراف بحقوق الشعوب والأمم كما تأتي الإجراءات المتحدة لإقامة جامعة مغاربية بطرابلس لتبث الأمل في إمكانية تكوين جيل من المتحمسين لفكرة تفعيل التكامل الإقليمي في المنطقة أحد روافد التكامل داخل القارة وكذلك يأتي الاتفاق على إنشاء صندوق مغاربي وما يراد له من تشجيع رجال الأعمال في المنطقة على التوجه إلى الاستثمار فيها

وإقامة المشـــاريع المشـــتركة ليبشـــر بإمكانية تفعيل الاتحاد حيث المناخ الدولي والإقليمي يجعل التعاون من أجل التكامل ضـــرورة فهمه لمواكبة المســتجدات الدولية مما ســيوجد مناخا إيجابيا لتنمية المبادلات بين الدول الأفريقية ويمهد الطريق لزيادة مســاحة التبادل التجاري والتكامل بينهما لاســيما مع تزايد حاجة معظم دول المغرب العربي لتوسيع أسواقها نظرا لزيادة طاقتها الإنتاجية .

و كذا حا جة ا لدول الأفريقـية والتكتلات للانفـتاح على بعضـــها البعض لتحقيق الاندماج القاري المنشـــود لتوظيف الأموال والعملات مما يزيد من ربط اقتصـــادات المنطقة بالقارة الأفريقية بصفة خاصة وبالعالم بصفة عامة .

- **المقومات الجيو إســتراتيجية :-** وهي تعني الوحدة الجغرافية وغياب أية حواجز طبيعية فاصـــلة ووحدة التحديات الإقليمية حيث تتفاوض الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي فرادى مما ينعكس سلبا في غالب الأحيان على نتائج هذه المفاوضات ويفرض تنسيق المواقف للحصول على مكاسب مشتركة .

- **المقو مات الثقافية :-** تو جد العد يد من المقو مات الثقافية والتي يمكن إيجاز بعضها على الوجه التالي :-

– وحدة الثقافة السائدة لدي شعوب المنطقة إذا أنه رغم تعدد اللغات واللهجات إلا أن اللغة العربية هي اللغة المشتركة بين جميع أقطار المنطقة كما أن الدين الإ سلامي يعد أحد المرجعيات الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة وعلى سبيل المثال مثلث موريتانيا مركزًا للتلاقي بين الثقافات والأجناس على أســاس من التأخر والوئام في إطار الدين الواحد هذا وقد ركزت الوثيقة التأ سيسية على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أ سا سية للاتحاد المغربي من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل بين شعوبها وهو ما يسهل من إقامة أساس للتبادل الفكري والثقافي ووضع برامج للتعاون الثقافي بين دول الاتحاد .

**– التنوع الثقافي المتجســد في تعدد المشــارب :–** إذ تمثل اللغة العربية أحد الروافد الأ سا سية كثقافة شعوب المنطقة إلى جانب المرجعية الإ سلامية مرغم وجود 48٪ من سكان المغرب من أصول أمازيغية ونحو 35٪ من الأمازيغ في الجزائر إلا أن هذا التنوع مثل عامل إثراء للتكامل فقد ساهم الدين الإ سلامي في توحيد شعوب المنطقة إذ تزيد نسبة المسلمين عن 98٪ من سكانها إضافة إلى النماذج العرقية والاجتماعية بين شعوب المنطقة .

- **وحدة التحديات الثقافية :**- هناك تحديات متعددة تواجه شعوب الاتحاد إذا لازالت اللغة الفرنسية مسيطرة على جميع الإمكانيات الرسمية في أغلب الوزارات والمصالح الحكومية ولا زالت أغلب المقررات الدراسية في المنطقة تدرس باللغة الفرنسية مما كون جيلا من أنصار الفرانكفونية المنتمين للثقافة الفرنسية ومثلا تزيد نسبة مشاهدي القنوات الفضائية الفرنسية بالجزائر عن 70٪ ومن أصل 12 صحيفة يومية تصدر بالجزائر توجد اثنتان فقط ناطقتان باللغة العربية حيث تقدم الفرانكفونية دعما للصحف الناطقة بالفرنسية إذا تخصص فرنسا لوزارة الثقافة أضعاف ما تخصصه لوزارة الدفاع في حين تقل موارده الصحف الناطقة بالعربية وفي مجال المطبوعات لا تتجاوز حصص الكتب المستوردة من العالم العربي 10٪ من المطبوعات المستوردة من الخارج وهو ما جعل اللغة الفرنسية تتفوق على جميع مقومات الوضع الثقافي في التجمع وإضافة إلى اللغة الفرنسية يوجد أيضا بدرجات ومتفاوتة اللغة الإسبانية والإيطالية بالإضافة إلى الأمازيغية .

ومن ثم لم يصبح من الضروري في عصر السماوات المفتوحة تفعيل مبادرة التواصل بين المكونات والعناصـــر البنيوية للثقافة من حيث هي فعل عقلاني يراد له إيجاد وعي معرفي شامل يحصن الذات الثقافية ويصوغ مفرداتها لتحقيق فضاء عقلاني رحب ومتسع يقوم على التوا صل والنماذج والتكامل بين جميع المكونات الثقافية لشعوب الاتحاد مما يحافظ على هوية المنطقة ويحقق التكامل المنشود لدول الاتحاد .

**ج- المقومات الاقتصادية :- ونتناولها على الوجه التالي :-**

1- اتساع وتنوع موارد الاتحاد الطبيعية والمعدنية. إذ تقدر مساحة المغرب العربي نحو ســتة ملايين كيلو متر مربع وهو ما يمثل 43٪ من مســاحة الوطن العربي ونحو 19.78٪ من مساحة القارة الأفريقية ويصل عدد سكانه إلى ما يقرب من 30٪ من سكان الوطن العربي وأكثر من 10.47٪ من ســكان القارة الأفريقية 1.2٪ من ســكان العالم وتوجد بدول الاتحاد العديد من الثروات الطبيعية التي من شــأن اســتغلالها أن يلعب الاتحاد دورا أ سا سيا في عملية التنمية الاقتصادية وخا صة الاندماج الأفقي التكاملي في الاتحاد إلى جانب الثروة المائية والمياه الجوفية والثروة الســمكية توجد موارد طبيعية غزيرة

ومعادن كالحديد حيث تعد موريتانيا من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد كما يوجد العديد من المعادن الأخرى كالذهب والنحاس والفوسفات إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة في مجال الغاز والنفط طبقا لآخر اكتشافات الشركة السويسرية « ودور سايت » المعنية بالتنقيب على الشواطئ الموريتانية إذا تنتج موريتانيا 4/ 3 الإنتاج المغاربي من الحديد وهو يمثل 75.43٪ ويزيد على ثلثي الإنتاج العربي منه 67.79٪ .

– كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط وطبقا للتقرير الجيولوجي الأمريكي للطاقة الصادر عام الصين فإن منطقة الصحراء تحتوي على كميات كبيرة من البترول مما يعكس صراعا بين مجموعة استثمارات بترولية على الموارد الطبيعية من نفط ومعادن وهو ما من شأنه المساهمة في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع دول الاتحاد.

- الحاجة لانفتاح المنطقة على بعضـــها البعض وعلى دول العالم نظرا لزيادة الطاقة الإنتاجية لبعض دول الاتحاد فقد عزز من حاجتها لتوســيع أســواقها داخل الإقليم بل ومع التكتلات الأخرى مـما يفرض على جميع التكتلات الإنتاج مع بعضــها البعض لتحقيق التكامل المنشــود إذ تتوزع التجارة البينة المغاربية مع التجمعات الاقتصــادية الأفريقية على النحو التالي 30٪ من التجارة الخارجية المغاربية مع أفريقيا مواجهة لتجمع تنمية أفريقيا الجنوبية ( السـادك ) .19 ٪ مع المجموعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا ( الأيكواس ) « ECOWAS » 12.8٪ مع تجمع لساحل والصحراء «س ص » .9٪ مع الجماعة الاقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا « الكوميسا » ونشير هنا إلى أن حجم التبادلات بين هذه التجمعات محدود جدا وهو ما يفرض ضرورة تبني إستراتيجية كاملة وشـاملة لتعزيز التكامل والتعاون والتنسـيق بين جميع التجمعات الاقتصـادية على صعيد القارة الأفريقية إعمالا لمعاهدة أبوجا الاقتصادية الموقعة بين دول القارة .

3- **النمو السـريع للاقتصـاد العالمي** :- حيث ترتب على هذا النمو سـرعة حركة الا ستثمارات وأنماط توظيف الأموال والعملات مما يزيد من ربط اقتصادات دول المغاربية والقارة الأفريقية بصـفة عامة بالاقتصـاد العالمي وحيث تتمتع المنطقة المغاربية بميزة نسـبية لاحتوائها على العديد من المقومات التي من شأنها المساعدة على تسريع وتيرة الاندماج بين دولها سواء على مستوى العمق أو التوسـع الجغرافي مما يفرض على الاتحاد المغاربي التمدد ليشـمل دول منطقة الشمال الأفريقي وعلى رأ سها مصر بثقلها السيا سي والاقتصادي مما يز يد من مقو مات نجاح الاتحاد المغاربي كتكتل إقليمي في شـمال القارة الأفريقية .

**وبعد أن تعرضنا لمقومات التكامل بين دول الاتحاد نتعرض إلى :-**

تحديات التكامل الإقليمي المغاربي : هناك تحديات متعددة وكثيرة تعترض سـبل تحقيق التكامل في دول الاتحاد ببعضها راجع إلى خلافات سيا سية وعوامل مؤ سسية واقتصـادية والبعض الآخر راجع إلى تغليب البعد القطري على الإقليمي إضـافة إلى التحديات الخارجية إلا أن وحدة التحديات وصـعوبة مواجهتها في إطار قطري تفرض تجاوز هذه المعوقات والتحديات وسوف نتناول هذه التحديات على الوجه التالي :-

**أ- التحديات السياسية وتتمثل في النقاط الآتية :-**

**1- ضــيق الاتحاد المغاربي :** فبدون الانفتاح على دول الشــمال الأفريقي وضــمها داخل الاتحاد ســيظل محدود القدرات قليل الفاعلية لاســيما وأن دور الدبلوماســية المصــرية أثبت ضــروريته في إطار تحقيق المصــالحة والإخاء والتفاهم وحل الأزمات وتغليب روح التعاون على الصراع واحترام وصيانة حقوق الشعوب واحتضانها .

**2- العقبات المؤسسة داخل الاتحاد :-** نص الميثاق التأسيس على تركيز السلطات في يد مجلس الرئاسة فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود جميع الصلاحيات مما ترتب عليه تغيب أي دور فاعل للأمانة العامة وجعلها مجرد ســكرتيرة للمجلس وجعل جميع الأجهزة ذات سلطة استشارية بدءا من رئاسة الحكومة مرورا بمجلس وزراء الخارجية ووصــولا للجنة المتابعة المؤلفة من وزراء مكلفين بقضــايا المغرب العربي وانتهاءً بالهيئة القضائية ذات السلطة الاستشارية والمؤلفة من عشرون عضوا .

**3- آليات اتخاذ القرار :** تعد إليه الاجتماع في اتخاذ القرارات عقبة أمام اتخاذ ذاته أية قرارات ذات مصداقية كذلك لا زالت إليه التصديق من قبل جميع الدول الأعضاء تقف حائلا دون دخول أغلب المعاهدات حيز التنفيذ فمن أصــل 37 اتفاقية لم يدخل حيز النفاذ ســوى 6 اتفاقيات وهو ما يقتضــى تعديل إليه التصــديق إلى مجرد الحصــول على الأغلبية البسيطة .

**4- الطابع الفوقي للاتحاد وتغيب دور المتجمع المدني :-** القاعدة الأساسية أنه لابد لمشاريع التكامل الإقليمية من تضافر جهود المجتمع المدني وهو ما يستدعي جوا من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلية في إطار من حرية الحركة المسؤولة والإدارة الواعية .

**5- غياب التضامن بين دول الاتحاد في مواجهة الأزمات :-** هناك تفاعل فاتر لدول الاتحاد مع الأزمات التي تعرضت لها بعض دول الاتحاد بدأ بالأزمة الموريتانية السنغالية حيث اختارت دول المغرب العربي التحرك في إطار وليس الدفاع عن دولة عضو في الاتحاد كذلك الموقف من قضية لوكربي والحصار الجائر الذي ضرب على دولة عضو ( ليبيا ) في الاتحاد في تحدٍ سافر لأحكام القانون الدولي والمعاهدات الدولية .

- **سقف أداء الاتحاد :** والعائد إلى الخلافات بين دول الاتحاد حول نصيب كل منها من مؤسساته وعدم إحساس شعوب الاتحاد بعائد ملموس كتسهيل إجراءات التنقل بينها وإلغاء التأشيرات وإقامة مشاريع تكاملية موحدة إضافة إلى ضعف التواصل والتنسيق بين الاتحاد والتجمعات الإقليمية الأخرى .

**ب- التحديات الثقافية :- ويمكن تلخيص المعوقات الثقافية في الآتي :**

**1- تعدد مشـــارب وتوجهات النخب في الاتحاد :** أغلب النخب في الاتحاد غربية المشـــارب وفي الأغلب والأعم فرانكوفية الثقافة والتوجه والولاء مع وجود شـــرائح وا سعة ذات ثقافة عربية إ سلامية وهي في الغالب قومية الروح والوجدان عروبية التوجه وحيث إن تعدد المشـــارب نتج عنه تعدد في الرؤى وتناقض في الطرح بين ليبرالى غربي وقومي عربي وإســلامي مما ألقى بظلاله على العلاقات بين هذه النخب وأوجد صــراعا بل حربا باردة بينها

2- **التنوع الثقافي :-** التعددية اللغوية والإثنية والعرقية والمســاعي من العديد من الجهات للعزف عليها لتفتيت الاتحاد ويلاحظ أنه تمت الاستجابة لمثل التوجه إذا ظهر حديثا العديد من المدارس في بعض دول الاتحاد متخصــصـــة بتدريس بعض اللغات المحلية مما سيساهم في تشكيل جيل إذا لم يتم توجيهه التوجيه الصحيح قد يمثل عامل تفتيت للاتحاد باسم الهويات الضعيفة كما بدأت العديد من المشاريع لكتابة اللغات أو للهجات المحلية وهو ما قد يتم اســتغلاله للعزف على وتيرة الطائفية العرقية وتفتيت الوحدة القائمة بين شعوب الاتحاد .

**3- غياب الوعى و قدرة مؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بشئون التكامل الإقليمي** :حيث سيادة المنطق القطري على الإقليمي والقومى والقارى مع تفاوت فى أولويات الدوائر السياسية لدى حكومات الاتحاد وغياب ثقافة المشاركة السياسية وغياب الوعى بأهمية التكامل وغياب أى دور تعبوى لمؤسسات المجتمع المدنى فى هذا الصدد

**ج- التحديات الاقتصادية :- ويمكن إبرازها فى الآتى:**

استمرار تغليب الطابع العمودى للسياسة الاقتصادية لدول الاتحاد على الطابع الأفقي :إذ يستحوذ الاتحاد الأوروبى على حوالى 73٪من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حيث تستورد تونس 72٪من وارداتها من الاتحاد الأوروبى وتصدر 78٪من صادراتها إليه وتستورد الجزائر 58٪من وارداتها منه وتصدر إليه 62٪من صادراتها كما تستورد المغرب 70٪من وارداتها من الاتحاد الأوروبي وتصدر إليه 60٪من صادراتها.

*- أيضا موريتانيا تستورد 53٪من وارداتها من الاتحاد الأوروبي وتصدر 72٪من صادراتها إليه ويشار إلى أن قلة تنوع اقتصادات الاتحاد انما يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية ويجعلها متقلبة حسب التقلب فى التجارة الخارجية وهو ما ا ستفادت منه أوروبا لفرض شروطها فى اتفاقياتها مع المنطقة .

**2- واقع التجارة البينية المغاربية :**

اذ لا زال حجم التجارة البينية المغاربية لا يتجاوز 5٪من التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي المقدر بنحو 84مليون دولار عام 2002م فى حين تقدر التجارة البينية غير الرســمية ب 5 مليارات دولار وفى عام 1991م بلغ حجم التجارة العربية مع دول المغرب العربي نحو 3447 مليون دولار

*- وهو ما يمثل 5،1 ٪ من تجارتها الخارجية و 12،7٪ من التجارة البينية العربية ولا تتجاوز نسبة التجارة العربية بصفة عامة نحو 8 إلى 9٪ من التجارة الخارجية العربية أي يقدر بـــ 30 مليار دولار هذا ويشكل البترول 70٪من إجمالي التجارة العربية فى حين لا تتجاوز حصة السلع والمنتجات الصناعية 30٪ويقدر حجم الفجوة الزراعية فى العالم العربي بنحو 19 مليار دولار سـنويا وتسـتحوذ المواد المصـنعة على 67٪من الواردات العربية.

**3- غياب أى تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغربية :-**

ففى حين يزيد حجم الاســتثمارات العربية في الخارج على نحو 900 مليار دولار لا يتجاوز حجم الا ستثمارات العربية البينية بـصفة عامة نحو 40 مليار دولار وهو ما يمثل 4،5 ٪ من حجم الا ستثمارات العربية ولا تتجاوز نسبة الا ستثمارات الأجنبية المبا شرة فى العالم العربي بصــفة عامة نحو 0،7٪من الاســتثمارات العالمية وهو ما يقدر بنحو 3،1مليار دولار من أصل 440مليار دولار عام 1999م .

## واقع هيكل التبادلات بين دول المنطقة :

يمر هيكل المبادلات في الغالب غير شــريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي فعلي سبيل المثال تستورد المغرب من الجزائر5٪ من وارداتها من المشتقات النفطية في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن 2.5 ٪ من وارداتها من الحمضيات من المغرب في حين تـستورد ما قيمته خمـسة ملايين من الـسلع الغذائية من الاتحاد الأوروبى بعـضها مصنع فى المنطقة هذا وتعد اسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة الـسمكية القادمة من الـشواطئ الموريتانية فى أوروبا لتـصدر لدول المنطقة مـضافة بعد التصــنيع ولعل هذا ما دفع جريدة الحياة اللندنية إلى القول بأن المنطقة تخســر ســنويا عشــرة ملايين دولار نتيجة غياب أية إســتراتيجية للتكامل بينها والاعتماد على الاتحاد الأوروبى فى التسويق والإنتاج .

## التماثل للمنتجات السلعية بين دول الاتحاد :

مما جعلها تنافس بع ضها البعض نظرا لـ سيا سة الإحلال محل الواردات التى قامت على أ سا سها عجلة التـ صنيع حيث أفقدت سيا سات الحماية منتجات المنطقة الجودة والمواصفات الدولية فمثلا لا يتجاوز حجم التجارة البينية بين الدول العربية بصفة عامة خلال الفترة ما بين 1994–2000 (28 مليار دولار وهو ما يمثل 9.1٪من إ جمالي التجارة العربية في حين اســتقر متوســط التجارة البينية عند حوالي 7.8٪في الصــادرات و9،4٪من إ جمالي الواردات و قد تم توقيع اتفاق ثنائي لتحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي بو حد ته ودول المغرب العربي فرادى بدءا من تونس في يوليو 1995 ثم المغرب فبراير 1996 ودخل حيز التنفيذ في مارس 2000 حيث ســاد التنافس بين دول المغرب العربي على الحصص والمساعدات الفنية والتأهيلية وهو ما أضرّ بموقف جميع دول الشمال الإفريقي إذ اضطرت مصر لتوقيع اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبى في يناير 2000 تهدف لإقامة منطقة حرة خلال 12 ســنة كما وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة في نفس السنة في حين ترتبط موريتانيا باتفاقية تسمح للبواخر الأوروبية بالصيد في مياهها الإقليمية دون التقيد بالشروط التي فرضتها بعض دول المنطقة .

هذا وبعد أن تعرضــنا لمقومات التكامل وتحدياته يجدر بنا أن نتعرض لبعض المقترحات لتفعيل التكامل .

التكامل المقصــود ليس مقصــودا منه التعاون التجاري وحدة بل يهدف للتعاون الشامل بقصد إيجاد تعديلات هيكلية في سياسات جميع بلدان الشمال الإفريقي بما في ذلك السياسات الخارجية عبر إقامة سياسة موحدة مع التركيز على الدبلوماسية الشعبية وتفعيل دبلوماسية القمة وتنسيق كافة السياسية الثقافية والمصرفية والتجارية والنقدية مما يستدعي التأسيس لتفاهم سياسي واسع لا سيما أن الظروف التي دفعت لإنشاء هذا الاتحاد التكاملي لا زالت قائمة ، بل وتتعزز مع مرور الوقت مما يتطلب توســيع الاتحاد المغاربي ليشمل مصر بثقلها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والشعبي وهو ما سيعزز من قدرات الاتحاد ويقوي موقعة التفاوض والسباق الدولي والإقليمي والقاري .

وعليه فقد أشــار البعض لعدد من المقترحات في ســبيل تعزيز التكامل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك على النحو التالي :

### أ. في المجال السياسي ويرى البعض الآتي :

1 – القضايا التكاملية يجب أن تكون بعيدة عن الخلافات السياسية الفنية وتوسيع الاتحاد المغربي ليضم جميع دول الشمال الأفريقي وعلى رأسها مصر بثقلها السياسي والقاري نظرا لوحدة التحديات وتعزيز التعاون في المجالات كافة وتفعيل دور المجتمع المدني لما أصبح له من دور فاعل في أية عملية تكامل مما يستدعي دعمه وإعطاءه مساحة من حرية الحركة والمبادرة والعمل على المستويين الدولي والإقليمي وتقديم تنازلات قطرية لصالح التكامل الإقليمي إذا يسعى النظام الإقليمي إلى تحقيق قدر من التكامل مما يحقق التنمية في المنطقة .

2 – إنشاء منتدى للشباب العربي الأفريقي للتواصل ووضع رؤية متكاملة لسبل تفعيل اتحادات التكاملية بما فيها اتحاد المغرب العربي وتحقيق التكامل المنشود بينها وتلمس الحلول للتحديات المطروحة أمام شعوب الاتحاد ومد جسور التواصل بين جميع المنظمات المهتمة بالتكامل والتعاون داخل القارة والمنطقة العربية فالوضع الحالي لتجارب التكامل في المنطقة عائد بالأساس إلى كون هذه التجارب تبين منها فوقيا يلغي أي دور للشباب والمثقفين مما أثر بالسلب على هذه التجارب .

3- وضــع آليات تضــمن تفعيل القرارات غير متابعة التصــديق للاتفاقيات الموقعة ودرا سة العقبات وتقديم الحلول وإعطاء صلاحيات وا سعة للأمانة وتمكينها من إنشاء جهاز إقليمي فوق قطري له سلطات وا سعة بدءا من درا سة واقتراح الم شاريع وانتهاء بالتقرير والتنفيذ والمتابعة وتفعيل لمؤســســـات المغاربية حتى يمكن تحقيق التكامل الإقليمي المنشود في ظل تجاوز حسا سيات الما ضي وكما حدث في الاتحاد الأوروبي وتغليب منطق العقل ومساحة الحوار على منطق الاقتصاد وجوّ الدكتاتورية .

## ب. المقترحات في ا لمجال الثقافي :

**- ويمكن تلخصيها كما يراها البعض في الآتي .**

1- نشــر ثقافة التكامل وإيجاد بنية معرفية تكاملية وتنســيق المناهج وإقامة دورات للباحثين تؤهلهم للمســاهمة في وضــع رؤية مشــتركة حول ســبل تجاوز الاتحاد لحال التجزئة وتقديم المنح الدراسية في مختلف الجامعات والمعاهد وتبادل الأساتذة وإقامة ندوات ودورات تدريبية للشباب في مختلف الإقليم والتجمعات وإنشاء مؤسسة للتبادل الثقافي والفكري وإقامة برامج للتعاون الجماعي .

2- إنشاء رابطة مؤ سسة بين الباحثين وذلك لتجسيد التوا صل وخلق رؤية مشتركة لتحقيق التكامل في الاتحاد بمفهومه الشـامل باعتباره المخرج من التداعيات السـلبية للوضع الراهن .

3- إنشـاء مركز إقليمي للدراسـات المسـتقبلية يقوم على دراسـات الواقع الإقليمي والدولي وسـبل تحقيق التكامل بين دول الاتحاد والذي أصـبح حتميا في ظل المتغيرات ا لدولية الراهنة ووضـع و تدريس مقررات حول التكا مل الإقليمي، ويمكن لمعهد البحوث والدراسـات الأفريقية بجامعة القاهرة ومعهد البحوث والدراسـات العربية للتربية والثقا فة والعلوم وبعض البرامج والمراكز الأخرى أن يكون نواة لهذه البرامج لما يتوافر لديها من كوادر ومؤهلات علمية وبشرية .

### ح. للمقترحات في ا لمجال الاقتصادي :

- ويمكن تناول أهم المقترحات في النقاط التالية :

1 - وضـع إسـتراتيجية شـاملة للتكامل داخل الاتحاد تحقيق اتحادا كاملا بين جميع دول شـمال أفريقيا في ظل حرية انتقال الأشـخاص ورؤوس الأموال والتبادل التجاري وحرية النشـاط الاقتصـادي والنقل والترانزيت والأخذ بمفهوم متطور للتكامل القاري يستوعب المغيرات الدولية ويشمل جميع الإقليم مما يقتض ضبط إيقاع الترتيبات الثنائية والإقليمية وو ضع خطوات عملية للتحول إلى بناء قاعدة موحدة لتنمية اقتصاد مشترك عبر إقامة صـناعة تكاملية وإقامة منطقة اسـتثمارية ووضـع برنامج للنهوض بالقدرات التكنولوجية وإقامة مشاريع موحدة لإنتاج خدمات الكمبيوتر والاتصالات الإلكترونية والنهوض بأبحاث والتطبيقات الهندسـية الحيوية وأبحاث المسـتحضـرات الدوائية وتطوير مصادر الطاقة البديلة .

2- تبني سيا سات بديلة للـ سيا سات العمودية للتطوير و سيمكن التعجيل بإطلاق المصـــرف المغاربي للاســـتثمار والتجارة الخارجية من تمويل المشـــاريع المشـــتركة وتشـجيع الانفتاح على جميع دول الاتحاد والقارة بدلا من السـياسـة العمودية للتصـوير حيث تـستحوذ أوروبا على 90٪ من صادرات المـصانع التونـسية والتي يـشكل النـسيج والملابس الجاهزة 70٪ منها وتوجد حاليا تحديات كبيرة من الصادرات الصينية إلا أن المنطقة تظل لها ميزة نـسبية على صعيد كلفة التطوير ومدة و صول المنتج التي تـصل إلى أكثر من ثلاثة أشهر للمنتجات القادمة من الصين مما يمسُّ التحديد في مجال المو صفة في حين لا تتجاوز أسبوعين بالنسبة لدول المنطقة وينتظر أن يساهم في المصرف كل من الاتحاد الأوروبي واليابان لإطلاق مشروع مارشال جديد لتنمية المنطقة .

مع ملاحظة أنه للحصــول على تنمية في المنطقة العربية ككل لابد من زيادة معدلات التنمية السنوية إلى 7٪ وزيادة حجم الاستثمارات بنسبة 30٪ لتصل إلى 210 مليارات دولار بدلا من 140 مليار دولار حاليا وإعطاء ميزة نسبية للبلدان الأقل نموا ودعم التبادل بين دول الإقليم مما يمكنها من اتخاذ التدابير اللازمة لفتح أسواقها أمام التجارة البينية ووضع برنامج زمان محدد لمزيد من التنســيق والتكامل بينها في المدين المتوســط والبعيد لإقامة اتحاد جمركي مما يزيد من إمكانيات المنطقة التفاوصـفة مع الاتحاد الأوروبي واسـتكمال شـبكة الطرق البرية والبحرية التي تربط بين دول المنطقة وبينها وبين جيرانها .

3- تفعيل دور الفرق التجارية والصناعية والقطاع الخاص للضغط لإزالة كل العراقيل التي تعترض التكامل وتعزيز التبادل التجاري البيئي وإقامة بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير ووضع البنى الأساسية اللازمة لتشيد التكامل بين دول المنطقة والقارة بما في ذلك التنسيق بين النظم المصرفية وإقامة صناعات ومشاريع تكاملية مشتركة تجمع مكونات من دول عديدة مما يعزز التبادل التجاري على المدين المتوسط والبعيد وتحقيق التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين ووضع قاعدة بيانات حول فرض إمكانيات التكامل وتوحيد التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات البيئية .

4- إقامة سوق مشتركة تمكن من تسهيل حرية انتقال الأشخاص والبضائع كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي حاليا وتحقيق التكامل الإستراتيجي بين كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية مما يساهم في تفعيل التكامل الشامل وتحقيقه بين كافة القطاعات الإنتاجية ووضع إليه موحدة لتسهيل الدفع بالعملات المحلية المغاربية وإقامة شبكة بنوك لتوحيد السعر وتسهيل الدفع كخطوة أولى نحو توحيد العملات كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي .

4- القيام بالدرا سات اللازمة لتحديد وإنشاء مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة لدى جميع الأطراف ووضع قاعدة بيانات تمكن من التعرف على فرص وإمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين جميع دول الأقاليم ومع ملاحظة أن معدل الاستثمارات البيئية العربية بصفة عامة لم يتجاوز خلال الفترة ما بين 1985-2001 مليار دولار سنويا مما يقتضي تفعيل إليه التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين وإيجاد قاعدة بيانات حول فرص وإمكانيات التكامل في المنطقة .

والخلاصة كما يشير البعض أن التكامل في المحصلة النهائية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية طويلة المدى له صيغة وظيفية باعتباره يقوم على التعاون والتنسيق مما يمكن من القضاء على الصراعات وعدم الاستقرار ويحقق التنمية المنشودة وعليه أصبح التكامل يفرض نفسه في سياق دولي تسوده التكتلات العملاقة حيث الاتحاد الأوروبي في الشمال والتكتلات الاقتصادية الأفريقية الأخرى في الجنوب وهو ما يطرح على الاتحاد المغاربي تحديات لابد لمواجهتها من التكتل والاندماج والتكامل في إطار أشمل يضم جميع دول الشمال الأفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي الذي توسع من 12 دولة عام 1992م إلى 25 دولة حاليا مما جعل منه عملاقا على الحدود الشمالية للقارة الأفريقية .

وهو ما يستدعي التكامل بين دول المنطقة لمسايرة المتغيرات الدولية فالتكامل بين دول المنطقة يعتبر احدي الإستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات التي تعترض سبيلها وإحلال منطق التفاهم والتعاون محل الصراع وهو ما يستدعي اتخاذ خطوات عملية جادة نحو تحقيق التكامل المنشود عبر إشراك المجتمع المدني لتحقيق التكامل المطلوب بين الشعوب والأمم ومد جسور التواصل بين منطقة الشمال الأفريقي وباقي التكتلات الاقتصادية الفرعية في القارة وفي هذا الإطار تؤكد على ضرورة الانطلاق من مبدأ شمولية التكامل باعتباره يسعى بالأساس لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية وذلك عبر تطوير شبكات التنمية الأساسية المادية والمعرفية وتطوير الأطر المؤسسة للتكامل الإقليمي والنظر إليه في إطار أشمل عربي أفريقي لا ينفصل عنه ولا يمثل بديلا له وإنما خطوة صحيحة على طريق التنمية الشاملة والتكامل المنشود كما تؤكد أيضا على ضرورة إنشاء قاعدة بيانات موحدة في مختلف المجالات وربطها مع بعضها البعض في شبكة واحدة موحدة واستخدامها في دعم المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار ودعم مشروعات تعزيز التكامل في القارة الأفريقية .

وتؤكد كذلك على ضـرورة القيام بالدراسـات اللازمة لتحديد وإنشـاء مشـروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة لدى جميع الأطراف والتعرف على فرص وإمكانيات الا ستثمار والتبادل التجاري بين جميع الأقاليم والمناطق داخل القارة وإقامة مؤ سسات مالية تساند المشاريع التكاملية المشتركة وأ سواق مالية إقليمية تتكامل مع بعضها البعض على المستوى القاري .

- وفي إطار علاقة الـ شمال الأفريقي ومبادرة الـ شراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ( نيباد ) يتضـح لنا أنه رغم اختلاف مواقف دول الشـمال الأفريقي تجاه المبادرة ومدي دعمها للمبادرة إلا أنه يمكن القول أن دول الشمال الأفريقي مازال أمامها الكثير لتفعله لإثبات دعمها للمبادرة وجديتها في التعاون مع الجهود الأفريقية المشـتركة لتنمية القارة والرد على المزاعم التي يثيرها البعض من اتخاذ موقف هذه الدول من المبادرة للتشـكيك في الهوية الأفريقية لتلك الدول .

ومن الواضـع أن الجهد المطلوب لدعم المبادرة في دول الشـمال الأفريقي لابد ألا يقتصـر على الجهد الفردي فقط وإنما يشـمل أيضـا الجهد الجماعي بمعنى أن دول الشـمال الأفريقي الداعمة للمبادرة عليها أن تحاول التنسـيق مع الدول الأخرى ودفع الدول التي تختلف عن مسيرة العمل الأفريقي المشترك وأهمها المغرب لتجاوز علاقاتها مع دول القارة والمشاركة في المبادرة والاستفادة مما تطرحه من فرص في الوقت ذاته .

ومن ناحية ثانية فإن دعم المبادرة لا يتوقف على مجرد الإعلان عن تأييدها أو استضافة المؤتمرات الخاصة أو حتى تقديم الدعم المالي لتمويلها إنما يتطلب الالتزام بمبادئها خاصة ما يتعلق بمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وهو ما يضع حكومات ودول الشمال الأفريقي أمام مسؤولية أكبر وقصور هذه الدول في الالتزام بهذه المبادئ يفتح الباب للداعين إلى استبعادها من هذا الإطار التنموي فعلي سبيل المثال عبر عدد من المحللين عن قلقهم من أن تلعب ليبيا دورا في مبادرة النيباد التي تدعم مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد بل إن القلق امتد لبعض القادة الأفارقة الداعمين للمبادرة فقد نقل عن الرئيس النيجيري السابق قوله: إذا كانت ليبيا سوف تنخرط في المبادرة فعليها الالتزام بمبادئها كما عبرت منظمات حقوقية عربية عن القلق ذاته مشيرة إلى أن انضمام ليبيا إلى اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات المبادرة يثير الشكوك حول جدية الدول العربية في الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد وقد يضعف التأييد الغربي للمبادرة وتمتد هذه الدعاوى أحيانا وإن كانت أقل انتشارا وبروزا إلى مصر والجزائر

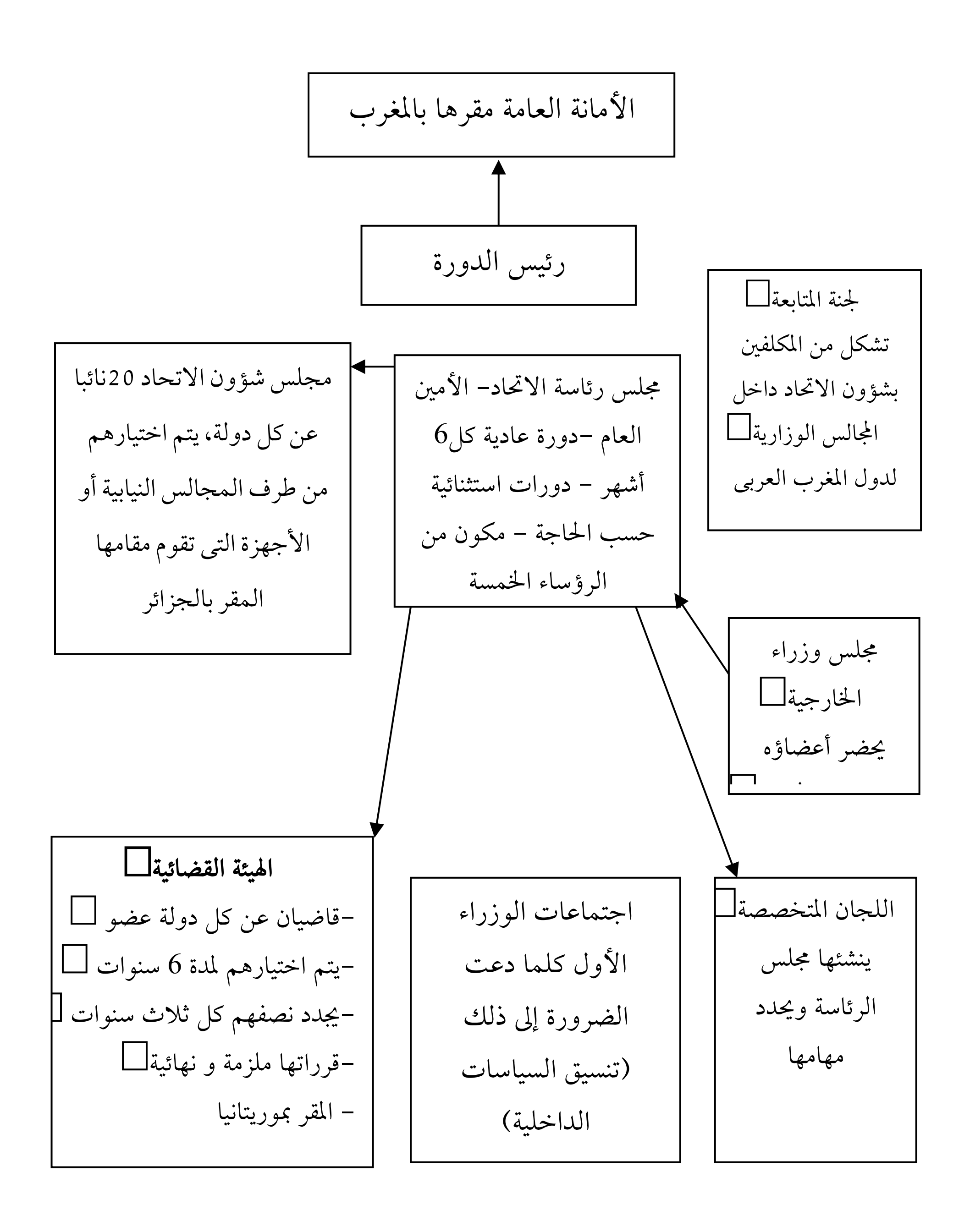
خاصــة لدورهما كدولتين مؤســســتين للمبادرة وإن كانت تلك الانتقادات المتعلقة بعدم الالتزام بمبادئ المبادرة لا توجه إلى دول الشــمال الأفريقي وحدها إلا أن هذه الدول مدعوة كغيرها من الدول إلى تأكيد التزامها بتلك المبادئ وقد تشــجع التحولات والإصلاحات الأخيرة في مصر والجزائر على تأكيد هذا الالتزام .

وعلى المســتوى الإقليمي تواجه دول الشــمال الأفريقي تحديًا ثالثًا إلا وهو تفعيل التجمع الإقليمي ا لذي بجمع معظم هذه ا لدول وهو اتحاد المغرب العربي كأ حد التجمعات الموكل إليها تنفيذ مشــروعات مبادرة النيباد فمن بعد تفاقم خلافها مع الجزائر بالإضــافة إلى ضــعف الآمال الليبية من دعم دول الاتحاد لليبيا في مواجهة المقاطعة الغربية لها وإذا كان التفاهم الذي بدأت تلوح بوادره بين المغرب والجزائر والتقارب الليبي الغربي قد يدفع إلى تفعيل الاتحاد فإن هناك أســســا أخرى يحتاج إليها هذا التفعيل من قبيل دعم قدراته ووضــع هدف تنمية التعاون الاقتصــادي على صــدر أولوياته ومن ثم فدول الشمال الأفريقي مدعوة على المستوى الرسمي وغير الرسمي إلى مواجهة التحديات آنفة الذكر وتفعيل دورها الفردي والجماعي في مبادرة النيباد

ويتطلب هذا التفعيل اتخاذ عدة إجراءات أهمها تفعيل دور الأعلام في التوعية بأهمية المبادرة وعقد الندوات والحوارات بين الأجهزة التنفيذية الرســمية والقطاع الخاص في كل دولة وبين دول الشمال الأفريقي

وغيرها من الدول الأفريقية لمناقشــة كيفية الاســتفادة منها وتشــجيع الدراســات المعينة بهذا المو ضوع وإنشاء مراكز أبحاث علمية في بعض الدول الأفريقية لدعم تنفيذ أهدافها وعقد مؤتمرات لمناقشة تدعيم دور الشمال الأفريقي في المبادرة وإنشاء إدارة متخصــصــة في الشــؤون الأفريقية لتفعيل تنفيذها في كل وزارة ومنتدى يجمع عناصــر رسمية وغير رسمية لدفع المشاركة الفعالة فيها والمشاركة الفعالة في الآليات الطوعية للمبادرة .




الأمانة العامة مقرها بالمغرب
رئيس الدورة
لجنة المتابعة
تشكل من المكلفين
بشؤون الاتحاد داخل
المجالس الوزارية
لدول المغرب العربى
مجلس شؤون الاتحاد 20 نائبا
عن كل دولة، يتم اختيارهم
من طرف المجالس النيابية أو
الأجهزة التى تقوم مقامها
المقر بالجزائر
مجلس رئاسة الاتحاد- الأمين
العام -دورة عادية كل6
أشهر - دورات استثنائية
حسب الحاجة - مكون من
الرؤساء الخمسة
مجلس وزراء
الخارجية
يحضر أعضاؤه
الهيئة القضائية
-قاضيان عن كل دولة عضو
-يتم اختيارهم لمدة 6 سنوات
-يجدد نصفهم كل ثلاث سنوات
-قراراتها ملزمة و نهائية
- المقر بموريتانيا
اجتماعات الوزراء
الأول كلما دعت
الضرورة إلى ذلك
(تنسيق السياسات
الداخلية)
اللجان المتخصصة
ينشئها مجلس
الرئاسة ويحدد
مهامها

## المبحث الثاني التفاعلاتالتعاونية التكاملية في وسط وغرب القارة الأفريقية

### 1 -السـيماك ( الاتحاد الاقتصـادي والنقدي لدول وسـط أفريقيا (CEMAC)

**- تمهيد :**

قامت بعض الدول الأفريقية بتوقيع معاهدة لإنشاء اتحاد جمركي واقتصادي MDE في يونيو 1959 و ضم في عضوية كلا من جمهورية أفريقيا الو سطى الكنغو الجابون تشاد ثم انضمت الكاميرون في عام 1961 وقد تم توقيع اتفاق لإقامة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسـط أفريقيا MDEAC بين هذه الدول الخمس في الثامن من ديسـمبر 1964 بهدف تعزيز سبل التعاون بين هذه الدول ثم انضمت غينيا الاستوائية ليصبح عدد الدول الأعضاء في هذه الاتحاد ست دول ( الكاميرون ، الكنغو ، الجابون ، غينيا الاستوائية ، أفريقيا الوسطى تشاد ، ويقدر تعداد سكان الاتحاد بما يقرب من خمسة وثلاثون مليون نسمة .

* هذا ويعد الاتحاد من أقدم الاتحادات التجارية في القارة الأفريقية التي واجهت العديد من الصعوبات والتي كان من أهمها الأزمات الاقتصادية المتتابعة في السنوات من 1980-1990 مما جعل من الضروري العمل على تعزيز عملية التكامل الاقتصادي بين هذه الدول الست من خلال توقيع اتفاق لإقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا CEMAC في 16 مارس 1994 وبدأ التفعيل في يونيو عام 1999 بالإضافة إلى استخدام عملة موحدة قابلة للتحويل وهي الفرنك الأفريقي وتعمل دول السيماك على وضع سياسة مشتركة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي في مجالات الزراعة والصناعة النقل الاتصالات نقل التكنولوجيا استغلال المصادر الطبيعية والطاقة .

وتعتبر الكاميرون من أكثر دول السيماك تعاملا مع مصر من حيث مستويات التبادل التجاري حيث بلغت الصادرات المصرية للكاميرون 6.56 مليون دولار وذلك خلال عام 2002م ثم تراجعت بنسبة 40٪ لتصل إلى 2.88 مليون دولار خلال عام 2004 في حين بلغت الواردات المصرية من الكاميرون 0.60 مليون دولار خلال عام 2003 ثم انخفضت لتصل إلي0.20 مليون دولار خلال عام 2004م .

**- أهداف تجمع السيماك :**

- يهدف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا إلى دفع عملية التكامل فيما بين هذه الدول وتحقيق المساواة بين الدول الأعضاء وذلك من خلال الآتي :

- تعزيز العلاقات الثقافية والاجتماعية بين شعوب الدول الأعضاء .
- إلغاء معوقات التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد .
- التعاون في إعداد برامج للتنمية والمشروعات الصناعية والأنشطة الاقتصادية .
- توحيد السياسات والتشريعات داخل الدول الأعضاء .
- وضع إدارة مالية موحدة داخل الاتحاد .
- تفعيل القواعد المنظمة – للسياسات القضائية .
- إقامة سوق حقيقي أفريقي مشترك .

لتحقيق أهداف اتحاد CEMAC فقد تم الاتفاق على وضع جدول زمني من خلال ثلاث مراحل يتم تنفيذ كل مرحلة في مدة أقصاها خمس سنوات وذلك من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

## ومن أهم بنود الاتفاقية المنظمة لاتحاد السيماك CEMAC

- تحرير التبادل في السلع داخل السيماك ونصت الاتفاقية المنظمة للاتحاد على إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك التخلص من أية إجراءات تقليدية أخرى تفرض على واردات أو صادرات المنتجات ذات منشأ السيماك والعمل على إنشاء اتحاد جمركي بين دول السيماك تمهيدا لإقامة سوق مشترك يتضمن حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد داخل دول السيماك وأيضا يضمن حرية تبادل المواد الخام ذات منشأ الدول الأعضاء في الاتحاد وإعفائها من جميع الرسوم والضرائب عند دخولها أو خروجها من الاتحاد .

أما عن التعريفة الخارجية التي يتم العمل بها يتم فرض 5٪ على السلع الأساسية 10٪ على المواد الخام والسلع الرأسمالية .20٪ على السلع الوسيطة ( نصف المصنعة 30.2٪ على السلع الاستهلاكية تامة الصنع .

- بعض الرسوم الأخرى المطبقة داخل الاتحاد رسوم حمائي وهي رسوم ذات أثر مماثل مؤقتة تفرض على بعض السلع ذات الطبيعة الاستهلاكية ولمدة أقصاها ثلاث سنوات ولا تتعدي نسبة 30٪ وذلك بالاتفاق بين دول السيماك واللجنة المختصة .

- TPC :- وهي تعريفة تفصــيلية للاتحاد وهي موحدة بين الدول الأعضــاء وتعتبر ر سوم قيمية أو قطعية وتطبق داخل الدول الأعضاء على المنتجات الصناعية ذات منشأ أي دولة من دول الاتحاد ولا يمنع تطبيق هذه الر سوم من خضوع تلك السلع لضريبة المبيعات أو لر سوم الإنتاج التي يتم تطبيقها على المنتجات المماثلة سواء ثم ا ستيرادها أو تصنيعها محليا ويتم تحديد هذه الر سوم من خلال اللجنة المختصة ويؤخذ بأحكام قانون الجمارك في حالة حدوث أي خلل بشأن وضع هذه الرسوم .

- TCA :- وهي ضريبة المبيعات تطبق داخل اتحاد السيماك منذ أول يناير 1993 على الوجه التالي :

1 - إعفاء المعدات والسلع ذات الأهمية الخاصة داخل الدول الأعضاء من ضريبة المبيعات .

2- تطبق هذه الضــريبة بنســب تتراوح من صــفر حتى 8٪ على كلا من اللحوم والدواجن والألبان ، الخبز ، الأرز ، محضــرات غذائية للأطفال الكتب ماعدا الكتب الدراسية .

3- تطبق هذه الضــريبة بنســب عادية تتراوح من 10٪ حتى 18٪ على باقي الســلع والمنتجات .

**ر سوم و ضرائب التـ صدير :-** وهي جملة الر سوم الجمركية التي تفرض على الـ سلع المصــدرة من أراضــي أي دولة عضــو في الاتحاد بعد إجراء المشــاورات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتحديد مقدار الرســوم المطبقة على المنتجات المشـابهة ، ويجب أن ترفق شهادات المنشأ بهذه السلع المصدرة.

**6- قوا عد المنشـــأ :** تعتبر الحيوا نات الحـية التي تو لد وتربي دا خل الاتـحاد والمنتـجات النباتية التي تزرع وتحصــــد دا خل الاتـحاد و كذا المنتـجات المـعدنية المســتخر جة من أراضــي الدول الأعضـــاء في الاتحاد أو من المياه الإقليمية للدو لة منتجات ذات منـشأ الاتحاد بالإ ضافة إلى ما سبق تعتبر المنتجات المتحـصل عليها كليا داخل أي دولة من الدول الأعضـــاء أو المنتجات التي تم تطبيعها داخل أراضــي أي من الدول الأعضــاء ذات منشــأ الســيماك على المنتجات المتمتعة بمنشــأ الاتحاد أن تكون مـصحوبة بـشهادة منـشأ يتم توثيقها من قبل الـسلطات المخـتـصة بالجمارك داخل الدول الأعضـــاء ، وفي حالة نشــوب أي خلاف بين الإدارات الجمركية المعنية يخضـــع هذا الخلاف للتحكيم من قبل اللجنة المختصة .

*- وبعد أن تعرضنا للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا CEMAC

نعرض في هذا الجدول مرفق علاقات التبادل التجاري بين مصر ودول اتحاد السماك في إطار تعرضنا لخصوصية العلاقات التجارية بين مصر والتجمعات الاقتصادية في القارة.

*** علاقات التبادل التجاري بين مصر ودول اتحاد السيماك**

( القيمة بالمليون دولار )

| البيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات المصرية | 3.2 | 7.3 | 5.3 | 4.5 | 7.7 |
| معدل التغير ( ) | | (127) | (27) - | (16) - | (72) |
| الواردات المصرية | 0.6 | 0.8 | 0.8 | 0.6 | 0.4 |
| معدل التغير ( ) | | (33) | (0) | (25) - | (33) - |
| الميزان التجاري | 3 | 7 | 5 | 4 | 7 |

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وقد قامت مصر بصياغة اتفاق تجارة حرة مع تكتل السيماك على غرار الاتفاق الموقع مع دول الأيموا وفي انتظار تحقيق خطوات إيجابية في هذا الشأن .

ولمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى موقع الاتحاد :www.cemac.net

**- الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا** ECCAS ( **إيكاس** ) **:-نشأة الجماعة :**

- في مؤتمر القمة الذي عقد في ديسمبر عام 1981 قرر قادة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط أفريقيا الموافقة من حيث المبدأ على تكوين جماعة اقتصادية أكبر لدول وسط أفريقيا ECCAS الجماعة التي تأسست في 18 أكتوبر عام 1983م بواسطة أعضاء ال MDEAC وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى CEPCL وهي بوروندي (الكونغو الديمقراطية) و ساوتومي وبرنسيب أما أنجولا فقد ظلت مشتركة بصفة مراقب حتى عام 1999 عندما أصبحت كاملة العضوية .

هذا وتضم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عضويتها كل من أنجولا – بوروندي الكاميرون – جمهورية أفريقيا الوسطى – تشاد – جمهورية الكونغو الديمقراطية – جمهورية الكنغو غينيا الاستوائية – جابون – روواندا – ساو تومي برنسيب .

**أهداف الجماعة :-** تهدف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تحقيق أكبر قدر من الاستغلال ورفع مستوى المعيشة لسكانها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال التعاون المشترك أما غايتها العظمى فتمثل في تأسيس السوق الأفريقية المشتركة.

## الهيكل التنظيمي للجماعة :

- يتكون الهيكل التنظيمي لدول الجماعة من :-
- مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .
- مجلس الوزراء .
- الأمين العام ( ويتم انتخابه كل أربع سنوات بالإضافة إلى ثلاثة مساعدين .
- محكمة العدل .
- اللجنة الاستشارية .

**إنجازات الجماعة :-** عقدت الجماعة مؤتمر القمة الثاني غير العادي في ليبر قيل في السادس من فبراير عام 1998م برئاسة رئيس بوروندي «بيربويويا » بهدف تفعيل أنشطة الـــ ECCAS والتي كانت اجتماعاتها معلقة منذ عام 1992 نتيجة لعدم تسديد الدول الأعضاء لاشتراكات العضوية .

هذا وقد كرس رؤســاء الدول والحكومات جهودهم في مؤتمر القمة لإحياء المنظمة وإنجاحها كما أكد رئيس وزراء أنجولا أن بلاده ســوف تصــبح عضــوًا كامل العضــوية حيث كانت أنجولا مشتركة بصفة مراقب منذ تأسيس الجماعة .

هذا وقد وافقت القمة على ميزانية تقدر بعشرة ملايين فرنك فرنس لعام 1998م كما طالب الأمين العام الحصول على مساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لتقييم أنشطة السكرتارية وكذا تقييم أنشطة الدول الأعضاء وهيكل الأجور للعاملين بالسكرتارية .

كما عقد اجتماع عادي لمجلس الوزراء لدراسة التوصيات التي قدمت عن طريق الـ MNECA كما تم بحث إمكانية تطوير الهيكل الإداري للمنظمة مع إعادة النظر في مساهمات الدول الأعضاء وقد طالب مؤتمر القمة دول الإقليم بإيجاد حلول سلمية ونهائية لمشكلاتهم السياسية وطالب الرئيس البوروندي الدول الأعضاء رفع الحصار المفروض على دولته وهو الأمر الذي أيدته الدول الأعضاء هذا ومما يجدر الإشارة إليه أنه خلال حفل تنصيب الرئيس الجابوني عمر بونجو في 21 من عام 1999م عقد مؤتمر قمة مصغر للأيكاس حيث ناقش المؤتمر المشكلات المرتبطة بعمل المنظمة كما أستحدث منصب نائب الأمين العام الذي تولته أنجولا والتي انضمت إلى عضوية المنظمة في هذه القمة .

كما عقد مؤتمر قمة للجنة الاستشمارية العليا للأمم المتحدة بشأن قضية الأمن في وسط أفريقيا في ياو ندي في الفترة من 20-26 فبراير عام 1999م وقررت ا لدول الأعضاء إنشاء منظمة لدعم وحفظ السلام والأمن في و سط أفريقيا – أطلق عليه ا سم «مجلس السلم والأمن لوسط أفريقيا وفي 24-25 يونيو 1999 استضافت مالاوي مؤتمر قمة للأيكاس والجماعة النقدية والاقتصادية لوسط أفريقيا وكانت قضايا الاقتصاد والأمن الإقليمي على رأس جدول أعمال القمتين .

* وفي يناير استضافت الجابون مؤتمر حفظ السلام الإقليمي والذي عقد بهدف زيادة قدرة دول الأيكاس في مجال حفظ السلام وإدارة ومنع النزاعات وقد صدر عن المؤتمر ما عرف برنامج الجابون الذي مثل تطبقا مباشرا لمفهوم البرنامج الفرنسي المنوط به حفظ السلام في أفريقيا RECAM وفي يونيه عقد أيضا مؤتمر قمة غير عادية لكل من منظمتي ECCAS وCEMAC أقرب المنظمات برنامجا للتعاون فيما بينهما.

## التكتلات الاقتصادية في غرب أفريقيا :-

أ- الايموا ( الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا :

- قامت سبع دول أفريقية بتوقيع معاهدة إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي لغرب أفريقيا يناير 1994 وهذه الدول هي ( بنين ، بوركينافا سو ، ساحل العاج ، مالي ، النيجر، توجو ثم انضمت غينيا بيساو سنة 1997 ليصبح عدد الدول الأعضاء في اتحاد الأيموا ثماني ، والمركزي الإقليمي للأيموا السنغال وذلك بقيام اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء .

وحوالي 29.488 مليار دولار بلغ حجم تجارة دول الأيموا مع العالم عام 2003 وما يقرب من 6 مليارات إجمالي صـادرات يقدر ب 7.4 مليار دولار وإجمالي واردات بحوالي 9 مليارات دولار وتم تأسـيس الاتحاد الاقتصـادي والنقدي لدول غرب أفريقيا في أول يوليو 1996 وفي 1/ 1/ 2000 تم الإعفاء التام للسلع المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسـوم الجمركية والرسـوم والضـرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ( تم بالفعل تبادل السلع معفاة من الرسوم من 1/ 1/ 2000م .

- هذا ويهدف الاتحاد والاقتصـادي والنقدي لغرب أفريقيا إلى تحقيق المسـاواة بين الدول الأعضاء لتحقيق التكامل الاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وتنص الاتفاقية المؤسـسـة على إزالة كافة القيود الكمية وكافة أشـكال العوائق غير الجمركية والحظر وكذا التخلص من أية إجراءات تقيدية أخرى تفرض على أية واردات أو صادرات لمنتجات ذات منشأ لإيموا .

- يخضع نظام التبادل التجاري داخل دول الأيموا للأعضاء الجمركية من الرسوم الجمركية الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع من المواد الخام والمنتجات اليدوية التقليدية والمنتجات الصناعية المتمتعة بمنشأ الدول الأعضاء .

أما بالنسبة لقواعد التبادل التجاري بين الدول الأعضاء والعالم الخارجي فأنه يتم التعاملات الخارجية الموحدة وذلك بصرف النظر عن المنفذ الجمركي الذي يتم إدخال السلع منه وفي هذا السياق يتم فرض ( صفر ٪ ) على السلع الأساسية و 5٪ على المواد الخام والسلع الرأسمالية 10٪ على السلع الوسيطة و 20٪ على السلع الاستهلاكية قائمة تضامن الاتحاد بنسبة 1٪ على وارداتها من السلع.

وفي إطار العلاقات التجارية بين مصر والأيموا نتعرض لآخر موقف تفاوض بشأن إبرام اتفاق تجارة حرة بين الجانبين وذلك على الوجه التالي :

- تم التوقيع على أتفاق مبدئي إطاري بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (الأيموا ) والذي يضم بوركينافاسو ، مالي ، توجو ، الكوت ديفوار ، غينيا بيساو السنغال ، النيجر ، وبين الجانب المصري وذلك في يونيو 2004 وبعد هذا الاتفاق الإطاري مرحلة أولى لإبرام اتفاق تجارة حر واستثمار .

– ومن أهم أهداف هذا الاتفاق الإطاري الوصـول إلى مدة أقصـاها عامين من تاريخ التوقيع على هذا لاتفاق الإطاري وتقوية وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية وتشجيع التبادل الحر للسلع والخدمات والاهتمام بقطاع الخدمات .

– ويمكن القول إن عقد اتفاق حرة مع الأيموا لا بد وأن يعود بالنفع على الجانب المصري للأسباب الآتية .

– إمكانية فتح أ سواق الأيموا أمام قطاع الـ صادرات المـ صرية وتتمثل في الأ سمنت بورتولاند ، الأرز كسـارة الأرز ، أدوية الطب البشـري زيوت ومحضـرات الصـناعات الغذائية ، الصناعات الكيماوية ، الصناعات الهندسية ، وسائل النقل الأدوية والأمصال، مواد البناء ، الحديد والصلب ، المنتجات النسيجية ، الملابس السجاد .

– كما يمكن أن يحدث قدر من التحول التجاري إلى السـوق المصـري للوفاء باحتياجات السـوق المحلي من المواد الخام مثل الأخشـاب ، المعادن ، المواد الخام الزراعية التي تدخل في الصـناعات التي يتم توجيه جزء منها للتصـدير أو ليس لها بديل محلي مثل ( البن ، الكاكاو ) حيث تتمثل الواردات المصـرية من الأيموا في الخشـب ، اللحوم ، البذور ، المتنوعة ، البن ، الكاكاو ) .

– يمكن الا ستفادة أيـضا من كون دول الأيموا دول تتلقى منح من العديد من الدول المانحة وتسعى للنهوض بقطاعاتها الإنتاجية وفي ذات الوقت تفتقر إلى الخبرات الصناعية والتجارية اللازمة حيث يعمل معظم السكان في الأنشطة الزراعية البسيطة ومن ثم يمكن لمصر أن تشارك في عمليات التنمية في تلك الدول من خلال نقل التكنولوجيا وسبل الإنتاج المتطورة والعمالة المدربة إلى تلك الدول بالإضافة إلى أن هناك العديد من المجالات التي يمكن التوسع في الاستثمار فيها في تلك الدول ومن تلك المجالات التعدين والتنقيب ويمكن دراسة إقامة صناعة متطورة للمنسوجات بهدف توجيه إنتاجها للتصدير .

– كما يمكن الاستفادة من تصنيف المجتمع الدولي لبعض الدول الأعضاء في الأيموا على أنها دول نمو حيث يمكن إقامة صناعات هناك تستفيد من المعاملة الخاصة التي تمنحها بعض الدول المتقدمة لتلك الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بالسماح لها بتصدير ما تنتجه من سلع لأسواق الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إقامة صناعات بتلك الدول .

ويمكن أيضا الاستفادة من سعي دول الأيموا الدخول في شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2008

EPAREGIONAL ECONOMIC Paztnezohip Agreement في حالة ما إذا كانت الشـروط التي سـيمنحها الاتحاد الأوروبي لتلك الدول أكثر تفضـيلا من تلك التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لمصر في ظل اتفاق المشاركة القائم .

***

## علاقات التبادل التجاري بين مصر والأيموا

جدول يوضح أهم صادرات مصر إلى تجمع الأيموا خلال الفترة (2005-2001 )

( القيمة بالمليون دولار )

| السلعة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإجمالي | 10.8 | 13.2 | 17 | 21.6 | 56.3 |
| أسمنت كلنكر / بورتولاند | | 8.15 | 8.49 | 10.5 | 2.32 |
| أرز وكسارة الأرز | 6.48 | 0.44 | 0.61 | 4.4 | 16.5 |
| أدوية أخرى للطب البشري | 1.36 | 1.62 | 1.11 | 0.38 | 0.41 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| زيوت ومحضرات تشحيم | 0.16 | 0.2 | 0.49 | 0.63 | 0.28 |
| أحواض غسيل من بورسلين أو صيني | 0.46 | 0.35 | 0.54 | 0.39 | 0.41 |
| فوط وحفاضات للأطفال وورق صحي | 0.57 | 0.28 | 0.23 | 0.25 | 0.5 |
| الصابون | 0.01 | 0 | 0.32 | 0.88 | 0.33 |
| فورمايكا وما شابهه | 0.16 | 0.08 | 0.08 | 0.12 | 0 |
| بترول خام | 0 | 0 | 0 | 0 | 26.3 |
| أخرى | 1.55 | 2.08 | 5.09 | 4.05 | 8.29 |

ويتضح من الجدول السابق استمرار زيادة الصادرات المصرية إلى تجمع الأيموا حيث بلغ حوالي 56.3 مليون دولار خلال عام 2005م مقارنة بعام 2001 حيث سجلت قيمة الصادرات حوالي 10.8 أي حوالي 16.5 مليون دولار وعام 2004 حيث سجلت حوالي 4.4 مليون دولار والجديد بالذكر أنه قد قامت مصر بتصدير بترول خام إلى الكوت ديفوار في 2005 بما قيمته 26.31 مليون دولار وتمثل هذه القيمة أعلى القيم بالنسبة لصادرات مصر إلى الأيموا .

جدول يوضح أهم واردات مصر من تجمع الأيموا خلال الفترة (2001/ 2005 )

( القيمة بالمليون دولار )

| السلعة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإجمالي | 3.16 | 5.46 | 5.63 | 6.51 | 18.1 |
| صفائح خشب للتلبيس عدا الاستواني | 0.18 | 0.48 | 0.67 | 0.17 | 0.55 |
| ورق وورق مقوى مطلي متعدد الطبقات | 0 | 0.35 | 0.12 | 0.54 | 0.45 |
| لحوم الضأن بعظمها ولحوم أبقار مشفاة | 0.33 | 3.32 | 0.24 | 0.17 | 0.89 |
| دقيق أو سميد | 0 | 0 | 1.66 | 2.9 | 2.83 |
| أسماك مجمدة | 0 | 0.03 | 0.84 | 0.11 | 1.21 |
| منتجات ألبان | 0 | 0.35 | 0.58 | 0.22 | 1.31 |
| فول صويا | 0 | 0 | 0 | 0 | 5.49 |
| سلع أخرى | 2.65 | 0.93 | 1.52 | 2.4 | 5.33 |

ويتضــح من الجدول الســابق استمرار زيادة الواردات المصــرية من تجمع الأيموا حيث بلغت الواردات المصــرية حوالي 18 مليون دولار خلال عام 2005م مقارنة بعام 2001 حيث ســجلت حوالي 3.16 مليون دولار ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات المصــرية من فول الصــويا حيث بلغت قيمته حوالي 5.49 ملايين دولار خلال عام 2005 والذي لم يتم استيراده من قبل .

**جدول يوضح تطور الميزان التجاري بين مصر ودول الأيموا**

**خلال الفترة (2005-2001)**

( القيمة بالمليون دولار )

| البيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات المصرية | 10.8 | 15.3 | 21.8 | 25.2 | 56.3 |
| معدل التغير ( ) | | (42) | (42) | (15) | (124) |
| الواردات المصرية | 3.2 | 5.5 | 5.6 | 6.5 | 18.1 |
| معدل التغير ( ) | | (72) | (2) | (16) | (178) |
| الميزان التجاري | 8 | 10 | 16 | 19 | 38 |

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ويتضـــح من الجدول الســـابق اســـتمرار وجود فائض في الميزان التجاري لصـــالح الصـــادرات المصـــرية حيث ســـجل الفائض حوالي 38مليون دولار خلال عام 2005مقارنة بعام2001 والذي سجل الفائض حوالي 8 ملايين دولار زادت الصادرات المصـــرية إلى تجمع الأيموا بنســـبة 124٪ خلال عام 2005 مقارنة بعام 2004 والذي سجلته الصادرات حوالي 56.3 مليون دولار كما زادت الواردات المصرية من تجمع الأيموا خلال عام 2005 بنســـبة 177٪ مقارنة بعام 2004 والتي بلغت حوالي 6.5 ملايين دولار .

***- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ( الأيكواس ) نشأة المنظمة والدول الأعضاء**

تم توقيع معاهدة إنشـــاء الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا والتي تعرف اصطلاحا بالأيكواس في مايو 1975م وقد وقعت خمس عشر دولة على معاهدة الإنشاء والتي تعرف بمعاهدة لاجوس وهذه الدول هي : بنين - بوركينا فاسو- توجو- جامبيا- غانا – غينيا – غينيا بيســاو – كوت دي فوار – ســيراليون – الســنغال – ليبريا – مالي – موريتانيا – نيجيريا – النيجر .

هذا وقد دخلت هذه المعاهدة حيز النفاذ في نوفمبر عام 1976م وانضمت دولة الرأس الأخضر إلى هذه المنظمة في عام 1977م

ومن ثم يمكن القول أن هذه المنظمة تضم دول إقليم غرب أفريقيا الفرانكفونية والأنجلوفونية على حد سوا ، ويصل عددهم إلى ست عشرة دولة منهم ثماني دول فرانكفونية وخمس دول أنجلوفونية ودولتان ليروفونيتان ودولة عربية واحدة انسحبت أخيرا.

وقد كان لنيجيريا الدور الرئيسي في إنشاء هذه المنظمة التي تضم كافة دول الإقليم إذ قامت بجهود ومساعي على المستوى الإقليمي لإقناع الدول بالانضمام لهذه المنظمة وتمثلت هذه الجهود في الحملة الدبلوماسية للإقناع الأدبي وتقديم المنح والإعانات للدول الأكثر فقرا في الإقليم بالإ ضافة إلى دور الغرفة التجارية النيجيرية في إنشاء اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية لغرب أفريقيا وهو اتحاد يضم الغرف التجارية في كل دول إقليم غرب أفريقيا

## أهداف المنظمة :

تضمن البند الثاني من معاهدة إنشاء المنظمة إن الهدف من إنشاء الأيكواس هو :

1 – تحقيق التعاون والتنمية في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة في مجال الصناعة والنقل والاتصالات السلكية والطاقة والزراعة والعلوم الطبيعية والتجارة والشئون النقدية والمالية والأمور الثقافية والاجتماعية بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين.

2 – تقدم وثبات المستوى الاقتصادي.

3 – تقوية العلاقات ما بين الدول الأعضاء وتحقيق التقدم والتنمية للقارة ككل هذا وقد تم الاتفاق على خمسة بروتوكولات ملحقة بهذه المعاهدة وذلك بهدف إعطاء مزيد من التفسيرات لإدارة العملية التكاملية وتلا ذلك توقيع العديد من البروتوكولات والبرامج القطاعية الأخرى التي تحدد مجالات من التعاون لم تذكر في المعاهدة.

**ومن أهم هذه البروتوكولات :** بروتوكول إنشاء صندوق التعاون والتعويض والتنمية وبروتوكول تحديد مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة وبروتوكول تعويض الخسائر الناتجة عن العملية التكاملية في إطار المنظمة وبروتوكول خاص بتحديد قواعد المنشأ وبروتوكول خاص بترتيبات إعادة تصدير السلع المستوردة داخل المنظمة وبروتوكول حرية حركة الأفراد وهو الإقامة والاستقرار .

إما أهم البرامج القطاعية فهي برنامج الاتصالات وبرنامج النقل وبرنامج الخدمات البريدية وبرنامج تنمية القطاع الزراعي وبرنامج تنمية القطاع الصناعي وفي عام 1991 أدرك رؤساء الدول الأعضاء بالأيكواس ضرورة ظهور مراجعة معاهدة المنظمة وإجراء بعض التعديلات على أهداف المنظمة وذلك بسبب ظهور تحديات اقتصادية و سيا سية واجتماعية من قبل الدول الأعضاء تجاه التطورات المستقبلية مع وعي هذه الدول بأهمية التوسع في نطاق التعاون الاقتصادي الإقليمي ومن ثم وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على صيغة المعاهدة المنقحة في يونية 1993م إلا أن هذه المعاهدة قد شهدت بعض الـتأخير في التصديق عليها إذا صدق عليها تسع دول فقط في 23/ 8/ 1995م ولم تصدق كل من الرأس الأخضر وساحل العاج وجامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا على هذه المعاهدة بل إنه في ديسمبر عام 1999م أعلنت موريتانيا انسحابها من المنظمة .

وقد ذكر أن الهدف من إنشـــاء المنظمة في البند الثالث من المعاهدة المنقحة هو تحقيق التعاون والتكامل من أجل إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب أفريقيا وهو هدف أكثر طموحا ويمثل خطوة أوســع نحو التعاون والتكامل الإقليمي وتتمثل خطوات تحقيق هذا الهدف في التنسيق بين السياسات الاقتصادية المحلية وإنشاء سوق مشترك واتحاد اقتصــادي ونقدي وتبني ســياســات موحدة على المســتوى الإقليمي في القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية .

**ومن ثم نجد أن هناك سبعة أهداف رئيسية للجماعة تمثلت في :**

- إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
- إزالة جميع القيود الكمية والإدارية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
- إصدار تعريفة جمركية موحدة ورسم سياسة تجارية مشتركة للجماعة .
- إزالة جميع العقبات أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج ( العمل ورأس المال ) .
- التنسيق بين السياسات الزراعية وتمويل برامج التعاون المختلفة .

- التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء .

هذا وقد تضـمنت الاتفاقية المنشـئة للجماعة برامج زمنية يتم من خلالها تنفيذ هذه الأهداف وفق مراحل متتالية فعلى سـبيل المثال تم تحديد خمسـة عشـر عاما بعد وضـع الاتفاقية ووضـع التنفيذ الفعلي لإنشـاء اتحاد جمركي ويتم خلال هذه تقليل جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية حتى يتم إلغاؤها نهائيا تمهيدا لإصـدار تعريفة جمركية موحدة للجماعة كلها تجاه العالم الخارجي .

وفيما يتعلق بالمعاهدة المنقحة للجماعة عام 1993م يونية فقد ركزت بالأسـاس على التنمية الزراعية والصـناعية في الدول الأعضـاء إلى جانب تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء وكذلك حرية حركة عناصر الإنتاج (العمل + رأس المال ) والتي تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة وإصدار عملة موحدة .

ولتحقيق هدف تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضـاء تبنت الاتفاقية المنشـئة للجماعة والاتفاقية المنقحة برنامجا يهدف إلى :

- إزالة جميع القيود الجمركية على السلع غير المصنعة بحلول عام 1990 .

- إزالة جميع القيود الجمركية على السلع المصنعة خلال الفترة 1996- 2000 م .

- إقامة منطقة تجارة حرة مع نهاية عام 1990 بإصدار تعريفة جمركية موحدة .

وفي المجال المالي والنقدي تبنت الجماعة برنامجا نقديا يتضمن أهدافا متوسطة الأجل للوصول إلى إمكانية التحويل بين العملات الوطنية التسع في الإقليم كما يتضمن أهدافا طويلة الأجل للوصول إلى إنشاء منطقة نقدية واحدة للإقليم حيث يمثل هدف الوحدة النقدية للإقليم دفعة قوية لتشجيع التجارة البينية بين أعضاء الاتحاد النقدي كما أنه يمثل استكمالا لأركان التكامل الإقليمي .

وفيما يتعلق بحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فقد أقرت الاتفاقية المنشئة للجماعة أن مواطني أية دولة من الدول الأعضاء يعتبرون مواطنين للجماعة كلها ومن ثم فعلى الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسهيل انتقال الأفراد وإقامتهم بين دول الجماعة .

لذا فقد أقر رؤساء الدول في إبريل 1978 مبدأ السماح بحرية الحركة للأفراد داخل دور الجماعة وفي القمة التالية والتي عقدت في داكار في مايو 1979 تم التصديق على الاتفاقية متعددة الأطراف التي كان قد أعدها مجلس الوزراء والخاصة بحرية الحركة والإقامة لمواطني الجماعة .

وبالرغم من أن الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب إفريقيا تعتبر نموذجا للتكامل الإقليمي إلا أنها تخلو من مضـــامين أمنية دفاعية فقد أقامت الجماعة في مايو 1980 ما يعرف باسم ميثاق دفاع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليمثل بذلك أول نموذج لنظام أمن جماعي أفريقي في إطار إقليمي فرعي وهناك عدة دوافع أساسية وراء تبني مثل هذا الهدف الدفاعي من قبل الدول الأعضـــاء الأيكواس أهمها عدم الثقة في نظم الأمن الجماعي الأكثر اتساعا ( القاري أو ما بين القارات أو العالمي ) بالإضافة إلى إدراك دول الإقليم ضـرورة وجود مثل هذا النظام الأمني الجماعي لحماية مصـالحهم الاقتصـادية المشتركة وكذلك إدراكهم بوجود أخطار خارجية تهدد دول الجماعة ككل .

**الهيكل المؤسس للمنظمة :**

يتكون الهيكل المؤسس للأيكواس من الأجهزة والمؤسسات التالية :

**مجلس رؤساء الدول والحكومات :**

هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا لاتخاذ القرار داخل هذا التجمع إذ يعطي التوجيهات لكافة المؤسسات والدول الأعضاء التابعة للتجمع كما أنه المسؤول عن رقابة وتوجيه الوظائف التنفيذية وعن تنفيذ القرارات والتوجيهات على كافة المؤسسات التابعة للمنظمة هذا

ويتم اختيار الرئيس ســنويا من أية دولة بناء على انتخاب المجلس وفي أغســطس عام 1997م تم اتخاذ قرار بعقد اجتماع للمجلس مرتين ســنو يا بدلا من مرة وا حدة كما ذكرت المعاهدة المنقحة وذلك من أجل تحسين عمليتي توجيه وتنسيق أنشطة المنظمة .

هذا ويتم اتخاذ القرارات بموافقة ثلثي الأعضــاء أو بالإجماع الكامل وذلك بناء على طبيعة الأمر الذي يتم اتخاذ القرار بشأنه وتدخل هذه القرارات حيز النفاذ بعد ستين يوما من نشرها في الجريدة الرسمية .

**- مجلس الوزراء :**

ويضــم وزيرين من كل دولة عضــو إحداهما لشــؤون الأيكواس والآخر أحد وزراء مجلس الوزراء بإعداد التوصيات لمجلس رؤساء الدول والحكومات مع وضع قرارات وتوجيهات مجلس رؤســاء الدول والحكومات موضــع التنفيذ هذا ويجتمع المجلس مرتين ســنويا على الأقل في جلســة اعتيادية على أن تكون أحداهما عقب الجلســة العادية لمجلس رؤســاء الدول والحكومات كما يجوز عقد جلســة غير عادية بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو أ ية دو لة عضــو على أن تتم الموافقة عديه من قبل الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء .

## السكرتارية التنفيذية :

وتعد بمثابة الهيئة التنفيذية للمنظمة إذ يعمل على تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ويرأس السكرتارية التنفيذية سكرتير تنفيذي وهو أكبر موظف إداري بالمنظمة وله اثنان من المساعدين ومراقب مالي لنشاط السكرتارية وهم المسؤولون بالأساس عن الإدارة اليومية للجماعة وكل مؤسساتها ويتم تعيين السكرتير التنفيذي من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات ويستمر في منصبه لمدة أربعة أعوام وللمجلس أن يقوم بإعادة تعيينه مرة ثانية لفترة أربعة أعوام أخرى أما المراقب المالي ومساعدو السكرتير التنفيذي فيتم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء .

## اللجان الفنية المتخصصة :

تضم عدة ممثلين من كل دولة عضو ويتم تعيينهم بناء على ترشيحات الدول الأعضاء كما يمكن تعيين مساعدين ومستشارين لهؤلاء الممثلين وتجميع كل لجنة عدة مرات سنويا بهدف وضع التقارير والتوصيات ورفعها إلى السكرتارية التنفيذية وقد حدد البند 23 من المعاهدة المنقحة هذه اللجان فيما يلي :

- لجنة الزراعة والغذاء .
- لجنة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة .
- لجنة التجارة والجمارك والضرائب والإحصاء والنقد والمدفوعات .
- لجنة الشؤون القضائية والقانونية والسياسية والأمن الإقليمي والهجرة .
- لجنة الموارد والإنسانية والمعلومات والشؤون الثقافية والاجتماعية .
- لجنة التمويل والإدارة .

هذا وقد نصت المعاهدة على إنشاء بعض اللجان المتخصصة مثل :

### لجنة البنوك المركزية لدول غرب أفريقيا :

وتقوم بالإشــراف على نظام المدفوعات داخل التجمع وتتكون هذه اللجنة من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء بالإ ضافة إلى عدد آخر من الموظفين يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء وتقدم هذه اللجنة تو صياتها من وقت لآخر لمجلس الوزراء حول عمليات ونظم المقاصة في المدفوعات والأمور النقدية الأخرى في المنظمة .

**لجنة حركة رءوس الأموال وشئون رأس المال :**

وتهدف إلى تحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضـــاء بما يتوافق مع أهداف العملية التكاملية في إطار الأيكواس وتتكون هذه اللجنة من ممثلين من قبل الدول الأعضـاء مع الذين تتوافر لديهم الخبرة والمؤهل في المجالات المالية والتجارية والإدارية والبنوك .

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي :**

وهو يمثل الهيئة الاســتشــارية في التجمع ويتكون من ممثلين من مختلف الأنشــطة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء بالمنظمة .

***

□

:

## البرلمان

نصـــت المعاهدة المنقحة على ضــرورة إنشـــاء برلمان للمنظمة ليكون بمثابة همزة الوصـــل بين مواطني الدول الأعضـــاء وجماعات المصـــالح من جهة وبين جهات اتحاد القرار بالأيكواس من جهة أخرى .

## محكمة الجماعة :

وتختص بالنظر في المنازعات التي تقع بين الدول الأعضـــاء بالمنظمة الناتجة عن تطبيق بنود المعا هدة هذا و قد تضـــمنت المادة (15) من المعا هدة على توفير القوة الإلزامية لأحكام المحكمة على كل من الدول الأعضـــاء ومؤســـســـي المنظمة والأفراد والهيئات التعاونية .

## صندوق التعاون والتعويض والتنمية :

تتمثل وظائف الصندوق في تمويل مشروعات الدول الأعضاء وتوفير التعويضات اللازمة للدول الأعضاء المضارة نتيجة لإقامة المشروعات الجديدة التي تطبق في عملية تحرير التجارة البينية وتوفير الطرق الملائمة لتسهيل عمليات التمويل من الداخل

والخارج ســواء الدول الأعضــاء أو للمنظمة ككل والقيام بمشــروعات التنمية في الدول الأعضاء الأقل نموا .

هذا ويحصل الصندوق على موارده المالية من مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية الخاصــة به ومن الدخل الناتج من مشــروعات المنظمة والإيرادات من الموارد المالية (الثنائية والجماعية ) المحلية وكذلك الموارد المالية الأجنبية والمنح والمســاهمات من كافة الصــادر الأخرى ويتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة لهذا الصــندوق مرة كل أربعة أعوام وفي قمة رؤســاء الدول والحكومات التي عقدت في ديســمبر 1999 تم تحويل الصــندوق إلى بنك التنمية والاســتثمار ويضــم هذا البنك قســمين :هما بنك الاســتثمار الإقليمي وبنك التنمية الإقليمي .

## الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا :

حدد مجلس رؤ ساء الدول والحكومات هدف هذه المؤ سسة في إنشاء منطقة نقدية موحدة تضم كل دول إقليم غرب أفريقيا وذلك من خلال استخدام العملات المحلية في التجارة الإقليمية والتحويلات النقدية الأخرى بهدف ترشــيد اســتخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية .

**مؤسسة المعارض التجارية :**

وافق مجلس الوزراء في ديسمبر 1992م على إنشاء هذه المؤسسة والتي تهدف إلى إعطاء الفرصة للتعرف على المنتجات التجارية للدول الأعضاء بالمنظمة وقد تم إنشاء مؤسسة في داكار بالسنغال في مايو / يونيه 1995 .

**- البنك الاستثماري الإقليمي :**

وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على إنشاء هذا البنك في نوفمبر 1984م وذلك بمعرفة اتحاد الغرف التجارية ويهدف البنك إلى تمويل التجارة البينية والخارجية للدول الأعضاء بالمنظمة هذا وتمتلك نيجيريا النصيب الأكبر من أسهم البنك (40٪) تليها ساحل العاج وصندوق التعاون والتعويض والتنمية بنسبة 10٪ لكل منهما وقد افتتح الفرع الرئيسي في لومي عاصمة توجو في مارس 1988م وفي منتصف عام 1990م تم إنشاء عدة فروع لهذا البنك في كل من : بنين ساحل العاج نيجيريا توجو وقد بدأت أفرع البنك عملها منذ منتصف عام 1997م وخاصة في كل من بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج وغانا ونيجيريا وتوجو وقد وصل عدد أفرع هذا البنك إلى أحد عشر فرعا عاملا في الدول الأعضاء بالأيكواس مع نهاية عام 2000 .

**- إنجازات المنظمة :**

في المجال الدفاعي والأمني كان للجماعة دور في حل الأزمة الليبيرية حيث احتدم الصـــراع داخل ليبيريا ليأخذ شـــكل حرب أهلية طاحنة بين قوات رئيس الدولة الســـابق «صـــموئيل » والجبهة الوطنية المســـتقلة لليبيريا بقيادة « جونســـون » وأدركت دول الجماعة أن هذه الأحداث تهدد أمن واستقرار الجماعة كلها .

فقامت الجماعة عام 1990م بتشكيل قوة حفظ سلام عرفت باسم مجموعة المراقبة الخاصـــة بدول الجماعة والتي كانت تهدف إلى مراقبة وقف إطلاق النار وتنفيذ أبوجا وحفظ السلام وا ستعادة القانون والنظام ثم تولت هذه القوات في المراحل التالية للنزاع بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة مهمة تنفيذ اتفاق كوتونو والذي توصـــلت إليه قمة الجماعة التي عقدت في يوليو عام 1993 حيث أســـند إلى قوات الإيكوموج مهما مراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة إلى جانب الإ شراف على نزع السلاح والبحث عن أية أسلحة مفقودة أو مخبأة .

ثم جاء قرار مجلس الأمن رقم 866 لعام 1993 ليؤ كد على دور هذه القوات في حفظ السـلام وليؤكد على أهمية التنسـيق بينها وبين بعثة حفظ السـلام التابعة للأمم المتحدة وليوسـع من المهام الموكولة إلى قوات الأيكوموج باعتبارها هي المسـؤولة أساسا عن حفظ السلام في المنظمة .

كما تولت قوات الأيكوموج أيضـا العديد من المهام في مرحلة التسـوية السـياسـية للأزمة من الإشـراف على العملية الانتخابية وإرسـاء هيكل الحكم المدني ومن ثم فإن دور الجماعة في الأزمة الليبيرية يعد نموذجا لنظم أمن في الأقاليم الفرعية الأخرى كما أنه يعزز الحركة التكاملية في الإقليم في جميع المجالات .

وبالنسـبة للأهداف الخاصـة بالتجارة الخارجية للدول الأعضـاء فقد تم اسـتكمال المرحلة الأولى من برنامج تحرير التجارة البينية في عام 1981م والتي تتضـمن إرسـاء هياكل المنظمة وتحديد الإجراءات والتدابير المالية اللازمة لتيسـير عقد المعاهدة فلم تكن الاتفاقية المنشئة للجماعة تحتوي على أية تفا صيل خا صة بالتطبيق العملي لبرامج التكامل ، وقد كان الغرض من ذلك تيسير التواصل إلى إجماع رؤساء الدول والحكومات على بنود الاتفاقية

وفي ذات الوقت تعتمد معظم دول الجماعة على ا ستيراد الـ سلع الـ صناعية من الدول الصناعية الكبرى نتيجة ضعف أداء القطاع الجماعي في هذه الدول هذا إلى جانب العديد من العوامل الأخرى التي تعوق جهود تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضـــاء ومنها القيود المتمثلة في الاختلافات اللغوية واستمرار الروابط التجارية مع الدول الاستعمارية الســابقة بالإضــافة إلى تماثل الميزة النســبية في معظم دول الإقليم حيث يتوافر عنصــر العمل ويندر عنـصر رأس المال في هذه الدول مما يؤدي إلى وجود نمط إنتاجي تنافـسي وليس تكامليا بين تلك الدول والذي ســوف يتجه إلى مزيد من التنافس مع تقليل الحواجز الجمركية وتحرير التجارة .

وفيما يتعلق بالســياســات المالية والنقدية فقد طبقت بعض الدول الأعضــاء في الأيكواس سيا سة نقدية انكما شية مثل بوركينافا سو – غينيا بيـساو – غينيا – النيجر – الســنغال، وقامت بعض الدول بالعمل على خفض معدلات التضــخم عن طريق تقييد الائتمان المحلي في الأجل الطويل .

هذا وقد قامت عدة دول بإصلاحات في النظم الضريبية فقد فرضت بوركينافاسو حرية القمة المضافة لزيادة الإجراءات العامة بينما قامت غينيا بيساو بإصلاح النظام الضريبي عن طريق تطبيق الإصلاحات التعريفة الجمركية والتعليل من الجمارك على الصادرات .

كما قامت الجماعة بعدة جهود في سبيل تحقيق حرية انتقال عنا صر الإنتاج بين دول الإقليم حيث تم توقيع بروتوكول عام ينظم حر ية وانت قالات المواطنين بين دول الجماعة كما عملت على تحسين الطرق ووسائل المواصلات داخل الأعضاء وتلك التي تربط بين الدول الأعضاء ثم قامت الجماعة في أكتوبر 1998 بإصدار ما يسمى Tranclers checks والتي تسهل الانتقال داخل الإقليم .

ومما سبق عرضه يتضح أن ضعف إنجازات الجماعة الاقتصادية إنما يرجع إلى مجموعة من المشكلات العامة التي تعوق جهود التكامل الاقتصادي في الإقليم والتي تتمثل في الآتي :

- عدم الاستقرار السياسي وشيوع الفساد الإداري في العديد من دول الإقليم .

- المشكلات الاقتصادية التي تعوق جهود التنمية في بعض دول الإقليم بالإضافة إلى تماثل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء .

– تعدد التجارب التكاملية في الإقليم مما يفرض ضرورة التنسيق بين سياسات الجماعة وهذه المنظمات التي ينتهي إليها بعض دول الأيكواس .

– قصور الموارد التمويلية اللازمة لا ستكمال العديد من البرامج التكاملية بين دول الإقليم وخاصة مشروعات الطرق السريعة للربط بين جميع دول الإقليم والذي يرجع إلى عدم التزام الدول الأعضاء بالوفاء بالحصص المقررة لها في ميزانية الجماعة .

هذا بالإضافة إلى التباين الشديد بين أحجام الاقتصادات المكونة لدول الجماعة فالإقليم يضم دولا ذات اقتصاد كبير مثل نيجيريا وغانا وساحل العاج بجانب دول ذات اقتصاد صغير نسبيا مثل بنين – بوركينافاسو – مالي .

ويولد هذا التباين الشديد بين الدول الأعضاء في التكامل شعورا بعدم المساواة في توزيع مكاسب التكامل بين الدول الأعضاء فقد كان الخوف من سيطرة نيجيريا .

## جدول رقم (5) التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الأيكواس

| الدولة | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|
| بنين | 13.3 | 36 | 27 | 38 | 31 |
| بوركينافاسو | 10 | 17 | 13 | 10 | 10 |
| الرأس الأخضر | 26.2 | 28.5 | 11.6 | 9 | 15 |
| ساحل العاج | 211.5 | 269.2 | 341 | 435 | 350 |
| جامبيا | 7.7 | 10.7 | 12 | 13 | 14 |
| غانا | 107 | 120 | 83 | 56 | |
| غينيا بيساو | 1 | 1 | 10 | 00 | 317 |
| ليبيريا | 21 | 17 | 15 | 16 | 10 |
| مالي | 11 | 84 | 39 | 17 | 19 |
| موريتانيا | 7 | 5 | 3 | 0.1 | 2 |
| النيجر | 7.2 | 20 | 25 | 9 | 15 |
| نيجيريا | 1079.0001 | 1592.9 | 1539.1 | 1051.0 | 1004.8 |
| السنغال | 32 | 8.4 | 176 | 71 | 60 |
| سيراليون | 2- | 5 | 4 | 5 | 1 |
| توجو | 26.2 | 17.3 | 21 | 30.2 | 30 |

المصدر: The World Bank:World Bank Develapmem lndicators daia base bup://devada woild banking/dala qnery نقلا عن آفاق أفريقية العدد السابع .ص 64 .

## جدول رقم (6) تطور نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لدول الأيكواس

| 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | الدولة |
|---|---|---|---|---|---|
| 380 | 380 | 380 | 350 | 350 | بنين |
| 240 | 240 | 240 | 240 | 220 | بوركينافاسو |
| 1330 | 1290 | 1290 | 1270 | 1210 | الرأس الأخضر |
| 670 | 680 | 700 | 660 | 650 | ساحل العاج |
| 330 | 340 | 340 | 340 | 350 | جامبيا |
| 400 | 390 | 390 | 380 | 370 | غانا |
| 490 | 520 | 560 | 580 | 560 | غينيا |
| 160 | 160 | 230 | 230 | 220 | بيساو |
| 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | ليبيريا |
| 240 | 250 | 260 | 240 | 250 | مالي |
| 390 | 410 | 440 | 460 | 450 | موريتانيا |
| 190 | 200 | 200 | 200 | 190 | النيجر |
| 260 | 260 | 270 | 240 | 210 | نيجيريا |
| 500 | 510 | 530 | 530 | 550 | السنغال سيراليون |
| 130 | 150 | 160 | 200 | 180 | توجو |
| 310 | 320 | 350 | 320 | 310 | |

المصـــدر: The World Bank:World Bank Develapmem lndicators daia base
bup://devada woild banking/dala qnery

نقلا عن آفاق أفريقية العدد السابع .ص 65 .

علي الجماعة واحدة من أهم العوائق التي وقفت كحجر عثرة في طريق إنشاء الجماعة خلال السبعينات حيث تباين شديد بين الاقتصاد النيجيري وباقي اقتصادات دول الجماعة

هذا ويذهب الكثيرون إلى أن التكامل الاقتصادي يكون أكثر فعالية كلما كانت هياكل اقتصادات الدول الأعضاء متقاربة ويرجع هذا إلى أن التجانس سوف يضمن قدرا كبيرا من العدالة في تحمل أعباء التكامل وفي توزيع مكاسبه بين الدول الأعضاء ويوضح الجدول رقم (5) والجدول رقم (6) هذا التبادين بين الدول الأعضاء في الأيكواس سواء فيما يتعلق باستحواذ عدد قليل من الدول خاصة نيجيريا على الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى دول الجماعة خلال النصف الثاني من التسعينات أو فيما يتعلق بالتفاوت الـ شديد بين متو سط نـ صيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لدول الأيكواس والذي بلغ على سبيل المثال 1330 دولارا أمريكيا في الرأس الأخضر عام 1993م ولم يتجاوز 130 دولارا أمريكيا في سيراليون في ذات العام .

إلا أ نه يمكن القول إ نه على الرغم من المشكلات التي تعوق جهود الجـ ما عة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في طريق التكامل إلا أن هناك بعض التوقعات بحدوث تحسن في أداء الجماعة وذلك استنادا إلى الأسباب الآتية :

- تحســن الأوضــاع الســياســية في كثير من دول الجماعة وذلك بعد انتهاء الحرب الأهلية في ليبيريا وإجراء انتخابات للحكومة الديمقراطية في يوليو 1998م وحدوث تحول ديمقراطي في نيجيريا في بداية ديســمبر 1997م بعد فترة من عدم الاســتقرار السياسي دامت منذ انتخابات عام 1992م .

- تحسن الأوضاع الاقتصادية في العديد من دول الجماعة نتيجة القيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحفيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخاصة المجالات الإنتاجية .

- الإســراع بعملية تحرير التجارة الخارجية في الإقليم بعد تبني برامج الإصــلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مما يعزز الجهود التكاملية .

- القيام ببعض الإصــلاحات الإدارية في هيكل الجماعة مثل إعادة تنظيم هيكل السكرتارية التنفيذية للجماعة ضمن إطار شامل لتحسين وتطوير هيكل الجماعة إضافة إلى التحدي الذي يواجه الجماعة نتيجة ظهور العديد من التكتلات الاقتصــادية في باقي الأقاليم الأفريقية مما يمثل حافزا للإســراع بإتمام العملية التكاملية داخل الجماعة كخطوة في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي في القارة كلها في إطار الجماعة الاقتصادية الأفريقية

ويمكن القول بصفة عامة إن التكامل يعتمد أول ما يعتمد على إدراك الدول الأعضاء للهدف من التكامل وإعلاء المصالح المشتركة للجماعة على المصالح الوطنية وتجاوز التباينات اللغوية والثقافية والذي يعتمد بدوره على مدى توافر ثقافة التكامل لدي القادة والشعوب الأفريقية .

ومن ثم نخلص إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس ) قد تأسست في 28/ 5/ 2005 في مدينة لا جوس ( نيجير يا ) بهدف تعزيز التكا مل الاقتصادي لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في غرب أفريقيا وهو اتفاق غير فعال اقتصاديا ويضم في عضويته 15 دولة مقسمة كالآتي دول فرانكوفونية ( بنين ) الكوت ديفوار ، غينيا ، بوركينا فاسو، مالي ، النيجر ، السنغال ، وتوجو ، ودول أنجلوفونية (نيجيريا ، ليبيريا ، سيراليون ، غانا ، جامبيا ) ودولتان ليزوفوتيتان – ناطقة بالبرتغالية (غينيا بيساو – وكاب فيرد ، وقد تم التصديق على نص مراجع للاتفاقية بهدف إلى الإسراع بعملية التكامل الاقتصادي والسياسي .

– و تهدف الاتفاقية الجديدة للوصول إلى اتحاد جمركي وعملة موحدة كهدف اقتصادي وعلى الصعيد السياسي تهدف الجماعة إلى تأسيس برلمان موحد لغرب أفريقيا بالإضافة . إلى مجلس اقتصادي اجتماعي ومحكمة عدل .

– هذا وتهدف جماعة الأيكواس بشــكل أســاس لتشــجيع التعاون والتنمية في جميع المجالات خاصــة الصــناعة ، النقل ، الاتصــالات ، الطاقة ،الزراعة ، الموارد الطبيعية ، التجارة ، المجالات المالية والنقدية ، إلى جانب الشــؤون الثقافية والاجتماعية بهدف رفع مســتويات المعيشــة وتحقيق الاســتقرار الاقتصــادي ودعم العلاقات بين الدول الأعضاء .

– هذا وقد اجتمعت الدول الأعضاء في تجمع الأيكواس في مايو عام 2005م بهدف تقييم جهود ثلاثين عاما من التكامل بالوصــول إلى التعريفة الخارجية الموحدة وهي خطوة جديدة على طريق الوصول للاتحاد الجمركي وفي 2007 اتفقت الدول الخمسة عشر الأعضاء على فترة انتقالية قبل تطبيق التعريفة الخارجية الموحدة في 1/ 10/ 2005 وتتمثل في 5٪ على المواد الخام والسـلع الرأسـمالية الأخرى .10٪ على السـلع نصـف مصنعة .20٪ على السلع تامة الصنع .

- وفي الوقت الراهن مازالت العديد من الدول تسـعى لتحقيق مزيد من الخطوات نحو التكامل فمعظم الدول تعمل على المضـي في مشـاورات بين مؤسـسـات القطاع الخاص بها والمجتمع المدني للوصـول لأفضـل طريقة لتطبيق التعريفة الخارجية الموحدة للأيكواس ، وتتمثل أهم صـادرات الأيكواس في النفط الخام ، المنتجات البترولية المكررة ، المعادن ( الذهب ، الماس والبوكسـيت ، المنتجات الزراعية (الكاكاو ، البن ، القطن ، الفول السـوداني ) وتتمتع كل دول الاتحاد بقانون الفرص والنمو الأفريقية AGOA باستثناء ليبيريا وتوجو .

وأخيرا نتعرض لعلاقات التبادل التجاري بين مصر وتجمع الأيكواس :-

الجدول التالي يوضح حجم التبادل التجاري

بين مصر ودول الأيكواس في الفترة من ( 2001 – 2005 )

| البيان / السنة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات المصرية | 27.8 | 30.5 | 81.1 | 77.2 | 87.8 |
| معدل التغير ( ) | | (10) | (166) | (5)- | (14) |
| الواردات المصرية | 4.6 | 8 | 8.8 | 11.3 | 25 |
| معدل التغير ( ) | | (74) | (10) | (28) | (121) |
| الميزان التجاري | 23 | 22 | 72 | 66 | 63 |

يتضـح من الجدول السـابق زيادة الفائض في الميزان التجاري لصـالح الصـادرات المصـرية والذي سـجل 16.9 مليون دولار عام 2000 واسـتمر في الزيادة حتى عام 2003 وسجل 72 مليون دولار ويرجع ذلك إلى ارتفاع جملة الصادرات المصرية بنسبة 166٪ عام 2003 لتصل قيمتها إلى 81.13 مليون دولار ثم تراجعت نسبة الصادرات وبلغ معدل الارتفاع 29٪ عام 2004 لتصل قيمتها إلى 11.27 مليون دولار .

ولمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى موقع الاتحاد : www.ecowas.int

## الصادرات

| Country | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *Exports* | | | | | | |
| Benin | 11.78 | 17.17 | 9.96 | 8.71 | 8.34 | 7.72 |
| Burkina Faso | 7.12 | 7.42 | 10.41 | 10.73 | 7.40 | 6.94 |
| Cape Verde | 2.69 | 3.08 | 2.38 | 2.61 | 2.58 | 4.80 |
| Côte d'Ivoire | 35.39 | 35.44 | 34.48 | 34.35 | 33.23 | 33.6 |
| Gambia | 7.84 | 4.55 | 7.71 | 7.91 | 6.59 | 2.11 |
| Ghana | 36.35 | 23.72 | 26.73 | 25.52 | 17.27 | 34.09 |
| Guinea | 16.80 | 16.77 | 17.73 | 16.65 | 19.58 | 24.91 |
| Guinea Bissau | 6.05 | 7.54 | 23.87 | 23.38 | 27.78 | 27.69 |
| Liberia | 343.41 | 196.08 | 181.96 | 113.39 | 24.69 | 24.89 |
| Mali | 16.16 | 22.34 | 21.94 | 21.20 | 21.54 | 22.46 |
| Niger | 12.36 | 11.76 | 11.29 | 9.43 | 12.10 | 8.83 |
| Nigeria | 26.97 | 25.34 | 15.90 | 42.44 | 56.20 | 35.10 |
| Senegal | 18.47 | 16.28 | 17.50 | 17.26 | 15.85 | 17.01 |
| Sierra Leone | 1.99 | 1.62 | 0.88 | 0.54 | 1.90 | 2.59 |
| Togo | 16.38 | 15.75 | 18.38 | 15.65 | 15.90 | 17.74 |
| **ECOWAS** | **26.11** | **24.59** | **20.54** | **32.58** | **40.58** | **30.10** |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *Imports* | | | | | | |
| Benin | 25.19 | 27.94 | 27.48 | 34.93 | 24.04 | 25.35 |
| Burkina Faso | 18.91 | 20.68 | 25.16 | 21.94 | 22.33 | 22.27 |
| Cape Verde | 48.35 | 51.27 | 50.27 | 56.64 | 54.58 | 40.14 |
| Côte d'Ivoire | 23.29 | 23.54 | 23.46 | 23.06 | 23.44 | 23.48 |
| Gambia | 72.56 | 52.79 | 71.98 | 56.28 | 56.47 | 41.0 |
| Ghana | 36.08 | 48.33 | 46.32 | 40.90 | 24.41 | 59.73 |
| Guinea | 15.45 | 14.72 | 16.33 | 15.25 | 16.86 | 20.83 |
| Guinea Bissau | 22.68 | 22.26 | 42.37 | 42.71 | 26.44 | 27.25 |
| Liberia | 271.65 | 142.81 | 122.02 | 86.39 | 38.89 | 35.47 |
| Mali | 29.71 | 29.49 | 30.15 | 30.71 | 32.15 | 32.9 |
| Niger | 16.32 | 18.01 | 19.85 | 17.74 | 17.99 | 18.59 |
| Nigeria | 12.62 | 14.45 | 13.34 | 11.51 | 12.09 | 15.69 |
| Senegal | 28.64 | 27.68 | 33.09 | 33.99 | 35.53 | 37.46 |
| Sierra Leone | 21.00 | 12.85 | 14.36 | 11.41 | 21.57 | 43.81 |
| Togo | 27.76 | 24.96 | 28.84 | 22.49 | 40.24 | 28.63 |
| **ECOWAS** | **20.15** | 21.84 | **22.43** | **20.65** | 18.38 | 22.62 |

***Sources: National Account of ECOWAS, ECOWAS handbook of International Trade***

هذا البيان يمثل الصادرات والواردات بين تجمع دول الأيكواس

| Country | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *Exports to ECOWAS (as % of total exports value)* | | | | | | |
| Benin | 4.98 | 2.70 | 4.74 | 5.29 | 9.57 | 15.15 |
| Burkina Faso | 24.14 | 19.64 | 18.32 | 24.81 | 20.12 | 21.57 |
| Cape Verde | -- | 21.43 | 18.18 | 16.67 | -- | 3.70 |
| Cote d'Ivoire | 19.09 | 20.33 | 22.46 | 21.04 | 25.89 | 24.61 |
| Gambia | 14.81 | 6.67 | 7.41 | 7.41 | 9.52 | 14.29 |
| Ghana | 3.87 | 6.67 | 6.96 | 7.94 | 8.27 | 5.31 |
| Guinea | 0.91 | 1.54 | 1.04 | 0.65 | 0.31 | 0.39 |
| Guinea Bissau | 37.50 | 33.33 | 18.37 | 21.15 | 17.74 | 17.46 |
| Liberia | 3.13 | 4.50 | 4.08 | 4.95 | 5.00 | 5.51 |
| Mali | 63.13 | 74.45 | 67.85 | 19.26 | 20.74 | 20.33 |
| Niger | 33.79 | 28.65 | 31.55 | 34.52 | 46.56 | 51.33 |
| Nigeria | 6.28 | 7.25 | 7.06 | 6.49 | 5.09 | 4.60 |
| Senegal | 22.86 | 23.91 | 24.14 | 21.45 | 24.39 | 25.28 |
| Sierra Leone | 47.37 | 42.86 | 33.33 | 33.33 | 50.00 | 47.60 |
| Togo | 7.95 | 8.05 | 9.85 | 16.39 | 34.90 | 58.16 |
| **ECOWAS** | **10.86** | **12.66** | **14.59** | **10.08** | **8.40** | **9.25** |
| *Imports from ECOWAS (as % of total imports value)* | | | | | | |
| Benin | 13.08 | 12.13 | 11.25 | 23.50 | 20.85 | 23.46 |
| Burkina Faso | 28.41 | 20.07 | 24.80 | 25.00 | 29.49 | 27.54 |
| Cape Verde | 2.14 | 3.00 | 3.45 | 3.46 | 1.29 | 1.33 |
| Côte d'Ivoire | 21.20 | 17.34 | 12.60 | 15.96 | 28.67 | 20.67 |
| Gambia | 11.20 | 9.77 | 7.94 | 7.81 | 6.67 | 11.03 |
| Ghana | 5.07 | 11.08 | 12.13 | 15.12 | 17.79 | 17.61 |
| Guinea | 19.93 | 8.73 | 7.42 | 8.99 | 19.93 | 19.6 |
| Guinea Bissau | 20.00 | 22.58 | 16.09 | 16.84 | 15.25 | 14.52 |
| Liberia | 5.93 | 8.18 | 6.52 | 6.25 | 4.50 | 3.31 |
| Mali | 34.47 | 37.11 | 34.24 | 28.17 | 35.11 | 28.21 |
| Niger | 25.28 | 25.53 | 26.24 | 30.70 | 35.23 | 34.26 |
| Nigeria | 2.13 | 2.19 | 1.99 | 2.04 | 2.22 | 5.09 |
| Senegal | 8.47 | 9.93 | 8.73 | 10.42 | 21.89 | 13.43 |
| Sierra Leone | 10.45 | 18.52 | 15.31 | 25.40 | 26.98 | 24.23 |
| Togo | 15.66 | 20.32 | 17.91 | 17.84 | 57.65 | 10.14 |
| **ECOWAS** | **11.26** | **10.93** | **10.64** | **12.44** | **16.79** | **13.61** |

*Source: ECOWAS handbook of International Trade*

هذا البيان يمثل التجارة البينية بين دول الأيكواس

تجارة الأيكواس مع أفريقيا

| Country | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Exports to other African countries (as % of total exports value) | | | | | | |
| Benin | 7.28 | 7.84 | 12.07 | 8.17 | 14.36 | 21.31 |
| Burkina Faso | 27.01 | 23.81 | 18.70 | 25.56 | 21.95 | 22.09 |
| Cape Verde | 7.69 | 21.43 | 18.18 | 16.67 | -- | 3.70 |
| Côte d'Ivoire | 23.56 | 27.32 | 28.62 | 25.84 | 32.12 | 30.76 |
| Gambia | 14.81 | 6.67 | 7.41 | 7.41 | 9.52 | 14.29 |
| Ghana | 4.38 | 7.71 | 8.11 | 9.16 | 9.46 | 5.87 |
| Guinea | 28.94 | 6.58 | 6.69 | 6.14 | 7.87 | 8.00 |
| Guinea Bissau | 37.50 | 33.33 | 18.37 | 21.15 | 17.74 | 17.46 |
| Liberia | 3.13 | 4.50 | 6.71 | 7.43 | 8.33 | 8.66 |
| Mali | 67.23 | 75.18 | 68.87 | 19.44 | 20.74 | 20.3 |
| Niger | 35.62 | 29.17 | 32.04 | 35.12 | 47.09 | 51.95 |
| Nigeria | 8.65 | 9.38 | 9.84 | 9.95 | 5.35 | 6.44 |
| Senegal | 32.47 | 34.32 | 35.71 | 26.98 | 28.28 | 33.8 |
| Sierra Leone | 47.37 | 42.86 | 33.33 | 33.33 | 50.00 | 42.86 |
| Togo | 17.57 | 17.80 | 10.22 | 24.37 | 43.23 | 64.09 |
| **ECOWAS** | **14.69** | **16.20** | **18.53** | **13.59** | **9.59** | **8.70** |
| Imports from other African countries (as % of total imports value) | | | | | | |
| Benin | 17.20 | 16.28 | 16.09 | 26.26 | 25.46 | 26.29 |
| Burkina Faso | 29.22 | 27.99 | 26.54 | 26.45 | 34.55 | 30.29 |
| Cape Verde | 2.56 | 3.00 | 3.88 | 3.85 | 1.72 | 1.77 |
| Côte d'Ivoire | 23.30 | 19.62 | 15.51 | 18.50 | 31.27 | 25.23 |
| Gambia | 13.20 | 12.64 | 10.32 | 8.33 | 7.22 | 12.5 |
| Ghana | 7.40 | 13.25 | 14.67 | 18.14 | 21.23 | 21.21 |
| Guinea | 23.23 | 13.09 | 9.68 | 11.82 | 25.23 | 24.60 |
| Guinea Bissau | 20.00 | 22.58 | 16.09 | 16.84 | 15.25 | 14.52 |
| Liberia | 5.93 | 6.86 | 9.78 | 9.25 | 7.27 | 5.52 |
| Mali | 47.71 | 40.95 | 37.93 | 31.92 | 39.21 | 33.37 |
| Niger | 26.99 | 28.91 | 28.45 | 34.49 | 38.08 | 11.16 |
| Nigeria | 3.78 | 3.17 | 3.50 | 4.85 | 4.36 | 17.78 |
| Senegal | 11.41 | 13.65 | 12.44 | 14.07 | 25.50 | 38.03 |
| Sierra Leone | 11.94 | 20.72 | 17.35 | 28.57 | 27.78 | 13.24 |
| Togo | 18.52 | 24.33 | 19.53 | 21.93 | 58.72 | 18.53 |
| **ECOWAS** | **13.94** | **13.02** | **13.01** | **15.29** | **19.60** | |

*Source: ECOWAS handbook of International Trade*

بيان يوضح صادرات وواردات دول الأيكواس مع دول أمريكا الشمالية

بيان يوضح تجارة الأيكواس مع الاتحاد الأوربي

| Country | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Exports to European Union (as % of total exports value) | | | | | | |
| Benin | 28.74 | 9.46 | 19.40 | 14.90 | 7.98 | 10.93 |
| Burkina Faso | 25.86 | 35.12 | 33.59 | 32.22 | 40.85 | 40.12 |
| Cape Verde | 84.62 | 71.43 | 72.73 | 75.00 | 81.82 | 77.78 |
| Côte d'Ivoire | 56.16 | 53.24 | 50.85 | 45.42 | 45.22 | 4.63 |
| Gambia | 62.96 | 66.67 | 77.78 | 85.19 | 76.19 | 71.43 |
| Ghana | 54.22 | 67.75 | 59.11 | 84.83 | 83.38 | 66.5 |
| Guinea | 30.91 | 61.10 | 54.68 | 41.36 | 63.15 | 63.23 |
| Guinea Bissau | 62.50 | 38.10 | 24.49 | 61.54 | 64.52 | 63.49 |
| Liberia | 46.88 | 56.83 | 33.67 | 46.10 | 35.83 | 41.12 |
| Mali | 29.40 | 8.82 | 8.63 | 21.72 | 24.07 | 23.41 |
| Niger | 47.49 | 53.13 | 50.97 | 45.83 | 35.45 | 50.65 |
| Nigeria | 34.98 | 27.99 | 37.10 | 20.35 | 23.01 | 23.16 |
| Senegal | 36.58 | 36.15 | 34.24 | 42.25 | 46.46 | 42.22 |
| Sierra Leone | 15.79 | 42.86 | 50.00 | 33.33 | 50.00 | 38.1 |
| Togo | 12.97 | 1.27 | 11.31 | 23.11 | 21.88 | 25.45 |
| **ECOWAS** | **41.80** | **38.47** | **42.51** | **31.54** | **28.81** | **31.44** |
| Imports from European Union (as % of total imports value) | | | | | | |
| Benin | 48.39 | 51.16 | 50.47 | 45.08 | 37.82 | 33.61 |
| Burkina Faso | 52.60 | 46.58 | 48.82 | 45.11 | 43.64 | 38.59 |
| Cape Verde | 65.81 | 71.24 | 72.84 | 68.46 | 74.68 | 74.98 |
| Côte d'Ivoire | 49.93 | 50.85 | 53.73 | 50.88 | 41.81 | 44.13 |
| Gambia | 54.00 | 50.57 | 48.02 | 85.42 | 66.67 | 61.76 |
| Ghana | 46.52 | 42.99 | 49.42 | 59.28 | 68.21 | 68.2 |
| Guinea | 43.16 | 51.66 | 44.03 | 47.97 | 42.78 | 42.75 |
| Guinea Bissau | 63.33 | 64.52 | 65.52 | 65.26 | 57.63 | 59.68 |
| Liberia | 43.95 | 41.88 | 43.04 | 52.75 | 32.53 | 34.81 |
| Mali | 43.51 | 30.36 | 34.85 | 40.99 | 32.26 | 36.70 |
| Niger | 35.29 | 44.22 | 41.16 | 35.13 | 31.67 | 24.41 |
| Nigeria | 46.22 | 44.47 | 49.05 | 48.99 | 51.83 | 39.13 |
| Senegal | 52.61 | 53.18 | 58.50 | 54.74 | 47.97 | 51.77 |
| Sierra Leone | 25.37 | 33.33 | 29.59 | 28.57 | 26.98 | 21.69 |
| Togo | 56.54 | 51.34 | 56.28 | 50.29 | 29.18 | 43.10 |
| **ECOWAS** | **47.73** | **46.30** | **50.09** | **51.68** | **48.31** | **45.5** |

*Source: ECOWAS handbook of International Trade*

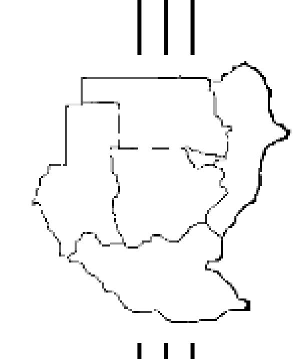
بيان يوضح تجارة إيكواس مع أمريكا الشمالية

| Country | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Exports to Northern America (as % of total exports value) | | | | | | |
| Benin | 0.08 | 0.05 | 1.12 | 4.18 | 0.59 | 0.27 |
| Burkina Faso | 0.57 | 2.20 | 0.19 | 0.11 | 0.43 | 0.76 |
| Cape Verde | -- | -- | -- | -- | 11.82 | 15.19 |
| Côte d'Ivoire | 8.42 | 7.70 | 9.60 | 8.81 | 8.75 | 0.75 |
| Gambia | 2.59 | 4.00 | 0.37 | 0.37 | 0.48 | 1.43 |
| Ghana | 3.99 | 2.39 | 2.45 | 2.23 | 5.35 | 3.93 |
| Guinea | 38.03 | 25.60 | 23.39 | 38.34 | 15.28 | 15.3 |
| Guinea Bissau | 2.50 | 3.81 | 2.24 | 2.12 | 3.06 | 2.06 |
| Liberia | 22.97 | 31.38 | 28.53 | 36.78 | 30.67 | 30.08 |
| Mali | 1.20 | 2.94 | -- | 3.68 | 3.52 | 3.44 |
| Niger | 0.09 | 0.47 | 1.17 | 0.06 | 2.75 | 0.32 |
| Nigeria | 38.01 | 42.85 | 38.72 | 36.22 | 44.87 | 43.14 |
| Senegal | 0.14 | 0.18 | 0.49 | 0.76 | 0.59 | 0.60 |
| Sierra Leone | 2.11 | -- | -- | 3.33 | 10.00 | 10.00 |
| Togo | 13.72 | 12.25 | 17.74 | 8.53 | 10.57 | 1.95 |
| ECOWAS | 23.06 | 25.81 | 19.47 | 26.11 | 36.69 | 31.00 |
| Imports from Northern America (as % of total imports value) | | | | | | |
| Benin | 4.37 | 8.07 | 7.81 | 5.40 | 3.73 | 4.83 |
| Burkina Faso | 6.08 | 4.15 | 4.23 | 4.02 | 3.17 | 4.15 |
| Cape Verde | 4.44 | 5.24 | 5.91 | 5.46 | 4.68 | 5.25 |
| Côte d'Ivoire | 6.67 | 6.48 | 5.27 | 5.67 | 3.91 | 5.68 |
| Gambia | 6.72 | 9.71 | 6.87 | 5.05 | 3.72 | 4.41 |
| Ghana | 14.42 | 12.77 | 14.97 | 18.01 | 12.85 | 12.85 |
| Guinea | 9.67 | 10.24 | 8.76 | 7.23 | 5.85 | 6.70 |
| Guinea Bissau | 4.17 | 9.19 | 8.16 | 9.05 | 8.81 | 10.48 |
| Liberia | 10.84 | 22.01 | 24.63 | 25.85 | 30.76 | 20.11 |
| Mali | 9.70 | 8.22 | 7.51 | 7.50 | 10.04 | 6.65 |
| Niger | 5.57 | 7.55 | 6.69 | 3.35 | 5.12 | 6.02 |
| Nigeria | 21.22 | 16.92 | 15.16 | 15.86 | 11.62 | 10.73 |
| Senegal | 5.91 | 6.14 | 6.66 | 5.34 | 5.04 | 5.21 |
| Sierra Leone | 13.33 | 7.30 | 13.27 | 7.94 | 10.32 | 38.20 |
| Togo | 5.88 | 7.22 | 5.67 | 6.17 | 2.51 | 6.54 |
| ECOWAS | 12.46 | 11.77 | 10.98 | 11.26 | 8.73 | 9.59 |

Source: ECOWAS handbook of International Trade

هذا وبعد أن تعرضنا للتفاعلات التعاونية التكاملية في شمال ووسط وغرب القارة الأفريقية . نتعرض في الفصل الثالث للتفاعلات التعاونية التكاملية في شرق وجنوب القارة الإفريقية .

التكامل الاقتصادي في أفريقيا
بين النظرية والتطبيق



الفصل الثالث

# التفاعلات التعاونية التكاملية في شرق وجنوب القارة الإفريقية

## المبحث الأول التفاعلات التعاونية التكاملية في الشرق والجنوب الأفريقي

### 1 - الهيئة الحكومية للتنمية ( الإيجاد ) :

شــهدت منطقة شــرق أفريقيا خلال الفترة من 1974 إلى 1984 موجات متكررة من الجفاف ألحقت بها خســائر بشــرية ومادية فادحة وترتب عليها أيضــا تدهور الأوضــاع الاقتصــادية والبيئية بالمنطقة ولمواجهة تلك الأضــرار بدأت ســت دول أفريقية وهي جيبوتي إثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا سلسلة من المفاوضات منذ عام 1984 حتى عام 1986 وفي يناير 1986 تم التوقيع على اتفاقية لتأسيس الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف ، وأصــبح مقرها الرئيســي في جيبوتي وانضــمت إريتريا بعد استقلالها في عام 1993 لتصبح بذلك العضو السابع في الهيئة .

- والهدف الرئيس من إنشــاء هذه الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف هو العمل على تنســيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضــاء لمواجهة الجفاف والتصــحر ولكنها تحولت إلى آلية أو منتدى لمســاعدة قادة دول شــرق أفريقيا على التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى داخل الإطار الإقليمي .

هذا و قد وافقت الدول الأعضـــاء على أن يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف من الآليات والأجهزة الآتية :

– قمة رؤساء الدول والحكومات وتجتمع سنويا وهي مختصة بالموافقة والتصديق على السياسات الإقليمية .

– المجلس الوزاري ويتكون من وزراء خارجية الإيجاد أو من الســفراء ويجتمع بانتظام لتشكيل الخطط والسياسات التي تمليها قمة رؤساء الدول والحكومات .

– الأمانة العامة وهي عبارة عن فريق من البيروقراطيين برئاســة أمين عام للإشــراف على تنفيذ الخطط والسياسات التي تم الاتفاق عليها .

– هذا وقد وضــعت الهيئة خلال عقدها الأول مجموعة من الخطط والمشــروعات الطموحة وكانت العقبة الأســاســية هي كيفية تمويل هذه المشــروعات خاصــة وأن أعضـــاء ها من أفقر دول العالم و بالتالي لم يكن الاعتماد على التمو يل الأجنبي بالأمر المفاجئ كما واجهت الهيئة مشـكلة أخرى تمثلت في تصــاعد الحرب الأهلية في إثيوبيا والصومال والسودان وأوغندا .

إلا أنه مع بداية التسـعينات من القرن الفائت شـهدت منطقة شـرق أفريقيا مجموعة المتغيرات والتحولات السياسية حيث وقع انقلاب عسكري في السودان في عام 1989م كما تم إ سقاط نظام منج سو في إثيوبيا عام 1991م وا ستقلت إريتريا عام 1993م ومن ثم عقد رؤ ساء دول وحكومات الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف قمة ا ستثنائية في أديس أبابا في 18/ 4/ 1995م وتقرر خلالها تجديد الهيئة وتوسـيع ميادين التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء .

– وعلي أثر ذلك عقد في 21/ 3/ 1996م مجلس رؤسـاء الدول والحكومات قمة اسـتثنائية أخرى في نيروبي ،كينيا وتقرر خلالها تعديل الاتفاقية المؤسـسـة للتنمية الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف لتحل محلها ( IGAD ) إيجاد ، ويعكس هذا التعديل زيادة الاهتمام بقضايا التنمية وقد وافقت جميع الدول الأعضاء على هذا التعديل باستثناء الصومال التي تم تعليق عضويتها لفترة مؤقتة .

وتضمنت الاتفاقية المنشئة للإيجاد أن حق العضوية مفتوح فقط أمام الدول الواقعة شرق أفريقيا والتي تقبل الأهداف والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية وعلى الدولة الراغبة في الانضمام للهيئة أن تتقدم لمجلس رؤساء الدول والحكومات والذي يصدر قراره بقبول الأعضاء الجدد كما نصت الاتفاقية أيضا على حق أية دولة عضو في الانسحاب وعليها أن تتقدم بطلب الانسحاب إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات وتعتبر الدولة منسحبة بمضي عام من تاريخ هذا الطلب ، وتظل الدولة طالبة الانسحاب طوال هذا العام ملتزمة بنصوص المعاهدة .

وأخيرا وكما سبق الإشارة فإن دول الإيجاد سبعة وتبلغ مساحتها مجتمعة 5.2 مليون كيلو متر مربع ويصل عدد سكانها إلى مائة وخمسين مليون نسمة تقريبا ويبلغ معدل النمو السكاني بها 3٪ سنويا وهو من أعلى معدلات الزيادة السكانية في العالم .

### - مبادئ الإيجاد :

- نصت اتفاقية الإيجاد على عدة مبادئ تسير عليها الهيئة وهي كالآتي :

1- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء .

2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

3- التسوية السلمية للصراعات التي قد تنشب بين الدول وداخلها.

4- صيانة السلام والاستقرار والأمن الإقليمي .

5- الاقتسام المتبادل والعادل للمكاسبة الناتجة عن التعاون في إطار هذه الاتفاقية .

6- إقرار وتعزيز وحماية حقوق الإنســان والشــعوب وفقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .

ومن ثم فإن هذه المبادئ جاءت متفقة مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة وأنها تعكس رغبة وإصدار الدول الأعضاء في الحفاظ على سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

**- أهداف الإيجاد :**

- نصت الاتفاقية المنشئة للإيجاد على الأهداف التالية :

1- تعزيز إســتراتيجيات التنمية المشــتركة والتنســيق بشــكل تدريجي بين البرامج والسياسات الاقتصادية الكلية في المجالات الاجتماعية والتكنولوجية والعلمية .

2- تنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والجمارك والنقل والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعة وتعزيز حرية انتقال السلع والخدمات والأفراد وإقامة المشروعات .

3- خلق بيئة مناسبة و جاذبة للاستثمار والتجارة الداخلية ( داخل الاتحاد) والخارجية مع الدول خارج الإيجاد .

4- تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي وتشجيع ومساندة وجهود الدول الأعضاء لمكافحة الجفاف والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية وما يترتب عليها من آثار .

5- بدء وتعزيز برامج ومشروعات التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة .

6- تطوير وتحسين البنية الأساسية خاصة في النقل والطاقة .

7- تعزيز السلام والاستقرار في تلك المنطقة الفرعية وإنشاء آليات لمنع وإدارة وحل الصراعات التي تنشب بين الدول وداخلها من خلال الحوار .

8- الموارد لتنفيذ البرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل في إطار التعاون الإقليمي الفرعي .

9- تعزيز وتحقيق أهداف السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي ( الكوميسا COMESA ) والجماعة ( AEC ) .

10- دعم وتعزيز وتســهيل التعاون في مجالات البحث والتطوير والتطبيق للعلوم والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء .

11- إنشاء أية أنشطة أخرى تقرر الدول الأعضاء إضافتها للأهداف سالفة البيان ويتضح من هذه الأهداف غلبة الطابع الاقتصادي على الأهداف التي تضمنتها المعاهدة المنشــئة للإيجاد ولكنها في نفس الوقت لم تغفل الجوانب الأخرى الســياســية والبيئة والاجتماعية .

- آليات وأجهزة الهيكل التنظيمي للإيجاد : تتكون أجهزة وآليات الإيجاد من أربعة أجهزة رئيسية هي مجلسي رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ولجنة السفراء والسكرتارية .

**ونتناول المهام والاختصاصات المنوطة بكل جهاز على الوجه التالي :**

**أ/ مجلس رؤســاء الدول والحكومات** : ويعتبر هذا المجلس هو الســلطة العليا في الإيجاد ويقوم بالآتي :

1- وضع السياسات وتوجيه الهيئة والتحكم في مهامها .

2- تحديد مناهج وبرامج التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء .

3- متابعة ورقابة القضايا السياسية خاصة المتعلقة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات .

4- تعيين السكرتير التنفيذي بناء على توجيه من مجلس الوزراء .

5- التصديق على الميزانية وحصص الدول الأعضاء فيها بناء على توجيه من مجلس الوزراء هذا ويجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل عام ويجتمع في أي وقت بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء وموافقة الأغلبية ويتخذ المجلس قراراته بالإجماع .

**ب/ مجلس الوزراء :** ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء إلى جانب وزير آخر من كل دولة ويقوم المجلس بالمهام الآتية :

1- رفع توصياته إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات حول كيفية تطوير الهيئة وإنجاز مهامها بكفاءة وفاعلية .

2- التصديق على الميزانية .

3- مراجعة ما تقوم به الهيئة وتوجيهها لكي تقوم بعملها وفقا لما ورد في الاتفاقية المنشئة لها.

4- الأشراف على الأمانة العامة ( السكرتارية ) .

5- يقوم المجلس بالتنسيق بين المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف الهيئة .

6- وضع جدول أعمال مجلس رؤساء الدول والحكومات .

7- مراقبة تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات .

8- تعزيز السلام والأمن في المنطقة ورفع تو صياته في هذا الشأن إلى مجلس رؤ ساء الدول والحكومات .

9- استلام ومراجعة التقارير الواردة من الأجهزة التابعة ورفع توصياته بشأنها لمجلس رؤساء الدول والحكومات .

10- مراقبة وتدعيم الأنشطة الإنسانية .

11- متابعة الشؤون السياسية والأمنية والتي تضمن منع وإدارة وتسوية الصراعات بالإضافة إلى جهود بناء السلم بعد إنهاء الصراع .

12- التصديق على القواعد والتنظيمات المالية .

13- القيام بأي مهام أخرى يحددها مجلس رؤساء الدول والحكومات .

- هذا ويقوم مجلس الوزراء بإنشاء وزارة قطاعية للتعامل مع القضايا الخا صة بكل قطاع عند الضرورة لتحقيق أهداف الاتفاقية المنشئة للإيجاد وينبثق عن مجلس الوزراء لجنة الوزراء الدائمين والتي ينبثق عنها هي الأخرى لجنة تسمى اللجنة الفنية للإنذار المبكر والاستجابة TCEV وهناك ثلاث لجان أخرى منبثقة عن لجنة الوزراء الدائمين.

ويجتمع مجلس الوزراء مرتين في العام ويجتمع كذلك في أي وقت بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة أغلبية الأعضاء ويصدر المجلس قراراته بالإجماع وإذا لم يتحقق الإجماع يتم اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين للأعضاء الحاضرين .

**ج/ لجنة السفراء :** وتتكون هذه اللجنة من سفراء الدول الأعضاء أو من المفوضين المتعمدين لدى دولة المقر ( جيبوتي ) وتقوم برفع التقارير لمجلس الوزراء كما تقوم بالمهام التالية :

1- تقديم النصائح للسكرتير التنفيذي والتي من شأنها تعزيز جهوده الرامية لتنفيذ خطة العمل التي وافق عليها مجلس الوزراء .

2- تلعب اللجنة دور المرشد للسكرتير التنفيذي أثناء قيامه بتفسير وتوضيح السياسات التي تتطلب اجتهادا .

هذا وتعقد اللجنة اجتماعاتها عند الضرورة لمتابعة الأنشطة التي تقوم بها السكرتارية وتصـــدر قراراتها بالإجماع، وإذا لم يتحقق الإجماع يتم اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين للدول الأعضاء الحاضرين .

**د/ الأمانة العامة :** تعد الســكرتارية الجهاز التنفيذي للإيجاد وبرأســها الســكرتير التنفيذي والذي يتم تعينيه بواسطة مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتتكون الســكرتارية من الموظفين والخبراء والفنيين الذين تتقدم بهم الدول الأعضاء وتقوم بالوظائف والمهام التالية :

1- تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .

2-إعداد مخططات أولية ومـ شروعات مقترحة واتفاقيات حول القـ ضايا التي تعتمد قرارات وتوصيات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .

3- إعداد التقارير والدراســات والبيانات حول القضــايا الســياســية والاقتصــادية والثقافية والقانونية والفنية من أجل تعميق وتقوية التعاون بين الدول الأعضاء .

4- التوفيق والتنسيق بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة .

5- خدمة اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء وأية أجهزة سياسية أخرى .

6- مساعدة الأجهزة السياسية في إنجاز مهامها المتعلقة بالشؤون السياسية والإنسانية .

7- القيام بأي أنشطة أخرى يتم إضافتها إليها من قبل أي جهاز في الهيئة .

هذا ويعتبر السكرتير التنفيذي هو الرئيس التنفيذي للأمانة العامة ويقوم بالواجبات .

**والمسؤوليات التالية :**

1- بدء الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز أهداف الهيئة .

2- دعم وتعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى لتحقيق أهداف الهيئة .

3- يستشير وينسق مع حكومات ومؤسسات الدول الأعضاء لضمان الالتزام والتوفيق للسياسات والبرامج والمشروعات التي تم الاتفاق عليها .

4- تفهيم اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء وأي اجتماعات أخرى تعقد على هامش اجتماعات المجلسين .

5- إعداد التوصيات المتعلقة بعمل الهيئة وإرسالها للأجهزة المتخصصة لكي تأخذها بعين الاعتبار .

6- مسؤول عن حماية وثائق وممتلكات الهيئة .

7- إدارة الموارد المالية للهيئة .

8- إعداد التقارير السنوية للهيئة .

9- يقدم تقريرا عن أنشطة الهيئة وأوضاعها المالية للاجتماعات العادية لمجلس رؤساء الدول ومجلس الوزراء .

10- إعداد ميزانية الهيئة لإحالتها لمجلس الوزراء .

11- يعرض موافقة رئيس مجلس الوزراء مع المنظمات الدولية الأخرى للحصول على المساعدة المالية والنقدية نيابة عن الهيئة .

12- القيام بأية وظائف أخرى يحددها مجلس رؤساء الدول والحكومات ويوجد ثلاثة أقسام أخرى هي :

- قسم التعاون الاقتصادي .

- قسم الشؤون الزراعية والبيئية .

- قسم الشؤون السياسية والإنسانية – ويتبع هذا القسم ثلاث لجان هي :

- لجنة مختصة بعملية السلام الصومالية وتنبثق عنها لجنة تسمى اللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال .

- لجنة مختصة بعملية السلام السودانية وتضم ممثلين من أوغندا وإثيوبيا ، وإريتريا وجيبوتي .

- آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراع وتتبعها لجان محلية في الدول الأعضاء .

هذا وقد أصدرت القمة الثامنة للإيجاد والتي عقدت في 23/ 11/ 2000 قرارا بتأسيس الإلية وحدد البروتوكول التأسيس لها والذي تم توقيعه في القمة التاسعة لمجلس رؤساء والحكومات والتي عقدت في الخرطوم في الفترة من 10–11 يناير 2002 معنى الإنذار المبكر في عمليات جمع وتحقيق وتحليل المعلومات ونقل النتائج إلى صانعي القرار كما حدد البروتوكول أيضا معنى الاستجابة Response في الأفعال التي تهدف إلى منع وتخفيف وإدارة الصراع وتضمن البروتوكول الهيكل التنظيمي للآلية ومهامها والقواعد التي تحكم عملها .

وتم اختيار العاصـــمة الإثيوبية أديس أبابا كمقر دائم للآلية وتحملت منظمتا CTZ الألمانية وUSA الأمريكية تكاليف تمويل هذا المشروع وكان ممثلون عنها قد شاركوا في الاجتماعات التي أعلن فيها ميلاد المشروع .

**أهم النشاطات للإيجاد:** اهتمت الدول الأعضاء في الإيجاد بتوسيع اختصاصاتها واهتماماتها لتشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية وغيرها ونحاول .

فيما يلي توضيح أهم ما قامت به الإيجاد في ثلاثة ميادين رئيسية على النحو التالي :

1 – **الأمن الغذائي وحماية البيئة :–** حاولت الإيجاد مســاعدة الدول الأعضـــاء في جهودها لمكافحة الآثار المترتبة على الجفاف والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي حدثت بشكل متكرر وألحقت أضرارا بالغة بالمحاصيل الزراعية والماشية والموارد بصفة عامة مما أدى إلى زيادة العجز الغذائي السنوي وأصبح أكثر من 80٪ من المنطقة التي تضم الدول الأعضاء يصف على أنه مناطق جافة أو شبه جافة 40٪ منها غير منتجة بســبب التدهور البيئي ولمواجهة تلك الأوضـــاع قامت الإيجاد بتحديد مجموعة من الأولويات لتحســين الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من بينها ما يلي :

- إدخال خدمات الاستثمار عن بعد ونظام معلومات التسويق ونظام معلومات التكامل الإقليمي وإنشاء وحدات لتدريب الصيادين والبحث عن أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية تكون قادرة على مقاومة الجفاف والسيطرة على الأمراض التي تصيب الماشية والتحكم في التلوث البيئي وإيجاد مصادر وطنية بديلة للطاقة وإدارة الموارد المائية المشتركة والاهتمام بإقامة المجتمع الزراعي ووضع برامج تدريبية بكيفية تسويق المحاصيل الزراعية وتطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر .

- كما قامت الإيجاد بالتشاور مع الدول الأعضاء والمانحين الدوليين بتحديد وتطوير مجموعة من البرامج والمشروعات من بينها مشروع الإنذار المبكر ونظام معلومات الغذاء وهو من المشروعات الناجحة وتم تنفيذه بتمويل ألماني وهناك الكثير من العقبات التي تحول دون تنفيذ العديد من المشروعات التي يتم الاتفاق عليها من بينها نقص الموارد والقدرات وغياب الثقافة والتنسيق وأيضا غياب الديمقراطية وغياب السلام والاستقرار في المنطقة .

- التعاون الاقتصادي :- اهتمت الإيجاد بتطوير البنية الأساسية في الدول الأعضاء خاصة خدمات النقل والاتصالات لتسهيل وتشجيع التجارة الداخلية والخارجية وخلق فرض للاستثمار وكان الهدف أيضا من تحسين البنية الأساسية هو القدرة على التدخل السريع في أوقات الصراعات والكوارث وحالات الطوارئ هذا وقد عملت الإيجاد على التوفيق بين السياسات التجارية لتسهيل حركة السلع والأفراد والخدمات وأخذت على عاتقها تنفيذ مجموعة من المشروعات من بينها .

- استكمال الأجزاء الناقصة من الطريق الأفريقي الدولي .
- إنشاء شبكة اتصالات أفريقية متكاملة .
- إزالة الحواجز التي تعوق حرية التجارة .
- تطوير المواني .
- تحديث السكك الحديدية وخدمات الاتصالات .

وفي عام ألفين قرر مجلس رؤساء دول وحكومات الإيجاد إنشاء شبكة سكك حديدية متكاملة تربط كل الدول الأعضاء ببعضها واهتم المجلس أيضا بإصدار التشريعات التي من شأنها تسهيل وتوسيع التجارة بين الدول الأعضاء .

**الشؤون السياسية والإنسانية :-** اهتمت الإيجاد بمنع وإدارة وتسوية الصراعات وظل الهدف الأساس لقسم الشؤون السياسية والإنسانية في سكرتارية الإيجاد هو استعادة السلم والاستقرار في الدول الأعضاء والتي شهدت أشكالا مختلفة من الصراعات وتم التركيز على منع الصراع ووقف انتهاكات حقوق الإنسان لكي يتم توجيه الموارد لخدمة أغراض التنمية ولعبت الإيجاد و مازالت تلعب دورا مهما في حل المشكلة السودانية والصومالية وذلك النحو التالي :

## 1 - المشكلة السودانية في إطار الإيجاد :

- اهتمت الإيجاد منذ قيامها بتسوية المشكلة السودانية الخاصة بإنهاء الصراع في جنوب السودان ففي أعقاب المبادرة النيجيرية الفاشلة لتسوية المشكلة السودانية في الجنوب والتي رعاها الرئيس النيجيري السابق « إبراهيم بابا نجيدا » في الفترة من 1991 إلى 1993 وقيام القوات الأمريكية التي كانت في الصومال في أوائل التسعينات وكان قواتها 18 ألف جندي بعملية مماثلة في السودان اقترحت الحكومة السودانية أن تتولى الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر IGADD عملية السلام السودانية .

– كانت لدول الإيجاد آنذاك مصلحة واضحة في احتواء الحرب الأهلية في السودانية ووقف انتشار المد الإسلامي ولذلك استجابت الإيجاد وقامت في أوائل عام 1994م بتأسيس لجنة دائمة للسلام في السودان وبدأت المحادثات الرسمية في مارس من نفس العام في مدنية نيروبي ، كينيا وأدى طرح قضية حق تقرير المصير إلى التعجيل بفشل وإنهاء الجولة الأولى من المفاوضات .

– ثم بدأت الجولة الثانية بعد عدة أسابيع ولكنها انهارت أيضا بطريقة مشابهة وقدم وسطاء الإيجاد إعلان المبادئ التي وافقت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان ولم تقبل الحكومة السودانية حق الجنوب في تقرير مصيره ولا إعطاء وسطاء الإيجاد دورا نشطا مرة أخرى ونتيجة لفشل المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ركزت الحكومة جهودها في التوصل لاتفاق سلام داخلي مع حركة استقلال جنوب السودان وإلحاق الهزيمة العسكرية بقوات الحركة الشعبية بينما ركزت الحركة الشعبية جهودها في تعزيز علاقاتها بمجموعات المعارضة الشمالية لزيادة الضغط على الحكومة .

– وقد حاولت الإيجاد كسب الدعم السياسي والمادي الغربي لذا قامت في يناير 1997 بتأسيس منتدى شركاء الإيجاد والذي ضم كلا من النمسا وكندا وبلجيكا والدانمرك وفرنسا وهولندا والنرويج والسويد و سويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي .

– وفي عام 1997 وبسبب العزلة الإقليمية للسودان والارتباطات العسكرية الدول المجاورة والانتصارات التي حققها الحركة الشعبية لتحرير السودان ( بدعم من إثيوبيا ، وأريتريا ، وأوغندا ردا على ما يسمى بالتهديد الإسلامي لسيادتها اقتنعت الحكومة السودانية والجبهة الوطنية الإسلامية بضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات وقبول إعلان المبادئ كقاعدة عامة للمفاوضات .

– كما أدى نشوب الحرب الإثيوبية – الأريترية في عام 1998م إلى تقليل الضغط الإقليمي على السودان وتعثر مبادرة الإيجاد لإحلال السلم والتنمية في السودان لذلك تم إطلاق عدد من الجهود والمبادرات الأخرى لإحلال السلم في السودان من بينها المبادرة .

وبدا واضحا أن مبادرة الإيجاد في حاجة إلى تنشيط وإعادة إحياء وأن ذلك لن يحدث خلال الدعم الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة .

وأعلنت الولا يات المتحدة الأمريكية تأييد ها لمبادرة الإيجاد واعتبر تها الطريق الوحيد للتعامل مع المشـكلة السـودانية وقد جاء ذلك في تصـريح لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت » .

– وفي مارس 2001 قامت لجنة الوساطة التابعة للإيجاد برئاسة « دانيال أراب موي» رئيس كينيا السابق بإعلان خطة من سبع نقاط تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع في السودان وفي يونية من نفس العام عقدت الإيجاد قمة إقليمية لمناقشة الوضع في السودان وتم خلالها الاتفاق على تأسيس منبر دائم للتفاوض بين الأطراف السودانية و سمي هذا المنبر السكرتارية الدائمة لعملية السلام السودانية وأصبح مقرها نيروبي .

– هذا و قد قام الرئيس الأمريكي « جورج بوش الابن » بتعيين السـيناتور « جون وانفورث » مبعوثا خاصا للسلام في السودان قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لإحلال السلام وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كثفت الولايات المتحدة جهودها.

- هذا وقد جرت المفاوضـات بين الحكومة السـودانية والحركة الشـعبية لتحرير السـودان في ضـاحية « ماشـاكوس » تحت رعاية منظمة الإيجاد وأسـفرت تلك المفاوضات عن التوصل إلى بروتوكول ماشاكوس في 20 يوليو 2002 وتضمنت مبادئه الرئيسـية الفصـل بين الدين والدولة مع إجراء اسـتفتاء فترة انتقالية مدتها سـتة سـنوات حول حق تقرير المصـير للجنوب ومن ثم انصـبت المفاوضـات بعد ذلك في جولتيها الثانية والثالثة على محاولة الوصـول إلى اتفاق حول البنوك المتعلقة بتنظيم المرحلة الانتقالية وانتهت الجولة الثانية في 18 نوفمبر 2002 بتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين وبدأت الجولة الثالثة في 22 يناير 2003 للتفاوض حول البنود المتعلقة بقسمة السلطة والثروة والترتيبات الأمنية بوضع مقاتلي الحركة الشعبية في الفترة الانتقالية .

- وفي هذا الإطار تم التوصـل إلى عدد من الاتفاقات بين الحكومة والحركة الشـعبية لتحرير السودان برعاية الإيجاد من بينها التوصل في 25 سبتمبر 2003 إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية والتوصـل في 7 يناير 2004 إلى اتفاق بشـأن اقتسـام الثروة خلال الفترة التمهيدية والفترة الانتقالية والتوصـل في 26 مايو 2004 إلى اتفاق بشأن اقتسام السلطة والتوصل في نفس التاريخ إلى بروتوكولين أولهما لتسوية الصراع في جنوب كروفان / جبال النوبة والنيل الأزرق وثانيهما لتسـوية الصـراع في منطقة أبين واستمرت المفاوضات حتى تم التوقيع على إعلان نيروبي في الخامس من يونيه 2004 .

- وفي التا سع من يناير 2005م ثم توقيع اتفاق سلام شامل في نيروبي بين الحكومة الـ سودانية والحركة الـ شعبية لتحرير الـ سودان وكان هناك ترحيب عالمي باتفاق الـ سلام الشامل وشارك في احتفال التوقيع على الاتفاق أكثر من عشرين رئيس دولة من بينهم قادة دول الإيجاد وممثلون عن الأمم المتحدة والولا يات المتحدة الأمريكية والتي أكدت أنها سوف تدعم بقوة تطبيق الاتفاق ويدشن اتفاق السلام مرحلة جديدة في حياة السودان سياسيا واقتصاديا وأمنيا ويعقب التوقيع على الاتفاق التصديق عليه في المجلس الوطني في الخرطوم ومجلس التحرير الوطني في رومبيك بالجنوب ثم تتكون لجنة لصيانة الدستور الجديد وتتكون من 60 شخصًا بواقع 52٪ من حزب المؤتمر الوطني الحاكم و28٪ من الحركة الـ شعبية .6٪ من الجنوبيين خارج إطار الحركة .14٪ من الـ شماليين خارج إطار المؤتمر الوطن .

هذا ويتم بعد صيانة الد ستور الانتقالي إجازته في المجلس الوطني ومجلس التحرير مع إمكانية إجراء أية تعديلات أو إضافات عليه وفق مرجعية « نيفاشا » ودستور عام 1998 وبعد إعداد الد ستور خلال ستة أ سابيع سيؤدي الرئيس ونائبه ( جون جارائج ) أنذال كنائب أول وعلي عثمان محمد طه كنائب ثان « القسم مجتمعين وبعدها يمارس جون حارانج النائب الأول آنذاك مهامه في مطلع أبريل 2005

بعد انتهاء الفترة التمهيدية ( ومدتها ستة أشهر تبدأ من تاريخ توقيع اتفاق السلام وتبدأ الفترة الانتقالية يُجري بعدها استفتاء لتقرير مصير الجنوب في يوليو 2010 وقد تم الاستفتاء بالتصويت على قيام دولة في جنوب السودان . وتولى رئاسة دولة جنوب السودان سلفاكير ، حيث توفي جون جارانج في حادث طائرة بأوغندا .

**2- المشكلة الصومالية في إطار الإيجاد :-** قامت الإيجاد ومنظمة الوحدة الأفريقية أنذال بتفويض السيد / مليس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي ليقوم بدور المنسق لعملية السلام الصومالية وعقدت الإيجاد وشركاءها مؤتمرا دوليا في روما في الفترة من 19/ 20 أبريل 1998 حيث ثم الاتفاق على تكوين لجنة لمساعدة إثيوبيا في تحقيق السلام والمصالحة الصومالية وحضر المؤتمر ممثلون لايطاليا والولايات الأمريكية وكندا وفرنسا وبريطانيا والأمم المتحدة وسيطرت المشكلة الصومالية على قمة الإيجاد والاجتماع الوزاري المنعقدين في جيبوتي في الفترة من 14/ 16 مارس 1998 وأعلن شركاء الإيجاد تحويل كل المساعدات المخصصة للصومال للآلية التي أنشأتها الإيجاد للتعامل مع هذه المشكلة .

- وفي أكتوبر 1998م استضافت إثيوبيا مؤتمر دوليا لمناقشة المشكلة الصومالية وعقد المؤتمر تحت رعاية الإيجاد وقرر المؤتمر إنشاء لجنة تضم 15 عضوا لكي تقوم بجهود جديدة لتحقيق السلام والمصالحة الصومالية، وسميت باللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال ووجهت اللجنة مفوضين من الدول الأعضاء في الإيجاد ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك الاتحاد الأفريقي حاليا وجامعة الدول العربية .

– وفي أغسطس ألفين عقد مؤتمر عرتا ART في جيبوتي تحت رعاية الإيجاد لتحقيق المصالحة الصومالية وأسفر المؤتمر عن تعيين سلطة تشريعية انتقالية قامت بعد ذلك بانتخاب رئيس مؤقت ورحبت القمة الثامنة لمجلس رؤساء دول وحكومات الإيجاد والتي عقدت في الخرطوم في نوفمبر ألفين بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر عرتا وباتفاقية المصالحة التي عقدتها الحكومة المؤقتة وأقطاب المعارضة الصومالية في سبتمبر من نفس العام وطالبت الإيجاد الدول المجاورة للصومال وهي ( كينيا – إثيوبيا – جيبوتي ) بدعم جهود المصالحة الصومالية وإعادة أعمار الصومال .

– وفي الخامس عشر من أكتوبر عام 2002 عقدت اللجنة الفنية مؤتمر دوليا للمصالحة الصومالية في مدينة « الدوريت » الكينية وفي 21 أكتوبر من ذات العام تم التوقيع على إعلان وفق العداءات ومبادئ المصالحة الصومالية وطالبت القمة العاشرة كرؤساء دول وحكومات الإيجاد والتي عقدت في 24 أكتوبر 2003 بكمبالا / أوغندا الاتحاد الأفريقي بمساعدتها لكي تستأنف جهودها الرامية لتحقيق المصالحة الصومالية وقررت القمة أيضا توسيع اللجنة الفنية والتي تغير اسمها وأصبح لجنة تسهيل عملية السلام الصومالية لتضم في عضويتها كلا من جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا

وأوغندا والسودان وقررت القمة أن تجتمع اللجنة على المستوى الوزاري في 28أكتوبر في نيروبي لمراجعة حالة عملية السلام في الصومال وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى رئيس القمة الذي يقوم بدوره بتقييم عملية السلام الصومالية واقتراح الوسائل اللازمة لإزالة أية معوقات تواجه عملية السلام .

– وفي التاسع والعشرين من يناير 2004 وقع قادة الجماعات الصومالية اتفاقا في نيروبي لتحريك المحادثات نحو المرحلة النهائية وتمهيد الطريق لتبني دستور اتحادي انتقالي يوفر الإطار لحكومة انتقالية لمدة خمس سنوات .

– وفي الثاني والعشرين من يونية 2004 عقدت لجنة التسهيل الوزارية التابعة للإيجاد اجتماعها السابع في نيروبي كينيا حول مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية والذي عقد في نيروبي في الفترة من 21–22 يونيه 2004م وحضر الاجتماع ممثلون للدول الأعضاء في الإيجاد والسفير / محمد على المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي في الصومال وعدد من الدول الأعضاء في منتدى شركاء الإيجاد من بينها مصر وأبدت اللجنة قلقها من غياب بعض القادة الصومالية في المرحلة الثالثة والنهائية للمؤتمر

وطالبت هؤلاء القادة بالحضور إلى المؤتمر في أسرع وقت ممكن وبدون أية شروط كما طالبت المفوضين بضرورة الالتزام بالموعد الذي حددته لإنهاء المرحلة الثالثة في 31 يوليو 2004 ورحبت اللجنة بقرار الاتحاد الأفريقي والخاص بإرسال بعثة استطلاع لهيئة الأوضاع لنشر مراقبين معسكرين في الصومال .

– وفي العاشر من أكتوبر قام البرلمان الصومالي بانتخاب عبد الله يوسف كرئيس جديد للصومال وعقدت الإيجاد قمة خاصة عن الصومال في 15 أكتوبر من نفس العام في نيروبي رحبت خلالها بنتائج مؤتمر المصالحة الصومالية التي شهدتها انتخابات الرئاسة الصومالية وتعهدت بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والفني للحكومة الجديدة وناشدت الإيجاد الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الفورية لنشر قوات حفظ سلام في الصومال للمساعدة في تأمين الحكومة الجديدة وتدريب قوات الأمن الصومالية .

– وتبني اجتماع مجلس وزراء الإيجاد والذي عقد على هامش اجتماعات مجلس الأمن المنعقدة في نيروبي في 17 نوفمبر 2004 اقتراح السكرتير التنفيذي للإيجاد والخاص بإنشاء آلية جديدة تشارك من خلالها الإيجاد في مرحلة ما بعد الصراع في الصومال وتسمى هذه الآلية فريق الإيجاد للموافقة والمتابعة وحث الاجتماع الدول الأعضاء في الإيجاد على الاستمرار في دعم المصالحة وبناء السلم في الصومال .

– وفي يناير 2005 أرسلت الإيجاد فريقا من الخبراء العسكريين لتقييم الوضع في الصومال وتحديد المتطلبات اللوجستية اللازمة لنشر قوات السلام التابعة للإيجاد فيه وعلى هامش قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في أبوجا – العاصمة النيجيرية في يناير 2005 عقدت الدول الأعضاء في الإيجاد برئاسة « يوري موسفيني » رئيس أوغندا اجتماع وتعهدت من جديد بإرسال قوات لبناء السلم في الصومال ولمساعدة الحكومة الجديدة ومن ثم فإن البعض يؤكد على أن الإيجاد قد لعبت دورا مهما لتحقيق السلام في السودان والصومال ولكن هناك ملاحظات على هذا الدور نتعرض لها عند تقيم الإيجاد .

**– موقف مصر وليبيا من الإيجاد :–** نظرا لأن مصر وليبيا تربطها جوار جغرافي وعمق إستراتيجي ومصالح حيوية بالمنطقة التي تضم الإيجاد لذا نتعرض لعلاقة وموقف مصر وليبيا من الإيجاد وذلك على الوجه التالي :

### أ- مصر والإيجاد :

- حظيت الإيجاد والدول الأعضاء فيها باهتمام مصر لعدة اعتبارات لعل أهمها ما يلي :

1- وقوع بعض دول الإيجاد عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وعلى شاطئه جعلها تتحكم في ممر إستراتيجي وطريق ملاصق مهم يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي من خلال قناة السويس ومضيق باب المندب ويستخدم في نقل بترول الخليج العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ولقد جلب الموقع الجغرافي للبحر الأحمر المتاعب والمشكلات للدول المطلة على سواحله وتحملت الدول المتحكمة في نقاط اختناقه عند المدخل الشمالي ( مصر ) وعند المدخل الجنوبي خاصة القرن الأفريقي العبء الأكبر والأصعب من تلك المشكلات على مر التاريخ .

2- تنتمي بعض دول الإيجاد إلى منطقة منابع نهر النيل وهي كينيا وأوغندا وإثيوبيا ، وتعتبر السودان مجري لنهر النيل ومصر هي دولة المصب ويعكس ذلك المجري أهمية دول الإيجاد بالنسبة لمصر فهي تتحكم في نهر النيل والذي يعتبر شريان الحياة بالنسبة لمصر .

3- تعتبر السودان وهي إحدى الدول الأعضاء في الإيجاد المدخل الجنوبي والعمق الإستراتيجي لمصر ، ومن ثم فإن الأوضاع في السودان تمس من قريب أو بعيد الأمن القومي المصري .

4- تحاول إسرائيل تعزيز علاقاتها مع دول الإيجاد لعدة اعتبارات من بينها تأمين الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر والتعامل في منابع نهر النيل حيث الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل وفي عام 1998م ذكر د. عصام صديق وزير الدولة بوزارة الري السودانية ردا على المجاري المائية الدولية والتي من شأنها أن تعطي إسرائيل حق الانتفاع بمياه النيل .

وفي تعقيب على ما أوردته صحيفة البيان الإماراتية بأن السودان وافق على تلك الاتفاقية ذكر « إن الخرطوم لا يمكن أن تتيح لأية دولة خارج حوض النيل فرص التدخل أو المشاركة في قرار أو سياسات مائية تهم دول الحوض » .

ومما لا شك فيه أن الأطماع الإسرائيلية في المنطقة تهدد الأمن القومي المصري .

وانطلاقا من الاعتبارات سالفة الذكر وغيرها من الاعتبارات حاولت مصر الانضمام إلى عضوية الإيجاد وفشلت في ذلك واستطاعت في عام 1999م الانضمام إلى منتدى شركاء الإيجاد فأصبحت مصر أيضا عضوا في لجنتي السودان والصومال المنبثقتين عن منتدى شركاء الإيجاد نظرا لاهتمام مصر الكبير بهذين البلدين العربيين والأفريقيين في نفس الوقت .

- ولقد حظيت مبادرة الإيجاد لإحلال السلام في السودان باهتمام مصر وأعلنت مصر تمسكها بوحدة السودان ولكن عند إجراء الاستفتاء على قيام دولة جنوب السودان أيدت مصر الاستفتاء بقيام دولة جنوب السودان وأمدتها بالمشروعات العاجلة لقيام الدولة . وقامت بالتوفيق بينها وبين دولة السودان .

- هذا وعقب تعثر مبادرة الإيجاد بفعل اندلاع الحرب الأرتيرية الإثيوبية في عام 1998م فقدمت مصر في عام 1999م بمبادرة مشتركة مع ليبيا لتسوية المشكلة السودانية أعمق من مشكلة الجنوب وتتعداها لتطول كل القوى والأحزاب السودانية كما تتعلق بالممارسة الديمقراطية تشير المبادرة إلى حق تقرير المصير .

ولقد وجدت مقترحات المبادرة المصرية الليبية قبولا من الحكومة السودانية و صرح وزير الخارجية السوداني / مصطفي عثمان إسماعيل بأن المبادرة المصرية – الليبية هي المخرج باعتبارها تسعى إلى حل شامل والواجب الوطني والإقليمي والدولي يقتض دعمها وتفعيلها وحظيت المبادرة أيضا بتأييد حزب الأمة وحرب المؤتمر الشعبي والتجمع الوطني الديمقراطي وأعلن عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني أن التجمع أيد المبادرة المصرية – الليبية باعتبار أنها المبادرة التي تجمع كل أطراف النزاع وقال أيضا « في حين ترى مبادرة الإيجاد أن القضية هي قضية الجنوب وأن الحوار فيها بين السلطة الحاكمة وجون جارانج تنظر المبادرة المصرية – الليبية إلى الحل الشامل .

– واتسمت مواقف الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوى السياسية الجنوبية الأخرى بالتحفظ إزاء عدم تضمين المبادرة لحق الجنوب في تقرير مصيره وتأكيدها بدلا من ذلك على وحدة السودان أرضا وكان عدم مشاركة جون جارائج في اجتماع التجمع الوطني الديمقراطي والذي عقد بالقاهرة وقرر خلال التجمع قبول المبادرة المصرية الليبية ومبادئها مؤشرا لتحفظه اللاحق والاحتفاظ بحقه في رفضها أو التنصل من قرار التجمع بقبولها .

- وتمســك جون جارانج بمبادرة الإيجاد وطالب بدمج المبادرة المصــرية الليبية وغير ها من المبادرات في إطار مبادرة الإيجاد و جاء الموقف الأمريكي مؤ يدا لجون جارانج حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة المصرية الليبية وأعلنت أن الطريق الوحيد للتعامل مع المشكلة السودانية هو من خلال الإيجاد وأعلنت السيدة / مادلين أو لبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أثناء زياراتها .

لأفريقيا في الفترة من 17-21/ 10/ 1999م أن الولا يات المتحدة تدعم بشــكل حصــري جهود الدول الأعضــاء في الهيئة الحكومية للتنمية في التوصــل إلى حل ســلمي للمشــكلة الســودانية وتعهدت بأن تدفع الولايات المتحدة في مرحلة أولى ثلاثمائة ألف دولار لأمانة الإيجاد للدفع بعملية السلام وأدلت الوزيرة في اجتماعها مع جون جارانج في نيروبي « ليس أ مامنا الكثير من الو قت إذا أردت أن نعتمد على الإيجاد فلا بد من دعمها » .

وعلى الرغم من الموقف الأمريكي الرافض للمبادرة المصــرية الليبية إلا أن مصــر كانت حريصــة دائما على الإعلان عن أن مبادراتها المشــتركة مع ليبيا لا تتعارض مع مبادرة الإيجاد وأعلن وزير الخارجية المصــري آنذاك السـيد / عمرو موسـي أن مصـر تصر على التنسيق بين مبادرة الإيجاد والمبادئ المصرية الليبية واستطرد قائلا : « نحن لا ننكر حق الإيجاد في التدخل لحل المشكلة السودانية وفي المقابل تتوقع منها قبول نفس الحق لمصر وليبيا وأية دولة أخرى مجاورة للسودان .

وعلي الرغم من إصرار مصر على أن يكون لها دور في تسوية المشكلة السودانية إلا أنه تم تغليب مبادرة الإيجاد بفضــل الدعم الأمريكي القوى واســتطاعت الإيجاد في الآونة الأخيرة التوصــل إلى مجموعة من الاتفاقات بين الحكومة الســودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ومن أهمها اتفاق ما شاكوس والترتيبات الأمنية واتفاق تقا سم الثورة وبروتوكول تقاســم الســلطة وكان آخر هذه الاتفاقات التوقيع على اتفاق ســلام شامل في 9 يناير 2005 .

وشـهدت الآونة الأخيرة تحولا في الموقف المصـري والذي اعترض في البداية على مبادرة الإيجاد لأنها لا تقوم على تسوية شاملة للمشكلة السودانية وأصبحت مصر مؤخرا راضية عن نتائج مفاوضات ماشاكوس والتي جرت تحت رعاية الإيجاد ووفقا لمبادرتها

– ومن ثم أعلنت مصـر أنها تدعم الاتفاق طالما يعمل على الحفاظ على وحدة السـودان وشـارك السـيد / أحمد أبو الغيط وزير الخارجية في احتفال التوقيع على اتفاق السلام الشامل في نيروبي / كينيا في 9 يناير 2005م .

– هذا وقد أجريت عملية التصويت في يناير 2011 وتم التصويت لصالح قيام دولة في جنوب السودان وإن كان هناك خلافات حول منطقة إيبي لانضمامها إلى الجنوب أو الشمال ولم يحسم حتى الآن .

## ب- ليبيا والإيجاد :

– من الواضح أن ليبيا ليست عضوا بمنظمة الإيجاد ولكن لها اهتمام بدول الإيجاد لعدة اعتبارات لعل أهمها ما يلي :

1 – أن ليبيا تسـعي إلى تقوية علاقاتها بدول الإيجاد في إطار سـعيها لتعزيز علاقاتها وتوجهاتها الأفريقية بصفة عامة .

2- إن ليبيا تتطلع إلى القيام بدور قيادي في القارة الأفريقية ككل ويتضــح ذلك من المبادرة التي أطلقتها ليبيا والخاصــة بإحلال الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك تجمع دول الســاحل والصــحراء في فبراير 1998 باعتبارها الدولة الرائدة في هذا التجمع .

3- أن ليبيا لم تحاول الانضمام إلى الإيجاد مثلما فعلت مصر ولكنها تابعت باهتمام شديد ما تقوم به الإيجاد وخاصة فيما يتعلق بتسوية مشكلة الجنوب في السودان حيث تقدمت بمبادرة مشتركة مع مصر لتسوية تلك المشكلة واعتبرتها ليبيا أصلح مبادرة لحل المشــكلة وصــرح د/ على عبد الســلام التريكي أمين اللجنة الشــعبية العامة للوحدة الأفريقية في ليبيا أن مصر وليبيا سيبذلان قصارى جهدهما لتفعيل المبادرة المصرية الليبية المشتركة ولتحقيق الوفاق الوطني في السودان ووصف التريكي المبادرة المشتركة بأنها هي الأصلح والأنسب لتحقيق الاستقرار والمصالحة الشاملة في السودان .

هذا وقد نشطت الدبلوماسية الليبية في إقناع الأطراف المعنية بالمبادرة والتقريب بين وجهات نظرها وفي هذا الإطار قام الرئيس القذافي في منتصــف عام 2001 بزيارة للخرطوم ناقش خلال المبادرة المصرية الليبية مع الرئيس السوداني عمر البشير .

ورغم اهتمام مصر وليبيا بتفعيل مبادراتها المشتركة والتي لاقت قبولا من الأطراف المعينة باستثناء التحفظات التي ذكرتها الحركة الشعبية على المبادرة ورغم سعيها لإحلال هذه المبادرة محل مبادرة الإيجاد لأنها تضمنت إعطاء الجنوب حق تقرير مصيره وهذا ما ترفضه مصر وليبيا .

إلا أن المبادرة المصرية – الليبية تعثرت بفعل التجاهل إن لم يكن الرفض الأمريكي لها واستأنفت الإيجاد جهودها لتسوية المشكلة السودانية حيث تم التوصل لمجموعة من الاتفاقات كان أهمها اتفاق ماشاكوس وأعلنت الجماهيرية الليبية تأييدها لهذا الاتفاق ورغم موافقة مصر وليبيا على نتائج مفاوضات ماشاكوس إلا أنه كان هناك استنكار عربي لاستبعاد مصر وليبيا من تلك المفاوضات .

– **تقييم لنشاطات الإيجاد :**– يتضح من الاتفاقية المنشئة للإيجاد أن الأهداف التي تسعى إليها يغلب عليها الطابع الاقتصادي إلى حد أن ذهب بعض الباحثين إلى أن الهدف الرئيس من إنشاء الإيجاد هو دفع التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الإيجاد .

– وبالنظر إلى الأنشطة التي قامت بها الهيئة الحكومية للتنمية منذ تأسيسها في مارس 1996م يمكن إبداء بعض الملاحظات لعل أهمها ما يلي :

1 – أنه على الرغم من غلبة الطابع الاقتصـــادي على الأهداف التي حددتها الاتفاقية المنشئة للإيجاد إلا أن الأنشطة والأدوار التي قامت بها لا تعكس ذلك فحتى الآن ومنذ تأ سيس الإيجاد لم تستطيع الإيجاد إزالة الحواجز التي تعوق حرية التجارة مثل الر سوم الجمركية وحرية انتقال الأفراد بين الدول الأعضـاء أو إنشـاء شـبكة اتصـالات موحدة رغم إعلانها أن تلك الأمور من الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها .

2 – أن تدهور العلاقات بين دول الإيجاد قد أدى إلى عرقلة جهود الإيجاد والتأثير على فاعليتها لفترة طويلة ويذكر البعض في هذا السياق تدهور علاقات السودان بكل من أريتريا وإثيوبيا وأوغندا بســبب تقيم الدول الثلاث المســاعدات العســكرية للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان وكذلك نشوب الحرب الأريترية الإثيوبية في عام 1998م ولقد شــهدت الســنوات الخيرة تحســنا في العلاقات الســودانية الإثيوبية خاصــة بعد زيادة رئيس الوزراء الإثيوبي الســابق مليس زيناوي إلى الســودان في يناير 2002 حيث أعلن أن زيارته للســودان تأتي في إطار الرغبة المشــتركة في دعم التعاون المتبادل بين البلدين خاصــة في المجالات الأمنية وعلي صــعيد العلاقات الســودانية الأريترية ورغم توقيع أريتريا وأوغندا اتفاق تطبيع لعلاقاتها مع السودان إلا أن العلاقات الأريترية السودانية مازالت تشهد توترًا في ضوء الاتهامات المتبادلة للدولتين بدعم قوى المعارضة في كل منهما .

3- بسبب ضعف قدرة الإيجاد على تمويل أنشطتها لجأت الإيجاد إلى التمويل الأجنبي من خلال إقامة منتدى شركاء الإيجاد الذي يمول المنظمة بأكثر من نصف ميزانيتها ولقد قام هؤلاء الشركاء بوضع أجندة للإيجاد تعكس الرؤية الأوروبية والأمريكية ومن ثم أصبح الإيجاد ذات طابع دولي وغربي يعكس المصالح الغربية التي قد تتناقض مع مصالح دول القارة .

4- غلبة الطابع السياسي على أنشطة الإيجاد إذا أصبح الإيجاد منبرا لتسوية الصراعات التي تنشب داخل الدول الأعضاء ويؤكد ذلك للدور الذي قامت به الإيجاد لتسوية المشكلة السودانية وتحقيق المصالحة الصومالية ونكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض الملاحظات حول الدور الذي قامت به الإيجاد لتسوية المشكلة السودانية فعلى الرغم من توصل الإيجاد لمجموعة من الاتفاقات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان أهمها وآخرها توقيع اتفاق سلام شامل في التاسع من يناير 2005م والذي وصفه البعض بأنه يمثل مرحلة جديدة الدور لعل أهمها ما يلي :

- يرى البعض أن الإيجاد لم تلتزم في وساطتها لإحلال السلام في السودان بالحياد وهو أحد الصفات التي يجب توافرها في الوساطة وكان مضمون مبادرة الإيجاد أقرب إلى مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تتلخص في منح الجنوب حق تعزيز مصيره ، ومن ثم الانفصال أو الاندماج في سودان علماني ديمقراطي موحد، ورغم تحفظ الحكومة السودانية في بادئ الأمر إلا أنها سرعان ما أخطرت للموافقة بفعل الضغوط التي مارسها شركاء الإيجاد وعلى الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة السودانية في إطار مبادرة الإيجاد والتي حظيت بدعم أمريكي لم تحظ غيرها من المبادرات .

- أن المفاوضات قد جرت في إطار مبادرة الإيجاد وتحت رعايتها بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية دون إشراك القوى السياسة الأخرى في البلاد ولم تتم الإشارة على الإطلاق للقوى الجنوبية التي تعمل بمفردها عن الحركة الشعبية وفي مقابل انفراد الحركة الشعبية بالتفاوض باسم الجنوب انفردت الحكومة السودانية بالتفاوض باسم الشمال ومن أهم التحديات ، التي واجهت اتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في يناير 2005 وجود فصائل وميلشيات عسكرية في الجنوب غير تابعة للحركة الشعبية أو القوات النظامية للجيش السوداني

وترفض إقصاءها من العملية السياسية والتفاوضية خاصة أن اتفاق الترتيبات الأمنية يقر إلغاء بقية الميلشيات المسلحة غير التابعة للحركة الشعبية وتعارض بعض مقاتلي الجنوب والتي يتم ا ستخراج البترول من أرا ضيها اتفاق تقا سم الثروة الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية .

هذا وقد أصبح الحوار الجنوبي – الجنوبي والذي تسهله الحركة الشعبية من الضروريات في هذه المرحلة حتى يتسن للحركة الشعبية اكتساب الشرعية اللازمة لقيادة الجنوب بعد أن دخل اتفاق السلام الشامل حيز التنفيذ . وقيام دولة جنوب السودان بعد هذا الحوار فإن الصراع في الجنوب بين رئيس الدولة ونائبه سوف يتسع ويزداد.

– أنه تم استبعاد الأطراف العربية ولم يسمح لها بالمشاركة في المفاوضات التي جرت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية تحت رعاية الإيجاد ولم يسمح حتى لدول الجوار ( مصر و ليبيا ) بالمشاركة في المفاو ضات ويعتبر ذلك تجاهلا للمصالح الحيوية لكل من الدولتين في السودان وإذا كان التو صل إلى اتفاق السلام الشامل يعتبر إنجازا سياسيا كما يراه البعض فإن مرحلة تطبيق الاتفاق لا تقل أهمية عن مرحلة التو صل إليه ويعني ذلك أن المرحلة الحالية تتطلب المزيد من العمل الجاد والمخلص من جانب كافة الأطراف المعينة وإزالة كافة العقبات التي تحول دون تطبيق الاتفاق على أرض الواقع .

ومن ثم تخلص إلى أنه قامت ســت دول أفريقية ممثلة في ( جيبوتي ، إثيوبيا ، كينيا ، الصومال ، السودان ، أوغندا ) ثم انضمت إليهم أريتريا بعد حصولها على الا ستقلال في عام 1993 ليصبح سبع دول ومقر الاتحاد جيبوتي .

وتم تحديد أولويات التعاون من خلال مجلس الوزراء الخاص بالإيجاد في عام 1996 على النحو التالي الحد من الصـــراعات والإدارة الرشــيدة والعمل على إيجاد الحلول للنزاعات الإصــلاح الاجتماعي وتنمية البنية التحتية ( النقل والاتصــالات ، الأمن الغذائي وحماية البيئة .

هذا وتعمل الإيجاد على الإســراع نحو تحقيق الأمن الإقليمي والتنمية الاقتصــادية المســتدامة وهي بذلك تخدم أهداف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حيث تنص الاتفاقية المنشئة للإيجاد أنه على جميع الدول الأعضاء العمل على حفظ السلام والأمن والاســتقرار لتحقيق التنمية الاقتصــادية المنشــودة وبالفعل قامت الإيجاد ببذل الجهود لنشر السلام في الصومال وجنوب السودان وقد نجحت إلى حد معقول وكما أشرف فأن الإيجاد تتكون من عدة آليات تشــمل جمعية رؤســاء الدول والحكومات والمجلس الوزاري ولجنة السفراء .

إلا أنه يمكن القول كما يري البعض أنه لكي يتم تفعيل الإيجاد والتغلب على أوجه القصـــور التي شـــابت عملها خلال الســنوات الســـابقة لابد من القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها ما يلي :

– إعطاء القضايا الاقتصادية خاصة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء مزيدا من الاهتمام على نحو ما ورد في الاتفاقية المنشئة للإيجاد .

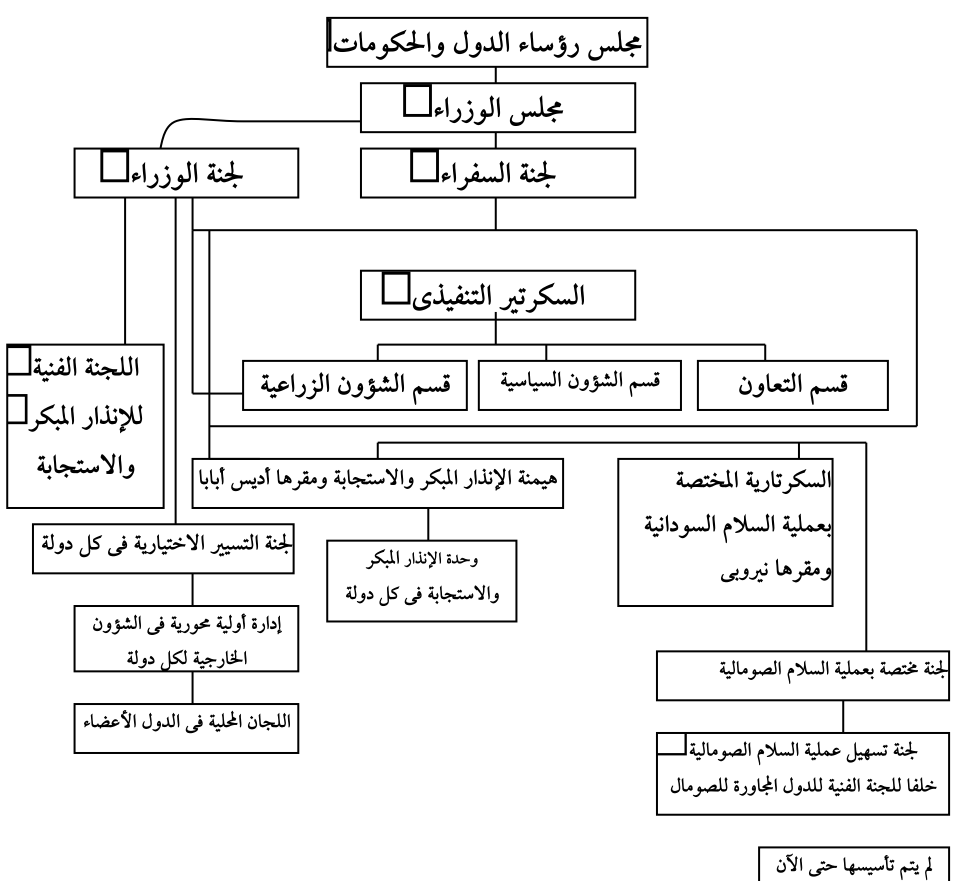
– زيادة الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الشركاء خاصة فيما يتعلق بقضايا التمويل . حتى تســتطيع الإيجاد العودة إلى طابعها الإقليمي باعتبارها منظمة إقليمية والعمل باستقلالية ودون هيمنة من قبل شركائها .

– أن يكون التعاون بين الإيجاد وشركائها وفقا لخطة تضعها الدول الأعضاء بنفسها بحيث تعكس مصالح الدول الأعضاء لا للمصالح الغربية .

– ضرورة التنسيق بين الإيجاد وغيرها من المنظمات العاملة على الصعيد الأفريقي ســواء ذلك على المســتوي القاري ( الاتحاد الأفريقي ) أو على المســتوي الإقليمي (المنظمات الإقليمية الأخرى داخل القارة الأفريقية ) .

– ضرورة العمل بحسن نية لإنهاء الخلافات بين الدول الأعضاء .

## الهيكل التنظيمي للإيجاد




المصدر : يوجد الهيكل التنظيمي للإيجاد باللغة الإنجليزية في الموقع التالي:

www.iss.co.za/AF/RegOrg/unit_to_union/pdfs/igad/ogram.pdf http://

**– جماعة شرق أفريقيا EAC :–** تتكون جماعة شرق أفريقيا من ثلاث دول هما تنزانيا وأوغندا ومقرها الرئيس في أرو شا – تنزانيا ويبلغ تعداد السكان حوالي 90 مليون نسمة وقد تم تأسيس الجماعة عام 1967م ولكن تم حلها بعد عشر سنوات لعدة أسباب من بينها انتشار النزاعات وتدهور البنية التحتية بالدول الأعضاء فلم يكن هناك أية سكك حديدية أو خطوط جوية بالإضافة إلى عدم وجود خدمات بريدية أو خطوط اتصالات أو أية خطوط ملاحية مشتركة كما لم ينته الأمر عند هذا الحد بل اشتعلت الحرب بين تنزانيا وأوغندا فيما بين أعوام 1978–1979م .

– هذا وفي عام 1999م تم إعادة تأسيس جماعة شرق أفريقيا بإبرام معاهدة لإنشاء اتحاد اقتصادي و سيا سي بين الدول الأعضاء وتم التشاور حول إنشاء واتحاد جمركي لجماعة شرق أفريقيا بالفعل وبدأت الدول الأعضاء بتبادل السلع المعفاة من الجمارك اعتبارا من 1/ 1/ 2004 وتم تحديد التعريفة الخارجية الموحدة كما يلي : صفر ٪ على المواد الخام .10٪ على السلع الوسيطة .25٪ على السلع تامة الصنع .

- تتركز صادرات هذا التجمع في السلع الزراعية والتي تتمثل في الشاي ، البن ، التبغ وبعض الصـادرات الأخرى مثل الأسـماك والجلود ، المنتجات اليدوية ، المعادن (الذهب ، الماس الحجر الجيري ، كما تعتبر السـياحة من أهم مصـادر الدخل لدول التجمع بينما تتمثل الواردات في الماكينات وبعض المعدات ، والمواد الخام وعربات النقل والأسمدة والمنتجات البترولية الخام ، ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين لجماعة شرق أفريقية بالإضافة إلى اليابان ، الصين، الهند ، الأمارات والسعودية وقد ارتفع صـافي الناتج المحلي لدول اتحاد جماعة شـرق أفريقيا إلى 25 مليار دولار ويعد الاتحاد الجمركي خطوة أولى في طريق الو صول إلى إقامة السوق المشتركة وتوحيد العملة وإقامة اتحاد سياسي لدول جماعة شرق أفريقيا .

## - بعض أوجه النجاح التي تحققت بالفعل لجماعة شرق أفريقيا :-

- أصـبح من المهم تحويل عملات أي من كينيا وأوغندا وتنزانيا إلى عملة الدولة الأخرى بالإضافة إلى القيام بالإعداد لوضع ترتيبات مالية أخرى .

- دخل الاتحاد الجمركي بالفعل حيز التنفيذ في عام 2004 .

- فتحت بورصة نيروبي أبوابها أمام المستثمرين من تنزانيا وأوغندا بحيث أصبح من السهل على رجال الأعمال في البلدين شراء أسهم في الشركات الكينية .

- تم بالفعل جواز سفر موحد للجماعة

وبعد أن تعرضــنا لهذه الجماعة نتعرض لعلاقات التبادل التجاري بين مصــر وجماعة شــرق أفريقيا وذلك من خلال الميزان التجاري بين مصــر وجماعة شــرق أفريقيا خلال الفترة من 2001 إلى عام 2005 ( القيمة بالمليون دولار ) .

## علاقات التبادل التجاري بين مصر وجماعة شرق أفريقيا

الميزان التجاري بين مصر وجماعة شرق أفريقيا خلال الفترة من 2001 عام 2005

( القيمة بالمليون دولار )

| البيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| المصادرات المصرية | 25 | 17 | 28 | 37 | 60 |
| معدل التغير ( ) | | (32) – | (64) | (32) | (62) |
| الوردات المصرية | 102 | 143 | 70 | 9 | 12 |
| معدل التغير ( ) | | (40) | (51) – | (87) – | (33) |
| الميزان التجاري | 78– | 126– | 42 – | 28 | 48 |

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

## 3- تجمع دول حوض النيل

يجري نهر النيل من منابعه في رواندا وبوروندي مسافة 6700كم نحو الشمال حتى دلتا النيل في مصر على البحر المتوسط رابطا ما لا يقل عن 10 دول في طريقه ويروي حياة ربما 300 مليون شخص ارتبط مصائرهم الاقتصادية والثقافية بهذا المجرى المائي العظيم.

ولكن على الرغم من تاريخها الغني وكنوزها البيئية إلا أن الشعوب التي تعيش على ضفتي النيل الآن تواجه تحديات تستحق دعما إقليميا ودوليا ومن المنتظر أن تجتمع و كالات التنمية المانحة وعشر دول النيل في جنيف للتعهد بتقديم ا الدعم المالي والسياسي لمبادرة النيل – التي أطلقتها ا الدول العشر في 1999 لتحقيق التنمية المستدامة وإدارة موارد النيل – وعليهم التعامل مع تحديات الفقر وعدم الاستقرار والنمو السكاني السريع والتدهور البيئي كي يحموا حوض النيل للأجيال القادمة .

وطيلة ألف عام كانت الأمطار التي تهطل على الجبال والغابات عند منابع هذا النهر العظيم تجلب المياه المرتفعة والساقطة التي كانت تعبر الصحراء باتجاه البحر وفي بعض الأحيان كانت تغيرات التدفق تسبب إما ثراء واستقرارا مجاعة واضطرابا ومع تحول الأرض إلى دول كانت هذه التدفقات تؤثر أيضا في العلاقات فيما بين الدول

واليوم تحصــل الدول أعلي النهر على المياه أحيانا بكميات كبيرة جدا بينما الدول أدنى النهر تعتمد اعتمادا كليا على تدفقات النهر وكل هذه الدول تنمو وتتطور ويتســبب غلق الحدود في مخاطر وتوترات بينما التعاون عبر الحدود يجلب الكثير من الفرص .

ويوجد بين دول النيل العشــر – بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصــر واريتريا وإثيوبيا وكينيا ورواندا والســودان وتنزانيا وأوغندا – بعض من أفقر دول العالم حيث نصيب دخل الفرد أقل من 200 دولار وفي الحقيقة وصل مجموع الدخل القومي للدول العشــر مجتمعة في 1998م حوالي 135 مليار دولار أي ما قارب نصــف حجم دخل بلجيكا تقريبا على الرغم من أن مســاحة هذه الدول تصــل 100 ضــعف مســاحتها وسكانها 30 ضعف سكان بلجيكا .

وهناك حاليا سـبع دول انخرطت في صـراع دولي أو داخلي وهذا الموقف الهش يعيق النمو الاقتصــادي في المنطقة كما أن ندرة مياه النيل المحدقة تعقده بينما من المنتظر أن يصل تعداد سكان دول حوض النيل الضعف على مدار الـــ (30) عاما القادمة من 300 إلى 600 مليون نسمة .

بيد أن هذه التحديات توفر في الوقت نفسه فرصة لتأمين مستقبل النهر بشكل كان كثيرون يعتبرونه مستحيلا منذ سنوات قليلة وقد احتشدت تلك الدول العشر خلف مبادرة حوض النيل للارتفاع فوق اختلا فاتها القومية وانتهاج رؤية مشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في واحدة من أفقر مناطق العالم وتقع على عائق هذه الدول مهمة تاريخية بجعل هذه الرؤية المشتركة تعمل لصالح الجميع وهم يعلمون ضرورة تحقيق ذلك لصالح أحفادهم ومن ثم نجد إحساسهم بالهدف قويا .

وإذا تم التعامل مع المبادرة بنجاح فسوف تتعزز الطاقة الكهرومائية والإنتاج الغذائي وتتحسن المواصلات والصناعة كما يمكن أن يصان الثراء البيئي الفريد للنيل مثل بحيرة فيكتوريا والأرا ضي الرطبة الـ شا سعة لمنطقة الـ سدود على النيل الأبيض وهي مـ ساحة بحجم بلجيكا – إلى جانب تعزيز فرص التنمية لشعوب حوض النيل والمنطقة ككل وعن طريق إدارة هذه المنافع معا سوف تحقق الدول المطلة على النيل بتكاتفها معها وراء مبادرة تنمية إقليمية محسنة وتعاونا ومنافع ملموسة أكبر مما تحصل عليه من النيل نفسه .

ولكي تستفيد أكبر الاستفادة من الفرص التي يقدمها الاقتصاد العالمي يتعين على هذه الدول تحطيم الأسوار بينها واقتسام موارد الكهرباء والغاز الطبيعي والنفط وجعل الحركة الاجتماعية والاقتصادية أيسر غير أن عددا من هذه الدول لا يربط بينها سوى النيل فلا خطوط سكك حديدية ولا اقتسام للطاقة ولا طرق شاحنات ولا عبور سهل للحدود هذا غير أسوأ وصلات خطوط الطيران مما يجعل حركة الناس والبضائع والأفكار أمرا عسيرا فضلا عن أن المخاوف المتعلقة بالنهر ساهمت من قديم في توتر العلاقات بين العديد من دوله ومن دون تعاون وتنمية تبدو توقيعات العديد من دول حوض النيل قاتمة .

وعلى الجانب الآخر إذا مضت هذه الدول قدما وطورت توسعاتها الخاصة بالنيل من دون تعاون وخارج إطار مبادرة حوض النيل فهي بذلك تخاطر باستغلال النيل بما يضر بالآخرين وخسارة الفرص التي يقدمها التعاون وتطيل أمد العيش الكفافي لملايين الفقراء وتزيد التوتر القائم بين الدول المختلفة المطلة على النيل إن مياه النيل يمكن أن تكون حافزا لتنمية دائمة وسلام بدلا من أن تكون مصدر صراع ونزاع

وكما جاء على لسان عضو باللجنة الفنية لمبادرة حوض النيل مؤخرا : على مدار قرون مضت كان جيراننا أدنى النهر متباعدين ولكننا في عالم اليوم نجلس جنبا إلى جنب للتخطيط لمستقبلنا المشترك ولا نستطيع أن ننجح في إدارة تلك المياه الكثيرة بمعزل عن بعضنا البعض – فكلنا يمسك بمفتاح أبواب الآخرين .

ولذلك علينا جميعا في المنطقة والمجتمع الدولي أن نعكس هذه الكلمات الصائبة لنحشد الوسائل المالية والدعم السياسي لإنجاح مبادرة حوض النيل ورغم أن المخاطر عالية بالنسبة للأجيال القادمة في الدول المطلة على النيل إلا أن فرص التنمية كبيرة بالفعل .

وفي هذا الصدد نتعرض لآراء الخبراء الإستراتيجيين لمياه حوض النيل في مصر والذين يؤكدون على أنه قد حدثت أخيرا انفراجة كبيرة بشأن أزمة مياه حوض النيل التي حاولت بعض القوي المعادية لمصر ودول حوض النيل أن تفجرهم بين أقطاب الحوض العشرة هذه الانفراجة أطلقتها إلى عدد من رؤساء دول حوض النيل غيرت فيها عن إيمان مصر الصادق بقوة العلاقات التاريخية التي تربطها بمصر خاص أنها صاحبة أول مبادرة لآلية خاصة بدول حوض النيل عام 1998م والتي جمعت إرادة الدول العشر لصالح شعوب دول الحوض جميعها في سبيل اقتسام الموارد المائية الهائلة الضائعة والمفقودة في أجزاء شتى بمنابع النيل .

ولا تأتي هذه الانفراجة الحقيقية من فراغ بل بهدوء وتعقل في توضـيح الأمور درءاً لمحاولات الغش والخداع بترويج شـائعات تقول إن مصـر تأخذ كل مياه النيل مع السـودان ولا تترك لباقي دول الحوض شـيئا فماذا كان رد مصـر لدحض هذه الحجج والشائعات .

إذا أكدت مصـر على أن ثروات النيل المهدرة تزيد على 95٪ من الموارد من هذه الثروات كالآتي :

الكونغو الديمقراطية ثلاثة آلاف مليار و597 مليون م3 من الأمطار التي تتسـاقط عليها والسـودان ألف مليار و93 مليون م3 من نفس الأمطار وتنزانيا 886 مليار م3 من نفس الأمطار وإثيوبيا 819 مليار م3 وكينيا 314 مليار م3 وأوغندا 267م3 وإريتريا 40 مليار م3 وبوروندي 32 مليار م3 ورواندا 29 مليار م3 ومصـر 115 مليار م3 إلى أن علاقات مصـر بدول حوض النيل تؤكدها اتفاقيات تاريخية تحترم من الجميع خاصـة أهم دولة وهي إثيوبيا التي يأتي منها 85٪ من مجموع نصـيب مصـر من مياه النيل والتي تأتي من ثلاثة أنهار هي: النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا ونهر السوباط ونهر عطبرة.

وأضاف قائلا : إن لمصر مع إثيوبيا خمس اتفاقيات تحكم العلاقات المائية بينها وهي بروتوكول روما الموقع عام 1891 بين كل من بريطانيا وإيطاليا وتعهدت فيه إيطاليا بعدم إقامة أية منشات لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر سلبا على تصرفات النيل واتفاقية أديس أبابا الموقعة في مايو عام 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا وتعهد فيها إمبراطور إثيوبيا ( الحبشة ) بعدم إقامة أي منشات على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية وكذلك اتفاقية لندن الموقعة عام 1906م بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ونصت على أن تعمل هذه الدول مع بعضها لتأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر ثم اتفاقية روما وهي خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا اعتمدت عام 1929م تعترف فيها حكومة إيطاليا بكل الحقوق من تأمين سريان مياه النيل وروافده والحقوق المائية المكتسبة لكل من مصر والسودان وكذا إطار التعاون الموقع عام 1993م في القاهرة أول يوليو بين مصر وإثيوبيا وينص على عدم قيام أي من الدولتين . بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخرى مع التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد واحترام القوانين الدولية .

**مبادرة الشــرق الأوســط**: ليس من المســتغرب أن تتزامن حالة إطلاق المبادرات الشرق أو سطية من مصادرها الشمالية والغربية مع حالة انطلاق الضجة المفتعلة التي ينوي من خلالها بعض الأفراد وأجهزة الإعلام في بعض دول حوض النيل لترويج لفكرة مؤداها أن مصر والسودان تحصلان على كل خيرات النيل ونصيب الأسد منها أو أن الوقت قد حان لطي صفحات الماضي وفتح أبواب المفاوضات وكأننا جميعا من أبناء اليوم ولعل جزءا من أسـباب الدهشـة تمحى إذا افترضـنا البعض يتصـور أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد قد تعطي الفرصة لممارسة الضغوط المكثفة وقد تشكل في نفس الوقت بعض الأجندات ويؤكد هذه النظرية الدكتور ضياء الذين القوصي مستشار وزير الري وخبير المياه الدولية.

قائلا : أعتقد أن الضجة الواردة إلينا مفتعلة لأن مصر تعيش عصر من أزهي عصور الوفاق والتعاون المســتمر والخلاق مع دول حوض النيل أجمعها ولن يكون ذلك وليد اليوم بل هي تطور طبيعي لعلاقات حميمة بين مصر ودول الحوض بدءا من المشاركة في إنشاء جبل الأولياء بالسودان 1932 وتعلية خزان أوين بأوغندا عام 1953 والمتضررين من إنشاء السد العالي في منطقة وادي حلفا 1959 بالسودان وحفر ما يزيد عن مائة بئر من آبار المياه الجوفية في كينيا 1996 وتطهير بحيرات وكيو جا وفيكتوريا لصــالح مجتمع الصيادين للأسماك في أوغندا منذ 1998 م

ودراســة إنشــاء مركز للبحوث المائية في تنزانيا على غرار المركز القومي للبحوث المائية المصــري عام 2003 والمشــاركة في تحســين الإدارة الجيدة للموارد في الكنغو الديمقراطي عام 2000 هذا بالإ ضافة إلى التعاون في العديد من ونقل الخبرات وتدريب وإعداد الكوادر الفنية في إثيوبيا وروا ندا هذا فإن الجميع يعلن أن مصــر والســودان تحصلان على نصيب .

84 مليار م3 من المياه ســنويا عند أســوان وتســتخدم منها مصــر 55.5 مليار م3 والســودان 18.5 مليارا م3 وعن اتفاقية عام 1929 والتي أصــبحت أشــهر الاتفاقات والمواثيق والمعاهدات الدولية وأنها كانت تنص على منح مصر 48 مليارا م3 سنويا من مياه الفضيان والسودان 4 مليارات م3 بمجموع 52 مليارا م3 أما الـــ 32 مليارا الباقية من 84 مليارا م3 فكانت تذهب للبحر الأبيض المتوســط وقد وقعت هذه الاتفاقية كل من مصــر وبريطانيا نيابة عن أوغندا وكينيا وتنجانيقا وحول هذه الاتفاقية يقول الخبير الاســتراتيجي الدولي للســياســة الأفريقية الدكتور عبد الملك عودة : إن مصــر وبريطانيا اتفقتا عام 1904 على تشــكيل لجنة خبراء مشــتركة لتحديد مواعيد توزيع مياه النيل بين مصر والسودان وتوصلت هذه اللجنة إلى قواعد قبلتها كل الأطراف

والطرفان المصـــري والبريطاني ولذا أرســـل رئيس وزراء مصـــر خطابا إلى المندوب السامي البريطاني يعلن فيه هذا القبول والموافقة وأن هذين الخطابين والمذكرة هما الآن أمام الرأي العام باتفاقية عام 1989 وفيها النص الواضـــح على الإقرار بحقوق مصـــر المكتسبة وضمان تدفق المياه إليها مع حصول مصر على نصيب عادل من أي زيادة تطرأ على الموارد المائية لنهر النيل في حالة القيام بمشـــروعات جديدة ويقول الدكتور عودة: إن الاتفاقية حددت كمية المياه الواصـــلة عند أســـوان بمقدار 52 مليار م3 تخص مصـــر منها بنصيب 48 مليارًا والسودان 4 مليار م3 وكان توقيع بريطانيا مع مصر باسم أوغندا وتنجانيقا والسودان كما يؤكد المهندس محمد ناصر عزت خبير مياه النيل وعضو لجنة خبراء دول الحوض العشـــر الذي يحدث هنا يمكن وصـــفه بأنه زوابع ســـياســـية بحتة ومحضة يراد منها تحقيق مكاسب شخصية لبعض السياسيين في الحياة الداخلية لبعض هذه الدول لأهداف غير معروفة لكن المؤكد أن اللجنة التفاوضـــية التي تمثل الإطار القانوني لأية مبادرة لدول حوض النيل لا تزال تناقش ســـواء الاتفاقات التاريخية أو غيرها وأن المجلس الوزاري للدول النيلية العشـــر الذي يمثل الإطار المؤســـســـي لهذه المبادرة لا يزال يجتمع أيضا بصفة دورية

ونســتطيع أن نؤكد أن الاتفاقات هذه لا تمنع هذه الدول من تنمية مواردها المائية طالما لا تسـبب أضـرارا لمصـر كما أن النظرة الجديدة المتفق عليها بين دول الحوض يدعمها أنه في الأحباس العليا من النهر فواقد هائلة تزيد في بعض الأحواض القديمة على 99٪ و99.5٪ في مســتنقعات بحر الغزال الذي تبلغ فواقده 44 مليار م3 من المياه وفي نهاية الحوض عند نهر فوتون لا يزيد الوارد من المياه فيه على نصف مليار م3 مشيرا إلى أن الاســتقطاب لهذه الفواقد هو الحل والأمل لتوليد طاقة كهربية نظيفة ورخيصــة وأنه يبقى الأمل القائم للتحقيق ورفض هذه الزوابع وإذا كانت اتفاقية عام 1929 هي الأشهر فإن القســمة التاريخية لمياه النيل تخضـع أيضــا لاتفاقية عام 1959 المكملة لها ويؤكد الدكتور عادل محمد خير أستاذ التشريعات والقانون الدولي بجامعة عين شمس إن كل هذه الاتفاقات تخضــع كلها للقانون الدولي ويجب احترامها وعدم المســاس بها وأن مصر تستند في أحقيتها لهذه الحصة الحالية لقواعد هلسنكي عام 1966 بشأن الأنهار الملاحية وغير الملاحية ويركز في أن الفقه الدولي تســوده ثلاث نظريات :الأولى : هي نظرية الســيادة الإقليمية المطلقة ويدعو أنصــارها إلى أن لكل دولة الحق الكامل في أن تمارس على جزء من النهر الدولي الذي يمر بإقليمها كل الحقوق التي تتفرغ على ســيادته المطلقة على إقليمها

وذلك بلا قيد أو شــرط ودون أن يكون للدول الأخرى التي يقع حوض النهر في أقاليمها أي حق قانوني في الاعتراض أما النظرية الثانية هي نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة فيذهب أنصارها إلى أن كل دولة يجرى في إقليمها النهر الدولي لها الحق الكامل في أن يظل جريان النهر على حالة إقليمها من حيث كم المياه وكيفها ذلك أن النهر من منبعه إلى مصبه يكون وحدة إقليمية لا تفصله الحدود السيا سية ولا تستطيع الدولة أن تمارس على جزء النهر الذي يمر بإقليمها سيادة مطلقة بل هي سيادة مقيدة مرتبطة بعدم الإضــرار بحقوق الدول الأخرى التي يمر النهر في أقاليمها وهذه النظرية تجد تأييدا من غالبية فقهاء القانون الدولي أما النظرية الثالثة : هي – نظرية الملكية المشــتركة – والتي تقول: إن النهر الدولي من منبعه إلى مصبه يعد مملوكا ملكية مشتركة بين جميع الدول التي يجري النهر في إقليمها بحيث تكون حقوقا متســاوية ومتكاملة فلا تنفرد إحداها دون موافقة الدول الأخرى بإقامة مشروع للانتفاع بمياه النهر في الجزء الذي يجري في إقليمها مادام هذا الانتفاع يؤدي إلى إحداث أي تأثير على جريان مياه النهر ســواء بالزيادة أو بالنقص ويقول الدكتور عبد الفتاح مطاوع رئيس وفد الخبراء الفنيين المصــري وخبير المياه الدولية : إن من حق مصر أن تطالب بحصة زائدة لمواجهة تزايد السكان ودواعي التنمية الشاملة والمستديمة والنهضة العمرانية

وحيث إن المجال فيه متسع ليس لمصر فقط ولكن لكل دول الحوض وعلى سبيل المثال فإن نهر البيفور في إثيوبيا تقدر فواقده بـ 121 مليار م3 حوض نهر البارو – أكوبو تصل الفواقد إلى القدر ذاته وإن التصريحات التي أثارت الزوابع تصدر عن هواة السياسة الذين يسعون إلى تلميع أنفسهم أمام الرأي العام الداخلي نتيجة لوجود خلافات سياسية داخلية وهو على عكس المواقف الرسمية الحكومية التي تجتمع حول مبادرة إليه دول حوض النيل وأن أحد مرشحي رئاسة الجمهورية في إحدى الدول النيلية أثار هذه الزوبعة لتحقيق مكاسب شخصية مشيرا إلى تفعيل القوانين الدولية في العلاقات مع هذه الدول هو لصالحها أيضا وهم يعرفون ذلك تماما فالموقف المائي إذا تم التلاعب به في أوغندا مثلا فإن ذلك سيؤثر سلبا وبخطورة على القرى والمدن الواقعة في كل من تنزانيا وكينيا .

**ومن ثم نخلص إلى الآتي :**

1- إن مصـــر تحرص على المشـــاركة الفعالة في كافة المحافل الدولية في مجالات المياه وأنها تلعب دورا بارزا للحفاظ على حقوقها في مياه النيل كما أنها تشـــترك بوفد من ممثلين من وزارة الخارجية وأســـاتذة القانون الدولي ووزارة الموارد المائية والري في اجتماعات الأمم المتحدة التي تعقد ســـنويا لإعداد الاتفاقية الإطارية لاســـتخدامات الأنهار الدولية في غير الأغراض الملاحية وأن هناك متابعة مســـتمرة للحفاظ على حقوق مصر في كافة نصوص الاتفاقية الإطارية المقترحة .

2- إن هناك تنســـيقا كاملا بين وزارة الموارد المائية والري ووزارة الخارجية والأجهزة المعنية في الدول ومتابعة دقيقة واتصالات مستمرة لمؤسسات دول حوض النيل ليس فقط للحفاظ على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل للعمل على زيادة حصتها من مياه النيل .

3- إن أية من دول المنبع لا يمكنها القيام بأي مشـروعات تؤثر على حصـتنا المقررة من مياه النيل وإن المـشروعات وإن قامت فإنها مـشروعات صغيرة لا تؤثر إطلاقا علينا لأن المـشروعات التي قد تؤثر علينا تتطلب مبالغ كبيرة وأنه لابد من أن تلجأ هذه الدول للحصـول التمويل اللازم من الجهات والمؤسـسـات المانحة وأنه يوجد اتفاق عام بين الجهات المانحة بأنه يجب الحصـول على الموافقة والتشـاور مع الدول التي قد تتأثر بتلك المشروعات .

4- إن مـصر ليست ضد أي دولة نيلية تـسعى إلى التنمية داخل حدودها بـشرط عدم التأثير إطلاقا علينا وأن مـصر تـسعى دائما بالطرق الدبلوما سية إلى إيجاد صيغة للتعاون الفني والتقارب مع جميع دول حوض النيل للقيام بمـشروعا مـشتركة للا ستفادة من مياه النيل للدول جمعيا وخاصة إثيوبيا .

5- إن مصـر حريصـة على توطيد علا قاتها بدول حوض النيل فتقدم لها دائما المسـاعدات الفنية والمالية بقدر المسـتطاع في شـكل دورات تدريبية تقام في مصـر وفي شكل خبراء مـصريين موفدين لتلك الدول لدرا سة أية مـشاكل في مجال الموارد المائية على الطبيعة وفي شكل مساعدات أخرى .

ولعل أبرز المساعدات قدمتها مصر لبعض الدول النيلية في الفترة الأخيرة هي :

– حفر مائة بئر جوفي في كينيا كهدية من مصـــر لشـــعب كينيا بتكلفة حوالي 3 ملايين دولار .

– اعتماد مبلغ 12.9 مليون دولار لشـــراء معدات لمقاومة نبات ورد النيل في أوغندا الذي يشكل في أوغندا مشكلة كبرى .

– المعاونة في إنشاء مركز لبحوث المياه في تنزانيا .

كما أن وزارة الموارد المائية والري بالتعاون مع الأجهزة المعنية بتلك الأمور على علم تام ويقظة لكل ما يحدث وما يجرى في حوض النيل وأن هناك متابعة دائمة ليس فقط للحفاظ على المياه بل والعمل على زيادتها تحقيقا للتنمية الشـــاملة لدول حوض النيل .

– هذا وقد أشـــار الدكتور / حســين العطفي وزير الموارد المائية والري الســـابق بما أعلنه الســيد / مليس زيناوي رئيس مجلس الوزراء في إثيوبيا إلى أن إثيوبيا لن تسـعى إلى الأ ضرار بمـصر أو بـشعبها ودعوة مـصر والـسودان إلى المـشاركة في تمويل سد الألفية واعتبره مؤشـــرا جـيدا يمكن من خلا له الـتأكيد على إ عادة الحوار والرجوع لـما ئدة المفاوضات والانطلاق لبناء مرحلة جديدة من التعاون

والتكامل بين البلدين مؤكدا أن مصر لن تلجا إلى التحكم الدولي وأنه متفائل أن تشهد المرحلة القادمة إثيوبيا لبحث الموقف المصري الدائم لتنفيذ البرامج التنموية المختلفة التي تعود على الشعبين بالمنفعة والمصلحة المشتركة وأكد على التشاور والتوافق مع دولتي المصب وإشراك الجانب الفني المصري قبل البدء في بناء أي سدود للوصول إلى شراكة حقيقية لخدمة أهداف البلدين المستقبلية وأوضع أن الاتفاقيات القائمة لا تعفي أي دولة من دول حوض النيل من التزاماتها تجاه الحقوق المائية المصرية مؤكدًا أن السدود التي أعلن عن أنها لتوليد الكهرباء لن تشكل خطرا على التدفق الطبيعي لمياه النيل .

هذا وتجرى حاليًا مفاوضات بين مصر والسودان وأثيوبيا بشأن سد الألفية المزمع بناءه في إثيوبيا بشأن عدم الإضرار بحصة مصر المائية والاستفادة المشتركة في حالة الموافقة المصرية السودانية على بناءه . إلا أن المباحثات الأخيرة بين مصر وأثيوبيا لا زالت تواجه عقبات حول كيفية الاستفادة المشتركة بين الجانبين.

- انظر : جريدة الأهرام بعد الإعلان عن بناء سد الألفية

زينادي : إثيوبيا لن تسعى للإضرار بمصر وشعبها .

## 4- جماعة تنمية الجنوب الأفريقي ( السادك ) :

- نشــأت هذه الجماعة عام 1980 تحت اســم مؤتمر تنســيق للجنوب الأفريقي وتحول هذا التجمع إلى جماعة تنمية الجنوب الأفريقي في عام 1992م وكان الهدف وراء هذا التجمع وقت قيامه هو تقليل الاعتماد على دولة جنوب أفريقيا بالإضــافة إلى تحقيق التنمية في كل القطاعات حيث بعد الســادك نموذجا للتعاون القطاعي وذلك بأن تختص كل دولة من الدول الأعضــاء بمســؤولية محددة عن قطاع معين فقد كانت زيمبابوي مسئولة عن الأمن الغذاء في المنطقة أما أنجولا فكانت مسؤولة عن مشروعات الطاقة في حين كانت مهمة سوازيلاند تتركز على تدريب القوى العاملة ، بينما كانت بتسوانا تقوم بمهمة الأبحاث بهدف القضــاء على أمراض الحيوان أما ليســوتو فكانت تهتم بأبحاث التربية وأخذت تنزانيا على عاتقها التنمية الصناعية إلى جانب اهتمام مالاوي بمجال تنمية الثورة الســمكية والغابات وحيوانات الرعي واقتصــر دور ناميبيا على مجال التعدين وموزمبيق على مجال النقل والموا صلات وذلك لمالها من موقع إستراتيجي في المنطقة حيث تطل على المحيط الهندي وبالتالي تمر عبر موانيها عمليات التجارة للدول الحبيسة في المنطقة للعالم الخارجي خاصة زيمبابوي وبتسوانا وزامبيا .

هذا وقد أصبح الدول الأعضاء بهذا التكتل في الوقت الراهن 14 دولة هي :

ناميبيا – تنزانيا – زامبيا – زيمبابوي – أنجولا – موزبيق – بتسوانا – ليسوتو سوازيلاند – مالاوي – الكنغو الديمقراطية – موريشيوس ، سيشل – جنوب أفريقيا وكلها أعضاء في الكوميبيا فيما عد اتنزانيا – موزبيق ، بتسوانا – وجنوب أفريقيا ، ويبلغ عدد سكان الجماعة حوالي 219.5 مليون نسمة ( طبقا لتقديرات عام 2003 ) وقد أشاد المراقبون الدوليون بانجازات هذا التجمع و قدرته على جذب انتباه المجتمع الدولي للجنوب الأفريقي من تقديم المساعدات والمنح إليه .

– وتهدف هذه الجماعة في الأساس إلى وضع إليه لفض المنازعات والتعاون في المجال السياسي وتتمتع كل دول السادك باستثاء جنوب أفريقيا بالنفاذ لأسواق الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية لومي ( ACP ) ويلاحظ أن 7 من دول السادك أعضاء في اتفاقية الكوميسا .

– أما عن الإستراتيجية التي توضح المقاييس والجداول الزمنية لتحقيق التكامل الاقتصادي في هذا التكتل فهي كما يلي :–

– إنشاء آلية للتمويل الذاتي وصندوق تمويل للتنمية الإقليمية في 2005 .

– إلغاء التحكم في تغيير العملات على المعاملات التجارية داخل السادك بحلول عام 2006م .

– إنشـــاء الاتحاد الجمركي للســـادك والبدء في تطبيق التعريفة الخارجية الموحدة بحلول عام 2010 ثم إقامة السوق المشتركة بحلول عام 2012 .

– إنشاء البنك المركزي للسادك والاستعداد لإنشاء عملة موحدة للسادك بحلول عام 2016 .

– يمثل إجمالي الناتج المحلي للســـادك حوالي 173.8 مليار دولار عام 2003 وتعد جنوب أفريقيا من أكبر الدول اقتصـــاديا حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 156.9 مليار دولار وهو ما يمثل عشـــرة أضـــعاف الناتج المحلي لدول الجنوب الأخرى وبلغ النمو الاقتصادي حوالي 2.75٪ عام 2003م ويبلغ حجم استثمارات السادك باستثناء جنوب أفريقيا حوالي 7.72٪ مليار دولار في 2002 / 2003 في حين إن اســـتثمارات جنوب أفريقيا مسجلة حوالي 3 مليارات دولار في 2002 / 2003 وتتمثل هذه الاستثمارات في العمليات التعدينية والقطاع الصناعي واكتشاف البترول .

وتتمثل الأهداف العامة للتكتل فيما يلي :-

- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي ورفع الفقر وتحسين مستويات المعيشة لشعوب أفريقيا ومساندة الدول الفقيرة من خلال التكامل الإقليمي .

- إنشاء مؤسسات ونظم وقيم سياسية موحدة .

- تحقيق السلام والأمن .

- تحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتماد الدول الأعضاء على نفسها وكذا على بعضها البعض .

- تحقيق التكامل بين الإستراتيجيات والبرامج القومية والإقليمية .

- الاستغلال الأمثل للموارد .

- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .

- المحافظة على تعزيز العلاقات والروابط التاريخية الاجتماعية والثقافية بين سكان جنوب القارة .

( القيمة بالمليون دولار )

| البيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات المصرية | 18 | 13 | 44 | 34 | 31 |
| معدل التغير ( ) | | (28) – | (238) | (23) – | (9) – |
| الواردات المصرية | 95 | 1.3 | 110 | 87 | 111 |
| معدل التغير ( ) | | (8) | (7) | (21) – | (28) |
| الميزان التجاري | 77– | 89– | 66 – | 53 – | 80 – |

المصــدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصــاء باســتثناء بيانات دولة موريشــيوس حيث تعذر الحصول عليها من سكرتارية الكوميسا ) .

**- الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي ( الساكو ) :**

تأسـس الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي ( السـاكو ) في عام 1969 وقد دخل التنفيذ في 1/ 3/ 1970 م ولذا يعتبر السـاكو من أقدم الاتحادات الجمركية القائمة ويضم هذا الاتحاد خمس دول هي : جنوب أفريقيا ، بتسوانا ، ليسوتو ، ناميبيا ، سوزايلاند ، وقد أنشـأه هذا الاتحاد بهدف تنشـيط حركة التبادل السـلعي والتجاري بين الدول الأعضاء عن طريق تطبيق قواعد وإجراءات جمركية موحدة بين الدول الأعضاء .

- ويتكون الجهاز الإداري لهذا الاتحاد من هيئة وزراء الدول الأعضـاء وهو الكيان الرئا سي لهذه المجموعة حيث يقوم بو ضع السيا سات والأطر العامة المنظمة للاتحاد كما يضم أيضا اللجنة الإدارية المحكمة القضائية السكرتارية العامة ويتم عقد اجتماعا سنويا للدول الأعـضاء لمناقـشة المو ضوعات الخا صة بهذا الاتفاق بالإ ضافة إلى عقد لجان للتجارة والصناعة ولجنة الزراعة ثلاث دورات سنويا .

- هذا وتقوم دولة جنوب أفريقيا بتحديد التعريفة الخارجية الموحدة والتي تعتبر معقدة وتمثل عائق أمام صادرات الدول الأعضاء في الساكو كما تقوم جنوب أفريقيا بتوزيع حصيلة الرسوم التي يتم جمعها في صندوق مشترك للاتحاد على باقي الدول الأعضاء ومما هو جدير بالذكر أن الخمس دول الأعضاء في الساكو أعضاء في السادك ويتراوح متوسط التعريفة الخارجية الموحدة 15.6٪ على المنتجات الصناعية 5.6٪ على المنتجات الزراعية 1.4٪ على المنتجات التعدينية .

**الميزان التجاري خلال الفترة من** 2001 **إلى عام** 2005 **علاقات التبادل التجاري بين مصر والساكو** .(القيمة بالمليون دولار )

| البيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات المصرية | 4.9 | 4.5 | 28 | 17 | 15.4 |
| معدل التغير ( ) | | (8) – | (522) | (39) – | (9) – |
| الواردات المصرية | 19 | 12 | 23 | 8 | 15.3 |
| معدل التغير ( ) | | (37) – | (92) | (65) – | (91) |
| الميزان التجاري | 14 – | 7.5 – | 5 | 9 | 0.2 |

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

Table 6: Imports of Goods and Services, (US $ million), 2000-2012

| SADC Member States | % share in 2012 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Angola | 18.7 | 3 040 | 6 697 | 7 094 | 8 802 | 10 366 | 15 103 | 16 289 | 26 305 | 43 121 | 41 829 | 35 421 | 45 185 | 47 546 |
| Botswana | 2.9 | 2 322 | 2 149 | 2 168 | 2 808 | 3 701 | 3 541 | 3 473 | 4 412 | 5 568 | 4 904 | 5 929 | 7 709 | 7 272 |
| DRC | 4.4 | 707 | 1 033 | 1 384 | 1 615 | 2 828 | 3 515 | 3 797 | 7 642 | 8 825 | 6 766 | 10 705 | 11 501 | 11 279 |
| Lesotho | 1.1 | 1 045 | 966 | 948 | 1 344 | 1 617 | 1 643 | 1 695 | 1 884 | 1 958 | 1 995 | 2 482 | 2 659 | 2 721 |
| Madagascar | 1.8 | 997 | 1 634 | 1 097 | 1 942 | 2 310 | 2 296 | 2 524 | 3 823 | 5 356 | 4 411 | 3 584 | 4 110 | 4 500 |
| Malawi | 1.1 | 799 | 1 277 | 800 | 883 | 1 129 | 1 438 | 1 468 | 1 520 | 1 784 | 2 245 | 2 500 | 2 854 | 2 822 |
| Mauritius | 3.0 | 2 854 | 2 857 | 2 819 | 3 094 | 3 595 | 4 205 | 4 861 | 5 225 | 6 393 | 5 155 | 6 176 | 7 455 | 7 659 |
| Mozambique | 4.0 | 1 632 | 1 356 | 2 361 | 2 393 | 2 755 | 2 941 | 2 837 | 3 107 | 4 004 | 3 599 | 3 498 | 7 536 | 10 151 |
| Namibia | 2.5 | 1 742 | 1 692 | 1 620 | 2 588 | 2 784 | 2 926 | 3 318 | 4 580 | 4 829 | 4 992 | 6 066 | 6 525 | 6 240 |
| Seychelles | 0.5 | 502 | 644 | 596 | 596 | 665 | 904 | 1 009 | 1 137 | 1 174 | 1 116 | 1 194 | 1 315 | 1 328 |
| South Africa | 47.3 | 33 129 | 30 919 | 32 391 | 42 967 | 58 633 | 68 779 | 84 760 | 97 781 | 106 492 | 80 395 | 100 106 | 120 274 | 120 461 |
| Swaziland | 1.1 | 1 350 | 1 330 | 1 242 | 1 881 | 2 137 | 2 341 | 2 319 | 2 349 | 2 064 | 2 158 | 2 632 | 2 965 | 2 692 |
| Tanzania | 5.0 | 2 049 | 2 210 | 2 144 | 2 660 | 3 343 | 4 228 | 5 116 | 6 984 | 8 035 | 7 511 | 8 838 | 12 030 | 12 798 |
| Zambia | 3.5 | 1 313 | 1 620 | 1 579 | 1 796 | 2 176 | 2 632 | 3 223 | 4 523 | 5 456 | 4 119 | 5 650 | 7 112 | 8 802 |
| Zimbabwe | 3.2 | 2 913 | 1 996 | 20 | 560 | 4 867 | 4 899 | 2 697 | 181 | 2 630 | 3 477 | 5 206 | 8 546 | 8 200 |
| SADC region | 100.0 | 56 394 | 58 378 | 58 259 | 75 929 | 102 907 | 121 390 | 139 387 | 171 452 | 207 689 | 174 672 | 199 986 | 247 775 | 254 470 |

**Source:** Figures submitted and validated by NSOs of SADC Member States

Table 7: Exports of Goods and Services in SADC, (US $ million), 2000-2012

| SADC Member States | % share in 2012 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Angola | 29.5 | 7 539 | 6 742 | 8 535 | 9 710 | 13 450 | 24 219 | 33 346 | 44 707 | 64 744 | 41 451 | 51 452 | 68 908 | 71 949 |
| Botswana | 2.7 | 3 001 | 2 690 | 2 849 | 3 705 | 4 437 | 5 267 | 5 325 | 5 911 | 5 884 | 3 722 | 4 912 | 6 821 | 6 470 |
| DRC | 4.1 | 686 | 961 | 1 174 | 1 484 | 2 319 | 2 746 | 3 132 | 6 540 | 7 518 | 5 021 | 8 867 | 10 133 | 10 109 |
| Lesotho | 0.4 | 270 | 381 | 436 | 579 | 702 | 665 | 762 | 832 | 911 | 791 | 955 | 1 175 | 1 024 |
| Madagascar | 1.1 | 824 | 1 309 | 702 | 1 175 | 1 528 | 1 422 | 1 640 | 2 226 | 2 498 | 2 138 | 2 314 | 2 657 | 2 800 |
| Malawi | 0.6 | 564 | 965 | 487 | 581 | 652 | 663 | 705 | 919 | 1 078 | 1 346 | 1 221 | 1 613 | 1 582 |
| Mauritius | 2.6 | 2 848 | 3 141 | 2 983 | 3 203 | 3 476 | 3 865 | 4 141 | 4 501 | 5 120 | 4 328 | 5 084 | 6 002 | 6 294 |
| Mozambique | 1.7 | 550 | 871 | 1 070 | 1 751 | 1 735 | 2 018 | 2 196 | 2 510 | 1 005 | 2 763 | 2 716 | 3 865 | 4 243 |
| Namibia | 2.2 | 1 599 | 1 462 | 1 550 | 2 140 | 2 634 | 2 916 | 3 630 | 4 465 | 4 699 | 4 209 | 5 255 | 5 643 | 5 458 |
| Seychelles | 0.4 | 482 | 510 | 549 | 617 | 610 | 715 | 873 | 1 026 | 1 048 | 1 032 | 992 | 1 094 | 1 089 |
| South Africa | 44.6 | 37 058 | 35 720 | 36 662 | 46 900 | 57 978 | 67 617 | 78 368 | 89 962 | 98 118 | 77 892 | 99 386 | 117 790 | 108 727 |
| Swaziland | 0.9 | 1 140 | 1 154 | 1 176 | 1 863 | 2 075 | 2 236 | 2 249 | 2 309 | 1 784 | 1 771 | 2 062 | 2 641 | 2 136 |
| Tanzania | 3.4 | 1 361 | 1 766 | 1 899 | 2 164 | 2 520 | 2 961 | 3 233 | 4 119 | 5 208 | 4 963 | 6 378 | 7 440 | 8 241 |
| Zambia | 3.8 | 861 | 1 028 | 1 080 | 1 230 | 2 057 | 2 482 | 4 120 | 4 722 | 5 178 | 4 484 | 7 573 | 8 842 | 9 368 |
| Zimbabwe | 1.7 | 2 889 | 1 412 | 1 | 468 | 3 399 | 3 369 | 2 270 | 73 | 1 660 | 2 303 | 2 689 | 3 556 | 4 200 |
| SADC region | 100.0 | 61 672 | 60 114 | 61 155 | 77 070 | 99 592 | 123 200 | 145 990 | 174 821 | 207 955 | 158 214 | 201 855 | 248 181 | 243 689 |

**Source:** Figures submitted and validated by NSOs of SADC Member States.

نسبة ميزان التبادل حتى عام 2012

Table 8: Trade Balance in SADC (US $ million), 2000-2012

| SADC Member States | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Angola | 4 499 | 45 | 1 442 | 908 | 3 084 | 9 117 | 17 057 | 18 402 | 21 123 | - 378 | 16 031 | 23 723 | 24 403 |
| Botswana | 680 | 541 | 682 | 897 | 736 | 1 726 | 1 852 | 1 499 | 315 | - 1 182 | - 1 016 | - 889 | - 801 |
| D.R.C | - 21 | - 72 | - 210 | - 131 | - 509 | - 769 | - 665 | - 1 102 | - 1 307 | - 1 745 | - 1 838 | - 1 368 | - 1 170 |
| Lesotho | - 775 | - 585 | - 511 | - 765 | - 915 | - 979 | - 933 | - 1 052 | - 1 048 | - 1 204 | - 1 527 | - 1 484 | - 1 697 |
| Madagascar | - 173 | - 325 | - 396 | - 767 | - 782 | - 874 | - 885 | - 1 597 | - 2 858 | - 2 273 | - 1 270 | - 1 453 | - 1 700 |
| Malawi | - 236 | - 312 | - 313 | - 302 | - 476 | - 775 | - 763 | - 602 | - 706 | - 899 | - 1 280 | - 1 241 | - 1 240 |
| Mauritius | - 6 | 286 | 164 | 108 | - 119 | - 340 | - 720 | - 724 | - 1 273 | - 827 | - 1 092 | - 1 453 | - 1 365 |
| Mozambique | - 1 082 | - 485 | - 1 291 | - 1 142 | - 1 020 | - 923 | - 641 | - 598 | - 999 | - 836 | - 782 | - 3 672 | - 5 908 |
| Namibia | - 144 | - 230 | - 70 | - 448 | - 150 | 10 | 312 | - 115 | - 130 | - 783 | - 812 | - 882 | - 782 |
| Seychelles | - 20 | - 134 | - 47 | 21 | - 35 | - 169 | - 137 | - 111 | - 126 | - 84 | - 202 | - 221 | - 239 |
| South Africa | 3 930 | 4 801 | 4 272 | 3 933 | - 656 | - 1 162 | - 6 392 | - 7 819 | - 8 373 | - 2 503 | - 720 | - 2 484 | - 11 734 |
| Swaziland | - 210 | - 176 | - 65 | - 18 | - 62 | - 106 | - 70 | - 39 | - 280 | - 387 | - 570 | - 322 | - 556 |
| Tanzania | - 688 | - 444 | - 244 | - 495 | - 823 | - 1 267 | - 1 882 | - 2 865 | - 2 827 | - 2 548 | - 2 460 | - 4 590 | - 4 557 |
| Zambia | - 451 | - 592 | - 498 | - 566 | - 120 | - 150 | 897 | 198 | - 277 | 365 | 1 924 | 1 731 | 565 |
| Zimbabwe | - 24 | - 584 | - 18 | - 92 | - 1 468 | - 1 530 | - 427 | - 108 | - 969 | - 1 175 | - 2 517 | - 4 990 | - 4 000 |
| SADC | 5 278 | 1 736 | 2 896 | 1 141 | - 3 315 | 1 810 | 6 603 | 3 369 | 266 | - 16 457 | 1 869 | 406 | - 10 781 |

**Source**: Figures submitted and validated by NSOs of SADC Member States

نسبة الواردات إلى الناتج المحلي 38.8٪

Table 9: Imports of goods and Services as Percent of Gross Domestic Product, 2000-2012

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Angola | 33.3 | 75.0 | 61.5 | 72.0 | 58.5 | 49.6 | 38.9 | 42.6 | 51.3 | 62.0 | 43.6 | 43.3 | 41.3 |
| Botswana | 40.1 | 38.9 | 39.7 | 37.0 | 41.4 | 35.6 | 34.1 | 40.1 | 49.9 | 48.8 | 43.2 | 50.1 | 50.3 |
| DRC | 16.4 | 15.2 | 24.9 | 28.3 | 43.2 | 49.1 | 42.9 | 75.9 | 74.3 | 60.7 | 81.0 | 71.7 | 60.0 |
| Lesotho | 134.7 | 136.5 | 143.7 | 139.4 | 129.8 | 120.9 | 119.1 | 118.0 | 121.0 | 115.6 | 112.6 | 105.9 | 111.1 |
| Madagascar | 25.7 | 36.1 | 25.0 | 35.5 | 52.9 | 45.6 | 45.8 | 52.1 | 56.9 | 51.6 | 41.0 | 41.0 | 45.5 |
| Malawi | 40.2 | 48.6 | 34.2 | 40.6 | 43.2 | 52.2 | 47.1 | 41.7 | 32.6 | 36.5 | 36.8 | 39.2 | 49.9 |
| Mauritius | 61.2 | 61.8 | 58.2 | 54.1 | 55.1 | 64.2 | 70.9 | 67.2 | 66.1 | 58.3 | 63.8 | 66.4 | 66.6 |
| Mozambique | 37.8 | 32.9 | 55.1 | 50.2 | 47.3 | 44.4 | 39.3 | 38.2 | 40.3 | 36.1 | 36.5 | 61.4 | 67.2 |
| Namibia | 44.5 | 47.7 | 48.1 | 52.5 | 42.1 | 40.3 | 41.6 | 52.0 | 54.6 | 56.1 | 55.0 | 52.2 | 48.7 |
| Seychelles | 82.0 | 104.6 | 85.9 | 85.1 | 79.3 | 98.3 | 99.3 | 110.0 | 121.1 | 131.4 | 122.7 | 124.1 | 128.5 |
| South Africa | 24.9 | 26.1 | 29.1 | 25.5 | 26.7 | 27.9 | 32.5 | 34.2 | 38.8 | 28.2 | 27.6 | 29.9 | 31.3 |
| Swaziland | 88.0 | 98.1 | 101.0 | 101.9 | 87.5 | 91.2 | 79.0 | 77.0 | 68.7 | 67.7 | 67.7 | 72.5 | 67.0 |
| Tanzania | 20.1 | 21.3 | 19.8 | 22.8 | 26.1 | 29.7 | 35.7 | 41.1 | 38.8 | 35.2 | 38.6 | 50.2 | 45.5 |
| Zambia | 40.4 | 44.3 | 41.7 | 41.4 | 40.0 | 36.7 | 30.1 | 39.2 | 37.3 | 32.2 | 34.9 | 37.0 | 40.9 |
| Zimbabwe | 37.2 | 25.7 | 0.3 | 8.1 | 73.1 | 75.9 | 42.6 | 2.9 | 46.1 | 56.7 | 70.0 | 96.4 | 83.7 |
| SADC region | 28.9 | 31.8 | 33.3 | 31.2 | 33.4 | 34.2 | 35.8 | 38.5 | 44.1 | 37.8 | 35.0 | 38.1 | 38.8 |

Source: Figures submitted and validated by NSOs of SADC Member States

نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي 37.2٪

Table 10: Exports of Goods and Services as Percent (%) of Gross Domestic Product, 2000-2012

| SADC Member States | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Angola | 82.6 | 75.5 | 98.0 | 79.4 | 76.0 | 79.5 | 79.6 | 72.3 | 76.4 | 61.4 | 63.3 | 66.1 | 62.4 |
| Botswana | 51.8 | 48.7 | 52.2 | 48.8 | 49.6 | 52.9 | 52.3 | 53.7 | 52.7 | 37.1 | 35.8 | 44.4 | 44.8 |
| DRC | 15.9 | 14.1 | 21.2 | 26.0 | 35.4 | 38.3 | 35.4 | 64.9 | 63.3 | 45.0 | 67.1 | 63.2 | 53.8 |
| Lesotho | 34.8 | 53.9 | 66.2 | 60.1 | 56.4 | 48.9 | 53.5 | 52.1 | 56.3 | 45.8 | 43.3 | 46.8 | 41.8 |
| Madagascar | 21.2 | 28.9 | 16.0 | 21.5 | 35.0 | 28.2 | 29.7 | 30.3 | 26.5 | 25.0 | 26.5 | 26.5 | 28.3 |
| Malawi | 28.4 | 36.7 | 20.8 | 26.7 | 25.0 | 24.0 | 22.6 | 25.2 | 19.7 | 21.9 | 18.0 | 22.1 | 28.0 |
| Mauritius | 61.1 | 68.0 | 61.6 | 56.0 | 53.3 | 59.0 | 60.4 | 57.9 | 52.9 | 49.0 | 52.5 | 53.5 | 54.7 |
| Mozambique | 12.7 | 21.2 | 24.9 | 26.3 | 29.8 | 30.5 | 30.4 | 30.9 | 30.2 | 27.7 | 28.3 | 31.5 | 28.1 |
| Namibia | 40.9 | 41.2 | 46.0 | 43.4 | 39.8 | 40.4 | 45.5 | 50.7 | 53.2 | 47.3 | 47.6 | 45.2 | 42.6 |
| Seychelles | 78.7 | 82.9 | 79.1 | 88.1 | 75.1 | 80.0 | 85.8 | 99.3 | 108.1 | 121.5 | 101.9 | 103.2 | 105.4 |
| South Africa | 27.9 | 30.1 | 32.9 | 27.9 | 26.4 | 27.4 | 30.0 | 31.5 | 35.8 | 27.3 | 27.4 | 29.3 | 28.3 |
| Swaziland | 74.3 | 85.1 | 95.7 | 100.9 | 84.9 | 87.1 | 76.6 | 75.7 | 59.4 | 55.5 | 53.0 | 64.6 | 53.2 |
| Tanzania | 13.4 | 17.0 | 17.6 | 18.6 | 19.7 | 20.8 | 22.6 | 24.2 | 25.1 | 23.2 | 27.8 | 31.1 | 29.3 |
| Zambia | 26.5 | 28.1 | 28.5 | 28.3 | 37.8 | 34.6 | 38.5 | 40.9 | 35.4 | 35.0 | 46.8 | 46.0 | 43.5 |
| Zimbabwe | 36.9 | 18.2 | 0.0 | 6.7 | 51.0 | 52.2 | 35.9 | 1.2 | 29.1 | 37.5 | 36.2 | 40.1 | 42.9 |
| SADC region | 31.6 | 32.7 | 35.0 | 31.7 | 32.3 | 34.7 | 37.5 | 39.3 | 44.1 | 34.2 | 35.4 | 38.1 | 37.2 |

Source: Figures submitted and validated by NSOs of SADC Member States

## المبحث الثاني التفاعلات التعاونية المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

### - السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي ( الكوميسا ) COMESA

### أ- نشأة وتطور السوق :

في إطار تناولنا لنشأة وتطور السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي COMESA يمكن القول: إن نشأة هذا السوق وتطوره قد مر بمراحل ثلاث هذه المراحل هي مرحلة ما قبل إقامة منطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب الأفريقي ثم مرحلة منطقة التجارة التفضيلية وأخيرا مرحلة ما بعد الإعلان عن تكوين السوق المشتركة .

إن المرحلة الأولى والتي تعد بمثابة إرهاصات لقيام تكتل اقتصادي أفريقي في منطقة الشرق والجنوب وقد شهدت عدة وقائع تعد ملامح أساسية لها فقد دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر عام 1965م لعقد اجتماع على المستوي الوزاري للدول الأفريقية المستقلة في شرق وجنوب القارة واستهدف هذا الاجتماع إنشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي وصدر عنه توصيتان متكاملتان هما :

- الأولى خاصة بإنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب القارة .

- الثانية خاصة بتشكيل مجلس وزراء مؤقت لدول الشرق والجنوب الأفريقي يختص بإعداد برامج التعاون الاقتصادي فيما بين الدول المنتمية للإقليم .

وفي مايو عام 1966 عقد هذا المجلس الوزاري أول اجتماعاته العادية « بأديس أبابا » حيث تم التوقيع على الاتفاقية الرسمية الخاصة بتنفيذ توصيات المجلس الوزاري من قبل عشر دول تنتمي بحكم موقعها الجغرافي للشرق والجنوب الأفريقي وهي بوروندي ، إثيوبيا ، كينيا ، مدغشقر ، مالاوي ، موريشيوس ، رواندا الصومال ، تنزانيا ، زامبيا .

واستمرت صور التعاون الاقتصادي فيما بين الدول حتى مارس 1978 حينما استشعر المجلس الوزاري بضرورة دفع العمل التكاملي لخطوات أخرى على طريق التكامل ومن ثم عقد المجلس أولي اجتماعاته في دورة غير عادية بمدينة لوزاكا عاصمة زامبيا حيث صدر إعلان لوزاكا – الذي نص على إقامة منطقة تجارة تفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا من خلال جدول زمني للتفاوض فيما بين الدول حول إجراءات وشروط الانضمام .

وعقب انتهاء الفريق المكلف بإجراء المفاوضات اجتمع رؤساء الدول والحكومات في 21 ديسمبر عام 1981م لتوقيع المعاهدة المنشئة التفضيلية أما المرحلة الثانية وهي مرحلة منطقة التجارة التفضيلية فقد تم التصديق على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية في سبتمبر 1982م وبدأت الدول الأعضاء في تنفيذ أحكامها وقد استهدفت الاتفاقية تحقيق الأهداف التالية :

- تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء .
- التعاون في مجال التجارة والجمارك وتبادل المعلومات .
- العمل على إنشاء سوق أفريقية مشتركة بين الدول الأعضاء بحلول عام 2000 .
- تدعيم التعاون في مجالات الزراعة والنقل والمواصلات .
- إنشاء بنك لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء التي تتم عن طريق المعاملات الصعبة.

هذا وقد بلع عدد الدول المنضـــمة لهذه الاتفاقية في بداية عام 1993 هو 19 دولة كانت كثافتها السكانية في ذلك الوقت تبلغ قرابة 250 (مائتين وخمسين مليون نسمة).

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة ما بعد الإعلان عن إنشاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي والتي تم التوقيع على المعاهدة المنشــأة لها في الخامس من نوفمبر عام 1994 بمدينة كمبالا عاصمة أوغندا ودخلت حيز التنفيذ في الثامن من ديسمبر عام 1994م حيث تم عقد أول اجتماع لمؤتمر رؤســاء دول وحكومات الدول الأفريقية الأعضاء في ليلين جواي عاصمة مالاوي يومي 7،8 من ديسمبر 1994م هذا و ضمت السوق في عضويتها عند التكوين 21دولة هي :

أنجولا، بوروندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية(زائير ســابقا) جيبوتي، مصــر، إثيوبيا، أريتريا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس،ناميبيا، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي .

وإن كان هناك مواقف متخذة من بعض الدول ما بين التجميد والانســحاب وهي تنزانيا – ناميبيا – أنجولا وذلك اســتنادا إلى الرؤى الخاصــة بهذه الدول في كيفية تفعيل آليات الكوميسا وأدائها .

**ب- الهيكل التنظيمي :**

السلطة ( مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ) وهو الجهاز الأعلى لرسم سياسات الكوميسا والمسؤول عن السياسة العامة والتوجيه والإشراف على تنفيذها وتحقيق أهدافها وتجميع السلطة مرة واحدة سنويا ويمكن أن تعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب أي عضو شريطة موافقة ثلث الأعضاء وتتخذ السلطة القرارات بالاجتماع وهي ملزمة لكافة المؤسسات التابعة للكوميسا ( فيما عدا الأمور التي تدخل في الاختصاصات القضائية لمحكمة العدل ) .

**ج- مجلس الوزراء :**

ويتكون من الوزراء التي تعينهم الدول الأعضاء بالكوميسا ويعتبر المسؤول عن ضمان الأداء السليم لوظائف الكوميسا ويقوم بتقديم التوصيات الرامية إلى تطوير الكوميسا كما يشرف على الإدارة المالية والإدارية بالسوق .

هذا ويجتمع المجلس مرة قبل انعقاد اجتماع السلطة ويمكن أن يعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب أي عضو شريطة موافقة ثلث الأعضاء وتتخذ القرارات بالإجماع أو بأغلبية الثلثين ( في حالة عدم توافر الإجماع وتعد قرارات المجلس ملزمة للدول الأعضاء وكافة أجهزة الكوميسا ( باستثناء محكمة العدل ) .

### د- لجنة محافظي البنوك المركزية :

وتتكون من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء وتشرف على ضمان التنفيذ السليم البرنامج النقدي والمالي كما تقدر الحدود العليا للقروض والديون لغرفة مفاوضة الكوميسا وكذلك تحديد سعر الفائدة اليومي لأرصدة الديون كما تقدم النصح والمشورة لكل من السلطة والمجلس في المجالات النقدية والتمويلية .

### هـ- لجنة ما بين الحكومات اللجنة الحكومية المشتركة :

وتضم أعضاء السكرتارية الدائمة والرئيسية التي يتم تعيينهم في مجالات التجارة والجمارك والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والشؤون الإدارية والميزانية والشئون القانونية وتصدر قراراتها بالأغلبية البسيطة وتجتمع مرة واحدة سنويا ومن أهم وظائفها الآتي :

- تطوير البرامج وخطط العمل في كافة قطاعات التعاون – فيما عدا قطاع التمويل والنقد .

- الإشراف والمراجعة الدائمة وضمان الأداء السليم وتطوير الكوميسا .

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقية .

## و- اللجان الفنية :

وتتكون من ممثلين من الدول الأعضاء وتكون كل لجنة مسؤولة عن الإعداد لتنفيذ برنامج قطاعي شـــامل مع الإشـــراف على تنفيذه والمراجعة على أدائه وإنجازاته ثم رفع التوصيات والمقترحات للمجلس الوزاري .

وقد تم تشكيل 12 ( اثنتي عشرة ) لجنة فنية هي :

- لجنة الشؤون الإدارية والميزانية – لجنة الزراعة .
- لجنة أنظمة المعلومات – لجنة الطاقة .
- لجنة الشؤون المالية والنقدية – لجنة الصناعة .
- لجنة العمل والموارد البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية .
- لجنة الشؤون القانونية .
- لجنة الموارد الطبيعية والبيئية .
- لجنة السياحة والحياة البرية .
- لجنة التجارة والجمارك .
- لجنة النقل والمواصلات .

### ي- السكرتارية : ومقرها « لوساكا » بزامبيا :

ويرأسها السكرتير العام الذي تعينه « السلطة » لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى هذا ويساعد السكرتير العام في مهامه اثنان من مساعدي السكرتير العام ويتم تعيينهما أيضا بواسطة « السلطة » والسكرتير العام هو الموظف التنفيذي الأول للكوميسا كما يمثل السوق المشتركة في مباشرة مهامها القانونية .

ومن أهم وظائف السكرتارية العامة : تقديم الدعم الفني وخدمات الاستشارة للدول الأعضاء في السوق لذا فهي تشرف على البحوث والدراسات كأساس لتنفيذ القرارات الصادرة من أجهزة رسم السياسة وقد تم تقسيم السكرتارية العامة إلى عدة أقسام لتسهل أداء مهمتها وهذه الأقسام هي :

- التجارة والجمارك والنقد .
- الاستثمار والقطاع الخاص .
- البنية الأساسية .
- المعلومات وشبكات الاتصالات .

ويقوم السكرتير العام بتقديم ميزانية السوق المشتركة « للجنة ما بين الحكومات كما يخصص أداء الكوميسا لمهامها بصفة مستمرة .

***

## م- اللجنة الاستشارية للجماعات التجارية وجماعات المصالح الأخرى :

وهي المسؤولة عن توفير حلقة وصل وتسهيل الحوار بين مجتمع رجال الأعمال ومجموعات المصالح الأخرى وباقي أجهزة الكوميسا وتشارك هذه اللجنة في اجتماعات اللجان الفنية ويمكنها إعداد التوصيات للجنة « ما بين الحكومات » والاجتماع بها كلما كان الأمر ضروريا .

وتتكون اللجنة الاستشارية من ممثلين عن مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى من الدول الأعضاء وكذلك خبراء واستشاريين في العديد من المجالات الاقتصادية التي تتم من قبل الكوميسا .

- **محكمة العدل :** وتتكون تلك المحكمة من سبعة من القضاة الذين يجرى تعيينهم من جانب السلطة وتقوم السلطة بتعيين أحدهم كرئيس للمحكمة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتحديد مرة واحدة .

وقد أقيمت في مارس 2001 ومن وظائفها حل النزاعات ما بين الدول الأعضاء وكذلك المشكلات الناتجة عن تطبيق اتفاقية الكوميسا .

**مؤسسات الكوميسا :**

يلاحظ أن الكوميسا قد أبقت على العديد من المؤسسات الموروثة عن منظمة منطقة التجارة التفضيلية للشرق والجنوب الأفريقي والتي تخدم دول الكوميسا في العديد من المجالات الاقتصادية والمالية والفنية ومنها :

**(أ) بنك التنمية والتجارة للشرق والجنوب الأفريقي :**

ويقع في نيروبي « بكينيا ويهدف إلى تجميع الموارد وتمويل نشاطات الكوميسا لتقوية عملية التكامل الإقليمي ويوفر البنك الاستثمارات والتمويل اللازم لدول الإقليم ويساهم في هذا البنك الكوميسا وبنك التنمية الأفريقي .

**(ب) غرفة المقاصة :**

وتقع في هراري عاصمة « زيمبابوي » وقد تم إنشاؤها في عام 1984 إلا أن دورها قد شهد تراجعا بسبب تحرير أسواق الصرف الأجنبي في معظم دول الكوميسا وفي إبريل 1997 قدمت السلطة اقتراح بتحويل الوحدة المحاسبية للغرفة من الـ Mapta والتي كان يتم تقدير قيمتها بوحدات من صكوك الشعب الخاصة إلى دولار الكوميسا والذي سيتم تقدير قيمته بوحدات من الدولار الأمريكي .

**(ج) معهد الجلود والمنتجات الجلدية :**

ويقع في أديس أبابا « بإثيوبيا وقد تم إنشاؤه عام 1990 وضم ممثلين من كل دول الكوميسا.

**(د) رابطة البنوك التجارية :**

وموقعها Blamtyka بمالاوي وتهدف لتقوية التعاون بين بنوك الكوميسا وتنظيم النشاطات التدريبية عمل الدراسات اللازمة لتنسيق قوانين وأعمال البنوك وقد قامت بالانفاق على تنفيذ مشروع لمكافحة غسيل الأموال في ديسمبر 2000 كما أقيمت لهذه الرابطة أنواع في عدة دول بورو ندي إثيوبيا ، مالاوي ، روا ندا ، السودان ، أوغندا بالإضافة لمجموعة أخرى من المؤسسات الموروثة مثل : مركز التحكيم التجاري، هيئة المعارض التجارية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مركز الترويج الاستشاري مركز النقل البري مؤسسة صناعة الدواء .

**وقد قامت الكوميسا بإنشاء العديد من المؤسسات مثل :**

- جمعية الكوميسا للصناعات المعدنية : وموقعها « كمبالا بأوغندا » وقد تم إنشاؤها في عام 1999 وتهدف لتقديم القدرات الإنتاجية والتجهيزية والتسويقية للمعادن كما تعمل على تنمية التعاون في مجال شبكة الاتصالات في هذا القطاع .

- شركة تأمين منطقة العملة التفضيلية وموقعها « نيروبي » بكينيا وتقدم هذه الشركة خدمات تأمينية محلية وتوفر فرص تدريب للعمالة في مجال تأمين الصناعات .

- اتحاد الجمعيات الأهلية لسيدات الأعمال : ويعمل على توفير العلاقات والروابط بين سيدات الأعمال في الإقليم كما يعمل على نشر الوعي بأهمية الكوميسا على المستوى المحلي ويتم مساندة عمل هذا الاتحاد من قبل صندوق سيدات الأعمال .

- تم الموافقة على إنشـــاء وكالة التأمين التجاري الأفريقي في قمة مايو 2000 وتقع هذه الوكالة في نيروبي بكينيا وهي تعمل على تغطية الأخطار الســياســية المؤثرة على النشاط التجاري والاستثماري في الإقليم .

- تم إنشاء شركة الاتصالات السلكية للكوميسا في مايو 2000 .

ويلاحظ أن العلاقة بين أجهزة الكوميســا والمؤســســات التابعة إليها لم يترك أمرها بدون تحديد وإنما أشارت الاتفاقية إلى أن كل مؤسسة من مؤسسات الكوميسا سوف تأخذ في اعتبارها لدى تنفيذها لأحكام ميثاقها أهداف وســياســات وبرامج أنشــطة الكوميسا .

هذا وتقوم كل مؤ سسة بتقديم تقرير سنوي عن أنشطتها إلى مجلس الوزراء وتهدف الهياكل المؤسسة إلى بحث أوجه التكامل في المجالات المختلفة مثل الزراعة نظم المعلومات الطاقة التمويل والشؤون النقدية لصناعة العمل والموارد الطبيعية والبينية والسياحة والغابات الطبيعية والتجارة والجمارك والنقل والمواصلات والاتصالات والشؤون الإدارية وشئون الموازنة .

هذا بالإضافة إلى لجنة استشارية تضم رجال الأعمال وممثلي الغرف التجارية للدول الأعضاء .

## أهداف الكوميسا :

نصت المادة الثالثة من اتفاقية الكوميسا على أهداف هذا التجمع وتمثلت في الآتي :

- تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت ومستمر للدول الأعضاء عن طريق تنمية وتشجيع التوافق والتوازن في التنمية الإنتاجية والتسويقية .

- تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وتبني سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة لرفع مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء .

- خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي .

- تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتحقيق السلام والأمن والاستقرار للدول الأعضاء .

- إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء بحلول عام 2004م .

- الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

- اعتماد ترتيبات مشتركة لتحرير حركة رأس المال والا ستثمارات مع ضمان حرية الأفراد وإعطاء حق تأسيس الشركات والإقامة فيما بين الدول الأعضاء .

- التعاون في توثيق العلاقات بين السوق المشتركة وباقي دول ومناطق العالم وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية .

- الإنشاء التدريجي لاتحاد مدفوعات ينتهي بإقامة وحدة نقدية وعملة موحدة .

- التزامات الدول الأعضاء في الكوميسا :

**هناك بعض الإجراءات التي تلتزم بها الدول الأعضاء لإقامة هذا التجمع نوجزها فيما يلي :**

1- الالتزام بتطبيق جدول التخفيضات الجمركية السابق إقراره في قطاع منطقة التجارة التفضيلية ( PTA ) وذلك لكافة أنواع السلع والخدمات التي يتم التبادل فيها بين الدول الأعضاء على النحو التالي :

أول أكتوبر 1993 60٪ أول أكتوبر 1994 70٪

أول أكتوبر 1996 80٪ أول أكتوبر 1998 90٪

أول أكتوبر 2000 100٪

2- إزالة كافة الحوافز غير الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام .

3- التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة بحلول عام 2004م .

4- يتم تمويل الجماعة من قبل الدول الأعضاء وفي إبريل عام 1997 أعلن رؤساء دول الكوميسا أنه سيتم سحب عضوية كل دولة تفشل في سداد مستحقاتها لفترة خمسة أعوام متتالية ويرجع ذلك إلى ضعف الموارد التمويلية المتاحة للكوميسا والذي أدى إلى تراجع مستويات أداء الأنشطة المختلفة لها .

***

## قطاعات التعاون بين الدول الأعضاء :

بدأت الكوميسا في الاتفاق على تنفيذ برامج التعاون الصناعي الزراعي وكذلك التعاون في تنمية قطاعات الطاقة النقل الاتصالات ملائمة – وفي كافة الأوقات – لكل مواطن في الإقليم .

ومن أهم القطاعات التي توليها الكوميسا اهتمامها في التعاون المشترك :

- تنمية الموارد البشرية والتعاون الفني – تنمية الموارد الطبيعية والبينية .
- تشجيع وتسهيل للتجارة .
- التنمية الصناعية ، التنمية الزراعية ،تنمية الطاقة .
- تنمية القطاع الخاص وحماية الاستثمار .
- العلم والتكنولوجيا .
- تنمية النقل والمواصلات .
- النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا .

## إنجازات الكوميسا :

أنشأت الكوميسا في مايو 1999م لجنة التجارة الحرة لتسهيل وتنسيق عمليات إنشاء السوق المشتركة طبقا لما تم الاتفاق عليه في معاهدة الكوميسا .

– تم عقد قمة غير عادية لرؤســاء دول وحكومات الكوميســا في أكتوبر 2000 من أجل تنظيم عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة وقد شارك فيها تسع دول هم :

مصر ، جيبوتي ، كينيا مدغشقر ، مالاوي ، موريشيوس ، السودان ، زامبيا ، زيمبابوي وقد تم انضمام بوروندي وسيشل لهم في عام 2001م .

– تم تحرير كافة المعاملات البينية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال .

– تم الاتفاق على إنشاء اتحاد جمركي إقليمي في ديسمبر 2004 حيث تفرض تعريفيا جمركية موحدة بنسبة صفر ٪ 5٪ 15٪ 30٪ على كل من السلع الرأسمالية المواد الخام السلع الوسيطة للسلع النهائية على التوالي .

– تهدف الكوميسا إلى تكوين الجماعة الاقتصادية ( منطقة نقدية موحدة ) مع تحرير حركة الأفراد في عام 2025م .

- تهدف الكوميسا إلى وضع إجراءات استثمارية موحدة للإقليم من أجل تحسين وضع كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وعابرة الحدود على أن يتم ذلك في إطار تحرير حركة رؤوس الأموال والخدمات والعمل و قد عقد رؤساء الهيئات الاستثمارية الإقليمية اجتماعا في أغسطس 2000 من أجل الاتفاق على خطة عمل لإنشاء هيئة استثمارية موحدة لتسهيل إنشاء المنطقة الاستثمارية الموحدة.

- تم وضع نظام موحد لمعلومات الجمارك وذلك من أجل تسهيل عملية الإزالة الجمركية ووضع تعريفة جمركية موحدة لكل دول الكوميسا .

- تم وضع معايير زراعية عامة من أجل تنظيم المحاصيل الغذائية .

- وقد تم اتخاذ بعض الإجراءات الإدارية مثل : الاتفاق على وثيقة ضريبية موحدة إصدار تعريفة موحدة للطرق البرية ووضع نمط موحد للتأمين على الناقلات إصدار شيكات سياحية وضع نمط تأمين موحد على الجمارك الإقليمية .

- وضع شبكات معلومات موحدة لتنسيق بيانات العملية الإنتاجية والتسويقية للسلع المصنعة والداخلية في تجارة الإقليم .

- إنشاء شبكة معلومات عن كافة أنشطة الكوميسا وتربط هذه الشبكة ما بين الدول الأعضاء لتوفير كافة البيانات عن عمليات الكوميسا التي تتم في كل من هذه الدول .

- تم عقد أول اجتماع لممثلي لجان الأعمال في دول الكوميســا في نوفمبر 1997 وأول معرض تجاري للكوميسا أقيم في نيروبي عاصمة كينيا في مايو 1999 وأول ندوة اقتصادية للكوميسا عقدت في القاهرة في فبراير 2000 .

- العلاقة بين الكوميسا وبين الجماعات الاقتصادية الأخرى وبالتحديد السادك في عام 1997م أعلنت كل من ليسوتو وموزمبيق رغبتها في الانسحاب من الكوميسا ذلك لأن استمرار عضويتهما فيها لا تتوافق مع ظروف عضويتها في السادك وقد انسحبت تنزانيا في سبتمبر 2000 لنفس هذه الأسباب .

لذا فقد وضــعت الكوميســا برنامج التعاون فيما بين الســكرتارية التنفيذية لكل من الكوميسا والسادك بهدف الحد من المشكلات الناجمة عن تعدد العضوية في كل منهما وما ينتج عنها من ازدواجية في النشــاط مما يؤثر بالســلب على معدلات أداء كل من المنظمتين كما يهدف هذا البرنامج أيضا إلى وضع أسس للتعاون المشترك بما يؤدي إلى تحقيق أقصي منفعة للدول الأعضاء وقد تم الدعوة لإنشاء هيئة منسقة لأعمال الكوميسا والسادك في مايو 2001م .

- التنسـيق بين سـياسـات النقل والمواصـلات في الدول الأعضـاء وقد اتجهت الكوميسا إلى تحرير صناعة السيارات ووضع موصفات موحدة لشحن .

البضائع عبر الخطوط الحديدية وكذا للمعلومات الخاصة بالشحن الجوي .

وبالنظر إلى الإنجازات التي حققتها الكوميسا فإنه من الإنصاف القول بأنه تم عقد ما يكفي من الاتفاقيات والبروتوكولات بواسـطة رؤسـاء الدول ووزراء ماليتها وذلك من أجل تسهيل نجاح عملية التكامل .

إلا أن نجاح التكامل لا يقاس بنمط الإدارة أو التقنية وانتظام الاجتماعات حيث تصدر التوصيات والبيانات إنما يقاس بمؤشرات التجارة والنمو الاقتصادي ومستويات الفقر وحتى الآن لا يوجد دليل على زيادة فرص التجارة البينية في الكوميسا ولا دليل على حدوث المنافع الديناميكية كنتيجة للتكامل .

ومن ثم يقودنا إلى دراسة حول المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف الكوميسا ومبادئها.

## معوقات التكامل داخل الكوميسا :

هناك العديد من العوامل التي ظهرت منذ حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها وأسهمت في فشل التكامل وبالطبع فإن عملية التكامل في إطار الكوميسا قد تأثرت بنفس هذه العوامل بالإضافة إلى بعض العوامل الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي .

ويمكن تحديد المعوقات غير الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في :

- الاعتماد على عدد قليل من صادرات المواد الأولية .

- وجود أزمة هيكلية في اقتصاديات دول الكوميسا تتمثل في الاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة العمل وقد تعرضت هذه السياسة – وهي ما عرفت بسياسة « إحلال الواردات » لكثير من النقد إليها من العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد المحلي وعلي عملية التكامل .

- ضعف الإمكانيات البشرية .

- ضيق أفق التفكير والمتمثل في عدم قدرة حكومات الدول الأعضاء على التنسيق بين ما ورد في اتفاقيات الكوميسا من التزامات والفرص المتاحة أمام الدول الأعضاء وبين الخطط التنموية في تلك الدول .

- زيادة اعتماد الدول الصناعية الكبرى على اقتصادات الدول المستعمرة السابقة .

- تعدد انتماءات الدول الأعضـــاء لعدد من المنظمات الإقليمية فنصــف أعضـــاء الكوميسا هم أعضاء في الساداك وثلاثة أعضاء في الساكو هم أيضا أعضاء في كل من الكوميســا والســادك ويؤدي ذلك إلى الصــراع وعدم التنســيق ما بين الجهود التكاملية ويتضــح من ذلك أن الانضـــمام للتجمعات الإقليمية هو هدف في حد ذاته لدى تلك الدول بغض النظر عن جدوى هذا الانضمام في تحقيق أهدافها التنموية .

- العوائق السياسية للتكامل على المستوى المحلي للدول الأعضاء حيث لا يوجد جهاز قوي وطني لديه سلطة فعالة على هذه الدول ومن ثم يصعب على الكوميسا إيجاد آلية مناسبة لتنفيذ سياستها .

- عبء الدين الأفريقي الخارجي .

- مشكلات المواصلات ندرة المعلومات حول أزمات الاقتصاد الأفريقي .

- الآثار السلبية لغياب عدالة توزيع منافع التكامل ما بين دول الكوميسا .

- الرشـــوة والفســـاد المنتشــر في الأجهزة الإدارية ســـواء على المســـتوى المحلي أو المستوى الإقليمي .

أما العقبات التي تفرضها عملية التكيف الهيكلي أمام تحقيق أهداف الكوميسا فترجع بالأساس إلى أن الشروط التي يضعها كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي يمكن أن تعوق عملية التكامل في الكوميسا وتتمثل تلك الشروط في تخفيض قيمة العملات المحلية وتعويم سعر الصرف وكذلك رفع الرقابة عن أنظمة الأسعار الداخلية والعمل على حرية تدفق التجارة وإلغاء مشروعات الدول واحتكارها لكل من الإنتاج والتسويق وأخيرا إصلاح السياسة المصرفية والشروط المترتبة عليها :

تقليص ميزانية الدولة وتقليل عرض النقود وانخفاض مستوى أجور ومرتبات العاملين بالقطاع العام مما يساهم في زيادة معدلات البطالة وتفاقم مشكلات الفقر .

هذا ويمكن أن يساعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي على نجاح التكامل الاقتصادي مادام الهدف الأساسي من هذه البرامج هو تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة حراك عوامل الإنتاج ( العملة والمواد الخام ) وتقليل الفاقد الاقتصادي إلا أنه لا يوجد ما يدعو من وجود هذه الآثار الإيجابية لبرامج التكيف الهيكلي داخل دول الكوميسا ومن ثم لم يظهر مردودها الإيجابي على عملية التكامل والجدير بالذكر أن على الرغم من وجود بعض الإثراء التي توضح الأثر السلبي لبرامج التكيف الهيكلي على كل من الاقتصاد المحلي لدول الكوميسا

وعلى عملية التكامل في إطارها إلا أنه يمكن القول أن اقتصـاديات هذه الدول وإن ظلت فقيرة في ظل برامج التكيف الهيكلي فإنه كان يمكن أن تكون أكثر فقرا بدونها .

والنقطة الجوهرية في أهمية برامج التكيف الهيكلي لنجاح تكامل الكوميسـا ترجع إلى التناقض بين سيا سات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي : حيث يركز صندوق النقد الدولي على منهج إدارة الطلب الذي يعتمد على تقليل الواردات وتقليص الاتفاق العام أما البنك الدولي فيعتمد على تنمية الصادرات أو التوجه الخارجي وليس من السهل دائما التوفيق ما بين الرأيين فمن المتصور أن برامج صندوق النقد الدولي ستحدث تخفيضا كبيرا في الواردات سوف يؤدي إلى تآكل أو ضآلة استجابة عرض الصادرات كما أن تقليل الاتفاق العام له آثار سلبية على التنمية طويلة الأجل .

كما أن مجموعة برامج التكيف الهيكلي التي طبقت في دول الكوميسـا حاليا لم توجه اهتمامها إلى تنمية التجارة الإقليمية و تدعيم تحرير الواردات في حين أن ارتفاع جودة المنتجات القادمة إلى الكومي سا – خا صة تلك القادمة من آ سيا تجعل تحرير الواردات عموما يؤثر بالسلب على التجارة البينية في الكوميسا على المدى القصير .

وقد أدى تطبيق التكيف الهيكلي في دول مثل زامبيا وزيمبابوي إلى ظهور نتائج مقلقة ذلك أن الشــركات الوطنية قد أغلقت أبوابها نتيجة الدورات المتاحة وأدى الركود إلى تقليل الطلب أو قضــى عليها نتيجة لارتفاع أســعار الفائدة الناجم عن عملية التحرر الاقتصادي وباتت الشركات عاجزة عن الا ستثمار كما أن الضغط على دول الكوميسا لضــرورة تقليل عجز ميزان المدفوعات لديها يتطلب تقليل الطلب ومن ثم لن تظهر الآثار الإيجابية لعملية تحرير التجارة وتتراجع معدلات التجارة البينية التي هي أهم مؤ شر لنجاح العملية التكاملية في إطار الكوميسا والمثال على ذلك : انخفاض صادرات زامبيا إلى زيمبابوي بســبب تطبيق برامج التكيف الهيكلي في زيمبابوي منذ عام 1991 حيث اضــطرت زيمبابوي إلى تخفيض وارداتها تماشــيا مع إحكام ســيطرتها على ســوق النقد الأجنبي وقد شكل ذلك خسارة كبيرة في حصيلة صادرات زامبيا .

ويمكن للكوميســا أن تتغلب على بعض العوائق غير الناتجة عن برامج التكيف الهيكلي مثل مشكلة المواصلات بأسلوب الإنتاج كثيف رأس المال في ظل وفرة العمل وندرة رأس المال وكذلك مشكلات تخلف رأس المال البشري وذلك من خلال تنسيق خطط طويلة المدى على مستوى دول الكوميسا ككل .

## مصر وتجمع الكوميسا :

ونتناولها على الوجه التالي :

### 1 - آفاق العلاقات السياسية بين مصر ودول التجمع :

كان لمصر دائما سياسة ثابتة وواضحة وهي ضرورة الارتباط والتعاون مع دول حوض النيل ومن شاركت مصر في تجمع الأندوجو لدول حوض النيل آنذاك منذ تأسيسه في عام 1983م مؤكدة على ضرورة أن يكون نهر النيل محورا ترتكز حوله التنمية الاقتصادية لدول النهر وعندما قام تجمع الكوميسا وهو تجمع اقتصادي إقليمي يقترب ويشمل دول حوض نهر النيل فقد شرعت مصر في الانضمام إليه منذ عام 1993م وتحقق هدف مصر بالانضمام إلى هذا التجمع عام 1998م وذلك في القمة الثالثة لهذا التجمع والتي عقدت في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية في الفترة من 29-30 من يونيه 1998م .

وبانضمام مصر إلى هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي الذي ضم 21 دولة أفريقية دخلت مصر مرحلة جديدة من العلاقات لسياسة لدولة في الإطار الإقليمي حيث يفترض أن قمة حركة تفاعلية اندماجية أقبلت عليها مصر في المجالات السياسية الاقتصادية والتجارية مع نحو عشرين دولة أفريقية قريبة من مصر

وهذه الحركة الاندماجية سوف تحقق لمصر مكاسب اقتصادية بل ومصالح حيوية وإستراتيجية وتعلقت تلك المصالح بالمياه في نهر النيل والتي تمثل محور التنمية الاقتصادية لمصر واستقرار العلاقات السياسية بين مصر ودول نهر النيل وكذا دول الجنوب الأفريقي بما يحقق الأمن القومي المصري بحكم دورها الريادي في القارة الأفريقية نظرا لمكانتها الإقليمية والدولية التي جعلت منها دائما دولة محورية .

ومن ثم يمكن القول إن الاعتبارات السياسية وإن كانت تمثل واقعا محددا لعلاقات مصر بدول الكوميسا إلا أنها تمثل أيضا عاملا مهما ومساعدا يخدم المصالح الحيوية لمصر في أفريقيا ذلك أن دول السوق تشكل منطقة مصالح مصرية ذات أهمية قصوى وذلك بحكم عدد من الاعتبارات أبرزها وأهمها كما ذكرنا سلفا مياه نهر النيل وأيضا البحر الأحمر الذي يمثل بعدا إستراتيجيا وأمنيا وحيويا لمصر إضافة إلى الاعتبارات الجيوبوليتكية التي تتمثل في كون إقليم الكوميسا يمثل منطقة الجوار الإقليمي الجنوبي بخصائصه الإستراتيجية والثقافية وبإمكانياته الاقتصادية المهمة .

وتجدر الإشــارة في هذا الســياق إلى أن العلاقات الاقتصــادية ليســت هي العوامل الوحيدة الحاكمة في علاقات مصر بدول السوق بل إن علاقات مصر السياسية بدول السوق تحكمها محددات مهمة تفرض على صانع السياسة المصرية المبادرة بتكثيف حركة التكامل والاندماج مع دول التجمع فالدول النيلية العشر تقع في إطار إقليم السوق والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن وتتحكم فيه مجموعة من دول السوق وأمن الحدود الجنوبية لمصر مهمة مشتركة بين مصر وبعض دول حوض النيل مثل السودان وإثيوبيا وأوغندا وغيرهم ومن ثم فإن العلاقات الســياســية لمصــر بدول الكوميســا تحكمها محددات أساسية ورئيسية تتمثل في الخصائص الجيوبوليكية والثقافية وحقوق مصر التاريخية ومصالحها المائية وأخيرا أمن البحر الأحمر .

**2 - أفاق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والكوميسا :**

تنبع أهمية انضمام مصر لتجمع الكوميسا من ثلاثة عوامل مجتمعة هي :

(أ) مشكلة العجز المتواتر في الميزان التجاري المصري والتي تؤرق صانعي السياسة الاقتصــادية في مصــر فقد بلغ هذا العجز وفقا لبيانات البنك المركزي المصــري نحو 8 مليارات دولار في عام 1998م ( عام الانضمام ) .

(ب) أما العامل الثاني – فيتمثل في التزام مصر القاري – بما التزمت به في قمة الدول الأفريقية التي عقدت في أبوجا – نيجيريا عند التوقيع على معاهدة أبوجا الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة بين دول القارة الأفريقية خلال فترة زمنية لا تتجاوز 34 عاما من بدء تنفيذ المعاهدة في مايو 1994م .

أما العامل الثالث والأخيرة فإنه ينبع من إدراك حقيقة طبيعة العلاقات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين إذا إن هذا القرن هو عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة الأمر الذي يمثل بالنسبة للدول الأفريقية تحديا جديدا يمكن مواجهته من خلال إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

هذا وقد توافرت الرغبة المصرية في الانضمام التجمع منذ تأسيسه عام 1994م إلا أن ظروفا سياسية بينها وبين السودان قد حالت دون تحقيق شرط الإجماع العام من قبل دول التجمع جميعها ومن ثم احتفظت مصر آنذاك بصفة مراقب إلى أن سمحت الظروف السياسية بينها وبين السودان بتوافر شرط إجماع دول الكوميسا على انضمام مصر وتحولت عضوية مصر من مراقب إلى عضو دائم بالسوق .

ولقد حققت مجموعة الكوميسا قفزات سريعة على طريق التكامل منذ عام 1994م فقد وصلت تخفيضات الرسوم الجمركية فيما بين دول المجموعة إلى 80٪ .

في عام 1997م ووصـــل التخفيض إلى 90٪ في عام 1998 ووصـــل عام 2000 إلى 100٪ هذا ويشترط لحصول المنتج على هذه التخفيضات أن يكون متمتعا بصفة المنشأ الوطني حيث يلتزم ألا تقل نسبة المكون المحلي الداخلة في إنتاجه حسب مقررات قمة كينشاسا في عام 1998م عن 35٪ ويمكن النظر في هذه النسبة بتخفيضها إلى 25.5 كحد أدنى بالنسبة للسلع ذات الأهمية للتنمية الاقتصادية في هذه الدول .

**وفي هذا الإطار فقد حرصت مصر على تفعيل التعاون البناء مع دول الكوميسا فقد تم اتخاذ العديد من القرارات لعل أهم هذه القرارات هي :**

- زيادة خطوط مصر للطيران إلى دول الكوميسا من ست دول إلى اثنتي عشرة دولة .
- تخفيض تداول نقل البضائع إلى الدول الأفريقية .
- تأسـيس شـركة النقل البحري إلى دول شـرق وجنوب أفريقيا بمسـاعدة بنك الاستثمار القومي .
- إنشاء مراكز تجارية في الدول الأفريقية .

- تقديم التسهيلات الضرورية للقطاع الخاص لإنشاء وتصدير الأدوية إلى أفريقيا .

- ا ستكمال خطة للمعارض لتغطية الأ سواق الواعدة للأ سواق المصرية بالأ سواق الأفريقية والعربية .

- إنشاء شركتين إحداهما لترويج المنتجات المصرية في دول الكوميسا وهي شركة الجنوب / الجنوب ولها أفرع في كل من وأوغندا وكينيا وجيبوتي باعتبارها مناطق حرة لدخول المنتجات المصرية إلى أسواق دول الكوميسا وتتضمن هذه المنتجات : المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية وحديد التسليح والسيراميك والسجاد أما الشركة الثانية فهي الشركة العربية الأفريقية للدرا سات التسويقية والاقتصادية لتعريف المستهلك الأفريقي بالمنتج المصري ومدى جودته واستقرار أسعاره .

- وفي مجال النقل البحري : تقرر الانتهاء من تأسيس شركة النقل البحري إلى دول شرق وجنوب أفريقيا بمساعدة بنك الا ستثمار القومي وكذلك التنسيق مع بنك التنمية الأفريقي لإنشاء شركات ملاحة في أفريقيا لتسيير خطوط ملاحة تربط بين دول القارة .

- في مجال التسويق : تم تحديد خطة لإنشاء مراكز تجارية دائمة في الدول الأفريقية مع استكمال تنفيذ خطة المعارض لتغطية الأسواق الواعدة في أفريقيا مع وجود بعثات ترويجية لعدد من دول الكوميسا .

- إنشاء شركة قطاع خاص لتصدير الأدوية للدول الأفريقية والانتهاء من تأسيس شركة التسويق للمنتجات المصرية بأفريقيا .

- إتاحة الفرص لتعليم الطلاب الأفارقة في كلية الطب وتدريب الأطباء الأفارقة في المستشفيات المصرية مع إيفاد بعثات علاجية مخصصة للمساهمة في القضاء على الأمراض المنتشرة بالمنطقة .

- قيام مصر بسداد باقي حصتها في خصخصة وكالة الأنباء الأفريقية إلى جانب الاستجابة لطلبات بعض الدول الأفريقية لتركيب محطات إرسال صغيرة لاستقبال القنوات الفضائية المصرية على أن يتم ذلك تدريجيا بواقع خمس محطات سنويا .

أما عن التبادل التجاري بين مصر ومجموعة دول الكوميسا فيتضح أن مصر تستورد من دول الكوميسا أكثر مما لها كما أن التبادل التجاري لمصر مع الكوميسا يمثل نسبة تتراوح ما بين 50٪ إلى 80٪ من إجمالي علاقتها التجارية مع الدول الأفريقية .

أي أن دول الكوميسا تحتل المركز الأول وبنسبة كبيرة لتجارة مصر مع الدول الأفريقية والجدير بالذكر أن هذه النسبة قد شهدت تزايدا منذ عام 1995 حتى الآن .

مما يوضح الأهمية لنسبة دول الكوميسا في تجارة مصر مع الدول الأفريقية بل وتزايدت هذه الأهمية عبر الزمن .

وعلي الرغم من ذلك إلا أن القيم المطلقة لحجم كل من الصـادرات والواردات المصرية مع دول الكوميسا ضئيل إذا ما قورن بهدف انضمام مصر للكوميسا وبالهدف المعلن لإنشاء الكوميسا .

*** ويمكن حصر أهم أسباب هذه الحالة في عدد من النقاط مثل :**

– سوء الحالة الاقتصادية وضعف القوى الشرائية في الدول الأفريقية مما أدى إلى ضيق حجم أسواقها .

– تؤدي ارتباطات الدول الأفريقية مع المجموعات الأخرى مثل مجموعة الفرانكفون والأنجلوفون إلى منافسة كبيرة للسلع المصرية في الأسواق الأفريقية حيث تمنح هذه المجموعات ميزات لأفريقيا لا توفرها مصر.

– قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية في الأسواق الأفريقية بالإضافة إلى عدم الاشتراك في المعارض التي تقام في هذه الدول .

– عدم توافر معلومات ودراسات كافية للمصدر المصري عن المستهلك الأفريقي وأذواقه .

- عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة ومباشـــرة مع الدول الأفريقية ولا يتعدى ذلك أكثر من السفن العملية في منطقة البحر الأحمر على موانى دول شرق وجنوب أفريقيا .

- عدم وجود مراكز خدمة و صيانة مصرية للسلع المصدرة كالثلاجات والغسالات والأجهزة الأخرى في هذه الدول .

- ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة .

- دخول دول شرق آسيا إلى هذه الأسواق بقوة حيث تقدم السلع بأسعار منخفضة وهو ما يهم المستهلك الأفريقي في المقام الأول .

هذا ولتنمية التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا نجد من الضروري التواجد بصفة مستمرة داخل هذه الأسواق من خلال المعارض والبعثات الترويجية المتخصصة كما لابد من إيجاد مظلة تأمين ضد المخاطر التجارية عن طريق إنشاء .

هيئة مستقلة للتأمين على الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية ضد مخاطر عدم الســـداد مع ضـــرورة التعريف بالمنتج المصـــري عن طريق إيفاد وكلاء تجاريين إلى الأسواق الأفريقية بالإضافة لتطوير نشاط فروع شركات التجارة الخارجية العاملة في أفريقيا لمساعدة المصريين مع إنشاء فروع للبنوك المصرية في الدول الأفريقية

للقيام بكافة الأعمال المصــرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية المصــرية مع دول الكوميســا للحد من المخاطر التي تواجه المصــدرين لهذه الأســواق مثل : الموارد الغذائية المعلبة والمحفوظة منتجات الغزل والنسيج و المستحضرات الطبية والبيطرية المنتجات الجلدية موارد البناء البلاستيك الألومنيوم إذ أنه مما سبق يتضح لنا أن تجارة مصر مع أفريقيا عموما تتسم بالضعف من الناحيتين المطلقة والنسبية وتقوم أساسا على الاستيراد مع ضعف واضح في الجانب التصديري فيها إلا أن أضعف جوانبها حقا هو التذبذب الشــديد عاما بعد آخر حيث يمثل معظمها صــفقات عارضــة غير متكررة مما يعني أنها لا تعكس تواجدا حقيقيا بأي حال لمصــر في الأســواق الأفريقية غير أنه من الجدير بالانتباه أن هذه التجارة قد شهدت في السنوات الأخيرة نموا يفوق أية فترة سابقة كما شــهدت الســنوات الأخيرة تطورا مهما في علاقات مصــر الاقتصــادية مع الدول الأفريقية تمثل في توجه رؤوس الأموال المصرية إلى الاستثمار في هذه الدول وهو الأمر الذي جاء مواكبا لاتساع نشاط القطاع الخاص وتزايد دوره في الاقتصاد المصري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت خلال السنوات الأخيرة .

هذا وتأتي أوغندا في صدارة الدول التي أصبحت للاستثمارات المصرية دور ملموس فيها وتقدر هذه الاســتثمارات بحوالي ثلاثين مليون دولار كما تضــم بنكا مصــريا بدأ نشــاطه من عام 1995م وهو بنك القاهرة الدولي الذي يزمع فتح فروع له في كل دول الكوميسا بالإضــافة إلى مشــروع مجمع صــناعي كبير ومراكز للتدريب ومزارع للقطن وفنادق سياحية تقوم بهما شركاء مقاولات مصرية وإقامة طرق بتمويل من بنك التنمية الأفريقي .

كما شهدت أيضا السنوات الأخيرة مشاركة أفريقية في الاستثمار في مصر إذ تشير بيانات رسمية إلى إقبال الأفارقة على المساهمة في رؤوس أموال عدد لا بأس .

به من الشركات الاستثمارية المصرية في قطاعات عديدة زراعية و صناعية و سياحية وإنشــائية وقد بلغ حجم المســاهمات في يونيه 1998م نحو 64مليون جنيه وتنتمي إلى خمس دول هي إثيوبيا وجنوب أفريقيا وليبير يا ونيجير يا وكينيا و قد ذهبت هذه المســاهمات إلى 16شــركة في مختلف القطاعات تبلغ تكلفتها الاســتثمارية حوالي 650مليون جنية وتضم فرصا للعمالة وهو اتجاه يأخذ في التوسع مع تزايد الخصخصة واتســاع القطاع الخاص ونمو ســوق الأوراق المالية في ظل ســياســات الإصــلاح الاقتصادي التي تتبناها مصر حاليا .

هذا وقد اتخذت مصر سلسلة من الإجراءات التي تدعم التعاون الاقتصادي مع دول الكوميسا وتعزز من سبل التبادل التجاري مع تلك الدول وذلك بهدف زيادة الصادرات المصرية إليها وإحياء خطة تنشيطها للسوق الأفريقية بصفة عامة ودول الكوميسا بوجه خاص من خلال منظمة ثلاثية الأبعاد:

يتمثل أول جوانبها في القيام بعدد من البعثات الترويجية إلى بعض دول القارة شـــرقا وجنوبا والعمل على تنظيم لقاءات فيما بين رجال الأعمال المصـــريين والأخوة الأفارقة من اجل فتح آفاق جديدة أمام المنتجات المـ صرية وتنـ شيط ودفع الـ صادرات المـ صرية لدول الكوميسا .

أما الجانب الثاني فيتمثل في الإعداد والتنظيم المســتمر بهدف إقامة معارض دائمة أو مؤقتة للمنتجات المصرية بدول الكوميسا .

وأخيرا يتمثل الجانب الثالث في ربط الموانى بموانى دول شرق أفريقيا من خلال خط ملاحي مباشر ومنظم يمهد لتنشيط التجارة المصرية – الأفريقية .

وينبع هذا التوجه الجديد من فلسفة رئيسيه ترتكز عليها سياسة التنمية الاقتصادية المصرية وتعتمد بدورها على تنمية قطاع التصدير الذي يقود عمليه التنمية ويحقق الحصن اللازم للاقتصاد المصري، ويعزز من فرص اتجاه الصادرات المصرية بقوة نحو تلك السوق الإقليمية المهمة وذلك من خلال المؤشرات الإيجابية التالية.

- رحابة السوق تتيحها الكوميسا خاصة وأنه تجمع كبير يبلغ تعداد سكانه 380 مليون نسمة أي ما يقرب من نصف تعداد سكان القارة مجتمعة يعيشون في مساحة تزيد على 12 مليون كيلومتر مربع كما أن مجموع ناتجه المحلي الإجمالي 90 مليون دولار .

- إمكانية القفز بحجم صادرات مصر لدول الكوميسا في أسرع وقت إلى مستويات أعلى .

- تتصدر السودان جدول العلاقات التجارية لمصر مع دول الكوميسا وتقدي حجم الصادرات المصرية إليها بمقدار 71.83 مليون جنيه مع واردات مقدارها 50.26 مليون جنيه وبفائض يقدر بنحو 21.57 مليون جنيه وتأتي جيبوتي في المرتبة الثانية وتبلغ صادرات مصر إليها ما قيمته 12.44 مليون جنيه وبلا واردات ويلي ذلك خمس دول أخرى يتراوح إجمالي حجم تبادلها التجاري مع مصر ما بين 9 ملايين جنيه

وتتمثل في الكونغو أما الدول الثلاث الأخرى في مجموعة الكوميسا والتي يميل الميزان التجاري لصالحها في إطار تعاملها مع مصر كينيا وتبلغ وارداتها لمصر 216.42 مليون جنيه يتمثل معظمها في الشاي الكيني مقابل 5.95 ملايين جنيه صادرات مصرية إليها والثانية إثيوبيا حيث يبلغ إجمالي وارداتها لمصر 84.53 مليون جنيه مقابل 5.16 مليون جنيه صادرات والثالثة مالاوي التي تمثل صادراتها لمصر 76.14 مليون جنيه ووارداتها 40 ألف جنيه مصري فقط وحيث تتمثل الواردات المصرية منها مع زامبيا أساسا في الطباق .

علي أن الاتجاه العام حاليا في إطار التوجه المصري داخل الكوميسا هو دفع الصادرات المصرية لتلك المجموعة من الدول وزيادتها في القريب العاجل بشكل ملحوظ .

هذا ولا يقتصر الأمر على التعامل التجاري مع دول الكوميسا في شرق أفريقيا بل تلك الموجودة في الجنوب الأفريقي بما فيها الدول التي لم يكن لمصر أي تعامل تجاري معها على الإطلاق من بينها موريشيوس التي انضمت مؤخرا إلى تجمع الكوميسا .

وتأكيدا لهذه الإجراءات التي اتخذتها مصـــر من أجل دفع وتنمية صـــادراتها لدول الكوميسا فقد قامت مصر بإرسال البعثات الترويجية كما استقبلت الوفود الأفريقية في نفس الوقت .

وأهم هذه البعثات – البعثة المصـــرية إلى كينيا وزامبيا وأوغندا وذلك للتعرف على احتياجات السوق لدى هذه الدول كما يقابل ذلك الحرص على استقبال رجال الأعمال والمســتثمرين الأفارقة حيث اســتقبلت مصــر رجال أعمال من إثيوبيا وإريتريا والاتفاق بين مصر وأريتريا على إقامة خط ملاحي مجرى بين البلدين .

وفي إطار دعم العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة حرصت مصر على الالتقاء برؤساء مجموعة دول الكوميسا حيث استقبل كل من الرئيس الإريتري ورئيس وزراء إثيوبيا ورئيس تنزانيا حيث أكد الرئيس التنزاني خلال زيارته للقاهرة على ضـــرورة إرساء علاقات اقتصادية قوية بين مصر وتنزانيا سواء على مستوى المؤسسات العامة أو القطاع الخاص وذلك من خلال زيادة تبادل البعثات التجارية وتنظيم المعارض المشتركة في كافة المجالات الصناعية ودعا إلى تشجيع التعاون خاصة من خلال اللجنة المشـــتركة بين البلدين وحل المســـائل المتعلقة بالنظم الضـــريبية وقوانين الاســـتثمار وغيرها من المسائل الفنية .

كما عقدت اجتماعات على مستوى القمة بين رئيس مصر والرؤساء الأفارقة وا صطحب رئيس مصر في جولاته وفودا من رجال الأعمال والمستثمرين المصريين للعمل على دفع علاقات بين مصر ودول السوق .

ومن ثم فإن الدبلوماسية المصرية في أفريقيا تتحرك في عدد من المحاور منها التحرك لدعم جهود القارة في مجال التنمية الاقتصادية وتمكينها من استغلال إمكانياتها البشرية والطبيعية والخبرات المتوافرة لديها لتحقيق ما تنشده من تقدم ونمو اقتصادي ويأتي في مقدمة هذه الجهود ما يسعى إليه القادة لإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتي تهدف إلى إقامة السوق الأفريقية المشتركة وإزالة العوائق أمام التجارة البينية والاستثمار فيما بين دول القارة وتنمية البنية الأساسية التحتية اللازمة بما فيما ربط مختلف أنحاء القارة بشبكات المواصلات والاتصالات .

وتسهيل مشاركة القطاع الخاص الأفريقي للاضطلاع بدوره الرئيسي المطلوب في زيادة التبادل التجاري وإقامة المشروعات التي تخدم عملية التكامل الاقتصادي في دول القارة .

وامتدادا لهذا التوجه أيدت مصـــر كافة الجهود الرامية للإســـراع الخطي على الطريق وســـاهمت خلال القمة الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك في ســـبتمبر 1999م في التو صل إلى تـصور حول الخطوات المطلوبة لتضييق الفوا صل الزمنية بين مرحل تنفيذ اتفاقية أبوجا والبدء في هذا الســـياق بإقامة البرلمان الأفريقي الجامع وكذلك في التحرك نحو إنشـــاء البنك المركزي الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية بما يتيح توفير الأدوات الكفيلة بتنـ سيق التـ شريعات الوطنية الأفريقية وإيجاد أر ضية اقتـ صادية وتـ شريعية تمهد الطريق لقيام جماعة اقتصـــادية أفريقية ناجحة مع إبلاء الاهتمام اللازم للجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصـــادي الإقليمي من خلال التجمعات الاقتصـــادية الفاعلة بالقارة باعتبارها اللبنة الأساسية والطريق الأمثل نحو قيام وحدة اقتصادية شاملة تجمع شعوب ودول القارة جميعها .

وكانت مصر قد بدأت في التحرك في هذا الاتجاه منذ عدة سنوات حيث حرصت على الانضمام إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا ( الكوميسا ) ضمن منظومة إقليمية اقتـصادية واحدة تهدف إلى إنـشاء منطقة للتجارة الحرة فيما بينها وا ستهداف هذا التجمع الاقتصادي إزالة العوائق أمام التجارة والاستثمار ما بين دوله

وتنمية البنية الأســاســية اللازمة لذلك بما فيها تحرير الملاحة الجوية والبحرية والاتصالات والمواصلات مع إعطاء القطاع الخاص الأولوية ليضطلع بدوره في دعم التبادل الاقتصادي بين دول التجمع .

ونري أن هذا التجمع يوفر إمكانيات ضــخمة للتجارة والاســتثمار في ضــوء ثرواته الطبيعية المتنوعة والجمة والتي تشمل مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة غير المســتغلة والثروة الحيوانية والموارد المعدنية الضــخمة من الفوســفات والحديد والنفط بالإضافة إلى اليورانيوم والنيكل والنحاس والكوبالت كما تتيح الأنهار الموجودة في دول التجمع مثل نهر النيل ونهر الزامبيزي ونهر الكونغو إمكانيات متعددة لتنمية قطاعات النقل النهري وتوليد الكهرباء والمصايد السمكية .

ومنذ انضمام مصر إلى تجمع الكوميسا عام 1998م عملت على تفعيل دورها في هذا التجمع وســاهمت في كافة أنشــطته واهتمت بالتعريف بالســوق والفوائد التي ســيتيحها الانضمام لهذا التجمع لدي الرأي العام المصري وقطاع الأعمال كما حرصت مصر على الإســراع في تطبيق التزاماتها طبقا لاتفاقية الكوميســا وذلك بإعمال التخفيضــات الجمركية المقررة في إطارها وهو ما تم بالفعل في زمن قياســي حيث خفضــت مصــر تعريفتها الجمركية على وارداتها من الكوميسا بنسبة 90٪ بشرط المعاملة بالمثل .

وتعميقا للتفاعل بين دول الكوميسا أطلقت مصر مبادرة هي الأولى من نوعها في إطار التجمع وذلك بالدعوة لعقد المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الذي عقد بالقاهرة في فبراير عام 2000 تحت رعاية مصر وضم عددا من الرؤساء الأفاقة ووزراء الخارجية والاقتصاد في دول السوق وكذا رجال الأعمال والقطاع الخاص والمسؤولين بكبرى الشركات الوطنية في أفريقيا إضافة إلى رؤساء المؤسسات الاقتصادية والمالية والشركات الدولية المهتمة بأفريقيا وقد حقق هذا المؤتمر عددا من الأهداف أهمها :

- زيادة الوعي الإقليمي والدولي بالسوق كمنطقة تجارة حرة وبصفة خاصة في أوساط الاستثمار والتجارة في الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا .

- تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الكوميسا وخلق شبكة اتصالات بين قطاع العمال في دول السوق من ناحية وبينها وبين مراكز اتخاذ القرارات الاقتصادية في الدول الأعضاء من ناحية أخرى .

- وأخيرا فقد انضمت مصر لعضوية هذه السوق عام 1998 بعد إنشائها بأربعة أعوام ( أعلن قيامها عام 1994 ) ويرجع تأخر انضمام مصر لأسباب سياسية تتعلق بمعارضة إحدى الدول العربية ( السودان ) التي تتمتع بعضوية التجمع منذ إنشائه كمنطقة تجارة تفضيلية PTA عام 1981 يتبين من ذلك أن مصر لم تشارك في صياغة وتشكيل أهداف وهياكل تلك السوق أو وضع إستراتيجياتها ومراحل تطورها وتوجهاتها الأولى .

- إن أول ما يلفت الانتباه عند تحليل توجيهات وأهداف الكوميسا وبغض النظر عن أن التجمعات الإقليمية الموجودة في القارة تأسست في إطار مراحل تنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تهدف في النهاية إلى وحدة أفريقية متكاملة هو أنها أنشأت بصورة مشابهة لما كان يسمى من قبل بالسوق الأوروبية المشتركة والتي تحولت منذ عدة سنوات إلى الاتحاد الأوروبي .

- يتضح ذلك جليا وفق التوجه المبدئي للكوميسا التوجه السوقي أي التوجه التجاري وكذا اهتمامها بمراحل الوصول إلى الاتحاد الجمركي بدءا من إلغاء التعريفية الجمركية بين دولها عام 2001 ويتناقص أيضا مع شعار آخر ومبدأ تتبناه الكوميسا وهو التنمية المتدرجة حتى نوضح مدى التضاد والتضارب في التوجهات فإنه من المتعين تحليل المبدأين :

**- التوجه السوقي :**

وهو ما يعني أن إرادة دول تلك السوق اتفقت على أن الهدف الأعظم لها هو أن تصبح سوقا مشتركة لمنتجات دولها لا يعيق حركة تجارتها البينية أية عوائق جمركية أو غير جمركية وأن تفرض الحماية على منتجاتها داخل تلك السوق بإنشاء اتحاد جمركي يتعامل مع ما قد يصل إليها من خارج التجمع أن هذا الهدف في حد ذاته لو تحقق فمن شأنه أن ينعش الأحوال الاقتصادية خاصة التجارية في دول السوق إلا أنه لكي تكون هناك تجارة فلابد أن تكون هناك صناعة وزراعة وإنتاج وتشريعات تؤمن مناخ الأداء الاقتصادي وتعمل على جذب الاستثمارات إلى داخل الإقليم بالإضافة إلى ما يتعلق بنواح تشريعية وتنظيمية مالية تتعامل مع موضوعات العملة وحرية التحويلات و سداد الالتزامات وغيرها .

مما تقدم يتضح أن مردودات تحرير التجارة البينية بين دول التجمع ذات أثر ضعيف طالما أن البنية التحتية لدولها متدهورة وكذا ضعف العناصر التي اشرنا إليها ( المالية – الإنتاج – الصناعة – الزراعة .... ) لدى بعض دول التجمع وانعدامها تقريبا لدى معظمها .

## - التنمية المتدرجة :

ليس هناك تحديد على وجه الدقة ماذا تقصد الكوميسا بالتنمية المتدرجة فالغموض يشوب هذا المبدأ إذ إنها لم تحدد هل المقصود أن تكون في مجال التجارة ووفقا للتدرج في خطوات الوصل إلى مرحلة الاتحاد الجمركي أم أن المقصود هو التنمية الاقتصادية بصورة مستدامة فيما بين دول التجمع ومما يزيد الغموض إذا ما افترضنا أن المقصود هو الافتراض الثاني أننا لا نجد بين وثائق وإستراتيجية الكوميسا التي أعلنتها عام 2000 أية أجندة أو برنامج عمل زمني أو خطة ما أو إطار يتحدد فيها مفهوم التنمية أو كيف ستتم وكيفية تمويلها وأولوياتها كما أن هياكل ولجان وهيئات الكوميسا في مجملها معنية بتحرير وتشجيع التجارة والاستثمار فقط وصولا إلى آلية التمويل الوحيدة للكوميسا وهي بنك PTA الذي يتخلص هدفه في دعم التجارة في صورة قروض وضمانات تجارية قصيرة الأجل ذات فائدة مرتفعة كما أن أسقفه الائتمانية ضعيفة وليس من بين أهدافه تمويل مشروعات ذات بعد إقليمي أو حتى وطني تتطلب احتياجات تمويلية ضخمة في أي من مجالات التنمية المستدامة .

*** تحديد العناصر الإيجابية التي يتم التحرك على أساسها :**

- إن أولى الإيجابيات هو وجود إطار للتجمع ينظم علاقات بينية لدول الإقليم ذلك التجمع و ما يحيطه من تجمعات أخرى داخل القارة و خارجها حتى لو كانت هناك بعض الانتقادات والمثالب التي وردت على النحو الســابق فإن رغبة دول التجمع في العمل معا والتعاون المشترك لتعميق مفهوم التعاون الإقليمي هي رغبة جادة .

- وقررت الكوميســا بما ورد في اتفاقياتها النوعية وما صــدر عن قممها مناخا جيدا للتعاون بين دول الإقليم وبصـورة يمكن البناء عليها وتطويرها من خلال أجهزة وآليات الكوميسا القائمة بالفعل بما يحقق نقلة نوعية وكمية للتجارة والتعاون الاقتصادي داخل التجمع ( مع إدخال بعض التطوير عليها كما سيرد في السياق ) وهي :

- بنك الكوميســا : والذي تأســس عام 1979 بهدف التمويل للمشــروعات ذات التوجه التصديري وبحد أقصى 5 ملايين وحدة سحب ( وحدة السحب للكوميسا = 1.3 مليون دولار أمريكي ) وبسعر فائدة 12٪ أما على سقف لخطوط الائتمان فهو 10 ملايين وحدة ســحب وبفائدة تقدر بحوالي 10٪ بالإضــافة إلى 1٪ رســوم فائدة على الرصيد القائم من وقت لآخر وغير المسحوب من القرض .

- تبلغ مساهمة مصر في رأسمال البنك نسبة 9.8٪ تتساوي في ذلك مع إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وزيمبابوي .

- أثبتت الكوميسا خلال السنوات العشر الماضية نجاح المجموعة في تحقيق قدر من أهدافها رغم الصعوبات الدولية وتعقيدات الموقف على مستوى القارة ومع ذلك يمكن وضع تصور لتطوير الأداء واتجاهات الكوميسا من خلال تحرك مصري نشط وإيجابي وأوراق عمل ومقترحات تتقدم بها مصر عبر مستويات الكوميسا المختلفة بدءًا من مستوى الخبراء ومرورا بالمستوى الوزاري وصولا إلى القمة .

**- أفكار حول خطة تحرك لتطوير أداء الكوميسا وتعظيم استفادة مصر :**

في مجال التوجيهات العامة للكوميسا :

- تعديل بعض الأوضاع في الكوميسا بمجموعة من الأفكار وأوراق العمل المقترحة والتي من شأنها إفادة مصر إذ من الممكن إعادة بحث توجيهات الكوميسا المرحلية لإعطاء أولوية للتنمية المستدامة بمفهومها الشامل وليس الاهتمام فقط بتنمية التجارة وتنشيطها بين دول الإقليم،

فالنموذج الأوروبي قدر له النجاح باتجاهاته التجارية ليس لصحة التوجه التجاري في حد ذاته ولكن لأنه كان الأكثر ملائمة لأوروبا ولمتانة الأرضية التي بنيت عليها التوجيهات التسويقية لدولها سواء بما كانت تملكه من إنتاج قائم على صناعة راسخة وزراعة ذات أساليب متقدمة ورؤوس أموال وفرص تمويل ومناخ استثماري وحرية تحويلات واستقرار لأسواق الصرف بين دولها بالإضافة إلى ارتفاع قيم التنافسية وتقاربها والأهم من ذلك ما يدخل في عوامل الإنتاج والتجارة من عنصر بشري متميز وبنية تحتية من نقل ومواصلات وخدمات وهي عناصر يفتقر إليها تجمع سوق الكوميسا وهو ما يدعو إلى مراجعة يجب أن تتبناها مصر وبحيث يعاد النظر في أساليب التخطيط الاقتصادي لدول الإقليم وقيامها بالتنسيق فيما بينها وكذا أساليب النقل وربط الطرق بين دول الإقليم سواء البرية أو البحرية أو وسائل النقل الجوي والمواصلات .

– تبني الدعوة إلى التنمية الزراعية وتنسيق السياسات الزراعية وأساليب الإنتاج والتسويق وتأهيل القوى العاملة في هذا القطاع الاقتصادي بما له من أهمية في ظل أزمة الغذاء التي يعاني منها الإقليم وفي هذا الصدد يمكن اقتراح بعض الأفكار لتمويل المشروعات الزراعية المتكاملة على مستوى الكوميسا مثل زيادة رأسمال بنك الكوميسا وتنويع أساليب التمويل لتشمل مجالات تنمية أخرى دون تركيز على التجارة فقط

وهو مبدأ ليس بمـ ستحيل إذ يلجأ إليه بنك التنمية الأفريقي كل عدة سنوات لتو سع قاعدة تمويله للمشـروعات ونطاق إقراضـه باللجوء إلى الدول الأعضـاء حاملة أسـهم ملكيته لزيادة مسـاهماتها وتعلية رأسـماله أو إنشـاء صـندوق مسـتقل للأغذية والزراعة خاصة بالكوميسا يكون نطاق عمله الزراعة وتنميتها .

– إضـافة بعض ما ورد من أفكار في خطة التنمية الزراعة التي أعدتها الفاو كمقترح للتنمـ ية الزراعـ ية في أفريقـ يا في إ طار النيـ باد ويتلخص هذا الاقتراح في أن تقوم دول الكوميسـا برصـد 2٪ أو 3٪ من مخصـصـات الزراعة في ميزانياتها ليتم اسـتخدامها في مشـروعات وزراعة وتصـنيع زراعي واسـتزراع أرض مشـتركة بين دول الإقليم وليس 10٪ كما ور في خطة الفاو وذلك مراعاة لظروف دول التجمع .

## – تعظيم استفادة مصر من ( التوجهات الخاصة ) :

– لا جدال في البعض يتسـاءل : لما تتقدم مصـر بهذه المقترحات ؟ والواقع أن هناك ثلاثة جوانب أولها أن هذه المقترحات سـتضـع مصـر في مكانتها الريادية كأكبر دول السوق بعد أن تحظى باهتمام أعضائها والثاني أن تنفيذ جزء

أو كل هذه المقترحات ستستفيد منه مصر اقتصاديا لسببين أولهما أنها احدى دول التجمع التي ستستفيد من مشروعات التنمية بمفهومها الشامل أو التنمية الزراعية المشتركة والسبب الثاني أنها تملك ميزة نسبية تتعلق بعمق تجربتها الزراعية وخبرة علمائها وشركاتها تتفوق بها على مثيلاتها في باقي دول التجمع مما يعطيها أولوية التنفيذ والإشراف وهو ما يتيح خلق مزيد من فرص العمل أمام سوق المصري للانطلاق الفعلي إلى دول الكوميسا أما الجانب الثالث والأهم فهو المكسب السياسي من وراء ذلك على امتداد مساحة دول التجمع والذي يتيح التواجد في منطقة على درجة عالية من الأهمية للأمن القومي المصري والتواجد النشط بها يعتبر مطلبا عاجلا وملحا .

-إن هذه المقدرات لابد أن تستند إلى افتراضات ومعطيات واليات تعتبر ركيزة هامة لا بد من وجودها لتنشيط عمليات التجارة والتنمية البينية بين دول التجمع ويمكن وضعها فيما يلي :

- إنشاء شركة للنقل البحري تكون ملكيتها للكوميسا كتجمع وتتبع إداريا إحدى هيئات الكوميسا ومساهمه من الدول الأعضاء وذلك لتخفيض رسوم وأعباء النقل وتسهيل حركة وانتظام التجارة البحرية بين دول الكوميسا عبر الساحل الشرقي لدول السوق إذا انه من الملاحظ عدم قدرة القطاع الخاص بدول التجمع على الإطلاع منفردا بهذا الموضوع

أو تحمل أعبائه أو إسناد احتكار عملية النقل البحري لأكثر دول الكوميسا قدرة على ذلك أو الاتفاق رسميا على حتمية أن يكون التنقل البحري و ما يتبعه من خدمات كالشحن والتفريغ ومحطات تموين السفن من خلال شركات النقل البحري التابعة للكوميسا وهو اقتراح من شأنه الإسهام في قيام سفن الأسطول التجاري المصري يتولى أغلب هذه العمليات بالإضافة إلى تنشيط خطوط النقل البحري المملوكة للقطاع الخاص المصري .

تشجيع البنوك المصرية على فتح خطوط ائتمان يتم تنفيذه لإقراض العمليات التجارية بين مصر ودول الكوميسا أسوة بما فعلته الهند من خلال بنك التصدير والاستيراد الهندي الذي يقوم بتمويل عمليات التجارة سواء تصدير أو استيراد ما بين الهند ودول التجمع وهو أمر كان من الأولى أن تقوم به بعض البنوك المصرية خاصة في ظل ضمانات السداد واتحاد البنوك التابع للكوميسا ودون تخوف من مخاطر الإقراض في ظل التأمين على عمليات الإقراض والتحويل بضمان البنوك المركزية التي تتولى السداد ثم التحصيل بمعرفتها من العميل المحلي (نظام swift ) و (نظام Al Dia ).

وعن فرص الكوميسا وكيفية تعظيم استفادة مصر منها والتي تناولها العديد من المؤسسات المصرية تتلخص المقترحات في الآتي :

تتيح عضوية مصر في مجموعة الكوميسا الفرصة للسلع الصناعية المصرية أن تغزو أسواق الدول الأعضاء وخاصة بعد حصول هذه السلع على تخفيضات جمركية ودخولها معفاة من الرسوم الجمركية إلى أسواق المجموعة.

وقد بدأت بعض الشركات المصرية بالفعل فتح فروع لها في هذه الدول مثل شركات تصنيع الألمونيوم والأدوات المنزلية والآلات الكهربائية هذا وسوف يتاح للسلع المصرية أن تغزو هذه الأسواق من داخلها إلى جانب ذلك سوف تحصل الصناعة المصرية على مواد الخام بسعر منخفض من دول الكوميسا مما يعطي السلع الصناعية المصرية مركز تنافسي أفضل في أسواق هذه الدول .

## في مجال الزراعة :

يمكن لمصر بخبراتها الكبيرة في مجال الزراعة والري أن تساهم في إحداث طفرة في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي في دول المنطقة وأن تتحول من استيراد السلع الزراعية والحبوب والمواد الغذائية من الدول الغربية إلى استيرادها من دول الكوميسا التي تقيم مصر فيها مشروعات زراعية مشتركة وقد أبدت العديد من دول المجموعة رغبتها في الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال الزراعة حيث تقدمت 14 دولة من دول الكوميسا بطلبات إلى مصر لإقامة مزارع نموذجية بها تتراوح مساحة هذه المزارع بين 2000 إلى 20.000فدان تتوفر بها البنية الأساسية للزراعة وموارد المياه وتستعد حكومات هذه الدول لتوفير السكن والأمن للخبراء والعمالة المصرية التي سوف تعمل في هذه المزارع ويمكن لهذه المزارع أن تستوعب إعدادا كبيرة من العمالة المصرية كما يمكن أن تمثل مصدر رخيص لواردات مصر الزراعية خاصة مع توقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الزراعية بسبب إلغاء الدعم المقدم لهذه السلع في ظل اتفاقية الجات.

إلى جانب ذلك فإن دول الكوميسا تقوم في الوقت الراهن بإعداد خطة متكاملة لتطوير نظم الري وإدارة الموارد المائية بها هذا سوف يتيح لمصر استخدام خبراتها في مجال إدارة المياه والأشغال العامة عند صياغة تلك الخطة والعمل على تعظيم مصالحها خاصة بالنسبة لمياه النيل وذلك لأن تجمع دول حوض النيل أعضاء في مجموعة الكوميسا .

## في مجال المقاولات :

تتمتع شركات المقاولات المصرية بخبرة واسعة في الأسواق الأفريقية وخاصة شركات (المقاولون العرب) ويوجد في هذا المجال فرص واسعة لاستفادة شركات المقاولات المصرية حيث أن معظم هذه الدول في حاجه إلى تطوير بنيتها الأساسية وإنشاء الطرق والكباري والمستشفيات والمصانع ومن ثم فإن المجال مفتوح أمام الشركات المصرية التي نجحت في الدول الأفريقية والدول العربية رغم المنافسة الشديدة ومن أهم المشروعات المطروحة في هذا المجال مشروع الري في ليسوتو بتكاليف 32مليار دولار يمتد لفترة 20 سنة وكذلك مشروعات تطوير معامل التكرير في بعض هذه الدول

وقد حصــلت بالفعل بعض الشــركات المصــرية على تعاقدات من هذه الدول وعلي سبيل المثال حـ صلت شركة المقاولون العرب على التعاقدات أوغندا ومـ شروع تطوير الإ ستاد الريا ضي في غانا كما أ صبح للـ شركة مكاتب في كينيا وتنزانيا ورواندا وبتـ سوانا والســنغال وكذلك هناك مشــروعات للربط الكهربائي بين هذه الدول ومصــر وإمكانية قيام مصــر بدور حلقة الوصــل لتصــدير الفائض من الكهرباء من هذه الدول إلى الدول الأوروبية .

## في مجال الخبراء والدعم الفني :

تمتاز مصر بان لديها ثروة من العقول البشرية في كافة المجالات وهناك بالفعل تعاون بين مـ صر ودول الكوميـ سا في مجال الخبراء ويلعب الـ صندوق المـ صري للتعاون الفني مع أفريقيا دورا ها ما في هذا المـجال حيث يقوم بتوفير الخبرات المصــر ية اللاز مة للمشــروعات التنموية في أفريقيا وهذه الخبرات متنوعة من أطباء ومهندســين زراعيين ومدنيين .

وكذلك أساتذة جامعات كما يقوم الصندوق بعمل دورات تدريبية للكوادر الأفريقية من هذه الدول في أكاديمية الشـرطة والمعهد الدبلوماسـي ووزارة الزراعة وكذلك تقوم مصر بتقديم بعض المعونات الفنية لهذه الدول سواء في صورة منح دراسية لبعض أبناء هذه الدول في الجامعات المصرية وخاصة الأزهر الشريف أو بتقديم مساعدات غذائية لشـعوب هذه الدول أو تقديم دعم فني ومالي لمحاربة الأمراض أو في بعض المجالات الأخرى مثل مكافحة ورد النيل في دول حوض النيل مثل أوغندا ويمكن لمصر أن تطور هذا الجانب وأن يتم وضـع برنامج مصـر في هذه الدول وبما يسـاهم في دعم موقفها في المجالات الأخرى أسـوة بما تفعله الدول المتقدمة مع دول العالم الثالث في مجال المعونات الفنية والمالية .

- إلى جانب كل الفرص التي سوف تتيحها العضوية في الكوميسا للاقتصاد المصري فإن هذه العضـوية سـوف توفر لمصـر من الناحية التنظيمية أحد شـروط انضـمامها للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تشمل جميع دول القارة وهو انخراط مصر في إحدى التكتلات الاقتصادية الأفريقية .

– إلى جانب ذلك فإن انخفاض التعريفة على الواردات المصرية من هذه الدول من المواد الأولية والسلع الزراعية سوف يؤدي إلى تخفيض أسعارها وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج العديد من السلع المصرية التي تستخدم هذه الواردات في إنتاجها ومن ثم تزيد القدرة التنافسية لهذه السلع في العديد من الأسواق الدولية ومنها أسواق الكوميسا .

وفي الختام فإنه لا يفوتني الإشارة إلى أنه رغم الفترة الزمنية المحدودة التي مضت على انضمام مصر للسوق إلا أن حركة التجارة بين مصر ودول السوق قد شهدت طفرة ملحوظة حيث تضاعفت الصادرات المصرية إلى بعض دول السوق بنسبة زيادة قدرها 108٪ كما ارتفعت واردات مصر منها بمعدل 22.3٪ واستثمارا لهذا فقد اضطلع قطاع الأعمال المصري الخاص بخطوة مهمة عندما قرر تسيير أول خط ملاحي منتظم بين مصر وعدد من دول السوق والذي يمثل بلا شك بداية مهمة العقبة التقليدية التي كانت تقف أمام حركة التجارة البينية بين مصر ودول القارة وهي النقل والمواصلات وقد جاءت هذه جاءت هذه الخطوة من جانب قطاع الأعمال المصري لتزيد من حركة التجارة البينية بين مصر ودول السوق إيمانا من انضمام مصر لهذا التجمع يمثل فرصة لدعم صادرات مصر إلى أفريقيا

حيث يتضح من الجدول رقم (1) الخاص بالصادرات المصرية لدول الكوميسا ارتفاع الصادرات في عام 1999 إلى 37.90 مليون دولار وا ستمرت في التصاعد خلال أعوام 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2003 على التوالي 64 ، 47 ، 69 ، 62 ، 73 ، 62 ، 97 ، 120 مليون دولار وانظر الجدول رقم (2) والخاص بالواردات المصرية من دول الكوميسا حيث كانت في عام 1999 تقدر بـــ139.53 ثم تصاعدت في أعوام 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2003 على التوالي 75 ، 186 و 03 ، 236 ، 14 ، 300 ثم انخفضت الواردات في عام 2003 لتكون 189.61 مليون دولار ولمزيد من الإيضاح انظر الشكل رقم (2.1) الذي يوضح تطور الصادرات والوردات المصرية لدول الكوميسا خلال السنوات من 1999 إلى 2003 وحالة الميزان التجاري معها .

## الجدول رقم (1)

## الواردات المصرية من دول الكوميسا

مليون دولار $

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| كينيا | 78.95 | 95.75 | 94.87 | 138.66 | 61.47 |
| السودان | 36.77 | 58.69 | 63.78 | 56.60 | 48.82 |
| زامبيا | 0.23 | 9.34 | 43.53 | 42.47 | 34.60 |
| مالاوي | 6.59 | 13.92 | 25.18 | 33.93 | 31.24 |
| زيمبابوي | 3.00 | 2.04 | 1.62 | 9.78 | 5.16 |
| جيبوتي | 0.00 | 0.00 | 0.59 | 7.32 | 4.03 |
| إثيوبيا | 13.73 | 5.57 | 3.89 | 8.65 | 3.24 |
| أوغندا | 0.09 | 1.14 | 2.55 | 0.82 | 0.73 |
| أنجولا | 0.00 | 0.04 | 0.00 | 0.01 | 0.29 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| مدغشقر | 0.01 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.03 |
| سوازيلاند | 0.00 | 0.01 | 0.02 | 1.79 | 0.00 |
| ناميبيا | 0.03 | 0.24 | 0.00 | 0.08 | 0.00 |
| الكونغو الديمقراطية | 0.13 | 0.00 | 0.00 | 0.02 | 0.00 |
| جزر القمر | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.01 | 0.00 |
| رواندا | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| بوروندي | 0.00 | 0.01 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| سيشل | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| موريشيوس | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 27.9 | 47.64 | 62.69 | 62.73 | 120.97 |
| الواردات | 139.53 | 186.75 | 236.03 | 300.14 | 189.61 |
| الميزان التجاري | 101.63 | 139.11 | 173.34 | 237.41 | 69.64- |

المصدر جمهورية مصر العربية – وزارة الصناعة والتجارة قطاع الاتفاقيات التجارية –العلاقات المصرية الإفريقية – مصدر سبق ذكره .

## الجدول رقم (2) الصادرات المصرية لدول الكوميسا

**مليون دولار $**

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| السودان | 21.80 | 25.83 | 33.72 | 35.35 | 79.61 |
| كينيا | 8.71 | 9.70 | 20.16 | 14.69 | 22.90 |
| إثيوبيا | 1.11 | 1.68 | 2.51 | 4.31 | 4.16 |
| زامبيا | 0.10 | 0.37 | 0.72 | 0.64 | 4.03 |
| جيبوتي | 3.28 | 3.70 | 1.46 | 1.66 | 3.55 |
| أنجولا | 0.21 | 0.51 | 57.0 | 3.18 | 2.50 |
| مدغشقر | 0.42 | 1.43 | 0.43 | 0.77 | 1.15 |
| أوغندا | 0.88 | 0.71 | 0.87 | 1.00 | 1.01 |
| مالاوي | 0.04 | 0.08 | 0.01 | 0.28 | 0.79 |
| رواندا | 0.06 | 0.62 | 0.06 | 0.16 | 0.60 |
| زيمبابوي | 0.68 | 2.62 | 0.53 | 0.24 | 0.26 |
| الكونغو الديمقراطية | 0.30 | 0.23 | 1.51 | 0.28 | 0.25 |
| بوروندي | 0.27 | 0.16 | 0.14 | 0.16 | 0.11 |
| سوازيلاند | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.03 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| سيشل | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.01 | 0.02 |
| ناميبيا | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| موريشيوس | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| جزر القمر | 0.04 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| الإجمالي | 37.90 | 47.64 | 62.69 | 62.73 | 120.97 |

المصـدر جمهورية مصـر العربية – وزارة الصـناعة والتجارة قطاع الاتفاقيات التجارية –العلاقات المصرية الإفريقية – مصدر سبق ذكره.

– تخلص إلى أن انضـمام مصـر إلى تجمع الكوميسـا قد جاء نابعا من إدراك عميق للأهمية الإسـتراتيجية للمحيط الجغرافي وعلاقات مصـر بدول حوض النيل وحتمية التواجد المصـري في التجمعات الأفريقية التي بها هذه الدول وبالأخص التجمعات الاقتصادية حيث وجود مصر في الكوميسا يتيح لها نطاقا أرحب للحركة في مجال فتح الأسواق والحصول على مزايا نسبية جديدة .

تضـم السـوق المشـتركة للشـرق والجنوب الأفريقي كما تضـم مجموعة الجزر المواجهة للساحل الشرقي وتتمثل الدول العشرين الأعضاء في تلك السوق فيما يلي :- مصـر وكينيا والسـودان وليبيا وزامبيا وملاوي وزيمبابوي وإثيوبيا وأنجولا وجيبوتي ومدغشقر وأوغندا وإريتريا والكونغو الديمقراطي وبوروندي ورواندا و سيشل وجزر القمر وسوازيلاند وموريشيوس .

وقد وقعت مصــر على الانضــمام إلى اتفاقية الســوق المشــتركة للشــرق والجنوب الأفريقي في 29/ 6/ 1998 وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات مع باقي الدول الأعضاء اعتبارا من 17/ 2/ 1999 على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وللسلع التي يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعينة بكل دولة ثم وقعت على اتفاقية إنشـــاء منطقة التجارة الحرة مع ثماني دول أعضـــاء أخرى بتاريخ 31/ 10/ 2000 وانضمت إليها بوروندي ورواندا في 1/ 1/ 2004 ليصبح عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة 11 دولة وانضمت في 1/ 1/ 2006 جزر القمر كما انضمت ليبيا في يونيه 2006 .

– وهناك 13 دولة من الدول الأعضـــاء تطبق إعفاء كامل ( في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة الكوميســا ) على إرادتها في كافة الســلع من باقي الدول الأعضــاء في منطقة التجارة تلك الدول هي مـ صر ، كينيا ، الـ سودان ، موريـ شيوس ، مدغـ شقر ، زيمبابوي ، ملاوي ، جيبوتي ، زامبيا ، رواندا ، بوروندي ، جزر القمر وليبيا .

– تتبادل مصــر وكل من أريتريا وأوغندا إعفاءات من الرســوم الجمركية بواقع 80٪ اســتناد إلى مبدأ المعاملة بالمثل وتتبادل مصــر وإثيوبيا تخفيضــا جمركيا بواقع 10٪ ولا تطبق أي من أنجولا أو ســيشــيل أوســوازيلاند أو الكنغو الديمقراطية أية إعفاءات في الوقت الراهن.

- وتهدف السوق إلى :

- تنمية التجارة فيما بين دول المنطقة وإنشاء المؤسسات التي تكفل تنفيذ التعاون بين الدول الأعضاء بحيث يمكن من خلالها ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الأفريقية.

- خلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع الأنشطة والتطوير ووضع قانون مشترك للاستثمار بالإضافة إلى تحرير حركة الأفراد ورؤوس الأموال .

- التعاون في مجالات الزراعية والأمن الغذائي من خلال إزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية .

- التعاون في مجالات النقل والمواصلات وتجارة الخدمات والترانزيت وغير ذلك في مجالات الصناعة والطاقة الزراعية والثروة الحيوانية .

- إقامة اتحاد مدفوعات في إطار برنامج التنسيق النقدي الذي يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد نقدي لدول شرق وجنوب أفريقيا الأعضاء في الكوميسا .

وفي إطار التعرض لمزايا انضمام مصر الاتفاقية الكوميسا نوضحها على الوجه التالي :

– يبلغ تعداد سكان الدول الأعضاء في الكوميسا 380 مليون نسمة وبالتالي تمثل سوقا رحبة ومتنفسًا للعديد من المنتجات المصرية خاصة وأن مصر قد بلغت درجة من التقدم الصناعي .

– ليس لها نظير في الدول الأعضاء الأخرى .

– الاستفادة من الإعفاءات المتبادلة حيث أن هناك ثلاث عشرة دولة قد انضمت إلى منطقة التجارة الحرة التابعة الكوميسا وتقوم تلك الدول بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاء تام بالإضافة إلى قيام مصر بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع باقي الدول الأعضاء .

– يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها يأتي على رأس تلك القائمة الأزر والموارد الغذائية والأدوات والبصل المجفف والسيراميك والأدوات الصحية والأدوية ثم إطارات السيارات ومنتجات الألومونيوم والحديد والصلب والغزل والمنسوجات والأحذية .

- يتضح من هيكل إنتاج الدول الأعضاء أنها دولا تعتمد على تصدير خامات ومواد الخام وسلع رئيسية مثل النحاس والبن والشاي والجلود الخام والماشية اللحوم والسمسم والذرة والتبغ وهي سلع هامة يؤثر منحها الإعفاء على رفاهية المستهلك المصري .

- الاستفادة من المساعدة المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول أفريقيا .

- الانخراط في مجتمع شرق وجنوب أفريقيا سيتيح فرصة لمصر للإلمام بشؤون القارة الأفريقية والمساهمة في وضع الخطط التنموية والمشاركة في إدارة الحوار وتسوية المنازعات القائمة في القارة .

- إقامة نظام متقدم لتبادل المعلومات داخل الدول الأعضاء .

- هناك مكاسب أخرى ناجحة عما تضمنه الاتفاق في مجال التعاون الصناعي والزراعي وكذا في مجال النقل والمواصلات كما أن الاتفاقية تتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية خاصة مع تفوق مصر في مجال التجارة في الخدمات وبالأخص أعمال المقاولات .

وفيما يلي عرض للعلاقات التجارية بين مصر والدول الأعضاء في الكوميسا من واقع البيانات المصرية وبيانات سكرتارية الكوميسا وذلك على الوجه التالي :-

**أثر اتفاقية الكوميسا على حركة التبادل التجاري خلال الفترة (2005-1997)**

**( القيمة بالمليون دولار )**

بعد انضمام مصر للكوميسا — قبل انضمام مصر للكوميسا

| | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 44.3 | 45.8 | 68.7 | 95.4 | 125 | 146 | 268 | 373 | 533 |
| معدل التغير | - | ٪3 | ٪50 | ٪39 | ٪31 | ٪16 | ٪84 | ٪39 | ٪43 |
| الواردات | 125 | 153.6 | 166 | 190 | 254 | 502 | 502 | 238 | 280 |
| معدل التغير | - | ٪23 | ٪8 | ٪14 | ٪34 | ٪97 | 0 | -٪52 | ٪18 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم التجارة | 169 | 199.4 | 235 | 285 | 380 | 648 | 770 | 611 | 813 |
| الميزان التجاري | 81 – | 108 – | 98 – | 95 – | – 129 | – 357 | – 234 | 135 | 235 |

المصدر : سكرتارية الكوميسا

ويلاحظ مما سبق ارتفاع قيمة الصادرات المصرية من 44.3 مليون دولار خلال عام 1997 إلى 533 مليون دولار خلال عام 2005 و قد تركزت أهم الصادرات المصرية في الصناعات الغذائية مواد التشييد والبناء وبالأخص الأسمنت والمنتجات الكيماوية والدوائية والصناعات الهندسية وبالأخص أجهزة التكييف والتبريد .

**الجدول التالي يوضح الميزان التجاري لمصر مع دول الكوميسا**

**وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [1]**

( القيمة بالمليون دولار )

| البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الميزان التجاري | 138- | 177- | 239- | 67.7- | 3.9 | 41.71 |
| الصادرات المصرية<br>معدل التغير | 48.42 | 62.55<br>(29) | 60.96<br>(3)- | 127.3<br>(109) | 159.8<br>(26) | 216<br>(35) |
| الواردات المصرية<br>معدل التغير | 186.9 | 239.7<br>(28) | 300.2<br>(25) | 195<br>(35)- | 155.9<br>(20)- | 174.3<br>(12) |

(1)المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

## معدل التغير عن العام السابق

أما عن البيانات المحلية فتشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى حدوث تحسن ملحوظ في أداء الصادرات المصرية إلى أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية وكذا تحسن وضع الميزان التجاري مع تلك الدول بوجه عام خلال عام 2005 حيث توضح البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن جملة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا ارتفعت خلال عام 2005 بنسبة 35٪ لتحقق 215.79 مليون دولار مقارنة بنحو 159.8 مليون دولار خلال عام 2004[1].

– ترجع الزيادة في الأساس إلى ارتفاع الصادرات المصرية خلال عام 2005 خاصة من مواد البناء والمنتجات المعدنية حيث زادت بنسبة 124٪ لتصل إلى 147.95٪ مليون دولار مقابل 65.70مليون دولار عام 2004 وذلك بسبب زيادة الصادرات المصرية من مواد البناء والمنتجات المعدنية إلى السودان بلغت حوالي 91.22 مليون دولار خلال عام 2005 مقارنة بنحو 50.18 مليون دولار خلال عام 2004 كما ارتفعت صادرات المنتجات الكيماوية والدوائية حيث سجلت حوالي 55.72 مليون دولار خلال عام 2005 مقابل 27.86 مليون دولار خلال عام 2004

(1) المصدر جمهورية مصر العربية – وزارة الصناعة والتجارة قطاع الاتفاقيات التجارية –العلاقات المصرية الإفريقية – مصدر سبق ذكره.

وذلك بسبب زيادة الصادرات إلى السودان حيث سجلت حوالي 25.93 مليون دولار خلال عام 2005 مقارنة بنحو 14.98 مليون دولار خلال عام 2004 وكذلك كينيا حيث ارتفعت الصادرات ارتفاعا ملحوظا وسجلت حوالي 15.6 مليون دولار خلال عام 2005 مقابل 5.69 مليون دولار خلال عام 2004.

- كما زادت صادرات السلع الزراعية حيث بلغت حوالي 27.25 مليون دولار في مقابل 18.09 مليون دولار خلال عام 2004 وشهدت صادرات مصر إلى السودان زيادة بنسبة 87٪ ليصل إجمالي الصادرات المصرية إلى 185.3 مليون دولار خلال عام 2005 كما زادت صادرات مصر إلى كينيا بنسبة 56٪ لتصل إلى 49.94 مليون دولار .

- وفيما يتعلق بجانب الواردات نج أن واردات مصر من دول الكوميسا ارتفعت خلال عام 2005 بنسبة 12٪ لتصل إلى 174.3 مليون دولار مقابل 155.9 مليون دولار خلال عام 2004 ويرجع ذلك إلى ارتفاع الواردات المصرية من مواد البناء والمنتجات المعدنية حيث بلغت نسبة الارتفاع 48٪ لتصل قيمة الواردات إلى 101 مليون دولار خلال عام 2005 مقابل 68 مليون دولار خلال عام 2004 وذلك بسبب زيادة الواردات المصرية من زامبيا حيث سجلت حوالي 62 خلال عام 2005 مقابل 45.84 مليون دولار عام 2004

ويرجع ذلك إلى زيادة استيراد كاثودات بأقطاب من نحاس كما ارتفعت قيمة الواردات أيضا من الحيوانات الحية ومنتجاتها حيث سجلت 17.39 مليون دولار خلال عام 2005 بنسبة ارتفاع تصل إلى 113٪ مقارنة بعام 2004 حيث سجلت حوالي 8.16 مليون دولار وذلك بسبب زيادة عام 2005 مقابل 6.97 مليون دولار خلال عام 2004م .

وأكد البعض أن المحصلة النهائية لحركة التجارة مع دول الكوميسا خلال عام 2005 تشير إلى وجود فائض في الميزان التجاري مع دول الكوميسا لصالح مصر حيث سجل الفائض في الميزان التجاري ما يعادل 41.71 مليون دولار مقارنة بما يعادل 3.9 ملايين دولار خلال عام 2004م .

وكانت الصادرات المصرية خلال عام 2005 قد شهدت انخفاضا طفيفا من الصناعات الغذائية بنسبة 7٪ حيث بلغت حوالي 18.83 مليون دولار مقابل 20.19 مليون دولار خلال عام 2004 ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات مصر إلى كينيا السكر والمصنوعات السكرية حيث سجلت حوالي 7.05 مليون دولار مقابل 14.57 مليون دولار خلال عام 2004 .

– ويلاحظ مما سبق وجود اختلاف بين بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وبيانات سكرتارية الكوميسا .

فعلى سبيل المثال سجلت الصادرات المصرية خلال عام 2005 حوالي 533 مليون دولار طبقا لبيانات سكرتارية الكوميسا في حين سجلت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ما يقرب من 216 مليون دولار فقط خلال نفس العام وقد ترجع ذلك إلى اختلاف الطرق المتبعة في جمع ومعالجة البيانات ( فالسكرتارية لا تعتمد على مصدر واحد للبيانات بل تقوم بحساب صادرات الدول من خلال قيم واردات الدول الأعضاء الأخرى من تلك الدولة وعادة ما تكون البيانات الخاصة بالواردات أدق من بيانات الصادرات ) هذا ونود الإفادة أنه بالرغم من هذا الاختلاف في البيانات إلى أن الاتجاه العام يظهر أن كلا من المصدرين يشير إلى وجود فائض في الميزان التجاري لصالح مصر وأن حجم التبادل المصري مع دول الكوميسا في تزايد مطرد .

- هذا ويتضح من حركة التبادل التجاري للمجموعات السلعة بين مصر ودول الكوميسا زيادة الصادرات والواردات المصرية إلى دول التكتل خاصة وارداتنا من المواد الخام مثل ( الشاي والبن – تبغ – نحاس حيوانات حية ) وبالتالي نجد أن هناك عددا من القطاعات المستهدفة للتصدير التي يمكن التركيز عليها في الفترة القادمة لزيادة الصادرات وتتمثل فيما يلي :-

- **مواد البناء والمنتجات المعدنية :** التركيز على صناعات الأسمنت والسيراميك والحديد والصلب .

- **المنتجات الكيماوية والدوائية** : صناعة الراتجات واللدائن والأدوية .

- **الصناعات الغذائية :** فيما يتعلق بالصناعات الغذائية نجد أنه يمكن الاعتماد على الكثير من وارداتنا من المواد الخام مثل ( الشاي – البن ) كمد خلات للصناعة المحلية وبالتالي إعادة تصدير المواد الخام المستوردة على أساس سلع مصنعة من خلال ذلك يمكن التغلب على العجز في الميزان التجاري بين مصر وتكتل الكوميسا نظرا لتمتع تلك الدول بميزة نسبية في المواد الخام وتتمتع مصر بميزة تنافسية في الصناعة وأيضا التوسع في صناعة السكر نظرا لارتفاع الطلب عليه خلال الفترة السابقة .

- **السلع الزراعية :** التوسع في زراعة الحبوب .

- **الصناعات الهندسية :** التوسع في صناعات التبريد والتكييف .

هذا وفي إطار قواعد المنشأ تشترط اتفاقية الكوميسا أن تكون السلع المتبادلة مستوفاة لقواعد المنشأ المنصوص عليها وأن تكون مصحوبة بشهادة منشأ تفيد أن السلع المصدرة من الدولة العضو تفي بأي من الشروط الموضحة أدناه حتى يتسنى لها التمتع بالمزايا المنصوص عليها في الاتفاقية :

1 – أن تكون المنتجات التي تحصـــل عليها بالكامل من دولة من الدول الأعضـــاء يقصـــد بذلك المنتجات الزراعية والحيوانات التي تولد وتربى في الدولة والمنتجات التعدنية الخام التي تســـتخرج من أراضـــي الدولة والأســـماك ومنتجات الصـــيد البري والبحري والنهري والفضلات والخردة والقوى الكهربائية والوقود والمصانع والآلات والمعدات ذات منشأ الدولة العضو والمنتجات المصنعة من أي من المواد المشار إليها آنفا .

– أن تكون الســـلع تتم إنتاجها في دولة عضـــو كليا أو جزئيا من مواد مســـتوردة من خارج الدول الأعضـــاء على أن يتم إجراء التحول الجوهري عليها والذي يتحقق بتوافر الآتي :

أ– ألا تتجاوز قيمة المواد المســـتوردة الداخلية في إنتاج الســـلعة شـــاملة المصـــاريف CIF 60٪ من التكلفة الإجمالية للمواد المستخدمة في إنتاجها .

ب– أن تصـــل القيمة المضـــافة الناتجة عن عمليات الإنتاج إلى 45٪ على الأقل من تكلفة السلعة عند باب المصنع .

- كما أن هناك عمليات لا تكسب المنشأ وهي على الوجه التالي :-

1- التغليف أو التعبئة للصق البطاقات أو العلاقات .

2- الخلط البسيط للعناصر المستوردة من خارج الدول الأعضاء .

3- التجميع البسيط للمكونات والأجزاء المستوردة .

4- عمليات الحفظ والتخزين والتجميد .

5- الترقيم ووضع العلاقات على المنتجات .

6- العمليات البسيطة مثل إزالة الأتربة أو الغربلة أو الدهان أو التقطيع .

7- ذبح الحيوانات .

8- الجمع بين عمليتين أو أكثر من العمليات المذكورة .

وفي إطار التعرض لمقترحات تنشيط التبادل التجاري مع دول الكوميسا والتي من خلالها يمكن زيادة معدل نمو الصادرات المصرية بنسبة 15٪ عن المعدل التحقق خلال الفترة السابقة فإن البعض يرى لابد من مراعاة الآتي :

1 – التركيز على تنشيط التبادل التجاري بين مصر والدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة عن طريق العمل على إلغاء كافة الاستثناءات التي تطبيقها بعض الدول السودان وكينيا وموريشيوس ، وتشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة على الانضمام .

2 – اتخاذ السودان كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية بحكم القرب الجغرافي والروابط الوثيقة التي تربط بين الشعبيين فضلا عن كونه سوقا واسعة ذات طاقة استيعابية كبيرة .

3 – تفعيل منطقة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا والمقامة في مصر RLA الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حجم الاستثمارات بين الدول الأعضاء مما يؤثر بصورة إيجابية على حجم الصادرات .

4 – إنشاء خطوط نقل بحرية منتظمة إلى الدول الأعضاء .

5 – وضع سياسة تسويقية للترويج للمنتجات المصرية من خلال المجالس السلعية إقامة المزيد من الندوات والمعارض وإقامة حملات دعاية للمنتجات المصرية عبر وسائل الإعلام الأفريقية المختلفة والتعريف بالبوابات الأربع التي تخدم 21 دولة في شرق وجنوب أفريقيا

وهم ( ميناء جيبوتي ، مينا ممبا سا ، ميناء دار ال سلام ، ميناء موري شيوس ) ونتعرض للتبادل التجاري مع دول الكوميسا ( موقف إجمالي من خلال الجداول الآتية .

**التبادل التجاري مع دول الكوميسا )( موقف إجمالي ) تجارة مصر مع دول الكوميسا من واقع البيانات خلال الفترة من 2001 إلى عام 2005**

( القيمة بالمليون دولار )

| بيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الصادرات إلى دول الكوميسا | 63 | 61 | 127 | 160 | 251.97 |
| إجمالي الواردات من دول الكوميسا | 240 | 300 | 195 | 156 | 174.26 |
| كينيا ❋ | 76 – | 125– | 40– | 30 | 45 |
| إجمالي الصادرات المصرية | 20 | 14 | 23 | 32 | 49.94 |
| | | (32)– | (67) | (40) | (56) |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الواردات المصرية | 97 | 139 | 63 | 2 | 3.96 |
| | | (44) | (54)– | (96)– | (98) |
| السودان * | 31 – | 23– | 31 | 29 | 121.3 |
| إجمالي الصادرات المصرية | 34 | 34 | 81 | 99 | 185.3 |
| | | (0) | (139) | (23) | (87) |
| إجمالي الواردات المصرية | 65 | 57 | 50 | 70 | 64.65 |
| | | (13)– | (11)– | (40) | (8–) |
| زامبيا * | 42 – | 42– | 31– | 47– | 61.14 |
| إجمالي الصادرات المصرية | 1 | 1 | 4 | 1 | 1.46 |
| | | (13)– | (571) | (75)– | (46) |
| إجمالي الواردات المصرية | 43 | 42 | 35 | 48 | 62.62 |
| | | (0) | (17)– | (36) | (30) |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ملاوي * | 26 – | 34– | 31– | 21– | 22.74– |
| إجمالي الصادرات المصرية | 0.0 | 0.3 | 0.8 | 0.7 | 1.55 |
| | | (2700) | (186) | (15)– | (121) |
| إجمالي الواردات المصرية | 26 | 34 | 32 | 21 | 24.29 |
| | | (32) | (6)– | (34)– | (16) |
| زيمبابوي * | 1 – | 10– | 5– | 3– | 2.1– |
| إجمالي الصادرات المصرية | 0.5 | 0.0 | 0.3 | 0.7 | 0.94 |
| | | (100)– | | (141) | (34) |
| إجمالي الواردات المصرية | 2 | 10 | 5 | 3 | 2.56 |
| | | (489) | (46)– | (43)– | (1) |

| بيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| إثيوبيا | 1- | 5- | 1 | 1 | 2.22- |
| إجمالي الصادرات المصرية | 3 | 4 | 4 | 7 | 19.8 |
| | | (58) | (7) | (54) | (55)- |
| إجمالي الواردات المصرية | 4 | 9 | 3 | 6 | 12.34 |
| | | (122) | (62)- | (71) | (11)- |
| جيبوتي * | 0.9 | 5.8- | 0.7- | 7.2 | 0.47- |
| إجمالي الصادرات المصرية | 2 | 2 | 4 | 8 | 8.35 |
| | | (1) | (133) | (131) | (68)- |
| إجمالي الواردات المصرية | 0.6 | 7.3 | 4.2 | 1.0 | 1.31 |
| | | (1044) | (42)- | (77)- | (204) |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أنجولا * | 0.6 | 3.1 | 2.3 | 3.3 | 1.61 |
| إجمالي الصادرات المصرية | 1 | 3 | 3 | 5 | 3.79 |
| | | (461) | (18)- | (81) | (66)- |
| إجمالي الواردات المصرية | 0.00 | 0.01 | 0.29 | 1.34 | 0 |
| | | | (2800) | (362) | (94)- |
| مدغشقر * | 1 | 1 | 4 | 2 | 1.65 |
| إجمالي الصادرات المصرية | 1 | 1 | 4 | 3 | 3.37 |
| | | (24)- | (285) | (40)- | (37)- |
| إجمالي الواردات المصرية | 0.3 | 0.1 | 0.6 | 0.6 | 0.43 |
| | | (69)- | (600) | (0) | (60)- |
| أوغندا * | 1.7- | 0.1 | 0.2 | 0.0 | 0.45- |
| إجمالي الصادرات المصرية | 0.9 | 1.0 | 0.8 | 1.3 | 2.77 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | (8) | (17)- | (65) | (35)- |
| إجمالي الواردات المصرية | 2.6 | 0.8 | 0.6 | 1.3 | 1.46 |
| | | (68)- | (33)- | (138) | (0.76)- |
| إريتريا ❋ | 0.4 | 0.7 | 1.1 | 0.0 | 0.93 |
| إجمالي الصادرات المصرية | 0.4 | 0.7 | 1.2 | 1.1 | 2.46 |
| | | (65) | (62) | (8)- | (93) |
| إجمالي الواردات المصرية | 0.00 | 0.00 | 0.03 | 1.05 | 0.05 |
| | | | | (3400) | (100)- |

| بيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| الكونغو الديمقراطية | 1.5 | 0.3 | 0.3 | 0.1 | 0.42 |
| | 1.5 | 0.3 | 0.3 | 0.2 | 0.48 |
| إجمالي الصادرات المصرية | | (82)- | (7)- | (12)- | (140) |
| | 0.00 | 0.02 | 0.00 | 0.17 | 0.06 |
| إجمالي الواردات المصرية | | | – (100) | | (65)- |
| | 0.1 | 0.2 | 0.01 | 0.1 | 0.22 |
| بوروندي ❊ | 0.1 | 0.2 | 0.1 | 0.1 | 0.22 |
| إجمالي الصادرات المصرية | | (14) | (31)- | (55)- | (120) |
| | 0.1 | 0.2 | 0.6 | 0.6 | 4.76- |
| رواندا ❊ | 0.1 | 0.2 | 0.6 | 0.6 | 0.50 |
| إجمالي الصادرات المصرية | | (167) | (275) | (2)- | (17)- |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 5.26 |
| إجمالي الواردات المصرية | 0.02- | 1.79- | 0.03 | 0.52 | 0.02 |
| سوازيلاند * | 0.00 | 0.00 | 0.03 | 0.53 | 0.41 |
| إجمالي الصادرات المصرية | | | | (1667) | (23)- |
| | 0.02 | 1.79 | 0.00 | 0.01 | 0.39 |
| إجمالي الواردات المصرية | | (8850) | - (100) | | (3800) |
| | 0.00 | 0.01 | 0.02 | 0.07- | 0.07 |
| سيشل * | 0.00 | 0.01 | 0.02 | 0.00 | 0.07 |
| | | | (100) | (100)- | |
| إجمالي الواردات المصرية | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.07 | 0 |
| جزر القمر * | 0.00 | 0.01- | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| إجمالي الصادرات المصرية | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.16 | 0.01 |
| إجمالي الواردات المصرية | 0.00 | 0.01 | 0.00 | 0.00 | 0 |
| موريشيوس | | | | | |

## أهم الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا

( القيمة بالمليون دولار )

| المجموعة السلعية | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| مواد البناء والمنتجات المعدنية | 20.51 | 18.7 | 55.222 | 65.70 | 147.95 |
| | | (9)- | (195) | (19) | (124) |
| حديد صلب ومنتجاته | 14.74 | 8.95 | 19.6 | 18.72 | 52.16 |
| ألومنيوم ومصنوعاته | 2.69 | 3.38 | 2.88 | 3.82 | 4.15 |
| ملح كبريت أترية أحجار كلس | 0.49 | 3.35 | 26.99 | 37.26 | 55.17 |
| زجاج ومصنوعاته | 1.69 | 2 | 1.9 | 2.31 | 3.36 |
| أخرى | 0.9 | 1.02 | 3.85 | 3.59 | 33.11 |
| منتجات كيماوية ودوائية | 18.28 | 21.04 | 29.49 | 27.86 | 55.72 |
| | | (15) | (40) | (5.5)- | (100) |
| مطاط طبيعي أو تركيبي | 4.42 | 4.06 | 2.06 | 5.01 | 7.55 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ورق ، ورق مقوي | 1.66 | 2.91 | 4.65 | 1.25 | 10.35 |
| محضرات صيدلة | 4.42 | 5.39 | 5.36 | 4.77 | 7.52 |
| راتنجات ولدائن | 2.74 | 2.36 | 4.49 | 5.61 | 9.8 |
| منتجات كيماوية غير عضوية | 2.48 | 1.84 | 2.19 | 0.75 | 125 |
| أجرى | 2.56 | 4.48 | 10.74 | 10.74 | 19.25 |
| صناعات غذائية | 9.02 | 5.86 | 22.44 | 20.19 | 18.83 |
| | | (35)- | (83) | (10)- | (7)- |
| سكر ومصنوعات سكرية | 6.6 | 1.97 | 16.33 | 14.57 | 7.05 |
| شحوم ودهون وزيوت | 0.09 | 0.47 | 2.65 | 0.5 | 4.11 |
| أخرى | 2.33 | 3.42 | 3.46 | 5.12 | 7.67 |
| سلع زراعية | 11.45 | 8.97 | 9.11 | 18.09 | 27.25 |
| | | (22)- | (2) | (98.5) | (51) |
| حبوب | 10.59 | 8.23 | 8 | 15.39 | 23.55 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| فواكه وأثمار صالحة للأكل | 0.08 | 0.26 | 0.35 | 0.36 | 1.44 |
| أخرى | 0.78 | 0.48 | 0.76 | 1.51 | 2.26 |

## أهم الواردات المصرية من الفصول السلعية من دول الكوميسا

( القيمة بالمليون دولار )

| المجموعة السلعية | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| صناعات غذائية | 129.7 | 184.7 (42) | 104.3 (44)- | 30.35 (71)- | 33.98 (12) |
| بن ، شاي ، بهارات | 95.34 | 138.5 | 62.7 | 1.15 | 3.04 |
| تبغ | 26.8 | 42.9 | 37.91 | 25.87 | 28.55 |
| أخرى | 7.95 | 3.3 | 3.73 | 3.33 | 2.39 |
| سلع زراعية | 38.53 | 43.29 (12) | 28.38 (34- | 38.23 (35) | 20.43 |
| حبوب وأثمار زيتية | 26 | 38.29 | 25.46 | 0.05 | 13.11 |
| قطن خام | 12.09 | 3.64 | 2.7 | 11.31 | 6.85 |
| أخرى | 0.44 | 1.36 | 0.22 | 26.87 | 0.47 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| حيوانات ومنتجاتها | 30.07 | 21.83 (27)- | 11.72 (46)- | 8.16 (30)- | 17.39 (113) |
| حيوانات حية | 27.14 | 20.78 | 11.11 | 7.73 | 16.56 |
| أسماك وقشريات | 2.93 | 0.91 | 0.55 | 0.36 | 0.77 |
| أخرى | 0 | 0.14 | 0.06 | 0.07 | 0.06 |
| مواد البناء والمنتجات المعدنية | 37.1 | 44.64 (20) | 42.84 (4)- | 68.11 (59) | 101 (48) |
| نحاس ومصنوعاته | 36.36 | 42.49 | 41 | 63.72 | 97.44 |
| ملح ، كبريت ، أتربة وأحجار | 0.45 | 1.43 | 0.55 | 1.23 | 0.05 |
| أخرى | 0.29 | 0.72 | 1.29 | 3.16 | 3.51 |

## التوزيع الجغرافي لأهم الصادرات المصرية لدول الكوميسا

( القيمة بالمليون دولار )

| المجموعة السلعية<br>الدولة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| مواد البناء والمنتجات المعدنية | 20.51 | 18.7 | 55.21 | 65.70 | 147.95 |
| السودان | 11.61 | 11.24 | 48.87 | 50.18 | 91.22 |
| كينيا | 6.95 | 3.82 | 1.52 | 5.87 | 18.66 |
| أنجولا | 0.24 | 2.19 | 1.97 | 3.13 | 2.58 |
| أخرى | 1.71 | 1.45 | 2.95 | 6.52 | 35.49 |
| منتجات كيماوية ودوائية | 18.28 | 21.04 | 29.49 | 27.86 | 55.72 |
| السودان | 8.04 | 7.89 | 13.76 | 14.98 | 25.93 |
| كينيا | 3.89 | 6.02 | 6.11 | 5.69 | 15.6 |
| جيبوتي | 1.5 | 1.34 | 2.14 | 0.58 | 2.54 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| إثيوبيا | 2.12 | 2.57 | 2.41 | 1.65 | 3.36 |
| أخرى | 2.73 | 3.22 | 5.07 | 4.96 | 8.29 |
| سلع زراعية | 11.45 | 8.97 | 9.11 | 18.13 | 27.25 |
| السودان | 8.1 | 7.8 | 7.38 | 13.31 | 20.18 |
| كينيا | 2.46 | 0.88 | 1.57 | 4.04 | 6.46 |
| زيمبابوي | 0 | 0 | 0 | 0.01 | 0.1 |
| أخرى | 0.89 | 0.29 | 0.16 | 0.77 | 0.51 |
| صناعات غذائية | 9.02 | 5.86 | 22.23 | 20.19 | 18.83 |
| السودان | 2.67 | 3.1 | 4.06 | 5.15 | 10.44 |
| إريتريا | 0.07 | 0.27 | 0.35 | 0.22 | 0.33 |
| كينيا | 6.08 | 2.27 | 12.23 | 13.34 | 4.16 |
| أوغندا | 0.03 | 0 | 0.06 | 0.21 | 0.20 |
| أخرى | 0.17 | 0.22 | 5.53 | 1.27 | 3.7 |

## التوزيع الجغرافي لاسم الواردات المصرية من دول الكوميسا[1]

( القيمة بالمليون دولار )

| المجموعة السلعية / الدولة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| صناعات غذائية | 129.73 | 184.74 | 104.34 | 30.35 | 33.98 |
| كينيا | 95.11 | 137.08 | 62.66 | 1.31 | 3.14 |
| مالاوي | 25.56 | 33.8 | 32.05 | 21.17 | 24.07 |
| السودان | 0.65 | 1.37 | 2.68 | 2.66 | 1.17 |
| زيمبابوي | 1.16 | 9.68 | 5.07 | 2.98 | 2.51 |
| إثيوبيا | 0.14 | 2.14 | 0.72 | 0.78 | 1.7 |
| أخرى | 7.11 | 0.67 | 0.16 | 1.45 | 1.39 |
| مواد البناء والمنتجات المعدنية | 28.1 | 44.64 | 42.84 | 68.11 | 101 |
| زامبيا | 36.44 | 40.76 | 33.72 | 45.84 | 62.06 |
| السودان | 0.03 | 2.01 | 8.82 | 20.71 | 32.91 |
| سوازيلاند | 0.01 | 1.77 | 0 | 0 | 0 |
| أخرى | 1.62 | 0.1 | 0.3 | 1.65 | 6.03 |

(1)نقلاً عن : جمهورية مصر العربية وإدارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية العلاقات المصرية – الأفريقية – التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية دراسة تحليلة عن تطور العلاقات عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 حتى 2005 . ص ص 40 – 41 – 45 – 51

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| سلع زراعية | 38.53 | 43.29 | 28.38 | 38.23 | 20.43 |
| السودان | 35.17 | 35.75 | 25.84 | 34.60 | 17.47 |
| إثيوبيا | 3.3 | 6.22 | 2.51 | 1.51 | 2.92 |
| أخرى | 0.06 | 1.32 | 0.03 | 2.2 | 0.04 |
| حيوانات حية ومنتجاتها | 30.07 | 21.83 | 11.72 | 8.16 | 17.39 |
| السودان | 26.46 | 13.55 | 6.4 | 6.97 | 10.35 |
| جيبوتي | 0.64 | 6.94 | 4.18 | 0.83 | 1.28 |
| أوغندا | 2.39 | 0.73 | 0.5 | 0.33 | 0.78 |
| أخرى | 0.58 | 0.61 | 0.64 | 0.03 | 4.98 |

ما هو أثر انضمام مصر إلى الاتفاقية على التبادل التجاري مع الدول الأعضاء؟

الجدول التالي يوضح أثر انضمام مصر إلى الاتفاقية على حجم الصادرات والواردات المصرية من الإقليم خلال الفترة من 1997 – الربع الأول 2013.

| البيان | قبل الانضمام | | بعد الانضمام | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 19<br>97 | 199<br>8 | 200<br>5 | 200<br>6 | 200<br>7 | 200<br>8 | 200<br>9 | 201<br>0 | 201<br>1 | 201<br>2 | الرب<br>ع<br>الأول<br>20<br>13 |
| الميزان التجاري | –<br>80.<br>7 | –<br>108 | 122 | 203<br>7. | 170<br>3. | 493 | 11<br>54 | 138<br>2 | 815<br>1. | 156<br>4 | 38<br>7 |
| الصادرا<br>ت<br>المصرية | 44.<br>3 | 45.<br>8 | 296<br>4. | 443 | 535<br>3. | 16<br>51 | 18<br>65 | 234<br>6 | 165<br>4 | 248<br>0 | 57<br>4 |
| الواردات المصرية | 12<br>5 | 153<br>6. | 174<br>3. | 239<br>3. | 365 | 11<br>58 | 71<br>1 | 962<br>6. | 839<br>1. | 915<br>7. | 18<br>7 |

مصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

من الجدول السابق يلاحظ تحول العجز في الميزان التجاري إلى فائض منذ عام 2012 حيث يلاحظ ارتفاع حجم الصادرات المصرية بشكل ملحوظ خلال الأعوام الماضية والتي تخطت خلال عام 2013 الملياري دولار أمريكي مقارنة بما يعادل 45 مليون دولار فقط قبل البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة .

**هل تكتل الكوميسا يؤثر على المستوى التجاري العالمي ؟**

الجدول التالي يوضـــح إجمالي تجارة تكتل الكوميســـا مع العالم خلال الفترة 2005– 2012 .

| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الصادرات** | 75.3 | 99 | 105 | 154.5 | 108.9 | 112.03 | 9.74 | 104.57 |
| **إعادة التصدير** | 2.1 | 1.8 | 2.1 | 2.5 | 2.5 | 3.19 | 3.69 | 2.99 |
| **إجمالي الصادرات للعالم** | 77.4 | 100.8 | 107.1 | 157 | 111.3 | 115.22 | 13.43 | 107.56 |
| **إجمالي الواردات من العالم** | 67.8 | 77.6 | 95.9 | 150.6 | 129.5 | 141.54 | 144.29 | 154.61 |
| **إجمالي التجارة** | 145.3 | 178.5 | 203.1 | 307.6 | 240.9 | 356.76 | 157.72 | 262.17 |

البيانات تم تبويبها بواسطة سكرتارية الكوميسا

نظرة عامة على التجارة البينية للتكتل:

الجدول التالي يو ضح حجم التبادل التجاري البيني لدول الكوميسا خلال الفترة من 2003-2012 (وفقا لبيانات سكرتارية الكوميسا) :

| | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الصادرات** | 1670 | 1840 | 2583 | 202 | 3950 | 6386 | 5879 | 7781 | 8386 | 8479 |
| **إعادة التصدير** | 475 | 531 | 625 | 268 | 570 | 599 | 742 | 1259 | 1748 | 784 |
| **إجمالي الصادرات** | 2145 | 2335 | 3208 | 2970 | 4520 | 6986 | 6621 | 9040 | 10134 | 9263 |
| **إجمالي الواردات البينية** | 2173 | 2223 | 3046 | 3757 | 4553 | 7344 | 6110 | 8337 | 8297 | 10063 |

المصدر : بيانات سكرتارية الكوميسا.

من الجدول السابق يتضح أن حجم التبادل التجاري البني لدول الكوميسا يشارف على 19.3 مليار دولار أمريكي في 2012 .

## أكبر الدول المصدرة :

شــهدت التجارة البينة رواجا بين دول الكوميســا عام 2012 حيث بلغت نســبة الـصادرات البينية لمـصر 26.8٪ من إجمالي الـصادرات البينية كما بلغت تلك النـسبة في كينيا 20.2٪ وزامبيا 17.1٪ يليها الكونغو الديمقراطية 13.1٪ .

## أكبر الدول المستوردة :

تلاحظ خلال عام 2012 تنامي حجم الواردات البينية حيث بلغت أهم الدول المـستوردة زامبيا بمقدار 18.6٪ ، ليبيا 15.8٪ ، الكونغو الديمقراطية 13.4٪ ، ويليها مصر بـ 7.8٪ .

أهم صادرات إقليم الكوميسا خلال عام 2012 :

| البند الجمركي | السلعة | القيمة |
|---|---|---|
| 60311 | ورود | 1012.0 |
| 70990 | خضروات طازجة أو مجمدة | 539.2 |
| 90111 | قهوة | 2019.9 |
| 90240 | شاي أسود مخمر | 1148.8 |
| 120740 | بذور سمسم | 581.5 |
| 160414 | تونة وبونيت مخطط البطن وبونيت الأطلنطي (ساردا) | 666.3 |

| | | |
|---|---|---|
| 240120 | لفائف عادية من التبغ | 1171.8 |
| 270900 | زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية خاما | 57583.5 |
| 271011 | زيوت ومحضرات خفيفة | 1438.8 |
| 271019 | زيوت ومحضرات بترولية أخرى | 3721.0 |
| 271111 | غاز طبيعي سائل | 1855.9 |
| 271112 | بروبان سائل | 554.3 |
| 271121 | غاز طبيعي | 3243.7 |
| 310210 | البولة (يوريا) وإن كانت بشكل محاليل مائية | 1149.6 |
| 520100 | قطن غير مندوف ولا ممشط | 552.3 |
| 710812 | ذهب غير مشغول أو شبه مشغول | 1981.8 |
| 740200 | ناس غير نقي قطاب موجبة (أنودات) من نحاس للتنقية بالتحليل الكهربائي | 725.4 |
| 740311 | كاثودات نحاس ومقاطعها | 6149.7 |
| 740319 | منتجات نحاس نقي غير مشغول | 1490.0 |
| 810520 | كوبالت نصف خام (مات) ومنتجات وسيطة أخرى من تعدين الكوبالتوكوبالت بأشكال خام ومساحيق | 597.4 |

المصدر : trademap

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الكوميسا

القيمة بالمليون دولار

| الدولة | الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
| مصر | 5375.6 | 10042.8 | 11578.1 | 9494.6 | 6711.6 | 6385.6 | –482.7 | 2797.7 |
| ليبيا | 1038.0 | 2064.0 | 3850.0 | 3180.0 | 3310.1 | 1909.0 | .. | .. |
| السودان | 2304.6 | 3534.1 | 2425.6 | 2600.5 | 1816.2 | 2063.7 | 2691.7 | 2466.4 |
| مدغشقر | 86.0 | 294.5 | 773.3 | 1169.4 | 1066.1 | 808.2 | 809.8 | 894.7 |
| زامبيا | 356.9 | 651.8 | 1323.9 | 938.6 | 694.8 | 1729.3 | 1108.0 | 1066.0 |
| إثيوبيا | 265.1 | 545.3 | 222.0 | 108.5 | 221.5 | 288.3 | 626.5 | 970.4 |
| أوغندا | 379.8 | 644.3 | 792.3 | 728.9 | 841.6 | 543.9 | 894.3 | 1721.2 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كينيا | 21.2 | 50.7 | 729.1 | 95.6 | 115.0 | 178.1 | 335.2 | 258.6 |
| سيشل | 85.9 | 145.6 | 238.6 | 129.8 | 118.4 | 159.8 | 143.9 | 114.0 |
| الكونغو الديمقراطية | 266.6 | 256.1 | 1808.0 | 1726.8 | 663.8 | 2939.3 | 16869. | 3312.1 |
| جيبوتي | 22.2 | 108.3 | 195.4 | 228.9 | 99.6 | 26.8 | 78.0 | 100.0 |
| موريشيوس | 41.6 | 105.3 | 339.1 | 382.9 | 247.8 | 430.0 | 273.4 | 360.9 |
| زيمبابوي | 102.8 | 40.0 | 68.9 | 51.6 | 105.0 | 165.9 | 387.0 | 399.5 |
| رواندا | 14.3 | 30.6 | 82.3 | 103.4 | 118.7 | 42.3 | 106.0 | 159.8 |
| مالاوي | 139.7 | 35.6 | 124.4 | 195.4 | 49.1 | 97.0 | 128.8 | 129.5 |
| سوازيلاند | 45.9- | 121.0 | 37.5 | 105.7 | 65.7 | 135.6 | 93.2 | 89.6 |
| جزر القمر | 0.6 | 0.8 | 7.7 | 4.6 | 13.8 | 8.3 | 23.1 | 17.0 |
| بوروندي | 0.6 | 0.0 | 0.5 | 3.8 | 0.3 | 0.8 | 3.4 | 0.6 |
| إريتريا | 1.4 | 15.4 | 7.2 | 39.0 | 91.0 | 91.0 | 39.0 | 73.7 |
| إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الكوميسا | 104571. | 186501. | 246037. | 212882. | 163500. | 180028. | 89455. | 149316. |

Source : comesa and unctad

وزارة التجارة الخارجية : إعداد قطاع الاتفاقات التجارية – الإدارة المركزية للاتفاقات التجارية.

تدفقات استثمارات من دول الكوميسا إلى الخارج

(القيمة بالمليون دولار )

| الدولة | الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
| مصر | 92.0 | 148.4 | 664.8 | 1920.2 | 571.1 | 1175.5 | 625.5 | 211.1 |
| موريشيوس | 47.5 | 10.2 | 58.0 | 52.2 | 37.5 | 128.7 | 88.6 | 88.5 |
| كينيا | 9.7 | 24.0 | 36.0 | 43.8 | 46.0 | 1.6 | 9.4 | 16.1 |
| ليبيا | 128.0 | 474.0 | 947.0 | 5888.2 | 1165.0 | 2722.0 | 31.0 | 2509.0 |
| السودان | – | 7.3 | 10.7 | 98.2 | 89.2 | 66.1 | 84.5 | 79.9 |
| زامبيا | – | – | 85.6 | – | 269.6 | 1095.4 | 2.0- | 177.0 |
| رواندا | – | – | 12.9 | – | – | – | – | – |
| سيشل | 33.4 | 8.0 | 17.8 | 13.0 | 5.3 | 6.2 | 7.9 | 4.0 |
| زيمبابوي | 1.1 | 0.0 | 3.1 | 8.0 | – | 43.3 | 13.6 | 46.0 |
| مالاوي | 3.0 | 5.9 | 13.6 | 18.6 | 1.3- | 42.3 | 46.6 | 49.8 |
| سوازيلاند | 22.0- | 0.6- | 23.2 | 7.9- | 7.1 | 1.0- | 9.0 | 6.4 |
| أوغندا | – | – | – | – | – | 4.1- | – | – |

Source : comesa and unctad

وزارة التجارة الخارجية : إعداد قطاع الاتفاقات التجارية – الإدارة المركزية للاتفاقات التجارية.

## المراجع العلمية

انظر في تجمع الساحل والصحراء .

(1) د / خا لد حنفي على محمود تقديم الأداء التكاملي لتجمع دول الســا حل والصحراء بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشئون الأفريقية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة في الفترة من 16 – 17 إبريل 2005م ص 226 - 230 .

وانظر كذلك :-

د . محمود أبو العنين / مســتقبل الإقليمية في ظل العولمة في ( دون محرر ) العولمة وآثارها على أفريقيا ( القاهرة : معهد البحوث والدراســات الأفريقية ، جامعة القاهرة 1999 ص 183 – 184 .

د . هويدا عبد العظيم / التكتلات الاقتصــادية في الجنوب الأفريقي ( دون محرر) أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشــرين ( القاهرة :- معهد البحوث والدراســات الأفريقية جامعة القاهرة ، 1997 ، ص 47 – 48 .

د / خالد حنفي على « الإقليمية الجديدة في أفريقيا » أسـباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحر والصحراء السادك ، السياسة الدولية العدد 144 إبريل 2001 .

عمر راشـد ، التجمعات الاقتصـادية الأفريقية ملف الأهرام الإسـتراتيجي السـنة العاشرة العدد 118 أكتوبر 2004 ، ص 120 .

د / خالد حنفي علي « السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام 1969 رسـالة ماجسـتير ، معهد البحوث والدراسـات الأفريقية جامعة القاهرة ص 60 – 72 .

انظر :

– جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية العلاقات المصرية الأفريقية – التكتلات الاقتصادية في القاهرة الأفريقية ، ( القاهرة : 2006 ) ص 11 – 13

– د / خالد حنفي على ، مرجع سبق ذكره ص 234 – 248 .

وانظر أيضا :-

د / أحمد الر شيدي ، تجمع الساحل والصحراء : درا سة في التنظيم الدولي سلسلة درا سات مصرية أفريقية ، برنامج الدرا سات المصرية الأفريقية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة رقم (1) أغسطس 2001 ، ص 10 – 11 .

– د / عبد الملك عودة التعاون الفرنسي الليبي في أفريقيا الأهرام إلى 6 / 11 / 2003 .

– جريدة الأهرام ، فرنسا تتخذ خطوات لتطبيع العلاقات مع طرابلس في 21 / 4 / 2004 .

– د .عبد الملك عودة اختلال الميزان في الجوار الأفريقي الأهرام في 21 / 1/ 2004 .

4- انظر :

د. / عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا ( نيباد بين النظرية والتطبيق ، رؤية مستقبلية . ص 242 – 255 .

د. / خالد حنفي على ، مرجع سبق ذكره ص 236 – 239 .

وانظر أيضا :-

- انظر نص كلمة القذافي في الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء بالعاصمة التشادية نجامبيا في 4 / 2 / 2000م .

- د. / محمود أبو العنين ( محرر ) التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات الأفريقية و جامعة القاهرة 2002 ) ص 85 – 87 .

- جريدة الأهرام ، فرنسا تتخذ خطوات لتطبيع العلاقات مع طرابلس في 21 / 4 / 2004 .

انظر في اتحاد المغرب العربي :

- د. / محمد الأمام ، التعاون الاقتصادي العربي المشترك ( القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 2002 .

وانظر :-

د. عادل عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ص 265 – 267 .

– أحمد محفوظ ، مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي ، بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا ( رؤى وآفاق ) ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية – معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة في الفترة من 16 – 17 إبريل 2005 ص 256 وما يعدها .

وانظر أيضا :-

د. / محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا ، مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، سلسلة دراسات أفريقية (2) القاهرة 1996م .

-البحث بولعراس والتجارة متعددة الأطراف وتنمية المبادلة قطاع اتحاد المغرب العربي الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي 2 مارس 2003 .

د. محمود أبو العنين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا ، نموذج العلاقات بين الأقاليم غير المتكاملة في ضل العولمة ، في أفريقيا والعولمة ص 200 .

د. حمدي عبد الرحمن ، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي ، مركز البحوث العربية والأفريقية – القاهرة ص 42 وما بعدها .

عز الدين شـكري ، اتحاد المغرب العربي ، في السـياسـة الدولية العدد 97 يوليو 1989 ص 164 .

د. محمود خيري عيسـي العلا قات العربية الأفريقية دراسـة تحليلية في أبعاد ها المختلفة معهد البحوث الدراسات العربية القاهرة 1978 ص 34 وما بعدها .

لمزيد من التفاصيل انظر :-

عبد الكريم عيد لاني المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد بحث منشـور في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا (رؤى وآفاق ، ضمن ، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشـؤون الأفريقية بمعهد البحوث والدراسـات الأفريقية جامعة القاهرة في الفترة من 16 – 17 إبريل 2005 ص 279 وما بعدها .

– ريهام أحمد خفاجي ، اتحاد المغرب العربي : دراسـة تحليلية وفقا لنظريتين في العلاقات الدولية ، بحث منشور في المراجع السابقة مباشر ص 309 وما بعدها.

– راوية توفيق ، دول لشمال الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ( نيباد) نحو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الأفريقية بحث منشور في المرجع السابق مبا شرة ص 329 – 330 .

**انظر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا :-**

- جمهورية مصر العربية – وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية مرجع سبق ذكره 25 – 27

- جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 الصادر عن مركز البحوث الأفريقية – جامعة القاهرة

- د/ عادل عبد الرازق المنظومة الأفريقية مرجع سبق ذكره ص 239 – 241

10- انظر في الإيموا ( الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا ) جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ( القاهرة : 2006 ) ص 20 – 23 .

لمز يد من المعلو مات حول تجمع الأيموا ، بر جاء الرجوع إلى موقع الاتحاد imt ،uemoa،www

- انظر في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ( الأيكواس ) .

11- د./ عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية مرجع سبق ذكره ص 222- 237 .

12- جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية العلاقات المصرية الأفريقية – مرجع سبق ص 23-24 .

وانظر أيضا :-

جامعة القاهرة ، معهد البحوث الدراسات الأفريقية التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 الصادر عن معهد البحوث الأفريقية ص 82 – 94 .

- انظر في منظمة الإيجاد :-

13- سامي السيد أحمد محمد ، الهيئة الحكومية للتنمية ( الإيجاد ) رؤية عامة ، بحث في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق « ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشئون الأفريقية الذي عقد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية في الفترة من 16 – 17 إبريل 2005 . ص 380 – 401

وانظر أيضا :

د. السيد فليفل التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2002 – 2003 .( القاهرة : مركز البحوث الأفريقية – الإصدار الثاني 2003 )

د. محمود أبو العنين ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 .( القاهرة : مركز البحوث الأفريقية 2002 ) ص 259 – 260

ياسين محمد عبد الله ، مفاوضات السلام والوضع الداخلي في الجنوب ، في السياسة الدولية العدد 152 إبريل 2003 ص 268 .

التقرير الإستراتيجي العربي ص 2003 – 2004.

القاهرة : مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية الأهرام 2004 ص 241

السفير / أحمد حجاج ، السلطة الحكومية للتنمية ( الإيجاد ) بين الواقع والطموحات :آفاق أفريقية ( القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ) المجلد الثاني العدد 8 شتاء 2001 – 2002 ) ص 7 .

– جمهورية مصـر العربية وزارة التجارة والصـناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصـرية –الأفريقية و التكتلات الاقتصـادية في القارة الأفريقية ، ودراسـة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصـر والكوميسـا خلال الفترة من 2001 ص 2005. إعداد الإدارة المركزية للاتفاقات التجارية ). (القاهرة : 2006 ) ص 28 .

انظر في تجمع السادك والساكو:

14- جمهورية مـ صر العربية / وزارة التجارة والـ صناعة و مرجع سبق ذكره ص ص 16 – 19.

انظر في تجمع الكوميسا :

15- د./ عادل عبد الرازق / المنظومة الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ص ص 175 – 206 .

– جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية مرجع سبق ذكره ص 38 – 51 .

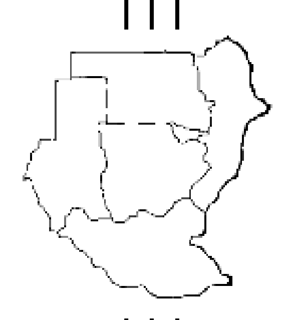
–وزارة التجارة الخارجية قطاع التجارة الخارجية اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي « الكوميسا .. والقاهرة / 2002) .

**16- انظر في تجمع حوض النيل :-**

د./ عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية مرجع سبق ذكره ص 256 – 265.

17- أنظر في بعض المعاملات التفضيلية التي تتمع بها بعض الدول الأفريقية والاستثمار في أفريقيا . جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقات التجارية ، مرجع سبق ذكره ص 29 – 37.

التكامل الاقتصادي في أفريقيا
بين النظرية والتطبيق



الفصل الرابع

# التفاعلات التعاونية التكاملية في إطار البيئة الدولية الإقليمية ودور المتجمع المدني والدولة القائد مع دراسة حالتي السادك والإيجاد

## المبحث الأول التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا في إطار البيئة الدولية والإقليمية

### تمهيد :

بعد أن تعرضـــت الدراســة إلى التفاعلات التعاونية والتكاملية في أفريقيا في إطارها القاري والإقليمي تتعرض ا لدراســة إلى المتغيرات ا لدولية والإقليمية وآ ثار ها على التفاعلات حالة الكوميسا .

### أولا : التفاعلات التعاونية التكاملية في إطار البيئة الدولية

وتعني تلك المتغيرات ذات الصــلة بالبيئة الدولية والتي من أبرزها منذ بداية عقد التسـعينات انتهاء الحرب الباردة وما أثاره من تسـاؤلات حول مكانة أفريقيا في النظام العالمي الجديد والبيئة الدولية الداعمة لتوجهات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية وأخيرا ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة ونتناولها على الوجه التالي :-

**1- وضـــع القارة بعد انتهاء القطبية الثنائية وبروز القطبية الوا حدة :** على رأس المتغيرات الدولية التي ســاهمت في تشــكيل وتحديد مســار العمل التكاملي الإقليمي في أفريقيا هو انتهاء الحرب الباردة وما طرحته من تساؤلات حول مكانة القارة الأفريقية في النظام العالمي الجديد لاســيما وأن القارة الأفريقية كانت قد اكتســبت أهميتها الإ ستراتيجية إبان الحرب الباردة من و ضعها كساحة للمواجهة بين الشرق والغرب ، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تســعى من جانبها إلى الحد من تغلغل نفوذ الاتحاد الســوفيتي في القارة الأفريقية وإزاء هذه الأهداف الإســتراتيجية لكل من المعســكرين الشــرقي والغربي آنذاك اســتطاعت القارة الأفريقية الحصــول على كافة أشــكال الدعم والمســاندة من كلا الجانبين كما توافر لها هامش كبير من الحركة تمتعت بفضــله بقدرة عالية على المناورة ومن ثم نجحت في تحقيق قدر من المكاسب .

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي فوض من الأساس الأيديولوجي اهتمام القوى الكبرى بالقارة الأفريقية الأمر الذي أثار المخاوف من تعرض القارة للتهميش في مرحلة ما بعد الحرب .

- وتجدر الإ شارة إلى أن عقد التـ سعينيات قد حمل معه بالفعل تـ ضاؤل اهتمام القوى الغربية التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة بالقارة الأفريقية وذلك لصالح مزيد من الاهتمام بدول شــرق أورو با التي با تت أكثر أهمية للقوي الغربية و قد انعكس هذا التهميش في جملة من المؤشــرات يأتي على رأســها الانخفاض الحاد في المســاعدات الممنوحة للدول الأفريقية في مقابل تصــاعد هذه المســاعدات الموجهة لدول شــرق أوروبا فـ ضلا عن ظهور المـ شروطيات بـ شقيها الـ سيا سي والاقتـ صادي كما و ضع هذا التهميش في مســتوى الاســتجابات الغربية للأزمات التي عصــفت بالقارة مع بداية التسعينيات مثل أزمة الصومال ، ليبيريا ، سيراليون وذلك مقارنة بالسابق .

هذا وقد أدى مناخ ما بعد الحرب الباردة إلى ظروف ساهمت في دفع مسيرة التكامل الإقليمي في القارة فمن ناحية أدي فقدان الدول الكبرى اهتمامها بأفريقيا إلى خلق ما يعرف بفراغ القوي في القارة الأفريقية الأمر الذي أوجد مســاحة أكبر من أجل تعميق الإقليمية والتكامل الإقليمي كما أوجد مساحة أمام القوى الإقليمية لكي تلعب دورا في دعم التكامل الإقليمي .

- ومن ناحية ثانية فإن التهميش الذي عانت منه القارة الأفريقية في تلك الفترة كان يعني بالضـرورة أمرا أساسـيا وهو ضـرورة أن تتحمل القارة مزيدا من الأعباء وأصـبح البديل لكي تتلافى القارة مزيدا من التهميش هو أن تنخرط بصـورة أكبر في عمليات التكامل الاقتصادي إزاء التهميش الشديد الذي عانت منه الدول الأفريقية تولدت قناعة بأن التكامل الإقليمي ربما يكون سبيلا للخروج من هذه الأزمة بل إن الأكثر من ذلك هو أن تهميش القارة الأفريقية نظر إليه من قبل بعض القادة الأفارقة باعتباره فرصـة أمام أفريقيا لتتكتل وتندمج وتتوحد وأن تصبح أقل اعتمادا على الخارج وفي هذا السياق أوضح الرئيس الأوغندي « يوري موسـيفيني » إن قليلا من التجاهل لن يكون بالأمر السـيئ « وأنه كلما شعرنا باليتم كلما كان ذلك أفضل لأفريقيا لأننا سوف نعتمد على أنفسنا .

ومن ناحية أخيرة فإن انتهاء الحرب الباردة أسـهم في إحداث تقارب بين القوي الكبرى الفاعلة في القارة الأفريقية إذ يلاحظ وجود مزيد من التنسـيق في السـياسـات الخارجية للدول الكبرى في مواجهة القارة الأفريقية وذلك على عكس المناخ الذي سـاد لفترة طويلة من الزمن إذ هيمن على القوى الكبرى خاصـة فرنسـا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة حالة من الشك في دوافع بعضها البعض

وقد تمثلت الخطوة الأولي في هذا الإطار في إعلان كل من بريطانيا وفرنسا التنسيق بينهما في الشؤون الأفريقية وذلك في قمة سابت مالو في ديسمبر 1998 والتي أعقبتها زيارة مشتركة لأكرا وأبيدجان قاما بها وزيرا خارجية الدولتين في مارس 1999 ومنذ ذلك الوقت نفذت كل من فرنسا وبريطانيا مبادرات مشتركة لاسيما في المسائل العسكرية منها على سبيل المثال تنظيم ورشة عمل حول صنع السلام في أبوجا – أكتوبر ألفين .

و قد أثر هذا التقارب بدرجات متبياينة على التنظيمات الإقليمية المختلفة وربما كانت منطقة الجنوب الأفريقي هي الأكثر تأثرا في هذا السياق فقد مثل انتهاء الحرب الباردة نهاية لتنافس القوي الكبرى في المنطقة وبداية لاتفاق هذه القوى حول م صالحها في المنطقة والمتمثلة في تأمين الحصول على المواد المعدنية الإستراتيجية وحماية مصالح الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم كما وقفت القوي الغربية موقفا مؤيدا لصالح أن تلعب جنوب أفريقيا دور رائدا في منطقة الجنوب لتأمين الاستقرار السياسي فيها وهو ما من شأنه تسريع وتيرة العمل التكاملي في المنطقة .

**2- اتجاهات التكامل الإقليمي في القارة والدعم الدولي :** يعتبر الدعم الدولي متغيرا مهما ومحدد هاما لنجاح تجارب التكامل الإقليمي بوجه عام فعلى سبيل المثال تلقي مؤتمر تنسيق التنمية لدول الجنوب الأفريقي SADCC دعما خارجيا قويا منذ إنشائه عام 1980 وحتى بداية التسعينيات وهو ما اعتبر أحد العوامل التي ساعدت هذا التنظيم على البقاء والا ستمرار كما أن هناك حالات للتكامل الإقليمي نجحت بفضل اشتمالها على روابط مع طرف آخر أكثر تقدما مثل منطقة الاتحاد المالي الأفريقي والروابط الخاصة التي تجمعه بفرنسا .

- ويعتبر وثيق الصلة بالمتغير السابق فإزاء التهميش الذي تعرضت له القارة الأفريقية في النظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة وإزاء رغبة الدول الغربية في الانسحاب من القارة لصالح مناطق أخرى من العالم – أضحت أكثر أهمية بالنسبة إليها ظهر توجه غربي جديد يؤيد اتجاهات التكامل الأفريقي ويدعمها من رأي البعض أن الدعم الدولي لمسيرة التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية جاء كتعبير عن رغبة القوى الغربية في التخلص من جزء من الأعباء التي طالما تحملتها أثناء فترة الحرب الباردة وتحويل هذه الأعباء إلى الدول الأفريقية .

- ويأتي الاتحاد والأوروبي ودوله على رأس الأطراف الخارجية الداعمة لميسرة التكامل الأفريقي فهناك قمة مؤشرات على مواقفه الداعمة للإقليمية في القارة الأفريقية فمن ناحية يتمتع الاتحاد الأوروبي بعلاقة جيدة مع عدد من المنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية يأتي على رأسها اتحاد المغرب العربي الجماعة الإنمائية.

للجنوب الأفريقي والتي يجمعها بالاتحاد الأوروبي حوار ذو مسارين أحد هما المسار الثنائي بين الاتحاد وجنوب أفريقيا والآخر إقليمي بين الاتحاد والسادك كتنظيم فرعي ومن ناحية ثانية فإن الأطر الرئيسية في العلاقات الأوروبية الأفريقية يغلب عليها الطابع الجماعي إذ تتبلور علاقات الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي مع القارة الأفريقية في ثلاثة أطر رئيسية هي : اتفاقيات لومي أو ما يطلق عليه علاقات الاتحاد الأوروبي بدول أفريقيا والباسيفيكي والكاريبي الشراكة الأوروبية المتوسطية والشراكة الإ ستراتيجية الأوروبية الأفريقية ومن ناحية ثالثة فإن الاتحاد الأوروبي يقدم و ساهمات ودعما ماليا وأمنيا لمشروعات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية فعلى سبيل المثال قدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا للآلية الأمنية التابعة للأيكواس قدر بنحو مليوني يورور كما قدم الاتحاد الأوروبي دعما إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا قدر بنحو 65 مليون يورو لدعم ميزانية الاتحاد وقدراته المؤسسة

وكذلك قدم الاتحاد مساعدة أمنية لدعم التكامل التجاري في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا كذلك طبق الاتحاد الأوروبي برنامج للتعاون مع دول الكوميسا بحوالي 46.7 مليون يورو .

– وعلى صعيد توجهات القوي الغربية تعتبر فرنسا نموذجا جادًا على التوجه الجديد للقوي الغربية وتتبنى فرنسا بوجه عام موقفا مؤيدا لعمليات التكامل الإقليمي في أفريقيا بل إنها ضمنت في القارة الأفريقية مبدأ مهما وهو تدعيم عملية التكامل الإقليمي ففيما يتعلق بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ( نيباد ) في هذا السياق كان الموقف الفرنسي مؤيدا للمبادر منذ بدايتها وتلعب فرنسا دورا في دفع التعاون بين نيباد ومجموعة الدول الصناعية ولعل مما يؤكد الموقف الفرنسي الداعم للنيباد الوثيقة التي أصدرتها وزارة الخارجية الفرنسية في عام 2003 وحملت عنوان « فرنسا شريك للنيباد : خطة عمل من أجل أفريقيا » وتقع هذه الوثيقة في خمسين صفحة وتعرض لما قامت به فرنسا أو تعتزم القيام به في المستقبل لتنفيذ التزاماتها في إطار الشراكة مع النيباد كذلك وقعت وكالة التنمية الفرنسية اتفاقا مع بنك تنمية الجنوب الأفريقي بقيمة 25 مليون يورو لدراسة ولتمويل مشروعات النيباد الخاصة بالبنية التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء .

– ولعل ما يؤكد التوجه الفرنسي الداعم لآليات العمل الجماعي الأفريقي برامج التعاون الفرنسي ويتضح هذا الأمر بصورة كبيرة في برنامج التعاون العسكري الذي أضحى يتم في جزء كبير منه عبر المنظمات الإقليمية الفرعية على نحو ما أسفرت عنه تدريبات برنامج تعزيز القدرات الأفريقية في حفظ السلام والتي تمت بالتنسيق مع الأيكواس خلال الفترة من 1996 – 1998م والفترة من 2002 – 2004 ومع السادك خلال الفترة من 2000 – 2002 .

هذا وقد أدرك الأفارقة أهمية الدعم الدولي لإنجاح مساعي التكامل الإقليمي ومن ثم دعت النيباد إلى ما أسمته « المشاركة العالمية الجديدة » والتي تنهض على أساس تقاسم المسئولية في تصحيح مظالم القرون الطويلة الغابرة وتعبئة جميع الجهود للارتقاء بحياة الشعوب وتنطوي هذه المشاركة التي طرحتها نيباد على جانبين أساسين هما :

– الإبقاء على المشاركات المتعددة القائمة بالفعل بين أفريقيا من جانب والدول الصناعية الكبرى والمؤسسات المانحة من جانب آخر .

– التفاوض مع هذه الأطراف على إقامة مشاركة جديدة قائمة بالأساس على تبادل المسئوليات والالتزامات بين أفريقيا وشركائها .

إذ أنه إدراك واقعي لأهمية الدعم والمشاركة الدولية وهو ما يمثل اختلافا عن المبادرات السابقة مثل خطة عمل لاجوس والتي ارتكزت على مبدأ الاعتماد على الذات دفك الارتباط مع الغرب الرأسمالي وهو ما آل بها إلى الفشل بسبب تلك الأسس غير الواقعية هكذا رأي البعض ويرى البعض أيضا أنه على الرغم من أن الدعم الدولي يمكنه أن يمثل فرصة أمام جهود التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية فإن الأمر لا يخلو أيضا من قيود فعلى سبيل المثال تشير الدراسات إلى أن أطر حوار الشمال – الجنوب والتي تعتبر اتفاقيات لومي نموذجا لها وعلى الرغم من أنها تهدف بالأساس إلى تقديم تسهيلات للدول النامية إلا أن مثل هذه الأطر لها .

– أثر سلبي على التكتلات الإقليمية الأفريقية كونها تنافس على ولاء الدول الأفريقية من جهة وكونها تسهم في تعويض التجارة الأفريقية البينية لصالح التجارة مع الأطراف الخارجية من جهة أخرى وكونها قد تقوض من أهداف وبماسك التكتلات الإقليمية الأفريقية من جهة ثالثة وكذلك ترى بعض الدراسات أن التعديل على دعم القوى الغربية التي هي بالأساس القوى الاستعمارية السابقة من شأنه ترسيخ المشروطيات التي تفرضها تلك الدول على أفريقيا

بل وتعميق لتلك المشـــروطيات في ظل علاقة غير متكافئة بين الطرفين كما أن الاعتماد على الدعم الخارجي يجعل نجاح مساعي التكامل الأفريقية هنا بسلوك الدول الرأســمالية المتقدمة وتصــرفاتها ومدى اســتعدادها لمســاندة القارة الأفريقية وتحويل مساندتها النظرية إلى دعم حقيقي ملموس .

وثمة اتجاه آخر ويتفق معه الباحث يرى أن المجتمع الدولي على عكس ما يتم ترويجه لا يساعد على إنجاح التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية بسبب ما صدره من إشارات غير متســقة بل وأحيانا متعارضــة حول التكامل الإقليمي وفي هذا الســياق فإن مواقف البنك الدولي وصــندوق النقد الدولي قد اتســمت بالغوص فيما يتعلق بمواقفهما من التكامل الإقليمي والنمط المفضل لتحقيق هذا التكامل .

**3- بروز التكتلات الاقتصـادية العالمية :** ظهور التكتلات الاقتصـادية العملاقة على مستوى العالم يعد أحد المتغيرات التي أثرت بشدة على مسيرة .

- حركة الإقليمية في القارة الأفريقية فقد بات واضحا أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد إنما يتمحور حول ثلاثة أقطاب اقتصــادية أســاســية هي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها النافتا واليابان ومن ورائها الآسيان .

وفي ضوء هذا التنظيم الذي اتسم به النظام الاقتصادي العالمي أصبح من المنطقي أن تقدم هذه التكتلات لأعضائها فرصة النفاذ إلى الأسواق الكبرى بينما تظل الدول الفقيرة وغير الأعضاء في هذه التكتلات ومنها بطبيعة الحال الدول الأفريقية محرومة من هذه الفرصة وكذلك فإن التوجه العالمي نحو الإقليمية من شأنه تقليل الخيارات المتاحة أمام الدول الأفريقية لتنويع علاقاتها التجارية والاستثمارية لاسيما إذا ما وجدت القارة الأفريقية نفسها في مواجهة أنظمة متكاملة ومندمجة للإنتاج والاستثمار تمتد من أوروبا إلى أمريكا وأسيا وبالتالي فإن القارة الأفريقية التي تعاني أصلا من التهميش في الاقتصاد العالمي تواجه تهديدا جديا بالاستبعاد من النظام الاقتصادي العالمي الذي يحتاج تحويلات هيكلية سريعة .

وعلي الرغم من التأثير المؤكد لكافة التكتلات الاقتصادية الدولية على مستقبل القارة الأفريقية ووضعها في النظام الاقتصادي العالمي فإن تأثرها بالاندماج الأوروبي يكاد يكون هو الأخطر لاسيما وأن أوروبا هي الشريك التجاري الرئيسي للقارة كما أنها المانح الأول للدول الأفريقية ومن هنا يأتي اهتمام الدول الأفريقية بتسارع وتيرة الاندماج الأوروبي إذ تفرض الوحدة الأوروبي تحديات على القارة سواء على صعيد التجارة

أو على صعيد الاستثمارات أو على صعيد المساعدات إذ أن شأن الاندماج الأوروبي أحداث تحول في أولويات الاتحاد الأوروبي مما سيؤدي بطبيعة الحال إلى تأكل المزايا التي تحصل عليها الدول الأفريقية لصالح إعادة توزيعها على الشركاء الأوربيين .

## التفاعلات التكاملية في أفريقيا والعولمة :

خلال الحرب العالمية الثانية طبقت الدول التجارية أنظمة الرقابة على النقد والحماية الجمركية بهدف حماية عملتها الوطنية من الانهيار وتوجيه قواها الإنتاجية نحو تحقيق الأهداف العسكرية وأصبحت عملات هذه الدول غير قابلة للتحويل إلى ذهب وإلى العملات الأخرى مما أثر على التجارة الدولية فأصبحت ذات طرفين أي أن كل دولة تشترى المواد والسلع التي تنتجها من البلاد التي تبيع لها منتجاتها قد تكون لها دائن رصيد دائن لديها وليس من البلاد التي تنتجها وتبيعها بأسعار أقل لكن رغم تطبيق الرقابة على النقد وعلي التجارة الخارجية فإن الدول المتحاربة لم تستطع السيطرة على الفائض النقدي .

- وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ تفكير الدول الغربية المختلفة يتجه نحو إرســاء قواعد لنظام نقدي دولي جديد يســمع بتجنب العودة إلى الفوضــى في العلاقات الاقتصادية والمالية لما قبل الحرب وبحكم تدفق المعاملات المالية والنقدية والتجارية بين الدول كافة فكان الاتجاه نحو إرســاء علاقات واتفاقات جماعية متعددة الأطراف تســتفيد من تجارب اقتصــاديات الحرب خلال الحرب العالمية الأولى وتأخذ العبر والدروس من الفوضى الاقتصادية التي تلت الحرب ومن الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات وكذلك من تجارب الحرب العالمية الثانية .

هكذا بدأ التفكير من قبل الدول الغربية المتحالفة وعلي رأســها الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ووضع أسس وقواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد لما بعد الحرب قبل انتهاء هذه الحرب وبما يخدم أهداف التطور الرأسمالي وكانت التطورات على هذا النظام تقوم على ثلاثة أسس هي :

- ضمان استقرار سعر الصرف وحرية تحويل العملات .

- حرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي .

- ضمان حرية التجارية الدولية .

لقد كانت الولايات المتحدة وهي التي خرجت منتصرة من الحرب تهدف إلى تحقيق تكامل في الاقتصــاد العالمي تحت قيادتها وهي التي تملك اقتصــادا قويا نطالب بتطبيق الحرية الاقتصــادية وهو النظام الذي يخدم دائما الاقتصــاد القوي والأغنى حيث تمثل النظام الجديد في محادثات بريتون وودوز عام 1994م والتي تمخضــت عنه ولادة صــندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي إبرام اتفاقية عام 1947م وكان الاتجاه نحو إقامة منظمة للتجارة الدولية إلا أن الولايات المتحدة عارضــت ذلك بقوة تحت ضـغط الكونجرس الأمريكي الذي رأي أن المنظمة المقترحة تجاوزا لصــلاحياته في اتخاذ القرارات الوطنية فكان للنحو إلى الحل الوسط المتمثل في الموافقة على الجات كمعاهدة دولية مع إقامة أمانة عامة تتولى الإشــراف على تطبيق هذه المعاهدة وتنظم جولات المفاوضــات التجارية المتعددة الأطراف وكان للولايات المتحدة بوجه خاص إلى جانب بريطانيا الدور الرائد في التخطيط للجات والتوصــل إلى صــياغة أســس النظام التجاري العالمي الذي تضمنته المعاهدة .

– إلا أن العالم الرأســمالي منذ التســعينيات من القرن الماضــي يعيش ســلســلة من الأزمات المالية والنقدية إضافة إلى الاتجاه نحو التضخم المصحوب بالركود وما ولده ذلك من تزايد في معدلات البطالة مما يشــير إلى الاختلافات الهيكلية التي تعكس عجز الشــكل التنظيمي القائم عن تمكين المجتمع من اســتخدام قوات الإنتاجية والبشــرية والمادية المتاحة بالفعل استخداما كاملا .

فاتسـعت الفجوة النسـبية بين طرفي هرم توزيع الدخل والثروة وأصـبحت معدلات النمو الاقتصادي تميل نحو الانخفاض اتسعت دائرة الفقر في جميع الاقتصادات في العالم وبدأ التفسح يدب في النظام النقدي الدولي بعد أن ألغت الولايات المتحدة قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (1970) وزادت المديونية الخارجية للبلدان النامية ومنها الأفريقية من صـعوبات تلك البلدان مما جعلها تلجأ إلى عملية جدولة الديون فأوقعها ذلك في شباك البنك الدولي والصندوق الدولي مما زاد من تفاقم أوضاعها الاقتصادية بدلا من أن يضـعها في الطريق الصـحيح نحو تحقيق التنمية المنشـودة فارتهنت قواها الإنتاجية لحسـاب رأس المال ومؤسـسـاته الدولية وفقدت القدرة على صـنع قرارها السـياسـي والاقتصادي المستقل .

إن الأزمة الهيكلية التي أصابت الدول الصناعية الرأسمالية جعلها تفكر في المخرج السهل بالنسبة لها فمع فيض الإنتاج لديها الناجم عن تفاقم قدراتها الإنتاجية ومع التطور الهائل في العلم والتكنولوجيا ومع الزيادة الهائلة في حجم رأس المال الذي تضـيق الأسـواق المالية في البلدان الصـناعية عن اسـتيعابه أصـبح المطلوب هو توسـيع دائرة السـوق الدولية وإلغاء جميع الحواجز التي تقف في وجه أو تحد من انتقال البضـائع والسـلع من مصـانع تلك الدول إلى الأسـواق الدولية الرحبة وكذلك تلك التي تحد من انتقال رؤوس الأموال الباحثة دائما عن الاستثمار المربح .

وهكذا بدأ يتبلور من خلال جولة مفاوضات أورجواي نوع من الصراعات متعددة الجوانب فهناك الصراع بين الدول الصناعية الفنية وهناك الصراع بين هذه الدول الصناعية مجتمعة ودول الجنوب الفقير وذلك في إطار من التفاعل المتبادل بين تصاعد الفكر الليبرالي الاقتصادي الجديد وتزايد الأهمية النسبية للتطورات التكنولوجية مع تصاعد قوة الشركات متعددة الجنسية ولكن على صعيد آخر تلاحظ منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي بروز أثر ضعف الاتحاد السوفيتي على الصعيد الدولي وتراضي تلاهم بلدان العالم الثالث وانتصار الولايات المتحدة وحلفائها في حرب الخليج الثانية عام 1991م وما تلاه من أحداث دولية كان لها أبلغ الأثر في صياغة التاريخ المعاصر للإنسانية ونعني بها سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وأهداف أوروبا الشرقية لقد أوحت بحمل هذه الأحداث بالمقابل بانتصار الليبرالية الرأسمالية وبتربع الولايات المتحدة على سدة الزعامة وقيادة العالم ووصل الأمر ببعض دعاتها إلى صياغة مقولة نهاية العالم .

2- ومن ثم فإن النظام العالمي الجديد يشـير إلى طبيعة النظام الذي يحكم العلاقات الدولية وفي القلب من هذا النظام العالمي الجديد يبرز دور الولايات المتحدة كقطب وحيد ومما هو جدير بالذكر أن هناك من يرى أن ثمة أقطابًا وقوى أخرى تلعب بالفعل أدوار الشـركاء الأصـغر للولايات المتحدة في عالم يصـفونه بأنه متعدد الأقطاب ويرى هؤلاء أن هذا العالم المتعدد الأقطاب إذا لم يكن قائم الأمة بالفعل فإن هذا العالم ينهض ويتأكد يوما بعد يوم بحيث يتوقعون أن تكتمل ملامحه على المدى المنظور حتى ولو انفردت الولايات المتحدة وحدها لبعض الوقت بإدارة شـئون العالم والنظام العالمي الجديد وهذا يعطي الأقاليم المختلفة و العالم الثالث وزن مختلف ومكانة أقل عما كان عليه الحال إبان النظام العالمي ثنائي القطبية الذي أعقب الحرب العالمية الثانية حيث كان لهذه الأقاليم والبلدان في ظل هذا النظام وضـع أكبر للحصـول على المكاسـب السـياسـية والاقتصـادية من خلال المناورة واللعب على التناقض بين قطبي الصـراع في ذلك الوقت ولهذا السـبب فإن النظام العالمي الحالي يضـر بمصـالح بلدان العالم الثالث ومنها البلدان الأفريقية .

أما العولمة فهي تعبير يشير إلى ما تحقق فعلا من وحدة وتوحد على الصعيد العالمي حيث بدأت رحلة هذا التوحد منذ بدايات الرأسمالية ونمو السوق ولكن ذروة التوحد الذي نشهده الآن ليس بسبب نمو السوق الرأسمالية فحسب ولكن بسبب الدرجة الكبيرة من التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة وبالذات في مجالات الاتصالات والحسابات والموجات وهي التطورات التي جعلت العالم أقرب ما يكون إلى القرية الصغيرة والمقصود بالأمركة هو فرض النموذج الأمريكي وقد يرى البعض أن هذه الهيمنة نتيجة منطقية لطبيعة النظام العالمي أحادي القطبية وأن كان البعض الأخرى يرى أن رغبة بعض الدوائر الأمريكية في فرص النموذج الأمريكي هو أمر ليس مرتبطا بصورة مباشرة وديناميكية بمكانة الولايات المتحدة الاقتصادية أو العسكرية فحسب ولكنه مرتبط أيضا بتميز هذا النموذج داخل المعسكر الغربي نفسه وهو ليس « تميز » الواثق من نفسه بل على العكس فإن الأمريكيين يشعرون بالاستحقاق الثقافي تاريخيا باعتبارهم حديثي النشأة وموضع انتقاد ثقافي بالأساس وكذا فليس صدفة أن نراهم الآن يبرزون أسوأ ما لديهم ثقافيا بمزيج من التحدي وكأن لسان حالهم يقول : لقد أناحت لنا قوتنا أخيرا أن نفرض عليكم جمعيا ما اعتبر تموه ركاكة أو سطحية أو فسادًا للذوق وهكذا نظهر للعالم الملامح الثقافية للنموذج الأمريكي مثل موسيقى الديسكو ووجبات الأكل السريع وطريقة استخدام المواصلات والملابس إلخ وقام بتنفيذ هذا الغزو بكل نجاح الإعلام الأمريكي مدعوما بالرفاهية الأمريكية .

وعلي صعيد آخر فإن النموذج الأمريكي الذي يراد زحفه على العالم هو نموذج محافظ فالمجتمع الأمريكي لا يعرف حياه سـياسـية غنية مثلما هو حال أوروبا والحزبين الكبيران في أمريكا الجمهوري الديمقراطي لا ينشطان إلا في المواسم الانتخابية والفرق بينهما محدودة للغاية وكلاهما يميني التوجه ومن ناحية أخرى لا توجد في أمريكا نقابات عمالية قوية وجماعات الضـغط هناك عارضـة وموقوتة بتحقيق أهداف جزئية وليس لها إطار فكري متماسك ولا طموحات عريضة وفي ظل غياب اليسار أو بالأخرى تغيبه عن الحياتين السياسية والنقابية وفي ظل العداء للشيوعية والحرب الباردة كان من الطبيعي أن ينفرد النموذج الأمريكي بسـمات يمنية واضـحة وهو الأمر الذي يزيد صـعوبة الأمر بالنسبة لفقراء سكان العالم الثالث بما فيهم أفريقيا في ظل النظام العالمي الجديد .

ولفهم هذه المتغيرات والتطورات في النظام العالمي الجديد فقد ولد تعبير النظام العالمي الجديد أثناء حرب الخليج حيث عبر « بوش الأب » في تلك اللحظة عن إحساس طاغ بالانتصار ورغبة غارقة في أن تستمر هذه اللحظة أي تستمر واشنطن قادرة على الانفراد بالعالم .

مريدو الولايات المتحدة ومنظروها وأحباؤها في وصـف عدالة هذا النظام العالمي الذي حلا للبعض في تطور لاحق أن يسميه « عولمة » لكي يجمله ويضفي عليه مشروعية، فأنت إذا أردت أن تجاري النظام العالمي المجحف وغير العادل تجد نفسك بمقتض سياسة خلط المفاهيم والمصطلحات منها بمعاداة التطورات التكنولوجية التي وحدت العالم وجعلت منه بحق قرية صغيرة وربما اعتبر الكثير في العالم الثاني عن حسن نيه أننا بصدد نظام أكثر عدالة سيعاقب المعتدين وينصف المظلومين ولكن دعم وا شنطن لإ سرائيل وإ صرارها على الا ستمرار في سيا ستها بالمنطقة و شروعها في بناء حائط الصواريخ كل ذلك وغيره فقد هدم العدالة التي تمناها البعض عن حسن نية ولم يفضل من العولمة والنظام العالمي الجديد إلا تأديب العراق ومطالبة الفلسطينيين بوقف العنف وصندوق النقد الدولي الذي يطالب دول العلم الثالث الفقراء بتطبيق روشتة الإصلاح الاقتصادي .

وباختصار أن الرأسمالية ومن ثم العولمة المطروحة الآن سواء بمعناها الاقتصادي أو الثقافي لها وجه أو معنى إنساني يعبر عن هذا الشوط الذي قطعه البشر في اتجاه واحد

والعولمة لها أيضا وجه آخر يشير إلى الأمركة أو النظام العالمي الجديد والمظاهرات المناهضة للعولمة لم تكن بالقطع معادية لتوحيد البشر أو معادية لما هو مشترك بين الناس على اختلاف مشاربهم وإنما كانت هذه المظاهرات ضد العولمة باعتبارها مرادفًا للهيمنة الأمريكية والنظام العالمي الجديد باعتبارها برامج الإصلاح الاقتصادي أمريكية الطراز التي تريد أن تسحب من الشعوب أو بالأخرى الطبقات العاملة والفقراء تلك المكتسبات التي حصلوا عليها بالنضال الذي تزعمه اليسار على مدى عشرات السنوات ويرى البعض أن الحركات المناهضة للعولمة كانت ولا زالت عبارة عن تخلف واسع و قد يكون غير واضح بين هؤلاء المعادين للرأسمالية وبين أولئك المعادين للنظام العالمي الجديد أو الأمركة .

و شهد العالم سقوط نظرية الليبرالية الاقتصادية الجديدة وفشل اقتصاد حرية السوق لقد دافع الليبراليون الاقتصاديون القول با ستمرار عن مقولات العولمة مستشهدين بما تم إنجازه في دول جنوب وشرق آسيا حيث تدفقت رؤوس الأموال من البلدان الصناعية الغنية وكان محرك النمو الاقتصادي ناتجا عن الزيادة السريعة في صادراتها إلى تلك البلدان بفضل الأيدي العاملة الرخيصة إلا أن هذا النموذج في النمو إلاَّ تحت ضربات الأزمة المالية والمضاربات في الأسواق المالية وفقدان النمور الآسيوية لميزاتها التنافسية وبالتالي تراجع صادراتها .

هذا ولا تقتصــر أزمة الرأســمالية اليوم على الجانب المالي وإنما هي في جذورها تعبر عن أزمة هيكلية تعود إلى علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع المرتبطة بها وهي بالتالي حلقة في ســلســلة أزمة النظام الرأســمالي وإن ما هو جديد فيها هو أنها تندرج في إطار عمليات عولمة رأس المال المبنية على تحرير المعاملات المالية وإلغاء القيود أمام حركة رأس المال وإضـعاف الدولة والحد من قدرتها على التدخل لوضـع السـياسـات الملائمة لوقف الطبيعة الدورية للأزمة التي هي في جوهرها أزمة فائض الإنتاج في إطار نظام التراكم الرأســمالي المعولم وعجز الطلب الفعال المدعم بالقدرة الشــرائية عن مجاراة الزيادة في الإنتاج وبالتالي عجز دورة الإنتاج والتسويق عن خلق وتحقيق وفائض القيمة بالنسـبة لقدر معين من رأس المال مما يسـبب التناقض ما بين توقعات أصـحاب رأس المال وتوقيت دورات خلق القيمة أو خلقها بمعدلات بطيئة .

ونتيجة لممارسات النظام الرأسمالي المعولم فإن الأزمات تتوالى وتنتقل من مكان إلى آخر وتصـيب عمالقة العولمة ومراكزها الرئيسـية وتتبدى خاصــة في الولايات المتحدة واليابان في تراجع الناتج الصناعي وتباطؤ النمو الاقتصادي و ضعف المبيعات وتصاعد معدلات البطالة وتســريع العمال مما يوحي بالانكماش ويهدد بالدخول إلى النفق المظلم .

هذا وتعمل الدول الصــناعية المتقدمة رغم الخلافات فيما بينها بســبب تعارض المصالح إلى نقل أزمتها إلى البلدان النامية ومنها الأفريقية عبر تسريع وتوسيع إجراءات حرية التجارة لذا فهي تريد توســيع صــلاحيات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتفاوض حول حقوق المستثمرين وسياسات المنافسة والإفصاح عن الشفافية في حســابات الحكومات وتســهيل التبادل التجاري وشــؤون البنية لكن الدول النامية التي تعاني من آثار الأزمة وتعيش أســوأ مراحل العولمة تريد أولا تقييم ما جرى الاتفاق عليه من إجراءات للوقوف على مدى التقييد من قبل الدول الصناعية المتقدمة على تنفيذ ذلك .

كما أن هذه الدول الأفريقية والنامية عامة تعاني من مشــكلات كبرى ســواء بســبب الديون الخارجية أو بســبب إقفال أســواق الدول الصــناعية أمام صــادراتها إضــافة إلى المشكلات المتعلقة بأزمة التنمية والكلية الفكرية وضمانات الاستثمارات وغير ذلك .

هذا وتمارس الولايات المتحدة تجاه حلفائها من الدول الصــناعية المتقدمة وتجاه دول العالم الثلاث .

ذلك بوجه خاص في المواقف التالية :

- الموقف من برتوكول كيوتو بشأن الاحتباس الحراري .
- مشروع نظام الدفاع المضاد للصواريخ .

- دعما لإسرائيل في مواجهة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

- المحافظة على استمرار الحروب الإقليمية في العالم أجمع وتشجيع مبيعات الأسلحة.

وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور / مراد غالب / وزير خارجية مصر الأسبق ورئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية السابق في كلمته في ندوة عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب الآتي :

- يمر العالم اليوم بمنعطف تاريخي خطير نشهد فيه إحدى أخطر أزمات اقتصاد العولمة بكل ما تتضمنه من توابع ودلالات واحتمالات .

- ويأتي تميز هذه الأزمة وبالتالي خطورتها من الفشل الذي لاقته فلسفة اقتصاد العولمة – الليبرالية الاقتصادية – وآلياته – أي آليات اقتصاد السوق – على أرض الواقع والذي تمثل في عجزهما عن تفادي الأزمات وحل التناقضات التي تخلقها وتفرزها نفس هذه الفلسفة وهذه الآليات .

ومع التطور العاصف لتكنولوجيا المعلومات وتحول التكنولوجيا في حد ذاتها إلى أحد أهم قوى الإنتاج في اقتصاد العولمة راهن منظرو هذا الاقتصاد على التكنولوجيا كسبيل لضبط الطابع العشوائي لقوى الإنتاج وبالتالي حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات المتلاحقة التي تعصف به أحيانا على أن الأزمة الحالية لاقتصاد العولمة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك فشل هذا الرهان إذ إن التكنولوجيا لم تقدم عونا يذكر في هذا المجال .

- هذا و يعاني اقتصاد العولمة منذ بضعة عقود مضت متعاقبة إلا إن ما حدث في المكسيك عام 1994 ومن أزمة النمور الآسيوية عام 1997 كانت دليلا واضحا على فشل نظرية الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق رغم النجاح الباهر الذي حققته هاتان التجربتان – حتى إنهما تحولتا إلى أ سطورة نجاح لاقتصاد السوق والمسألة ذات الدلالة العميقة هنا أن انهيار هذه التجارب لم يأت من قبلها وإنما تحت معاول التقلبات المتعاقبة في اقتصاد الدول الرأسمالية الكبرى أي بفعل الارتباط العضوي بالسوق العالمي الحر وآلياته .

-

ورغم تكرر أزمات اقتصـاد العولمة إلا أن تميز هذه الأزمة وخطورتها ينبع أيضـا من ارتباطها بعولمة واسـعة النطاق للرأسـمال ومفاهيمه وآلياته عبر المؤسـسـات التجارية والمالية الدولية ( التي أقامت حلفا وثيق العرا فيما بينها – WTO البنك الدولي صندوق النقد الدولي – يرد الحديث عن ذلك صراحة في نص واضح من نصوص WTO ) وعبر الشركات العملاقة عابرة القارات وفوق القوميات .

ولقد أدت عولمة الرأســمال إلى عولمة أزماته التي وإن طالت الجميع بما في ذلك عمالقة اقتصـاد العولمة ومراكزه الرئيسـية إلا أن تأثيرات ذلك كانت ومازالت مأسـاوية للغاية في الدول النامية .

وتتوافق الأزمة الحالية مع إ ضعاف شديد لدور الدولة على نحو يعجزها عن التدخل وتقديم يد العون وإذا كانت قبـضة الدولة في الاقتـصاد قد وهنت في المراكز الاقتـصادية العالمية الرئيسـية فقد حدث هذا بعد أن لعبت الدولة دورا جوهريا في إرسـاء الأسـس والبنى النحتية الراسـخة لاقتصـاد قوى متطور قائم على العلم والتكنولوجيا ومع ذلك لم يسـاعد هذا على الإفلات من الأزمات المتلاحقة التي يشـهدها اقتصـاد هذه الدول العولمة إجمالا على أن مخاطر كف الدولة عن التدخل في الاقتصـاد تبدو كارثية في بلدان العالم النامي التي لن تنجز بعد قدرا من التنمية يسـاعدها على مواجهة التقلبات المرتبطة باقتصاد السوق

ناهيك عن تلك الآتية عبر البحار الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية واستفحالها وتحولها إلى أزمات اجتماعية عميقة تؤدي بدورها إلى غياب الاستقرار كشرط أساسي لعمل الرأسمال وحرية حركته أي نفي لشروط نجاح اقتصاد وآليات السوق .

وللفكاك من هذه تسعى مراكز الاقتصاد العالمي إلى تصديرها وإلقاء تبعتها وتكاليفها الفلكية على عاتق الدول النامية ويتم هذا عبر تكثيف هائل وتوسيع لم يعرفه التاريخ لإجراءات اقتحام الأسواق وتحرير التجارة من كل عائق بما في ذلك الدولة وسيادتها الاقتصادية ومصالحها الأمنية والإستراتيجية وحتى على حساب كل الشعارات التي يتشدق بها الغرب طويلا – باعتبارها انعكاسا اجتماعيا وسياسيا لنظامه الاقتصادي – حول الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان .

والمؤسف– والمميز أيضا للأزمة الحالية لاقتصاد العولمة – أن مفهوم التجارة التي يراد لها أن تتحرر كاملة قد أصبح يضم وفق سياسة منظمة التجارة العالمية كل مناحي حياة الإنسان الفرد في كل بقاع الأرض فبعد أن كانت GATT تعني بشكل ما بالقضايا التجارية وتخصص فصلا كاملا عن التنمية أخضعت WTO

كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى قضايا من نوع الزراعة والمنسوجات والملكية الفكرية والخدمات والاستثمارات والسفر والسياحة والخدمات الترفيهية لآليات التجارة دون النظر إلى ضرورات التنمية والمستويات المختلفة للتطور الاقتصادية الاجتماعي بين المراكز الرئيسية وأطراف الاقتصاد العالمي .

وأكثر من هذا فنحن مقبلون على حزمة جديدة سميت قضايا جديدة أو من المفترض أن ندخل في عداد القضايا المطروحة للبحث في جولة جديدة من المفاوضات تسعى WTO لتنظيمها ومن تلك القضايا الجديدة القضية الجديدة قضية الشفافية في المشتريات الحكومية التي تستهدف إخضاع السوق الضخم للمشتريات الحكومية في العالم لآليات عمل WTO من ذلك أيضا قضايا تحرير المنافسة من أية عوائق عدا قدرة السلعة نفسها على المنافسة ثم قضية الاستثمار والحرية المطلقة لحرية رؤوس الأموال.

ولقد أضفت أحداث 11/ 9/ 2001 طابعا خاصا للأزمة الحالية لاقتصاد العولمة ويتمثل ذلك في أشكال وأساليب نوعية جديدة للمواجهة تتسم بالتوحش والعنف الشديدين إذ قد تزعزعت مصداقية كبرى رموز العولمة الاقتصادية ممثلة في أبراج التجارة بعقر دار الولايات المتحدة الأمريكية

فضــلا عن أدوات ردعها العســكري ممثلة في البنتاجون ومن المتوقع أن يتحول التحالف العســكري الدولي الذي تدعو إليه أمريكا بدعوى مناهضــة الإرهاب إلى هيئة أركان حرب المثلث المؤســســي القانوني لاقتصــاد العولمة : WTO، البنك الدولي صندوق النقد الدولي أي عسكرة كوكبية للاقتصاد الكوكبي أحادي الجانب .

ومن ناحية أخرى تترافق – لحســن الحظ – الأزمة الحالية لاقتصــاد العولمة مع نهوض جارف لقوى المقاومة في العالم ممثلة في المنظمات غير الحكومية ورغم إدراكنا للخلاف العميق بين أســباب المقاومة التي ظهرت في ســياتل وجنوا ودافوس من ناحية وما حدث – على سبيل المثال – في ديربان بجنوب أفريقيا من ناحية أخرى والذي طغت عليه مقاومة آتية من الجنوب ومن آسيا بشكل رئيسي إلا أن هذا لا ينفي أن قوى شعبية ضــخمة – من منطلقات مختلفة – قد ظهرت على مســرح العالم لتشــكل قوى ضــغط مناهض لحركة العولمة الاقتصادية وليس من قبيل الصدفة أن تطوق هيئة أركان حرب النظام الاقتصــادي الكوكبي الجديد بحجة مكافحة الإرهاب – جنوب آســيا من حيث تأتي مقاومة شعبية قوية للعولمة وتعزز وجودها العسكري في الشرق الأوسط – حيث النفط وحيث المشــكلة الفلســطينية الأزلية التي لا تكف عن زعزعة الاســتقرار وبالتالي حرية حركة رؤوس الأموال وفتح الأســواق لتخفيف وطأة التضــخم والأزمة عن كاهل المراكز الاقتصادية العالمية .

وإذ نحن مدعون الآن للتوقف لنتأمل عميقا ما يحدث حولنا وما سنواجه به في مؤتمر الدوحة علينا في المقام الأول أن ندرك أن الأســاس الفلســفي الذي تقوم عليه العولمة الاقتصــادية هو : أولوية التجارية كمصــدر للازدهار يدعم بدوره التنمية وأن المراكز لاقتصــاد العولمة –ســتســتميت في أزمتها الحالية –دفاعا عن هذا المبدأ – باعتبار هذا دفاعا بشكل رئيسي عن مبرر وجودها .

وفي تصوري إنه على ضوء ما أسلفت علينا التفكير في كيفية تناول موضوعات مؤتمر الدوحة وأرى أن أهم ما يجب الســعي لإقراره هو ســد الطريق أمام جولة جديدة من المفاوضات حتى ننتهي من الوفاء بالتزاماتنا في الجولات السابقة ويشكل خاص جولة أوروجواي إذ أن أي جولة جديدة ذات موضوعات جديدة ستفتح على اقتصاديات العالم النامي باب جهنم .

وأرى من الضــروري للغاية محاســبة البلدان الصــناعية الكبرى عن مدى وفائها بالتزاماتها وفق الجولات الســابقة إذ أنه بينما نطالب نحن برفع يد الدولة عن الزراعة مازالت مســتمرة الإجراءات الحمائية من جانب الدول الصــناعية الكبرى على منتجاتها الزراعية بشــكل خاص وبمعدلات عالية (40٪ من إجمالي الدخل الزراعي عام 1999 (أي 360 مليار دولار نصيب الاتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان فيها 90٪

وتلك مساوية لمعدل الدعم المقدم قبل جولة أورجواي – تبلغ هذه النسبة أكثر من الثلثين في دول مثل اليابان والنرويج وسويسرا وكوريا الجنوبية ومن المفترض أن وصل الدعم عام 2001–2002 بنحو 406 مليار دولار .

وعلى الدول النامية السعي الدؤوب للتوفيق بين التزاماتها وفق اتفاقيات WTO والجات وبين ضرورات التنمية الداخلية التي لن يكون بوسع هذه الدول حتى الوفاء بالتزاماتها دون العمل بشكل متواز في مجال التنمية الاقتصادية – الاجتماعية .

وليس أقل أهمية من ذلك العمل على إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية ودعم وتنشيط القائم منها كسبيل لتنسيط التجارة الإقليمية وتخفيف حدة الاعتماد على التجارة الخارجية فضلا عن التعبير عن المصالح الإقليمية لهذه التكتلات في مواجهة عمالقة اقتصاد العولمة .

وفي النهاية وبعد أن برهنت مؤسسات المجتمع المدني في العالم على أنها قوة فاعلة وأداة ضغط لا يستهان بها على الدول النامية العمل على إرساء الديمقراطية وإفساح المجال لعمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الداخلي وربط حركتها بمنظمات المجتمع الدولي في العالم .

ويتعرض الأستاذ الدكتور / جودة عبد الخالق – أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وزير التضامن الاجتماعي السابق في ندوه عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب الطريق إلى التصنيع تحت هيمنة منظمة التجارة العالمية متسائلا عما إذا كان الطريق وعرأم مسدود ويخلص إلى أن فرص التصنيع في الدول النامية قد تقلصت كثيرا وأن طريق التصنيع صار وعرا بفضل الحواجز والمواقع التي خلقتها اتفاقية الجات عام 1994 والتي تكرسها منظمة التجارة العالمية بأدوات السياسة التجارية والسياسة الصناعية للدول النامية قبل وبعد الجات عام 1994 فالاتفاقية والمنظمة تعبر أن عن نزعة معادية للتصنيع وتتبلور هذه النزعة في شعار حرية التجارة فوق كل شيء كما تجسده .

الأعمدة الثلاثة للنظام التجاري الدولي الجديد : حرية التجارة ومبدأ الدولة الأولي بالرعاية و شرط المعاملة الوطنية صحيح أن اتفاقات مراكش تعترف بالوضعية الخاصة والتفاضلية للدول النامية ولكنها لا تنظر إليها باعتبارها نتاج فوارق هيكلة بل على أنها فجوات يمكن سدها بآجال أطول لتنفيذ الالتزامات ولذلك فقد تعرضت للتهميش على يد منظمة التجارة العالمية تلك المنظمات الدولية المعنية بشؤون التنمية والتصنيع في الدول النامية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( الإنكتاد ) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ( يونيدو ) .

وربما جاز القول أن تقديس منظمة التجارة العالمية لحرية التجارة كمبدأ يعلو فوق كل اعتبار آخر كأســـاس للنظام التجاري العالمي يمثل هزيمة لكل ما حاربت دول الجنوب من أجله مند الســتينيات من القرن العشــرين في إطار الأنكتاد: ضــمان أســعار عادلة للمواد الأولية التي تنتجها تلك الدول من خلال الاتفاقيات الدولية ضـــمان نفاذ منتجاتها إلى أ سواق الدول المتقدمة المعاملة التفضيلية للا ستثمارات المحلية ا ستخدام السياسة التجارية لتحقيق التصنيع وتفعيل نقل التكنولوجيا ولعل من أهم اتفاقيات جولة أورجواي من حيث التأثير السلبي على التصنيع في الدول النامية اتفاقية شؤون الا ستثمار المتصلة بالتجارة واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة .

في ضوء ما تقدم يصبح المطلوب على المستوى الدولي ( في إطار مجموعة الـــ 15 مثلا ) هو تقييم النتائج التي أســفرت عنها اتفاقات جولة أورجواي ( الجات 1994 ) أولا وقبل الانتقال إلى جولة جديدة . فالوا ضح أن هذه الاتفاقات الأخيرة قد خلقت بيئة اقتصـــادية دولية غير مواتية بالنســبة للدول النامية فضـــلا عن أنها قد أدت إلى تنامي نفوذ منظمة التجارة العالمية على حســـاب الدور الذي يلعبه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الانكتاد ) ومعلوم أن هذه المنظمة الأخيرة قد أنشـــئت من منطلق أن التجارة تتفرع عن التنمية وليس العكس .

ومن أهم المسـائل التي هي بحاجة إلى مراجعة من منظور التصـنيع في الدول النامية نظام التعريفة المتصـاعدة ( escalated tariff ) الذي تأخذ به الدول المتقدمة والذي يتضمن تمييزا ضد الصادرات الصناعية في الدول النامية فتخفيض التعريفة على العموم (across-the-board) لا يقضي على هذا التحيز لأنه يخفض متوسط التعريفة الجمركية دون أن يعدل هيكلها وبالتالي لا يتيح لل صادرات ال صناعية للدول النامية درجة أكبر من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة .

وأخيرا لابد من التحرير من الق ضايا الجديدة التي ت ضغط الدول المتقدمة لو ضعها على جدول أعمال الجولة الجديدة نحن نشير هنا قضايا الاستثمار والمنافسة والشفافية في المشـتروات الحكومية وإجراء تخفيضـات جديدة للتعريفة الجمركية على السـلع الصناعية فإذا تحقق للدول المتقدمة ما تريد بالنسبة لهذه القضايا أصبح طريق التصنيع في الدول النامية مسدودا .

وفي إطار هذه الندوة أكد د/ إبراهيم العيسـوي – أسـتاذ الاقتصـاد بمعهد التخطيط القومي على عشـرة مطالب عامة لحماية مصـالح شـعوب الجنوب والدفاع عن حقها في التنمية وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية وأهم هذه المطالب ما يلي :

**أولا :** الاعتراف بعدم التوازن المتضمن في الاتفاقات الجارية للمنظمة بين التزامات كل من الدول المتقدمة والدول النامية وذلك بالنظر إلى اختلاف مستوى التطور الاقتصادي الذي أحرزته كل منها من جهة وإلى اختلاف قدرات كل منها الإدارية والتنظيمية والمالية على تنفيذ هذه الالتزامات من جهة أخرى ويترتب على ذلك أن تخطي قضية التنمية بوضح خاص على جدول أعمال المنظمة وأن تراعى الاعتبارات التنموية عند تحديد تنازلات الأطراف المختلفة في المفاوضات التجارية التي تجري إطار المنظمة فلا يعقل أن تحتل قضية التنمية الوضع الهامشي الذي تحتله الآن في منظمة غالبية أعضائها دول نامية .

**ثانيا :** يترتب على إعطاء قضية التنمية أولوية متقدمة في برامج عمل المنظمة وفي مفاوضاتها أنه ينبغي الإصرار على مبدأ تناسب الالتزامات مع مستويات التطور الاقتصادي في الدول المتخلفة – فالمعاملة المتساوية بين أطراف غير متكافئة تزيد حتما من اللامساواة وعدم التكافؤ بينها ويترتب على ذلك إحياء مبدأ المعاملة المتميزة أو التفضيلية للدول النامية كبديل لمبدأ الفترات الانتقالية محددة المدة الواردة في الاتفاقات الحالية وذلك بما يمكن هذه الدول من استعمال التجارية والسياسة الصناعية في حشد الجهود من أجل التنمية

وهو ما تمتعت به الدول المتقدمة والدول الصــناعية الجديدة لفترات طويلة في ظل الجات ومن قبل أن تخرج الجات إلى الوجود ولا بأس في الصـــدد من ربط مســتوى التف صيلات التي تحظي بها أية دولة نامية ع ضو بالمنظمة بم ستوى التطور الاقت صادي والتقدم في مستوى المعيشة الذي أحرزته ويمكن الاستعانة في هذا الشأن بمؤشر مركب للتنمية الشاملة يتضمن مجموعة من مؤ شرات التنمية البشرية المطردة بالمعني الوا سع ولا شــامل لهذا المفهوم مثل متوســط دخل الفرد معبرا عنه بالدولارات الدولية ومدى التفاوت في توزيع الدخل ونســبة الفقراء إلى حملة الســكان ودرجة التصــنيع والتقدم في مجالات الاتصــالات والمعلوماتية وما إليها إن متابعة مســتوى التنمية للدول المختلفة باســتخدام مثل هذا المؤشــر ســوف يؤدي إلى وجود آلية عادلة لمنح التفصــيلات ولتناقصــها تدريجيا مع ارتفاع مســتوى التنمية طبقا للمؤشــر العام المقترح أي مع ترقي الدولة إلى مستوى أعلى للتنمية . (18)

ثالثا – يترتب على إعطاء قضــية التنمية ما تســتحقه من اهتمام في منظمة التجارة العالمية وعلى إقرار مبدأ تناسب الالتزامات مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وعلى حق ا لدول النامية في معاملة متميزة تتجاوز ما هو مكفول من خلال الفترات الانتقالية وبعض الاســتثناءات المحدودة من القواعد العامة أنه يتعين الاعتراف بحق الدول النامية في مراجعة الكثير مما التزمت به تجاه المنظمة على مضض وتحت ضغوط الدول الصناعية الكبرى .

إن المراجعة المطلوبة لا تتعلق فقط بما يســمى قضــايا التنفيذ والتي يفهم منها أن الغرض هو تذليل العقبات الفنية أو الإدارية أو المالية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات القائلة وهذا تفسير قاصر لمشكلات التنفيذ ذلك أن الأمر يتعلق بمسائل إجرائية أو فنية أو مالية تعترض تنفيذ الدول النامية لالتزامات مقبولة ولكنها تتعلق حقا بأن الالتزامات القائمة معيبة من الزاوية التنموية بمعني أنها أضــرت بالتنمية عندما نفذت أو تهدد بإيقاع الضــرر بالتنمية حالة تنفيذها ولذلك فإن الاهتمام يجب أن ينصــب على إعادة تقييم الالتزامات من المنظورة التنموي وتعديل الاتفاقات وما تتضمنه من قواعد بناء على ذلك .

وينســحب ذلك على اتفاقات كثيرة مثل اتفاقية الدعم التي تحريم الدول النامية من أدوات مهمة لتشـجيع الإنتاج المحلي ولتنمية الصـادرات وتصـنع مسـتوى بالغ التدني لمتوسـط دخل الفرد في الدولة حتى يجوز لها الاسـتثناء من قواعد الدعم ومثل اتفاقية مكافحة الإغراق التي الكثير من التعقيدات مع عدم التفرقة بين آثار الإغراق في كل من الدول النامية والدول المتقدمة . ومثل اتفاقات تحرير الخدمات واتفاقية الاسـتثمار واتفاقية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الصـحة العامة والصـحة النباتية فالالتزامات الواردة في هذه الاتفاقات تنطوي على عدم توازن كبير وعلى غياب العدالة وتسـمح بقيام منافسة غير متكافئة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب إنها تحمل الدول النامية بأعباء كبيرة وذلك في الوقت الذي لا تتمكن فيه من الا ستفادة من الفرص المتاحة حاليا للدول الصناعية الفنية وحدها كما ينبغي أن تشمل عملية المراجعة قضية النفاذ للأسواق التي تظهر في اتفاقات متعددة لاسـيما نفاذ منتجات الدول النامية إلى أسـواق الدول المتقدمة وما يعتر ضه من عقبات كثيرة تضعها الدول المتقدمة ويجب أيضا أن تتضمن المراجعة أيضا إزالة عدم الإنصاف المتضمن في آلية فض المنازعات .

رابعا :- إن وضـــع قضـــية التنمية في مقدمة الأمور التي تحظى بالأولوية في منظمة التجارة العالمية لا يعني مراجعة التزامات الدولة النامية فحســـب بل أنه يتطلب توجيه عناية خا صة لعدد من القضايا التي تهم الدول النامية والتي لا تخفي صمتها بنمو تجارة الدول النامية مثل العلا قة بين التجارة والديون الخارجية والعلا قة بين التجارة ونقل التكنولوجيا والعلاقة بين التجارة والمساعدات الخارجية وتحرير انتقال العمالة وقضية تدهور شروط التبادل التجاري وأثرها على مستقبل التنمية في البلدان النامية .

خامســـا :- مثلما تراقب المنظمة بكل دقة مدى التزام الدول النامية بتعهداتها في الاتفا قات المختلفة يجب عليها أن ترا قب وتراجع بشـــكل دقيق مدى التزام الدول المتقدمة بما تعهدت به من التزامات لصالح الدول النامية ويشمل ذلك ما تضعه الدول المتقدمة من عراقيل في وجه دخول صـــادرات الدول النامية إلى أســـواقها وما تقوم به من تحايلات على نصـــوص الاتفاقات لأغراض حمائية وما تعهدت به من معونات للتعويض عن ارتفاع أسعار الواردات من السلع الزراعية والغذائية

ومن مساعدة في نقل التكنولوجيا وكذلك المساعدات المالية والفنية لبناء القدرات المؤسسة والتنظيمية في الدول النامية كما ينبغي العمل على تحويل الوعود الفضفاضة والتعهدات المبهمة إلى التزامات واضحة ومحددة مع ترتيب عقوبات رادعة على الدول المتقدمة التي لا تفي بهذه الالتزامات فما يسمى بقضايا التنفيذ لا يخص الدول النامية وحدها بل يخص الدول المتقدمة أيضا .

**سادسا :** يجب رفض الدعوة لجولات واسعة النطاق من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أي لجولات تجارية على نمط ما كان يتم في إطار الجات إن وجود المنظمة بهيكلها المؤسسي القوي وبتقسيم العمل الواضح بين مجالسها ولجانها ذلك لابد وأن يغني عن أسلوب الجولات .

لقد تضمنت بعض الاتفاقات القائمة مواعيد محددة لاستئناف التفاوض حول بعض المسائل ( وهذا ما يطلق عليه جدول الأعمال الحتمي أو المفاوضات المتفق عليها ) وقد تم بالفعل إجراء مفاوضات مختلفة في بعض المسائل كاتفاقية الزراعة واتفاقية الخدمات كما تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات الجديدة منذ بدء ممارسة المنظمة لنشاطها مثلا في مجال الخدمات المالية والاتصالات الأساسية

وليس هناك ما يمنع من بدء التفاوض حول موضـوعات أخرى إذا اسـتقر الرأي على ذلك بين غالبية الدول الأعضـاء فالمنظمة هي منتدى دائم للتفاوض و بها لأسـلوب جولات المفاوضـات بلى وأن العمل بأسـلوب الجولات قد يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في نشاط المجالس المتخصصة في المنظمة من جهة ونشاط الهيئة أو الهيئات التي قد يناط بها الإشراف على جولات المفاوضات من جهة أخرى وفضلا عن ذلك فإن إدخال مفهوم جولات المفاوضـات في المنظمة سـيلقي بأعباء كبيرة على دبلوماسـي الدول النامية في الجات بما يتعذر معه متابعتهم للقضـايا الكثيرة محل البحث والنقاش والتفاوض في المجالس المختلفة فضلا عن مجلسها العام .

و قد يقال: أن للجولات التفاوضـية مزية إتاحة الفرصـة لتبادل التنازلات عبر الاتفاقات المختلفة ومن ثم فإنها تتيح مجالات أفضل للتوصل إلى التوازن بين التزامات الأطراف المختلفة ولكن هذه حجة نظرية أكثر منها عملية فالتوازن بين الالتزامات لم يتحقق في جولة أورجواي التي ا ستمرت سبع سنوات ومن جهة أخرى فإن تحقيق هذه المزية ممكن في الموضوعات الأخرى.

**سابعًا** :- ينبغي إرجاء النظر في أية قضايا جديدة أو إضافية لما هو متضمن في جدول الأعمال الحتمي والمفاوضـــات المتفق عليها في اتفاقات جولة أورجواي وكذلك المراجعات المطلوبة من جانب الدول النامية في الاتفاقات القائمة فذلك أمر ضـــروري حتى تحمل الدول النامية بما لا طاقة لها به من أعباء التفاوض وأعباء أية التزامات إضافية قد يجرها التفاوض حول القضايا الجديدة ( الاستثمار – المنافسة – المشتريات الحكومية – تيســير التجارة – العمل – البيئة ) فالدول النامية تتحمل الآن عبئًا كبيرًا لتنفيذ الالتزامات القائمة كما أنها لديها الكثير من الالتزامات التي تتمكن من تنفيذها بعد أو التي تتطلب إعادة نظر ومراجعة من المنظور قبل الشروع في تنفيذها .

ومن جهة أخرى فإن بعض القضايا الجديدة لا تخص المنظمة أصلا فهناك منظمات متخصصة تعني بقضايا العمل وقضايا البيئة مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على التوالي وفضــلا عن أن طرح مثل هذه القضــايا في منظمة التجارة العالمية إقحاما لها على جدول أعمال المنظمة وافتئاتا على صــلاحيات غيرها من المنظمات العالمية ذلك أن الهدف الحقيقي من وراء الإصــرار على طرح الدول المتقدمة لهاتين القضيتين في منظمة التجارة العالمية

ليس ســوى حماية المصــالح التجارية لهذه الدول وتوســيع الأســواق أمام منتجاتها وبالتالي إضـعاف الفرص المتاحة أمام منتجات الدول النامية في النفاذ إلى أســواق الدول المتقدمة وهذا هو الهدف المرتجي أيضــا من طرح قضــايا الاســتثمار والمنافســة والمشــتريات الحكومية ( لاحظ أنه توجد بالمنظمة حاليا اتفاقية جمعية الحكومية plurilateral تلزم من ينضــم إليها فقط من الأعضــاء وليســت معممة على الأعضــاء في المنظمة أي Multilateral ) .

وجهلة القول هو أن طرح القضــايا الجديدة يهدف في التنمية إلى فتح أســواق الدول النامية على مصــاريعها أمام تجارة الدول المتقدمة واســتثمارها من جهة وإلى انتزاع ما تبقي بيد الدول النامية من أســلحة الاســتثمار الأجنبي بما يتفق مع الأولويات المقررة للتنمية فيها وتجديدها مما تبقى لديها من أدوات لتشــجيع الصــناعات المحلية وزيادة التشـغيل ومواجهة الركود ( من خلال سـياسـة الإنفاق العام أي من خلال المشـتريات الحكومية ) وبعبارة أخرى فإن الدوافع لطرح القضــايا الجديدة في المنظمة هي في الحقيقة دوافع مضــادة للتنمية في الدول النامية ولذا يتعين مقاومة فرضــها على جدول أعمال المنظمة بكل قوة .

**ثامنا :-** يجب مقاومة الدول المتقدمة لبدء المفاوضات حول تخفيضات جديدة للتعريفات الجمركية على السلع الصناعية ( والتي تسمى السلع غير الزراعية لتفادي الإشارة إلى المنتجات الصناعية ) وكذلك لتخفيض القيود غير التعريفية فهذه قضية جديدة لتحرير السلع الصناعية على غرار ما جرى مثلا في حالة السلع الزراعية .

والمقاومة المطلوبة لها سببان أولهما: أن تحرير التجارة في السلع الصناعية قد أدي إلى آثار مدمرة على الصناعات الوطنية في الكثير من الدول النامية وذلك على ما سبق بيانه ولابد من التحقق من هذا الأمر ودراسة ما أسفرت عنه التخفيضات السابقة في التعريفات على الواردات من السلع الصناعية من آثار على التنمية وذلك قبل الدخول في أية مفاوضات جديدة وثانيهما: مستوى التعريفات الجمركية والقيود الغير الجمركية التي تتعرض لها الصادرات الصناعية للدول النامية عند دخولها أسواق الدول المتقدمة لم تزل مرتفعة وذلك بالرغم من انخفاض متوسطها العام وذلك كما سبق ذكره من قبل ومن ثم فلابد من مراجعة الموقف من نفاذ السلع الصناعية التي تنتجها الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة قبل الدخول في أية مفاوضات جديدة لزيادة درجة فتح أسواق الدول النامية أمام الصادرات الصناعية للدول المتقدمة

وليس من المعقول أن تتلكأ الدول المتقدمة في رفع القيود على صـادرات الدول النامية من المنسـوجات ( والسـلع الزراعية أيضـا ) بينما تطالب الدول النامية بإسـراع الخطا على طريق تخفيف القيود على وارداتها من الدول المتقدمة .

**تاسـعا :** على الدول النامية مقاومة الاتجاه إلى توسـيع صـلاحيات منظمة التجارة العالمية لتشـمل أموار لا علاقة لها بالتجارة ويخشـى من إسـاءة اسـتعمالها من جانب الدول النامية لأغراض حمائية لقد تو سعت صلاحيات المنظمة كثيرا من خلال اتفاقات جولة أورجواي واحتلت المنظمة مناطق ما كان يجب أن تحتلها ومن أبرز الأمثلة على ذلك قضـية حقوق الملكية الفكرية التي تتولاها منظمات أخرى متعددة والتي أصـرت الدول المتقدمة على إدخالها في نشـاط المنظمة لا شـيء في الواقع سـوى أن المنظمة قد أصـبحت تملك قوة معاقبة المخالفين لاتفاقاتها من خلال آلية فض المنازعات وقد اعترف باجواتي – مسـتشـار المدير العام للجات أثناء جولة أورجواي –مؤخرا بأنه كان من الخطأ إدخال مسـألة الملكية الفكرية في الجات لأنها ليسـت من القضـايا التجارية ولأن إدخالها أدى إلى تشوهات في النظام التجاري أضرت بمصالح الدول النامية .

والحقيقة أن منظمة التجارة العالمية صـارت أقرب إلى حكومة اقتصـادية للعالم فهي تشـرع وتراقب تنفيذ التشـريعات التي تلتزم بها الدول وهي تلك جهاز تفتيش وجهاز بوليس وجهاز قضائي لضبط المخالفين ومعاقبتهم على ما يرتكبونه من مخالفات وهذا تحرك غير محمود في اتجاه إقامة حكومة عالمية وهو اتجاه غير محمود لأن أية حكومة عالمية تنشـأ في ظل عدم التكافؤ القائم بين الدول الغنية والدول الفقيرة سـتكون حتما منحازة لمصالح الأغنياء ولذا يتعين الاتجاه لتوسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية ونفوذها وذلك درءاً للمخاطر التي تتعرض لها الدول النامية من جزاء هذا التوسع بل إنه من الوارد تكثيف الجهود من أجل سـحب الموضـوعات غير التجارية من المنظمة لتحقيق المزيد من التركيز لصلاحيتها على قضايا التجارة .

**عاشـرا :** ينبغي إيلاء قضـية الشـفافية والمشـاركة الديمقراطية في أعمال المنظمة اهتماما كبيرا وذلك مع إتاحة فرص أوسـع للمشـاركة الجادة أمام الكتلة الكبيرة من عضـوية المنظمة المتمثلة في الدول النامية لاسـيما الدول الصـغيرة والفقيرة كما ينبغي كفالة فرص أفضل لتمكين المنظمات الأهلية أو غير الحكومية ذات الاهتمام بالقضايا التي تثار في المنظمة وخاصة المنظمات المنتمية إلى الدول النامية من متابعة المناقشات والمفاوضات حول هذه القضايا مع إتاحة المعلومات ذات الصلة لها .

وأخيرا عرض أحد المشاركين في هذه الندوة الأستاذ / سعد حافظ محمود رؤية لما يجب أن تفعله الدول النامية تجاه العولمة فعرضها تفضيلا كختام لكيفية مواجهة الدول النامية للعولمة وذلك على الوجه التالي ما العمل ؟

## ماذا نحن فاعلون في مواجهة العولمة ؟

وحتى لا تجرفنا الأفكار التي لا ترى أبعد من حدود العاطفة والتي تنطلق من سلبيات الآليات المصاحبة والتي تتمخض عنها الأوضاع الناجمة عن إعادة تقسيم العمل الدولي وعن شروط منظمة واتفاقية التجارة العالميين وانقسام العالم إلى دول صناعية غنية يسكنها خمس سكان العالم وتستحوذ على أربعة أخماس ثمار إنتاجه وعلى مصادر التمويل وهي أكثر قدرة على الإنتاج وتطوير العلم والثقافة وعلى المنافسة في التجارة ووضع شروطها وقواعدها أقول حتى لا ننجرف وراء الضيقة والميكانيكية القائلة برفض العولمة .

والعولمة شقان شق موضوعي يجعل منها واقعا بحكم التطور الإنساني وبحكم ما أدت إليه الثورات العلمية والتقنية من قدرة أكبر اتصال العالم وبدرجة انفتاح على معلومات لم تكن متاحة بالحجم الذي هي متاحة عليه الآن وسيولة أكبر في تدفق المال والبضائع .

هذه الثمار لا يمكن رفضـها فإن ذلك يعني رفض التقدم الإنسـاني كما أن رفضـها لا يغير حقيقتها أو من آثارها علينا خا صة وأن شعوبنا واقتصاداتنا لا تنتج العلم والمعرفة والثقافة وأقصـي ما يسـتطيع هو التواؤم معهما حتى الآن وإلى أن تتمكن من ناصـيتهما فإنها تتكامل مع ما هو متاح لها كما أن بعض الاختيارات السابقة يصعب الارتداد عنها .

وشق آخر يرتبط بالاختيارات السياسية وكيفية إدارة اقتصاداتنا ومواردنا .

هذا الشـق الآخر هو مجال حركتنا رغم ما كبلنا به أنفسـنا من اختيارات تسـارعت وجاءت ملكية أكثر من الملك مثل التعجيل بالانفتاح ومثل الالتزام الصارم بسيا سات التثبيت والتكيف الهيكلي وتباعد دور الدولة عن النشاط وتهيئة الشروط لصالح أصحاب الثورات .

ولصـالح المسـتثمر الأجنبي والسـوق العالمي وضـد صـالح المنتجين المسـتقلين لحساب التابعين ولحساب الشركات دولية النشاط ضد مصالح الشركات الوطنية ولحسـاب كبار المنتجين دون صـغارهم ولحسـاب المسـتفيدين من الفسـاد وفوضـي السوق اللذين صاحبا عمليات التحول إلى الرأسمالية والانفتاح على السوق العالمية .

رغم كل هذا فلازالت هناك مسـاحة للحركة بل مسـاحة كبيرة في إطار فردي وآخر جماعي فماذا نحن فاعلون ؟

## الاستذكار الجيد بدرس العولمة :

إن متخذي القرارات في دولنا لم يستذكروا بشكل جيد درس العولمة لا عندما كانوا يتفاوضون في دورة أورجواي وإلى حد ما في سياتل أو عندما كانوا يصيغون السياسات الاقتصادية الداخلية للانفتاح على العالم أو عندما كانوا يضعون نظم إدارة الأوضاع الداخلية وأساليب التعامل مع الخارج وكانوا يصرون على أن الجات ومنظمة التجارة العالمية وما يرتبط بهما وتعليمات روشتة صندوق النقد والبنك الدوليين من قبلهما قدر علينا الاستسلام له معتصرين بالديون ولاهثين وراء الحلول القصيرة للمشكلات اليومية . لم يروا أن اتفاقية الجات تنيح مساحة للدول الأقل نموا فأضاعوا الوقت على الاحتجاج أكثر من إعادة صياغة القوى الإنتاجية لاقتصاداتهم واندفعوا في حرق مراحل تطبيق الاتفاقية حتى حالتها القصوى قبل أن تنقضي المدد كما لم يدركوا أو ربما لم يعوا أن الاتفاقية في كثير من الحالات تتيح التمرد والخروج عليها فاتفاقية الجات تبيح الخروج على قواعد الجات واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإغراق واتخاذ إجراءات الوقاية لحماية الصناعة الوطنية من الواردات في حالة تعرض هذه الصناعة للضرر

خاصة إذا كان ضررا يتعذر إصلاحه وأتباع التدابير الوقائية لمدد إضافية إذا تعرضت موازين مدفوعاتها للاختلالات وإعفاء صـادرات الدول النامية من التدابير الوقائية في الدول الصـناعية المتقدمة كما أباحت الاتفاقية للدولة أعضـاء منظمة التجارة العالمية اتخاذ تدابير الإجراءات التعويضية لتلافي الضرر الناجم عن الواردات المدعمة .

كما لم تستذكر قواعد المعاملة التفضيلية للدول النامية في الإعفاء المؤقت لمدة ثماني سنوات والتدرج في الخروج عنه وكذلك الإعفاء من الحظر على تفضيل استخدام السلع المحلية المسـتوردة في النشـاط الإنتاجي الموجه للتصـدير لمدة خمس سـنوات كذلك استثناء الدعم المقدم من الدول النامية في شكل إعفاء المنشآت الاقتصادية من ديونها أو لتغطية التكاليف الاجتماعية أو لتطبيق الخصخصة .

كما لم يسـتذكر متخذوا القرارات في كثير من الحالات أن اتفاقية التجارة العالمية تر تب التزا مات على ا لدول المتقد مة لا تلتزم بها وهو ما يتيح عدم الالتزام الحرفي والمطيع من قبل دولهم .

كما لم يستذكر الأعضاء بشكل جيد حالات القيود الرمادية التي كانت تلجأ لها هذه الدول منذ دورة طوكيو وكذلك اتفاقات الجنتلمان لاحكتار السوق العالمي والقيود الالتفافية كالقيود البيئية وقيود حقوق الإنسان والتي تسلط على صادرات الدول النامية دون الأخذ في الاعتبار البنى الاجتماعية لهذه الدول والأوضاع الاحتكارية والإنتاجية المميزة والتي نما بها وعي الدول النامية في دورة سياتل .

كما أن دولنا لم تستوعب بشكل جيد درس أزمتي المكسيك وجنوب شرقي آسيا ومن هنا فخطوة العمل الأولي هي استذكار الدرس بشكل جيد وإعداد الملفات وهضم واقعنا الاقتصادي والاجتماعي ومشكلاته وانعكاسات العولمة هذه عليه .

## العمل الجماعي :

ثمة إرهاصات جيدة للعمل الجماعي تمثلت في مجموعة الخمس عشرة ( زادت عضويتها الآن ) في إطار المساومة الجماعية والمفاوضة الجماعية وتبني موافق محددة في محافل الحوار وقد أثمرت بشكل مقبول وإن كان دون المأمول في سياتل وبصفة خاصة في مواجهة القيود الاتفاقية وما إليها وفي الحوار حول قواعد حماية الملكية الخاصة .

إلا أن المطلوب في العمل الجماعي يتخطى حدود تنسيق المواقف إلى و ضع أ سس وقواعد بديلة لتنظيم العمل الدولي رغم ضـعف التأثير الفردي دولة من الدول النامية وحتى لا نبني ق صورا في الهواء فليس أمامنا سوي التدرج في العمل لحين تر سيخ أهمية العمل الجماعي وبناء قوة التحالف وإرساء إطارها المؤسسي واكتساب خبرات العمل وهذا العمل الجماعي يتطلب :

## 1- بناء جبهة موحدة من المضارين من العولمة :

وهذه الجبهة ليس شـرطا أن تقتصـر على الدول الفقيرة أو الدول النامية وحدها ، ولكن يمكن أن تمتد لتشمل الدول الصناعية الحديثة أو المؤسسات الإنتاجية الصغيرة في الدول الصناعية المتقدمة .

## ميثاق عمل الجبهة :

وحتى لا تأتي مواقفها كردود أفعال لآثار العولمة أو لجهود التعولم فإن الأمر يتطلب صياغة ميثاق لعمل الجبهة ذي رؤية إستراتيجية واضحة غايتها الأساسية تحقيق عولمة حقيقة بمعنى التكافؤ بين الأطراف الداخلة فيها وهو ما يراعي اختلاف فروق مستويات النمو والتصنيع والدخل والتطور التكنولوجي وكثافة السكان ويراعي العلاقة في توزيع عائد الناتج العالمي وموارده وحماية البيئة في كل ربوع العالم وكافة الأهداف المتفرغة عن هذه الغاية الرئيسية .

## آليات العمل :

وتحدد آليات عمل الجبهة على كافة المستويات كالتالي :

**- على المستوى الاقتصادي :**

- تطبيق شـروط الجات واتفاقية التجارة العالمية بحدودها وقيودها الواردة فيما بين الأطراف

- بناء التجمعات الاقتصـادية والأسـواق التجارية الحرة فيما بينها لتوسـيع السـوق وإطلاق قوى النمو .

- إكساب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أولوية فيما بين أعضاء الجبهة .

- الإحلال محل الدول الصـناعية في توفير مدخلات الإنتاج وفي اسـتيعاب جزء من المنتجات النهائية بما يرفع من الكفاءة ويزيد من القدرة التنافسية لكل من دول الجبهة .

خلق آلية ملائمة مؤسـسـية لتنسـيق جهود المسـاومة مع المراكز المتقدمة على المستويين السياسي والأمني :

- خلق آلية سياسية منضبطة للتنسيق والمتابعة ودعم القرارات الفردية .

- السعي لإقامة إطار أمني إقليمي يحقق فض الا شتباك مع المصالح الإ ستراتيجية للمراكز الرأسمالية المتقدمة .

- تفعيل كافة المؤسسات في المجتمعات والأطراف الحكومة والقطاع الخاص ومؤ سسات المجتمع المدني ) فيما يخص تحقيق برامج و سيا سات الجبهة في التعامل مع العالم الخارجي والمشاركة في صياغة هذه البرامج .

( وليكن في تجربة مؤتمر ديربيان - جنوب أفريقيا حول العنصرية مثال ملائم )

**علي المستوى المؤسسي :**

- خلق القواعد الملائمة للعمل والتفاوض والتنسيق من خلال اتفاقات وأطر قانونية تترجم ميثاق العمل إلى واقع ممكن .

- بناء قواعد معلوماتية قوية وفعالة لرصد أحوال العلاقات الاقتصادية الدولية والتطورات فيها وكذلك في الدول أعضاء التحالف مع ضمان سرعة انتقال المعلومات وتحديثها .

- بناء جهاز لرصـــد ومتابعة وتحليل القرارات والســلوكيات الاقتصــادية من كافة أطراف العالم كمعهد أو مركز دراســات العولمة متعدد الأطراف حســب الدول ( أو التجمعات الرئيسية ) لأعضاء التحالف .

## 2- تنمية القدرات الذاتية في إطار جماعي :

لعل أولي دروس العولمة الأجدى بالاســتيعاب هي عدم إمكان العمل الفردي على البقاء والا ستمرار ليس فقط انطلاقا من ضيق السوق ومحدويتها علاوة على انفتاحها أو النقص في الموارد والتمويل ولكن أيضــا من اعتبار القدرات البشــرية والعلمية والتقنية التي فاقت قدرة الدول المفردة بما فيها المتطور والغني منها بل وتجمع الدول الا صغيرة المحدودة .

وتصــبح تنمية القدرات الذاتية بمعنى تنمية قوى الإنتاج والمعرفة والتطور التقني وتعميق .

تكامل أبنيتها الاقتصادية شرطا لازما إلا أن تحقيقه رهن بالعمل الجماعي بما يضيفه من المزايا السابقة والقدرات الجماعية على المساومة واكتساب شروط أفضل في التعامل في السوق العالمي سواء في نقل التكنولوجيا أو في التصدير أو في تطبيق شروط التجارة العالمية أو مواجهة ابتلاع الشركات كبيرة النشاط ومن هنا فإن مدخل بناء الجبهة قد يستند إلى التكتلات الإقليمية لدول الأطراف ليس فقط في مجالات التجارة ولكن في مجالات الاستثمار والبحث والتطوير والإنتاج والتنمية البشرية وحماية البيئة وليكن شعار شركاء في التكلفة شركاء في الفائدة هو الحاكم لعملية التكتلات الإقليمية هذه .

ولعل أحد ضمانات الفاعلية لإنجاز مثل هذه التنمية هو الابتعاد عن الصيغ الفرص القومية وإعلاء المصالح الاقتصادية على الهواء والتقلبات السياسية لنظم الحكم ومصالح دول التكامل على مصالح جماعات ودول الضغط الرأسمالية الخارجية .

وثمة مبدأ هام وأساسي يتطلب تغليبه على ماعداه وهو الاعتماد على القوى الذاتية وعدم المراهنة على العالم الخارجي في الاستثمارات أو السماح بمساحة محدودة من المغانم من أجل اكتساب أغلب المغانم مع العمل على تعظيم عائدات التعاون الخارجي انطلاقا من الموقف التساومي الأقوى وعلى أساس مبدأ التكافؤ والندية الذي يراعي فروقات النمو والدخل والتطور .. إلخ .

## برنامج الجل القصير :

وإذا كانت تنمية القدرات الذاتية إطار جماعي وتكوين جبهة قوية موحدة من المضارين من العولمة هما وسيلتا العمل البديل للصيغة المطروحة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في الأجل البعيد ولتحسين شروط هذا النظام في المراحل الأولى للعمل الجبهوي .

وإذا كان ذلك مطروحا على آجال زمنية بعيدة تبدأ منذ اللحظة وتتدرج فإن ثمة قضايا عاجلة تتطلب المواجهة وإلا باتت دول العالم الثالث مضحية بما هو ممكن من أجل ما هو أقل إمكانا ويتطلب عمل المستحيل ولهذا فهي مطالبة بالآتي :

**أولا :** وقف التدهور الناجم عن المراحل المتتالية بدءا من سياتل وعبورا بدوره قطر المقبلة في فرض شروط منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية مبينين التالي :

- المراجعة الزمنية للمعاملات التفضيلية للدول النامية استنادا إلى :

- عدم الالتزام المتبادل من قبل الدول المتقدمة .

- أعمال الحالات الا ستثنائية وتعرض اقتصادات الدول النامية لمخاطر أو أضرار يصعب معالجتها .

- عدم استقرار بيئة الأمن واستنزاف موارد الدول النامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأيضا الأمني والآثار السلبية الناجمة عنها .

ويتطلب وقف التدهور بلورة رؤية الدول النامية من قضايا حقوق الملكية الفكرية استنادا إلى حقوق الدول النامية في تطوير إبداعاتها في إطار الاتفاقات العامة مع موردي التكنولوجيا المتطورة وأصحاب براءات الاختراع .

وكذلك إقرار مبدأ التعويض للدول النامية في مقابل استنزاف العقول والكفاءات العلمية وهو ما يتطلب من هذه الدول قياس الهدر في مواردها البشرية والآثار الاقتصادية المضاعفة الناجمة عن هذا الهدر وتقرير التعويضات الملائمة أو تقرير الاستثمارات في قواعد حقوق الملكية الخاصة .

كما يتطلب ذلك أيضا حماية حقوق وبراءات الاختراع المسجلة محليا وعمل إطار لتبادل المعلومات بين المراكز المحلية والدولية المعنية .. إلخ .

**ثانيا : مراجعة صيغ الشراكة الإقليمية مع المراكز الكبرى :**

وتتطلب هذه الصياغة مراجعة الفلسفة التي تستند إليها ومبادئها الأ سا سية وكذلك القواعد الإجرائية في إطار تقييم التجارب الســابقة من ناحية وتوقيعات المســتقبل من ناحية أخرى ويحبذ أن تتم المراجعة من قبل الدول النامية في إطار جماعي ويستند في هذا إلى :

– مراجعة القواعد الخاصة بتبادل الإنتاج الزراعي وإنتاج أنشطة الخدمات .

– رفض صــيغ ربط الأمن الإقليمي باتفاقيات الشــراكة وليكن ناتج تحقيق أهداف هذه الاتفاقيات تحقيق الاستقرار الأمني .

– عدم فرض نصوص بعودة عمالة أحد أطراف الشراكة ( حتى ولو كان بشكل غير مشروع مع أهمية مراجعة تعريف العمل بشكل مشروع وغير مشروع وتوحيد المفاهيم ) وذلك بما يتعارض مع مبادئ الجات في حرية انتقال قوة العمل .

**ثالثا :** بوضع قواعد لمواجهة القيود الرمادية والقيود الالتفافية ضد الدول النامية وفي مقدمتها عمالة وشروط البيئة .

ويمكن تأ سيس القواعد ا ستنادا للظروف والأبنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة وسعيا لتحسين شروطها من أجل تخفيض عمالة الأطفال والمطالبة بالدعم الفني والمالي من الدول المتقدمة لإنجاز مثل هذا الهدف .

أما فيما يخص شروط البيئة فيجب أن تراجع في علاقتها بالتأثيرات الواردة من الدول المتقدمة سواء ما يتعلق منها بتصدير التكنولوجيا المهددة للبيئة أو رأس المال الملوث والمدمر لها والمستنفذ لمواردها أو بالآثار الناجمة عن المعضلات المستوردة منها وبصفة خاصة مدخلات الإنتاج الزراعي .

**رابعا** : التمسك بتطبيق قواعد الجات فيما يتعلق بالدولة الأولى بالرعاية والواقعة خارج التكتلات الإقليمية كالآسيان والإيبيك والنافتا إعمالا لقواعد عضوية منظمة التجارة العالمية ولمبادئ عدم التمييز والأفضلية .

هذا وبعد أن تعرضنا للبيئة الدولية في إطار التفاعلات التعاونية التكاملية نتعرض للبيئة الإقليمية في إطار هذه التفاعلات التعاونية التكاملية .

## - التفاعلات التعاونية التكاملية في إطار البيئة الإقليمية :-

**تمهيد :** وتعني بها المتغيرات المرتبطة والمتعلقة بالقارة الأفريقية ويأتي على رأسها التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا و سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وأيضا توجهات النخب الأفريقية لاسيما في كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا وليبيا وموجة الحروب والصراعات التي شهدتها القارة الأفريقية لاسيما منذ بداية عقد التسعينات وأبرز هذه المتغيرات هي :

**1- التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا** : إن التحولات الجوهرية التي شهدتها جنوب أفريقيا منذ بداية التسعينيات من القرن الفائت والتي قادت إلى تحول جذري في جنوب أفريقيا عام 1994 باتجاه حكم الأغلبية السوداء وانتهاء نظام الفصل العنصري قد مثلت معطيات بالغة الأهمية ليس من شأنها فقط التأثير على الأوضاع داخل جنوب أفريقيا فحسب أو حتى في منطقة الجنوب الأفريقي وإنما التأثير على القارة الأفريقية ككل .

ففي أعقاب هذا التحول في جنوب أفريقيا ساد الاعتقاد بأن جنوب أفريقيا تقدم فرصًا أمام التكامل الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي بوجه خاص والتكامل الإقليمي القاري بوجه عام وذلك بالنظر إلى جملة من الاعتبارات منها : كبر حجم اقتصاد جنوب أفريقيا نسبيا مقارنة باقتصادات دول منطقة الجنوب الأفريقي فدولة جنوب أفريقيا وحدها مسؤولة عن نحو ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الجنوب الأفريقي كما يعتبر اقتصاد جنوب أفريقيا هو الأكثر انفتاحا في المنطقة كذلك فإن جنوب أفريقيا ترتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة ليس فقط على الصعيد التجاري وإنما أيضا على الصعيد الاستثماري من خلال المشروعات العديدة التي تنفذها الشركات التابعة لجنوب أفريقيا في الدول الأفريقية الأخرى .

هذا وقد أدى تميز جنوب أفريقيا على هذا النحو السابق الإشارة إليه إلى النظر إليها باعتبارها مخضرًا يمكنه أن يعطي زخما ودفعة لمحالات التكامل الإقليمي ليس فقط في الجنوب الأفريقي وإنما في القارة الأفريقية ككل وبعد نحو عقدين كامل على التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا فإن هذه النظرة قد ثبتت صحتها إلى حد بعيد .

فعلى المســتوى الإقليمي الفرعي فإن هناك ثمة تحولات جوهرية في شــكل التنظيم الإقليمي الرئيسي في منطقة الجنوب الأفريقي إذ تحول مؤتمر تنسيق التنمية والمعروف اختصــارا SADCC والذي كان يضــم دول منطقة الجنوب الأفريقي المحيطة بجنوب أفريقيا والتي كانت معروفة بدول المواجهة إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتي يشار إليها اختصارا بـ SADC ومما هو جدير بالذكر أن مؤتمر تنسيق التنمية كان نشــأ في عام 1980 لهدف رئيس وهو تقليل الاعتماد الاقتصــادي للدول الأعضــاء على جنوب أفريقيا العنصرية بهدف دعم قدرة تلك الدول على مواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

– غير أن سقوط نظام الفصل العنصري فرض الأساس الذي قام عليه مؤتمر التنسيق للتنمية إذ لم يعد هناك ما يدعو إلى اســتخدام جهود التكامل في الجنوب الأفريقي كأداة في الصراع بين نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وباقي دول منطقة الجنوب الأفريقي ومن ناحية ثانية فقد المؤتمر الدعم الذي كان يتلقاه من القوى الغربية إذ انقضــى المبرر وراء تقديم هذا الدعم ومن ناحية ثالثة خرجت جنوب أفريقيا من عزلتها الدولية مما جعل خروجها من عزلتها الإقليمية أمرا ضروريا .

وفي هذا الإطار عادت من جديد الظروف الطبيعية الملائمة لتسريع التكامل الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي .

وفي هذا السياق فإن انضمام جنوب أفريقيا إلى تجمع السادك قد تبعه توسع عددي في التجمع بانضمام كل من موريشيوس وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيشيل .

وعلى الصعيد الإقليمي القاري وبالنظر أيضا إلى حجم الاقتصاد في الجنوب الأفريقي يمكن لجنوب أفريقيا أن تلعب دورا في تسريع عملية خلق الروابط الاقتصادية والمالية بين الدول الأفريقية والتي هي من أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتي انضمت إليها جنوب أفريقيا عام 1997م كذلك فإن اندماج جنوب أفريقيا في التنظيمات الإقليمية القارية من شأنه تقوية وتعزيز القدرة التفاوضية لأفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في عالم تتصاعد فيه أهمية ونفوذ التكتلات الاقتصادية .

**2- توجهات النخب الأفريقية :** كانت توجهات النخب الأفريقية بوجه عام عاملا معززا ودافعا لمسيرة التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية ولعل ما يعكس التزام القادة الأفارقة بالتكامل الإقليمي هو ذلك الالتفات الرسمي حول مبادرات التكامل وفي هذا السياق فإن حضور نحو 35 من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لقمة أبوجا

والتي وقع فيها على اتفاقية قيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية وصف التزام من القادة الأفارقة مجددا بإيجاد حل جدي للأزمة العميقة التي توجهها القارة الأفريقية في مواجهة التهميش الذي تعاني منه على الساحة الدولية سياسيا واقتصاديا .

وفي هذا الإطار يمكن إلقاء الضـــوء على موقف النخب في ثلاث دول هي نيجير يا وجنوب أفريقيا وليبيا فبانتخاب الرئيس أوبا ســنجو في نيجيريا عام 1999 وتابو مبيكي في جنوب أفريقيا في ذات العام ومع عودة الرئيس القذافي إلى ســا حة العمل الأفريقي مجددا في أواخر التسعينات من القرن الماضي أبدت النخب السيا سية في الدول الثلاث دعما ملحوظا لمســاعي التكامل الإقليمي بوجه عام ولقضــية إصــلاح منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك وعلى الرغم من اختلاف دوافع ا لدول الثلاث وراء تبني موقف مؤ يد لضرورة مراجعة مسيرة العمل الأفريقية الجماعي فقد جمعتها قناعة بأن وجود منظمة إقليمية قارية فاعلة هو أمر مهم لتحقيق أهداف سيا ساتها الخارجية الأمر الذي أ سفر في النهاية عن دفع مســيرة الاتحاد الأفريقي وفي هذا الإطار نتعرض للظروف التي دفعت رؤســاء الدول الثلاث إلى الاقتناع بأن وجود منظمة قارية أمر مهم لتحقيق أهداف سياساتهم الخارجية .

أ- ففي دولة جنوب أفريقيا يري البعض أنه مع عودتها إلى الساحة الأفريقية عقب التحول الديمقراطي فيها عام 1994م واقتناعا منها بأنها جزء لا يتجزأ من القارة الأفريقية وأن نهضتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بنهضة القارة فقد سعت إلى تحسين صورة أفريقيا على الصعيد الدولي ومن ثم طرح الرئيس تابو مبيكي فكرة النهضة الأفريقية لكي تشكل الإطار الفكري لهذا الاقتراب الجديد وتعني تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الجيد في القارة وهو ما يتطلب إصلاح منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ليصبح هدف تحقيق النهضة في قلب الأهداف التي تسعي المنظمة إلى تحقيقها .

- واستمرار لهذا السعي فقد نصت الخطة الإستراتيجية للفترة من 2003- 2005 والصادرة عن إدارة الشئون الخارجية بجنوب أفريقيا على رؤية جنوب أفريقية بوجوب وجود قارة أفريقيا غنية آمنة ديمقراطية ومتحدة وفي هذا الإطار يمكن فهم جهود جنوب أفريقيا على صعيد دعم التكامل الأفريقي فقد سعت خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي 2002 / 2003 إلى التسريع بإنشاء أجهزة الاتحاد المختلفة وحث الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق على بروتوكولات الأجهزة والمؤسسات المختلفة له وهو ما أسفرت عن قيام مفوضية الاتحاد وكذا الاتفاق على بروتوكولات كل من برلمان أفريقيا ومجلس السلم والأمن الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية كذلك ألقت جنوب أفريقيا بثقلها خلف مبادرة نيباد ونجحت في التنسيق بينها وبين الاتحاد الأفريقي لتصبح الأولى بمثابة الخطة الاقتصادية للاتحاد .

ب- أما نيجيريا فإن توجهها إلى تعزيز العمل الأفريقي القارة والجماعي لا يمكن فهمه بمعزل عن الضغوط الداخلية التي واجهها النظام السياسي والحزب الحاكم لاسيما أثناء الانتخابات الرئاسية عام 1999م إذ ثار الرأي العام النيجيري في أعقاب الكشف عن إنفاقها نيجيريا مليون دولار يوميا في بعثة الأيكوموج في سيراليون الأمر الذي ولد مطالب شعبية بتقليص التدخل النيجيري في سيراليون وتوجيه المخصصات المالية التي يتم إنفاقها على الوجود النيجيري هناك إلى مشروعات التنمية في الدولة .

وفي هذا السياق يرى البعض أنه كان على النخبة السياسية في نيجيريا التوفيق بين اعتبارين أولهما استمرار احتفاظ نيجيريا بوضعها كقوة إقليمية في غرب أفريقيا بل في القارة بأسرها .

**وثانيها** : الاستجابة لضغوط الرأي العام من العالم من خلال محاولة تحويل العبء إلى المنظمة الإقليمية القارية التي ينبغي لها أن تلعب دورا أكبر أكثر فعالية في حل الصراعات في القارة الأفريقية وهي الرؤية التي اتضحت في مداخلة نيجيريا في قمة الجزائر عام 1999م ولعل ما يؤشر على اهتمام نيجيريا بالعمل الجماعي في القارة الأفريقية استحداثها لوزارة التعاون والتكامل في أفريقيا والتي تعني بقضايا التكامل والتعاون القاري وتتبع مباشرة مؤسسة الرئاسة .

- وفي هذا الإطار وبعد تولي أوبا سنجو الحكم في نيجيريا والإعلان عن أن سياسة نيجيريا الخارجية تدور حول عدة محاور منها دعم الوحدة الأفريقية عملت نيجيريا على دعم التكامل الإقليمي بين دول القارة ومن ثم تحركت نيجيريا في اتجاهين هما :

التكامل بين دول غرب القارة وجنوبها وبصورة أكثر تحديدا بين تجمع الأيكواس وتجمع السادك اللذين تهيمن عليها نيجيريا وجنوب أفريقيا على التوالي وطرح برنامج الألفية لإنعاش القارة والذي حمل اسم MAP إذ لعبت نيجيريا جنب إلى جنب مع جنوب أفريقيا والجزائر دورا مهما في صياغة هذا البرنامج حتى تم إقراره بصورة نهائية في القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية في مارس 2001م .

**ج- ليبيا :** فقد كانت محاولة لعب دور إقليمي في القارة الأفريقية واحدا من الأهداف المستمرة في السياسة الخارجية الليبية ليس فقط منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي وإنما منذ قيام الثور الليبية وبعد انتهاء الحرب الباردة وثمة أهداف أخرى قد أضيفت من ضمنها تعزيز الوحدة الأفريقية والتكامل الإقليمي ويري البعض أنه بغض النظر عن الجدل الذي تم بشأن التوجه الأفريقي لليبيا وما إذا كان الاهتمام بأفريقيا حركة تكتيكية لمواجهة الحصار الدولي عليها أم تحولا هيكليا في السياسة الليبية باتجاه إبلاء أهمية أكبر بالقارة الأفريقية

فأن الثابت أن التحرك الليبي النشط في أفريقيا قد أسفر عن خطوتين تصبان في دعم مسيرة العمل الإقليمي الأفريقي أحداهما على المستوي الإقليمي الفرعي متمثلة في تبني القذافي إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء والذي في عضويته إلى جانب ليبيا كل من تشاد ومالي – السودان – إريتريا – أفريقيا الوسطى بوركينافاسو – جيبوتي – جامبيا – النيجر – المغرب – نيجيريا – السنغال – الصومال – مصر – تونس – توجو – بنين – غانا – ليبيريا – غنبابيساو – ساحل العاج .

وقد بدأت إرهاصات الاتحاد الأفريقي مع الرئيس القذافي في قمة الجزائر عام 1999 إلى قمة استثنائية غير عادية في سرت لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لمواجهة بتحديات الألفية الجديدة وهي القمة التي كانت بمثابة البداية بقيام الاتحاد الأفريقي وتجدر الإشارة إلى أن توجيهات النخب الأفريقية قد لقيت دعما شعبيا لاسيما في نيجيريا وجنوب أفريقيا ففي نيجيريا على سبيل المثال اتضح الدعم الشعبي من خلال سرعة التصديق على القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي إذ سارع كل من المجلس التنفيذي الفيدرالي والجمعية الوطنية بتمرير موافقتها على القانون وتتوقع الدراسات أن مزيدا من المشاركة النيجيرية في أنشطة وبرامج الاتحاد الأفريقي من شأنها أن تلقى مزيدا من الدعم الشعبي في هذا الإطار .

**3- الحروب والصـــراعات في القارة الأفريقية** : انفجر في القارة الأفريقية عددا غير مســبوق من الصــراعات بدأت مع أوائل التســعينيات من القرن الفائت مثل ليبيريا وســيراليون وعقدت في أواخر التســعينيات إلى ســاحل العاج التي كانت تمثل نموذجا للاســتقرار في القارة الأفريقية وفي الفترة من 1990 – 2002 ورصــدت الدراســات المتخصصة نحو 19 صراعا مسلحا في القارة انتشرت في كافة الأقاليم الأفريقية تقريبا وبغض النظر عن الأسباب الكافية وراء تفجر الصراعات في القارة الأفريقية التي يعزوها البعض إلى ظروف انتهاء الحرب الباردة وما أسـفرت عنه من انتهاء التنافس بين الشـرق والغرب كما يعزوها البعض إلى الضــغوط التي بدأت تمارس على الدول الأفريقية من قبل الدول المانحة أو من قبل المؤسسات التمويلية الدولية لتنفيذ برامج الإصلاح على المستويين السياسي والاقتصادي .

الأمر الذي كشف بوضوح هشاشة الدول الأفريقية وجعلها أكثر عرضة لحالات عدم الاستقرار فالصراعات الأفريقية تركت آثارا واضحة على مسيرة التكامل الإقليمي في القارة .

- فقد أدت الحروب والـ صراعات الأهلية التي تفجرت في القارة الأفريقية إلى تحمل المنظمات الإقليمية في أفريقيا أعباء أكبر للتدخل العسكري وحفظ السلم في الدول الأفريقية.

وفي هذا الإطار تفيد بعض الأدبيات إلى أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأفريقية تتميز عن غيرها من التجمعات الاقتصادية على مستوى العالم بالدور المحوري الذي تعلبه هذه التجمعات في الميدان العسكري ولعل من أكثر الأمثلة وضوحا على هذا الأمر الدور الذي تلعبه الأيكواس فيما يتعلق بالقضايا الأمنية في منطقة الغرب الأفريقي إذا تدخلت القوات العاملة في إطار الأيكواس والمعروفة اختصارا بالأيكوموج في الحرب الأهلية في ليبيريا في الفترة من 1990 – 1998 .

كما تدخلت في كل من سيراليون وغينيابيساو وفي منطقة الجنوب الأفريقي تدخلت قوات السادك في ليسوتو في سبتمبر 1998م في إطار عملية وقائية لحفظ السلم في المنطقة هدفت إلى تجنب انقلاب عسكري محتمل في الدولة .

– كما أن الصراعات وحالات عدم الاستقرار تمخض عنها استحداث آليات سياسية وعسكرية أو أمنية في إطار تنظيمات نشأت بالأساس لأغراض تحقيق التكامل الاقتصادي فعلى سبيل المثال في منطقة الجنوب الأفريقي تم استحداث جهاز للشؤون السياسية والأمنية والدفاعية لهدف رئيس وهو التعامل مع المسائل الأمنية بمفهومها الشامل وذلك بناء على قرار قمة السادك عام 1996م .

كما وافقت الدول الأعضاء على إجراء تدريبات مشتركة على مهام حفظ السلام وذلك تحت رعاية لجنة الدفاع والأمن المشتركة التابعة للجهاز السياسي والدفاعي والأمني والأمن .

– وفي غرب أفريقيا وبناء على خبرة الأيكوموج في التدخل العسكري في كل من ليبريا وسيراليون وافقت الدول الأعضاء في قمة الأيكواس عام 1997م على الاقتراح النيجيري المتعلق بإنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلام والأمن وقد تم بالفعل التوقيع على البروتوكول المنشئ لهذه الآلية في ديسمبر 1999م .

– وفي إطار تجمع دول الساحل والصحراء وعلى الرغم من عدم النص على أهداف أمنية في المعاهدة فقد تم توقيع ميثاق أمني ينص على عدة أهداف منها – التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منها وإنشاء مكتب دائم للتنسيق في هذا الشأن وتطوير التعاون في مجالات الأمن العام كما تم التوقيع على بروتوكول آلية منع وإدارة النزاعات وذلك أثناء القمة الخامسة للتجمع في نيامي النيجر في مارس 2003 .

هذا ولم تقتصر هذه السمة على المستوي الإقليمي الفرعي فعلي الصعيد التنظيم القاري ممثلا في الاتحاد الأفريقي استحدث من ضمن الأجهزة العاملة مجلس السلم والأمن وتجدر الإشارة إلى أن آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التي تم إنشاؤها عام 1993م في إطار منظمة الوحدة الأفريقية لا تزال تعمل في الإطار الأفريقي وفقا لما أقرته قمة دير بان .

– كما أن هذه الصراعات وما خلفته من بيئة غير مواتية تعتبر معوقة للتكامل الإقليمي وتمثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا نموذجا على هذا الأمر فثلاث من بين ست دول أعضاء في الجماعة تعاني من حالات مزمنة من عدم الاستقرار فتشاد على سبيل المثال شهدت صراعا بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي

كذلك عانت جمهورية أفريقيا الوسطى من حالة مزمنة من عدم الاستقرار أما الكونغو برازافيل فقد شهدت صراعا . اثنيا مسلحا عامي 1998 – 1999 أسفر عن مقتل نحو خمسين شخص ونتيجة لهذه الصراعات تعاني اقتصادات دول منطقة و سط أفريقيا من تداعيات سلبية تتمثل في صورة انخفاض تدفقات التجارة وزيادة في أعداد اللاجئين وغيرها من التداعيات ذات الأثر السلبي والمقوضة لعملية التكامل الإقليمي كذلك يعزى فشل اتحاد نهر مانو بين كل من ليبيريا و سيراليون وغينيا إلى الصراعات السياسية والعسكرية في الدول الثلاث على الرغم من أن الصراعات كانت أيضا هي المعبر لقبول غينيا كعضو في التجمع على خلفية المساعدات العسكرية التي قدمتها الأخيرة للنظام السياسي في كل من سيراليون وليبيريا .

وأخيرا فإن تورط التنظيمات الإقليمية الأفريقية في المسائل الأمنية يؤدي في كثير من الأحيان إلى إحداث انقسام داخل تلك المنظمات نتيجة لاختلاف أهداف وأولويات الدول المنضوية تحت راية هذه التنظيمات ومرة أخرى يعتبر تنظيم الأيكواس نموذجا معبرا في هذا الإطار فقد كان تدخل الأيكوموج في ليبيريا مثيرا للجدل لاسيما في ضوء الخلاف بين الأطراف المختلفة حول أهداف التدخل بينما سعت نيجيريا ومعها بعض الدول الحليفة إلى وقف تقدم الجبهة الوطنية لليبيريا فإن دولا أخرى من بينها ساحل العاج وبوركينا فاسو سعت إلى تقديم الدعم للجبهة .

وتجدر الإشــارة إلى أن انتشــار ظاهرة الحروب الأهلية في القارة الأفريقية لم تكن السـبب الوحيد وراء ظهور المضـامين الأمنية والعسـكرية في المنظمات الإقليمية الأفريقية إذا ثمة أسباب أخرى دفعت هذه المنظمات إلى التحول نحو مزيد من الاهتمام المضـامين الأمنية ومنها انتهاء الحرب الباردة فقد كانت المبادئ التي تحكم العمل الإقليمي في ظل ظروف الحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي تنص على أن الأمن هو شـأن دولي بينما التنمية هي شـأن إقليمي أما فترة ما بعد الحرب الباردة التي شـهدت انسـحاب القوتين العظميين من السـاحة الأفريقية وكذا انسـحاب القوي الا ستعمارية السابقة فقد انعكست هذه الأفكار ليصبح الأمن شأنا إقليميا بينما التنمية شـأن دولي الأمر الذي يعني ضـرورة أن تضـطلع المنظمات الإقليمية بوظائف أمنية وعسكرية جديدة تكفل تحقيق الاستقرار في الدول الأفريقية .

ومن أسـباب هذا التحول أيضـا المتغيرات التي طرأت على تحليل أسـباب التخلف الاقتصــادي في القارة الأفريقية إذ بات واضــحا أن هناك اهتمامًا عالميًا بالهياكل والمؤسسات والذي يعزو نجاح أو فشل الاقتصادات إلى الهياكل المؤسسية التي تعمل من خلالها هذه الاقتصــادات مع التركيز على الإطار القانوني ودور الحكومات في توفير الظروف اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي .

وفي الواقع الأفريقي تم ذلك بسـرعة إلى ما يعرف بالحكم الجيد أو أجندة الحكم الجيد .

التي سعى المانحون الدوليون إلى فرضها كعنصر أساسي في المشروطيات السياسية التي أضحت في السنوات الأخيرة مكملة للمشروطية الاقتصادية التي فرضت في إطار برامج التكيف الهيكلي والأكثر من ذلك إن الاقتصاديين باتت لديهم قناعة بأنه لاشيء يؤثر على الاقتصاد أكثر من الحروب والحكم الفاسد ومن ثم أصبح السلام والحكم الجيد ينظر إليهما باعتبارهما من المتطلبات الرئيسية للنمو الاقتصادي ومن ثم أهدافا يجب على تجارب التكامل الاقتصادي في القارة العمل على تحقيقها .

وفي الختام يرى البعض من الباحثين المهتمين بالشأن الأفريقي أن القارة الأفريقية قد نجحت خلال عقد التسعينيات في أن تعطي لمساعي التكامل الإقليمي بها دفعة حقيقية مستفيدة من الفرص التي أتاحتها متغيرات البيئتين الدولية والأفريقية وعلى الرغم من أن المتغيرات سالفة البيان تحمل في طياتها العديد من التحديات لمساعي التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية فإن ثمة آفاقا واسعة أمام تحقيق مزيد من النجاح على صعيد التكامل الإقليمي فيها بالنظر إلى اعتبارين أساسيين هما :-

- أن ثمة قناعة أفريقية عامة بضـــرورة وأهمية التكامل الإقليمي كوســيلة للخروج بالقارة من أزمتها الراهنة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن هذه القناعة إنما تعكســها الجهود المتواصــلة التي تبذلها الدول الأفريقية على صــعيد بناء التكتلات الإقليمية وتفعيلها كما تعكسـها إحياء اهتمام النخب الأفريقية بأفكار الجامعة الأفريقية التي ألهمت الأجيال السابقة بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وألهمت الأجيال المعاصرة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي .

- أنه على الصــعيد الدولي وعلى الرغم من المناخ العام غير المواتي للاقتصــادات الأفريقية هناك إجماع عالمي بجدوى وصــلاحية مبادئ الإقليمية والتكامل الإقليمي إذ باتت مبادئ الاقتصاد السياسي المعاصر تؤكد على أن التعاون الإقليمي من أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهداف الاعتماد على الذات والتنمية الاقتصــادية ولعل ما يؤكد هذه الأفكار أن القوى الكبرى في العالم وتحديدا الولايات المتحدة وأوروبا ودول جنوب آسيا قد حققت الرفاهية الاقتصادية عبر التعاون الاقتصادي الإقليمي . (18)

## أ- مقومات التكامل في أفريقيا

: يجد ربنا الإشـــارة إلى مقو مات ود عائم التكا مل الأفريقي من عدة اعتبارات ومتغيرات حيث أشار إليها البعض وقد تمثلت في الآتي :

1 – من جذور وامتدادات تاريخية وثقافية وحضـــارية ترجع لفجر التاريخ كما قرر ذ لك الكثير من الباحثين والمؤرخين على اختلاف توجهاتهم الأ يدلوجية فقد توثقت الروابط وتكونت العلاقات بين شـعوب أفريقيا جنوب الصـحراء وشـمالها وذلك من خلال الهجرات والقوافل التجارية بالإضـافة إلى الروابط الدينية عبر الإسـلام ومن قبلة المسيحية والثقافية المتمثلة في التأثير المتبادل بين اللغة العربية السائدة في منطقة الشمال الأفريقية واللغات الأفريقية الأخرى اليوربا الهوسـا في غرب أفريقيا والسـواحيلية في شرقها وكذلك وصولا إلى التراث الأدبي والاجتماعي .

هذا وتؤكد تلك المتغيرات النتيجة الطبيعية والصـلات التاريخية وانعكاسـاتها على الجوانب الحضـارية المختلفة لشـعوب القارة الشـيء الذي يمثل تراثا ثقافيا وأرضـية مشتركة صالحة لتعزيز التفاعل الفكري والوجداني والثقافي بين شعوب القارة الأفريقية ونواه طيبة لتحقيق التقاء التعاونية التكاملية بين دول القارة الأفريقية .

2- يرى البعض أيضـا أن معاناة وآلام الماضــي عنصــر يربط بين شـعوب القارة الأفريقية فالتجارب والمعاناة المـشتركة التي حدثت بها كل دولة أفريقية على حدة والتي فرضتها عليها وحشية الاستعمار وكان من تداعياتها تعرض القارة لحالات نهب لثرواتها وانتهاك حريات شعوبها وهدم أسس حضاراتها العرقية وتفويض ثقافتها هذا وتجاوزت هذه التجارب مسـتوى الشـعوب لتشـمل الأنظمة الحاكمة ولو بدرجات مختلفة وهي تجارب متشـابهة في مقوماتها ونسـماتها وكانت من بين أسـباب وعوامل التكامل بين شـعوب القارة بل تجاوزت ذلك إلى وحدة القارة في مواجهة الاسـتعمار وإصـرار القارة على التحرر السـياسـي والاسـتقلال لكل دول القارة ومقاومة وإنهاء التفرقة العنصـرية بالقارة .

3- ويرى كثير من الباحثين أن القارة الأفريقية قد عانت من التهميش المقصـود من ناحية والتسوية المتعهد عند تناول أو ضاعها السيا سية والاقتصادية والاجتماعية حيث تم التركيز على الجوا نب السـلبية والمشـكلات المتفاقمة مثل الصـرا عات الأثينة والحروب الأهلية والأمراض وخلق مناخا غير مواتيا لصالح شعوبها في مجال العلاقات الدولية .

4- و كذا فإن طبيعة التأثيرات الناتجة عن التطورات الحالية والراهنة العالمية الإعلامية قد جعل الأفارقة يعتمدون على ا ستقاء المعلومات وتفسير الأحداث المحلية الأفريقية فضـلا عن الدولية وفقا للنموذج الغربي والأمريكي تحديدا كمعيار مفضـل للتقييم والرؤية من خلاله .

5- وكذلك ما أقرته المتغيرات العالمية المتلاحقة فيما ا صطلح على تسميته بالنظام العالمي الجديد أن دفعت بأفريقيا المعاصـرة دولا وشـعوبا إلى الإحسـاس بأهمية تنمية المعرفة والعلاقات الثقافية المتبادلة بالمعنى الأكثر شـمولا بين مجتمعاتها وعبر حدودها السياسية واللغوية والثقافية وإذا كانت المجتمعات البشرية في الماضي لم تكن تعرف عن بعضـها الشـئ الكثير إلى أن تم اختراع وسـائل الاتصـال التي بدأت بسـيطة وتطورت لتبدأ المجتمعات في الاتصـال ببعضـها البعض ومنذ أن تم اختراع الطباعة ثم الصـحافة فالراديو ثم التليفزيون خرجت الثقافة من دائرة الاحتكار لتصـبح في متناول كافة الشعوب بما فيها الشعوب والدول الأفريقية .

وبعد أن تعرضــنا إلى مقومات التكامل والعوامل الدافعة إليه في أفريقيا إضــافة إلى أن العولمة قد جعلت من اقتصــادات الدول مجتمعة هدفا لتحقيق التقدم الاقتصــادي ولم تعد دولة منفردة قادرة على تحقيق هذا الهدف ومن ثم أصــبح التكامل بالنســبة للدول الأفريقية أمرًا لا مناص منه لتحقيق التقدم الاقتصادي في مواجهة الاقتصادات العالمية .

ومن ثم أصــبحت التفاعلات التكاملية ســمة تتميز بها جميع قارات العالم فيوجد كل منطقة قارية على الأقل حركة تكاملية كبرى فأوروبا لديها الاتحاد الأوروبي وآ سيا لديها رابطة دول جنوب شرق آسيا ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك وأمريكا بها اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشــمالية وأمريكا اللاتينية يوجد بها رابطة تكامل أمريكا اللاتينية والســوق المشــتركة والكاريبي به جماعة الكاريبي والشــرق الأوســط به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ووسط أمريكا بها السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وأخيرا أفريقيا بها التجمعات القارية مثل الاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية التي تعرضــنا لها تفصيلا مثل السادك والأيكاس والأيكواس والكوميسا وغيرهما .

وهذه التجمعات التكاملية الاقتصادية تتبنى مجموعة من الأهداف العامة التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية وتشمل تلك الأهداف القضاء على الفقر أو الحد منه وبتعبير آخر فإن التكامل الاقتصادي ليس هدفًا في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وقد تم دراسة حالة الكوميسا باعتبارها أكبر تجمع إقليمي في أفريقيا يضم عدد واحد وعشـرين دولة والتي يقطن بها أكثر من 380 مليون نسـمة أي نظرا لاتسـاع قاعدة عضويتها وعمق المشكلات التنموية لأعضائها فقد ثم اختيارها لتكون محلا للدراسة .

هذا وقد اعترفت الدول الأعضـاء بالكوميسـا إلى أنه بدون توافر البيئة الاقتصـادية الملائمة لجذب الا ستثمارات الأجنبية وخلق الـ ضمانات الكافية لنجاح الا ستثمارات المحلية فإنه لا يمكن تحول هذه الاقتصـادات من الاعتماد الكامل على الغير إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس وقد لوحظ أن الدول ذات الحجم السكاني الصغير أو ذات المسـتوي المنخفض لمتوسـط نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تواجه صعوبات أمام قدراتها على جذب الا ستثمار الأجنبي ما لم تسعى إلى ذلك في سياق سوق مشتركة واسعة .

ومع انتشار هذه المعتقدات والأفكار وجدت الدول الأعضاء في الكوميسا أنه يجب تحديد أهداف الكوميسا وقد تعرضنا لها تفصيلا عند دراستنا لتجمع الكوميسا ومنها إصـرار النمو والتنمية للدول الأعضـاء وذلك عن طريق تحقيق المزيد من التوازن والتجانس في خطط تنمية الإنتاج وهياكل السـوق وتعزيز التنمية المشـتركة في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية وتبني برامج مشتركة على مستوى الاقتصاد الكلي من شأنها رفع مسـتوى معيشـة الشـعوب والإسـراع بتوثيق عرا العلاقات الاقتصـادية بين الدول الأعضاء .

– وبالنظر إلى أهداف ومبادئ الكوميسـا يتضـح أنها تدور حول منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركية والسـوق المشـتركة والاتحاد الاقتصـادي والاندماج الاقتصـادي الكامل وفي منطقة التجارة الحرة تزيل الدول كل الحواجز على الواردات ويتم تنظيم ذلك بين دول المنطقة ويعمل الاتحاد الجمركي على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وكذلك توحيد التعريفات الخارجية أمام باقية دول العالم والسـوق المشـتركة وهي الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى حرية انتقال عوامل الإنتاج

بينما يتضمن الاتحاد الاقتصادي تطبيق سياسات تجارية خارجية مشتركة أو موحدة وحرية انتقال عوامل الإنتاج الأولية وكذلك السلع داخل الاتحاد وأخيرا يتضمن الاندماج الاقتصادي الكامل وتطبيق سياسات مشتركة فيما يخص كل وظائف الاقتصاد الكلي في كل الدول الأعضاء .

– وبالنظر إلى الإنجازات التي حققتها الكوميسا فإن البعض يري أنه من الإنصاف القول بأنه تم ما يكفي من الاتفاقيات والبروتوكولات بواسطة رؤساء الدول ووزراء ماليتها وذلك من أجل تسهيل نجاح وإتمام التكامل وطبقا لرأي Box Nomvete (السكرتير العام السابق لمنطقة التجارة الحرة للكوميسا ) فإن نجاح التكامل لا يقاس بنمط ( التنمية أو الإدارة أو السياسات ) وانتظام الاجتماعات حيث تصدر التوصيات والبيانات وإنما بمؤشرات التجارة والنمو الاقتصادي ومستويات الفقر .

هذا ولم تحقق العديد من ترتيبات التجارة الإقليمية بين الدول النامية بما فيها الكوميسا مكاسب ملموسة في الصادرات أو الناتج أو مؤشرات المنافع الاقتصادية الأخرى .

– والعديد من الدول الأفريقية ماعدا دول الشمال الأفريقية تتصف ببعض السمات اللافتة للنظر مثل عدم كفاءة أدائها الاقتصادي في شكل تباطؤ النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة لنمو متوسط نصيب الفرد فما زال الفقر يمثل مشكلة كبيرة .

– هذا وأن توسع السوق الإقليمي سوف يجعل من الإمكان التوسع في سياسات إحلال الواردات ومزيد من الاستقرار في الصادرات ومزيد من الكفاءة الناتجة عن زيادة المنافسة وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية عبر الزمن وتسهم تلك التأثيرات الديناميكية في الإسراع بالنمو الاقتصادي ولسوء الحظ فإن الكوميسا لا زالت غير قادرة على تحقيق هذه التأثيرات بأي شكل من الأشكال .

وفي هذا يرى البعض أن النتيجة الأساسية التي يمكن الخروج بها هي أنه ليس هناك دليل على زيادة خلق التجارة البيئة في الكوميسا ولا دليل على حدوث المنافع الديناميكية .

لنتيجة للتكامل ويقودنا ذلك إلى تساؤل فهم وواضح وأساس وهو ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف الكوميسا لبرامج الهيكلي ثم بعد ذلك غير الناتجة عن تطبيق معظم دول الكوميسا لبرامج التكيف الهيكلي والتي تحول دون نجاح التكامل وذلك على الوجه التالي :

**ب- معوقات التكامل عن تطبيق معظم دول الكوميسا لبرامج التكيف الهيكلي**

1- الاعتماد على عدد قليل من صادرات المواد الأولية :- هناك علاقات وثيقة تربط معظم اقتصادات الكوميسا الدول التي كانت تستعمرها والتي شجعت الدول الأفريقية على تصدير المواد الأولية من أجل خدمة مصانعها في أوروبا وتعتمد أفريقيا على صادرات السلع أو المواد الأولية أكثر من أي منطقة نامية أخرى في العالم مثل البن – الكاكاو – القطن – النحاس وذلك للحصول على النقد الأجنبي الذي تحتاج إليه لشراء الواردات هذا ويمثل أي عائق في إنتاج تلك السلع واحدًا من أهم مشكلات ميزان المدفوعات وأي اضطراب في السعي العالمي لهذه السلعة يعيق قدرة الكوميسا على الاستمرار في الاستثمار في البنية الأساسية .

2- رأس المال في مقابل كثافة العمل : هناك أزمة هيكلية أخرى في اقتصادات الكوميسا وهي الاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة رأس المال أكثر من تلك الأساليب كثيفة العمل وقد تعرضت سياسة إحلال الواردات التي اتبعتها معظم الدول بعد الاستقلال للكثير من النقد .

3- تختلف الإمكانيات البشـرية : يبلغ سـكان الكوميسـا 380 مليون نسـمة وهذا يعني أن اقتصادات الكوميسا غنية بمواردها البشرية إلا أن البعض يرى أن هناك تجاهلا كبيرا لتنمية الإمكانات البشرية في تلك المنطقة حيث يعاني السكان من انخفاض مستوى التعليم وتدهور الصـحة بالإضـافة إلى عدم الاسـتغلال الكامل لطاقاتهم وإنتاجيتهم المنخفضة في العمل وغياب المنافسة فيما بينهم ومستويات الأجور المنخفضة جدا .

والبعض يرجع تخلف الإمكانات البشـرية في الكوميسـا إلى الفترة الاسـتعمارية نظرا لأن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في أفريقيا في عام 1965 سجلت نسبة تقل عن تلك المسجلة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والنسبة المسجلة في جنوب آسيا بينما بلغت معدلات الالتحاق بالمدارس الإعدادية أقل من تلك المسـجلة في أي مكان آخر والفجوة ما بين أفريقيا وباقي العالم النامي مازالت أوسع عن ذي قبل .

4- عوائق أخرى غير تلك الناتجة عن تطبيق معظم دول الكوميسـا لبرامج التكييف الهيكلي :

بالإضافة إلى ما سبق عرضه من عوامل أعاقت التكامل في الكوميسا فقد أسهمت مجموعة أخرى من العوامل غير تلك الناتجة عن ( SAPS ) في إعاقة التكامل عن تحقيق أهدافه ومبادئه ومن بين هذه العوامل :

الاعتماد على الغرب المتقدم في الانضـمام للمجتمعات الإقليمية العديدة دون هدف ضخامة عبء الدين الخارجي م شكلات النقل والموا صلات ندرة المعلومات أزمات الاقتصـــاد الأفريقي عدم عدالة آثار التكامل ظروف الاقتصـــاد العالمي غير المواتية الحروب والأمراض إذ يتيح جزءًا هامًا من المشـكلات التي تعترض تجمع الكوميسـا عن عدم قدرة حكومات الدول الأعضـاء على التنسـيق بين ماورد في اتفاقيات الكوميسـا من التزامات وفرص متاحة أمام الدول الأعضـاء بين خطط تلك الدول التنموية ففي العديد من دول الكوميسـا لم يتجاوز اهتمام تلك الدول بالانضـمام إلى الكوميسـا مرحلة التوقيع على الاتـفاقيات والبرتوكولات كـما أن بعض ا لدول لا تو فد إلى الاجتـما عات مسـؤولين متخصصين لديهم خبرة في المسائل المعروضة وذلك لتنفيذ البرامج الذي تم تبيينها .

– مما سـبق يتضـح أنه ليس سـرا أن العديد من الدول الأفريقية تعتمد على الغرب حيث تـصدر له المواد الأولية وتـستورد هذه المنتجات الـصناعية ويحدث ذلك حتى في بعض حالات الدول الأفريقية التي لديها بعض القدرة المنافسـة والاعتماد المتزايد على تـصدير المواد الأولية إلى الأ سواق الغربية بجعل اقتـصادات الكوميسا تتأثر بأي تقلبات تحدث في المتاح من النقد الأجنبي كما أن الروابط داخل وبين القطاعات ضعيفة بسبب شراء الشركات لاحتياجاتها من خارج الكوميسا أكثر من شرائها لتلك الاحتياجات من الداخل أو من دول أعضاء أخرى في الكوميسا .

وقد أوضــح BOX Nomvete ( الســكرتير العام الســابق لمنطقة التجارة الحرة الكوميسا ) أسباب استمرار الاعتماد على الخارج كما يلي :

- إن تفضيل الواردات الغربية ينسب إلى ما اعتاد عليه الأفارقة حيث يفضل كل من المستهلكين والمستوردين كل ما هو غربي .

- ترتبط معظم الواردات التي تحصل عليها دون الكوميسا من الغرب بشكل مباشر ببرامج المساعدات والتي تهدف إلى تشجيع الاستيراد من الدول المانحة للمساعدات نحو المساعدات الرأسمالية والسلعية وحتى نسبة عالية من المساعدات الفنية تشترط الاستيراد من الدول المانحة ويحدث ذلك بغض النظر عن كون هذه المنتجات مناسبة للظروف المحلية للدول المســتوردة أم لا وحوالي خمســة بلايين دولار من قيمة الســلع التي صــدرتها الدول الأعضــاء في الكوميســا إلى الدول المتقدمة تم إعادة تصــديرها مرة أخرى إلى المنطقة عن طريق دول أعضاء أخرى وحسب تقرير شركات القمة لجماعة السادك ( في عام 1994 ) فإن المعوقات المشروطة تلعب دورا في هذا التشوه .

- والمنافسة كثرت الانضمام للتجمعات الإقليمية لابد من طرح السؤال وهو هل الشرق والجنوب الأفريقي في حاجة إلى الكوميسا والسادك والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي ( الساكو الذي يضم في عضويته بتسوانا – ناميبيا – لسيوتو – جنوب أفريقيا وسوزايلاند ) وفيما عدا بتسوانا فالأعضاء ال 9 الآخرون في السادك وهم :

- أنجولا – ليسوتو – مالاوي – موزمبيق – ناميبيا – سوزايلاند – تنزانيا – زامبيا وزيمبابوي ) هم أعضاء أيضا في الكوميسا وثلاثة من الأعضاء الخمسة في الساكو أعضاء أيضا في كل من السادك والكوميسا وأعضاء الكوميسا هم أيضا أعضاء في السادك ويؤدي كل ذلك إلى الصراع وعدم تنسيق الجهود بين التجمعات وينضح مما سبق أن الانضمام إلى التجمعات الإقليمية هو هدف في حد ذاته لدى تلك الدول ولا ينظر إلى مدى جدوى هذا الانضمام في تحقيق أهداف تلك الدول .

- لمناقشة العوائق السيا سية للتكامل يمكن القول كما يري البعض أن ا ستمرار النجاح السياس والأيديولوجي للحركات الأعضاء فرادى يعد أمرا جوهريا لنجاح أي تجمع اقتصادي إقليمي وهذه المقولة لقيت قبولا لدى جماعة الكاريبي وعلى غرارها فإن الكوميسا تفتقر إلى الالتزام المستقر من جانب حكومات الدول الأعضاء وتلك الشكوى وجدت صداها في العديد من سكرتارية الكوميسا في لوزاكا في يناير 1996

ذلك أن هناك العديد من المدركات السـياسـية الإيديولوجية المختلفة مازالت موجودة وخصوصا فيما يتعلق بالسودان ، إثيوبيا ، أنجولا ، بوروندي وحيث وقع انقلاب عسكري في يوليو 1996 ضد الأغلبية من الهوسا وتم استعادة حكم الأقلية التوتسي برئاسة بييربويويا .

في حين أن موزمبيق ورواندي وزائير والصـومال شـهدت حروبا أهلية أدت إلى تشـتيت جهود أعضـاء الكوميسـا ، في الوقت الذي شـهدت فيه حكومات دول أخرى وخاصـة زامبيا ومالاوي وإلى حد ما زيمبابوي وكينيا – وأنجولا في أيديولوجيات التنمية سـعيا إلى تغيير سياساتها بما يتواكب مع الكوميسا ففي زامبيا على سبيل المثال فإن إدارة الرئيس كينيث كاوندا عقب الاسـتقلال عام 1964 إما أنه تم تجاهل سـياسـته أو تم تعديلها منذ عام 1992 بتوجه حكومة فردريك شلونا نحو الأخذ باقتصادات السوق الحر وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية الشـعبية وهو الاسـم الذي تبناه لوران كابيلا للدولة بدلا من اسـم زائير الذي اختاره موبوتو سيسيكو والظروف الحالية لا توفر لنا فرصة للحكم على توجهات سياسة هذه الدولة ومن ثم فأن التعددية الأيديولوجية تؤدي إلى تشتيت النفوذ في تجمعات مثل الكوميسا لأن الحكومات المختلفة لديها تصـورات مختلفة حول كيفية تنفيذ أهداف الكوميسـا ثم إن المصـدرين باتوا عاجزين عن تأسيس أسواق فيما بينهم نتيجة لفشلهم في التـأقلم مع معطيات السوق فلا يوجد جهاز وطني لديه سلفة فعالة على الدول الأعضاء .

ولن نخوض كثيرا في عوائق التكامل والمتمثلة كما أسـلفنا في عبء الدين الأفريقي الخارجي ومشـكلات النقل والمواصـلات و عدم وجود مصـاريف وبنوك و ندرة المعوقات وما يتعرض له للاقتصـاد الأفريقي من أزمات مرتبطة بالعولمة بالإضـافة إلى عدم وجود ميكانيزمات . تحقيق العدالة في توزيع المنافح إذ تمثل مشـكلة عدم عدالة التوزيع لآثار الكوميسـا التكاملية واحدة من أهم المشـكلات التي تهدد نجاح التكامل في الكوميسا خاصة في ظل دول الكوميسا وانتشار الفساد والرشوة الذي يترتب عليه أعاقة الاستثمار الأجنبي بشكل عام .

– وأخيرا فإن الشروط التي يضعها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكن أن تعوق عملية التكامل في الكوميسـا وتتمثل تلك الشـروط في تخفيض قيمة العملات المحلية وتعويم سعر الصرف وكذلك رفع الرقابة عن أنظمة الأسعار الداخلية والعمل على حرية تدفق التجارة وإلغاء مشروعات الدولة واحتكارها لكل من الإنتاج والتسويق وأخيرا إصلاح السياسة المصرفية .

كما تشـــتمل برامج التكييف الهيكلي على عدم التحكم في ســعر الفائدة وتركة يتحدد بناء على قوى السوق وتقليص ميزانية الدولة وإزالة كل إعانات المستهلك وكل أ شكال الإنفاق الاجتماعي الأخرى وتقليل عرض النقود وما يترتب عليه من انخفاض م ستوى أجور ومرتبات العاملين بالقطاع العام مما يساعد على التحكم في التضخم .

غير أن دراســة وجهة نظر مخالفة لما تقدم تذهب إلى أن معظم الدول الأفريقية قد قبلت في بداية الثمانينيات ببرامج التكييف الهيكلي نتيجة أزمتها الاقتصــادية حيث كان ظهرها للحائط ولهذا فهي لم تكن مقتنعة بهذه البرامج لكنها كانت مضــطرة إلى ذلك بسبب الانتقاد .

وقد أوضع البعض أن مجموعة برامج التكييف الهيكلي التي طبقت في دول الكوميسا حاليا لم توجه اهتمامها إلى تنمية التجارة الإقليمية وتدعيم تحرير الواردات في حين أن ارتفاع جودة المنتجات القادمة إلى الكوميســا خاصــة من آســيا تجعل تحرير الواردات عموما يؤثر بالســلب على التجارة البينية في الكوميســا على المدى القصــير ويشــكل انخفاض التجارة البينية سمة عاقة على مستوى القارة الأفريقية .

ونخلص في إطار تعرضـنا لدراسـة معوقات التكامل في تجمع الكوميسـا إلى أن الاقتصـادات الأفريقية بوجه عام واقتصـادات الكوميسـا بوجه خاص تعاني من الجمود الهيكلي الذي لا يسـمح بقيام الأسـواق الإقليمية الحرة ولا يمهد للتكامل والعديد من معوقات التكامل لا يمكنها العمل مع برامج التكييف الهيكلي ( SAPS ) تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن بين أهم معوقات التكامل في الكوميسا والناتجة عن أسـباب غير SAPS هي الجمود الهيكلي مثل الاعتماد على عدد قليل من صـادرات المواد الأولية وتخلف القدرات البشرية بالإضافة إلى العوائق السابقة .

أما أهم العوائق الناتجة عن برامج التكييف الهيكلي فقد جاءت من جانب الواردات .

حيث إن كل الدول تشـجع في ظل التوجيه الخارجي من قبل البنك الدولي ولكن في نفس الوقت فإن نهج إدارة الطلب الذي يدعمه صـندوق النقد الدولي يتطلب تقليل الواردات وهذا تناقض وا ضح وقعت دول الكوميسا فيه وذلك لأنها اقتضت أثر برامج التكييف الهيكلي في وقت واحد .

هذا ويرى البعض ونتفق معه على أن التكامل الاقتصـادي عملية معقدة وأن أفريقيا لم تنجح حتى الآن في قيام تجمع إقليمي لديه الشـروط الثلاثة الضـرورية لنجاح التكامل الإقليمي وهي الالتزام السياسي المستمر ونمو منتظم للاقتصادات الوطنية

وعدم وجود نظام اقتصـادي إقليمي مرعي وأن الفضـاء الاقتصـادي لمعظم الدول يسـيطر عليه كود ولا بديل عن الحل المؤلم المتمثل في برامج التكييف الهيكلي والذي يضع عراقيل أمام التكامل وهكذا تبدو الكوميسا بعيدة عن أن تكون حامية لاقتصادات شـرق وجنوب أفريقيا ورغم ذلك فإنه يتعين على دول الكوميسـا أن تسـتمر في مسـعاها لتحقيق التكامل وأن تكثيف جهودها في ذات الوقت للتخلص من أو على الأقل لتقليل العديد من العقبات التي تعيق التجمع الإقليمي ( الكوميسا ) .

– وكما أوضحنا سلفا فإن دول الكوميسا تضم أفقر الأسواق رغم أنها أضخمها من حيث عدد السـكان وفرص العمل للسـوق المحلي والدولي وعلى الرغم من أن الدين الخارجي من العوائق السـابق تناولها إلا أنه يمكن للكوميسـا أن تتغلب على كثير من العوائق غير الناتجة عن برامج التكييف الهيكلي مثل مشـكلة المواصـلات وأسـلوب الإنتاج كثيف رأس المال في ظل وفرة العمل وندرة رأس المال وكذلك مشـكلات تخلف رأس المال البشـري وذلك من خلال تنسـيق خطط طويلة الأجل على مسـتوى دول الكوميسا ككل .

كما يعتقد البعض أن الطريق الأنسب للبحث المستقبلي يمكن أن يكون دراسة لما يمكن أن تقدمه الكوميسا من فرص للعمل على المستوى المحلي والدولي .

**- بالإضافة إلى عقبات تتعلق بالأسواق الأفريقية منها :**

- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية وكذا ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها في العديد من الأسواق الأفريقية .

- المنافسة الشرسة من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية كالملابس حيث إن الأسواق الأفريقية أسواق سعر في المقام الأول نظرا لاختلاف القوة الشرائية للمستهلك.

- تفتقد معظم الدول الأفريقية لنظم مصرفية جيدة مع عدم وجود فروع للبنوك المصرية في تلك الدول بالإضافة إلى عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات وندرة العملات الأجنبية في بعض تلك الدول هذا بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد وعدم وجود تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل ( أقل من 60 يومًا ) .

- عدم وجود نظام تأميني محلي شامل وفعال لخدمة المصدرين المصريين بالإضافة إلى ضآلة الأسقف الائتمانية الممنوحة ضد مخاطر التصدير إلى أفريقيا .

- سيطرة الوسطاء والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول أفريقيا عموما ودول غرب أفريقيا بـ شكل خاص وهو ما يعني صعوبة اختراق تلك الأسواق.

- الافتقار إلى المعلومات الأ سا سية عن تلك الـسوق والـسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها .

**بالإضافة إلى عقبات عامة تتمثل في الآتي :**

- الطبيعة الاقتصادية للدول الأفريقية ذاتها من حيث ارتباطها بالدول المستعمرة السابقة وتركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى فصلا عن التواجد القوي للشركات متعددة الجنسية وتغلغلها في النشاط الاقتصادي بها .

- سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد و ضعف القوة الـ شرائية في العديد من الدول الأفريقية وتـ شابه الهياكل الإنتاجية بأفريقيا حيث تعتمد غالبيتها على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها وندرة النقط الأجنبي .

هذا ويرجع انخفاض الصادرات المصرية إلى الأسواق الأفريقية بشكل عام إلى بعض العقبات الأخرى منها :

- عدم وجود خطوط ملاحية ( بحرية وجوية ) منظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا بالإ ضافة إلى ذلك فقد تم إلغاء رحلات الطيران التابعة لـ شركة م صر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الأفريقي مثل إثيوبيا وتنزانيا نظرا لوجود منافسة عنيفة من العديد من شركات الطيران الأخرى كما أنه لا يوجد حتى الآن سوى خط ملاحى وحيد منتظم في منطقة البحر الأحمر يصل إلى دول شرق وجنوب أفريقيا مما يضطر المصدرين إلى اللجوء إلى موانى أوروبية لتصدير منتجاتهم إلى دول أفريقية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن وطول الرحلة وتلف البضائع في بعض الأحيان .

وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية بالدول الأفريقية حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الجيسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل ارتفاع أسعار الشحن والنقل إلى أفريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التي قد تصل إلى 28 يوم .

**عقبات تتصل بالمنتج المصري وتشمل :**

قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية والتواجد المصري الهزيل في المعارض الأفريقية .

عدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتج المصري عبر وسائل الإعلام المختلفة في السوق الأفريقي.

عدم وجود معارض دائمة للسلع المصرية في الدول الأفريقية .

- يقترح البعض حلول لقضاء على تلك العوائق والعقبات : وهي خاصة بتنشيط التبادل التجاري البيئي في أفريقيا وتتركز في الآتي :-

- المشروع الخاص بالتجارة الالكترونية في أفريقيا ويتخلص في إنشاء موقع على شبكة المعلومات يهدف إلى توفير كافة البيانات اللازمة لكل من المصدرين والمستوردين وتلك التي تربط الدول وكيفية الاستفادة من التخفيضات أو الإعفاءات الجمركية المتاحة .

- إعداد دليل للمصدرين والمستوردين يتضمن معلومات تفضيلية عن السلع التي يتم إنتاجها في الدول الأفريقية والطاقات الإنتاجية والشركات المنتجة وتوفير هذا الدليل لدى الأطراف التجارية والاتحاد العام للأطراف الأفريقية كمادة تسويقية .

- ربط نقاط التجارة في الدول المختلفة من خلال إنشــاء شــبكات تســهل من عملية الاتصال وتوفير المعلومات التجارية الضرورية لزيادة التبادل التجاري .

- الا ستفادة من وجود وكلاء م صريين في دول القارة لتسويق منتجات القارة وذلك للعمل على زيادة حجم التجارة البينية وكذلك زيادة التجارة بين أفريقيا والعالم الخارجي ويمكن أن يعمل الوكلاء بالتعاون مع شــبكات نقاط التجارة على ربط نقاط التجارة على المســتوى القومي وتوفير المعلومات الضــرورية لدعم الســياســات التجارية الخارجية والإقليمية .

تأســيس هيئة للمعارض الأفريقية تعمل على الترويج للمنتجات الأفريقية من خلال إقامة المعارض المؤهلة في ضوء أحدث التقنيات الم ستخدمة وتكنولوجيا المعلومات المتوافرة .

تمويل إنشاء حرف أفريقية متاحة لتسوية المدفوعات التجارية تعمل على و ضع آلية لسداد المدفوعات الناشئة عن المعاملات التجارية بين الدول الأفريقية .

- إنشاء خطوط نقل بحرية منظمة إلى المواني الأفريقية .

- دراســة إعادة تشــغيل خطوط شــركة مصــر للطيران التي تم وقفها في بعض الدول الأفريقية .

– تبادل العلاقات المصـرية المباشـرة وإقامة فروع للبنوك المصـرية على غرار بنك القاهرة في كمبالا .

– زيادة عدد المخازن ومراكز البيع المبا شرة داخل الأ سواق الأفريقية حيث تتطلب طبيعة تلك الأسـواق مثل هذه المراكز لما توفره من بضـائع حاضـرة يمكن أن تغزو الأسواق الأفريقية وتقلل حدة المخاطر المالية .

– نشر وتوسيع دائرة المعلومات عن المناقصات الممولة من الدول المانحة والبنوك العالمية للدول الأفريقية حتى يتـ سنى للمـ ستثمر المـ صري انتهاز تلك المناقـ صات التي تقدر بما يقرب من 35 مليار دولار سنويا .

ويمكن أن يتم تحويل تلك المشـروعات بمسـاعدة مبادرة الشـراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ( نيباد ) .

وفي إطار الإسـتراتيجية المصـرية للتحرك نحو القارة الأفريقية فقد قامت وزارة التجارة والصـناعة في مصـر بوضـع إسـتراتيجية لاختراق الأسـواق الأفريقية وتحديد العقبات التي تواجه التجارة في أفريقيا وقد تم بالفعل اتخاذ العديد من الخطوات الفعالة الأمر الذي انعكس على الصادرات المـصرية وتواجدها بالأ سواق الأفريقية في السنوات الأخيرة .

تنبع الإستراتيجية من الإحساس بضرورة زيادة المشروعات الاستثمارية المشتركة بين مصر وباقي الدول الأفريقية ( خاصة الدول أعضاء الكوميسا والاستفادة من الاعضاءات والتخفيضات الجمركية المنصوص عليها في الاتفاقية ) بحيث يتم الاستفادة من المواد الخام المتوافرة في تلك الدول سواء بإنشاء مصانع مصرية هناك أو جلب تلك المواد الخام إلى مصر لإجراء عمليات تصنيعية عليها وتصديرها للدول المجاورة والاستفادة من خاصية المنشأ التراكمي في إطار الكوميسا .

كما بتلور الإستراتيجية فكرة البضاعة الحاضرة والتي تتمثل في إنشاء مخازن مصرية في الدول الأفريقية حتى تكون البضائع حاضرة في تلك الأسواق ويمكن الاستجابة للطلب في أقل وقت ممكن وحتى تكون تلك المخازن بمثابة مراكز انطلاق للصادرات المصرية على غرار المخازن التي قامت مصر بإنشائها في دولة السنغال في محاولتها للتوغل في غرب أفريقيا كما أنه من شأن قاعدة البيانات المقترحة أن توفر البيانات اللازمة عن المنتجات المطلوبة وتحدد المنتجات المصرية ذات الطبيعة التي تناسب أسواق شرق وجنوب القارة الأفريقية .

وفي هذا الإطار تم وضع إستراتيجية للتحرك نحو القارة الأفريقية ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية وتسعى لربط مصر بشمال و شرق وجنوب وغرب وو سط القارة وهذه المحاور هي :-

## المحور الأول :التحرك في منطقة شرق أفريقيا ودول حوض النيل :

وإدراكا لأهمية التقارب والتعاون بين الدول العشـــر في حوض النيل وهي مصـــر – الســـودان – إثيوبيا - أوغندا – كينيا – تنزانيا – الكونغو – رواندا – بوروندي – أريتريا فقد سعت مصر إلى توثيق العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول من خلال الدخول في اتفاقية الســوق المشـتركة للشـرق والجنوب الأفريقي ( الكوميسـا ) التي تضـم دول حوض النيل با ستثناء تنزانيا نظرا لانسحابها من الكوميسا وتعمل وزارة التجارة والصناعة في مصر على زيادة حجم التبادل التجاري بين مصـر والدول الأعضـاء في الكوميسـا بشـكل عام ودول حوض النيل بشكل خاص من خلال تعظيم الاستفادة من الإعفاءات الجمركية .

في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميســا وحث الدول التي لم تنضـــم بعد إلى منطقة التجارة الحرة بالتحديد دول حوض النيل ( إثيوبيا – الكونغو – أريتريا – أوغندا) على الانضمام مما سيعمل على زيادة نفاذ الصادرات المصرية إلى أسواق تلك الدول .

**المحور الثاني : التعاون على المستوى الثنائي ( نيجيريا وتنزانيا ) :-**

تســعى وزارة التجارة والصــناعة في مصــر إلى التفاوض مع كل من نيجيريا وتنزانيا لإقناعهما بمزايا إبرام اتفاق تجارة حرة مع مصر .

**المحور الثالث : التحرك في غرب أفريقيا ( الأيموا ) ووســـــــط أفريقيا ( السيماك ) :**

تم بالفعل توقيع اتفاق إطاري مع الاتحاد الاقتصــادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (الأيموا ) في يونيه 2004 بهدف الوصــول خلال عامين إلى اتفاق تجارة حرة وتعمل وزارة التجارة والصــناعة في مصــر على التفاوض لإبرام اتفاق تجارة حرة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا ( السيماك ) .

**– الجهود المبذولة في إطار الإستراتيجية لتنشيط التواجد المصري في القارة الأفريقية :**

– تم تحديد عدد 8 بوابات رئيسية تمثل الموانى الرئيسية في القارة حيث تخدم أربعة منها 21 دولة في شـرق وجنوب أفريقيا وهي ( ميناء جيبوتي ، ميناء ممباسـا ، ميناء دار السـلام ميناء موريشـيوس ، وتخدم الأربعة الأخرى أكثر من 23 دولة في غرب ووسـط أفريقيا وهم ( ميناء داكار – ميناء أبيدجان – ميناء دوالا – ميناء كوتونو ) .

– التعاقد مع شـركة BOLLORRe الفرنسـية القائمة على الموانى الأفريقية وتم اسـتئجار مسـاحة ألف متر مربع مخازن في كل من موانى ( داكار – كوتونو – دوالا ) كمرحلة أولى لحسـاب وزارة التجارة والصـناعة في مصـر وتديرها الهيئة العامة لشـؤون المعارض والأسواق الدولية .

– التأمين على تلك المخازن ضد كافة المخاطر الائتمانية من قبل شركة SDV .

– افتتاح مكتب تمثيل تجارى في داكار يخدم منطقة دول غرب أفريقيا ويقوم بتسويق الصادرات المصرية في دول ( مالي – جامبيا – غينيا – موريتانيا ) .

– الاتفاق مع أكبر شركتين عالميتين وهما شركة SGS وشركة كوتكما السويسريتين على إدارة تلك المخازن والتأمين عليها لصـالح البنوك المصـرية والمصـدرين وفحص البضائع بالموانى المصرية قبل التصدير .

- وضـــع إليه للحصـــول على المناقصـــات في أفريقيا بالتعاون مع البنك الإســـلامي للتنمية الصندوق الكويتي ، البنك الأفريقي للتنمية ونتج عن ذلك ثلاث مناقصات بقيمة 74 مليون دولار في عام 2004 .

- الاتفاق مع هيئة المعارض الفرنسية PRomosalonj لعمل معارض متخصصة مصرية في الدول الأفريقية .

- تبني قانون المنافســـة الإقليمي في دول الكوميســـا الذي يمكن أن ينتج عنه زيادة مستقبلية للاستثمارات المصرية في العديد من المجالات .

- إقامة العديد من الندوات لتعريف المصـــدر المصـــري بمزايا الســـوق الأفريقي والاتفاقات المبرمة مع الدول الأفريقية .

**وتتمثل الخطط المســتقبلية للوزارة خلال الفترة القادمة فيما يلي** :- الاســتفادة من الاتفاقات السارية بالفعل بين مصر ودول حوض النيل ومنطقة شرق أفريقيا من خلال تفعيل اتفاقية الكوميسا وفقا لما يلي :

- العمل على إلغاء كافة الاســتثناء التي تطبقها بعض الدول ( كينيا – الســودان – موريشيوس ) وحث الدول التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة على الانضمام .

- دفع عملية التوصــل إلى اتفاقية لتحرير التجارة في الخدمات والجاري مناقشــتها حاليا مع دول الكوميسا .

- حثّ رجال الأعمال المصريين على الا ستثمار في مجال النقل وبالأخص في مجال النقل البحري ومن ذلك مبادرة شركة « ترانسمار » للنقل حيث من المقرر تسيير خطوط نقل بحري إلى مواني العديد من الدول في شرق القارة وجنوبها .

- تفعيل اتفاقية التعاون المصري الفرنسي على الساحة الأفريقية لتنمية الاستثمارات الفرنسية في المناطق الحرة المصرية لدخول المنتجات الفرنسية المصنعة في مصر إلى أسواق الكوميسا بشهادة منشأ مصرية بالإضافة إلى جذب الا ستثمارات المبا شرة من السعودية ولبنان وألمانيا من خلال عقد اتفاقات شراكة مع تلك الدول على غرار اتفاقية التعاون المصري الفرنسي .

- إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع كل من ( نيجيريا – تنزانيا ) .

- إبرام اتفاق تجارة حرة مع دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الأيموا ) .

- إبرام اتفاق تجارة حرة مع دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (السيماك ) .

- تفعيل الاتفاقيات التي تم إبرامها مؤخرا والخاصة بإنشاء غرف تجارية مشتركة مع أكثر من ثلاث عشرة دولة أفريقية .

وبعد أن انتهينا من المبحث الأول نتعرض في المبحث الثانى إلى دور المجتمع المدني والدولة القائد في التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا مع دراسة حالتي «السادك» «والإيجاد » .

## المبحث الثاني دور المجتمع المدني والدولة القائد في التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا مع دراسة حالتي (السادك) و(الإيجحاد)

### - أولاً : المجتمع المدني والتفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا :

في إطار تعرضـــنا للمجتمع المدني وهذه التفاعلات نتناول مفهوم المجتمع المدني والتفاعلات التكاملية فالمجتمع المدني يعرف في الأدبيات الليبرالية بأنه عالم مؤســس وسـط بين الدولة والأسـرة مسكون بالمنظمات التي تفصـل وتسـتمع بالاسـتقلالية في العلاقة بالدولة وقد تشـكلت بصــورة تطوعية من قبل أعضــاء من المجتمع لحماية أو توسيع مصالحهم وقيمتهم .

ومن وجهة النظر النقدية للبعض فإن المجتمع المدني غير متاح للمشــاركة الكاملة لجميع المواطنين على قدم المـ ساواة كأنداد بـ صرف النظر عن الهويات العرقية والطبقية الاثنية والنوع – اجتماعية ورغم المـ ساواة الر سمية التي قد تكون متخـ صـ صة بدرجات متفاوتة في هذا النظام السياسي أو ذاك .

إلا أن هناك تباينا وتمييزا في الممارســة الفعلية للديمقراطية وهكذا تعمل الأفكار المندمجة والشــائعة حول المجتمع المدني عن التفاوتات الاقتصــادية والاجتماعية القائمة بين الفئات المختلفة من جهة كما أنها تصور المصالح والقيم التي يسعى الأفراد إلى حمايتها أو توسيعها على أنها متجاورة أو متراصة وهي في واقع الأمر متباينة أو متعارضة نظرا للتباين والتميز المشــار إليه ومن ثم يمكن البناء على ذلك من وجهة نظر البعض أن المجتمع المدني فضــاء للمســاومة والتفاعل أو الصــراع بين مصــالح الفئات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

هذا ويشــير البعض إلى أن وضــع المجتمع المدني بين الدولة والأســرة يفصــل بين المســتويات المختلفة من حياة البشــر هي متفاعلة ومتداخلة من حيث الواقع هذا إلى جانب أنه يفصل ما بين عالم السياسة ( الحكومات والأحزاب ) وما بين فضاء المجتمع المدني ويعتمد هذا الفصل على مفهوم ضيق للسياسة يحصرها في مؤسسات وإجراءات تتم بين النخب وهذا ما ذهب عكسه البعض الذي يري ضرورة توسيع فهم السياسة ليشــمل عمليات الديمقراطية من خلال التعبئة الاجتماعية كما تشــمل ســعي الفئات المختلفة لتحســين أوضــاعها والأوزان النســبية كما تمتلكه من ســلفة اجتماعية وهذه العمليات تنطبق على ما يتم من خلال المجتمع المدني .

أما عن التكامل الأفريقي فقد اختلف مضـــمونه في مرحلتين متباينين من تاريخ القارة وفقا لوقعها من النظام العالمي فالمرحلة الأولي هي مفهوم الوحدة الأفريقية الذي تبنته حر كات التحرر لوطني و كا نت تهدف من خلا له إلى تعزيز الانفصـــال عن المجتمع العالمي الذي لم تكن شـــروطه مواتية لمصـــالح شـــعوبها وكانت في تلك المرحلة تتبني مصالح فئات متسعة من تلك الشعوب .

أما المرحلة الحالية فإن التكامل الأفريقي يعني تحســين شــروط اندماج الدول الأفريقية في السوق العالمي في إطار أجندة تخدم رأس المال العالمي وتعبر هذه الأجندة في اللحظة الراهنة عن مصالح فئة محدودة من الشعوب الأفريقية التي تتلاقى مصالحها وإياها .

هذا وقد تزامن صعود الموجة الجديدة من المجتمع المدني مع الأزمة التي شهدتها الدول الأفريقية ما بعد الاستقلال على الأصـعدة الاقتصـادية والسـياسـية والاجتماعية الأمر الذي يمكن إيضاحه من خلال تتبع سياق تلك الأزمات في علاقاتها بسياق التحول الديمقراطي و صعود المجتمع المدني وذلك على الوجه التالي للمجال الاقتصادي ووفقا للسـياسـات الجديدة فقد أجبرت الدول الأفريقية على إعادة صـياغة العلاقة بين الدولة والســوق بما يعطي حرية أكثر للأســواق بعد أن كانت الدولة حجر الزاوية في الحياة الاقتصادية والسياسية

و شهدت نفس الفترة تقلصا في الدعم الاقتصادي أفريقيا وتدريجيا في الثمانينيات ولم يتحول للضغط والمشروطيات الاقتصادية والسياسية إلى دعم كاف من الممولين وا ستمرت البيئة غير مواتية سواء من حيث ثقل عبء الديون أو تدفق المواد أو شروط التجارة ورغم آمال تجاوز العقد الضائع إلا أن الفشل الاقتصادي كان واقعا قائمًا من آ ثارة الجفاف في شرق وجنوب أفريقيا وتفشي الصراعات والحروب الأهلية والجماعات والنزوح الجماعي وأصبح الهم الشاغل للحكومات هو الحفاظ على البقاء .

وفي أثناء ذلك تبدلت العلاقات على المستوى الدولي وأدى انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة إلى بروز أوروبا الشرقية كأولوية لتعاطف وتمويل الدول الغربية وتناقض المساعدات التنموية الرسمية لأفريقيا بشكل حاد من 19.7 مليون دولار عام 1990م إلى 12.1 مليون عام 1992م ورغم عدم وفاء الشركاء الغربيين بالتزاماتهم الصريحة والضمنية للدول الأفريقية فقد زاد التأكيد على تحقيق المشروطات وخاصة السياسية المرتبطة بنوعية خاصة .

بالنسبة للمجال السيا سي فقد بدأت دول ما بعد الا ستقلال بناء الدولة الوطنية بنمط النظام السـياسـي المعتمد في الدول الأوروبية الذي كان يسـتعمره وأبقت على أشـكال التغيير التقليدية إلى جانب التي ا ستحداثها الا ستعمار ثم ضاقت ذرعا بذلك كله وبدأت بتصـفية مكونات المجتمع المدني مكونا تلو الآخر أما بالحظر أو التدجين واعتمدت في ذلك أولا على استمداد شرعيتها من تحقيق الاستقلال وهو مطلب شعبي .

**ثانيا:** على أن الأهداف الوطنية للمجتمع والمتمثلة في التنمية الحديثة واختبار فجوة التخلف في أسرع وقت إنما تتطلب الوحدة الوطنية وأن الدول الأفريقية لا تملك رفاهية التعددية في ذلك الوقت ومن هنا ظهر الميل الشـديد للمركزية والتسـلطية في الدول الأفريقية والذي تواكب في بعض الدول مثل الشـمال الأفريقي مع التراث التاريخي الأبوي للمجتمعات المركزية السابقة .

- ويرى البعض جذور التسـلطية في تعامل حركات التحرر نفسـها مع السـلطة فقد سـيطر القائمون عليها ولم يكونوا بعيدين عن العنف كحركات تحرر على أجهزة الدول بعد الاسـتقلال وأعادوا تنظيم أنفسـهم أحزاب سـياسـية ودعموا هيمنتهم السـياسـية وتسليط نفوذهم على الدولة وكانت النتيجة هي حكم صفوة سيا سية جديدة تعمل من خلال قمم تتولى إصدار الأوامر وهذا إلى جانب الاستعمار السياسي المؤسسي للسلطة النضالية كأداة للاحتواء أو الاستبعاد بمفردات الهوية القومية .

ويجد آخرون تفسيرا للتسلطية في الفرق بين الرأسمالية في الدول الأفريقية وغيرها من البلدان التعددية في الغرب وهو أن مصدر التراكم الرئيس في الدول الأفريقية ليس القطاع الخاص بل هو الدولة ذاتها ومن ثم يأتي التمسك الخراني والتفاني في الحرص عليها وفي حين تعتمد النظم الرأسمالية على البيروقراطية والأيديولوجيا تمهل النظم في أفريقيا أكثر إلى الاعتماد على الولاء الشخص وقد يبرز ذلك أن أنظمة كانت موالية للغرب إلا أنها ارتاحت لنموذج الحزب الواحد الستاليني ( مثل نظام باندا في ملاوي وموبوتو في زائير ) وأغراهم في ذلك التخلص من التعددية الحزبية المثيرة للشقاق .

وقع تفاقم الأزمة الاقتصادية في الدول الأفريقية وعجزها عن تلبية حاجات المواطنين وانسحابها من الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقودها وظهور عجزها وضعفها في مجال العلاقات الدولية بدأت أزمة استمرار الأنظمة التسلطية في البروز أيضا وأصبح من صلاحيات الدول الكبرى أن تحدد مدى حين سير الدول الأفريقية أو تحكم عليها بأنها مارقة أو إرهابية لتحدد موقعها في العلاقات الدولية ويتم ذلك بصورة انتقالية وبمعايير تخدم مصالح هذه الدول المهينة ومن ثم فقدت الدولة هيتبها ولم يعد المواطنون يستشعرون الأمان في الانضواء تحت حمايتها وقد أدى ذلك إلى زعزعة الاستقرار السياسي والخروج على الدولة بل والمقاومة الملحة للنظام الحاكم .

– ومع افتقار الدول لشــرعية القبول الجماهيري شــرعت القيادات في اســتخدام الأشكال التقليدية للسلطة كأساس لحكومة تسلطية وأبوية مثل استخدام موبوتو لفكرة الأصــالة أو الاســتعانة بالتقاليد وشــجع الميل إلى اللجوء إلى أشــكال الانتماء المختلفة خارج الدولة حتى يحصل المواطنون على الحماية وتنمية أنفسهم بأنفسهم والحصول على الخدمات وذلك مثل الانتماء الأثني أو الديني وبات هذا مهددا للوجود العنصــري للدولة ذاتها وظهرت الفوضى في بعض الأحياء داخل النظام السياسي ومراكزه السياسية الحساسة كنتيجة لصراع العصب والشلل و صعوبة حلها داخل الهياكل والمؤسسات الرســمية (تنفيذية – تشــريعية – حزبية – إلخ ) وقد خلقت الروابط مع الغرب طبقات مستفيدة وتطلع آخرون لذات الاستفادة كما ظهر الاستخدام السياسي للمجتمع المدني وركوب الحركات الاجتماعية سواء القوي السياسية المحظورة عن الشرعية أو الدولة .

– وفي إطار الإصــلاح الســياســي والتحول الديمقراطي فقد أخذت القوي الغربية تضــغط منذ بداية التســعينات من أجل التحول الديمقراطي في أفريقيا ســواء من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال المؤسسات المالية وقد أعلن مساعد وزير الخارجية

الأمريكي عام 1990 أن شـروط المسـاعدات الأمريكية هي إصـلاح السـياسـات الاقتصادية وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي كما أعلن الكونجرس في مايو 1990 أيضـا قصـر المعونات الأمريكية على الديمقراطيات حديثة التكوين في أفريقيا وكان موقف صـندوق النقد والبنك الدوليين أشـد صـرامة حيث كان الإصـلاح السـياسـي والتعددية الحزبية شرطا مـ سبقا للإ صلاح الاقت صادي وليس مرتبطا به فقط ولم يكتفي بالتشـديد على الترابط الإلزامي بين المشـروطية الاقتصـادية والسـياسـية ولكن صـرامة المؤسـسـات المالية في التطبيق جعلت منها حكومة غير رسـمية حيث تقتصـي بعض الوزارات السـياسـية كالمالية لتدار بمعرفتها أو نتيجة لتعيين فنيين من المؤسـسـات والمنظمات الدولية في مناصـب وزراء مالية أو حتى رؤسـاء للوزارات وذلك في إطار تقديم ضـمانات للمانحين بأن الاقتصـاد سـوف يدار بشـكل مسـتقل عن الاعتبارات السـياسـية الاجتماعية المختلفة وهكذا فرض على دول القارة اسـتيراد قيم ونظم تراها القوي العالمية المهيمنة على النظام الدولي صـالحة للتطبيق عالميا وأصـبحت القرارات المصيرية التي تؤثر على الشعوب تفرض على الدولة التي لا تخضع لمساءلة الشعوب .

- وكان تحقيق التنمية من المبررات الأساسية التي ساقها الزعماء الأفارقة لتجليهم عن التعددية الحزبية حيث اعتبروا الأولوية للتنمية وليس للديمقراطية ومن ثم كان ينبغي توفير التعليم والصحة والطعام والمأوي للناس والتف عامة الناس بالفعل حول هذا الطرح التنموي ولكن وبعد مرور ثلاثة عقود من حكم الحزب الواحد لم يتحقق الاندماج الوطني ولا التنمية الاقتصادية ومع برامج التكييف الهيكلي اتجهت الدول إلى تخفيض النفقات العامة وسحب الدعم عن الخدمات الاجتماعية وقد انخفضت النفقات الاجتماعية في جنوب أفريقيا ما بين 1980و 1985 بنحو 26٪ وتواصل هذا الاتجاه بحيث كانت نفقات الحكومة على التعليم والصحة 5.2٪ 1.9٪ على التوالي عام 1986م أصبحت 2.3٪ و 1.1٪ عام 1991 وفي زيمبابوي انخفضت النفقات الحقيقية على قطاعي التعليم والصحة بنحو 12٪ و 8٪ على التوالي عام 190 وبنحو 15٪ و 11٪ عام 1992م ويكاد الاتجاه أن يكون متشابها في معظم الدول الأفريقية .

وحيث دأبت النظم الأفريقية على حشد التأييد السياسي من خلال تقديم السلع والخدمات فقد تزايد السخط الشعبي وتآكلت الشرعية الشعبية مع تدهور القدرة على الوفاء بذلك بسبب التدهور الاقتصادي وتعرض البيروقراطيون والسياسيون لهجوم حاد بسبب الفساد وسوء إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية وخاصة من قبل المهتمين والطبقة المتوسطة الدين تهدد مستوى معيشتهم بسبب الأزمة .

وبناء على هذه الأوضـاع ظهرت قوي اجتماعية وسـياسـية مسـتقبلة في مواجة النظم الأبو ية والتسـلطية المتهالكة وتمثلت هذه القوى في التنظيمات العمالية والنقابية والحركات وتجار السوق ودور العبادة ورجال الأعمال .

وهكذا نشـأت أشـكال متعددة للنشـاط الاجتماعي والاقتصـادي معبرة عن مواقف متباينة مما يجري من تحولات هذا فضــلا عن أشــكال قديمة اسـتمرت أو طرأ عليها التغيير ووفقا لمواقف كل فريق تبني منها لدور المجتمع المدني نشــط بناء عليه وكان الاتجاه الأبرز والأكثر شيوعا هو المنظمات التي تبنت المنظور الوظيفي لدور المجتمع المدني ومحمل هذه المنظمات دعوات البنك ا لدولي وهيئات الأمم المتحدة مع مقولات فارغة من المضــمون كدواء ســحري مثل محاربة الفقر وتنمية العشــوائيات وتحرير الدولة والارتباط الحتمي بين الحرية الاقتصادية والسيا سية .. إلخ وهي جميعها تعبيرات فارغة من المضمون العلمي والعملي ولكنها تصلح لتو صيل السيا سات المراد فرضــها وظهر من هذه المنظمات عدد هائل في الثمانينيات والتسـعينيات ولا يعتقد كثيرون في تمثيلها للمجتمعات الأفريقية ويرى آخرون أن الزيادة في عددها إنما تعكس نموا في الكادر التنظيمي المحترف أكثر مما تعكس نموا حقيقيا في تمثيل المجتمع .

– وكان المنظور الذي ثبته هذه المنظمات لدور المجتمع المدني الوظيفي منسجما مع ما تتبناه الهيئات المانحة وهو يتلائم مع السيا سات النيولبيرالية ويعمل على تيسيرها ومن أمثلة ذلك المنظمات العاملة في مجال الرعاية والخدمات لمك الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من توفير الخدمات الاجتماعية والعاملة في المجال الخيري أو القروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة وغيرها التي تسعى إلى تخفيف حدة الفقر أو الإيجاد بأن هناك مخارج من أزمة الفقر الخانقة وفي النهاية تعمل على تسكين مشكلات المتضررين واستقرار واستمرار النظام وحمايته .

هذا وتسعى هذه المنظمات إلى ربط أواخر التعاون مع المنظمات المناظرة لها في الشمال أو الغرب في حين أنها لا تسعى بنفس القدر للاقتراب من المنظمات الأفريقية المجاورة لها أو حتى المحلية وفي حالة حدوث روابط بين منظمات من هذا الفريق ونظيراتها في بلدان أفريقية إنما يكون من خلال شبكات ومنظمات مظلية ممولة من هيئات دولية أجنبية .

- وهناك منظمات ومجموعات تنشـيط بمنطق مختلف يتوافق مع المنظور البيوي لدور المجتمع المدني ووفقا لهذا المنظور يعتبر المجتمع المدني مكونا ضـمن البنية الاجتماعية والاقتصـادية والسـياسـية للمجتمع يلعب دورا مسـتقلا في تفاعله مع المكونات الأخرى للبنية ويقوم هؤلاء بدور تعبوي للقوى الاجتماعية من أجل تغيير أوضاعها لمافية مصالحها ويدخل في إطار هذا النمط بعض اتحادات العمال التي ترتبط بصورة جيدة مع العمال مثل نيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا والحركة الفلاحية الآخذة في الانتعاش في زيمبابوي وتنزانيا وجنوب أفريقيا والحركة الثقافية والبحثين المتمثلة في تجمعات حية وجمعيات المؤرخين الاقتصاديين وبعض منظمات حقوق الإنسان أيضا إلى تلك المنظمات التي تناضـل من أجل الديمقراطية والنقابات المهنية وبعض المنظمات النسائية وتطبيق هذه المنظمات بعد أخلاقا للمجتمع والمدني سواء كانت مع أو ضـد الأحزاب السـياسـية ويرتبط هذا البعد بتعبير علاقات القوى الاجتماعية ويمثل قاعدة يمكن على أساسها بناء مستقبل آخر أكثر عدلا وأقدر على تحرير الأفراد والشعوب والأمم .

هـــ/ وفي إطار تناولنا للعقبات التي تحول دون قيام المجتمع المدني الأفريقي بدور فعال في التكامل نشير في هذا الصدد إلى د/ حمدي عبد الرحمن أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصـاد والعلوم السـياسـية إلى أن التجارب السـابقة في التكامل فشـلت نتيجة لمنهجها القومي الذي عبر عن مصالح وتوجهات فحسب محددة وإلي أن دور المجتمع المدني في التجمعات الإقليمية محدود وذلك على الرغم من الصــيا غات النظرية والدعوات التي لا تتجاوز حد الشــعارات المطالبة بمشــاركة المواطنين الأفارقة في العملية الإنتاجية . ويســتطرد قائلا أن وجود مجتمع مدني حقيقي وقوى ضــمانة أكيدة لتحقيق التكامل ».

ويرى البعض أن الاتفاقيات التكاملية الرســمية التي تنظم علاقات رســمية بين الحكومات مثل تحديد التعريفة الجمركية وتبادل المجرمين وما لها نصيب من الفاعلية أبعد مدي من الاتفاقيات التي تتصل بحياة المواطنين والدور الشعبي بصورة مباشرة والتي ينتهي أمرها بعد توقيع الاتفاقية مباشرة .

وفي هذا الصـد يرى د/ حمدي عبد الرحمن أن دور المجتمع المدني الحقيقي يتمثل في نشـر الوعي بأهمية الاعتماد الجماعي على الذات والوقوف في وجه التيار النيوليبرالي والآثار السـلبية التي تحملها قوى العولمة الجديدة وهذا يعني رفض إدماج أفريقيا في منظومة الاقتصاد الرأسمالي باعتبارها طرفا هامشيا من خلال التكييف الهيكلي .

- ويمكن من هذا أن نسـتنتج أن دور المجتمع المدني ليس متميزا عن مشـروعات التكامل الخاصة بالدول من حيث المضمون فقط ولكن أيضا من حيث مجالات العمل فإذا كان تكامل الدول يتم من خلال ترتيبات اقتصـادية أو مشـروعات تنموية أو غيرها فالشعوب تتكامل من خلال تضامنها في قضاياها وفي مواجهتها لمشكلاتها في سعيها لمصير أفضل من خلال الخبرات بعضها البعض وتداول المعلومات والأفكار وتبادل الدعم والمساندة والتنسيق والعمل المشترك المستقل عن الدول من أجل هدف واحد .

- ففي عقبات التكامل من حيث سمات الدول الأفريقية نجد أنه يقع على كاهل كثير من المجتمعات الأفريقية ترا ثا طويلا من التحولات الفوقية من أعلى وغياب للتحول كتعبير عن الحركات الاجتماعية العريضة وعاشت المجتمعات في الفترة الحديثة زمنا طويلا ولا زالت في ظل دولة محكومة من خلال شخصية السلطة وتركزها في أيدي نخبة محدودة تقلص فضاءات المجتمع المدني وكانت هذه السلطات قد اقتلعت آليات التعددية التي كانت السلطة الاستعمارية قد تركتها قبل رحيلها ويؤدي هذا الوضع لصعوبة تبلور مجتمع مدني فعال ومستقبل حيث يبدو أن الأمر يتعلق بإيداع تقاليد جديدة وإنضاجها من خلال البناء طويل النفس .

- ويعطي التداخل بين عالم السياسة وعالم الأعمال في المجتمعات الأفريقية طابعا زائفا لليبرالية وفي مثل هذا التداخل تفتقر النخب الاقتصادية إلى الا ستقلال الذاتي حيث ترتبط بالدولة من جهة والسوق العالمية من جهة ثانية ويصعب هذا على المجتمع المدني أن يجد له حلاً . يمضون معه إلى مسافات بعيدة في المطالبة بالحقوق الديمقراطية أو التعبير المستقبل ومن ثم يكون الأفق المتاح أمام مؤسسات ومجموعات المجتمع المدني هو البحث عن حلفاء من نظرائهم في المجتمعات الأفريقية والتضامن والدعم المتبادل معهم .

- وفي الهامش الديمقراطي الضـيق قد تقف العلاقات الرسـمية بين الدول الأفريقية المختلفة عائقا أمام تكامل شعوبها ومن المعروف أن العلاقات الرسمية تتبدل وتتغير في وقت قصـير سـواء مع الدول الأفريقية الأخرى أو غيرها وتمارس الدول دورا تشـهيريا تجاه علاقات منظمات المجتمع المدني مع العالم الخارجي وكثيرا ما تتهمها بالعمالة وعدم الوطنية في حين أنها تعلن في خطابها الرسـمي أنها لا تملك سـوى الانخراط في التبعية والاعتماد على التمويل الخارجي ويتصاعد هذا التشهير ويخفت وفقا للعلاقات الرسمية للدولة فضلا عن تنامي وخفوت نشاط المنظمات ويكمن السعي إلى التكامل في هذه الحالة في التضامن لتوسيع الهامش الديمقراطي والتساند في مواجهة الحملات التشهيرية التي تقوم بها الدول إزاء المنظمات النشيطة .

- وفي إطار تناول عقبات التكامل من حيث منظمات المجتمع المدني فإن كثير من الباحثين للمجتمعات المدنية يعد دون السـمات السـلبية في كثير من منظمات المجتمع المدني ويرى بعضـهم أن الأزمة الهيكلية في المجتمع أنما تنسـحب على تلك المنظمات بنفس القدر الذي تنسـحب به على الدول ومن السـمات السـلبية افتقار المنظمات إلى كفاءة الإدارة والمركزية الشـديدة وسـيادة القيم الهرمية وغياب الديمقراطية وتداول السلطة وثقافة التسامح والتفاعل الإيجابي وقيم العمل الجماعي

وتهميش النساء والنشطاء من الأصول الاجتماعية المتواضعة و سيطرة عائلات على المناصب في بعض المنظمات الفاسدة والمحاباة وكل هذه السمات بالطبع تعوق فاعلية المنظمات وقدراتها على النضـال من أجل إحداث تحولات ديمقراطية حقيقية وتجعلها عرضة للاختراق من جانب النظم الحاكمة .

ويشـير البعض أيضـا إلى أن الانتماء الاجتماعي للقائمين على أكثر المجتمعات في الجزائر إلى الطبقة الوسطى وميلهم لليبرالية يجعل لهذه المنظمات خصائص المشروع الاقتصادي الحر في ظل انتشار وتوسع قيم السوق التي تتبناها هذه الفئة الاجتماعية أيا كان العطاء الأيديولوجي ( ليبرالي ، وطني ، إسلامي ، يساري ) ويخلق هذا توجهاً منها لدي الفئات الشعبية كما أن بعض هذه المنظمات له نظرة متعصـبة وطنية أو عنصـرية تجاه محيطها القومي ( العربي مثلا ، أو القاري و هذا ويجعلها عقبة أمام التكامل الأفريقي وليس حاملا لأفكاره .

– وفي إطار تناولنا لعقبات التكامل من حيث علاقة منظمات المجتمع المدني بمحيطها فأن البعض يرى أن هذه العلاقة قد تكون بالدولة من جهة وبالمانحين الأجانب من جهة أخرى ( والجبهتان مترابطتان ) وهي تشكل مشكلة تشكل الجانب الأكبر من النقاش حول دور المجتمع المدني ومن ثم يرى البعض أن انسحاب الدولة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية لا يشكل عاملا إيجابيا بالنسبة للمجتمع المدني بل العكس وهناك من يرى أن بعض الدول لم تقم من بداية نشأتها بوظائفها كاملة بحكم نشأتها الاصطناعية من خلال الاستعمار ومن ثم تسعى الدولة لاستكمال وظائفها من خلال المجتمع المدني بالهيمنية عليه من خلال المنح والمنع .

– ويرى آخرون أن تقلص دور الدولة لم يكن لصالح المجتمع المدني وإنما لصالح مافيا جماعات المصالح التي تسعى أيضا إلى استخدام المجتمع المدني ويدفع هذا بالأمور إلى مزيد من الفوضى وهو المناخ الذي تتجه فيه الدول إلى مزيد من التضييق والعنف تجاه المواطنين وتقويض حقوقهم ويؤدي هذا إما لخضوع منظمات المجتمع المدني للدولة وإما إلى الرغبة في تحديها والخروج عليها وخاصة إزاء الاغتراب الذي يشعر به المواطنون عن الدولة في هذا المناخ وترجمة هذا إلى تشريع وممارسة لا يتاح فيها للمنظمات حرية الحركة والاستقلالية فيكون جانب كبير منها مدعوما من الحكومة أو صديقا لها .

– وإزاء هذا التقيد يلجأ قطاع من المنظمات للحصــول على درجة من الاســتقلالية بالاســتقراء بدعم الخارج والتمويل الأجنبي ولا يحقق هذا للمنظمات الكثير من الاســتقلالية فمن جانب هناك ضــرورة في بعض البلدان لموافقة الدولة على التمويل والترخيص به وهو ما لا تتبق إلا للمنظمات الصديقة لها ومن جانب آخر فإن القرب من الحكومة يعني القرب من المانحين في كثير من الأحيان ( البنك الدولي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، هيئات الأمم المتحدة الاتحاد الأوروبي وغيرها ، أما الصــدام مع الدولة فيعني الحد من العلاقات الأجنبية والاقتصاد على الجهات المانحة المنفتحة على روح الانتقاد .

– وهنا تثار نقطة للحوار والنقاش وهي اعتقاد البعض أن المانحين الأجانب إنما هم ضــد الدول بصــورة مطلقة وهو مالا يعكســه الواقع ففكرة الشــراكة بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني هي فكرة طرحت أولا من قبل الهيئات الدولية المانحة فهناك من الهيئات التي تســعي إلى أن يســتقوي بها المجتمع في ذات الوقت وأن تكون الحكم وأن تســيطر على خطوط الفعل خلال شــراكة بين الأطراف تعمل في اتجاه إستراتيجية المانح وترتبط السياسات التي تتيح الهيئات المانحة التمويل بالدور الذي يمليه المنظور الوظيفي وأخيرا التكريس للقيم النيوليبرالية وتيســير الأمور أمام حركة رأس المال .

- وآفاق التعامل إزاء هذه المشــكلة تمكن في الســعي إلى التضــامن بين المنظمات والنشطاء على مستوي القارة والاستقراء ببعضهم البعض كما تكن في التكامل جذور في الواقع المحلي وقد لا تكمن المشكلة في انتماء النشطاء الاجتماعي للطبقة الوسطي أو ليس بالضرورة أن يشغل فضاء المجتمع المدني منظمات تعبر عن الفئات الشعبية حيث يمثل هذا إقصاء يتناقض مع رؤية المجتمع المدني كفضاء للمساومة والتفاعل والصراع وإلي جانب ذلك تلعب الفئات الوســطي في بعض اللحظات دورا معبرا عن روح النقد والتغيير في المجتمع كما يمكن أن يســتشــف من قراءة التاريخ ولكن المشــكلة تكمن في تجاهل تلك الفئات لضــرورة مد جذورها داخل المجتمع وخاصــة الفئات التي يمكن أن تتبني مطالبها الديمقراطية بما يجعل منها رقما في المعادلة السياسية .

وهكذا يتضح أن تكامل الشعوب الأفريقية وتضامن المجتمع المدني على مستوى القارة ليس ضرورة لتجاوز التهميش ومن أجل مواجهة مشكلات المجتمعات الأفريقية المستعصية فقط ولكنه أيضا يمكن أن يمثل شرطا أساسيا لتطور منظمات المجتمع المدني الساعية إلى دور حقيقي وفعال ومستقل في واقعها المحلي .

**- ثانيًا : دور الدولة القائد في التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا مع دراسة حالتي «السادك » « والإيجاد » .**

أ- بالنسبة لدور الدولة القائد الإقليمي فهو الدور الذي تقوم به دولة ما تملك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة توظف وتستثمر إمكاناتها للقيام بدور نشط على الصعيدين الإقليمي والدولي .

وعادة ما تسعى الدولة القائد الإقليمية للتأثير على أنماط التحالفات والاتجاهات الإقليمية بما يجعل من اتجاهها العام الاتجاه المسيطر إقليميا وقد تحاول الدولة القائد توظيف ثقلها الإقليمي على المستوى الدولي أو الاستناد إلى مركزها الدولي في تحقيق مكا سب إقليمية ومن المتصور في هذا الإطار إمكانية وجود أكثر من دولة قائدة في نظام إقليمي معين .

– وفيما يتعلق بدور الدولة القائد في دعم التكامل الإقليمي فغالبا ما تضــطلع الدولة القائدة بقيادة عملية التكامل في محيطها الإقليمي عندما تدرك وجود مسئولية خاصة تقع على عاتقها في توحيد مجموعة من الدول في إطار دولة واحدة أو تنســيق ودفع التعاون بين مجمو عة ماء في إ طار تكتل إقليمي أكبر تنتظم في إ طاره جهود ها المتكاملة على الأصعدة المختلفة .

– وغالبا ما تن شد الدولة القائد تحقيق أهداف معينة من خلال دعم عملية التكامل في إطار التنظيمات الإقليمية لعل أبرز هذه الأهداف ما يلي :

1 – إعفاء شرعية إقليمية وربما للسياسات أو المواقف التي تتبناها الدولة القائد فمن خلال إقناع الدول أعضــاء المنظمة الإقليمية أو معظمهم بتبني ســياســات أو مواقف الدولة القائد يبدو الأمر وكأن المنظمة هي التي تتبنى هذه الســياســات أو المواقف مما يكسبها الشرعية .

2– تكريس القيادة الإقليمية حيث أن نجاح الدولة القائد في قيادة المنظمة ككل أو تزعم تيار قوي داخلها يسـعدها في تكريس قيادتها الإقليمية بل وتوظيف هذه القيادة على المستوى الدولي .

3- توزيع أعباء عملية التنمية وتعظيم المصالح الاقتصادية من خلال الا ستفادة من مزايا التنسيق في المواد والهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل الإقليمي .

4- حفظ السلام والاستقرار الإقليمي كلما زادت فاعلية التنظيم الإقليمي كلما ساعد ذلك الدولة القائد في القيام بمهام حفظ السلم وتحقيق الاستقرار الإقليمي اعتمادا على ما توفره الأطر المؤسسية للتنظيم الإقليمي من قنوات للاتصال مع الأطراف المتصارعة أو آليات للضغط عليها ودفعا لقبول التسويات السلمية .

ب- وفي إطار مقومات القادة الإقليمية يرى البعض أنه بوجه عام تعتمد الدولة القائد في ممارسة دورها القيادي على ما تملكه من مقدرات قومية حيث إن اتساع المساحة وتوافر الموارد البشرية والثروات الطبيعية والقوة العسكرية وغير ذلك من عناصر القوة .

الشاملة للدولة غالبا مايتيح لها الفرصة لممارسة دور القيادة الإقليمية ومن المتصور أنه كلما خصصت الدولة القائد قدرا يعتمد به من مقدراتها القومية لخدمة أغراض التكامل الإقليمي كلما ازدادت قوة التنظيم الإقليمي وتعاظمت فرص نجاحه في تحقيق أعراضه والعكس صحيح .

وهناك حالات أخرى تستند فيها القيادة الإقليمية للدولة إلى سياساتها الداخلية أو مواقفها الإقليمية أكثر من استنادها إلى مقدراتها القومية ومن ذلك أن تكون للدولة تجربة ناجحة في الحكم الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة أو تحقيق المصالحة الوطنية أو التنمية الاقتصادية أو تسوية الصراعات الإقليمية مما يجعل منها نموذجا جديرا بالتقدير الأمر الذي يدفع الدول الأخرى إلى السير على نهجه .

وبالنسبة للدول الثلاث التي يركز عليها في « السادك والإيجاد » هي جنوب أفريقيا وإثيوبيا وكينيا فإن مقومات القيادة الإقليمية لهما تتمثل في المقدرات القومية والثقل السياسي بالنسبة لجنوب أفريقيا بينما تتمثل بشكل أساسي في الاعتبارات السياسية بالنسبة لكل من إثيوبيا وكينيا .

**نتناولهما على الوجه التالي :-**

1 – جنوب أفريقيا : لدي دولة جنوب أفريقيا مقومات للقيادة الإقليمية تستند على ما تملكه الدولة من مقدرات قومية وعلى كونها تمثل نموذجا فريدًا في تحقيق المصالحة الوطنية بين القوى السياسية التي تعيش على إقليميها فلديها أقوى اقتصاد ليس على مستوى إقليم السادك فحسب وإنما على مستوى القارة الأفريقية ككل

فهي تنتج زهاء 44٪ من الناتج الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء وتسهم بنحو 42٪ من صادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء بل إنها تتمتع بو ضع تنافس في أفريقيا جنوب الصحراء يفوق وضع الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي .

- كما يبلغ نصـيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي 10.700 دولار (تقديرات2003) وهي أكثر دول السادك تقدما في القطاع الصناعي حيث تهم الصناعة في جنوب أفريقيا بحوالي 31٪ من الناتج المحلي الإجمالي ( تقديرات 2003 ) وهي أيضا المنتج الأول في العالم للبلاتينيوم والذهب والكروم كما تبلغ قيمة صادراتها 50٪ من القيمة الإجمالية لصادرات السادك .

وبالنسبة للقدرات العسكرية تحتل جنوب أفريقيا المرتبة الأولي في أفريقيا من حيث القدرات العسكرية كما أنها الدولة الأفريقية الأولى أيضا في مجال إنتاج وتصدير صناعات الدفاع والسلاح المتطور وفي هذا الإطار توضح تقديرات عام 2003 أن جنوب أفريقيا هي الأولي بين دول السادك من حيث الإنفاق العسكري حوالي 1.8 مليار دولار وحجم القوات المسلحة ( 55.7ألف فرد ) وهي الأولى في أفريقيا من حيث ميزانية الدفاع ( 2.5 مليار دولار ) ويليها في الإقليم نسبيا تنزانيا ثم زيمبابوي وإن كان بفارق كبير .

كما يرى البعض أن تجربة جنوب أفريقيا في إنهاء الصراع الداخلي فيها والتخلص من السياسات العنصرية ونقل السلطة إلى الأغلبية السوداء نموذجا فريدا للوفاق الوطني جديرا بالاحتذاء من جانب الدول الأخرى .

وفي هذا السياق دأبت جنوب أفريقيا على التركيز على التسوية السلمية لكافة الصراعات سواء الداخلية أو الدولية وذلك عن طريق المفاوضات والحلول الوسط ، الأمر الذي أعطاها مكانه متميزة ليس في إطار السادك فقط وإنما على مستوى القارة الأفريقية بشكل عام .

وانطلاقا من هذه المقومات يرى صناع القرار في جنوب أفريقيا أن دور القائد الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي هو الدور الأكثر ملامة لجنوب أفريقيا في مرحلة ما يعد الآبار تهيد وفي هذا الإطار صدر الكثير من الوثائق والتصريحات عن حكومة جنوب أفريقيا تؤكد على محاور أساسية هي مساندة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي وتشجيع التعاون الأمني الإقليمي .

2- **إثيوبيا** :- تعد إثيوبيا دولة رئيسية بل مركزية في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا وتتركز مقومات القيادة الإقليمية لإثيوبيا في عدة أمور لعل أبرزها وضعها الجيوبوليتكي كدولة كانت مؤثر ومتحكمة في ضيق باب المندب وكانت تشرف على الجوار البحري لدول الخليج كالسعودية واليمن عبر البحر الأحمر إلى أن استقلت عنها اريتريا عام 1993م .

- وبالنسبة لمقدراتها القومية بالقياس إلى دول الإيجاد – فإثيوبيا هي الأولى من حيث عدد السكان والذي بلغ زهاء 67.9 مليون نسمة عام 2004 وهي الأولى أيضا من حيث عدد أفراد قواتها المسلحة 162.5 ألف فرد ( 2003 / 2004 ) بينما تأتي المرتبة الثانية بعد السودان من حيث المساحة التي تبلغ مليون ومائة ألف كيلو متر مربع وأيضا من حيث ميزانية الدفاع التي تقدر بـ 408 ملايين دولار ( 2003 / 2004 ) .

ولعل الوضع الجيبوبولتيكي والاعتبارات التاريخية والدينية وأيضا الخصائص العرقية والقدرات الاقتصادية فضلا عن الضغوط الإقليمية المصاحبة لتغيير النظام ا لدولي تعتبر من أهم العوا مل المؤثر في ا لدور الإقليمي الإثيوبي حـيث أثرت هذه العوامل تأثيرا واضحا في رسم ملامح هذا الدور وبصفة خاصة تجاه منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل .

3- كينيا :- على الرغم من أن كينيا لا تمتلك ذلك القدر من المقدرات القومية التي تؤهلها للقيام بدور القائد الإقليمي إلا أنها تسعى إلى لعب دور إقليمي فاعل في إقليم الـ شرق الأفريقي بـ شكل عام وفي إطار الإيجاد بـ صفة خا صة إذ تعتقد كينيا أن لعب مثل هذا الدور ربما يجلب المزيد من المساعدات الخارجية بشكل عام والأمريكية بصفة خاصة الأمر الذي يساعد الحكومة الكينية على تحسين الأوضاع الاقتصادية في كينيا .

وقد حانت الفرصة وأصبحت مواتية مع كينيا اندلاع النزاع الإثيوبي الأريتري منذ عام 1998م نظرا لأن ا ستمرار ذلك النزاع قد جعل وا شنطن تفـ ضل الاعتماد على كينيا باعتبارها أكثر استقرار من إثيوبيا وأريتريا كما أدى تكرر الاعتداءات على المصالح الأمريكية والإسرائيلية في القرن الأفريقي بشكل عام وكينيا بشكل خاص إلى تزايد الاهتمام الأمريكي بها .

وفي هذا الشأن تلقت كينيا دعما عسكريا واقتصاديا كبيرا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة وعلى سبيل المثال فقد أخذت كينيا المرتبة الأولى بين دول الإيجاد المتلقية للمساعدات العسكرية الأمريكية خلال المدة من 2001 إلى 2003 كما حرصت الولايات المتحدة على إجراء المناورات المشتركة مع الجيش الكيني تحسبا للدور المهم الذي ربما تضطلع به كينيا في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب وفي عمليات حفظ السلام في القرن الأفريقي .

وفي ضوء ذلك فإن كينيا تحرص على تقديمها لصورة قومية تتضمن مقومات عديدة للقيادة الإقليمية لعل أهمها ما يلي :

- أنها تمثل نموذجا في التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي إذ تسير كينيا منذ عام 1992م بخطوات حثيثة على طريق الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان والشفافية وحكم القانون وتطبيقا لذلك فمنذ عام 1992 وحتى عام 2005 شهدت كينيا انتخابات رئاسية وبرلمانية أسفرت عن تداول سلمي للسلطة كما سمحت بحرية التجمع والتعبير وقلصت الرقابة على أدوات الإعلام .

- تقوم بدور صانع السلام الإقليمي حيث استضافت كينيا مفاوضات التسوية السلمية لاثنين من أعقد الصراعات في القارة الأفريقية هما الصراع السوداني والصراع الصومالي كما انخرطت في تسوية الصراع في بوروندي الأمر الذي ساهم في التوصل إلى اتفاق التسوية الشامل في السودان وفي تشكيل الحكومة الصومالية وفي التقدم على طريق التسوية السلمية للصراع في بوروندي أنها تجسد تجربة ناجحة في الإصلاح الاقتصادي ومواجهة الفساد السياسي فقد أجاز البرلمان قوانين عديدة لمكافحة الفساد وإعلان الذمة المالية سنويا لأعضاء الحكومة والبرلمان كما أصدر رئيس كينيا قرارات بعزل عدد من المسؤولين والقضاء في جميع المستويات طبقا لتوصيات لجان مختلفة أصدرت تقارير بانغماسهم في الفساد .

- أن كينيا تلعب دورا مهما في دعم المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا ( نيباد ) فعلي الرغم من أن كينيا ليست من الدول المؤسسية لمبادرة «نيباد » إلا أنها أخذت تشارك في جهود تعزيز المبادرة ومن ذلك استضافتها لقيمة إقليمية حضرها رؤساء دول شرق أفريقيا ومنظمة إيجاد بهدف تعزيز ودعم إجراءات تطبيق التزامات وإجراءات « نيباد » في إقليم الشرق الأفريقي عامة .

**- الدولة القائد والموقف من قضـــــايا التكامل الإقليمي ونتناولها على الوجه التالي :**

- الدولة القائد ودعم الهيكل المؤ سسي للتنظيم الإقليمي :- وفي إطار السادك تري جنوب أفريقيا ضرورة دعم الهيكل المؤ سس للسادك كمنظمة إقليمية يمكن العمل من خلالها من أجل تلطيف الصــورة الســلبية لجنوب أفريقيا كقوة إقليمية تسـعى إلى بسـط نفوذها خارج حدودها وفي هذا الإطار لعبت جنوب أفريقيا دورا مهما في تدعيم الهيكل المؤســس للمنظمة خلال رئاسـتها للســادك في المدة من أغســطس 1996 وحتى نهاية أغسطس 1999 وا ستمر دعمها للهيكل المؤ سس للسادك بعد ذلك الموافقة على دعم المواد المتاحة للسادك تدفع دول المنطقة إلى احترام حقوق الإنسان .

وعلي عكس ذلك على مستوى الإيجاد فبالنسبة لإثيوبيا نجد أنها بدلا من أن تسهم في اســتكمال بناء مؤســســات الإيجاد اتجهت إلى التنســيق مع كل من الســودان واليمن في مواجهة أريتريا وفي هذا الإطار تبلور ما عرف باســم تحالف الذي ضــم كلا من إثيوبيا واليمن والسودان في أديس أبابا ديسمبر 2003 كما تبذل جهودا حثيثة في الوقت الراهن تستهدف توسيع نطاق التجمع من خلال ضم كل من جيبوتي وكينيا والصومال .

وقد أعلنت جيبوتي بالفعل موافقتها على الانضـمام للتحالف وبالنسـبة لكينيا فقد انخرطت هي الأخرى في جهود دعم البناء المؤسـس لاتحاد شـرق أفريقيا الذي يضـم بالإضافة إليها كل من أوغندا وتنزانيا الأمر الذي جاء على حساب الدور الكيني في دعم البناء المؤسس للإيجاد .

- الدولة القائد ودعم التكامل الاقتصادي :- ففي إطار السادك أكدت جنوب أفريقيا حرصـها على دعم التكامل الاقتصـادي في إطار التنظيم باعتبار أن دول السـادك تمثل النطاق الحيوي لاقتصـاد جنوب أفريقيا وقد قامت بالفعل بجهود عديدة في هذا المجال لعل من أهمها إنشـاء المراكز التدريبية تقديم المسـاعدات الفنية والمالية والحرص على مد شـبكات الطرق والمواصـلات للربط بينها وبين دول المنطقة الأمر الذي يصـب في النهاية لصالح الاستثمارات والمنتجات الجنوب الأفريقي .

- هذا وتتولى جنوب أفريقيا المسـؤولية في إطار السـادك عن قطاعي التمويل والاسـتثمار والصـحة كما أنها وقفت بقوة وراء توقيع العديد من البرتوكولات التي استهدفت دعم التكامل الاقتصادي في المنطقة ومن أهمها تلك الخاصة بأنظمة الموارد المائية المشتركة والنقل والاتصالات والتعدين والطاقة

كما وقفت جنوب أفريقيا بثقلها السياسي والاقتصادي وراء توقيع اتفاق التجارة بين الأعضاء وهو الاتفاق الذي بدأ تنفيذه في سبتمبر 2000م والذي يمثل أحد أهم الدعائم الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول السادك .

– وعلي صعيد آخر حرصت جنوب أفريقيا على تدعيم علاقاتها التجارية مع دول السادك حيث شهدت تجارة جنوب أفريقيا مع أعضاء السادك نموا متصاعدا فزادت قيمة صادراتها إلى دول السادك ( باستثناء أعضاء الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي – الساكو ) من 7117.171 مليون راند عام 1994 إلى 16347.974 مليون راند عام 1998م كما زادت قيمة واردات جنوب أفريقيا من دول السادك باستثناء دول الساكو من 1809.151 مليون راند إلى 2138.384 مليون راند خلال الفترة ذاتها كذلك تزايدت قيمة استثمارات جنوب أفريقيا في معظم دول السادك .

ولم تكتفي جنوب أفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية وثقلها السياسي في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي وإنما سعت إلى توقيع اتفاقات المشاركة مع الأطراف الدولية ذات الثقل الاقتصادي حيث لعبت دورا قياديا في تطوير كل من مبادرة برلين ومبادرة المنتدى الأمريكي للجنوب الأفريقي اللتين تهدفان إلى تفعيل التعاون الاقتصادي الأوروبي والأمريكي للسادك .

- ولكن كان في إطار الإيجاد الصــورة مختلفة إلى حد بعيد فقد غلب على عمل إيجاد النشاط السياسي على حساب النشاط الاقتصادي ورغم أهمية النشاط السياسي ودوره في معالجة الخلافات الحادة والعداوات بين دول الإيجاد إلا أنه جاء على حســاب الاهتمام بالأهداف الاقتصادية التي تشمل إنشاء المشروعات المشتركة وجذب الاستثمارات .

وفي هذا الإ طار لم تســهم كل من إثيوبيا وكينيا بدور ملموس في دعم التكا مل الاقتصادي في منطقة الإيجاد وعلي سبيل المثال اتجهت إثيوبيا وكينيا بتجارتها الخارجية بعيدا عن إقليم الإيجاد وهو الأمر الذي أوضحته مراجعة قائمة أهم الشركات التجاريين للدولتين هذا وترجع محدودة الدور الإثيوبي والكيني في دعم التكامل الاقتصـــادي في الإيجاد إلى أسباب .

متعددة لعل أهمها ضعف الاقت صاد الإثيوبي والكيني واعتماد الدولتين على ت صدير المواد الخام الأمر الذي جعل العلاقة بينها وبين باقية أعضــاء الإيجاد تنافسـية وليسـت تكاملية بالإضـــافة إلى عدم قدرة الدولتين على التوفيق بين الالتزامات التي يفرضـــها اشـــتراكهما في عضـــوية العديد من التنظيمات الإقليمية حيث إن جميع دول الإيجاد عدا الصومال هم أعضاء في الكوميسا كما تشارك كينيا أيضا في عضوية اتحاد شرق أفريقيا الأمر الذي يحول دون قدرة كل من كينيا وإثيوبيا على دعم التكامل الاقتصـــادي في إطار الإيجاد .

وعلي سبيل المثال نجد أن كينيا بدلا من أنه نتيجة لدعم التكامل الاقتصادي في إطار الإيجاد تحرص على التنسيق بين التزامات عضويتها في كل من الكوميسا واتحاد شرق أفريقيا حيث شاركت كينيا في الاجتماع التنسيقي الذي عقد بين الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا في سبتمبر 2003في لوساكا والذي استهدف تنسيق التعريفات الجمركية بين التجمعين وتنظيم عملية المنافسة وقواعد المنشأ وتحرير قطاع الطيران كما دفع ممثلو التجمعين الاتفاق على مذكره تفاهم وتنسيق في المواقف تجاه المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية .

وفي هذا السياق طالب « بيتر كيجوتا » الأمين العام لاتحاد شرق أفريقيا الحكومة الكينية بتفادي المشكلات الناجمة عن الانتماء الأكثر من تنظيم إقليمي وذلك الاختيار بين عضوية الاتحاد وعضوية التنظيمات الإقليمية الأخرى مثل الكوميسا والإيجاد .

**الدولة القائد وتدعيم التكامل الأمني** :- في إطار السادك قامت جنوب أفريقيا بجهود حثيثة لدعم التكامل الأمني وتسوية الصراعات وإدارة الأزمات في محيطها الإقليمي وبعد دورها في إنشاء الجهاز أمني للسادك وكذا في تسوية الصراعات في كل من ليسوتو والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي مثالا بارزا على ذلك التوجه

فبالنسبة لدور جنوب أفريقيا في إنشاء الجهاز الأمني للسادك نجد أنها ألقت بثقلها صوب إنشاء جهاز السادك للسيا سات والدفاع والأمن والذي أنشئ عام 1996م كما لعبت دورا محوريا في توقيع بروتوكول دول السادك للسياسات والدفاع والأمن عام 2001م أما عن دور جنوب أفريقيا في تسوية الصراعات في إطار السادك فقد برز بشدة في حالات لي سوتو والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي ففي لي سوتو قد خلت جنوب أفريقيا وبوتسوانا عسكريا في إطار العملية التي عرفت اسم operation balean .

وذلك بهدف حماية العملية الديمقراطية في ليسوتو ووقف تصاعد الصراع الداخلي عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1998م ورفض المعارضة لفوز الحزب الحاكم بالأغلبية وقد لعبت دورا محوريا في عملية تدخلية منذ بدايتها وحتى النهاية وكانت صاحبة اليد العليا خلالها سواء فيما يتعلق بالعمليات العسكرية أم بالمفاو ضات الـ سيا سية التي أعقبتها وأكدت جنوب أفريقيا على أن التدخل في لي سوتو استنادا إلى ميثاق السادك يتم تحت إشرافها .

- وفي زيمبابوي قامت جنوب أفريقيا ودول السادك في محاولاتها لاحتواء الأزمة التي نشبت بين القوي الغربية ونظام روبرت موجاتي بسبب إصرار النظام على تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي الذي ينطوي في أهم جوانبه على مصادرة الأراضي الزراعية المملوكة للمزارعين البيض ذوي الأصل الأوروبي لصالح سكان زيمبابوي الأصليين بالإضافة إلى استمرار انتهاك حقوق الإنسان في زيمبابوي .

- وقد أكدت جنوب أفريقيا وال سادك شرعية نظام موجابي وأن فوزه برئا سة البلاد جاء إثر خوضــه معركة انتخابية كانت في مجملها « حرة وديمقراطية » على الرغم مما شهدته من بعض الجوانب السلبية كما أكدت جنوب أفريقيا أن سياسة الحصار والعزل التي تتبعها القوى الغربية ضد نظام موجابي لن تحل الم شكلات الداخلية في زيمبابوي وأن العقوبات الاقتصادية والعسكرية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد نظام موجابي ليست هي الخيار الأمثل وتؤدي إلى نتائج عكسية على شعب زيمبابوي ، وهنا طرحت جنوب أفريقيا صـيغة بديلة لتســوية الأزمة انطوت على إجراء مصـالحة وطنية وقادت حملة أدت إلى إعادة تفعيل عضوية زيمبابوي في الكومنولث مرة أخرى .

- وفي إطار الإيجاد أعلنت إثيوبيا في كثير من المناســبات حرصــها على تســوية الصراعات الأفريقية والمساهمة في احتوائها سواء بشكل مفرد أو في إطار الإيجاد وغيره من التكتلات الإقليمية بالإضــافة إلى تأكيد اســتعدادها للمشــاركة ضــمن قوات حفظ السلام في الدول الأفريقية محل الصراعات سواء تحت مظلة الإيجاد أو الدولية .

ولكن على الرغم من ذلك نجد أن إثيوبيا بدلاً من أن تسـعى إلى دعم التكامل الأمني في إطار الإيجاد واتجهت إلى التنسيق الأمني مع كل من السودان واليمن في إطار تجمع صفاء وهو التجمع الذي اعتبرته أريتريا موجها ضدها وأنه يستهدف احتواءها بالأساس ومن ثم جاء تجمع صـفاء خصـما من عملية التكامل الأمني في إطار الإيجاد خاصـة أنه ساهم في إحداث مزيد من التوتر في العلاقات الأريترية مع كل من إثيوبيا والسودان .

– وعلى الجانب الآخر فإن إثيوبيا ذاتها كانت طرفا في العديد من المشـكلات التي أدت إلى التوتر الأمني في إطار الإيجاد الأمر الذي أثر بالسـلب على جهود دعم التكامل الأمني في المنظمة ويمكن الاسـتدلال على ذلك بالدور الإثيوبي في الصـراع الصـومالي وعرقلة تسويته سلميا بالإضافة إلى دورها في إطار الصراع الحدودي مع أريتريا وعرقلة تسويته سلميا .

– أما على صـعيد الدور الكيني فقد انخرطت كينيا في تسـوية الصـراعات في إطار المظلة الإقليمية للإيجاد ويتضح ذلك بشكل أساسي في الدور الكيني في تسوية الصراع في كل من السودان والصومال فبالنسبة إلى السودان استضافت كينيا ممثلي الحكومة السودانية

والحركة الشعبية لتحرير السودان ورعت مباحثات السلام بينهما مما أسفر عن توقيع العديد من الاتفاقيات على طريق التسوية السياسية لهذا الصراع وذلك بداية من اتفاق ماشاكوس في يوليو 2002 واتفاق الترتيبات الأمنية والعسكرية في مدينة نيفاشا يوم 24/ 9/ 2002 وأيضا اتفاق تقسيم الثروة بين الجانبين في 20/ 12/ 2003 واتفاق السلام الشامل في يناير 2005 .

– وبالنسبة للصومال فقد لعبت كينيا دورا مهما في تسوية هذا الصراع عندما ساهمت في تشكيل حكومة وبرلمان صومالي في نيروبي كما لعبت دورا مهما في الترويج لفكرة تشكيل بعثة إيجاد لدعم السلم في الصومال والمساعدة في نتائج عملية السلام وتشمل مهام بعثة الإيجاد تقديم الدعم الأمني للحكومة الاتحادية الانتقالية بما في ذلك تدريب الشرطة والجيش في الصومال وقد عرضت كينيا وجيبوتي وإثيوبيا والسودان وأوغندا تقديم جنود ومعدات لنشر القوات وقد وافق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في فبراير 2005 على نشر البعثة كما دعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي لدعم البعثة إلى حين نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال .

ومن ثم يشـير البعض إلى صـعوبة الاعتماد على كل من إثيوبيا وكينيا في دعم التكامل الأمني في إطار الإيجاد أو المشاركة الفعالة في مهام حفظ السلم الإقليمي خاصة في ظل نقص التمويل والافتقار إلى الخبرة والتدريب اللازم للقيام بتلك المهام وانشغال الجيش الإثيوبي بالصـراع مع أريتريا ومواجهة حركات المعارضـة المسـلحة فضـلا عن توتر العلاقات بين إثيوبيا وكل من اريتريا والصومال في الوقت الراهن والسودان من قبل وفي الختام نعرض تقييم دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي :-

- فيما يتعلق بدور الدولة القائد في دعم وتطوير الهيكل المؤسسي للمنظمة الإقليمية فقد أثبتت الممار سات أن جنوب أفريقيا أكثر حر صا على هذا الأمر بالمقارنة مع كل من إثيوبيا وكينيا ويرجع ذلك إلى اقتناع جنوب أفريقيا بأهمية دعم وتطوير السـادك كمنظمة إقليمية تقع في نطاق مجالها الحيوي المبا شر في الوقت الذي انشغلت فيه إثيوبيا بعدائها للسودان تارة وتدخلها في الصراع الصومال ثم نزاعها الحدودي مع أريتريا تارة أخرى بينما انشـغلت كينيا بجهود تسـوية الصـراعات في إطار الإيجاد ومحاولات إصـلاح أوضاعها الاقتصادية الداخلية .

- وعلى صعيد التكامل الاقتصادي كانت جنوب أفريقيا أيضا أكثر حرصا من كل من إثيوبيا وكينيا على دعم التكامل الاقتصـادي في إطار التنظيم الإقليمي ولكن يرى البعض أن دور جنوب أفريقيا في دعم التكامل الاقتصـادي في إطار السـادك تأثر سـلبيا بثلاثة عوامل هي :-

1 - التفاوت الكبير في القدرات الاقتصـادية لجنوب أفريقيا مقارنة بأعضـاء السـادك الآخرين مما يحول دون تعزيز التكامل الاقتصادي في إطار السادك .

2 - تشابه اقتصادات الدول الأعضاء في السادك في الاعتماد على تصدير المواد الأولية الخام عدا جنوب أفريقيا .

3 - مشـكلة التمويل والتي لا تزال تمثل عائقا أمام تنفيذ مشـروعات التكامل الاقتصـادي في كل من السـادك والإيجاد إذ لم تتمكن جنوب أفريقيا من القيام بدورها في توفير الاحتياجات التمويلية للمشروعات التكاملية حيث إن زهاء 85٪ من الاحتياجات التمويلية لمشروعات السادك تأتي من خارج الإقليم رغم أن جمهورية جنوب أفريقيا هي الدولة المناط بها المهمة وفقا لترتيبات السادك .

وفي إطار الإيجاد كان الدور الإثيوبي والكيني محدودا في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي إذ أن هناك رغبة في إقامة المشروعات التكاملية والإسراع بخطط التنمية وبحث البرامج المشتركة لجذب الاستثمارات للمنطقة دون أن يصاحب ذلك جهود أو نتائج ملموسة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب رئيسية من بينها الآتي :

- الضعف الاقتصادي النسبي لإثيوبيا وكينيا واعتماد الدولتين في تمويل مشروعات وبرامج التعاون والتكامل الإقليمي على أعضاء شركاء الإيجاد وغيرها من المؤسسات الدولية والدول المانحة بالإضافة إلى عدم قدرة الدولتين على تقنين التزاماتها تجاه المنظمات الإقليمية العديدة التي تشارك في عضويتها .

وعلي صعيد دور الدولة القائد في دعم التكامل الأمني وتسوية الصراعات في إطار التنظيم الإقليمي كان دور جنوب أفريقيا بارزا في هذا الشأن وعلي جانب الإيجاد كان هناك دور بارز لكينيا في إطار تسوية الصراعات في إطار الإيجاد في الوقت الذي كان فيه الدور الإثيوبي فيه خصما من عملية التكامل الإقليمي حيث سعت إثيوبيا إلى التنسيق الأمني خارج مظلة الإيجاد في إطار تجمع صنعاء بل إنها طرحت المسائل الأمنية للنقاش في إطار تجمع صنعاء كما كانت إثيوبيا ذاتها مصدرا لكثير من التوترات الأمنية في إطار الإيجاد .

وفي هذا الصدد يشير البعض من الباحثين إلى عدة ملاحظات لعل أهمها ما يلي :-

1- أن جنوب أفريقيا اعتمدت في تسوية الصراعات في إطار السادك على قدراتها وإمكانياتها وما تملكه من أوراق للضغط على أطراف الصراع في الوقت الذي اعتمد فيه الدور الكيني على الدعم الأمريكي المباشر والضغط الأمريكي المكثف على أطراف الصراعات حيث رأت واشنطن أن كينيا هي المكان المناسب لاستضافة المحادثات السودانية والصومالية في ظل انشغال إثيوبيا بنزاعها الحدودي مع اريتريا والعداء التقليدي بين الصومال وإثيوبيا للعب دور مهم على أديس أبابا تحظى بقبول واشنطن الأمر الذي أعطي الفرصة لكينيا للعب دور مهم على صعيد تسوية الصراعين السوداني والصومالي .

2- أن التنافس بين جنوب أفريقيا وزيمبابوي حال دون تفعيل دور جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن على النحو المأمول وفقا لبروتوكول السياسات الأمنية لدول السادك وعلي سبيل المثال كان الخلاف حول جهة الاختصاص والصلاحيات إزاء الصراعات الأمنية بين نيلسون مانديلا الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ورئيس السادك آنذاك وبين الرئيس روبرت موجابي رئيس زيمبابوي ورئيس جهاز السادك لسياسات والدفاع والأمن كان سببا في تعليق أنشطة جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن في سبتمبر من عام 1997 .

3- أدى تخوف أعضاء السادك من تحول جهاز السياسات والدفاع والأمن إلى جهاز فوق وطني إلى اتجاه العديد من دول الســادك إلى تحقيق أمنها خارج مظلة التنظيم الإقليمي بل أنها لا تزال تعتمد في حماية أمنها الوطني على شركات الأمن الخاصة ومن أبرز هذه الدول الكونغو الديمقراطية وأنجولا وبتسوانا وموزنبيق ومالاوي وزامبيا ومدغشقر .

4- أن هناك العديد من الصــعوبات التي جابهت عملية التكامل الأمني في إطار الإيجاد ومن هذه الصعوبات النزاعات المسلحة بين أعضاء الإيجاد ( النزاع الإثيوبي اريتري ) والخلافات السياسية بين معظم الدول الأعضاء ( السودان وأوغندا على سبيل المثال ) والافتقار إلى جيش نظامي في حالات أخرى ( الصومال ) و صغر حجم الجيش في معظم الدول الأعضاء ( جيبوتي ) والافتقار إلى الخبرات والإمكانيات اللازمة لتفعيل التكامل الأمني في إطار تنظيم الإيجاد .

وعلى هذا سعت كل من كينيا وإثيوبيا إلى التنسيق الأمني على مستوى آخر هو إقليم شرق أفريقيا ككل حيث شاركت الدولتان في الاجتماعات التحضيرية التي عقدت لأجل التباحث حول إنشاء قوة للانتشار السريع في شرق أفريقيا ومن تلك المشاركة في الاجتماع الذي استضافته قاعدة صينجا العسكرية الأوغندية في فبراير 2004 والذي أسفر عن تدشين القوة العسكرية المقترحة والتي تتولى وفق ميثاقها القيام بمهام حفظ السلم والأمن الإقليمي وفقا لمبادئ الاتحاد الأفريقي وبروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي .

– وفي الختام يرى البعض من الباحثين إن وجود دولة قائدة أو أكثر في إطار تنظيم إقليمي ما هو إلا أمر على درجة كبيرة من الأهمية خاصـــة إذا ما كانت هناك قناعة لدى الدولة القائد بأهمية تفعيل التنظيم الإقليمي ودعم التكامل في إطاره خاصـــة إذا كانت الدولة القائدة تملك من المعطيات الاقتصـــادية ما يؤهلها لدعم التكامل أو على الأقل لديها من الثقل السـياسـي والمكانة الإقليمية ما يمكنها من توفير الاحتياجات التمويلية لدعم برامج ومشروعات التكامل .

وفي إطار الدراســة فأنه إذا كانت جنوب أفريقيا قد لعبت دورا بارزا في تفعيل ودعم التكامل الإقليمي وحققت قدرا يعتمد به في التطور المؤسـسـي والاسـتقرار الأمني فإنه تظل هناك حاجة إلى دعم التكامل الاقتصادي بين دول السادك وعلى جانب الإيجاد فإن إثيوبيا وكينيا كدولتين قائدتين في إطار التنظيم لم تقوما بدور فاعل بوجه عام في دعم التكامل الإقليمي بين دول الإيجاد لاسـيما وأن الدولتين تعوزهما المعطيات والإمكانيات التي تؤهلهما للقيام بدور القائد الإقليمي ومن المتصـور أن تظل الإيجاد على تلك الدرجة المحدودة من التكامل الإقليمي

ما لم تتولد لدي أعضائها خاصة الدولة القائد قناعة بأهمية تفعيل المنظمة والتعاون الكامل في إطارها وذلك بالعمل على حل المشكلات الأمنية

وتحسين العلاقات بين الدول الأعضاء لاسيما المتنازعة منها وتطوير البناء المؤسس للمنظمة وتوزيع أعباء التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء على غرار ما قامت به السادك والتحرك الجماعي من أجل توقيع اتفاقات الشراكة مع الأطراف الدولية الفاعلة والجهات المانحة من أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات وبرامج التكامل التي تحقق التنمية الشاملة في دول المنظمة .

ومن ثم فإن الدراسة تدعونا إلى تناول التكامل الإقليمي كآلية لعزيز السلم والأمن الجماعي في أفريقيا وهو ما ستناوله في الفصل الرابع القادم .



## المراجع العلمية

1- انظر : في المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على التكامل الإقليمي في أفريقيا :

رانيا حسين خفاجة ، المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي – بحث مقدم في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا – رؤى وأفاق ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية في الفترة من 16 – 17 أبريل 2005 ( معهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة ص 56 – 70.

وأنظر أيضا :

معهد البحوث والدراسات الأفريقية التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 ( القاهرة :- مركز البحوث الأفريقية – معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر 2002 ) ص 59 .

رانيا حسين ، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2004 ) ص 69 – 72 .

د. محمود أبو العنين ، العلا قات الأوروبية – الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة السياسة الدولية العدد 140 أبريل 2000 ص 13 — 22 .

د. نيفين حلمي صبري مصطفي ، أوروبا ودعم التنمية في أفريقيا : دراسة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية في إستراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة : آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ( القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية قضايا التنمية العدد 26– 2003 . ص 210 — 211 .

د. عراقي الشربيني ، نيباد وإستراتيجية التنمية الأفريقية: عرض نقدي لبعض القضايا الرئيسية ، آفاق أفريقية ( القاهرة : الهيئة العامة للا ستعلامات العدد 15 السنة الرابعة ، خريف 2003 ) ص 30– 31.

**انظر في : التفاعلات التعاونية التكاملية والعولمة :–**

1– د. منير الحمش ، الفلسفة الكامنة وراء قيام الجات ثم منظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم لندوة حول « عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب عقدتها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ومركز الدراسات العربية والأفريقية ( القاهرة : 23 ،24 أكتوبر 2001) .

2- مزيد زهران آليات النضـــال المواجهة ضـــد الهيمنة بحث مقدم في أعمال الندوة بالمرجع السابق .

3- د. منير الحمش مرجع سبق ذكره .

4- د. مراد غالب ، كلمة / في ندوة التجارة الدولية ومصـالح شـعوب الجنوب التي عقدت بالقاهرة في 23 - 24 أكتوبر 2001 .

5- د. شريف حتانة ، حول أ شكال المقاومة ضد العولمة نشر في المرجع الـ سابق مباشرة

6- د. ســلوى العنتري ، الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف لتحرير الخدمات المالية ورقة ومواقف ، نشر في المرجع السابق مباشرة .

د. عصـام الدين جلال حرية التجارة أداة للسـيطرة أم المشـاركة الأزمة الاقتصـادية العالمية تسقط القناع نشر في المرجع السابق مباشرة .

د. إبراهيم العيسوي منظمة التجارة العالمية وحماية مصالح شعوب الجنوب / بحث منشـــور الندوة التي عقدتها منظمة تضـــامن الشــعوب الأفريقية الأســيوية – بمركز الدراسات العربية والأفريقية القاهرة 23 ،24 أكتوبر 2001.

سعد حافظ محمود ، بالعمل ، ماذا نحن فاعلون في مواجهة العولمة نشر في مرجع سابق مباشرة .

انظر كذلك :-

محمد عاشور مهدي ، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية ( السادك ) مجلة آفاق أفريقية ( القاهرة :- الهيئة العامة للاستعلامات – المجلد الثاني ، العدد السابع خريف 2001 ) ص 22

خالد حنفي على محمود ، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام 1969 رسالة ماجستير ( القاهرة :- معهد البحوث والدراسات الأفريقية 2004 ) ص 111 – 120

د. إبراهيم نصر الدين ، الحروب الأهلية في أفريقيا وحيد عبد المجيد ( محرر ) موسوعة أحداث القرن العشرين ، الجزء الرابع : النزاعات المسلحة ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، 2000 ) ص 342

أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001 ) ص 106 – 211 .

**2- انظر في مقومات ومعوقات التكامل الأفريقي :-**

الخضـــر عبد الباقي محمد ، مقو مات ومعو قات التكا مل الأفريقي في المجال الإعلامي الثقافي بحث مقدم ضـــمن ندوة التكا مل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق (القاهرة معهد البحوث الأفريقية ، 16- 17 أبريل 2005 ) ص 112 – 113 .

جيري نكومبوموكا ، وافي هاريسون ، جميس مكوي .

ترجمة / ســماح ســيد أحمد ، معوقات التكامل الاقتصــادي في أفريقيا ، دراســة حالة الكوميسا ، القاهرة .

مجلة آفاق أفريقية العدد الســـابع ( القاهرة الهيئة العامة للاســتعلامات 2001 ) . ص 70 – 81 .

جهورية مصـــر العربية ، وزارة التجارة والصـــناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية مرجع سبق ذكره ص 4 – 8 .

4- عزة عبد المحســن خليل ، المجتمع المدني في أفريقيا ، وآفاق التكا مل بين الشــعوب الأفريقية ، بحث منشــور ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا – رؤى وآفاق – ضــمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشـباب الباحثين في الشـؤون الأفريقية في الفترة من 16- 17 أبريل 2005 – بمعهد البحوث الأفريقية / جامعة القاهرة ص 128 – 143 .

**وانظر أيضا :-**

حمدي عبد الرحمن ، المجتمع المدني ودوره في التكا مل الأفريقي ( القاهرة :مركز البحوث العربية ص 71 .

عزة خليل / مناقشات عامة حول المجتمع المدني وجهود التكامل ، المرجع السابق ص 18 .

صبحي قنصوة / التحولات الديمقراطية الحالية في أفريقيا – الأ سباب – الأبعاد – احتمالات المستقبل – في جامعة القاهرة الموسوعة الأفريقية – المجلد الخامس بحوث سياسية واقتصادية ( جامعة القاهرة : 1997 ) ص 118 – 119 .

5- أمين السيد شلبي ، الدولة القائد ودورها في التكامل الإقليمي على ضوء تجريبي السادك والإيجاد بحث منشور في أعمال المؤتمر الدولي لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية من 16 – 17 أيريل 2005 في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا – رؤى وآفاق ص 91 – 104 .

وانظر أيضا :-

السفير : أحمد حجاج / السلطة الحكومية للتنمية ( الإيجاد ) بين الواقع والطموحات محلة آفاق أفريقية العدد الثامن 2001 – 2002 .

حازم خيري عبد الباسط / الدور الإقليمي لجمهورية جنوب أفريقيا منذ عام 1994 رسالة دكتوراه – معهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة 2002 ص 179 وما بعدها .

**لمزيد من التفصيلات انظر :**

عمر أبو الفتوح راشد « التجمعات الاقتصادية الأفريقية » ملف الأهرام الإستراتيجي ( القاهرة :- مركز الأهرام للدرا سات الـ سيا سية والإ ستراتيجية – المجلد العا شر أكتوبر 2004 .

أيمن السـيد شـبانة / الحصـار الدولي لنظام موجابي في زيمبابوي ، مجلة السـياسـة الدولية العدد 156 أبريل 2004 ص 160 – 161 .

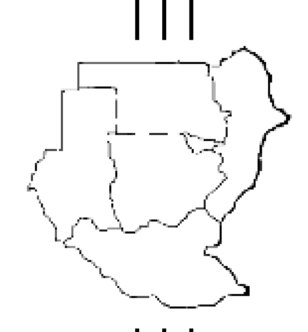
د. عبد الملك عودة ، مشـكلات أفريقيا في عالم متغير ( القاهرة : مؤسـسـة الأهرام كتاب الأهرام الاقتصادي العدد 157 فبراير 2001 ص 48 وما بعدها

بدر حـسن شافعي / الـصومال : احتمالات عودة التدخل الدولي – مجلة الـسيا سة الدولية العدد 150 أكتوبر 2002 ص 151 .

**وانظر كذلك :-**

أيمن الـسيد شبانة / ظاهرة التدخل الإقليمي في الـصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة : الكونغو الديمقراطية نموذ جا رسـالة ماجسـتير / معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 2003 ص 111 وما بعدها.

# التكامل الاقتصادي في أفريقيا
# بين النظرية والتطبيق



## الفصل الخامس

# التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا ودورها في تعزيز السلم والأمن الجماعي في أفريقيا

## تمهيد :-

تعددت أسباب الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا من نزاع حول الموارد الاقتصادية أو الحقوق السياسية أو العديد من العوامل الأخرى ويأتي الصراع حول الموارد الطبيعية النادرة إلى جانب انتشار الفقر وسيادة نمط متحيز لتوزيع الموارد في مقدمة الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا لذا تعد القارة الأفريقية مجالا خصبا لدراسة العلاقة بين العوامل البيئة والموارد الاقتصادية من جهة والصراعات والحروب الأهلية من جهة أخرى فمن الثابت وجود العديد من الدلائل التي تشير إلى تركز اندلاع الصراعات الأهلية في الأقاليم الغنية بالثروات الطبيعية كما أن معدل تكرار حدوث صراعات في هذه الأقاليم يكون أكبر من نظيره في الأقاليم الأخرى التي تفتقر إلى الثروات الطبيعية كذلك تكون الصراعات في هذه الأقاليم أوسع نطاقا وأكثر حدة مقارنة بالصراعات التي قد تندلع في الأقاليم الأخرى .

ولا يقتصــر تأثير هذه الصــراعات على ما تخلفه مباشــرة من خراب ودمار وقتلى بل يتعدى ذلك بكثير فالصــراعات والحروب تخلف العديد من الآثار غير المباشــرة من انهيار الهياكل الاقتصــادية والإدارية للدولة وهروب روؤس الأموال كرد فعل لارتفاع درجة المخاطر وتدهور الحالة الصحية للأفراد وانتشار الأوبئة والأمراض بالإضافة إلى تدني مستويات المعيشة وانتشار موجات الهجرة الإجبارية من مناطق الصراع والنقطة الأكثر خطورة هي أن الآثار غير المباشرة لهذه الصراعات كانت في معظم الحالات أشد وطأة من آثارها المباشرة فغالبا ما يتخطى عدد الأفراد الذين يتعرضون للموت والهلاك نتيجة الجوع والمرض على المدى الطويل عدد القتلى في هذه الصراعات وهو ما يفرض على هذه الدول انتهاج خطط اقتصــادية لمواجهة هذه الصــراعات حيث تكشــف عن الأسباب الكامنة وراء تكرار حدوث مثل هذه الصراعات كما تبرز أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصــادية في القارة الأفريقية وهي كيفية مواجهة هذه الصــراعات وتعزيز الأمن والســلم الجماعي في القارة ومن ثم فإن التكامل الإقليمي يعد أحد أهدافه الرئيسية تعزيز السلم والأمن الجماعي في القارة الأمر الذي يجعل هذه الدراسة في هذا الفصل تتطلب إعدادها وتناولها في مبحثين على الوجه التالي :

**المبحث الأول** : أسـباب الصـراعات والمشـكلات الأمنية وآثارها الاقتصـادية والاجتماعية .

**المبحث الثاني** :- الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي مع دراسة حالة لآليات السلم والأمن في كل من الكوميسا والإيكواس ودور الإيكواس في بعض الصراعات .



# المبحث الأول أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

## تمهيد :

منذ أواخر الثمانينيات شكلت الصراعات والاضطرابات الأمنية والسياسية في القارة الأفريقية ظواهر خطيرة لها جذورها التاريخية ومحدداتها السياسية والاقتصادية والجغرافية والثقافية وقد تواكبت تلك الصراعات مع انتهاء القطبية والحرب الباردة وبدء التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية من الناحية السياسية والتوجه أيضا نحو آليات السوق من الناحية الاقتصادية وكذلك تواكبت مع التحديات التي فرضتها قوى العولمة على البلدان النامية .

حيث أثرت تلك الصراعات في كافة المجالات بالدول التي دارت بها ولقد تركزت معظمها في دول أفريقيا جنوب الصحراء بحيث يمكن القول أن أفريقيا قد ابتليت بما يناهز نصف عدد الحروب الأهلية في العالم ومما لا شك فيه أن لتلك المشكلات الأمنية والصراعات تكاليف وآثارًا اقتصادية واجتماعية باهظة تمثلت بالأساس في تأخر مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي شهدت تلك الصراعات والحروب الأهلية وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث على الوجه التالي :

## أولا :أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية في بعض الدول الأفريقية :

تؤكد كثير من الدراسات على أن هناك العديد من الأسباب المجتمعة والمتشابكة ممثلة في الأ سباب الاقت صادية والاجتماعية والـ سيا سية والثقافية والبيئة والدينية والتي يساهم كل منها بدور في تأجيج حدة الصراعات والمـشكلات الأمنية في القارة الأفريقية ويتخلف دور كل منـها من إقليم إلى آخر دا خل دول الـ قارة ويمكن التعرض لـ هذه الأسباب على الوجه التالي :-

**1- التنوع الأثني** : التعددية الاثنية لها جذور تاريخية حيث كان النظام القبلي موجودا بالقارة قبل مجيء الأوربيين إليها وحين احتل الأوربيون القارة الأفريقية أثاروا الفتنة بين زعماء القبائل من جهة وبين القبائل بعضها البعض من جهة أخرى ومما لا شك فيه أن هذا التعدد يجعل الولاء للقبيلة أكثر من الولاء للدولة ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار وإلى إشعال الحروب والصراعات كما أن تداخل الجماعات العرقية والأمنية عبر حدود الدول المجاورة يشكل عقبة ضد سيطرة الدول وفي هذه الصراعات **وتتناولها على الوجه التالي :**

**فترة ما قبل الاستعمار** :- فمن المعروف أن النظام القبلي كان موجودا قبل وصول الأوربيين إلى القارة الأفريقية وكان انتقال الجماعات الأفريقية من منطقة إلى أخرى سبب الجفاف أو الجماعة وأحيانا بحكم القيام بالصيد أو للزراعة في مناطق جديدة وكثيرا ما كان يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار والصدام مع القبائل الأخرى سواء على ملكية الأرض أو الماء أو أماكن الصيد وغيرها كما أن بعض القبائل كان محبا للحروب وممارسة الغزو للقبائل الأخرى مثل قبائل المندي في سيراليون والحرب القبلية القديمة بين قبيلتي مبدئدو وأمبائجا فيما يعرف الأمن بأنجولا في القرن السادس عشر .

يضاف إلى ذلك التعدد اللغوي فعدد اللغات الأفريقية يقدر بحوالي 800 لغة بل تقدرها مدرسة اللغات الشرقية بجامعة لندن بنحو 1500 لغة ولهجة ففي نيجيريا 48 لغة وفي جمهورية أفريقيا خمس لغات وتنزانيا مائة لغة ولهجة وفي شرق أفريقيا مائتا لغة وفي ليبريا عشرون لغة وفي سيراليون سبعة وعشرون لغة وفي إثيوبيا أربعون لغة وفي السودان ثلاثون لغة ويضاف إلى ذلك لغة المستعمر مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية علاوة على اللغات المختلطة مع اللغات الأفريقية كالسواحيلية في الشرق والهوسا في الغرب ومما لاشك فيه أن التركيب القبلي والاختلاف اللغوي والديني قد أضعف التيار القومي وجعل الولاء للقبيلة أو المجموعة اللغوية أو الدينية أقرب من الولاء للدولة وهذا ما يتضح في التركيب الاثني .

**ب- الفترة الا ستعمارية :-** وحين جاء الا ستعمار الغربي إلى القارة الأفريقية أثار نار الفتنة بين زعماء القبائل من جهة والقبائل بعضها البعض من جهة أخرى للحصول على الامتيازات وتحقيق المصالح الاقتصادية واستنزاف مواردها الزراعية والمعدنية ووضع حدودا وهمية لدولها وا ستوعب هذه الوحدات السيا سية لتعريف سلعة وفرض ثقافية ولغته وفرص على الشعوب الأفريقية اغترابا ثقافيا وروحيا كما نجح في بناء إنسان أفريقي يتكلم باللسان الأوروبي ويرتبط بالثقافة الغربية سلوكا وأسلوبا للحياة كما أحكم السيطرة على المؤ سسات التعليمة عن طريق الإر ساليات التبشيرية وتحولها إلى النظام الأوروبي وألغى دراسة التاريخ الأفريقي إلا بالقدر الذي يخدم أغراضه الاستعمارية .

ففي جنوب السودان مثلا فقد عمل نشر على اللغة الإنجليزية وميز بين شمال السودان وجنوبه في مجالات الإدارة والتعليم كما لعبت الإرساليات التبشيرية دورا كبيرا في التفرقة بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي كما عمل الا ستعمار البريطاني على ترحيل الموظفين الشماليين من الجنوب واعتبار الجنوب منطقة مغلقة ومنح الزواج بين الإقليمين .

كما عمل الاستعمار على خلق تفرقة بين العناصر ذاتها ففي سيراليون نجد ثنائية بين الزنوج الخلص والكويول الخليط والكويول هم العبيد المحررون من أمريكا وجزر الهند الغربية وتوفو سكواشيا وبريطانيا اختلطوا مع البيض في القرن الماضي وقد حاول الاستعمار البريطاني إيجاد الفرقة بين الكويول وهم سكان المستعمرة في مزيتاي (العاصمة ) وسكان المناطق الداخلية في المحمية .

و قد عاش الكويول حياة أوربية فلبسوا الملابس الأوربية وتكلموا الإنجليزية و سيطروا على مجالات الأعمال والإدارة وأصبح منهم الأطباء والمعلمون والمحامون كل هذا جعلهم يتميزون عن مكان الداخل من القبائل المحلية مثل المندي والتمني والماتدنجو والفاي والفولا في وغيرهم وأصبحوا يكونون أقلية أرستقراطية زنجية وسط الأغلبية من سكان المحمية .

وأصبح الكويول يشعرون بالتفوق في علاقاتهم بسكان الداخل وكونوا مجموعة متميزة واعتبروا أنفسهم من الصفوة المختارة وأخذوا ينظرون باحتقار إلى سكان الداخل وقد تجلى ذلك في استخدامهم في أعمال الخدمة المنزلية والاعتداء على أراضيهم وإثارة المنازعات القبلية بينهم وفي ليبريا حدث التناقض بين الأفريقيين الأصليين والرقيق الأمريكي المتحرر حيث ينظر الأخيرون إلى الأفارقة نظرة استعلاء

وأن مهمتهم هي دفع الضـــرائب والعمل الرخيص بينما يري الأفريقيين أن هؤلاء دخلاء ولابد من طردهم وهناك مثال ثالث لقبائل التوتس في رواند وبوروندي التي تعتبر نفسها من عناصر الصفوة والتفوق على قبائل الهوتو رغم أن التوتسي يمثلون فقط 15٪ من جملة السكان بينما يمثل الهوتو 85٪ .

– كما كانت الســياســة العنصــرية التي اتبعتها الدول الاســتعمارية في أفريقيا على اختلاف أساليبها أحد أسباب الصراع بين المستوطنين والأفارقة سكان البلاد الأصيلين مثلما كان الحال في أنجولا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي ودولة جنوب أفريقيا وكينيا فقد اســتولى المســتوطنون الأوربيون على الأراضــي وطردوا الأفارقة منهم كما أدى اختلاف الجور وسوء معاملة الأوربيين فرصة للصدام والصراعات المستمرة .

– وشهدت فترة الاستقلال وحروب التحرير الأفريقية والتي اتخذت صورتين الأولى حروب التحرير ضد المستعمر كما حدث في أنجولا وموزمبيق وجزر الرأس الأخضر زيمبابوي ، ناميبيا وجنوب أفريقيا ، والثانية انقسام حركات التحرير على بعضها البعض مرتكزة على أساس اثني ومحتمية بالسلاح لتصفية خلافاتها ،

وقد نتج عن ذلك وقوع عدد من الضحايا يفوق ما قدم لمواجهة المستعمر ومثال ذلك الاقتتال بين فضائل حركات التحرير الأريترية في السبعينات والثمانينيات من القرن الثالث والاقتتال بين جبهتي الفريلميو والرينامو في موزمبيق والحرب الأهلية بين الجبهة الشعبية وحركة اليونيتا في أنجولا .

- وتكمن الإشارة إلى فترة ما بعد الاستقلال والتركيب الاثني ، حيث سبق الإشارة إلى وجود التعدد الاثني واللغوي قبل الاستعمار الأوروبي إلى القارة الأفريقية وأن الاستعمار كان له دور في إذكاء روح الفرقة بين هذه القبائل وهذا التعدد وأن هذا التعدد يجعل الولاء للقبلية أكثر من الولاء للدولة ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار وإلي الحروب الأهلية كما أن تداخل الجماعات الأمنية عبر حدود الدول المجاورة يشكل هو الأخر عقبة ضد السيطرة على هذه الصراعات كما يلعب التدخل الإقليمي والدولي أثره في زيادة حدة تلك الصراعات الأمنية والحروب الأهلية .

***

فالســودان وحدها تجمع 597 جماعة ونيجيريا 450 جماعة وإثيوبيا 90 جماعة وزائير 250 جماعة وهذه الجماعات تختلف لغاتها وثقافاتها ودياناتها وأحزابها السياسـية فمثلا في الكونغو الديمقراطية نجد البانتو والنيليين والحاتميين والسودانيين ونلاحظ الصراع الاجتماعي في إقليم كأساي بين قبائل اللولا واليالوبا وفي كاتنجا لسـابقة ( شـابا يسـود الصــراع بين اللواندا والبالوبا ، كما يوجد في الكونغو الديمقراطية خمس لغات كبيرة وأربعون لهجة وأهم هذه اللغات اللينجالا والكيكونجو والســواحيلي والتشـليبا والباسلمباسو إضافة إلى اللغة الفرنسية وفي سيراليون يحتدم الصراع بين قبائل التمني في الشـمال والمندي في الجنوب والخلاف بين الســوســو والتمني وبين الفولا والتمني والكوارنكو واليالنطا والليمباوبين الكويول وكل هذه القبائل سالفة البيان .

وفي نيجيريا نجد الصــراع القبلي بين الهوسـا والفولا في الشـمال والأيبو في الشـرق واليوروبا في الغرب وفي كينيا نلاحظ الصــراع بين الكيكو والماســاوي وفي الكونغو برازافيل نجد الصراع بين الباكونجو والباتيكي والميوتش .

يضاف إلى ذلك أن كل قبيلة تريد الوصول إلى السلطة فإذا ما وصل شخص ما من قبيلة معينة إلى السلطة كانت الوظائف الرئيسية والوزارات وقيادة الجيش والشرطة من أفراد هذه القبيلة التي سـرعان ما تمارس اسـتغلال النقود على حسـاب القبائل الأخرى والتي غالبا ما تتحين الفرصــة للإطاحة بالنظام لتحل محلها قبيلة أخرى والأمثلة على ذلك عديدة في نيجيريا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية .

و قد يحدث العكس في حالة وجود النظم الاستبدادية حيث تعتمد هذه النظم في حكمها على جماعة أثنية معينة حيث تستحوذ على السلطة الأمر الذي يثير الجماعات الأخرى فتندفع إلى مقاومة النظام الذي يواجهها بالقمع والبطش ومن هنا يثور الصراع داخل الدولة الواحدة ومن أمثلة هذا النوع حالة الصومال حيث اعتمد الرئيس الأسبق « زياد بري » على أبناء قبيلة الأوجادين وبدأ في اضطهاد المعارضة من القبائل الأخرى واستخدام العنف ضدهم وبدأ الحروب الأهلية التي دمرت الصومال .

وفي السودان فقد اتجه نميري في نهاية حكمة إلى استخدام أساليب القمع وكبت الحريات في مواجهة المعار ضة كما أدى إلى إثارة الجنوبيين مما اعتبروه نكو صا لا تفاق أديس أبابا عام 1972م فتفجرت الحرب الأهلية في السودان .

وفي رواندا فإن اعتلاء الهوتو للسلطة منذ استقلالها عام 1962م أدى إلى إبادة جماعية للتوتس والتي كانت لها الـ سلطة في البلاد تاريخيا وتـ ستحوذ على الثروة الاقتـ صادية مما أثار الحرب الأهلية فيما بعد بين القبليتين وفي بورندي فإن الأوضاع قد أخذت وضعا مناقـ ضا لما حدث في رواندا فقد ظل التوتـ سي يـ سيطرون على مقاليد الـ سلطة والثورة في البلاد منذ الاستقلال عام 1962م مما أثار الخلاف والحرب الأهلية أيضا .

وفي ليبيريا فإن سيطرة ويليام تولبرت على السلطة في البلاد منذ إنشاء الدولة واستحوازه على السلطة واضطهاده للجماعات الأخرى المحلية مما أدى إلى الإطاحة بنظم ويليام تولبرت في انقلاب عسكري عام 1980م ثم بدا النظام الجديد يمارس التنكيل بالمعارضة خاصة بعد الانقلاب الفاشل عام 1985م الأمر الذي أدى إلى الحرب بين جماعة كران والماندنجو من جهة والجماعات الأخرى من قبيلة جيو ومانو وقد أدى كل ذلك إلى اشتعال الحرب الأهلية في ليبيريا .

والصراعات الأمنية التي تنشأ بين الجماعات المشكلة لشعب الدولة والمختلفة فيما بينها على أساس لغوي أو قبلي أو ديني أو بين هذه الجماعات ونظم الحكم و هذه الصراعات تكون في صورتين :

**الأولى :-** عندما تكون الجماعة الأمنية مرتكزة على إقليم معين ومتورطة في حرب انفصالية مع السلطة المركزية مثل حالة جنوب السودان وشمال الصومال وحرب بيافرا نيجيريا في الفترة من 1967 – 1970م وانفصال كاتنجا في زائير عام 1961م وكذلك أحداث إقليم شابا عام 1977م وكولويزي عام 1978 وكذلك غانا وتشاد وأوغندا .

وقد تنشب في صورة حرب أهلية بين الحكومة المركزية ومعارضيها ومثال ذلك حالة حكم الرئيس الأسبق « زياد بري » للصومال في أواخر حكمة وصامويل دور عقب انقلاب 1985 في ليبيريا وفي حالات أخرى تنهار الدولة بكاملها كما حدث في الصومال مؤخرا .

**الثانية :-** فتظهر عند ما تكون الجماعات الأمنية غير مرتبطة بإقليم معين لكنها متداخلة سكانيا مع غيرها من الجماعات وتتعرض لا ضطهاد من قبل النظام الحاكم أو تدخل في صراع مع جماعة اثنية أخرى في المجتمع مثل حالة روندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية مؤخرا وأيضا احتواء القارة الأفريقية على أقليات غير أفريقية مثل الهنود والباكستانيين والعرب مثل السوريين واللبنانيين مما يزيد من التفكك الاجتماعي والسياسي .

## سوء توزيع الموارد الاقتصادية والعوامل البيئة :

يمثل سـوء توزيع الموارد الاقتصـادية وتدهور الأحوال الاقتصـادية لدول القارة الأفريقية أهم أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية في القارة الأفريقية فرغم أن أفريقيا نسبيا قارة غنية بمواردها الطبيعية إلا أن هذه الموارد غير مستغلة الاستغلال الأمثل وأنه منذ منتصف الثمانينيّات تزايدت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر ( 370 دولار للفرد في العام )

والذي يعد معدلا متدنيا بالنسـبة للدول النامية كما وصـل عدد الدول الأفريقية منخفضة الدخل ( 675 دولار للفرد ) إلى 350دولة من إجمالي 57 على مستوي العالم بل وبلغ معدل النمو السـنوي للناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة من 1980 – 1990 حوالي 2.5٪ بينما تزايد عدد السـكان بمعدل وصـل إلى 3.5٪ خلال نفس الفترة وعلي حين تزايد معد النمو السنوي منذ بداية التسعينيات وسجل 2.8٪ إلا أن السكان تزايدوا بمعدل أكبر قارب على 4٪ سنويا وهذا يعني المزيد من الضغط على الموارد الاقتصادية المتاحة والمحدودة نسبيا .

كما تدهور نصـــيب الفرد من الدخل القومي وبلغ 676 دولار فقط خلال الفترة 1985 – 1994 وضــربت المجاعات بلدان أفريقية كثيرة وأصــاب الجفاف العديد من تلك الدول وتفاقمت أزمة المديونية الخارجية وتزايد العجز في ميزان المدفوعات في الدول الأفريقية التي ضــربتها الصــراعات والحروب الأهلية وهكذا فإنه منذ منتصــف الثمانينيات بات واضحا ضعف اقتصادات الدول الأفريقية وعجز حكومات تلك الدول عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الأمر الذي أثار حالة من عدم الاستقرار وصل إلى حد المقاومة المسلحة للنظم المحلية .

– ومن ثم تأتي الأســباب البيئية والتنافس على الموارد الطبيعية النادرة في مقدمة العوامل المسببة لاندلاع الصراعات والحروب الأهلية فالدراسات الحديثة تؤكد على أن توافر الموارد الطبيعية يســاهم في تزايد احتمالات تعرض الدولة في أفريقيا لمخاطر اندلاع الصــراعات الأهلية مقارنة بالدول التي لا تتوافر فيها تلك الموارد بغزارة كما أن الصراعات على الموارد الطبيعية يمكن أن يشعل الصراعات ويوسع من نطاق الحروب المندلعة بالفعل وتؤكد الدراســات على أن وجود موارد طبيعية يمكن الاســتيلاء عليها مثل الموارد المعدنية يؤدي إلى تمركز الصراع حول مصادر هذه الموارد وبالتالي توسيع نطاق الصراعات والحروب الأهلية .

– وفي هذا الإطار فإن بعض الدراســات قامت بتحليل العلاقة بين الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة في ســنة معينة واحتمال نشــوب الحروب الأهلية خلال الســنوات الخمس التالية وتم قياس حجم الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة بنسبة الصادرات من الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصـلت الدراسـة إلى أنه مع زيادة هذه النســبة يزداد احتمال تعرض البلاد لمخاطر الحرب الأهلية بينما لم يتجاوز الاحتمال في الدول التي لا تزخر بثروات طبيعية نسبة ٪5.، ومن ثم خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية قوية لكنها ليســت علاقة مطردة بين الاعتماد على تصــدير الســلع الأولية وبين نشوب حرب أهلية .

– كما قامت إحدى الدرا سات التي تعني بالعلاقة بين الموارد الطبيعية والصراعات والحروب الأهلية بإجراء تحليل قياس لبيانات مقطعية مســتقاة من 138 دولة بهدف المقارنة بين احتمالات نشــوب الصــراع في حالات الدول التي تعاني من ندرة الموارد الطبيعية المتحددة مثل المياه والأرض وفي حالات الدول التي تزخر بالموارد الطبيعية الناخبة مثل المعادن والبترول وتوصلت الدراسة إلى أن احتمال نشوب الصراع في الحالة الأولى يكون ضئيلا بينما تساهم ومرة الموارد المتاحة في زيادة مخاطر نشوب الصراع والقارة الأفريقية مليئة بالأمثلة التي تؤكد صحة نتائج هذه الدراسات بصورة عملية

فغالبية الحروب الأهلية والا ضطرابات الاجتماعية كانت نتاجا للتنافس على الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة ومن هذه الأمثلة حالات الصــراع والحروب الأهلية في بوروندي ورواندا والتي تمثل نموذجا واضحا لصراعات نجمت ولو بصورة جزئية عن التنافس على الأرض الزراعية المحدودة على الرغم من أنها عرفت بأنها صــراعات اثنية . شــهدت بعض الدول الأفريقية التي تزيد فيها الكثافة الســكانية فترات متعددة من الصــراعات والحروب الأهلية مثل إثيوبيا ، نيجيريا ، أوغندا وكان الصــراع حول حقول البترول ومصادر الثروات المعدنية السبب الرئيس في اندلاع الحروب الدولية الأهلية في القارة الأفريقية مثل« حرب الماس » في سيراليون وأنجولا وليبريا «حروب البترول » في نيجيريا وجنوب السودان وأريتريا وكذلك أدى الصراع حول مصادر المياه إلى نشوب العديد من الصــراعات والحروب في القارة الأفريقية مثل الصــراع حول مياه النيل بين دولة» والصــراع بين زامبيا وزيمبابوي على KaRta والصــراع بين ناميبيا وبتســوانا على جزيرة Siclutll .

وبالرغم من هذه الدلائل التطبيقية إلا أنه يصــعب القول بأن توافر الموارد الطبيعية على إطلاقها يمثل الســبب الرئيس لاندلاع الصــراعات والحروب الأهلية ولكن الأمر يتوقف على طريقة هذه الموارد وأنماط توزيعها وطرق اســتغلالها وفي هذا الإطار مركز إحدى الدراسات على تحليل العلاقة بين طبيعة وسمات

ومدى انتشـــار الموارد الطبيعية وبين احتمالات اندلاع صــراع أو حرب أهلية تقوم بتقســيم الموارد الطبيعية إلى نوعين رئيســيين يمثل النوع الأول الموارد الطبيعية غير المتجددة والتي تمركز حول مرتفع محدد ويتطلب الموارد اســتخراجها اســتخدام مدخلات قليلة نســبيا من الأيدي العاملة مثل الموارد المعدنية بينما يمثل النوع الثاني الموارد الطبيعية المتجددة والتي تتميز الانت شار الجغرافي وغالبا ما يـ ستدعي ا ستغلالها ا ستخدام الكثير من الأيدي العاملة مثل الأرض المياه وأثبتت الدرا سة احتمال نـ شوب الحرب بين الدول التي تتمتع بالنوع الأول من الموارد مقارنة بالدول التي يتوافر فيها النوع الثاني من الموارد كما أن فرص ودوافع إ نهاء الحرب تزداد في ا لدول التي تتمتع بالنوع الثاني من الموارد مقارنة بالنوع الأول .

وقد قامت الدراســة واســتندت على تحليل تطبيعي يربط بين نوعية الطبيعية وشــكل الصــراع في عدة دول أفريقية فالقوات المتمردة في الكونغو برازافبل على ســبيل المثال كانت تستهدف السيطرة على العاصمة والبناء الرئيسي وذلك لأن مصدر الموارد الطبيعية كان مختصــرا في مصــدر واحد البترول ويقع في المناطق الســاحلية وبالفعل اســتطاعت القوات المتمردة تحقيق هذه الأهداف خلال الحرب الأهلية عام 1997م

وفي المقابل مكن توافر مصدرين للمعادن في أنجولا – البترول في المناطق الساحلية والماس في المناطق الداخلية للبلاد طرفي القتال من إطالة فترة الحرب كما أدى تنوع الموارد الطبيعية في ليبر يا وسـيراليون وانتشـار ها الجغرافي أدى إلى تعزيز قوة بعض الجماعات مما قاد بدوره إلى تزايد المطالب الانفصالية للجماعات المسلحة المسيطرة على تلك الموارد ونشوب صراعات بينها وبين الحكومة .

بالإ ضافة إلى هذا الأثر المبا شرة يمكن أن تؤثر العوامل البيئة على احتمالات حدوث الصراع بصورة غير مباشرة ويتم ذلك عن طريق عدة قنوات من أهمها الأوضاع السكانية فالموارد الطبيعية تؤثر على كثافة وحركة السكان حيث تتمركز التجمعات السكانية حول هذه الوارد كما أن الظروف البيئية غير المواتية قد تؤدي إلى حدوث نوع من الاختلالات السـكانية وتؤثر هذه القنوات بصـورة غير مباشـرة على حالة الاسـتقرار الاجتماعي فإذا كان التأثير سلبيا ينشأ نوع من أنواع الا ضطرابات الاجتماعية والتي قد تتطور إلى شكل من أشكال العنف المسلح .

وبصـــورة أكثر تحديدا قامت إحدى الدراســـات بإجراء تحليل لأنواع المشـــكلات البيئية المختلفة تأثيرها على الأوضـــاع الاجتماعية والاقتصـــادية وما قد ينشـــب من هذه الأوضـــاع من اضـــطرابات اجتماعية ســـياســـة وتوصـــلت الدراســـة إلى تحديد عدد من المشـــكلات البيئية التي بها تأثير على عدد من الظواهر الاجتماعية والتي يمكن أن تعود بدورها إلى أنماط مختلفة من الـ صراع فذهبت الدرا سة إلى أن الاحتباس الحراري ونفاد الأوزون والتصحر والأمطار الحمضية وتجريف الأراضي واستنزاف موارد المياه ونفاذ المخزون الســـمكي تؤثر ســـلبا على مجموعة من المتغيرات الاقتصـــادية والاجتماعية حيث نمط الإنتاج الزراعي وإزاحة الســـكان واختلال مؤســـســـات وأنماط الســـلوك الاجتماعي وهو ما يؤدي بدوره إلى تولد ثلاثة أنماط من الصـــراع والتي تتمثل في صـــراع انعدام الرضـــا وصـــراع هوية الجماعة والصـــراعات الهيكلية كما ركزت العديد من الدراسات على أهمية الروابط المتبادلة بين الظروف الاقتصادية والعوامل البيئية ونشوب الصراعات في الدول النامية فذهبت بعض الدراسات إلى أن الفقراء في سعيهم نحو البقاء يمارسون ضغوطا متزايدة على موارد البيئية المحلية مما يتسبب في استنزاف هذه الموارد والصراع على استغلالها وهو ما قد ينجم عنه في النهاية حدوث قلاقل اجتماعية والتي قد تتحول إلى شكل من أشكال العنف المسلح الأمر الذي يتطلب بدوره المزيد من الإنفاق العسكري أي المزيد من التكاليف الاقتصادية رجوعا مرة أخرى نحو تزايد حدة ونطاق الفقر .

- هذا وقد حددت إحدى الدراسات ستة أنماط من التغيرات البيئية التي قد تساهم في نشوب وتأجج الصراعات والمتمثلة في :

- التغيرات المناخية تآكل طبقة الأوزون .

- التصحر وانخفاض مساحة الأرض الصالحة للزراعة وانخفاض مساحة الغابات .

- الأمطار وقضية سوء استخدام المياه وتلوثها .

- تدهور الثروة السمكية .

حيث إن هذه التغيرات البيئية تؤثر بالسلب على معدل النمو الاقتصادي للدولة وتراجع الناتج الزراعي لها وتساهم في اختلال التوزيع السكاني والنزاع على الموارد الاقتصادية المتاحة والمحدود نسبيا مما يساهم في زيادة حدة التوترات السياسية ونشوب المزيد من الصراعات والنزاعات ومما سبق فإنه يمكن تقسيم أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية بالقارة الأفريقية إلى نوعين من الأسباب .

– **أســباب داخلية**: وتتمثل في دور الاســتعمار في تشــكيل الدول الأفريقية الحديثة وكذلك فساد أنظمة الحكم الأفريقية والتي انتهجت أساليب الحكم الشخصية واعتماد نظام الحزب الواحد مما أدى إلى الحد من فاعلية وقوة المؤسسات التشريعية والقضائية والتي لم يكن لها أي دور حقيقي في سـياسـة الدولة ونتج عن ذلك آثار اقتصـادية فادحة بسبب غياب الاستقرار السياسي كما أن الأمن يعد سببًا رئيسيًا للصراعات بالقارة إضافة إلى الآثار الاقتصـادية التي خلفها الاسـتعماريون بالدول الأفريقية باتباعهم سـياسـات اقتصادية غير متوازنة .

– **أسباب خارجية** : وتتمثل بالأساس في دور القوى الدولية في الحروب والصراعات التي دارت بالقارة الأفريقية حيث تبنت القوى الدولية سـياسـات متباينة تجاه القارة الأفريقية بما يتوافق مع طبيعة المصـالح والتطوير التي تحرك كل قوة منها ويأتي على رأس تلك القوى الدولية الصـراع الأمريكي السـوفيتي في أفريقيا وكذلك السـياسـة الفرنسـية تجاه أفريقيا والتي تدخلت في العديد من دول القارة الأفريقية بهدف إيجاد موطئ قدم جغرافي متميز أو منع الخصوم من الحصول على موقع مماثل وكذلك رغبتها في الحصول على الموارد الطبيعية والوصول إلى الأسواق الأفريقية .

– ومن ثم يمكن القول أيضا أن الصراعات المسلحة والإنفاق على التجهيزات العسكرية يمثل ضغطا على الموارد الاقتصادية واستنزافا للموارد البيئية اللازمة للقيام بعمليات التنمية مما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر وهو ما يدفع للمزيد من الصراع والعنف وبالتالي يمكن أن تقع الدول إستراتيجيًا في ما يسمي بفخ التنمية clevelapnment tuap ولا يمكن للدولة الخروج من هذا الفخ إلا بكسر أحد روابط هذه العلاقة .

مما سبق يتضح أن العلاقة بين العوامل البيئية والموارد الاقتصادية من ناحية والصراعات والحروب الأهلية من ناحية أخرى لها جوانب متعددة فالصراعات الأهلية تعد شكل من أشكال محاولات السيطرة على مصادر الثروات الطبيعية كما أن توافر الموارد الطبيعية يمثل مصدرًا مهمًا من مصادر تمويل الجماعات المتمردة وهو الأمر الذي يسهم في تفعيل أنشطة تلك الجماعات و قد تكون العلاقة بين توافر الموارد الطبيعية واندلاع الصراعات الأهلية علاقة تبادلية بمعنى أن تنمية الموارد الطبيعية وجهود البحث والاستكشاف قد تكون بدافع الحد من خطر الصراعات والحروب الأهلية وتحجيم نطاق آثارها .

ومن القضـــايا التحليلية الهامة في هذه الصـــدد أن العلاقة بين الموارد الاقتصـــادية والعوامل البيئية من ناحية والصــراعات والحروب الأهلية من الناحية الأخرى قد تكون مضللة نتيجة لوجود عوامل أخرى لم تأخذ في الحسبان عند اختيار العلاقة بين الظاهرتين كما أن الأهداف الاقتصادية للصراع قد تتداخل وتتشابك مع الأبعاد السياسية له بحيث يصعب تحديد وقياس أثر كل منهما بصورة دقيقة فمن ناحية تهدف بعض الجماعات إلى تدعيم وحماية و ضعها الاقتـصادي من خلال القوة المـسلحة ومن ناحية أخرى عندما ما تزداد الخسائر في الرفاهة الاقتصادية قد يحقق البعض مكاسب طائلة من اقتصاد الحرب بصورة لا يمكن تحقيقها في الأوقات العادية ولهذا تسعى هذه الجماعات إلى العمل على إذكاء نار الصراع والحرب .

ومن الأبعاد الاقتصـــادية الهامة لحالات العنف والصــراع قضــية التوزيع فالأنماط المحتفلة من التعددية مثل التعددية الثقافية والجغرافية والاقتصـــادية تؤدي إلى تعزيز هو ية الجـما عة ومع هذا لا تكفي هذه التـعدد يات و حد ها لتو ليد العنف فالتمييز الاقتصـــادي والســـياســـي وعدم العدالة في توزيع الموارد بين الجماعات أو الأقاليم المختلفة هو العامل الرئيســي لتعبئة وشــحذ هوية الجماعة أثناء الحرب الأهلية وهو ما تطلق عليه بعض الدراسات « عدم العدالة الرأسية » وتعتبره المصدر الرئيسي للصراع .

وفي إطار التحليل الاقتصـــادي لحالات الصـــراع والحروب الأهلية قامت بعض الدرا سات الاقتصادية بتطبيق تحليل التكلفة العائد على و ضعي الحرب والسلم بهدف تحديد المتغيرات المحددة لاتخاذ قرار الحرب أو إنهاء القتال فقامت إحدى الدراسات بصياغة نموذج يحلل المتغيرات المحددة لتكلفة و ضع السلم وتلك المحددة للمنافع المتولدة من حالة الحرب لكافة الأطراف .

وبتطبيق النموذج على الدول الأفريقية وجدت الدراســة أن الأطراف المتحاربة قد تفضــل اســتمرار حالة الحرب على وضــع الســلم أو حتى تحقيق الانتصــار الكامل على الطرف الآخر فالأطراف المتحاربة ســواء الحكومية أو المتمردين ، تحقق الكثير من المنافع في حالة الحرب وفي المقابل قد يرتب النصــر أعباء إضــافية متمثلة في ضــرورة تطبيق الديمقراطية وتوزيع الموارد بصورة عادلة .

ويكون القرار النهائي للمفاضــلة في العديد من الحالات هو محاولة تجنب الدخول في حرب شـاملة وتفضـيل شـكل من أشـكال الصـراع فتخفض الحدة كما أن الأطراف المتحاربة كثيرا ما تتعاون من أجل إطالة حدة الصــراع طالما أنه يحقق لهم منافع من وراء عمليات السـلب والنهب والتهريب عبر الحدود وهو تطلق عليه بعض الدراسـات مـصطلح « الـصراعات المربحة » وتمثل حالة أنجولا وليبريا و سيراليون أمثلة وا ضحة على التعاون بين الأطراف المتحاربة لتمديد فترة الصراع .

وتؤكد الدراســة أن القدرة العســكرية للمتمردين لا تعتمد على الاقتصــاد المحلي فعمليات التمرد غالبا ما تمول من مـصادر خارجية وفي المقابل تتوقف القدرة العسكرية للحكومة على نسـبة الإنفاق العسـكري من إجمالي الإنفاق العام للدولة وقامت الدراسـة بصـياغة شـكل من أشـكال العلاقات الأرتباطية التي تربط بين احتمال نشـوب الحرب الأهلية ومدة اســتمرار القتال وبين المكاســب والتكاليف المتوقعة من القيام بعمليات التمرد والتي تمثل تكلفة الفرصة البديلة للصراع وتكلفة قرار التعاون .

وفي هذا الصـــدد تم تحديد خمســـة متغيرات لقياس تأثيرهم على البديل المختار وهم نصيب الفرد من الدخل والمعطيات الأولية من الموارد الطبيعية وحجم السكان ومدي الانقســـام الاثني اللغوي والفترة المنقضـــية منذ نشـــوب آخر حروب أهلية وتوصـــلت الدرا سة إلى أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل يقلل احتمال اندلاع الحرب ويقصر مدة اســـتمرار القتال وهو ما قد يدعم مقولة أن الحرب الأهلية تعتبر ظاهرة خاصـــة بالدول ذات الدخل المنخفض كما ركزت الدراســـة على أن توافر الموارد الطبيعية يزيد من مخاطر اندلاع الحرب الأهلية ومن مدتها وتزيد احتمالات اندلاع الصـراع في الدول كثيفة السـكان كما أن الحرب تســتمر فيها لفترة زمنية أطول وفي المقابل يقل خطر اندلاع الحرب وتقصـر مدة استمرارها تدريجيا كلما طالت الفترة الزمنية منذ نشوب آخر حرب .

كذلك قامت إحدى الدراســات بقياس تأثير الانخفاض في معدل النمو الاقتصــادي على احتمالات نشوب الصراعات والحروب الأهلية في 41دولة أفريقية خلال الفترة من 1981 – 1999م وأ صبحت نتائج الدرا سة أن انخفاض معدل النمو في سنة ما بخمس نقاط مئوية يرفع احتمال نشــوب الحرب في الســنة التالية إلى مرة ونصــف مقارنة بحالة عدم انخفاض معدل النمو الاقتصــادي كما تناولت إحدى الدراســـات الهامة قضـــية العلاقة بين الوضع الاقتصادي وبين الأنماط المختلفة للصراع

فالدراسات تحاول معرفة تأثير الأوضاع الاقتصادية على احتمال حدوث نمط معين من أنماط الصراع وطبقت الدراسة هذا التحليل على 152 دولة خلال الفترة من 1950 – 1992 وبدأت بنموذج بسيط يسمح بتضمين متغيرين في كل مرة الصراعات الداخلية والانكماش الاقتصادي والصراعات الخارجية الانكماش الاقتصادي الصراعات الداخلية والخارجية وفي هذه المرحلة من التحليل توصلت الدراسة إلى أن هذه الظواهر الثلاثة غير مستقلة عن بعضها البعض وبصورة أكثر تحديدا وجدت الدراسة أن حالات الانكماش الاقتصادي تلعب دورا هاما في تحديد الصراعات الداخلية خاصة في أفريقيا فوجود حالة من لانكماش الاقتصادي يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث صراع داخلي في نفس سنة التحليل إلى الضعف تقريبا ثم قامت الدراسة بتوسيع نطاق التحليل بحيث يضم النموذج ثلاثة متغيرات تتمثل في الصراعات الداخلية والصراعات الخارجية والانكماش الاقتصادي وهنا أيضا توصلت الدراسة إلى وجود علاقة هامة بين هذه المتغيرات بوجود حالة انكماش اقتصادي مصاحبة لحدوث صراع خارجي يزيد من احتمال نشوب صراع داخلي إلى الضعف أو ثلاثة أضعاف في نفس سنة التحليل .

مما سبق يمكن تدعيم الاتجاه من الدرا سات الذي يؤكد أن القارة الأفريقية لا تميل بطبيعتها التي تغلب عليها سـمة التعددية الأمنية إلى اللجوء للعنف والصـراع ولكن الصـراعات والحروب واسـتنزاف الموارد الطبيعية واسـتغلالها بصـورة جائرة وعدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصـادية والتميز بين الأقاليم كلها عوامل دفعت إلى تزايد الشـعور باليأس والأحباط وانعدام الرضـا بين الغالبية العظمى من المواطنين مما أدى بدوره إلى الميل للعنف ونشوب الصراع .

ومن ثم نخلص إلى أن السـبب الثاني للصـراعات والحروب الأهلية يمكن في سـوء توزيع الموارد الاقتصادية وتدهور الأحوال الاقتصادية للدول الأفريقية فرغم أن أفريقيا قارة غنية بمواردها الطبيعية والمعدنية إلا أن مواردها غير مسـتغلة الاسـتغلال المثل ويتمثل ذلك في أن خمس مسـاحة القارة صـحراء لا يكفي المطر فيها للإنتاج وثلث مسـاحتها سـافانا تعاني من قلة الأمطار والمناطق تزرع منها فقط 15٪ وتصـل نسـبة الصـحراء إلى 35٪ من المسـاحة الكلية والتربة فقيرة تغطيها المسـتنقعات حيث يسـود التعدين أو الصـناعات الاسـتهلاكية أو الحرفية يضـاف إلى ذلك انتشـار مناطق الجفاف والتصحر الذي يصل إلى 60٪ من المساحة الكلية للقارة .

- أما عن تدهور اقتصادات الدول الأفريقية فإنه منذ منتصف الثمانينيات بلغت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر 370 دولار للفرد في العام وهو معدل مقدمي بالنسبة للدول النامية كما أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي أقل من أي منطقة في العالم إذ يصل 2٪ بينما تزايد عدد السكان بمعدل يصل إلى 3.2٪ كما تدهور إنتاج الغذاء بنسبة لأتقل عن 20٪ وانخفضت نسبة نصيب القارة من الصادرات الزراعية إلى 8٪ .

كما تدهور متوسط دخل الفرد بنسبة 1.6٪ سنويا و ضربت المجاعة ما لا يقل عن أربعين مليون نسمة من بلدان شرق وجنوب أفريقيا في حقبتي الثمانينيات والتسعينات وأودي الجوع بعشرات الألوف وتأثر حوالي 35 مليون نسمة في جنوب أفريقيا بسبب القحط والمجاعات وأصبحت هذه الدول في حاجة ماسة إلى المعونات الغذائية وتدهور الإنتاج المعدني وتزايدت أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية وتراجعت الصادرات وعانت معظم إن لم يكن أغلب الدول الأفريقية من الديون الخارجية والعجز في موازين المدفوعات وتدهورت مستويات المعيشة في السنوات التي شح فيها الأمطار أو انتشار الأوبئة والأمراض أو حدوث الزلازل أو البراكين أو الفيضانات .

كما يعاني الاقتصــاد الأفريقي من اســتخدام الطرق البدائية في الزراعة والاعتماد على المحاصــيل النقدية للتصــدير أما إنتاج المعادن فتســيطر عليه الشــركات الأمريكية الأوروبية وتعاني القارة من صــعوبة النقل والمواصــلات ونقص رؤوس الأموال وتدني الخبرات الفنية ووجود المشــاكل الطبيعية في النقل البحري مثل الجنادل والشــلالات والســدود التي تعرقل الملاحة النهرية علاوة على عدم قدرة رأس المال الخاص في المشاركة في برامج التنمية الاقتصادية في الزراعة والصناعة والتجارة والتعدين .

ومما يذكر أيضا ارتباط اقتصادات الدول الأفريقية باقتصادات الدول الأوروبية مثل الكومنولث أو المجموعة الفرنســية وانخفاض معدل التبادل التجاري من حيث اعتماد الدول الأفريقية على الموارد الخام أو المحاصــيل الزراعية التي تباع بأبخس الأســعار ويضــاف إلى ذلك ارتفاع نســبة الأمية وانخفاض المســتوى التعليمي وانتشــار البطالة والفســاد الحكومي وبيروقراطية الإدارة وارتفاع معدل النمو الســكاني وتخلف وســائل صــيد الأســماك وعدم العدالة في توزيع الدخول وازدياد الفقر ونقص الأرض وتعرية التربة وتدهور البيئة وتلوثها نتيجة التصحر .

وعندما اتجهت الدول الأفريقية إلى صندوق التقد الدولي والمؤ سسات الاقتصادية الدولية الأخرى فرضت عليها شروطا صارمة منها ضرورة القضاء على عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وترشيد الإنفاق والإصلاح الضريبي وتصحيح هيكل الأسعار وتثبيت أسعار السوق والتحكم في ظاهرة التضخم في الوقت الذي تلهث فيه هذه الدول إلى إشباع الحاجات الملحة من الطعام والشرب والملبس والمسكن والرعاية الصحية الأولية والحصول على التعليم ومحاربة الفقر ومن ثم يخلص البعض إلى القول بأنه منذ انتهاء عصر الحرب الباردة ومنذ بداية التسعينيات فقد بات واضحا ضعف اقتصادات الدول الأفريقية وعجز حكومات تلك الدول عن الوفاء بالتزامها تجاه مواطنيها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية وتقاعسها عن القيام بدورها الاجتماعي في ظل برامج التكليف الهيكلي الأمر الذي أثار حالة من عدم الاستقرار ووصل إلى حد المقاومة المسلحة للنظم الحاكمة .

3- **اختلالات التوزيع السكاني والتنازع على الموارد النادرة** :- يشير البعض إلى اعتبار اختلالات التوزيع السكاني سببا ثالثا ورئيسيا للصراعات والحروب الأهلية وتمثل ذلك فيما يلي :

- تبرز المفارقة بين توزيع السـكان في القارة الأفريقية حيث توجد مناطق آهلة بالسـكان ومناطق يندر فيها السـكان فمن المعروف أن العنصـر الزنجي يحتل الجزء الأكبر من القارة خاصة في المناطق الجنوبية والوسطي والغربية أما السلالات السامية والحامية فإنها تتركز في الأجزاء الشمالية والشرقية من القارة إضافة إلى جماعات البوشهن والهوتنتوت الذين يعيشون في جنوب غرب القارة في صحراء ناميبيا وجماعات الأقزام في الغابات الاستوائية وهذه المناطق آهلة بالسكان وهناك مناطق نادرة السكان مثل منطقة الصحراء الكبرى حيث يسود الجفاف والغابات وخاصة المناطق الاستوائية والمناطق الوعرة .

وترجع اختلالات التوزيع السكاني إلى تجارة الرقيق التي مارسها الأوربيون في القارة فقد أدت نقل أعداد هائلة من الشباب من الجنسين إلى العالم الجديد وترك العجزة وغير الأصحاء وتدمير أعداد أخرى في عمليات الأنمارة واصطياد الرقيق عبر الأطلنطى فقد فقدت أربعين مليونا من غرب أفريقيا وحدها وحوالي مائة مليون من القارة كلها في عضون ثلاثة قرون .

- ويضاف إلى ذلك الأساليب التي اتبعها الأوربيون في جلب الرقيق من حرق القرى وإشعال الحروب بين القبائل وتدمير مساحات الأراضي وانتشار الأمراض المعدية وقد أدى ذلك إلى هجرات وتحركات قبلية إلى المناطق النائية أو المرتفعة خوفا من تجارة الرقيق كما أن نسبة كبيرة من السكان قد فقدت سواء أثناء القارات أو في الطرق إلى العالم الجديد أو بعد الوصول .

- ومن مظاهر اختلالات التوزيع السكاني في أفريقيا الهجرة الداخلية أي الانتقال داخل الدولة نفسها من الريف إلى الريف هجرة المزارعين أو الرعاة أو من المدن إلى المدن مثلما حدث في جنوب أفريقيا أومن الريف إلى المدن وهناك الهجرة الدولية من الدو لة إلى خارجها مثل هجرة الأوربيين إلى بلادهم بعد الاستقلال كما أن هجرة اللاجئين من جراء عوامل طبيعية أو بشرية أو عسكرية أو تعرضهم للاضطهاد من ضمن عوامل الاختلالات السكانية في القارة الأفريقية .

هذا وتعتبر مشكلة اللاجئين من المشكلات التي تواجه القارة الأفريقية سواء من حيث دولهم أو الدول المستقبلة لهؤلاء وتشير الإحصائيات إلى أن تعداد اللاجئين بأفريقيا قد وصل إلى نصف تعداد اللاجئين في العالم .

ومما لا شك فيه إلى أن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين يعد سببا في إحداث الحروب والصـراعات الداخلية ذلك أنهم يشـكلون عبئا على الدولة المضـيفة لهم وقد يتم اسـتخدامهم أحيانا لمؤازرة النظام الحاكم ومن أمثلة ذلك اتهام اللاجئين الروانديين في أوغندا بأنهم كانوا يستخدمون كأدوات بطش للمعارضة الأوغندية أيام حكم عيدي أمين وحين انهار النظام اتجه أوبوتي إلى مطاردتهم فارتموا في أحضـان موسـيفيني وقدم لهم العون بعد ذلك فشكلوا الحركة الوطنية في رواندا بعون أوغندا .

ومن أمثلة ذلك أيضا توطين زياد بري للأوجادين في شمال الصومال وقام بتسليحهم ليقهر قبائل إسحاق فزاد الصراع الذي أسفر عن نهاية الدولة .

ومن جهة أخرى قد يترتب على الحروب الأهلية نزوح اللاجئين إلى الدول المجاورة فمع تصـاعد الحروب الأهلية في السـودان قد نزح ما يقرب من مليون نسـمة رحلوا من مواطنهم في جنوب السودان كما رحل 170 ألف لاجئ إلى الدول المجاورة .

ذلك لأن الصـــراع في دولة ما يؤدي إلى تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة وكثيرا ما ينتقل بمنطق العدوى إلى الدول المجاورة وذلك للتداخل الاثني عبر الحدود مثل نروح اللاجئين بين الســودان وإثيوبيا وأوغندا وأريتريا ورواندا وبورندي والصــومال وإثيوبيا وليبريا وســيراليون وهو الأمر الذي يؤدي إلى موجات متتابعة من اللجوء الجماعي في اتجاهات متعاكسة ومتبادلة في كثير من الأحيان .

ومن ثم يخلص البعض إلى أنه يعد اختلال التوزيع الســكاني ســببا ثالثا ومؤكدا للصراعات والاضطرابات التي سادت العديد من الدول الأفريقية حيث توجد بالقارة مناطق آهلة السكان وتتوافر بها الموارد بشكل ملحوظ في حين توجد مناطق أخرى يندر بها السكان نتيجة لندرة الموارد المتاحة بها مثل الصحراء الكبرى حيث يسود الجفاف والغابات وتؤدي ندرة الموارد المتاحة في تلك المناطق إلى زيادة تيارات الهجرة الداخلية أي الانتقال داخل الدولة ذاتها من الريف إلى الحضر وزيادة الضغط على الموارد المتاحة مما يساهم في إذكاء روح الصراع وكما نوهنا فإن مشكلة اللاجئين قد يكون سببا في إحداث الحروب والصــراعات الداخلية بالإضــافة إلى أنهم يشــكلون عبئا على الدول المضيقة لهم .

**4- الحدود السياسية :** كانت التخوم ذات أهمية للجماعات الأفريقية قبل الاستعمار حيث اعتمدت الجماعات الأفريقية على الصيد والجمع وكان تعدي تلك الحدود صعبا وكان ينظر إلى الغرباء نظرة شك وفي فترة اكتشاف القارة كان تعدى هذه التخوم يتم بموافقة السكان المحليين أو باستخدام القوة لتحقيق أغراض هؤلاء المكتشفين .

- بعد مؤتمر برلين الذي عقد عامي 1884 – 1885 والخاص بتقسيم القارة بين الدول الأوربية تطورت أشكال الحدود السياسية فيما يعرف بمناطق النقود أو الدول المحلية مرورا بالتعديلات التي تمت في نظام الانتداب تحت مظلة عصبة الأمم أو نظام الوصاية في عهد منظمة الأمم المتحدة فيما بعد وتقرر على يد المستعمرين سياسة رسم الحدود بين الكيانات الأفريقية .

وفي الفترة من 1890م إلى 1910م كانت معظم تلك الحدود قد تم رسمها على الخرائط دون مراعاة لتوزيع السكان وذلك عن طريق الشركات الاستعمارية مثل شركة الهند الشرقية البريطانية أو بالاتفاق مع الزعماء المحليين والتي يتم تحديدها بحدود فلكية أو هندسي ( خطوط الطول والعرض ) أو عن طريق المظاهر التضاريسية مثل الجبال فالأنهار وغيرها .

وبعد الاستقلال بدت ظاهرة شاذة وغريبة في الجغرافيا السياسية للقارة حيث امتلأت القارة بالدول الاصـطناعية التي أصـبحت لا تعتمد على أسـس جغرافية أو اقتصـادية وأصبح بعضها مفتتا والآخر حبيسا ( 14 دولة ) والثالث جيوبا تفتقر إلى مقومات الدولة .

وبعد قيام منظمة الوحدة الأفريقية في مايو عام 1963م احتفظت المنظمة بوحدة القارة وعدم المساس بمسألة الحدود السياسية وأصدرت قرارا في مؤتمر القمة عام 1964م باحترام الحدود القائمة وقت الاستقلال لكل دولة أفريقية وإن كانت ما تزال تعتبر أحد أسباب التوتر والصراعات السياسية والحروب الأهلية في القارة التي تضم 54 دولة وهي بذلك أكثر القارات عددا للدول .

ولقد كان موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مسألة الحدود السياسية واضحا منذ البداية في مؤتمر رؤساء وحكومات الدول الأفريقية المنعقد في القاهرة عام 1964م والتي تقرر فيه كما نوهنا أن تتعهد الدول الأعضاء في المنظمة باحترام الحدود القائمة وقت الاستقلال خشية الصعوبات التي تواجه ثمة تغيرات في الحدود بسبب التعقيدات القبلية في المجتمعات الأفريقية .

**وقد ترتب على هذا الوضع وجود ثلاث مشاكل رئيسية نجملها فيما يلي :**

1- وجود مشــكلات حدودية بين بعض دول القارة مثل تلك التي تفصــل بين كينيا وتنزانيا والســنغال و جامبيا والكاميرون ونيجير يا الصــو مال وكينيا وكينيا وأثيوبيا والمغرب والجزائر ومصر والسودان وإثيوبيا وأريتريا مؤخرا .

2- أن تلك التقســيمات التي تم وضــعها عن طريق الدول الاســتعمارية لم تأخذ في الحسبان أو ضاع القبائل والجماعات الأفريقية التي تم تقسيمها بين دولتين أو أكثر مثل شعب الأيفي EVE الذي تقسمه الحدود بين غانا وتوجو وجماعة النجوني Nogmi بين زيمبابوي ومالاوي وشعب الماساي بين كينيا وتنزانيا وقبائل الهوسا والفولاني

التي قســمت بين نيجيريا والنيجر والكاميرون وقبائل الباكونجو بين زائير والكنونغو الديمقراطية وأنجولا والأزاندي بين السودان وزائير وأفريقيا الوسطى وشعب الصومال الذي يمتد في أثيوبيا وكينيا وقبائل الأنواك بين الســودان – إثيوبيا وشــعب الداموجا بين غانا وتوجو وأتشــولي بين أوغندا والســودان وقبا ئل المندي بين غينيا وســيراليون والتشكوي بين الكونغو وأنجولا و شعب البمبا بين الكونغو وزامبيا و شعب الألوريين بين الكونغو وأوغندا .

ج- أدت مشــكلة الحدود ووجود هذه الجماعات ضـــمن حدود دولتين أو أكثر إلى الصراع بين هذه القبائل بسبب الخلاف على زعامة القبيلة أو الخلاف على ملكية المرعي أو الأرا ضي الزراعية أو مناطق الـ صيد أو الـ صراع على النفوذ الاجتماعي أو الـ سيا سي يضاف إلى ذلك الهجرة الداخلية أو اللجوء السيا سي من منطقة لأخرى أو من بلد لآخر كما كان له أثره في إذكاء الحركات الانفصالية في كثير من الدول الأفريقية وأن بعض هذه القبائل محب للحرب ونـ صب الكمائن مثل قبائل المندي في سيراليون حتى إن بريطانيا قد جندت تلك القبائل المحاربة في الحرب العالمية الثانية .

هذا ولقد أدت مشــكلة الحدود ووجود هذه الجماعات ضـــمن دولتين أو أكثر إلى الصراع بين هذه القبائل بسبب الخلاف على زعامة القبيلة أو الخلاف على ملكية المراعي والأرا ضي الزراعية ومناطق الـصيد أو الـصراع على النفوذ الاجتماعي أو الـسيا سي كما كان له أكبر الأثر على تنمية الحركات الانفصالية في كثير من دول القارة الأفريقية .

**ثانيا – الآثار الاقتصــادية للصــراعات والمشــكلات الأمنية في القارة الأفريقية :- وتتمثل في الآتي :**

- أثر تلك الصراعات على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه : فقد أثرت تلك الـ صراعات التي دارت في أراضِ العديد من الدول الأفريقية بالـ سلب على الناتج المحلي الإجمالي لها ونصــيب الفرد منه ويوضــح الجدول التالي رقم تطور هذا الناتج ونصــيب الفرد منه في عدد من الدول الأفريقية التي كانت من المشــكلات الأمنية والاضــطرابات السياسية منذ عام 1980م .

ويتضح من استقراء الجدول رقم (1) مدي التدهور الملحوظ سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو في نـصيب الفرد منه في العديد من الدول الأفريقية التي تحدث بها الـصراعات والحروب الأهلية فقد انخفض نصــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أنجولا على ســبيل المثال من 840 دولار ســنة 1990 إلى 440 دور عام 2000 وفي بوروندي انخفض هذا المتوسط من 220 دولار إلى 180دولار فقط خلال نفس الفترة وفي أفريقيا الوســطي انخفض من 470 دولار إلى 280 دولار خلال نفس الفترة وكذلك الحال في كل من ليبريا والكونغو الديمقراطية ومالي وموريتانيا والنيجر ورواندا وســيراليون التي تناقص فيها بمقدار 50٪ .

ويلاحظ من الجدول أيضا تراجع متوسط الدخل السنوي في العديد من تلك الدول مثل بوروندي وأفريقيا الوسطى والكونغو والديمقراطية ، موريتانيا ، موزمبيق ، النيجر ، رواندا ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، أوغندا ، إثيوبيا .

**جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه في بعض الدول الأفريقية التي عانت من الصراعات والحروب الأهلية[1] .**

| الدولة | GDP للحقيقي بالمليون دولار بالأسعار الثابتة لسنة 1995 | نصيب الفرد منه بالدولار | متوسط الدخل السنوي بالدولار |
|---|---|---|---|
| | 2000 1990 1980 | 2000 1990 1980 | 85-89 متوسط التسعينات |
| أنجولا | 6.877 6.230 5.076 | 440 840 – | 530 510 |
| بوروندي | 946 1.182 728 | 110 220 200 | 186 286 |
| أفريقيا الوسطى | 1.258 1.063 964 | 280 470 340 | 375 392 |
| تشاد | 1.608 1.423 788 | 200 280 240 | 250 238 |
| الكونغو الديمقراطية | 4.611 7.530 7.531 | 90 220 630 | 164 480 |
| جيبوتي | 495 547 – | 880 – – | 790 – |
| أريتريا | 612 – – | 180 – – | 200 – |
| ليبريا | – – – | 130 – 620 | – 470 |
| مالي | 3.129 2.170 2.013 | 230 270 270 | 263 226 |
| موريتانيا | 1.319 910 753 | 350 540 460 | 473 482 |
| موزمبيق | 3.381 2.063 1.938 | – 170 – | 176 246 |
| النيجر | 2.163 1.858 1.833 | 180 310 440 | 233 288 |
| رواندا | 2.061 1.978 1.658 | 240 370 250 | 246 330 |
| سيراليون | 769 1.115 1.013 | 130 260 360 | 176 296 |
| الصومال | – – – | – 120 110 | 120 140 |
| السودان | 13.358 0.049 4.929 | 350 610 480 | 387 656 |
| أوغندا | 7.879 4.330 – | 280 340 – | 276 324 |

(1)المصدر : The World Bank، African Development Indicators 2002، 2004، Washington) نقلا عن : نهلة أبو العز ، الآثار الاقتصادية للمشكلات الأمنية في أفريقيا مجلة آفاق أفريقية العدد 21 صيف 2006 – الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ص 14

2- أثر الصــراعات والمشــكلات الأمنية على التدفقات الاســتثمارية في الدول التي جرت على أرضها الصراعات :

يوضــح الجدول رقم (2) ما طرا على الاســتثمارات في بعض الدول التي حدث بها صراعات وا ضطرابات من تذبذب وتغير وعدم ا ستقرار الا ستثمارات وتذبذبها كنسبة من الناتج المحلي الإ جمالي من خلال الفترة 1980 – 2000 ففي أنجولا على ســبيل المثال انخفضــت تلك النســبة من 20.4٪ ســنة 1980 إلي 202٪ فقط عام 1990 وفي بوروندي من 13.9٪ سنة 1980 عام 1980 حيث بلغت 3.6٪ ارتفعت إلى 7.3٪ عام 1990.

ولا شك أن المناخ الـسيا سي الذي يغلب عليه طابع عدم الا ستقرار والا ضطراب يكون منا خا غير ملائم لنمو الاســتثمارات ســواء التي تأتي من مصــادر داخلية أو الا ستثمارات الأجنبية المبا شرة فالهدف النهائي لأي مستثمر يتمثل بالأ ساس في تحقيق أقصي عائد ممكن على استثماراته ولا يتسنى له ذلك في ظل عدم الاستقرار السياسي .

**جدول رقم (2) نصيب الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الأفريقية التي جرت على أرضها الصراعات .**

| الدولة | 1980 | 1990 | 2000 |
|---|---|---|---|
| أنجولا | 20.4 | 2.2 | 24.6 |
| بوروندي | 13.9 | 13.5 | 8.4 |
| أفريقيا الوسطى | 15.7 | 6.1 | 9.6 |
| تشاد الكونغو الديمقراطية | 11.2 | 11.5 | 17 |
| جيبوتي | 24.7 | 34.4 | 3.5 |
| أريتريا | 13.1 | 17.4 | 12.2 |
| موريتانيا | – | – | – |
| مالي | 36.1 | 18.8 | 32.1 |
| موزمبيق | 14.8 | 20.7 | 20.5 |
| النيجر | 12.2 | 22.5 | 36.6 |
| رواندا | 28.1 | 11 | 10.8 |
| سيراليون | 12.4 | 11.7 | 17.5 |
| السودان | 17.7 | 9.4 | 8 |
| أوغندا | 3.6 | 7.4 | – |
| الصومال | 4.8 | 11.9 | 19.8 |
|  | – | – | – |

المصـدر : African Development Bank، African Development Report 2004 (Oxford: Oxford University Press، 2004 table 2-4، p 317.

نقلا عن المصدر السابق مباشرة .

3- الآثار التضـخمية للصـراعات والمشـكلات الأمنية في أفريقيا :- من المألوف حدوث تضخم شديد يرجع بالأساس إلى محاولة الحكومة الحفاظ على مستوى الإنفاق العام أو زيادته لمواجهة التدهور في العملة المحلية ولقد شـهدت العديد من الدول الأفريقية التي جرت على أرضـها الصـراعات والحروب الأهلية ارتفاعا ملحوظا في الأسعار .

ولقد بلغ المعدل السـنوي للتضـخم في أنجولا على سـبيل المثال أكثر من 2005٪ وأكثر من 100٪ في سيراليون والسودان خلال عقد التسعينيات من القرن الفائت وقد سجلت الكونغو الديمقراطية أسوأ حالات التضخم في أفريقيا خلال ذلك العقد بها أكثر من 5444٪ بسـبب انهيار العملة المحلية والسـياسـية النقدية المتبعة خلال سـنوات الصراع .

ويوضـح الجدول التالي ( الثالث ) معدلات التضـخم السـنوي في عدد من الدول الأفريقية التي شهدت تلك الصراعات خلال الفترة من 1980 – 2000م .

## جدول رقم (3)

**يوضح الجدول التالي معدلات التضخم السنوي في عدد من الدول الأفريقية التي شهدت تلك الصراعات خلال الفترة من 1980-2000 .**

| الدولة | 1980 | 1990 | 1995 | 2000 |
|---|---|---|---|---|
| أنجولا | - | 2500 | 2672 | 325 |
| الكونغو الديمقراطية | 4.5 | 5444 | 541.8 | 550 |
| موزمبيق | - | 47 | 54.4 | 12.7 |
| أوغندا | - | 33.1 | 7.5 | 4.5 |

المصدر : World Bank، World Development Indicators 2002 .

نقلا عن المصدر السابق مباشرة.

4- أثر الصــراعات والمشــكلات الأمنية على توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة وارتفاع نسبة الإنفاق على الدفاع :-

يحتل توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة ويصبح للإنفاق الحكومي على الجيش نصيب الأسد بينما تتزاحم الخدمات الأساسية المسلحة في طلبها على القسم الضئيل الذي يخصص لها في هذه الظروف كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والبنية الأساسية والتحتية .

ففي عام 1992م وجدت إحدى الدراسات أن الإنفاق العسكري العالمي قد تساوى مع إجمالي دخل نصف سكان العالم ولا يزال الإنفاق العسكري في العالم الثالث يحتل نسبة يعتد بها من الناتج المحلي الإجمالي GDF ) على الرغم من تراجع تلك النسبة مؤخرا (4٪ من CDP)

وفي أفريقيا وصل إجمالي الإنفاق العسكري إلى 5/ 20 مليون دولار عام 1982 وأخذ في الانخفاض تدريجيا ووصل إلى 17.8 مليون دولار عام 1987م واستمر في الانخفاض حتى بلغ 14.5 بليون دولار عام 1991 .

ومما لا شك فيه أن تزايد نصيب الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي CDP يكون على حساب الإنفاق على الصحة والتعليم .وتوضح الجداول 4 ، 5 الإنفاق العسكري في عدد من الدول الأفريقية بالمليون دولار وكذلك نسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينيّات .

ويتضــح من اســتقراء الجداول 4 ، 5 ارتفاع نســبة الإنفاق على الدفاع في العديد من الدول الأفريقية فقد بلغت تلك النســبة 22.5٪ في أنجولا عام 1985 ولكنها ترجعت بشــكل ملحوظ في بداية التســعينات ولكنها تزايدت مرة أخرى عام 1997م إلى 22.3٪ ثم إلى 32.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP سنة 1999م .

كذلك الأمر في أريتريا بلغت نســبة الإنفاق العســكري من الناتج المحلي الإجمالي CDP عام 1993م 21.4٪ وقفزت إلى 29٪ عام 1998م ولكنها تراجعت إلى 22.9٪ عام 1999م وعند مقارنة تلك النسب بالأنفاق العام على الخدمات الأخرى مثل الصحة والتعليم يتضــح مدى التفاوت بينهما في نصــيهم من ال GDP ولقد كانت نســبة الإنفاق الحكومي العسكري إلى الإنفاق على التعليم والصحة 200.8٪ في أنجولا في الصومال .190٪ في إثيوبيا خلال الفترة من 1990 – 1999 .

جدول رقم (4)

الإنفاق العسكري في 10 دول أفريقية بالمليون دولار خلال الفترة 91-2000 م

(بالأسعار الثابتة لسنة 95)

| الدولة | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزئر | 622 | 1041 | 1119 | 1362 | 1319 | 1502 | 1807 | 1911 | 3221 | 2329 |
| أنجولا | 1128 | 1214 | 656 | 2322 | 1591 | 2474 | 1860 | 732 | 2418 | – |
| بتسوانا | 170 | 158 | 166 | 152 | 139 | 128 | 148 | 191 | 189 | 185 |
| بورندي | 49.4 | 508 | 50.3 | 52.6 | 43.8 | 50.8 | 53 | 52 | 61.6 | – |
| جيبوتي | 34.9 | 35.8 | 31.6 | 29.4 | 27 | 21.4 | 22.6 | 22.6 | – | – |
| إريتريا | – | – | 95.3 | 74.1 | 118 | 137 | 86.8 | 197 | 167 | – |
| أثيوبيا | 79 | 122 | 135 | 124 | 105 | 118 | 223 | 349 | 653 | – |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المغرب | 138<br>1 | 136<br>9 | 137<br>4 | 160<br>0 | 147<br>4 | 136<br>2 | – | – | – | – |
| رواندا | 132 | 108 | 105 | 28.<br>4 | 60.<br>1 | 86.<br>1 | 79.<br>2 | 87.<br>2 | 88.<br>6 | 59.<br>9 |
| زيمبابو<br>ي | 269 | 215 | 191 | 199 | 197 | 200 | 212 | 173 | 213 | 401 |

المصدر :

Wuyi omit oogun, Military Expenditure and conflict in Africa, www. Unpan 1. Un, Org/ untradoc/groups/public/documents/UNPAN.pdf.

نقلا عن المصدر السابق مباشرة (تابع الجداول) .

جدول رقم (5)

الإنفاق العسكري في 10 دول أفريقية كنسبة من الـ خلال الفترة 91–99م

| الدولة | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 1.2 | 2.2 | 2.6 | 3.2 | 3 | 3.3 | 3.7 | 4 | 43.8 |
| أنجولا | 6.8 | 12 | 12.5 | 19.8 | 17.6 | 19.5 | 22.3 | 11.4 | 23.5 |
| بتسوانا | 4.4 | 4.3 | 4.5 | 3.9 | 3.5 | 2.9 | 3.1 | 3.7 | 3.4 |
| بوروندي | 3.8 | 3.6 | 3.7 | 3.9 | 4.2 | 5.7 | 6.3 | 5.9 | 6.1 |
| جيبوتي | 5.9 | 6.1 | 5.6 | 5.4 | 5.1 | 4.2 | 4.5 | 4.4 | – |
| إريتريا | – | – | 21.4 | 13 | 19.9 | 22.8 | 13.5 | 29 | 22.9 |
| أثيوبيا | 2 | 2.7 | 2.9 | 2.4 | 2 | 1.9 | 3.4 | 5.1 | 9 |
| المغرب | 4.1 | 4.3 | 4.4 | 4.9 | 4.7 | 3.9 | – | – | – |
| رواندا | 5.5 | 4.4 | 4.6 | 3.4 | 3.9 | 5.2 | 4.1 | 4.3 | 4.2 |
| زيمبابوي | 3.8 | 3.7 | 3.4 | 3.3 | 3.6 | 3.2 | 3.4 | 2.7 | 3.4 |

نقلا عن المصدر السابق مباشرة.

ويوضــح الجدول التالي رقم (6) الإنفاق العام على التعليم والصــحة في بعض الدول الأفريقية التي شهدت حروبًا و صراعات وا ضطرابات سيا سية إذ يتضح ضآلة النسبة المواجهة من الناتج المحلي الإجمالي إلى النفاق على كل من التعليم والصــحة في الدول الأفريقية التي تعر ضت للمشكلات الأمنية وذلك مقارنة بإنفاقها على التسليح والجيش فعلي حين كانت نســبة الإنفاق على التعليم في أنجولا على ســبيل المثال 0.5٪ والصــحة 1.5٪ كانت نسبة الإنفاق على الجيش حوالي 6٪ من جملة الإنفاق العام بين عامي 1985، 1987 وأصــبحت نســبة الإنفاق على الجيش أكثر من 23٪ من إجمالي الإنفاق لعام 1991م.

جدول رقم (6)

| الدولة | الإنفاق على التعليم كنسبة من الـ GDP | | | الإنفاق على الصحة كنسبة من GDP | |
|---|---|---|---|---|---|
| أنجولا | - | 3 | 27 | 6 | 3.6 |
| رواندا | 2.7 | - | 2.8 | 5 | 5.2 |
| بوروندي | - | 3 | 3.4 | 5 | 3.1 |
| جيبوتي | - | 4 | 3.5 | - | 7 |
| سيراليون | 3.7 | - | 1 | 10 | 4.3 |
| السودان | 41.8 | 6 | - | 3.4 | 4.7 |
| أثيوبيا | 2.5 | - | 3.9 | 3.8 | 4.6 |
| غامبيا | 3.1 | 4 | 2.7 | 3.4 | 4.1 |
| ليسوتو | 7.5 | 6 | 10.1 | 13 | 6.3 |

المصدر : World Bank, African Development Indictors 2004

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

وخلا صة القول فإن الإنفاق المتزايد على التـ سليح من قبل بعض الدول الأفريقية قد عمل على تقويض الأمن البشري في الوقت الذي تبرر فيه هذه الدول الإنفاق على التسليح بأنه يحقق مزيدا من الأمن للمواطن العادي إذ يلتهم هنا الإنفاق الموارد الثمينة التي كان من الممكن اســتخدامها في أغراض التنمية البشــرية وعند تطبيق دول أفريقيا جنوب الصــحراء لســياســات التكيف الهيكلي كانت التخفيضــات التي تجري على الإنفاق الاجتماعي أكبر من التي تجري على الإنفاق العســكري أضــف إلى ذلك ما تتطلبه تلك الأسلحة والمعدات من صيانة دورية وقطع غيار مرتفعة الأسعار .

5- أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على تراكم الديون الخارجية للدول الأفريقية وزيادة أعباء خدمة هذه الديون حيث تمثل مشكلة الديون الخارجية عبئا ثقيلا على القارة الأفريقية حتى إنها تطرح كتحد مباشــر لجهود التنمية الأفريقية ولا شــك أن تلك الديون المتراكمة على الحكومات والـ شعوب الأفريقية يقف ورائها التـ سليح قبل أي  شيء آخر وتذهب نسبة كبيرة من دخول هذه الدول إلى خدمة الدين فعلي سبيل المثال قدرت ديون كل من الســودان والكونغو الديمقراطية أكثر من عشــرة مليارات دولار ســنة 1995، وقدرت ديون أنجولا بأكثر من ثلاثة مليارات دولار عام 1985م أي ما يوازي 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي CDP

تضاعف إلى 9.738 مليارات دولار عام 1995م أي ما يوازي 262٪ من إلى CDP أما خدمة الدين فتصاعدت من 372 مليون سنويا سنة 1985 إلى 457 مليون دولار سنة 1995 وفي موزمبيق فإن ديونها قد تصاعدت من 2.3 مليار دولار تقريبا سنة 1985م أي 89.1٪ من إلى CDP إلى 2.35 مليار دولار أي ما يوازي 364٪ من إلى CDP .

ويوضح الجدول رقم (7) إجمالي الديون الخارجية في بعض الدول الأفريقية التي شهدت صراعات ومشكلات أمنية وكذلك خدمة تلك الديون بالمليون دولار .

جدول رقم (7)

إجمالي الدين الخارجي وخدمة هذه الديون (بالمليون دولار)

| الدولة | إجمالي الدين الخارجي بالمليون دولار | | | | | خدمة الدين بالمليون دولار | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1982 | 1992 | 1998 | 2002 | 2003 | 1982 | 1992 | 1998 | 2002 | 2003 |
| أنجولا | 9.574 | 12.014 | 10.588 | 9.30 | 9.710 | 220 | 1.610 | 2.070 | 2.270 | 2.400 |
| بوروندي | 212 | 994 | 1.127 | 1.119 | 1.020 | 10 | 40 | 40 | 30 | 20 |
| أفريقيا الوسطى | 247 | 752 | 905 | 1.011 | 1.290 | _ | _ | 20 | _ | 180 |
| تشاد | 137 | 636 | 1.003 | 1.371 | 1.520 | _ | _ | _ | 30 | 4 |
| الكونغو الديمقراطية | 4.505 | 11.368 | 13.506 | 10.434 | 8.730 | 720 | 2.520 | 810 | 10.410 | 180 |
| جيبوتي | 24 | 227 | 337 | 395 | 420 | _ | _ | _ | 30 | 20 |
| أريتريا | _ | _ | 141 | 509 | 570 | _ | _ | _ | 30 | 20 |
| مالي | 867 | 2.264 | 3.017 | 3.198 | 3.110 | 20 | 60 | 80 | 70 | 80 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| موريتانيا | 1.167 | 2.134 | 2.400 | 1.921 | 1.840 | 0 | 90 | 90 | 110 | 120 |
| موزمبيق | 21.695 | 4.892 | 4.114 | 3.644 | 4.210 | 390 | 80 | 90 | 150 | 180 |
| النيجر | 603 | 1.193 | 1.617 | 1.886 | 1.950 | – | – | 30 | 60 | 70 |
| رواندا | 220 | 806 | 1.159 | 1.140 | 1.470 | – | – | 20 | 40 | 40 |
| سيراليون | 386 | 1.157 | 1.179 | 1.152 | 1.090 | 70 | 90 | 50 | 70 | 80 |
| السودان | 22.609 | 22.765 | 37.462 | 32.728 | 33.400 | 2.530 | 3.510 | 6.190 | 5.140 | 5.990 |
| أوغندا | 841 | 2.674 | 3.631 | 3.647 | 3.880 | – | 250 | 140 | 130 | 160 |
| أثيوبيا | 1.191 | 9.026 | 5.151 | 5.233 | 5.676 | 60 | 180 | 200 | 200 | 200 |

المصدر : مجمع ومحسوب من :

African Development Report 2004, table 2-12, 2-13, p325/326.

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

ويوضح الجدول رقم (7) الأزمة الاقتصادية التي عانت وتعاني منها العديد من الدول الأفريقية بسبب الديون المتراكمة على عاتقها فالسودان على سبيل المثال تصاعدت ديونها بشكل ملموس منذ عام 1982 فبعد أن بلغت 22.609 مليار دولار في هذا العام أخذت في التزايد تدريجيا حتى بلغت 33.400 مليار دولار سنة 2003 بل والأكثر من ذلك تنامت خدمة ديونها من 2.530 مليار دولار عام 1992

إلى ما يقارب ستة مليارات دولار سنة 2003وهو ما يوضح حجم المشكلة التي تعاني منها السودان ولعل من أهم أسباب تراكم الدين الخارجي للسودان بهذا الشكل هو إنفاقها المتزايد على تسليح الجيش ولجوؤها إلى الاقتراض المتزايد سواء من المؤسسات النقدية أو من الدول الأجنبية لسد العجز في ميزان مدفوعاتها .

6- أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على تزايد حدة الفقر في الدول الأفريقية : إن العلاقة بين الفقر والصراعات علاقة تبادلية تتزايد حدة الفقر وانخفاض متوسط نصيب من الدخل القومي والتدهور النسبي للخدمات الصحية والتعليمة والبيئة التحتية يعد من أهم العوامل التي تأجج من حدة الصراعات كما أن الصراعات التي تجري على أراضي العديد من الدول الأفريقية قد ساهمت بشكل ملموس في تزايد حدة الفقر بها فلقد قدر أن أكثر من 300مليون أفريقيا يعيشون بالكاد على 0.65 وهم يمثلون حوالي نصف سكان القارة الأفريقية .

ويعيش في أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من 47.67٪ من إجمالي سكان الإقليم بدخل يقل عن واحد دولار يوميا وهي نسبة كبيرة مقارنة بمثيلتها في كل من دول شرق أفريقيا 27.58٪ ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2.39٪ ودول الكاريبي أمريكا اللاتينية 16.8٪ .

ففي عام 2002 حدد البنك الدولي 63 دولة وصنفهم على أنهم دول منخفضة الدخل منهم 38 دولة تقع في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء مثل أنجولا بين بوركينا فاسو بوروندي ، جمهورية أفريقيا الوسطى الكاميرون ، تشاد ، من القمر الكونغو الديمقراطية كوت ديفوار ، مالي ، موريتانيا ، موزمبيق ، النيجر ، رواندا ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، أوغندا ، زيمبابوي .

ويوضح الجدول رقم (8) حجم الفقر في عدد من الدول الأفريقية التي عانت من اضطرابات ومشكلات أمنية ويتضح أيضا تزايد حدة الفقر في تلك الدول التي طالما عانت من فترات طويلة من عدم الاستقرار ففي أوغندا على سبيل المثال بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على من واحد دولار يوميا 69٪ خلال الفترة من 1984 – 1999 وبلغت تلك النسبة 82٪ خلال الفترة 1993 – 2000 .

– كما يتضح أيضا مدى انتشار الفقر في هذه الدول إذ بلغ حجم الفقر 68٪ من السكان في سيراليون 64٪ في تشاد 63٪ في النيجر ، 55٪ في أوغندا أكثر من 50٪ في رواندا ولا يقتصر تأثير الصراعات والمشكلات المنية على تزايد حدة الفقر فقط بل إنه يساهم في زيادة التفاوت في توزيع الدخول فكما يوضحه الجدول رقم (8) فإن معامل جبني ابتعد عن الصفر في معظم الدول التي شملها الجدول حيث بلغ هذا المعامل في أفريقيا الوسطى على سبيل المثال 51٪ في الحضر ، 63٪ في الريف كما بلغ في مالي 53٪ في الحضر ، 55٪ في الريف وفي أثيوبيا بلغ 56٪ الحضر ، 40٪ في الريف .

جدول رقم (8) الفقر في عدد من الدول الأفريقية التي عانت من الحروب والصراعات وكذلك معامل جيني

| الدولة | النسبة من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا | | حجم الفقر | معامل جيني 1991-1997 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 1984-1999 | 1993-2000 | 1984-2000 | الحضر | الريف |
| أنجولا | - | - | - | - | - |
| بورندي | - | - | - | - | - |
| أفريقيا الوسطى | - | 58 | 36 | - | - |
| تشاد | - | - | 64 | - | - |
| الكونغو الديمقراطية | - | - | - | - | - |
| جيبوتي | - | - | 45 | 38 | 39 |
| أريتريا | - | 69 | 53 | - | - |
| ليبريا | - | - | - | - | - |
| مالي | - | 73 | 64 | 53 | 55 |
| مرويتانيا | 31 | 29 | 46 | 34 | 33 |
| النيجر | 62 | 61 | 63 | 39 | 31 |
| سيراليون | - | - | 68 | - | 50 |
| السودان | - | - | - | - | - |
| أوغندا | 69 | 82 | 55 | 35 | 44 |
| أثيوبيا | - | 82 | 44 | 56 | 40 |
| زيمبابوي | - | - | 35 | - | - |
| رواندا | 46 | - | 51 | - | - |

المصدر : مجمع ومحسوب من :

African Development Indicators 2002, 2004 table 132,p310.

كما يوضــح الجدول رقم (9) توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء في بعض الدول الأفريقية التي عانت من الحروب والصراعات .

إذ يتضــح من اســتقراء هذا الجدول مدى التفاوت في توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء في تلك الدول الأفريقية التي ســادتها اضــطرابات والقلاقل لفترات طويلة ففي إثيوبيا على ســبيل المثال حصــل أغنى 10٪ من الســكان على 43.8٪ من إجمالي الدخل خلال الفترة من 1989 – 2000 وتزايدت تلك النسبة إلى 60.8٪ إذا ما حسبت بالنسبة لأغنى 20٪ من السكان خلال نفس الفترة .

وعلي الجانب الآخر أفقر 10٪ من الســكان على 0.7٪ فقط من إجمالي الدخل خلال الفترة من 1989 – 2000م وتزايدت تلك النسبة إلى 2.4٪ عند حسابها بالنسبة لأفقر 20٪ من السكان خلال نفس الفترة .

واتجهت بعض الدراسات إلى أن الصراعات والحروب الأهلية لها تأثير على الوضع والســلوك الاقتصــادي فغياب الاســتقرار الاجتماعي يعيق عمليات التنمية الاقتصــادية والبشــرية كما يحول دون تحقيق هدف تخفيض الفقر حيث يتم تحويل قدر كبير من الموارد من الإنفاق على الخدمات العامة إلى الإنفاق على المجهود العســكري كذلك تتسبب الصراعات والحروب الأهلية في تدمير الموارد البيئية

ولا يقتصر التأثير على ما تخلفه الحروب مباشرة من خراب ودمار وقتلى بل يتعدى ذلك بكثير فترتب الصراعات والحروب الأهلية العديد من الآثار غير المباشرة وغير المباشرة والتي تتمثل في انهيار الهياكل الاقتصادية والإدارية للدولة وهروب رؤوس الأموال كرد فعل لارتفاع درجة المخاطر و تدهور الحالة الصحية للأفراد وانتشار الأوبئة والأمراض بالإضافة إلى تدني مستويات المعيشة وانتشار موجات الهجرة الإجبارية من مناطق الصراع كما أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية لا ينحصر في آثارها المباشرة وغير المباشرة على الدول المتحاربة فحسب بل يتعدى حدود هذه الدول وتتفشى الآثار في معظم الإقليم .

ولذا فإن تقييم الآثار الاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية يتطلب الأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد المباشرة وغير المباشرة والخارجية وفيما يلي تقدم عددا من القنوات التي تؤثر من خلالها الحروب الأهلية على الوضع والسلوك الاقتصادي في الدول النامية بصفة عامة والدول الأفريقية على وجه الخصوص .

في إطار تتبع علاقة السـببة بين الوضـع الاقتصـادي للدولة وحالات الصـراع قامت إحدى الدرا سات بقياس تأثير الحرب على و ضع التنمية في القارة الأفريقية وقد اختارت الدراسة 16 دولة أفريقية خاضت تجربة الحرب الأهلية خلال الفترة ( 1960 – 1983 ) وهي نيجيريا – إثيوبيا – تنزانيا – المغرب – السـودان – غانا – أوغندا – موزمبيق – أنجولا – زيمبابوي – تشاد – بوروندي – زامبيا – الصومال – موريتانيا – غينيابيساو – وأوضـحت نتائج الدراسـة عدم وجود اختلافات معنوية بين النمط الشـامل للتنمية في الدول المتحاربة ونظيره في الدول غير المتحاربة وفي المقابل أظهرت المؤشـرات المنفردة للتنمية اختلافات ملموسـة في الحالتين ففي حالة الدول غير المتحاربة تميز نمط التنمية بتحقيق معدل أسـرع لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض أكبر لمعدل وفيات الأطفال مقارنة بنمط المصحق بالدول المتحاربة .

وقد أكدت العديد من الدراسات في هذه المجال على أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية في القارة لم يقتصر على عرقلة جهود التنمية الاقتصادية في الدول أطراف الصراع فحسب لكنه رتب آثارا خارجية سلبية ملموسة على دول القارة بصفة عامة لذا تبرز أهمية التدقيق في نتائج الدراسات التي تقوم بتقدير آثار الصراعات والحروب الأهلية في الدول الأفريقية

حيث لا يقتصر التأثير على الدول المتحاربة فقط فاللاجئون والمهجرون ينتقلون عبر الحدود إلى الدول الأخرى غير المتحاربة وهو ما يرتب آثارا سلبية على نمط التنمية في تلك الدول وهو الأمر الذي يفسر عدم معنوية الفروق بين نمطي التنمية في الدول المتحاربة والدول غير المتحاربة .

جدول رقم (9) توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء خلال الفترة 1989–2000

| الدولة | **أغنى** 10٪ 1989–2000 | **أغنى** 20٪ 1989–2000 | **أفقر** 10٪ 1989–2000 | **أفقر** 20٪ 1989–2000 |
|---|---|---|---|---|
| **بوروندي** | 32.8 | 48 | 1.7 | 5.1 |
| **أفريقيا الوسطى** | 47.8 | 65 | 0.7 | 2 |
| **جيبوتي** | 29.9 | 45.4 | 2.3 | 6.4 |
| **أثيوبيا** | 43.8 | 60.8 | 0.7 | 2.4 |
| **مالي** | 40.4 | 56.2 | 1.8 | 4.6 |
| **موريتانيا** | 31.7 | 46.5 | 2.5 | 6.4 |
| **موزمبيق** | 31.7 | 46.5 | 2.5 | 6.5 |
| **النيجر** | 35.4 | 53.5 | 0.8 | 2.6 |
| **سيراليون** | 43.6 | 63.4 | 0.5 | 1.1 |
| **أوغندا** | 29.8 | 44.9 | 3 | 7.1 |

المصدر : World Bank, African Development Indictors 2004

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

كذلك قامت بعض الدرا سات بتحليل تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الدول النامية وأثبتت غالبيتها وجود علاقة عكسـية بين الإنفاق العسـكري والنمو الاقتصادي كما أن الدرا سات التي عالجت ذات العلاقة في الدول الأفريقية أكدت أيضا على أن الإنفاق العسكري يرتب آثارا سلبية معنوية على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة وأخرى غير مباشـرة فالحرب تؤثر مباشـرة على الأنشـطة الإنتاجية في مواقع القتال إلى الحد الذي يـ صل لدرجة توقفها نهائيا وتعد التجهيزات الإنتاجية من الأهداف المبا شرة للهجمات العسـكرية حيث تهدف الأطراف المتحاربة إلى تدمير الطا قات الإنتاجية للأطراف الأخرى حتى تقلل من قدرتها على تمويل الحرب كذلك تؤثر الصـراعات على النمو الاقتصـادي بصـورة غير مباشـرة من خلال تأثيرها على رأس المال البشـرية والظروف البيئية والموارد الطبيعية وهو الأمر الذي يؤثر على فرص النمو في المستقبل .

فالعمليات العسـكرية تؤدي إلى تجريف وتدمير رقعة كبيرة من الأراضـي الزراعية بالإ ضافة إلى أن الإنشاءات العسكرية ذاتها تمثل ا ستنزافا للموارد الطبيعية كما أن حالة الا ضطراب وعدم الا ستقرار تؤدي إلى سيادة نمط الا ستغلال الجائر للموارد الطبيعية النادرة وهو ما يمثل اسـتنفاذا لفرص « التنمية المسـتدامة » وانتهاكا « لحقوق الأجيال القادمة » .

ومن ثم يتضح مما سبق أن للصراعات والحروب الأهلية تأثير سلبيا على مستوي ومعدل نمو النشاط الاقتصادي وبالرغم من هذا الأثر الكلي السلبي فقد ثبت بالدلائل التحليلية أن الأثر السلبي على القطاعات المختلفة يتفاوت بصورة واضحة بل إن بعض الدراسات أثبتت أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية قد يكون إيجابيا بالنسبة لقطاعات محددة فتؤكد العديد من الدراسات التطبيقية أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية يكون أكثر وضوحا في قطاعي الزراعة والصناعة فزرع الألغام والقصف المباشر يؤثر على الأراضي الزراعية كما أن تدمير شبكات النقل والمواصلات يحول دون وصول المدخلات إلى المصانع مما يؤدي إلى تعطلها في الكثير من الحالات كما تؤدي الحروب الأهلية إلى تقليل المعروض من العمالة نتيجة تهجير السكان من مناطق القتال .

- كما توصلت أيضا إحدى الدراسات التي انصب نطاق تطبيقها على الدول الأفريقية خلال فترة الحروب وما بعدها إلى أن للحروب تأثيرات متفاوتة على القطاعات الإنتاجية المختلفة فالقطاعات كثيفة رأس المال والتي يتم فيها العديد من المبادلات مثل الصناعات التحويلية والقطاعات التي تنتج رأس المال مثل التشييد وخدمات التبادل مثل النقل والمواصلات والتمويل تنكمش بمعدل أسرع من معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

بينما تشهد القطاعات ذات السمات المقابلة مثل الأنشطة الزراعية المعيشية توسعا بالرغم من انكماش الناتج المحلي الإجمالي . وعند الربط بين التأثير القطاعي للصراعات ونطاق ونمط هذه الصراعات أثبتت بعض الدراسات أن تأثير الصراعات يكون أوضح في قطاعات محددة كما أن الأثر يقل كلما كان الصراع محصورا في منطقة جغرافية واحدة فأكدت هذه الدراسات على أن القطاع الزراعي هو أكثر القطاعات الإنتاجية تضررا من الحروب الأهلية حيث يضطر الأفراد إلى الانتقال من المناطق الزراعية إلى المعسكرات طلبا للأمن لكن الأثر يتوقف على نطاق ونمط الصراع .

وهو ما حدث بالفعل في القارة الأفريقية فلقد شهدت موزمبيق وأوغندا تدهورا واضحا في الناتج الزراعي أثناء فترات الحروب وفي المقابل لم يتدهور القطاع الزراعي في السودان بنفس الحدة حيث كان النطاق الجغرافي للصراع أكثر محدودية .

وتتمثل إحدى التداعيات الهامة لحالات الصراع والحروب الأهلية في حدوث تغيرات هيكلية واضحة في النشطة الإنتاجية فتنتقل الموارد الاقتصادية من القطاعات التي تنتج سلعا قابلة للتداول نحو القطاعات التي تنتج سلعا غير قابلة للتداول كما يتحول الإنتاج نحو الأنشطة الإنتاجية المعيشية وغير الرسمية

فتســود أنماط الإنتاج البدائية في كافة القطاعات وترجع هذه التغيرات الهيكلية إلى مجموعة من العوامل التي تصــاحب حالات عدم الاســتقرار منها انقســام الأســواق وضــعف المؤســســات الرســمية مثل البنوك وانخفاض درجة الثقة في المعاملات الاقتصادية وانهيار أنظمة الاتصالات وتظهر هذه التغيرات بوضوح في القطاع الزراعي حيث يسود النمط المعيش كما أن إنتاج الأسلحة يتم بأساليب فنية بسيطة كذلك تنتشر العمليات التجارية غير الرســمية مثل التهريب وتمثل حالة موزمبيق مثالا واضــحا لنمو القطاع غير الرسمي في الحضر كما ساهمت الأنشطة الزراعية المعيشية في الحفاظ على مستويات التغذية من الانهيار خلال فترة حكم « عيدي أمين » في أوغندا .

وتوجد العديد من الأدلة التطبيقية التي تؤكد على أن الصــراعات والحروب الأهلية تمثل السبب الرئيسي في ازدياد حدة واتساع نطاق الفقر بين سكان الدول التي عانت من تجارب الحروب وقد أجرت العديد من الدراســات تحليلا قياســيا يربط بين حالات الصــراع والحروب الأهلية ووضــع الفقر في الدول الأفريقية وقد أثبتت غالبية النتائج معنوية وقوة العلاقة بين المتغيرين .

معدل النمو الاقتصادي في سيراليون وتوصلت الدراسة إلى تحديد أربعة عوامل تؤدي للتصاحب بين هذه الظواهر الثلاثة وتتمثل تلك العوامل في « لعنة الماس » والقمع السياسي خلال الفترة من 1968 وحتى عام 1992 والانقسامات الاثنية الإقليمية وتخير السياسات الحكومية للأقاليم الحضرية وانتهت الدراسة إلى أن فهم أبعاد الاقتصاد السياسي لحالة الحرب الأهلية في سيراليون وصياغة السياسات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية يتطلب تقييم هذه المتغيرات بصورة دقيقة .

وعلي الرغم من صعوبة الحصول على بيانات وافية ودقيقة عن توزيع الدخل سواء رأسيا أو وأفقيا في حالات الصراع والحروب الأهلية في الدول الأفريقية إلا أن العديد من الدراسات أثبتت بالدلائل التطبيقية وجود توزيع غير عادل للمنافع والتكاليف فبعض الجماعات تحصل على الشطر الأعظم من المنافع وفي المقابل تمني باقية الجماعات بخسائر فادحة ففي السودان على سبيل المثال بتحمل الجنوب الكثير من التكاليف بينما حقق الشمال خاصة الجماعات المسلحة ذاتها منافع طائلة من وضع الحرب وفي سيراليون حقق المسلحون من كلا الطرفين منافع طائلة من وراء عمليات النهب والسلب على حساب الغالبية العظمى من السكان وفي أوغندا تحمل الباجندا الجزء الأكبر من تكاليف الحرب خلال الفترة من 1983 – 1985 وفي الآونة الأخيرة تحمل الشماليون معظم أعباء الصراع .

وكما أن العلاقة بين الفقر والصــراع تعتبر علاقة تبادلية فانخفاض مســتوى النشــاط الاقتصادي يحفز على إشعال الصراعات الداخلية والخارجية مما يؤدي بدوره إلى تدهور مستوى النشاط الاقتصادي حتى إن بعض الدراسات أطلقت على ظاهرة التصاحب بين الصراع والفقر وإذكاء كل منهما للآخر مصطلح فخ الفقر والصراع «ومن ثم تبرز أهمية تحليل وقياس تأثير الصــراعات والحروب الأهلية على حدة ونطاق الفقر عند صــياغة الســياســات الاقتصــادية حتى إن مجتمع المانحين غالبا ما يضــع الدول التي تعاني من حالات صراع في نفس الفئة مع الاقتصادات التي توجه مشكلات خاصة بالفقر وتوزيع الدخل .

- وغالبا ما تشــهد أوقات الصــراع والحروب الأهلية انخفاض معدل التراكم الرأسمالي للدولة وإحجام رأس المال الخاص والأجنبي عن الاستثمار في المشروعات كبيرة الحجم بصــورة ملحوظة ويكون الأثر النهائي هو التراجع الملحوظ في معدل نمو الاســتثمارات الكلية ويرجع هذا إلى القيود الصــارمة التي تفرضــها ظروف الحرب على الموازنة العامة من ناحية وتزايد درجة المخاطرة وعدم التأكد من الناحية الأخرى وبصفة عامة يكون معدل انخفاض المستوى الكلي للاستثمار أقل من معدل انخفاض الادخار المحلي وهو ما قد يرجع إلى توسع المشروعات صغيرة الحجم وأنشطة القطاع غير الرســمي والمشــروعات الممولة من مصــادر المعونة الأجنبية كما حدث في حالة موزمبيق .

– هذا وفي حالات الصراعات والحروب الأهلية يزداد الإنفاق العام بمعدل أكبر من معدل زيادة الإيرادات العامة مما يؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وعادة ما يتم تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي وقد يتم اللجوء في بعض الأحيان إلى زيادة المعروض النقدي كما يتم إعادة تخصيص بنود الإنفاق العام لخدمة الإنفاق العسكري مما يؤثر سلبا على بقية البنود الاجتماعية والاقتصادية للأنفاق العام .

– وفي معظم الحالات تتدهور حالة الخدمات العامة والخا صة والخدمات التعليمية والصحية وتمثل حالة أوغندا مثالا وا ضحا لتدهور بنود الإنفاق الاجتماعي نتيجة تزايد مخصصات الإنفاق العسكري في فترة الحرب وفي المقابل تمثل حالة موزمبيق ا ستثناء من القاعدة حيث شهدت بنود الإنفاق الاجتماعي في فترة الحرب تزايدا ملمو سا مقارنة بفترة ما قبل الحرب كما عملت الحكومة على ا ستمرار تقديم الخدمات الصحية وتوفير الدعم الغذائي حتى في الأقاليم التي يتمركز فيها المتمردون .

- كما توصــلت إحدى الدراســات إلى أن فترات الصــراعات والحروب الأهلية في الدول الأفريقية تصــاحبت مع انخفاض نصــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ســنوي يبلغ 2.2٪ في المتوســط ومع انخفاض دخل الفرد ينخفض نصــيب الفرد من الاســتهلاك كما ينخفض معدل الادخار المحلي ســواء بدافع الحفاظ على مســتويات الاستهلاك أو نتيجة لظروف عدم التأكد وتذبذب قيم الأصول وتؤدي محاولات القطاع العائلي للحفاظ على مستويات الا ستهلاك ومحاولات الحكومة للحفاظ على مستويات النفاق الجاري من الانخفاض إلى التوســع في الاقتراض الخارجي وتزايد الاعتماد على المعونة الخارجية بعبارة أخرى يحل « الادخار الأجنبي » محل الادخار المحلي وتخلف فترات الصراعات والحروب ميراثا ثقيلا من المديونية الخارجية يتم تسديده من ميزانية التنمية المخصصة للأجيال القادمة .

وفي هذا الصــدد ركزت بعض الدراســات على تحليل العلاقة بين اندلاع الصــراع وتزايد الإنفاق العسكري والدين الخارجي وتطبيق إصلاحيات هيكلية وتوصلت بعض هذه الدرا سات إلى أن زيادة الإنفاق العسكري يعد واحدا من الأ سباب الرئيسية لتفاقم الدين الخارجي في العديد من دول القارة الأفريقية كما أن النفاق العســكري يؤدي إلى المزيد من تراكم الدين وتزايد عبء خدمة الدين

مما يمثل ضغوطا على ميزان المدفوعات ودافعا نحو تطبيق برامج الإ صلاح وأثبتت بعض هذه الدرا سات أن برامج التكييف الهيكلي لا تقلل حجم الإنفاق العسكري بل قد تدفعه على الأقل في الأجل القصير نحو التزايد وهو ما قد يرجع إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بظروف الدين وبرنامج التكليف ذاته .

وأيضا تؤثر الصراعات والحروب الأهلية على الو ضع الخارجي للاقتصاد فتتراجع الـ صادرات بـ صورة ملحوظة وهو الأمر الذي يعزي بـ صفة عامة إلى انخفاض المـ ستوى الكلي للإنتاج وبصـفة جزئية إلى تحول المنتجين نحو الأسـواق المحلية بهدف تلبية احتياجات الاسـتهلاك المحلي وتعويض النقص في الإنتاج وفي المقابل تنمو الطاقات الإسـتيرادية في ظل تراجع عائدات التصـدير وتخصـيص مصـادر النقد الأجنبي النادرة لبنود الإنفاق العسـكري واسـتهلاك السـلع الضـرورية يتم تمويل الواردات من السـلع الضـرورية من الموارد المتوافرة من المعونات الخارجية مما يزيد من درجة اعتماد الاقتصـاد على الخارج كما ينشـأ نقص حاد في مخزون النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات من السـلع الوسـيطة وهو الأمر ا لذي يعزز مرة أخرى من الاتجاه نحو الانخفاض لمستوى الإنتاج .

ويتطلب تقييم التكاليف الاقتصادية للحرب ضرورة تضمن و سائل وطرق تمويلها فتمويل الحرب يمكن أن يتم عن طريق مصـــادر داخلية أو خارجية أو كليهما وفي حالة الاعتماد على المصـــادر الداخلية، والتي تتم غالبا عن طريق زيادة الضـــرائب تزيد حدة الانقســـامات داخل المجتمع نتيجة ارتفاع الأعباء على المواطنين خاصـــة إذا كانت هذه الأعباء متحيزة لجماعة على حســـاب جماعة أخرى وفي حالة الاعتماد على المصـــادر الخارجية سوف تزيد التزامات الدولة في المستقبل .

مما يعني انخفاض مصـــادر التمويل المتاحة للاقتصـــاد في المســـتقبل وانخفاض مســـتوى الناتج الســـلعي والخدمي في المســـتقبل كما أن الدولة قد تمول الحرب بدون اللجوء إلى مصـــادر تمويل جديدة وذلك عن طريق إعادة تخصـــيص بنود النفاق العام لخدمة الإنفاق العسكري وهو ما يتم على حساب اعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد وفي مثل الحالة يكون معدل العائد الاجتماعي لبنود الإنفاق التي يتم تخفيضـــها مناظرة لتكلفة الفرصـــة البديلة للحرب في ظل أن الإنفاق العســـكري يعتبر اتفاقا اســـتهلاكيا ولا يولد أي معدل عائد اجتماعي .

وفي بعض الحالات تتم إعادة تخفيض بنود الإنفاق العام على حساب الإنفاق الرأسمالي مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في المستقبل نتيجة انخفاض الاستثمار الحالي كما يؤدي الصراعات إلى تدهور الناتج بصورة غير مباشرة عن طريق الفقد التدريجي في مخزن رأس المال والذي ينجم بدوره عن عمليات القصف المسلح والسحب من المدخرات وعمليات إحلال المحافظ المالية الخارجية وإهمال عمليات الصياغة فعلى سبيل المثال تم تقدير تكلفة التدمير المادي والفاقد في الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الجنوب الأفريقي باستثناء ناميبيا بما يفوق 60 مليون دولار أمريكي خلال الفترة ( 1980م – 1988م ) وهو ما يزيد عن 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول الإقليم باستثناء جنوب أفريقيا وفي ناميبيا بلغ الفاقد من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة حوالي 5.9 ملايين دولار أمريكي وهو ما يناظر ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لعام 1988م .

وبالرغم من وطأة هذه الآثار الاقتصادية لحالات الصراع والحروب الأهلية إلا أن هناك من التبعات والتكاليف ما يتخطى بمراحل بحيث يصعب في الكثير من الأحيان تقدير تكلفه على وجه الدقة وتتمثل هذه التبعات فيما تخلفه الحروب من آثار مدمرة على وضع التنمية البشرية فإلي جانب الإعداد الهائلة للقتلى تؤثر الحروب بصورة غير مباشرة على رأس المال البشري

وذلك من خلال تأثيرها على مصـــادر الغذاء والتجهيزات الصـــحية وهو الأمر الذي يرتب بالتبعية أثارا سلبية قصيرة وطويلة المدى على الاقتصاد .

كما تؤثر الحروب الأهلية في الأ جل الطو يل على رأس المال البشـــري من خلال الهجرة الإجبارية للأفراد والحالات النفســـية المترتبة على الاصـــابات البدينة و تدني مهارات العمال كما تؤدي حالة ســوء التغذية لدى الأطفال إلى انخفاض إنتاجية البالغين في الأجل الطويل وفي العديد من الحالات تخلف الحروب مزارع للألغام تســتمر آثارها المدمرة على مدار العديد من العقود الزمنية بعد انتهاء الحرب فقد بلغ عدد المعاقين في أنجولا على سبيل المثال نتيجة فقد أحد أطراف الجسم في انفجارات الألغام ما يزيد عن أربعون ألف مواطن وهو أعلى تعداد على مستوى دول العالم كما خلقت الا ضطرابات في الجنوب الأفريقي خسائر بشرية مبا شرة وغير مبا شرة خلال الفترة من 1980 – 1988 تفوق 1.5 مليون قتيل في الحرب بالإضـــافة إلى العديد من حالات الإصـــابة والإعاقة وسوء التغذية .

هذا وترتب عن الحروب والصراعات آثار سلبية على التنمية البشرية ويتم هذا بصورة مباشــرة من خلال تدمير الأبنية التعليمية والصــحية وبصــورة غير مباشــرة من خلال أثر مزاحمة الإنفاق العسكري لبنود الإنفاق الاجتماعي في الموازنة العامة

وبصدد قياس الأعباء الصحية المباشرة للصراعات المسلحة في الدول النامية قامت إحدى الدراســات بتحديد مجموعتين من الدول تمثل المجموعة الأولي الدول التي شــهدت حالات حروب خلال عقدي الســبعينيات والثمانينيات والتي تزيد نســبة قتلي الحروب من إجمالي عدد الســكان عن 0.5٪ مثل إثيوبيا وموزمبيق وأوغندا بينما تمثل المجموعة الثانية الدول التي شهدت حالة من حالات العنف السياسي بالمعني الواسع والتي لم تدخل ضــمن نطاق المجموعة الأولى مثل تشــاد والمغرب وجنوب أفريقيا وقامت الدراســة بتتبع قيم ثلاثة من المؤشــرات الخاصــة بالحالة الصــحية في هاتين المجموعتين وهذه المؤشرات هي توقع الحياة لدى الإناث معدل الوفيات العام ومعدل وفيات الأطفال وأوضــحت نتائج الدراســة أن الدول الأفريقية التي تدخل ضــمن نطاق المجموعة الأولى قد حققت أدنى معدل لتحسين و ضع مؤ شر توقع الحياة لدى الإناث مقارنة بالأقاليم الأخرى بل إن بعض الدول عانت من انخفاض هذا المؤشــر خلال الفترة من 1970– 1993 كما توصــلت الدراســة إلى نتائج مشــابهة بالنســبة للمؤشــر الخاص الوفيات العام ومعدل وفيات الأطفال .

ومن هنا أشـار البعض إلى صـياغة السـياسـات الاقتصـادية في فترات الصـراعات والحروب الأهلية حيث تزايد اهتمام الباحثين الاقتصـاديين في الأونة الأخيرة بمعالجة مشـكلة التصـميم غير الجيد للسـياسـات الاقتصـادية والذي من شـأنه أن يزيد من احتمالات اندلاع الـصراعات في الدول النامية منخفـضة الدخل كما أكدوا على ضرورة أن يأخذ صانعو القرار في اعتبارهم أن السيا سات الاقتصادية يمكن أن تعزز أو تضعف من العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين مما يؤثر بالضـرورة على دعائم وأسـس الاستقرار والسلام الاجتماعي والسياسي في المجتمع .

ولذا يجب مراعاة أن تكون صـياغة السـياسـات الاقتصـادية في فترة الحروب والـصراعات المـسلحة ملائمة ومتوافقة مع ظروف وخـصو صية كل اقتـصاد من ناحية وطبيعة الصراع والوضع السياسي السائد وخاصة بالنسبة للسياسات النقدية وسياسات سـعر الصـرف وتوجيه ذات النمط من معونات الطوارئ دون مراعاة طبيعة الصـراع وملابسـاته كما أن عنصـر المفاجأة الذي يحيط بتوقيت اندلاع الصـراع غالبا ما يحول دون إجراء دراسات متأنية لحالة الاقتصاد محل الاهتمام .

وفي إطار التحليل للاقتصاد السياسي لحالات الصراع والحروب الأهلية فقد ارتكب المجتمع الدولي العديد من الأخطاء لعدة أ سباب وأول هذه الأ سباب كما يشير البعض تتمثل في تجاهل القيام بتحليل اقتصــادي للدول التي تعاني من الصــراع والحروب أما نتيجة وضــع فرض مســبق بعدم وجود اقتصــاد بالأســاس عندما تكون الدولة في حالة حرب ومن ثم لا تكون هذه ســياســة اقتصــادية بعينها تعد الســياســة الملائمة أو نتيجة افتراض أن الاقتصــادات في حالات الحروب ما هي إلا حالات مماثلة لأي اقتصــاد يتعرض لصــدمة خارجية ســلبية ومن ثم تكون الســياســات الملائمة مماثلة لنظيرتها المطبقة في حالات الســلم وكلا الوضــعين خاطئان بصــورة واضــحة لأن فترة الصــراع والحرب تشهد استمراراً لإجراء كافة المعاملات الاقتصادية كما أن الأفراد يستمرون في السعي وراء و سائل كسب العيش لضمان البقاء من ناحية ومن الناحية الأخرى تختلف الاقتصــادات في حالات الحروب بصــورة كبيرة عن تلك التي لا تعاني من حروب لذا تختلف أهداف السياسات واستجاباتها في الحالتين .

ويتمثل السبب الثاني لحدوث مثل هذا الخطأ في إساءة فهم الاقتصاد السياسي للدول في فترات ضمن المشاهد في هذه الحالات أن تقوم بعض الأطراف المتحاربة باستخدام موارد المعونة كأداة للحرب بدلا من الانتفاع بها في دعم معيشة الفقراء وتقليل التكاليف البشرية للحرب ويتعلق السبب الثالث بالاقتصاد السياسي لمجتمع المانحين ذاته فالأهداف والقيود السياسية والاقتصادية الخاصة بالمانحين تعلي من شأن الأهداف الإنسانية على حساب بقية الأهداف والتي قد تكون لها الأولوية القصوى من منظور الدول محل أطراف الصراع .

وفي ضوء ما سبق خلص بعض الباحثين إلى أن الفهم الجيد للاقتصاد السياسي للدول في فترات الحروب سوف يساهم في تصحيح الخطأ الأول كما أن تصميم السياسات الاقتصادية بحيث تعمل في مواجهة القوي المحلية للاقتصاد السياسي بقدر الإمكان سوف يحد من أثر الخطأ الثاني وبالرغم من هذا وحيث أن المشكلة الرئيسية مع سلوك المانحين تكمن في الأهداف التي تسيء توجيه الموارد والتي يتبناها مجتمع المانحين ذاته يظل لدينا خطأ سياسي يتعلق بتحديد الهدف الأولى بالتحقيق من وجهة نظر المانحين .

ومن الواضح أن مجتمع المانحين هو الذي يلعب الدور الرئيسي في العديد من حالات الصراع وذلك يرجع ضمن ما يرجع إليه إلى أنه يمتلك الموارد المالية وبالتالي تزداد قدرته على التأثير على مختلف الأطراف وبالرغم من ذلك لا يجب التقليل من أهمية الدور الذي يلعبه الفاعلون المحليون فالسياسات الحكومية يمكن أن تعمل على تخفيف التكاليف البشرية للحروب ولهذا الأمر أبعاد فنية إلى جانب كونه يمثل قضية سياسية حيث إن الحكومة ذاتها قد تهدف إلى تخفيف التكاليف من على كاهل جماعة ما من السكان على حساب جماعة أخرى كما تحاول تقديم نصائح حول السياسات التي تقلل من التكاليف البشرية وتدعم حماية وأمن السكان فهي تدعم قدرة السكان كلهم في النفاذ إلى مصادر الاحتياجات الأساسية ثم تقدم النصح حول إمكانية تحقيق هذا في ضوء الموارد المالية والطاقة الإنتاجية ومن ثم يتضح أن الموقف شديد التعقيد ويتطلب تفهم آني للسلوك الاقتصادي والاقتصاد السياسي للفاعلين المحليين بما فيهم الحكومية جنبا إلى جنب مع الفاعلين الدوليين وفي ضوء ما سبق ذكره من دوافع وتبعات الصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية يمكن فصل إلى تحديد مجموعة من السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تقلل من مخاطر اندلاع الصراع أو تساعد في مرحلة تسوية الصراعات القادمة بالفعل .

ومن الضـــروري أن تولى الحكو مات والمنظمات ا لدولية قدرا أكبر من الاهتمام لسياسات التخفيف من النقد لما ترتبه هذه السياسات من آثار إيجابية من شأنها أن تدعم النمو الاقتصادي وتعزز بالتبعية من حالة الا ستقرار الاجتماعي والسيا سي فلا يجب أن تقتصـــر نظرة الحكومات على أن تدعيم الأمن يتم عن طريق القدرة العســكرية فقط بل يجب أن يتم النظر بعين الاعتبار إلى أهداف الاســتقرار الاجتماعي والســياســي جنبا إلى جنب مع تعزيز الأداء الاقتصـــادي فالأداء الضــعيف للاقتصـــادات الأفريقية أدى إلى الافتقار إلى تجهيزات البنية الأساسية والمتطلبات التنموية وهو ما أدى بدوره إلى ضعف التواصـــل وجهود حالة الحراك الاجتماعي مما عزز الانتماءات والانقســامات القبلية والاثنية ولذا فإن تعزيز الأداء الاقتصادي سوف يؤدي إلى تعزيز الأمن الداخلي .

– ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام واتخاذ التدابير التي من شأنها أن تحد من معدل النمو الســكاني فغالبية الدول الأفريقية تحقق معدل نمو ســكاني يزيد عن 3٪ وهو ما يقترب من الحد الأقصـــى للنمو الطبيعي للأفراد ويمثل هذا الأمر منفذا متجددا لابتلاع أي أثر للنمو الاقتصادي بحيث لا ينعكس على نصيب الفرد من الدخل .

لذا فإن الجهود المبذولة للتخفيف من الفقر لن تؤتي ثمارها إلا إذا تم كبح جماح النمو السكاني كما أن النمو السكاني يمثل ضغطا على الموارد الطبيعية والبيئية مما يقود في النهائية إلى المزيد من التدهور البيئي وتفتيت الأراضي الزراعية وتقليل فرص النفاذ إلى الموارد الزراعية وبالتبعية إذكاء دوافع الصراع بين الجماعات المختلفة المتنافسة على هذا الموارد المحدودة .

وكما سبق أن رأينا أن التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية والتنمية غير المتوازنة يمثلان عاملين رئيسيين للعديد من حالات الصراع والعنف لذا يجب أن تراعي الحكومات معايير العدالة في التوزيع فيما بين الأقاليم والجماعات المختلفة عند القيام بعمليات تخصيص الموارد وصياغة السياسات الاقتصادية وغالبا ما يكون الصراع ناجما عن اكتشافات بترولية أو معدنية جديدة فيتمسك القادة السياسيون في الإقليم الذي تمت فيه الاكتشافات بضرورة الاستحواذ على منافع هذه الاكتشافات مما يغذي الدوافع الانفصالية ويسود هذا الاتجاه في القارة الأفريقية لأنه في حالة الدول الحديثة عادة ما تكون الروابط القبلية والإقليمية أقوى من شعور الانتماء للدولة لذا فمن الضروري أن تصنع الحكومات صياغات للتوزيع بحيث تحقق الأقاليم التي تمت فيها الاكتشافات منافع أكبر نسبيا مقارنة بالأقاليم الأخرى ولعل نموذج نيجيريا في توزيع عوائد البترول يعد من النماذج الرائدة في عملية توزيع الموارد الاقتصادية.

- هذا وفي ضوء ما ذكر عن أهمية عدم العدالة الرأسية يجب أن يتم تقييم السياسات بناء على تأثيرها على عدم العدالة الرأسية جنبا إلى جنب مع قدراتها على التقليل من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للصراع وغالبية السياسات التي تصمم مباشرة لتقليل التكاليف الاجتماعية للصراع وتحقق هدف تقليل عدم العدالة الرأسية من منظور أنها تستهدف الجماعات المتضررة فعلى سبيل المثال في حالة السودان عندما تم وضع هدف حق الجنوب في تقليل الفقر كان الهدف الأساس هو تقليل « عدم العدالة الاثنية الرأسية» كخطوة لتسوية الصراع وفي المقابل يمكن أن تؤدي السياسات الاقتصادية الخارجية التي تستهدف دعم اقتصادات التصدير إلى توسيع نطاق عدم العدالة الرأسية وتوليد ظروف ملائمة لاندلاع الصراع وتزايد حدته ومرة أخرى تؤكد على أن تزايد إدراك الجماعات المختلفة بعدم العدالة والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية الناجم عن تطبيق سياسات منجزة يساهم في إذكاء موجات العنف لذا فإن متطلبات المساواة الرأسية المتمثلة في إعادة الرأسية بين وداخل الجماعات المختلفة تعد من الأمور الجوهرية عند رسم السياسات الاقتصادية في فترات الصراع .

– ومن ثم يجب ألا يقتصر هدف السياسة الاقتصادية في الدول الأفريقية على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو فحسب بل لابد من تضمين أهداف تتعلق بالتخفيف من الفقر ونشر الخدمات التعليمية والصحية وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي فالتصاحب بين تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية وتحقيق هدف العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بين الأقاليم والجماعات المختلفة يساهم في تقوية أواصر الروابط بين أقاليم الدولة مما يقود في النهاية إلى ضمور المطالب الانفصالية وتقليل دوافع العنف .

ويتطلب هذا الأمر ضرورة الموازنة بين أهداف التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي من ناحية وأهداف بناء الطاقات الإنتاجية والإصلاحات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية من الناحية الأخرى .

كما تؤكد العديد من الدراسات على أن بناء الثقة خلال فترة ما بعد الحرب وضمان قدر من الاستقرار في السياسات الاقتصادية والمتبعة تعد من العوامل الرئيسية المؤثرة في جذب الاستثمارات وتشجيع رأس المال الخاص فهذه الفترة تتسم بعزوف رأس المال الخاص عن المشاركة في العملية الإنتاجية

كما أنه يبتعد عن الاستثمار في السلع الرأسمالية غير القابلة للتداول لذا لابد من خلق الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومن أكثر العوامل الجاذبة لها تحقيق بيئية اقتصادية تتسم بالاستقرار والثقة وإرساء قواعد التبادل وتنظيم الأسواق .

## ثالثا : الآثار الاجتماعية للصراعات والمشكلات الأمنية في القارة الأفريقية :

لقد أدى اشتداد العنف المدني والحروب الأهلية والصراعات بالقارة الأفريقية إلى تقويض رأس المال البشري وتراجع معدلات التنمية البشرية في البلدان التي عانت من تلك الصراعات وتعرضت تنمية رأس المال البشري لانتكاسة كبيرة بسبب تلك الصراعات المسلحة في أفريقيا والتي نتج عنها وحدها أكثر من مليوني قتيل خلال خمس سنوات فقط من 1992– 1997 وملايين من اللاجئين والمشردين والفقراء والمعدمين والمرض والأميين والعاطلين ولا شك أن الصراعات والمشكلات الأمنية تؤثر تأثيرا عميقا على الفئات الأشد ضغطا بين السكان مثل المعوقين والأطفال والمسنين والإناث وتفتقد هذه الفئات وغيرها إلى الأمن وتتعرض للمخاطر التي لا تنتهي بنهاية الحروب والصراعات .

ولا شك أن الأثر السلبي للحروب والصراعات على تنمية رأس المال البشري ينبع بالأساس من تأثيرهم على الخدمات الصحية والتعليمية سواء بطريق غير مباشر من خلال ضآلة النصيب النسبي للإنفاق على تلك الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي GDP وذلك مقارنة بالإنفاق العسكري .

وللتدليل على مدى التدهور الذي أصاب رؤوس الأموال البشرية في بعض الدول الأفريقية التي شهدت صراعات وحروبًا جرت على أرضها فإن الجدول رقم (10) يتتبع اتجاهات التنمية البشرية في عدد من الدول الأفريقية التي شهدت ا ضطرابات سيا سية خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات .

وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير للتنمية البشرية لعام 2001، 2002، 2003 جدول رقم (10) في كل منهم إذا يتضح من استقراء الجدول رقم (10) أن الدول الأفريقية التي عانت من اضطرابات وقلاقل سياسية قد تدنت بها قيم دليل التنمية البشرية ففي أنجولا على سبيل المثال بلغت قيمته 0.212 سنة 1980 ارتفعت قليلا 0.304 سنة 1987م ولكنها ظلت تصف ضمن مصاف الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وفي سيراليون كان الوضع أسوأ

حيث وصلت قيمة دليل التنمية البشرية سنة 1980 إلى 1770 انخفضت إلى 0.150 عام 1987 وتحسنت قليلا سنه 1999م إلى 0.258 ولكنها ظلت هي الأخرى تصف ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية وهكذا فإن هذا يؤكد بوجود علاقة ارتباط عكسية بين المشكلات الأمنية بشكل عام وتنمية رؤوس الأموال البشرية .

جدول رقم (10)

قيمة دليل التنمية البشرية

| الدولة | 1980 | 1987 | 1999 | 2000 | 2001 | الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 1999 | الترتيب حسب ديل التنمية البشرية لعام 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أنجولا | 0.212 | 0.304 | 0.422 | 0.403 | 0.377 | 156 | 164 |
| بوروندي | 0.219 | 0.235 | 0.309 | 0.313 | 0.337 | 170 | 171 |
| تشاد | 0.151 | 0.157 | 0.359 | 0.365 | 0.376 | 163 | 165 |
| الكونغو الديمقراطية | 0.286 | 0.249 | 0.429 | 0.431 | 0.363 | 143 | 167 |
| أثيوبيا | . | 0.282 | 0.321 | 0.327 | 0.359 | 169 | 169 |
| سيراليون | 0.177 | 0.150 | 0.258 | 0.275 | 0.275 | 174 | 175 |
| مالي | 0.146 | 0.143 | 0.378 | 0.386 | 0.337 | 171 | 172 |
| موزمبيق | 0.247 | 0.239 | 0.323 | 0.322 | 0.356 | 166 | 170 |
| موريتانيا | . | 0.208 | 0.437 | 0.438 | 0.454 | 149 | 154 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **السودان** | 0.229 | 0.255 | 0.439 | 0.499 | 0.503 | 157 | 138 |
| **أوغندا** | 0.215 | 0.354 | 0.435 | 0.444 | 0.489 | 160 | 147 |
| **أفريقيا الوسطى** | 0.226 | 0.258 | 0.372 | 0.375 | 0.363 | 154 | 168 |

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنماني (undp) التنمية البشرية لعام 1998 جدول (5) وتقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، جدول (1) .

ـ نقلاً عن المصدر السابق مباشرة

الجدول رقم(11) الوفيات

| الدولة | الوفيات بالألف | النسبة من السكان | الدولة | الوفيات بالألف | النسبة من السكان |
|---|---|---|---|---|---|
| **رواندا** | 750 | 9.6 | **أثيوبيا** | 609 | 1.1 |
| **ليبريا** | 200 | 6.9 | **الكونغو الديمقراطية** | 40 | 0.9 |
| **موزمبيق** | 1050 | 6.8 | **سيراليون** | 40 | 0.9 |
| **الصومال** | 400 | 4.4 | **تشاد** | 35 | 0.6 |
| **أنجولا** | 341 | 3.2 | **المجموع والنسبة من الوفيات** | 4431 | ٪75.93 **من جملة الوفيات** |
| **بورندي** | 200 | 3.2 | | | |
| **السودان** | 500 | 1.8 | | | |
| **أوغندا** | 308 | 1.5 | | | |

المصـــدر : بتصـــرف عن : د. عزيزة بدر «التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصـــادية للصراعات والحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا» .

نقلا عن المصدر السابق مباشرة .

هذا ويمكن بالنظر إلى عدد من المؤشـــرات الاجتماعية التعرف على بعض الآثار الاجتماعية للحروب والصراعات في عدد من الدول الأفريقية التي عانت منها ومن هذه المؤشرات ما يلي :

**1- ارتفاع معدل الوفيات بتلك الدول :** فمن الملاحظ ارتفاع عدد القتلى : وحجم الوفيات الناتج عن تلك الحروب ففي الســودان على ســبيل المثال عدد الوفيات في الحرب الأهلية الأولى في جنوب الســـودان في الفترة من 1955- 1972 بحوالي 170000 قتيل وزاد العدد في الحرب الأهلية الثانية في الفترة من 1983- 1993 وخاصـــة بين المدنيين فلقد قدرت أعداد الموتى من الجيش بحوالي 34.921 قتيلًا خلال الفترة من 1984- 1989 بحوالي عشرين ألفا من المدنيين .

وفي رواندا راح حوالي ثمانين ألف مواطن (10٪ من جملة سكانها ) ضحية الإبادة الجماعية التي حدثت بها سنه 1994م وشرد حوالي ثلاثة مليون مواطن بين الدول المجاورة لها ويوضح الجدول رقم (11) الوفيات بسبب الحروب الأهلية في عدد من الدول الأفريقية التي عانت من الحروب ونسبتهم من السكان خلال الفترة من 1980- 1990 ويتضح من الجدول رقم (11) عظم حجم الوفيات بسبب الصراعات والحروب الأهلية في هذه الدول ففي رواندا بلغ عدد الوفيات بسبب تلك الصراعات 750 ألف قتيل وفي إثيوبيا 609 ألف قتيل وفي السودان 500 ألف قتيل يمثلون 1.8٪ من السكان .

ولا يقتصر الأمر على ارتفاع عدد الوفيات فقط ولكن تتزايد أيضا معدلات الوفيات بين الأطفال خاصة وفيات الأطفال دون سن الخامسة ويوضح الجدول رقم (12) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة والعمر المتوقع عند الميلاد في عدد من الدول الأفريقية التي أصابتها الصراعات والحروب .

جدول رقم (12)

وفيات الأطفال (وفيات الأطفال دون سن الخامسة) والعمل المتوقع عند الميلاد

| الدولة | وفيات الأطفال في الألف | | | وفيات الأطفال دون سن الخامسة | | | العمر المتوقع عند الميلاد | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1982 | 1990 | 2001 | 1998 | 1999 | 2001 | 1982 | 1990 | 2002 |
| أنجولا | 189 | 166 | 154 | 204 | 208 | 260 | 42 | 45 | 47 |
| بورندي | 118 | 114 | 114 | 196 | 176 | 190 | 47 | 44 | 42 |
| أفريقيا الوسطى | 114 | 115 | 115 | 162 | 151 | 180 | 47 | 48 | 42 |
| تشاد | 120 | 118 | 117 | 172 | 189 | 200 | 43 | 46 | 48 |
| الكونغو الديمقراطية | 109 | 128 | 129 | 141 | 161 | 205 | 50 | 52 | 45 |
| جيبوتي | 132 | 119 | 100 | 176 | 177 | 243 | 45 | 48 | 44 |
| أريتريا | 91 | 92 | 67 | 90 | 105 | 111 | 44 | 49 | 51 |
| مالي | 180 | 152 | 141 | 218 | 223 | 235 | 43 | 45 | 41 |
| موريتانيا | 117 | 120 | 120 | 140 | 143 | 231 | 47 | 49 | 51 |
| موزمبيق | 133 | 143 | 125 | 213 | 203 | 183 | 44 | 43 | 41 |
| النيجر | 136 | 161 | 156 | 250 | 252 | 197 | 42 | 45 | 46 |
| رواندا | 244 | 107 | 56 | 205 | 203 | 265 | 46 | 40 | 40 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سيراليون | 189 | 185 | 182 | 238 | 283 | 183 | 35 | 35 | 37 |
| الصومال | 143 | 133 | 133 | 199 | 203 | 316 | 43 | 42 | 47 |
| أوغندا | 92 | 100 | 79 | 105 | 162 | 124 | 49 | 47 | 43 |
| السودان | 116 | 750 | 65 | 170 | 109 | 107 | 48 | 52 | 53 |
| أثيوبيا | 159 | 128 | 97 | 173 | 166 | 166 | 42 | 45 | 42 |

المصدر: African Development Indicators 2002, 2004 table 13-6.

ـ نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

ويتضــح كذلك التزايد الملموس ســواء في وفيات الأطفال بشــكل عام أو في أعداد الوفيات من الأطفال دون من الخامسة فلقد بلغ معدل وفيات دون سن الخامسة فلقد بلغ معدل وفيات الأطفال في ســيراليون على ســبيل المثال 189 في الألف عام 1982 وانخفض قليلا إلى 185 في الألف عام 1990 في حين بلغ معدل وفيات الأطفال دون من الخامسة 283 في الألف عامي 1998، 1999 وهو من أعلي المعدلات في العالم .

كما ينخفض العمر المتوقع عند الميلاد في تلك الدول بشــكل ملحوظ حيث تراجع هذا المعدل في حالات عديدة مثل بورندي 47.80 عامًا سنة 1982 إلى 44 عامًا سنة 1990 ثم إلى 42 عامًا ســنة 2001 بل وبلغ هذا المعدل 35 عام في ســيراليون خلال عامي 1982، 1990 وارتفع قليلا إلى 37 عامًا ســنة 2001 مما يعكس مدى الضــرر الذي يلحق برؤوس الأموال البشرية في تلك الدول ويفسر تراجع قيم دليل التنمية البشرية بها .

2- تدهور نسـب الالتحاق بالتعليم : فلقد تدنت فرص الحصـول على التعليم وانخفضـت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في هذه الدول بشـكل ملحوظ ، ففي السـودان على سـبيل المثال أثرت الحرب الأهلية التي دارت في الجنوب على تدهور مستوي الخدمات التعليمية المقدمة بشكل ملموس ففي عام 1983 كان يوجد أكثر من 1500 مدرسـة حكومية ومؤسسـة للتعليم العالي وكان هناك أكثر من 347000 طالب بالمدارس الابتدائية 27000 طالب بالتعليم المتوسـط 9400 طالب بالتعليم الثانوي وبحلول عام 1989 دمرت أكثر من 25٪ من المدارس وتدهور الو ضع بـشكل أكبر مع تصـاعد العمليات العسـكرية في التسـعينيات ولقد أدى إغلاق العديد من المدارس إلى انتقال آلاف الطلاب إلى الشـمال بحثا عن فرص تعليمية أخرى ولكن لم يتمكن سـوى 15٪ من استكمال تعليمهم في الشمال .

ويوضـح الجدول رقم (13) معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومعدلات الأمية في عدد من الدول التي مزقتها الحروب الأهلية خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات .

جدول رقم (13) معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومعدلات الأمية

| الدولة | معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي | | | | | الأمية ٪ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1980 | 1985 | 1990 | 1995 | 2000–1998 | 1985 | 1990 | 1999 | 2002 |
| أنجولا | 175 | 107 | 92 | 72 | 74 | . | . | . | . |
| بورندي | 26 | 53 | 73 | 51 | 65 | 66 | 62 | 53 | 50 |
| أفريقيا الوسطى | 71 | 75 | 65 | 57 | 75 | 72 | 67 | 55 | 50 |
| تشاد | . | 44 | 54 | 51 | 73 | 78 | 72 | 59 | 54 |
| الكونغو الديمقراطية | 92 | 87 | 70 | 67 | 47 | 59 | 52 | 40 | 36 |
| جيبوتي | 37 | 40 | 38 | 38 | 40 | 53 | 47 | 37 | 33 |
| أريتريا | . | . | . | 56 | 57 | 62 | 57 | 47 | 42 |
| ليبريا | 48 | . | . | 25 | 118 | 67 | 61 | 47 | 44 |
| مالي | 26 | 25 | 27 | 41 | 61 | 81 | 74 | 60 | 73 |
| موريتانيا | 37 | 48 | 49 | 75 | 83 | 23 | 64 | 58 | 59 |
| موزمبيق | 99 | 87 | 67 | 60 | 92 | 71 | 67 | 57 | 54 |
| النيجر | 25 | 26 | 29 | 29 | 35 | 90 | 89 | 58 | 83 |
| رواندا | 63 | 63 | 70 | 94 | 119 | 53 | 47 | 34 | 31 |
| الصومال | 22 | 14 | . | 10 | . | . | . | . | . |
| السودان | 50 | 52 | 53 | 50 | 55 | 60 | 54 | 34 | 40 |
| أوغندا | 50 | 73 | 75 | 74 | 136 | 49 | 44 | 34 | 31 |

المصدر: African Development Indicators 2002, 2004 table 13-14,13-10.

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

ويتضح من هذا الجدول تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في معظم الدول التي شملها الجدول ففي أنجولا على سبيل المثال انخفضت تلك النسبة من 175٪ سنة 1980 لتصل إلى 92٪ عام 1990 ثم إلى 72٪ عام 1995 وفي الكونغو الديمقراطية انخفضت تلك النسب 92٪ عام 1980 إلى 87٪ عام 1985 ثم إلى 70٪ عام 1990 بل وصلت إلى 47٪ فقط خلال الفترة من 1998– 2000م .

كما يلاحظ أيضا من الجدول ارتفاع معدل الأمية في معظم هذه الدول فقد وصل هذا المعدل في النيجر إلى 85٪ وإلي 60٪ في مالي .59٪ في تشاد 57٪ في موزمبيق وذلك خلال عام 1995 .

**3– تدهور القدرة على الأمداد بالخدمات العامة :** لقد تدهورت قدرة هذه الدول على توفير الخدمات العامة الاجتماعية والإنسانية تدهورا ملحوظا مثل الخدمات الصحية والتعليمية توفير المياه النقية الصالحة للشرب والصرف الصحي والبيئية الأساسية من شبكات المياه والصرف والطرق ونظم الاتصالات والسكك الحديدية ....إلخ ففي جنوب السودان على سبيل المثال تم إغلاق أكثر من 25 مركبا من مراكب نقل البضائع Barges بسبب الحروب وقدر أن ما يقرب من عشرين طريقًا و 17 جسرا من الجسور الرئيسية قد تم تدميرها وتخريبها من جزاء تلك الحروب كما تم تدمير معظم خطوط السكك الحديدية .

ويوضــح الجدول رقم (13) النســبة من الســكان الذين يحصــلون على مياه نظيفة وصــرف صــحي أمن وخدمات صــحية في عدد من الدول الأفريقية التي ثارت بها بعض المشكلات الأمنية خلال ذلك من منتصف الثمانينيات وحتى عام ألفين .

جدول رقم (14)

نسبة السكان الحاصلين على خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية

| الدولة | الصرف الصحي | | | المياه النقية | | | الخدمات الصحية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1982 | 93.90 | 2000 | 1998 | 93.90 | 2000 | 1982 | 93.90 | 2000 |
| أنجولا | 18 | 31 | 44 | 28 | 31 | 38 | 70 | 24 | 76 |
| بورندي | 52 | 58 | . | 23 | 58 | . | 45 | 80 | 20 |
| أفريقيا الوسطى | 19 | 18 | 13 | 24 | 18 | 60 | . | 13 | 88 |
| تشاد | 14 | 33 | 29 | 31 | 33 | 27 | 30 | 26 | 74 |
| الكونغو الديمقراطية | 23 | 60 | 20 | 33 | 60 | 45 | 33 | 59 | 41 |
| جيبوتي | 37 | 24 | 91 | 43 | 24 | 100 | . | . | . |
| أريتريا | . | 68 | 13 | . | 68 | 46 | . | . | . |
| مالي | 21 | 49 | 69 | 17 | 49 | 65 | 35 | . | 80 |
| موريتانيا | . | 72 | 33 | 37 | 72 | 37 | 30 | . | 70 |
| موزمبيق | 20 | 24 | 43 | 15 | 24 | 60 | 40 | 30 | 70 |
| النيجر | 9 | 52 | 20 | 37 | 52 | 59 | 48 | 30 | 70 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **رواندا** | 58 | 79 | 8 | 49 | 74 | 41 | 80 | . | . |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **سيراليون** | 21 | 34 | 38 | 24 | 34 | 28 | 36 | . | 64 |
| **الصومال** | 15 | 37 | . | 31 | 37 | . | 20 | . | . |
| **السودان** | 5 | 77 | 62 | 40 | 77 | 75 | 70 | 70 | . |
| **أوغندا** | 13 | 42 | 75 | 16 | 42 | 50 | 42 | 71 | 29 |
| **أثيوبيا** | 19 | 27 | 15 | 16 | 27 | 42 | 44 | 55 | . |

المصدر: African Development Report 2004 table 3-5.

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة.

ويتضـــح من الجدول رقم (14) مدى تدني فرص الحصـــول على خدمات المياه والصـــرف الصـــحي والخدمات الصـــحية في بعض هذه الدول كما هو الحال في أفريقيا الوسطي تشاد الكونغو الديمقراطية ، ليبيريا ، موزمبيق ، إثيوبيا .

ومما هو جدير بالذكر أنه في معظم الدول الأفريقية التي ضربتها الصراعات .

والحروب تراجع نصـيب الفرد بها من السـعرات الحرارية والموارد والطاقة بصـفة عامة فلقد انخفض نصـيب الفرد من السـعرات الحرارية في أنجولا من 2017 سـعر حراري فرد سنة 1970 إلى 1983 سعر حراري للفرد في عام 1992

كما انخفض هذا النصيب في بوروندي من 2094 للفرد إلى 1708 سعر للفرد خلال نفس الفترة وفي أفريقيا الوسطى انخفض من 2378 سعر للفرد إلى 1708 سعر حراري للفرد يوم وكذلك الحال في كل من موزمبيق أوغندا ، سيراليون ، ورواندا .

وفي ختام التعرض لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراعات والمشكلات الأمنية المتكررة الحدوث بالقارة الأفريقية يتعين على صانع القرار التفهم لعدد من الدروس المستفادة من تلك الحروب وكيفية التصدي لتلك الآثار ومحاولة التخفيف من حدتها خاصة على الفقراء منها الآتي :

1- يتعين في البداية التفهم الواضح والإدراك الكامل لجذور وأسباب تلك المشكلات الأمنية حتى يمكن القضاء عليها من أساسها ومنع تأججها واشتعالها مرة أخرى .

2- يتعين على صانع القرار في الدول التي تفجرت بها تلك الصراعات أن يتفهموا مضمون الاقتصاد السياسي للحروب وأن يقوموا بوضح الخطط والإستراتيجيات طويلة الأجل التي تتضمن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لتلك الصراعات وخاصة عند استمرارها لفترات طويلة نسبيا .

3- أن تؤكد تلك الإستراتيجيات على توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للفقراء من المواطنين وذلك لأن تلك الفئة من الشعوب هي الأكثر عرضه للتضرر الاقتصادي من الصراع وغالبا ما تتحمل العبء الأكبر في تكاليف هذا الصراع .

4- أن يدرك صانع القرار أن العودة إلى الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة قبل الحرب أمر من الصعب تحقيقه بشكل مفاجئ وإنما ينبغي تصميم وتنفيذ سياسات متسقة من شأنها العمل على الانتقال بالاقتصاد إلى وضع يمكنه من التعامل مع تلك الصراعات ودوافعها في المستقبل وذلك لاحتوائها قبل أن تشتد .

5- تصميم سياسات اقتصادية من شأنها القضاء على عدم المساواة والتفاوت في توزيع الدخول والثروات داخل الدولة ؛ لأن العامل الاقتصادي هو من أهم العوامل التي تشعل نار الحروب والاضطرابات .

6- الاهتمام بتنمية رؤوس الأموال البشرية القادرة على تعويض الدولة عما فقدته من ثروات سواء اقتصادية أو بشرية والعمل على إصلاح البني التحتية والاجتماعية والتأكيد على كفاءة وفعالية الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة سواء الصحية أو التعليمية ... إلخ .

هذا ومن أبرز العوامل السياسية المسببة للحروب الأهلية في القارة الأفريقية الافتقاد إلى اقتسام السلطة ومركزية الإدارة السياسية والانقلابات العسكرية وفشل محاولات إصدار تشريع دائم والافتقاد إلى تطبيق حقوق الإنسان وقواعد الديمقراطية . كما جاءت الانقسامات الاثنية والقبلية في مقدمة العوامل المسببة للعديد من حالات الصراع في القارة الأفريقية . ومع هذا يسود اعتقاد شائع بأن الفروق الاثنية والدينية غالبًا ما تكون ساترًا لأسباب أخرى أكثر عمقًا مثل العوامل الاقتصادية والسياسية أو أنها تستخدم في إخماد حدة الصراعات المندلعة بالفعل .

وفي الأونة الأخيرة أصبحت الاختلافات الدينية وتنامى التيارات الأصولية من العوامل الأمة المسببة للاضطرابات الاجتماعية وصراعات مسلحة في العديد من أجزاء القارة الأفريقية وكذلك تؤكد بعض الدراسات أن حالات الصراع والحروب الأهلية غالباً ما تكون مقترنة بفشل أو ضعف العقد الاجتماعي ويستشهد بعض من هذه الدراسات بأمثلة تطبيقية من حول أفريقية توضع الأنماط المختلفة لحالات ضعف العقد الاجتماعي وتأثيرها على الميل للعنف وارتفاع مخاطر الصراع .

وعلى الرغم من انتشـــار الكتابات الخاصـــة بالفقر وتبلور العديد من الاتجاهات الفكرية والأيدلوجية التي تعالج قضـــايا الفقر إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الفقر، فالفقر من المفاهيم النسبية المجردة حيث إنه يصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد والتشـــابك من جهة كما أن المفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات الزمنية وأدوات القياس من جهة أخرى وفي هذا الصـــدد حاول البنك الدولي وضـــع تعريف شـــامل للفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مســـتوى المعيشة وحتى هذا التعريف يعتمد على تحديد مفهوم الحد الأدنى من مستوى المعيشة وهو الأمر الذي يختلف بدوره من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى ، كما عرفه آخرون على أنه عدم قدرة الفرد أو الأســـرة على الحصـــول على قدر كافٍ من الموارد لإشباع حاجاته الأساسية وتتمثل هذه الحاجات الأساسية في المأكل والملبس والمأوى والصحة والتعليم وباقية المتطلبات الأساسية للحياة[1] .

(1) انظر :

د/ عبد الفارس : الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي (بيروت : مركز دراســـات الوحدة العربية 2001 ص 19-30.

## المبحث الثاني الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي مع دراسة حالة لآليات السلم والأمن في كل من الكوميسا والأيكواس ودور الأيكواس في بعض الصراعات في الإقليم .

### تمهيد :

مما لاشك فيه أن التكامل الإقليمي يعد سمة أساسية من سمات عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هذا وقد أعطت خبرة القارة الأفريقية في التكامل الإقليمي أولوية كبيرة للجوانب الاقتصادية لكن ما لبث أن تحول الاهتمام ليشمل جوانب سياسية وأمنية نظرا لتأثير هذه الأبعاد على الهياكل الإقليمية سواء كانت على مستوى القارة ككل أو حتى مستوى الأقاليم الفرعية بها .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن انضمام الدول الأفريقية في إطار تكتل سواء كان على مستوى الأقاليم الفرعية أو حتى على مستوى القارة ككل من شأنه أن يضمن ترتيبات معينة لتسوية النزاعات بين الدول المنضمة آلية وترتيبات أخرى لتدخل المنظمة أو التكتل لتسوية النزاعات الداخلية في هذه الدول

كنظام المراقبة الخاصــة بدول الجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا والمعروف اختصــارا بالأيكوموج حيث تدخل لتســوية الصــراعات والحروب الأهلية في الإقليم كالحرب الأهلية الليبيرية عام 1990 والحرب الأهلية في ســيراليون منذ عام 1998 فضلا عن أن عملية التكامل الاقتصادي في حد ذاتها وما يترتب عليها من تدعيم لعلاقات التبادل التجاري بين الدول تقلل من إمكانية حدوث صــراعات بين تلك الدول وكذلك ما تطوي عليه من تحقيق معدلات نمو اقتصــادي مرتفعة وكذلك ارتفاع في متوســط دخول الأفراد وتحقيق مستويات معيشية أعلى يساهم كل ذلك في تقليل حدة صراعات ناتجة عن تباينات اثنية وما إلى ذلك .

ومن هنا فإن الدراســة ســوف تتناول في هذا المبحث إمكانية اســتخدام التكامل الاقتصــادي في إطار المنظمات الاقتصــادية في أفريقيا لتعزيز الســلم والأمن الجماعي وذلك من خلال تناول الأ سس التي أر ستها وو ضعتها هذه المنظمات مع درا سة حالة لآليات الســلم والأمن في كل من الكوميســا و الأيكواس ودور الأيكواس في بعض الصراعات .

## أولا- الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي في أفريقيا :

ونتناولها من خلال تناولنا لهذه المنظمات والتجمعات الاقتصادية على الوجه التالي :

**1 - السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي ( الكوميسا ) :** تعد الكوميسا واحدة من أكبر التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية في القارة الأفريقية حيث تضم في عضويتها عشرين دولة تمتد من شمال القارة إلى شرقها والي جنوبها وهي تحديدا من الشمال إلى الجنوب وتضم كلا من مصر ، السودان ، أثيوبيا ، أريتريا ، جيبوتي ، أوغندا ، كينيا ، رواندا ، بوروندي ، الكونغو الديمقراطية ، مالاوي ، سيشل ، موريشيوس ، جزر القمر ، مدغشقر ، زامبيا ، زيمبابوي ، أنجولا ، سوازيلاند ، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب .

وبذلك تغطي السوق رقعة جغرافية واسعة تصل إلى 41٪ من مساحة القارة الأفريقية كما تضم مجموعة دول الكوميسا نسبة من عدد السكان تقترب من نصف سكان القارة وقد مر إنشاء الكوميسا بالعديد من المراحل التي بدأت بالتوقيع على الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة التفضيلية والتي دخلت حيز النفاذ في ديسمبر عام 1982 م وصولا إلى صدور القرار بتحويل تلك المنطقة إلى سوق مشتركة باعتبارها مرحلة جديدة في عملية الاندماج الاقتصادي حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر 1994 م .

هذا وقد حددت الاتفاقية المنشئة للسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي عددا من الأهداف التي تمت صـياغتها بحيث تؤدي إلى خلق ظروف ملائمة لتحسـين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء والقضاء على مواطن الضعف الهيكلي وإزالة العوائق أمام التجارة البينية والاسـتثمار عبر الحدود والحد من المعوقات الإدارية وتعظيم المصلحة المشتركة فيما بين الدول الأعضاء .

– هذا وقد حرص تجمع الكوميسـا على إقرار السـلام والأمن بين أعضـائها في مستويات عدة أولها كان واضحا في الهدف الرابع الذي تبنته الكوميسا والذي انصب على التعاون من أجل تشجيع السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصـادية في التجمع على أسـاس أن إقرار الأمن والاسـتقرار إنما يمثل المقدمة الأولى والبيئية المناسبة لقيام تنمية اقتصادية حقيقية وقد رأت الدول الأعضاء أن السـبيل إلى تحقيق ذلك يمكن أن يكون من خلال التعاون والمشـاورات المسـتمرة حول الأحداث المتعلقة بسـلام وأمن واسـتقرار الدول الأعضـاء من أجل منع وحسـن إدارة وحل الصراعات فيما بينها وبين الدول الأخرى، وأيضا من خلال تشجيع سياسة حسـن الجوار وعدم الاعتداء وأعمال مبدأ حل المنازعات بالطرق السـلمية بين الدول الأعضاء ومنا ثم تبدو الأسس التي اتخذتها الكوميسا لإقرار السلام والأمن بين أعضائها

والذي يمثله المبدأ الرابع من المبادئ التي قامت عليها الكوميسا وهو مبدأ عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء ويعد هذا المبدأ قاعدة أساسية ومهمة يمكن من خلاله تحقيق السلام والأمن والاستقرار وعلي العكس من ذلك فإن حدوث حالة أو أكثر من حالات الاعتداء بين الدول .

الأعضاء أو بداخلها يعد البداية لتقويض جهودها نحو تحقيق أي تعاون أو تضامن .

هذا وقد جاء المبدأ أن التاسع والعاشر ليؤكد على ما نص عليه المبدأ الرابع حيث تضمن المبدأ التاسع على ضرورة صيانة السلم والا ستقرار الإقليمي من خلال تشجيع وتقوية حسن الجوار كما تضمن المبدأ العا شر النص على التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء مما يعني أن المنظمة قد آلت على نفسها أن تزود الدول بالأداة التي يمكن الالتجاء إليها لفض المنازعات سلميا بين الدول الأعضاء .

هذا وسيتم تناول آليات السلم والأمن تفصيلا كدراسة حالة .

**2- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ( الأيكواس ) :** تعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعروفة باسـم « الأيكواس » أحد التجارب التكاملية الهامة التي شـهدها إقليم غرب أفريقيا بعد فشـل العديد من تجارب التكامل التي قامت بها مجموعات مختلفة من دول الإقليم وقد أسـفرت الجهود عن توقيع خمس عشـرة دولة على اتفاقية لاجوس المنشـئة للجماعة في مايو عام 1975 والتي دخلت حيز النفاذ في يوليو من عام 1975م .

هذا وتضـم الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا في عضـويتها خمس عشـرة دولة وفقا لاتفاقية لاجوس ما بين دول فرانكفونية هي ( بنين ، سـاحل العاج ، غينيا بيسـاو ، بوركينا فاسـو ، مالي موريتانيا ، النيجر ، السـنغال ، توجو ، ودول أنجلوفونية وهي ( نيجيريا ، ليبيريا ، سيراليون ، غانا ، جامبيا ) .

بالإضافة إلى الرأس الخضر وقد انضمت إلى هذه الجماعة بعد توقيع الاتفاقية ليصبح عدد الدول الأعضاء في الجماعة ست عشرة دولة أفريقية ثم تراجع العدد مرة أخرى إلى خمس عشرة دولة بعد انسحاب موريتانيا من الجماعة .

– هذا وتهدف الجماعة إلى تشجيع التعاون والتنمية في جميع الأنشطة خاصة في مجال الصناعة والنقل والموصلات والطاقة والزراعة والموارد الطبيعية والتجارة والمجالات المالية والنقدية إلى جانب الشؤون الثقافية والاجتماعية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة للأفراد و ضمان الاستقرار الاقتصادي ودعم العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في تقدم نمو دول القارة الأفريقية .

– وبالرغم من أن منظمة الأيكواس هي منظمة اقتصادية بالأساس تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لدول الإقليم إلا أن قادة المنظمة أدركوا من اللحظة الأولي مدى الترابط بين البعد الاقتصادي من ناحية والبعدين السياسي والأمني من ناحية أخرى ولهذا فقد اتفقت الدول الأعضاء في الأيكواس على تأسيس ميثاق للتضامن بين دول غرب أفريقيا لحمايتها ضد العدوان الخارجي وذلك خلال القمة الرابعة للمنظمة التي عقدت بداكار في مايو 1979 .

– بالفعل فقد دخلت الفكرة حيز النفاذ حيث تم تأسيس الميثاق الدفاعي للمنظمة في شهر مايو 1980 ليكون بذلك أول نموذج للأمن الجماعي الأفريقي في إطار إقليمي نوعي وقد حددت نصوص الميثاق الإطار العام الحاكم لعمله

ومن أهمها ذلك النص الذي يشـــير إلى أن كل دولة عضـــو في الأيكواس تعتبر أن أي تهديد مســلح أو عدوان ضــد أي دولة عضــو يمثل تهديدا أو عدوانا ضــد الجماعة ككل وأنه ينبغي تبادل المعرفة والمـساعدة في الدفاع وأن تقوم الدول الأعـضاء بو ضح قوات خاصــة من قواتها المســلحة الوطنية العاملة تحت تصــرف المنظمة ويشــار إليها باســم القوات المسلحة المتحالفة للجماعة .

**ولقد حدد الميثاق أنواع الصراعات بثلاثة أنواع هي :**

**أ- صراع داخلي :** أي يقع داخل الدولة العضو وهذا ما حدث بالفعل في أزمات ليبيريا عام 1990م سيراليون في عام 1997 م وغينيا بيساو في عام 1998م .

**ب- صراع خارجي** بين دولة عضو ودولة أخرى خارج نطاق المنظمة مثل النزاع بين نيجيريا والكاميرون حول جزر بالكاس وهنا لا تستطيع المنظمة التدخل في شؤون دولة غير عضو .

**ج- صــراع خارجي** بين دولتين أو أكثر أعضـــاء المنظمة كالنزاع بين ليبيريا وغينيا وسيراليون وسيتم تناول آليات السلم والأمن تفصيلا كدراسة حالة .

**3- الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ( سادك ) :-** ترجع نشأة الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي ( السـادك ) إلى حقبة الثمانينيات من القرن الماضـي وتحديدا عام 1980م حينما تم إنشاء مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي والذي ضم في عضويته دول الجنوب الأفريقي المحيطة بجنوب أفريقيا والتي عرفت بدول المواجهة وفي عام 1992م بدأ وا ضحا أن صيغة 1980 م للتعاون الاقتصادي بين دول الجنوب الأفريقي قد ا ستنفذت أغرا ضه وأنه لابد من مراجعتها في ضوء ما اتخذته حكومة جنوب أفريقيا من خطوات جادة نحو التحول عن الحكم العنصـري ونقل السـلطة من يد الإقليمية البيضاء إلى الأغلبية السوداء وفي ضوء ذلك رأت الدول الأعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ضـرورة إد خال تعديلات جوهر ية على أ هداف ومبادئ التجمع ا لذي تحول من مؤتمر تنسـيق التنمية في الجنوب الأفريقي SADCC إلى الجما عة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC حيث تضم الجماعة في عضويتها أربع عشرة دولة أنجولا ، بتسـوانا الكونغو الديمقراطية ، ليسـوتو ، مالاوي ، موريشـيوس ، موزمبيق ، ناميبيا سيشل ، جنوب أفريقيا ، سوزايلاند ، تنزانيا ، زامبيا ، وزيمبابوي .

وتهدف السادك إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر ورفع مستوى المعيشية لشعوب الجنوب الأفريقي وتطوير نظم ومؤسسات مشتركة في الإقليم وتشجيع التنمية على أساس الاعتماد الجماعي والمتبادل بين الدول الأعضاء وأخيرا دعم الصلات والروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة .

لقد تضمنت أهداف السادك هدفا أساسيا يشير إلى ضرورة دعم السلم والأمن والدفاع عنهما كما تضمن الهيكل التنظيمي السادك من بين أجهزته الأساسية جهازا سياسيا ودفاعيا وأمنيا حيث أنشئ هذا الجهاز عام 1996 استنادا إلى نص المادة الرابعة من معاهدة إنشاء السادك والذي جاء فيه ضرورة دعم الدول الأعضاء وتشجيعهم على التضامن من أجل تعزيز السلم والأمن في المنطقة وفي المادة الخامسة من المعاهدة ذاتها الذي قرر أن أحد أهداف السلدك تحقيق السلم والأمن والدفاع عنها كما أن المادة الحادية والعشرين من المعاهدة تلزم الدول الأعضاء بالتعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية والعلاقات الدولية والسلم والأمن .

وعلى الرغم من الخلاف حول دور ووضع واختصاص ذلك الجهاز السياسي والأمني للسادك فإن الإنجاز في هذا الصدد يتمثل في إدراك الدول الأعضاء أهمية السعي الجاد من أجل حل صراعاتها وأن ذلك يقتض وجود آلية دائمة وهيكل تنظيمي إقليمي مستقل لتسوية ما قد ينشب من صراعات الأمر الذي أدى إلى أن وافقت الدول الأعضاء على إجراء تدريبات مشتركة على مهام لحفظ السلم تحت رعاية لجنة الدفاع والأمن المشتركة والتي تحولت إلى لجنة فرعية من الجهاز السياسي والدفاعي والأمني بعد حل تنظيم دول المواجهة الذي كان قائما في ظل مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي والذي كانت تتبعه تلك للجنة .

**4- الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ( الأيكاس ) :** تأسست هذه الجماعة في أكتوبر 1983م وتضم في عضويتها إحدى عشرة دولة من دول إقليم وسط أفريقيا هي أنجولا ، بوروندي ، الكاميرون ، جمهورية وسط أفريقيا ، تشاد الكونغو برازفيل ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، غينيا الاستوائية ، الجابون ، رواند ساتومي وبرنسيب ، وقد تمثل الهدف الأول للجماعة في إنشاء اتحاد جمركي بحلول عام 2003 م وخلال السنوات الثماني الأولى من إنشائها تبنت الأيكاس برنامجا لتحرير التجارية تم تطبيقه على مراحل كانت أولى هذه المراحل في التخفيض التدريجي لمعدلات التعريفة الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية على التجارة البينية بين دول الأيكاس .

وبوجه عام تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أشدها تعرضا للصراعات حيث عانت ثلاث دول من أعضاء الجماعة هي الكونغو الديمقراطية، روا ندا، بوروندي من أشد موجات الحروب الأهلية التي شهدتها القارة خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي.

هذا ويعد إقليم وسط أفريقيا من أكثر أقاليم القارة توترا وعدم الاستقرار وقد تجلت رغبة الأيكاس في تعزيز السلم والأمن بالإقليم من خلال إقرار العديد من الأسس التي تساعد على تحقيق هذا الغرض ومن أهمها وأبرزها ميثاق عدم الاعتداء حيث تم التوقيع على هذا الميثاق في ياوندي في الثامن من يوليو عام 1996 من قبل تسع دول من أعضاء الأيكاس ويعد الميثاق واحدا من الأعمدة الرئيسية الثلاثة للتعاون لتحقيق السلم والأمن فيما بين دول الإقليم ويؤكد الميثاق على الالتزام بالتعاون في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن حيث التزمت دول الأيكاس بالامتناع عن كل ما من شأنه التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أو اللجوء إلى العدوان على السلامة الإقليمية.

كما قامت دول الأيكاس بالتوقيع على إنشاء آلية الإنذار المبكر في مؤتمر القمة الذي عقد في ياوندي في الثامن من أكتوبر عام 1996م وتم تحديد مقرها في الجابون وقد خصصت حكومة الجابون مقرا لها بالعاصمة وقامت بتأمين وتمويل هذه الآلية.

**وقد تحدد للآلية ثلاث مهام هي :**

- الإشراف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم .

- تحديد مصـــادر التوترات والتعامل مع التوترات التي تظهر قبل تحويلها إلى صراعات سياسية .

- التنبؤ بالصراعات وتنبيه القادة السياسيين بالمصادر المحتلة للنزاعات ومساعدتهم في اتباع الأدوات المانعة لها وتم إقرارها بواسطة هؤلاء القادة .

- كما تم إنشــاء المجلس الأعلى للســلم والأمن في أفريقيا الوســطي وذلك بناء على قرار اتخذه رؤ ساء الدول الحكومات الأعضاء في الأيكاس حيث نص القرار على إنشاء إطار قانوني ومؤسس لتعزيز السلم والأمن لعزيز السلم والأمن في الإقليم الفرعي وذلك في ياوندي في فبراير 1999 ليكون المجلس بناء على ذلك آلية أمنية تقوم بمهمة مزدوجة هي منع وإدارة وحل النزاعات في إقليم وسط أفريقيا بالإضافة إلى اتخاذ جميع الإجراءات للتعامل بفاعلية مع الصراعات السياسية بما في ذلك التشجيع والحفاظ على تعزيز السلم والأمن في إقليم الأيكاس .

**5- الهيئة الحكومية للتنمية ( الإيجاد ) :** تم تأسيس الهيئة الحكومية للتنمية ( إيجاد ) في عام 1996 لتصبح خلفا للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف والتي تم تأسيسها في عام 1986 ويتمتع بعضويتها سبع دول أفريقية وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا واريتريا ولقد حددت الاتفاقية المنشئة الأهداف التي تسعي الهيئة إلى تحقيقها ومعظمها أهداف اقتصادية وفي ذات الوقت لم تغفل الاتفاقية البعد السياسي والأمني فنصت على أن من بين أهداف الهيئة تعزيز السلام والاستقرار داخل المنطقة وإنشاء الآليات التي تساعد على منع وإدارة وحل الصراعات التي تنشب بين الدول الأعضاء وداخلها .

ولقد أدى اشتعال بعض الصراعات ( الداخلية والدولية ) القديمة ونشوب صراعات جديد داخل إقليم شرق أفريقيا إلى تدهور الأوضاع الأمنية داخل الإقليم وحاولت الإيجاد مواجهة الأوضاع الأمنية المتردية داخل الإقليم فطرحت العديد من المبادرات لتسوية الصراعات القائمة وخاصة في السودان وفي الصومال وقامت الهيئة بإنشاء آلية للإنذار المبكر والاستجابة للصراع حيث تم التوقيع على البروتوكول التأسيس لها في القمة التاسعة لرؤساء دول وحكومات الإيجاد والتي عقدت في الخرطوم في الحادي يناير 2002 ويوجد مقر الآلية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ويتبع هذه الآلية وحدات ولجان داخل الدول الأعضاء وتقوم الآلية بمجموعة من المهام من أهمها ما يلي :

- تعزيز عملية تبادل المعلومات بين الدول الأعضـــاء في مجال الإنذار المبكر مع مراعاة مجموعة من العوامل وعلى رأسها الشفافية .

- جمع وتحقيق وتحليل البيانات حول الصراعات التي تشهدها المنظمة .

- نقل البيانات والتحليلات لصـــانعي القرار داخل الجناح السـياسـي للإيجاد وتواصل الآلية جهودها لإنشاء وحدات للإنذار المبكر داخل الدول الأعضاء كما تعمل الإيجاد بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي على تأسيس فرقة الانتشار السريع في شرق أفريقيا والتي تقرر أن يكون مقرها الرئيس في أديس أبابا ، ومن المقرر أن تضـم الفرقة عناصـر مدنية وعسكرية تكون متمركزة في بلادها وجاهزة للانتشار السريع في جميع الأوقات .

**6- تجمع دول الساحل والصحراء ( س. ص ) :** اجتمع زعماء دول الساحل والصحراء في يوليو 1997 وهم رؤسـاء ليبيا ونشـادر النيجر ومالي وبوركينا فاسـو في طرابلس ووافقوا على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي وتعزيز آليات لتعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمني وفي سبتمبر من نفس العام اجتمع وزراء خارجية الدول سالفة البيان لصياغة مشروع الميثاق المقترح وفي الأ سبوع الأول من فبراير عام 1998 الاتفاق على إنشاء ما سمي بتجمع دول الساحل والصحراء بحضور كل من ليبيا ، تشاد ، النيجر ، مالي ، بوركينا فا سو ، السودان وشارك في الاجتماع التأسيس بصفة مراتب وفد من مصر وآخر من تونس .

ولقد زاد عدد الدول الأعضاء في التجمع حتى و صل إلى 23 دولة حيث انضمت كل من أريتريا ، أفريقيا الوسطى ، السنغال ، جامبيا ، جيبوتي ، مصر ، المغرب ، تونس ، نيجيريا ، الصومال ، توجو ، بنين ، كوت ديفوار ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، غانا و سيراليون للتجمع ومما هو جدير بالذكر أن عضوية التجمع لا تقتصر على دول إقليم معين ولكنها متاحة لتجميع دول القارة.

وعلى الرغم من أن التجمع نشأ بالأساس ليكون تجمعا أو تكتلا اقتصاديا إلا أن بعض الدول الأعضاء رأت ضرورة إضفاء الطابع السياسي عليه خاصة ليبيا بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي داخل كثير من الدول الأعضاء بسبب وجود صراعات وحروب أهلية وانقلابات عسكرية وفي عام 1999 عقدت القمة الثانية للتجمع في «نجامينا » عاصمة تشاد وتم خلالها الموافقة على الميثاق الأمني للتجمع والذي تضمن الأهداف التالية :

- التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منها .

- إنشاء مكتب دائم للتنسيق في هذا الشأن .

- تطوير التعاون في مجالات الأمن العام والتصــدي لظواهر التهريب والهجرة غير المشروعة وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة .

ومن ثم قررت القمة تفويض الرئيس القذافي آنذاك منسـقا عاما للسـلام ليس فقط في منطقة التجمع وإنما خارجه أيضا وتفويضه للتحدث باسم التجمع في هذا الشأن .

وفي مارس عام 2003 م عقدت القمة الخامسة للتجمع في نيامي عا صمة النيجر وتم خلالها إقرار البروتوكول الخاص بتأسيس آلية لحل المنازعات على غرار الآلية الأفريقية التي تم إنشـاؤها في عام 1993م واهتم على مدار القمم التي عقدها بالصـراعات القائمة بين الدول الأعضاء وداخلها وفي هذا الصدد سعي التجمع لمواجهة النزاع الاريتري – الإثيوبي وإيجاد حل سياسي عادل له ودعم كافة الجهود الرامية لذلك وانعكس ذلك في الزيارات المتتالية التي قام أمين عام التجمع لكل من أديس أبابا واريتريا كما أهتم التجمع أيضـا بالصـراعات المسـلحة في كل من تشـاد ، وأفريقيا الوسـطى، والسـودان والصومال وكوت ديفوار وتوجو وأكد باستمرار على ضرورة العمل على إيجاد حل دائم لهذه الصراعات وحث الدول الأعضاء على ضرورة التحرك في هذا الإطار .

### - اتحاد المغرب العربي ( U.M.A ) :

تأســس اتحاد المغرب العربي في فبراير 1989 بين خمس دول هي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وذلك إحياء لتراث طويل من التفاعل والمبادرات الإقليمية السابقة ومن أهمها اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي والتي تأسست عام 1964 وهنا تجدر الإشــارة إلى أن الاتحاد قد توقف وتجمدت أنشــطته منذ عام 1994 / 1995 بسـبب الخلافات المغربية الجزائرية حول الصـحراء الغربية وقضـايا أخرى كأزمة لوكربي .

### ثانيا- آليات السلم والأمن لتجمع الكوميسا ( دراسة حالة ) :

يرى كثير من الباحثين في الشأن الأفريقي أن الكوميسا ظلت طوال أربع سنوات منذ بداية نشأتها تقريبا لا تهتم بقضايا السلم والأمن بدعوى أنها مجرد تجمع غرضه تحقيق التكامل الاقتصـادي وفي يومي 24، 25 من مايو 1999م عقدت القمة الرابعة لرؤسـاء دول وحكومات الكوميسا في مدينة نيروبي / العاصمة الكينية وكانت قمة تاريخية بحق لأنها شـهدت اهتماما غير مسـبوق بقضـايا السـلم والأمن ولقد قررت القمة ضـرورة الاهتمام بقضايا منع وإدارة وحل الصراع بما يتماشى مع الاتفاقية المنشئة للكوميسا والتي تنص على ضرورة التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز السلم والأمن والاستقرار بما يحقق تنمية اقتصـادية داخل المنطقة وبما لا يضـر ببرامجها الرئيسـية التكامل الاقتصادي .

وأكدت القمة أن السلم والأمن والاستقرار هي عوامل أساسية لزيادة الاستثمار والتنمية والتجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وقامت هيئة رؤساء دول وحكومات الكوميسا بتفويض وزراء خارجية دول الكوميسا للاجتماع مرة واحدة على الأقل سنويا لمناقشة قضايا السلم والأمن وتقديم التوصيات للهيئة حول كيفية تعزيز السلم والأمن في الإقليم .

وفي الفترة من 27– 29 من مارس 2005 م عقدت الكوميسا في لوساكا عاصمة زامبيا دراسة عمل حول السلم والأمن وكان هدف الورشة دراسة الدور المحتمل للكوميسا في مجال السلم والأمن في المنطقة وأكد المشاركون على ضرورة الاستفادة من خبرات المنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن كما أكد الأمين العام للكوميسا الذي حضر/ الورشة ) على أهمية هذه الورشة واعتبرها بمثابة خطوة نحو تطوير بروتوكول للسلم والأمن داخل الكوميسا ، وفي الفترة من 17– 19 مايو 2000 عقدت القمة الخامسة لرؤساء دول وحكومات الكوميسا في بورت لويس – موريشيوس واتفقت القمة مع كثير من توصيات الورشة خاصة ما يتعلق بضرورة الاستفادة من خبرات المنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن بالإضافة إلى ضرورة البحث عن الأسباب الأساسية لكل الصراعات .

وفي الفترة من 19– 20 من فبراير 2001 م عقدت الكوميسا ورشة عمل أخرى في مدينة نيروبي حول نفس الموضوع ( السلم والأمن ) بهدف استكمال ما تم مناقشته في ورشة العمل الأولي بالإضافة إلى طرح موضوعات جديدة مثل دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم والأمن داخل منطقة الكوميسا هذا وتبنت الكوميسا مؤخرا برنامجا للسلم والأمن ويقوم هذا البرنامج على مجموعة من النقاط الأساسية وهي :-

أ- إنشاء هيكل مؤسس ومفوضية لمنع وإدارة وحل الصراع .

ب- إشراك البرلمانيين من دول الكوميسا والفاعلين من غير الدول في عملية منع الصراع وبناء السلم .

ج- التعامل مع قضايا السلم والأمن باعتبارها إحدى سبل تحقيق الهدف الأساسي للكوميسا وهو التكامل الاقتصادي وذلك لأن السلم والأمن مطلب أساس للتنمية والنمو الاقتصادي .

د- التنسيق مع الجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى مثل الإيجاد والسادك في مجال السلم والأمن منعا لازدواج الجهود المبذولة ولإزالة التنافس المؤسس .

ه- التقدم بشكل تدريجي مع الأخذ في الاعتبار القيود البشرية والمالية للدول الأعضاء .

و- استخدام المؤسسات الوطنية الموجودة في الدول الأعضاء من أجل القدرات في مجال منع وإدارة وحل الصراع .

ز- لتعزيز برنامج الكوميسا للتكامل الاقتصادي فإن عليها في المستقبل تطوير قدراتها في المجالات التالية :

- نظم الإنذار المبكر .
- إدارة الصراع .
- حل الصراع .
- التحول في مرحلة ما بعد الصراع .

هذا ويتكون الهيكل المؤسس المختص بمنع وإدارة وحل الصراعات من ثلاثة مستويات وهي :

1- هيئة رؤ ساء الدول والحكومات وتعتبر الهيئة الجهاز المختص بـ صنع القرارات في قضايا السلم والأمن ولها الحق في تفويض بعض اختصاصاتها لمجلس الوزراء والذي يقوم بالتنسيق والتشاور مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والأجهزة المختصة التابعة للمنظمات الإقليمية الأخرى أثناء تنفيذه لوظائفه المتعلقة بمنع الصراع الدبلوماسية الوقائية .

2- وزراء خارجية الدول الأعضاء يجتمع مرة واحدة على الأقل سنويا لمناقشة سبل تعزيز السلم والأمن ومعوقاته في المنطقة ويرفع وزراء الخارجية توصياتهم في هذا الشأن لهيئة رؤساء الدول والحكومات .

3- لجنة السلم والأمن وتتكون من موظفين حكوميين على أعلى مستوى داخل وزارات الخارجية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى موظفين آخرين من الدول الأعضاء وترفع اللجنة توصياتها إلى وزراء الخارجية .

وتقوم سكرتارية الكوميسا تحت إشراف الأمين العام وبناء على طلب رسمي من إحدى الدول الأعضاء با ستخدام الدبلوما سية الوقائية لمنع الصراع ويقوم الأمين العام أيضا بأية أعمال تهدف إلى منع الصراع بالتشاور مع المكتب كما تقوم السكرتارية بتوفير الدعم الإداري واللوجستي والفني للمكتب بالإ ضافة إلى تنظيم اجتماعات لجنة السلم والأمن .

ونظرا لأهمية الدور الذي أصبحت تلعبه منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع وإدارة وحل الصراعات عقدت مجموعة من ورش العمل لبحث إمكانية مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في برنامج الكوميسا للسلم والأمن .

وفي مايو 2004 عقدت ورشة عمل في سوزايلاند تم خلالها صياغة مجموعة من القوا عد لتفويض منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للقيام بدور في بر نامج الكوميسا للسلم والأمن ووفقا للمادة العاشرة من اللائحة التي تم صياغتها فإن منظمات المجتمع المدني المعتمدة تتمتع بدور ا ستشاري فقط وتشارك في الأعمال التحضيرية لبرنامج الكوميسا عند مناقشة قضايا السلم والأمن ولا يكون لها حق التصويت ولقد تبنت القمة التاسعة لهيئة رؤساء دول وحكومات الكوميسا والتي عقدت في 8/ 6/ 2004 كمبالا عاصمة أوغندا اللائحة الخاصة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في برنامج الكوميسا .

**السلم والأمن :**

ووفقا للائحة يقوم مجلس الوزراء بمنح تفويض لأية منظمة مجتمع مدني أو قطاع خاص يرى أنها قادرة على المســاهمة في برنامج الكوميســا للســلم والأمن وينطبق عليها الشــروط أو المعايير التي تضــمنتها المادة الســادســة ويكون قرار التفويض مبنيًا على مجموعة من الاعتبارات أهمها ما يلي :

– تأ سيس شراكة ر سمية بين الكومي سا ومنظمة المجتمع المدني التي يتم اختيارها تهدف إلى تعزيز السلم والأمن في الإقليم .

– تفعيل برنامج الكوميســا للســلم والأمن من خلال الاســتعانة بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحصول على المعلومات ونصائح الخبراء في هذه المنظمات .

– تفعيل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تمارس أنشــطة لها تأثير مباشر على الكوميسا وعلى برنامجها للسلم والأمن .

هذا ويخلص بعض الباحثين من تقييم برنامج الكوميسا للسلم والأمن إلى أنه على الرغم من حالة الصراع التي يعيش فيها كثير من الدول الأعضاء ( بوروندي ، السودان ، إثيوبيا ، أوغندا وغيرها ) إلا أن برنامج الكوميسا للسلم والأمن في الشرق والجنوب الأفريقي لم يوضع حتى الآن موضع التنفيذ الفعلي ولم يكن للكوميسا طوال الفترة الماضية دورا ملحوظا وفاعلا في عمليات حل أو تسوية أي صراع داخل الإقليم رغم وجود محكمه عدل تابعة لها ورغم ذلك يمكن إبداء بعض الملاحظات حول برنامج الكوميسا للسلم والأمن في ضوء ما تم الإعلان عنه وليس في إطار ما تحقق منه على أرض الواقع .

**ومن ثم يقرر البعض أن برنامج الكوميسا للسلم والأمن يتميز بمجموعة أ شياء لعل أهمها ما يلي :**

- أنه يتعامل مع قضايا السلم والأمن باعتبارها مطلبا أ سا سيا لتحقيق التنمية وليس مجرد قضايا تطرح كغيرها على جدول الأعمال ولعل ذلك يعكس أخيرا زيادة الوعي بأهمية قضايا السلم والأمن من جانب الدول الأعضاء .

- أنه يعطي دورا لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تحقيق السلم والأمن داخل الإقليم .

- يحسب أيضا لبرنامج الكوميسا إدراكه للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية الأخرى في مجال تحقيق السلم والأمن ومطالبته بضرورة التنسيق مع تلك الجهود .

ويؤخذ على برنامج الكوميسا للسلم والأمن عدة نقاط منها ما يلي :-

1- أن الهيكل المؤسس المختص بمنع وإدارة وحل الصراع والذي يحدده البرنامج يتمتع في مستوياته الثلاثة بعضوية جميع الدول الأعضاء في الكوميسا وقد يفرض ذلك كثيرة على مؤسسات منع وإدارة وحل الصراع وكان من الأفضل أن تقتصر على الأقل عضوية لجنة السلم والأمن على عدد محدد من الدول الأعضاء يتم اختياره عن طريق الانتخاب مثلا حتى تستطيع أن تؤدي عملها بكفاءة .

2- يؤخذ كذلك على الهيكل المؤسس لمنع وإدارة وحل الصراعات المركزية الشديدة أن الجهاز الوحيد الذي يخول له حق إصدار القرارات هو هيئة رؤساء الدول والحكومات والتي قد تقوم أحيانا بتفويض بعض سلطاتها إلى مجلس الوزراء وباقي الأجهزة مثل لجنة السلم والأمن تحديد وهي مهمشة وتقوم فقط برفع توصيات للهيئة وليس من حقها إصدار أية قرارات .

3- غير واضــح من البرنامج الحالات التي ســوف تتدخل الكوميســا فيها ولكن ما أوضــحه فقط أن الكوميسـا لن تتدخل إلا بناء على طلب رســمي مقدم من إحدى الدول الأعضاء .

4- البرنامج لا يوضح هل سيكون هناك أداة عسكرية تابعة للكوميسا تستخدمها عند الضــرورة أم أن جهودها ســوف تقتصــر على الجانب الديلوماســي والمســاعي الحميدة والوساطة وغيرها من الوسائل السلمية.

5- وأخير يؤكد بعض الباحثين أنه يجب على دول الكوميســا إصــدار بروتوكول حول السلم والأمن يوضح المؤسسات المنوطة بتحقيق هذا الهدف ومهامها وطبيعة عملها .

## ثالثا- آليات والسلم والأمن لتجمع الأيكواس ( دراسة حالة ) :

إقليم غرب أفريقيا من أكثر أقاليم القارة الأفريقية التي تعرضت لا ضطرابات داخلية وانقلابات عســكرية وفرضــت هذه الأوضــاع غير المســتقرة الكثير من التحديات على الأيكواس باعتبارها واحدة من أهم التجمعات العاملة في هذا الإقليم ولقد حاولت الأيكواس التغلب على هذه الأوضــاع من خلال إبرام الكثير من الاتفاقيات وإنشــاء الآليات التي تساعد الدول الأعضاء في تسوية الصراعات القائمة وحفظ السلام .

– ففي 22/ 4/ 1978م تبنت الدول الأعضــاء بروتوكول عدم الاعتداء والذي نص على حظر اســتخدام القوة أو التهديد باســتخدامها من جانب الدول الأعضــاء وفي مايو 1980 تبنت الجماعة ميثاقا للدفاع المشــترك دخل حيز التنفيذ في عام 1986م ويعتبر هذا الميثاق بمثابة القانون الأســاس لنظام الأمن الجماعي الإقليمي لدول الجماعة لأنه نص على أن أي تهديد أو عدوان على إحدى الدول الأعضاء يعتبر بمثابة عدوان على جميع الدول الأعضاء وتعهدت الدول الأعضاء بمقتض هذا الميثاق بوضع وحدات خاصة من قواتها المسلحة المتحالفة للجماعة .

– وفي عام 1990م احتدم الصــراع في ليبيريا وأدركت الأيكواس أن الأحداث في ليبيريا تهدد أمن واســتقرار الجماعة ككل ولذلك تم تشــكيل قوة حفظ ســلام تابعة للجماعة ســميت بمجموعة الأيكواس للمراقبة وعرفت اختصــارا ( إيكوموج ) ECOMOD ولقد لعبت هذه المجموعة دورا هاما في ليبيريا وسيراليون .

– وفي العاشــر من ديســمبر عام 1999 وقعت الدول الأعضــاء في لومي بروتوكول خاص بإنشــاء آلية للأمن الجماعي أطلق عليها آلية منع وإدارة وحل الصــراع وحفظ السلم والأمن وتسعي الآلية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يلي :-

- منع وإدارة وحل الصراعات الداخلية في إطار الشروط التي وردت بالمادة 46 من البروتوكول .

- تنفيذ المادة 58 من الاتفاقية المعدلة للأيكواس والتي تنص من بين أشياء أخرى على ضرورة تعاون الدول الأعضاء لحماية السلم والأمن والاستقرار داخل التجمع وإنشاء نظام لمراقبة السلم والأمن وتشكيل قوات لحفظ السلم داخل الإقليم وكذلك تنفيذ بروتوكول عدم الاعتداء وبروتوكول الدفاع المشترك .

- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات منع الصراع الإنذار المبكر وحفظ السلم ومواجهة الجرائم المنظمة عبر الحدود والإرهاب الدولي ومواجهة انتشار الأسلحة الخفيفة المضادة للأفراد .

- دعم السلام والأمن والاستقرار داخل الجماعة .

- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم .

-تشكيل ونشر عنا صر مدينة وعسكرية لا ستعادة السلم داخل الإقليم عندما تكون هناك حاجة لذلك .

- وضع إطار ملائم لإدارة الموارد الطبيعية التي قد ينتج عنها صراع بين دول الجوار بشكل عادل ورشيد .

- صياغة وتشكيل سياسات لمكافحة الفساد وغسيل الأموال والانتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة وتضم آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن مجموعة من المؤسسات وهي :

- هيئة رؤساء الدول والحكومات .

- مجلس الوساطة والأمن .

- السكرتارية التنفيذية .

ويضاف للأجهزة الثلاثة سالفة الذكر أي جهاز آخر تقوم الهيئة بإنشائه وفيما يلي توضيح لتشكيل ومهام كل جهاز من أجهزة الآلية.

1- هيئة رؤساء الدول والحكومات ، تتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء وتجتمع عند الضرورة وتعتبر بمثابة السلطة العليا داخل الآلية ولديها السلطات السكانية للعمل على منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن وبناء السلم والتحكم في الجرائم المنظمة عبر الحدود ومواجهة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وكل القضايا محل اهتمام الآلية بكل أقسامها وللهيئة سلطة تفويض مجلس الوساطة والأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة ( نيابة عنها ) لتنفيذ كافة بنود الآلية .

2- مجلس الو ساطة والأمن ويتكون من تسع دول من الدول الأعضاء في الجماعة ومن بين الدول الأعضاء التسعة يتم انتخاب سبع دول عن طريق هيئة رؤساء الدول والحكومات لمدة عامين بالإضافة إلى الدولتين الآخرين وهما الرئيس الحالي والسابق للأيكواس، وتعقد اجتماعات المجلس بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل كما تصدر القرارات داخله بأغلبية الثلثين للأعضاء الحاضرين ويقوم المجلس بمجموعة من الوظائف أهمها :

- إصدار القرارات اللازمة في كافة القضايا المتعلقة بالسلم والأمن داخل الإقليم نيابة عن هيئة رؤساء الدول والحكومات وكذلك تنفيذ كافة بنود البروتوكول الخاص بالآلية .

- تنفيذ كل السياسات الرامية إلى منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن .

- إصدار القرارات المتعلقة بالتدخل ونشر القوات العسكرية والسياسية .

- الموافقة على سلطات وصلاحيات القوات .

- مراجعة سلطات و صلاحيات القوات وفرق المهام العسكرية والسيا سية بشكل دوري .

- تعيين الممثل الخاص للسكرتير التنفيذي و قائد القوات بناء على توصية من السكرتارية التنفيذية .

- ويعقد مجلس الوساطة والأمن اجتماعاته على ثلاثة مستويات هي :

أ- مستوى رؤساء الدول والحكومات وتعقد اجتماعات المجلس الأعلى على هذا المستوي مرتين على الأقل سنويا بالإضافة إلى إمكانية عقد اجتماعات استثنائية غير عادية بناء على طلب الدولة التي تتولى رئا سة الهيئة أو بناء طلب الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء في المجلس .

ب- مستوى الوزراء يجتمع المجلس على مستوى وزراء الخارجية والدفاع والداخلية كل ثلاثة أشهر على الأقل لمراجعة الموقف السياسي والأمني العام داخل الإقليم وقد تعقد اجتماعات طارئة عند الضرورة وترفع توصيات الاجتماعات الوزارية إلى رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجلس الوساطة والأمن .

ج- مستوى السفراء يعقد سفراء الدول الأعضاء في مجلس الوساطة اجتماعا شهريا لمراجعة القضايا التي تتعلق بالسلم والأمن داخل الإقليم وقد يعقد السفراء اجتماعات طارئة عند الضرورة وترفع كافة التقارير والتوصيات التي تسفر عنها اجتماعات السفراء إلى اجتماعات الوزراء، وتعقد كل اجتماعات المجلس تحت رئاسة الدولة التي تم اختيارها كرئيس حالٍ لهيئة رؤساء الدول والحكومات .

**3- السكرتارية التنفيذية :** ويأتي على رأسها السكرتير التنفيذي والذي يمتلك من السلطات ما يخوله ليبادر بأية أعمال لمنع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن داخل المنطقة والتفاوض والمصالحة بين الأطراف المتصارعة وغيرها كما يقوم السكرتير التنفيذي بمجموعة من الوظائف منها ما يلي :-

- رفع توصية لمجلس الوساطة والأمن بشأن تعيين ممثله الخاص وقائد القوات .

- تعيين أعضاء مجلس الشيوخ .

- المسؤولية عن الأنشطة السياسية والإدارية والوظيفية وكذلك توفير الدعم اللوجستي للقوات.

- إعداد تقارير دورية عن أنشطة الآلية وإرسالها إلى مجلس الوساطة والأمن .

- نشر فرق لجمع الحقائق والوساطة .

- تنفيذ قرارات مجلس الوساطة والأمن .

وتقوم السكرتارية التنفيذية للأيكواس بخدمة مجلس الوساطة والأمن ولجنة الدفاع والأمن ويساعدها في ذلك نائب السكرتير التنفيذي لشؤون الدفاع والأمن .

هذا وقد نص البروتوكول على ضرورة تأ سيس ثلاثة أجهزة أخرى لم ساندة مجلس الوساطة والأمن وهي :

- لجنة الدفاع والأمن وتتكون من وزراء الدفاع والداخلية وخبراء من وزراء الداخلية داخل الدول الأعضــاء، وقد تدعو اللجنة أي خبراء لحضــور اجتماعاتها وفقا لجدول أعمالها وتقوم اللجنة بالوظائف التالية :-

- تشكيل وتفويض قوة حفظ السلام .

- تحديد صلاحيات قوة حفظ السلام .

- تعيين قائد قوات حفظ السلام .

- تقرر تشكيل الفرق .

- مجلس الشيوخ .

- يقوم الســكرتير التنفيذي ســنويا بإعداد قائمة بأســماء الأشــخاص الذين يمكن الا ستعانة بهم للقيام نيابة عن الأيكواس بدور الو سيط أو الم صالح أو الم سهل ويجب أن تشــتمل هذه القائمة الشــرائح المختلفة للمجتمع حيث تشــمل النســاء والقادة السياسيين والزعماء الدينيين والقادة التقليديين .

ولابد من موافقة مجلس الو ساطة والأمن على مستوى رؤ ساء الدول والحكومات على هذه القائمة ويقوم السكرتير التنفيذي بتشكيل مجلس الشيوخ من قائمة الشخصيات التي تحظى بموافقة مجلس الوساطة والأمن ويرفع مجلس الشيوخ تقاريره عن الحالات التي يطالبه السكرتير التنفيذي أو مجلس الوساطة والأمن بالتدخل فيها إلى السكرتير التنفيذي ويجب على مجلس الشيوخ أن ينفذ المهام المسندة إليه بحياد ونزاهة .

- مجموعة الأيكواس لمراقبة وقف إطلاق النار وتتشكل من عدة وحدات ( مدينة وعسكرية ، متعددة المهام منها ما يلي :-

- المراقبة والملاحظة لوقف إطلاق النار .
- حفظ السلام واستعادة السلام .
- التدخل الإنساني في أوقات الكوارث الإنسانية .
- فرض العقوبات والانتشار الوقائي .
- بناء السلم ونزع السلاح وتسريح القوات .
- مواجهة بعض الأنشطة مثل الجريمة المنظمة .

- أي مهام أخرى يراها مجلس الوساطة والأمن .

- ونص البروتوكول أيضا على إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر ومراقبة السلم والأمن ويتكون هذا النظام من :

- مركز للمراقبة يوجد داخل السكرتارية في نيجيريا ويقوم بجمع وتحليل البيانات وإرسال تقارير السكرتارية كما يقوم المركز بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكافة المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال .

- ونقاط للمراقبة ويبلغ عددها أربع نقاط متمركزة في بانجول ( الرأس الأخضر ) وأجاد وجو ( بوركينا فاسو ) ومرونوفيا ( غانا ) وكوتونو ( بنين ) وحدد البروتوكول الحالات التي تستخدم فيها الآلية وهي :-

- حالة وقوع عدوان أو تهديد بالعدوان على إحدى الدول الأعضاء .

- حالة الصراع الداخلي إذا أسفر عن :-

- تهديد بوقوع كارثة إنسانية .

- تهديد خطير للسلم والأمن داخل المنطقة .

- حالة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون .

- حالة إسقاط حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي .

هذا وفي 21 من ديسـمبر عام 2001 وقعت دول الأيكواس على بروتوكول للديمقراطية والحكم الجيد واعتبر هذا البروتوكول مكملا للبروتوكول الخاص بآلية منع وإدارة وحل الصراع وأكدت الدول الأعضاء من خلال هذا البروتوكول على أهمية الديمقراطية والحكم الجيد باعتبارهما عناصر هامة لتحقيق السلم والأمن داخل التجمع .

وهذا شكل يوضح الهيكل التنظيمي لآلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن داخل منظمة الأيكواس .

شكل يوضح الهيكل التنظيمي لآلية منع وإدارة

وحل الصراع وحفظ السلم والأمن

داخل منظمة الايكواس

-هيئة رؤساء الدول والحكومات

-مجلس الوساطة والأمن

مستوي رؤساء الدول والحكومات مستوى الوزراء مستوى السفراء

لجنة الدفاع مجلس الشيوخ مجموعة مراقبة وقف إطلاق النار ECOMOG

السكرتارية التنفيذية

مركز المراقبة

نقطة مراقبة بانجول تقطة واجاوجو نقطة مراقبة نقطة مراقبة

الرأس الأخضر بوركينا فاسو منروفيا غانا كوتونو بنين

ومن ثم يري البعض في إطار تقييم آليات الأيكواس للسلم والأمن أن الأيكواس عكس الكوميسا تهتم منذ فترة زمنية طويلة للسلم والأمن واستخدمت الكثير من الآليات لتحقيق السلم والأمن داخل إقليم غرب أفريقيا والذي يعتبر من أكثر أقاليم القارة اضطرابا وتوترا ولقد تدخلت الأيكواس في بعض الصراعات التي شهدها إقليم غرب أفريقيا مثل الصراع في ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وكوت ديفوار

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول هذه التدخلات سـواء من حيث مشـروعيتها وعدم مشـروعيتها أو من حيث نجاحها وفشـلها إلا أنها تمثل في مجملها من جانب الأيكواس لتحقيق السـلم والأمن داخل الدول الأعضـاء وعلى مسـتوى إقليم غرب أفريقيا ككل وهي رغم هذه الإنفاقات الطفيفة فقد نجحت نسـبيا في إدارة بعض الصراعات دون انتظار أو حاجة إلى تدخل قوى أجنبية بل أن مجلس الأمن الدولي أسند إليها بعض المهام ليؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه الأيكواس داخل إقليم غرب أفريقيا.

ومن ثم أشار البعض إلى أن إنشاء الأيكواس لآلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن يعتبر بمثابة استجابة طبيعية للتحديات التي فرضتها فترة ما بعد الحرب الباردة والتي أثبتت عدم ملائمة الآليات القديمة التي اسـتخدمتها الأيكواس لحفظ السلم والأمن في فترة الحرب الباردة كما تعتبر هذه الآلية ومؤسساتها المختلفة نموذجا يحتذي به داخل المنظمات الإقليمية الأخرى .

– إلا أنه رغم ذلك يمكن إبداء بعض الملاحظات حول أوجه القصـور التي شـابت تطبيق البروتوكول التأسيس للآلية وبعض التحديات التي قد تواجه أنشطة الأيكواس في مجال منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن ومنها ما يلي :-

1- أنه على الرغم من أن نص البروتوكول الخاص بآلية منع وإدارة وحل الصـراع وحفظ السلم والأمن على ضرورة تعاون الأيكواس مع منظمات المجتمع المدني إلا أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع و مازال تعاون الأيكواس مع هذه المنظمات في أدنى مستوياته مع الأخذ في الاعتبار أن إشـراك هذه المنظمات قد يحقق الكثير من الفوائد للأيكواس .

2- تعتبر عقبة التمويل من أهم العقبات التي تواجه الأيكواس وعملياتها التي تخص السلم والأمن في الإقليم وعلي الرغم من أن البروتوكول المنشئ للآلية نص على ضرورة تقديم طلب للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والدول للمسـاهمة في تمويل الآلية ونشاطاتها فضلا عن تخصيص جزء من ميزانية السكرتارية التنفيذية للأيكواس لتمويل أنشـطة الآلية إلا أنه مازال نقص التمويل هو العقبة الكؤود التي تحول دون ممارسـة الآلية لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه .

3- مازالت هواجس الهيئة الإقليمية لبعض الدول وخاصـة نيجيريا تمثل تحول في فكر قادة بعض الدول الصـغيرة داخل الأيكواس ولعل ذلك من شـأنه إفراز آثارا سـلبية على الجماعة وربما يدفع نيجيريا إلى تقليل مساهماتها في أنشطة الجماعة وخاصة ما يتعلق بحفظ السلم والأمن داخل الإقليم .

مع الأخذ في الاعتبار أنها تعتبر من أكثر الدول مساهمة في هذا الإطار ويعكس ذلك تصريح الرئيس النيجيري أوباسانجو الذي أوضح أن نيجيريا أنفقت ما يقرب من ثمانية مليارات دولار لتمويل عمليات الأيكوموج ECOMOG في كل من ليبيريا وسيراليون .

4- كما لاحظ بعض المحللين والباحثين غلبة الجانب السياسي والأمني على أنشطة الأيكواس في الآونة الأخيرة فهي تعتبر من أكثر المنظمات الإقليمية اهتماما بقضايا السلم والأمن وإذا كان ذلك يحسب نقطة إيجابية لها إلا أنه يجب ألا يكون ذلك على حساب الجانب الاقتصادي والذي قامت من أجله الجماعة .

ويخلص بعض الباحثين إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية داخل دولة من الدول أو إقليم من الأقاليم في ظل وجود صراع داخلي أو خارجي لأن السلم والأمن والاستقرار السياسي هي شروط ضرورية لابد من توافرها حتى تستمر عجلة التنمية وبالنظر إلى المنظمات الإقليمية الست أن جمعيها قد أبدت اهتماما سواء كان عاجلا أو أجلا لقضايا السلم والأمن ولكن ما زالت هناك بعض القيود التي تحد من قدرة هذه المنظمات على تحقيق السلم والأمن داخل كافة أقاليم القارة الأفريقية يرى البعض أن أهم هذه القيود هي تداخل العضوية في كثير من المنظمات الإقليمية

بمعني أ نه قد تتمتع دو لة وا حدة بعضــو ية أكثر من منظـمة مثل جيبوتي ، أريتر يا والكونغو الديمقراطية أنجولا – على سيبل المثال تتمتع بعضوية ثلاث منظمات إقليمية مختلفة على حين يرى البعض أن ذلك قد يحقق ميزة للدو لة ولكن الحقيقة يحد من قدرة الدولة ويفرض عليها المزيد من القيود وتكون النتيجة غالبا عدم قدرتها على الوفاء بالتزا ما تها تجاه المنظمات التي تتمتع بعضــويتها مما يؤثر بالســلب على كفاءة هذه المنظمات .

ومن ثم يطرح البعض فكرة إعادة هيكلة المنظمات العاملة على الســاحة الأفريقية بحيث يصــبح هناك منظمة واحدة داخل كل إقليم من أقاليم القارة الأفريقية الخمســة وتكون العضــوية داخل كل منظمة مقصــورة على الدول التي تنتمي لهذا الإقليم فقط وتقوم كل منظمة بإنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراع وتتبع هذه الأولية عنا صر مدنية وعسـكرية تكون جاهزة للتدخل في أي وقت إذا اقتضـت الضـرورة وتمارس هذه الآلية عملها بالتنسيق مع مجلس السلم والأمن داخل الاتحاد الأفريقي والذي يقوم هو الآخر بالتنســيق مع مجلس الأمن الدولي التاســع للأمم المتحدة وإذا تحقق ذلك يضــمن عدم تكرار الجهود وإتاحة الفر صة أمام المنظمات الإقليمية لتصبح كل منظمة مسؤولة عن السلم والأمن داخل نطاقها الجغرافي بدلا من الاعتماد على قوى خارجية عادة ما تتدخل لتحقيق أهداف خاصة بها حتى ولو كان ذلك على حساب الدول الأفريقية .

## رابعا : دور الأيكواس في بعض الصراعات :

**- ونتناوله على الوجه التالي :-**

### 1- دور الأيكواس في تسوية الصراع بين ليبيريا وغينيا وسيراليون :

يتمثل السبب الرئيسي في النزاع بين هذه الدول الثلاث في وجود قوات المعارضة التي تنطلق من أراضي الدول الأخرى للهجوم على الدولة الوطنية ومن ثم فإن هذه الدول الثلاث خاصة ليبيريا وغينيا تتبادل الاتهامات فيما بينها وقد زادت حدة تصعيد الخلافات بين تلك الدول لدرجة وصلت إلى التهديد بالحرب حيث تقدمت ليبيريا باحتجاجات إلى حكومة غينيا وإلى الأيكواس بشأن هجوم المتمردين عبر أراضي غينيا على المناطق الحدودية بين البلدين وأكد احتفاظها بحقها في الدفاع عن أراضيها .

وفي المقابل اتهمت غينيا حكومة ليبيريا بمسؤوليتها عن الغارات التي تقوم بها المعارضة في سيراليون من أتباع الجبهة الثورية المتحدة بقيادة « فوادي ستكوح » وقد أوضحت الحكومة الغينية أن هدف المعارضة هو الاستيلاء على مناطق استخراج الماس الذي يتم بيعه مقابل شراء الأسلحة

وإزاء هذا التصعيد ا ضطر آلاف اللاجئين الموجودين في غينيا إلى الفرار عبر الحدود وهو الأمر الذي أدى إلى مشـــكلة كبيرة لكل من ليبيريا وســـيراليون و قد تمثل موقف الأيكواس إزاء هذه النزاعات في إجراء لقاء مع وزير الدفاع الغيني في أكتوبر(2000م) ألفين من أجل بحث الا ستعدادات اللازمة لإرسال خمسمائة مراقب عسكري إلى منطقة الحدود المضطربة .

ولذا فقد رأى العديد من المحللين أن دور الأيكواس لم يكن على المستوي المطلوب خا صة عند المقارنة بدورها في تسوية الصراعات الداخلية في كل من ليبيريا و سيراليون وساحل العاج وغينيا بيساو .

- هذا ويرجع السـبب في محدودية دور الأيكواس إلى رفض ليبيريا بزعامة « تايلور » تدخل الأيكواس وحرصـــه على إجراء مفاوضـــات مع غينيا دون تدخل من قبل أطراف أخرى .

**2- دور الأيكواس في تسوية النزاعات الداخلية في كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج :**

**أ- الأيكواس والأزمة في ليبيريا :** يمثل دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل الأزمة الليبيرية أحد أهم إنجازات الجماعة في المجال الدفاعي والأمني حيث ظهرت الحاجة إلى التدخل في أزمة ليبيريا منذ عام 1990م عندما إصطدمت المعارك بين القوات الحكومية بزعامة الرئيس الراحل حمويل دو وقوات المعارضة التي تقودها الجبهة الوطنية بزعامة تشارلز قايلور وقوات الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا التي يقودها « جونسون » من ناحية أخرى ولقد أسفرت هذه المواجهات عن مقتل الآلاف وتشريد مئات الآلاف الذين فروا إلى دول الجوار خاصة سيراليون وغينيا وقد تمكنت قوات المعارضة من السيطرة على العاصمة الأمر الذي تطلب ضرورة التدخل الخارجي .

ولذا فقد تصدت الحرب في ليبيريا أجندة أعمال القمة الثالثة عشر للأيكواس والتي انعقدت في مايو عام 1990 وأصدرت قرارا في هذا الشأن ينطوي على ثلاثة بنود رئيسية هي ضرورة وقف نيجيريا إطلاق النار وإجراء انتخابات حرة وتشكيل لجنة خاصة بالوساطة تضم خمس دول هي نيجيريا وجامبيا وغانا وتوجو ومالي .

- وهنا يلاحظ أن المنظمة لجأت إلى الو سائل الدبلوما سية لتسوية النزاع أولا لكن أدي اعتراض « تايلور » على عمل اللجنة إلى اتخاذ قرار بإرسال قوات عسكرية لحفظ السلم في ليبيريا وتنفيذ بنود ميثاق الدفاع في هذا الشأن حيث تم تشكيل قوة حفظ السلم التي عرفت باسم مجموعة المراقبة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (إيكوموج)

- ويلاحظ أن قوات الأيكوموج « تمثل حفظ السلم واستعادة القانون والنظام و تأكيد احترام وقف إطلاق النار إلا أن رفض « تايلور » لوقف إطلاق النار أدى إلى تحول دور الأيكوموج من حفظ السلم إلى فرض السلم بمعنى الاستعداد لقتال المتمردين ضد الحكومة المؤقتة إن لزمم الأمر وبالفعل تم دفع قوات « تايلور » خارج العاصمة إلا أن قوات المعارضة لم تستلم واستمرت الحرب الأهلية حتى تم توقيع اتفاق « كوتونو » للسلم في يوليو 1993م وأجريت الانتخابات العامة في يوليو 1997 م وأعلن عن فوز « تشارلز تايلور » برئاسة البلاد .

2- الأيكواس والأزمة في سيراليون :- إذ بدأ الصراع في سيراليون في مارس 1991 مع دخول قوات الجبهة الثورية بقيادة سنكوح إلى أراضي سيراليون بهدف الإطاحة بنظام مومومه إلا أن مومومه قد أطيح به عن طريق انقلاب عسكري في إبريل 1992 قادة « قالبتين سترا سر وقد سعت الجبهة الثورية لاستغلال تلك الظروف عنها حمت المواقع المعزولة التابعة للجيش والمناطق السكنية غير المسلحة .

وفي يناير 1996 دخل الصراع مرحلة جديدة عندما وقع انقلاب عسكري ضد سترا سر قام به رئيس الأركان جيوليوس مادابيو و قد أعلن الرئيس الجديد التزامه بالديمقراطية وعزمه إجراء انتخابات حرة في وقت قريب وقد أجريت الانتخابات بالفعل في مارس 1996 لتسفر عن فوز رئيس الحزب الشعبي السيراليوني وأحمد تيجان كباح وهنا تعهد كباح بالتفاوض من أجل السلم في البلاد .

وقد اعترض ستكوح على نتائج الانتخابات وواصل تمرده ضد النظام الجديد وهنا توسطت كل من الأيكواس ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والأمم المتحدة والكومنولث بهدف إتاحة الفرصة لإنجاح المفاوضات بين الطرفين وفي ديسمبر 1996 اجتمع الطرفان في ساحل العاج ووقعا اتفاق « أبيدجان » لوقف إطلاق النار .

وفي مايو 1997م وقع انقلاب عسكري بقيادة « بوني بول كوروما » ونصب نفسه رئسا للمجلس الثوري للقوات المسلحة وعين ستكوح نابئا للرئيس هذا قد نا شد كباح كلا من الأيكواس ونيجيريا بالتدخل السريع لإعادة الديمقراطية إلى سيراليون وقد توسطت الأيكواس من أجل إجراء مفاوضات بين ممثلي الحكومة المخلوعة وقادة الانقلاب من أجل إعادة « كباح » إلى منصبه إلا أن تلك الوساطة باءت بالفشل .

ومما هو جديد بالذكر أنه عندما وقع الانقلاب ضد « كباح » كانت هناك وحدات من قوات الأيكوموج تتمركز بالفعل في سيراليون وذلك في إطار عمليات فرض السلم في ليبيريا ثم قررت الأيكواس أن تتدخل في ليبيريا عسكريا وبشكل ر سمي حصارا شاملا على سيراليون وخلال قمتها العشرين التي عقدت في أبوجا في أغسطس 1997 قررت الأيكواس إرسال قوات الأيكوموج إلى سيراليون من أجل تنفيذ قرار الحصار وا ستعادة القانون والنظام في البلاد وقد نجحت قوات الأيكوموج بالفعل في طرد « بول كوروما » وقواته من العا صمة في فبراير 1998 ثم ا ستكملت سيطرتها على معظم أنحاء البلاد وفي مارس من نفس العام عاد «كباح » إلى سيراليون لتولي مهام منصبه كرئيس للبلاد .

**3- الأيكواس والأزمة في غينيا بيساو :-** شهدت غينيا بيساو صراعا داخلها مسلحا في يونيو 1998 وهو الصراع الذي سرعان ما اتسع نطاقه بشكل فاق قدرة النظام الحاكم على مواجهته ورغم تدخل السنغال وغينيا إلى جانب حكومة غينيا بيساو إلا أنهما لم يتمكنا من فرض السلم وتحقيق الأمن والاستقرار بشكل كامل في البلاد مما أدي إلى مطالبة الحكومة بتدخل الأيكواس في الصراع حيث طالب الرئيس « منيرا » بتدخل قوات الأيكوموج من أجل فرض السلم وتحقيق الأمن والاستقرار بشكل كامل .

و قد ناقشت دول الأيكواس مطلب « منيرا » أثناء المؤتمر الثامن عشر لوزراء خارجية المنطقة في أبيدجان والذي عقد في يوليو 1998 وتم الأنفاق خلال المؤتمر على و ضع خطة مبدئية للتدخل من أجل ا ستعادة القانون والنظام في غينيا بيساو وعقب ذلك أجريت العديد من المباحثات بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع وبالفعل نجحت الأيكواس خلال القمة الثانية ع شر للمنظمة في إقناع طرفي الـ صراع بتوقيع اتفاق الـ سلام فيما بينهما عرف باتفاق أبوجا في نوفمبر 1998

حيث تضمن هذا الاتفاق نصوصا تتعلق بضرورة وقف إطلاق النار ونشر قوات لمراقبة تحركات المتمردين في المناطق بين السنغال وغينيا بيساو وتقديم المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الصراع وتشجيع اللاجئين على العودة و سحب القوات السنغالية والغينية من غينيا بيساو على أن تحل محلها قوات الأيكوموج من أجل الفصل بين المتحاربين والإشراف على تشكيل حكومة انتقالية لتسيير شؤون البلاد إلى أن يتم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بنهاية عام1999 تحت إشراف مراقبين دوليين .

وخلال المدة من ديسمبر 1998 إلى مارس 1999 تم نشر قوات الأيكوموج في غينيا بيساو وقد تولت القوات مهام الفصل بين الأطراف المتحاربة وتيسير عمل المنظمات الإنسانية أثناء تقديم إمدادات الإغاثة إلى مواطن غينيا بيساو وتأمين مناطق الحدود بين غينيا بيساو والسنغال .

**4- الأيكواس والأزمة في ساحل العاج :** تعيش ساحل العاج حالة من عدم الاستقرار السياسية منذ وفاة رئيسها السابق « هو منيبه » في فبراير عام 1994م حيث تعاقب على السلطة بعده كل من كونان بيديه وروبرت جي ولوران جياجو إلا أن سياسة هؤلاء القادة لم تفلح في الخروج بالبلاد من دائرة عدم الاستقرار والصراع وهو الأمر الذي اضطر الرئيس جياجو إلى مطالبة الأيكواس بالتدخل لمواجهة الصراع المسلح الذي اندلع منذ سبتمبر 2002 .

وقد سعت الأيكواس لتسوية الصراع في ساحل العاج من خلال تشكيل فريق اتصال يهدف إلى تشـجيع الحوار بين أطراف الصـراع وقد نجحت جهود هذا الفريق في إقناع الحكومة والحركة الوطنية لسـاحل العاج بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بينهما في أكتوبر 2002 كما نجحت الأيكواس في إقناع ممثلي الطرفين بالاجتماع في لومي في نهاية أكتوبر 2002 وتوقيع اتفاق للسـلام تعهدت بموجبه الحكومة والحركة بالالتزام بوقف إطلاق النار والحفاظ على السلامة الإقليمية للبلاد واحترام مؤسسات الدولة و ضمان حقوق الإنسـان غير أن المحادثات قد توقفت بسـبب إصـرار المتمردين على اسـتقالة «جياجيو » وفي المقابل أصرت الحكومة على نزع سلاح المتمردين وقد نزامن مع ذلك قيام لجنة الدفاع والأمن في الأيكواس بعقد اجتماعا في أكتوبر 2002 تم من خلاله التوصية بنشر قوة تابعة للمنظمة في ساحل العاج تقوم بمراقبة وقف إطلاق النار وإخراج المتمردين من المناطق التي يسيطرون عليها ونزع أسلحتهم .

هذا وفي يناير عام 2003 بدأ انتشـار قوات الأيكواس والتي عهد إليها بمتابعة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة من خلال تأمين المناطق الواقعة تحت مسؤوليتها وكسب ثقة هذه الإطراف من أجل تهيئة الظروف المناسبة لهم لتسوية الصراع .

ومن ثم يخلص بعض الباحثين إلى أنه بالرغم من أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعتبر نموذجا للتكامل الاقتصــادي الإقليمي إلا أنها لا تخلو من مضــامين أمنية ودفاعية تجلت وبشدة في مبادرات الجماعة المختلفة بإرسال قوات لحفظ السلم أحيانا وأحيانا أخرى لفرضــه في حالات النزاعات الداخلية التي شــهدتها كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج وهذا الموقف لم تشهده منظمات أخرى في أقاليم فرعية أخرى بالقارة الأفريقية مثل الكوميســا التي تعد أكبر إقليم فرعي في أفريقيا ومع ذلك تسجل مواقف محسوسة في التصدي للصراعات سواء كانت داخلية أو بين الدول الأعضــاء بها مما يؤكد على أن دور الأيكواس الفاعل في هذا الصــدد يعد دورا رائدا ونموذجا لباقي التكتلات الاقتصادية الفرعية في القارة الأفريقية .

– وبعد أن تعرضنا إلى التفاعلات التعاونية التكاملية على مستوى المناطق الأفريقية يجد ربنا أن تتعرض إلى بعض المعاملات التفضيلية التي تتمتع بها بعض الدول الأفريقية وذلك على الوجه التالي :

## أولا : بعض المعاملات التفضيلية التي تتمتع بها بعض الدول الأفريقية :

### 1- قانون النمو والفرص الأفريقية AGOA ( الأجوا )

يعد اتفاق ( AGOA ) واحدًا من السـياسـات التجارية الأمريكية والذي يقوم على مبدأ لا المنح بمعنى أنه يسـهم في تيسـير حركة التجارة بين الدول المتعلقة والولايات المتحدة الأمريكية نحو الإسهام في التطور الاقتصادي ويهتم هذا الاتفاق بتقديم تفضيل للدول الأفريقية مكملة للمنح الخارجية ولمسـاعدة هذه الدول على عمل الإصـلاحات في المجالات المختلفة الاقتصادية والاستثمارية والسياسات التجارية وتعد التفصيلات من حيث الإلغاء الفوري للرسـوم الجمركية على جميع الواردات الأمريكية من الدول الأعضـاء في هذا الاتفاق وبعض القيود غير الجمركية مثل الحصـص المسـتوردة وبالأخص سلع المنسوجات المصدرة فقط هذه الدول من الولايات المتحدة .

ويعد هذا الاتفاق خطوة أولى لإبرام اتفاق تجارة حرة بين هذه الدول والولايات المتحدة كونه يشمل تقريبا كافة السلع أي أنه أشمل من النظام التفضلي المعمم ( CSP) وقد تم تحديد الدول الأفريقية المستفيدة من هذا الاتفاق في أكتوبر ألفين

أما السـلع التي تم تحديدها في ديسـمبر ألفين وانطلقت إلى الولايات المتحدة الأمريكية متمتعة بهذه الميزة في يناير 2000 ويتم تقديم تقرير سـنوي إلى الكونجرس الأمريكي كيفية سـير العمل بهذا النظام والهدف من هذا التقرير هو معرفة المنفعة من العمل بهذا الاتفاق التفضـيلي العائد على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية المصدرة .

وتضـم ( AGOA ) السـلع المنفق عليها في النظام التفضـيلي المعمم ( G.S.P ) بالإضافة إلى 1835 بندًا غير متضمنين في ( G.S.P ) .

الدول الأفريقية المتمتعة بمزايا القانون :- وتشـمل كينيا – موريشـيوس – جنوب مدغشقر – ليسوكو – أثيوبيا – سوازيلاند – بتسوانا – ملاوي – وأوغندا – ناميبيا – تنزانيا – موزمبيق – كامرون – غانا – السنغال – أنجولا – رواندا – بنين – تشاد – كوت ديفوار – الكونغو الديمقراطية – جيبوتي – بوركينا فاسـو – الجابون – جامبيا – غينيا بيسـاو – مالي – موريتانيا – نيجيريا – النيجر – سـاوتومي – بر نسـيب – كاب فيرد – سيراليون .

- المزايا الممنوحة للصادرات من المنسوجات والملابس :

**1- الإعفاء الكامل من القيود الجمركية وغير الجمركية من السلع الآتية :-**

- الملابس المجمعة في الدول المستفيدة من أقمشة مصنعة في الولايات المتحدة .

- الملابس المجمعة في الدول المستفيدة با ستخدام خيوط أمريكية وأقمشة مصنعة في الولايات غزل أمريكي .

- الملابس المصدر التي تم تجمعيها في الدول المستفيدة من غزل أو أقمشة مصنعة في دول غير مستفيدة .

- الملابس ذات الطابع الفلكلوري المصنعة يدويا .

**2- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية فقط دون القيود الكمية للسلع الآتية :**

- الملابس المصنعة في الدول المستفيدة من أقمشة مصنعة في أي من هذه الدول باستخدام غزل منتج في هذه الدول أو باستخدام غزل أمريكي .

- الملابس المصنعة في الدول المستفيدة ( الأقل نموا ) بعض النظر عن مصدر الأقمشة المستوردة .

**الموقف التنفيذي لقانون AGOA :**

* مد العمل بكافة برامج الأجوا إلى عام 2015 بعد أن كانت الفترة المحددة 2008 .

* مد الفترة الزمنية للاستفادة من الإعفاء الجمركي لصادرات الدول الأقل نمو إلى الولايات المتحدة الأمريكي من الملابس الجاهزة المجمعة دون التقيد بمصدر الأقمشة إلى 30 سبتمبر 2007 بدلا من 2004 .

* تثبيت السقف الكمي للواردات الأمريكية من الملابس المجمعة في دول الأجوا من أقمشة مصنعة في دول أو أكثر من دول الأجوا باستخدام غزول مصنوعة في الولايات المتحدة أو دول عند 7٪ سنويا إجمالي الواردات الأمريكية من هذه السلع وذلك حتى عام 2015 بدلا من 2008 .

* استخدام الياقات والأساور المصنوعة في دولة ثالثة ضمن الملابس الجاهزة المصدرة إلى دول الأجوا وتمتعها بالإعفاءات الجمركية المقررة .

* إدراج الملابس ذات الطابع الفلكلوري ضمن أحكام الأجوا وتمتعها بالإعفاء .

## مزايا اتفاق AGOA :

يعود هذا الاتفاق بفوائد عديدة على جميع الأطراف حيث أن حجم الواردات الأمريكية يرتفع تدريجيا من الدول الأفريقية المتمتعة بمزايا هذا القانون وذلك منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ حيث كانت نسبة الواردات الأمريكي المتمتعة بتفضيلات GSP في التسعينيات أقل من 10٪ كما كانت نسبة مشاركة هذه الدول في هيكل الواردات الأمريكية أقل من 10٪ ولكن مع دخول الاتفاق حيز النفاذ ارتفعت نسبة المشاركة إلى 46.6٪ في عام 2001 58.6٪ في الربع الأول من عام 2002 والارتفاع الملحوظ في هذه النسبة كان نتيجه للتفضيلات الجمركية المتمتعة بها الدول الأفريقية من هذا الاتفاق حيث استوردت الولايات المتحدة بما تبلغ قيمته 7.6 مليار دولار من السلع من هذه الدول في عام 2001 من ضمنها 3.7 مليارات دولار غاز طبيعي مسيل 2.8 مليار دولار نفط خام و 271.5 مليون دولار منتجات بترولية معالجة ويعد النفط الخام والغاز والمنتجات البترولية أهم السلع الأمريكية المستوردة المتمتعة باتفاق AGOA حيث تشكل 90٪ من إجمالي واردات الولايات المتحدة من هذه الدول وذلك لانخفاض التعريفة الجمركية المطبقة على هذه السلع

حيث تبلغ ما بين 5.25 ســنتات إلى 10.5 ســنت للبرميل أي ما يســاوي من حيث التعريفة القيمية 2..٪- 4..٪ مما يعطي لصــادرات دول أتفاق AGOA ميزة تنافســية مرتفعة كما أرتفع حجم الصــادرات الأمريكية إلى هذه الدول خلال عام 2001 حيث نمت إلى يقرب من 7مليار دولار بزيادة مقدارها 17.5٪ عن عام 2000 مما أدي إلى تحويل ما يقرب من 6.2٪ من صــادرات الولايات المتحدة والتي كانت تتجه نحو أسـواق أخرى من العام إلى الأسـواق الأفريقية أصـبحت الولايات المتحدة أكبر سـوق لصـادرات الدول المتمتعة بمزايا القانون حيث بلغت الصـادرات إلى الولايات المتحدة 26٪ من إجمالي صـادرات هذه الدول في عام 2003 وبلغ حجم التجارة 33 مليار دولار وبلغت الوردات الأمريكية منها 25.6 مليار دولار بزيادة قدرها 55٪ عن عام 2002 وبلغ إجمالي صادرات الدول المستفيدة من المنسوجات مليار ونصف دولار .

**وقد شجع هذا الاتفاق على زيادة الاستثمار الأمريكي في أفريقيا من خلال :**

* ز يادة الاســتثـمار في كينـيا بمـقدار 12.8 مليون دولار وذ لك من خلال إنشاء 9 مصانع جديدة وفرت على الأقل20 ألف فرصة عمل .

* فتح 11 مصنعًا جديدًا وتنمية 8 آخرين في ليسوتو مما وفر أكثر من 15ألف فرصة عمل .

* إتاحة أكثر من 4350 فرصة عمل في مالاوي .

* استثمار أكثر من 78 مليون دولار في موريشيوس .

* تنمية قطاع المنسوجات في ناميبيا والاستثمار فيه بما يقرب من 250 مليون دولار.

* فتح 8 مصانع على الأقل في سوازيلاند مما وفر 11ألف فرصة عمل .

الجدول التالي يوضح إجمالي صادرات الدول المتمتعة

بالأجوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية

( القيمة بالمليون دولار )

| السنة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|
| | AGOA+GSP | AGOA+GSP | AGOA+GSP | AGOA+GSP |
| السلع الزراعية | 154 | 212 | 241 | 265 |
| منتجات الغابات | 22 | 30 | 33 | 34 |
| المنتجات الكيماوية | 128 | 136 | 177 | 222 |
| منتجات الطاقة | 6827 | 6824 | 11224 | 23053 |
| الملابس والمنسوجات | 359 | 803 | 1202 | 1621 |
| الأحذية | 0.24 | 0.30 | 0.80 | 094 |
| المعادن | 319 | 373 | 412 | 728 |
| الآلات | 23 | 18 | 11 | 17 |
| معدات النقل | 301 | 545 | 732 | 539 |
| الأجهزة الإلكترونية | 13 | 9 | 13 | 16 |
| منتجات صناعية متنوعة | 33 | 41 | 59 | 63 |
| الإجمالي | 8179 | 8992 | 14105 | 26559 |

من المعلومات برجاء الرجوع إلى : www.agoa.gov

# التعـاون بين الاتحـاد الأوروبي والـدول النـامية في أفريقيـا والكـاريبي والمحيط الهادي Caribbean and Pacific (AGP)،Afrocan

## نبذة تاريخية عن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية

### نبذة تاريخية عن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية :

ترجع هذه العلاقات إلى عام 1975 في ظل معاهدة لومي التي يتم تطويرها من وقت لآخر والتي تحدد شـكل التعاون بين الدول الأوروبية وبعض الدول النامية وقبل ذلك إلى عام 1957 بتوقيع معاهدة روما حيث نص الاتفاق المنشـئ للاتحاد الأوروبي على إنشـاء صـناديق تنمية أوروبية بهدف توجيه الدعم والمسـاندة الفنية والمالية للدول الأفريقية التي ما زالت مسـتعمرة في ذلك الوقت والتي كان هناك بينها بعض الدول الأوربية علاقات وثيقة .

وفي إطار المعاهدات المختلفة التي تم توقيعها فيما مضـى بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية تم النص على منح مزايا من جانب واحد للعديد من صادرات دول أفريقيا والكاريبي والهادي ACP للاتحاد الأوروبي ، وقد تضـمن ذلك السـماح بدخول منتجات تلك الدول لأسواق الجماعة الأوروبية

وذلك لما يصل 99٪ من المنتجات الصناعية والعديد من السلع الزراعية الأخرى كما تضمن ذلك العديد من البرامج التي منها على سبيل المثال نظام Stabex وهو نظام لتعويض الدول الأقل نموًا والمتمتعة بمعاملة ACP عن أي انخفاض في عائدات صادراتها ينتج عن تذبذب الأسعار أو المعروض من السلع وكذا نظام sysmin وهو نظام للمساعدة بالنهوض بالصناعات التعدينية في دول التي ACP تعتمد على تلك الصناعات .

والجدير بالذكر أن تلك الاتفاقات والمعاهدات ومنها لومي و1 و2 و3 و4 لم تهتم فقط بجوانب تجارية وإنما شملت كذلك العديد من المجالات التي منها حقوق الإنسان . الديمقراطية ، القيادة الرشيدة ، حقوق المرأة ، وحماية البيئة بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص والتعاون الإقليمي وبعض الأهداف التنموية الأخرى مثل العناية بالصحة والتعليم وقد كان ذلك يتم عن طريق تعهد الجماعة الأوروبية بتوجيه مبلغ مالي لكل دولة من الدول المتمتعة بمعاملة ACP وفي هذا الإطار تم إنشاء صندوق التنمية الأوروبي (الذي شهد العديد من المراحل) . وتعد تلك الاتفاقات من أكبر الاتفاقات المالية والسياسية للتعاون بين دول الشمال والجنوب .

**الوضع الراهن لشكل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول ACP:**

في الو قت الراهن ينظم اتفاق كوتونو وهو اتفاق لاحق لاتفاق لومي الرابع – تم توقيعه في 22 يونيو 2000 من قبل 77 دولة من الدول النامية المتمتعة بمعاملة ACP ودول الاتحاد الأوروبي (خمس عشرة دولة في ذلك الوقت) أشكال التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية ويغطي الاتفاق فترة زمنية تبلغ 20 عامًا يتم مراجعتها كل خمس سنوات .

وفيما يلي بعض أوجه الاختلاف بين الاتفاق الراهن والاتفاقات السابقة :

* ينص الاتفاق الحالي للتعاون على إلغاء المزايا التجارية غير المتبادلة التي كانت الدول المتمتعة بمعاملة ACP تحصل (ومن ذلك نظامي stabex,sysmin المتعلقين بتثبيت الأسعار وضمان عائدات ثابتة لصادرات السلع الزراعية) حيث إنه في إطار الالتزام باتفاقية التجارة العالمية جاء النص على إلغاء المعاملات التفضيلية من طرف واحد والنص على ضرورة أن تكون متبادلة .

* سيستمر التعاون بين الدول المتمتعة بمعاملة ACP ولكن من خلال اتفاق شراكة EPAS يجمع بين الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوروبي وجاري الاتفاق على بنوده خلال الفترة من 2002 إلى 2007.

* تستمر دول الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية وفي هذا الإطار تم الاتفاق على تخصيص مبلغ 22.7 مليون يورو من خلال صندوق التنمية الأوروبي العاشــر لتختص بالفترة من 2008-2013 لمســاندة المفاوضــات الجارية للوصــول لاتفاقية شــراكة وكذا لبناء قدرات تلك الدول في شــتى المجالات لمســاعدة الدول النامية على الاندماج في النظام التجاري العالمي.

* لم يعد الدعم الموجه للدول التي تتمتع بمعاملة ACP أمرًا تلقائيًا بل يعتمد على أداء تلك الدول في مختلف المجالات مثل الإ صلاحات المؤ سسية وا ستغلال الموارد والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة .

* ســيتم بموجب اتفاق كوتونو تركيز الدعم على بعض القطاعات بغرض تحقيق أثر ملموس للحد من الفقر ، وبالمقارنة بالما ضي سيتم توجيه دعم بنسب أكبر لمجالات الاقتصاد الكلي مثل التمويل ، الصحة ، التعليم ، الخدمات ، النقل ، التكامل الإقليمي ، التنمية الزراعية ، والحكم الرشيد .

الجدير بالذكر أنه يتم تحديد الدول الأقل نموًا والمخصصات الموجهة لتلك الدول سنويًا وقد بلغ عدد هذه الدول مؤخرًا 79 دولة عضو نامية منها 47 دولة أفريقية ، وتتمثل الدول الأفريقية المتمتعة بهذا النظام في : أنجولا ، بنين ، بتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، الكاميرون ، كاب فيرد ، جمهورية وسط أفريقيا ، تشاد ، جزر القمر ، الكونغو برازافيل ، الكنغو الديمقراطية ، الكوديفوار ، جيبوتي ، غينيا الاستوائية ، إريتريا ، أثيوبيا، الجابون ، جامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، كينيا ، ليستو ، ليبيريا ، مدغشقر ، مالاوي ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزمبيق ، نامبيا ، النيجر ، نيريجا ، رواندا ، ساوا تاومي وبرنسيب ، السنغال ، سيشل ، سيراليون ، الصومال ، جنوب أفريقيا ، السودان ، سوازيلاند ، تنزانيا ، توجو ، أوغندا ، زامبيا ، وزيمبابوي .

كيف يمكن لاستفادة من المعاملة التفضيلية المتاحة في إطار الأجوا و ACP:

يتضح من العرض السابق أن مصر ليست من الدول المستفيدة ا ستفادة مبا شرة من الأجوا (مع الولا يات المتحدة الأمريكية) أو ACP (الاتحاد الأوروبي) ولكن هناك دائمًا فرص للاستفادة ومن ذلك على سبيل المثال أنه في إطار الأجوا يتم السماح باستيراد الملابس من الدول الأفريقية الأقل نموًا المتمتعة بمعاملة الأجوا حتى

وإن كانت تلك الملابس مصنعة من غزول أو أقمشة مصنعة في دولة ثالثة غير مستفيدة بمعاملة الأجوا مما يعني إتاحة الفرصة لمصر لتصدير غزول أو أقمشة إلى أي من الدول الأفريقية التي يحق لها التصدير إلى الولايات المتحدة بإعفاء تام من الرسوم .

كما يمكن كذلك التوسع في إقامة استثمارات في الدول الأفريقية المستفيدة بأي من الأجوا أو معاملة ACP حتى يتسنى إنتاج سلع وضمان تصديرها معفاة من الرسوم الجمركية ومن ثم تحقيق قيمة مضافة أفريقية مع ضمان تنافسيتها في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خاصة وأن حجم صادرات الدول المتمتعة بمعاملة ACP بلغ 31 مليون يورو في عام 2005 وفقًا للبيانات المنشورة في موقع الاتحاد الأوروبي ، هذا ويمكن إقامة مزارع مشتركة مع الدول الأفريقية على غرار ما تم في زامبيا وأوغندا وتخصيص الإنتاج للتصدير أو إقامة مصانع لتوجيه الإنتاج للتصدير أو حتى للاستهلاك المحلي بالدول الأفريقية التي تفتقر للعديد من الصناعات .



## المراجع العلمية

انظر المبحث الأول :

ـ نهلة أبو العز / الآثار الاقتصادية الأمنية في أفريقيا ، مجلة آفاق أفريقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات العدد 21 . خريف 2006 ص 7 ـ34 .

ـــ د.عبد الجيد عمارة / الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا الأسباب والنتائج : بحث مقدم ضمن أعمال مؤتمر الدرا سات الأفريقية «الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ـــ المؤتمر السنوي» معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ـــ 29ـ 30 مايو 1999 ص ص 739 ـ740 .

وانظر أيضا :ـ

ــــ د. عزيزة بدر/ التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات الداخلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في أفريقيا / بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية / الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ص 728 .

ــــ رحاب عثمان / الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية مجلة آفاق أفريقية العدد 21ـ المجلد السابع 2006 .ص38 – 63.

ــــ د.عبد الرازق الفارسي / «الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي» «بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2001 » . ص 19 ـ30 .

ـ أحمد إبراهيم محمود / التغيير في المنهج الأفريقي إزاء قضايا الأمن والدفاع ، مجلة آفاق أفريقية العدد 21 المجلد السابع ص 103 ـ116 .

ــــ أحمد إبراهيم محمود / « التسوية السلمية للصراعات الداخلية في أفريقيا » دراسة حالة الصـومال منذ بداية التسـعينيات ، رسـالة دكتوراه غير منشـورة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 2004 ) ص 82 وما بعدها .

ــــ جمهورية مصـر العربية / وزارة الخارجية . قرارات وتوصـيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من 1963 ـ 1983 (القاهرة : وزارة الخارجية . 1985) .

ولمزيد من التفاصيل عن الحروب الأهلية في أفريقيا :-

انظر : د. عادل عبد الرازق/ تسوية الحروب الأهلية الأفريقية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية بالتطبيق على حالتي تشاد والصومال ــــ بحث مقدم في أعمال المؤتمر السنوي للدراسـات الأفريقية ـــــ الصـراعات والحروب الأهلية في أفريقيا الذي عقد في معهد البحوث الأفريقية ـ جامعة القاهرة 1999 ص 1009ـ1049 .

د. أيمن شـبانة / التدخل الإنسـاني كآلية لتسـوية الحروب الأهلية الأفريقية بالتطبيق على الحالة الصومالية انظر المرجع السابق مباشرة ص 1051ـ1077 .

د. أحمد فارس عبد المنعم/ الحرب الأهلية في أنجولا/ المرجع الســابق ص 967ـ 979.

د. عبد الله نجيب: الآثار الثقافية للحروب الأهلية/ المرجع السابق ص 947 ـ 963.

د. وفائي عاز / الآثار البيئية للحروب الأهلية / المرجع السابق ص 933 ـ 946 .

د. هيام الببلاوي / الحروب الأهلية ومـشكلة اللاجئين في أفريقيا / المرجع الـسابق ص 755 ـ 803 .

د. جوزيف رامز أمين / مخاطر وانعكاســات الحرب الأهلية في غينيا بياد / المرجع السابق ص 565 ـ 586 .

الســفير/ جلال عبد المعز عبد الرحمن / الصــراعات والحرب الأهلية في تشــاد / المرجع السابق ص 489 ـ 530 .

د. شــوقي عطا الله الجمل / الصــراعات والحرب الأهلية في ســيراليون / المرجع السابق ص 455 ـ 467 .

د. عبد العزيز شــاهين / التنوع والصــراع الاثني في بعض مجتمعات حوض النيل / المرجع السابق ص 407 ـ 443 .

د. عادل عبد الرازق/ أثر الصراعات والحروب الداخلية في أفريقيا على قضية الأمن الغذائي ، بحث مقدم لمؤتمر الأمن الغذائي في أفريقيا ، ندوة المؤتمر الدولي الموســع حول مســتقبل الأمن الغذائي الذي عقد بمعهد البحوث الأفريقية / جامعة القاهرة في الفترة من 24 ـ 25 يونيه 2003 .

نجلاء عبد الهادي / ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات الحروب الأفريقية ، مجلة آفاق أفريقية العدد 20 المجلد السادس ص 55 ـ 73 .

د.أحمد إبراهيم / حقوق الإنسان في زمن الصراعات المسلحة ، مجلة آفاق أفريقية العدد 22 الجلد السابع ص 47 ـ 65 .

د. عادل عبد الرازق / حقوق الإنسـان في أفريقيا وأثر انتشـار الأوبئة ونقص الغذاء . والعنف ضد النساء والأطفال ـ العدد 22 المجلد السابع ص 174 ـ 185 .

الهيئة العامة للاسـتعلامات / مجلة آفاق أفريقية العدد 22 المجلد السـابع انظر التقارير الآتية :ـ

ــ الاتحاد الأوروبي ودوره في حماية حقوق الإنسان في أفريقيا ، سالي هاني ص 98 ـ 109 .

ـ حقوق الإنسان في زامبيا ومنظمات المجتمع المدني . هنا السيد ص 133-141 .

ـ انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال / عادل على ص 142-146 .

انظر المبحث الثاني :

الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي مع دراسة حالة لآليات السلم والأمن في كل من الكوميسا والأيكواس ودور الأيكواس في بعض الصراعات في الإقليم الآتي :

د. سماح سيد أحمد : التكامل الإقليمي كالية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا ، مجلة آفاق أفريقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات العدد 21 صيف 2006 المجلد السابع ص64-77.

وانظر أيضًا : - د. محمود أبو العينين ، مستقبل الإقليمية في أفريقيا في ظل العولمة ، من معهد البحوث والدراسات الأفريقية (محررًا) العولمة وآثارهما على أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث 1999 ص185-186) .

- د. جمال ضلع : الإطار القانوني – السياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا «كوميسا» مجلة آفاق أفريقية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الأول – العدد الأول – ربيع 2000 ص21.

- راوية توفيق: العولمة والإقليمية الجديدة في أفريقيا من د. حمدي عبد الرحمن (محررًا) أفريقيا والعولمة ، برنامج الدراسات الأفريقية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 2004 ص416-417.

وانظر أيضًا :

– رحاب عثمان ، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) مجلة آفاق أفريقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الثاني العدد السابع خريف 2001 ص46–50.

– د. محمد عاشور مهدي ، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك) ، مجلة آفاق أفريقيا العدد السابق مباشرة ص22–32.

– د. شافعي : الأيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية العدد 143، يناير 2001 ص160–161.

– موسيفكي موانزالي : السياسة والأمن في وسط أفريقيا ، ترجمة جوزيف رامز أمين ، مجلة آفاق أفريقية ، المجلد الثاني ، العدد السابع خريف 2001 ص102–105.

ولمزيد من التفاصيل : انظر :

– أحمد فاضل يعقوب : دور منظمة الأيكواس في حل أزمة ليبيريا ، مجلة السياسة الدولية العدد 118 أكتوبر 1994 ، ص152–157.

- د. أيمن شبانة ، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الأفريقية بعد الحرب الباردة : الكنغو الديمقراطية نموذجًا ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 2003 ص134-137 .

- أحمد إبراهيم محمود : الحروب الأهلية في أفريقيا والقاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001 ، ص257-261 .

- د. جوزيف رامز أمين : مخاطر وانعكا سات الحرب الأهلية في غينيا بيساو من د. إبراهيم نصر الدين (محرر) الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية 1999 ، ص575-580 .

ولمزيد من التفصيل حول إنجازات الأيكواس في المجالات الاقتصادية والتنموية ، انظر :

- ديزي رؤوف راجي : الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) في د. محمد عاشور (محررًا) التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي – الطبعة الأولى 2005، ص363-367.

– د. إبراهيم نصـر الدين : مشـكلة الاندماج الوطني والتكامل الإقليمي في أفريقيا في د. محمد عاشــور (محررًا) ، التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا ، الواقع والتحديات (القاهرة : مشروع دعم التكامل الأفريقي ، الطبعة الأولى 2005) ص61-63.

– جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية الأفريقية . مرجع سابق – ص31-33 .

# الختام

## قدرة التفاعلات التعاونية القارية والإقليمية في مواجهة التحديات الاقتصادية الأفريقية في ظل العولمة « رؤية مستقبلية »

يرى البعض أن أهم إخفاقات منظمة الوحدة الأفريقية هو في المجال الاقتصادي ؛ فعلى الرغم من القرارات الاقتصادية المهمة للمنظمة مثل الإعلان الأفريقي حول التعاون الاقتصادي والتنمية والاستقلال والذي أقر في مايو 1973 م بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء المنظمة ثم برنامج التعاون الاقتصادي الفني بين الدول الأفريقية في يوليو 1975 م ثم إعلان كنشاسا في ديسمبر 1976 م الذي أقر مبادئ إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ثم إستراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية في إفريقيا في يوليو 1979 والذي تبعه بعد ذلك إعلان خطة عمل لاجوس في أبريل 1980 والذي كان يتضمن خطة طموحة شملت كافة جوانب التعاون الاقتصادي في إفريقيا من عام 1986–1990م ، وبعد ذلك إنشاء الجماعة الاقتصادية في إفريقيا في أبوجا عام 1991م والتي صدقت عليها كل دول القارة الإفريقية كل هذه المبادرات لم تلق التأييد الكافي من الدول الأفريقية ، و شعرت الشعوب الإفريقية بإحباطات نظرا لأنها لم تسهم بشكل ملموس في دعم التعاون الاقتصادي بين دول القارة بالرغم من الاتفاقات التي عقدتها بعض دول القارة لتسهيل انتقال السلع والبضائع والعمالة فيما بينها .

– هذا ولا تزال اتفاقية الجماعة الاقتصـــادية الأفريقية هي الاتفاقية الوحيدة التي يمكن أن تحقق شـيئا في زيادة التعاون الاقتصـادي بين دول القارة ولكن لا يزال يلاحظ أن هذه الاتفاقية من الاتفاقيات السابقة تعطي للدول الدور الرئيسي والمسيطر في حين يتم تقليص دور الإقطاع الخاص في اتخاذ القرارات على حين أن التجارب الناجحة خارج إفريقيا كانت تركز بصفة أساسية ورئيسية على دور القطاع الخاص وأن يقتصر دور الدولة أو الحكومات على دور المساعد أو المسهل لتحقيق الأهداف المرجوة .

– وكان من أهم المعوقات في طريق التعاون الاقتصـــادي اختلاف النظم النقدية بين الدول الأعضاء وضعف البنية الأساسية التي تساعد على تدفق البضائع والسلع وتفاوت موارد الدول من حيث الزراعة والموارد الأولية إضـافة إلى المعوقات السـياسـية والتي أدت في بعض الأحيان إلى وأد عدة تجارب اقتصادية ناجحة كما حدث في تجربة التجمع الاقتصادي لدول شرق إفريقيا حيث ازداد التنافس السياسي بين دول التجمع مما أدى إلى إنهاء هذه التجربة ولم يكتب لها النجاح .

– كما ينوه البعض إلى أن المنظمة قد أخفقت في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا ففي العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي كان عدد كبير من دول القارة يُحكم بنظم عسكرية جاءت عن طريق الانقلابات العسكرية أو الاستيلاء على السلطة أو حكم الحزب الواحد . وقد تزامن من هذه الفترة انتهاك كبير لحقوق الإنسان الإفريقي ، إلا أنه بعد إنشاء اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قد حدث تحسن نسبي في هذا المجال وبعد تدخل المنظمة لمراقبة الانتخابات في بعض دول القارة .

– ويمكن القول إجمالاً أن المنظمة قد بذلت جهوداً كثيرة للحد من الأزمة الاقتصادية إلا أن العقبات الإفريقية والدولية قد عرقلت جهودها وزادت من تفاقمها و خاصة مشكلة المديونية الخارجية لدول القارة الأفريقية وانخفاض أسعار المواد الأولية الرئيسية التي تعتمد عليها غالبية دول القارة وكذلك تزايد أعداد اللاجئين أفارقة نتيجة الصراعات بين دول القارة والنزاعات الداخلية وهو ما أثقل كاهل العديد من دول القارة وأدى إلى زيادة مشكلة الفقر فيها واعتمادها بصفة أساسية ورئيسية على المعونات والمساعدات الخارجية وأصبحت أزمة القارة أزمة هيكلية تحتاج إلى ردح طويل من الزمن لمعالجتها .

– ونظرًا لهذه التحديات التي باتت تواجه القارة الأفريقية في ظل المتغيرات كان حتمًا على الأفارقة أن يتطلعوا إلى تطوير منظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق أهداف استحدثتها المتغيرات الإقليمية والعالمية والتي انعكست سلبًا على القارة الأفريقية ؛ فمع بداية القرن الحادي والعشرين كان الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي بديلاً عن منظمة الوحدة الأفريقية بآلياته المستحدثة والإعلان عن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ( نيباد NEPAD ) .

ومن ثم نخلص في الختام إلى تناول ما انتهت إليه الدراسة من خلال النقاط الآتية :

أولاً : التحديات الاقتصادية التي تواجه القارة الأفريقية .

ثانيًا : التوجهات الاقتصادية للاتحاد الأفريقي .

ثالثًا : الاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد NEPAD ) .

رابعًا : مدى قدرة التفاعلات التعاونية القارية والإقليمية في مواجهة التحديات الاقتصادية في ظل العولمة . ( رؤية مستقبلية ) .

## أولاً – التحديات الاقتصادية التي تواجه القارة الأفريقية

تتعرض الدراسة إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه القارة الأفريقية والتي تتمثل في مظاهر وصور التدهور الاقتصادي والاجتماعي في دول القارة ، كما أن هناك أيضًا تحديات تتعلق بالبيئة الدولية والنظام الدولي في ظل العولمة والتي تتمثل في أن هناك احتكارًا مطلقًا للتكنولوجيا والتقنية ورأس المال والتصنيع من دول الغرب الرأسمالية في ظل رقابة مشددة من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على الوجه التالي :

### التحديات الخاصة بالبيئة الإفريقية :-

شهدت القارة الأفريقية على مدى سنوات طويلة تدهورًا سريعًا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتمثل هذا التدهور في العديد من المظاهر والصور تمثلت في انخفاض أسعار المواد الخام التي تنتجها دول القارة الأفريقية الأمر الذي أدى إلى حالة وصلت إلى تعثر بعض دول القارة عن إعداد موازنة سنوية .

- التغيرات الحادثة في السوق العالمية والتي تمثل انقلابًا في غير صالح الصادرات الأفريقية سواء جاء ذلك نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي في إفريقيا أو نتيجة ظهور التكتلات الاقتصادية سواء جاء ذلك من صدمات توالت على بعض دول القارة نتيجة ارتفاع أسعار النفط خاصة خلال حقبة السبعينات من القرن الماضي ، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة الطاقة المستوردة وانخفاض قيمة السلع المصدرة .

-

معاناة كثير من دول القارة في ظل التحولات الديمقراطية في القارة الأفريقية والأخذ بنظام السوق الحرة إذ تعاني 34 دولة من المجاعات ونقص الأغذية الأمر الذي أدى إلى الاعتماد شبه الكامل على الخارج لتغذية شعوبهم فضلا عن تفشى الأوبئة والأمراض المعدية لدى هذه الدول وخاصة مرض نقص المناعة « الإيدز » .

- رغم ضخامة حجم المديونية الخارجة لدول القارة الأفريقية مجتمعة وصلت إلى ما يزيد عن 400 مليار دولار إلا أن المشكلة ليست في حجم المديونية فحسب ولكن في مدلولها إذ تمثل عائقًا حقيقيًا أمام فرص التنمية الشاملة في القارة ذلك أن أزمة المديونية كما وصفها الدكتور / بطرس بطرس غالي هي أزمة هيكلية تحتاج إلى ردح طويل من الزمن لمعالجتها ، بالإضافة إلى رفض مجتمع الدائنين للموقف الأفريقي الموحد بشأن معالجة هذه الأزمة والتي ينظر إليها الدائنون على أنها أزمة سيولة تحتاج إلى جدولة لالتقاط الأنفاس سرعان ما تعود بعدها الأزمة من جديد ، وقد حدث ذلك كثيرًا في الدول الأفريقية خاصة دول جنوب الصحراء .

- البنية التحتية والإنتاجية في العديد من دول القارة إن لم يكن معظمها واهنة وغير مستقرة يمكن أن يطلق عليها لفظ مشوهة .

-

-ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد في عديد من دول القارة وبالتالي زادت حدة الفقر وتزايدت البطالة داخل دول القارة .

- ضعف ركيزة أو قاعدة الموارد البشرية وحتى مجالات التنمية غير متناسقة .

- تزايد النمو السكاني بمعدلات متعاظمة ، الأمر الذي مثل ضغطًا شديدًا على الموارد والمرافق ولم يترك مجالاً لتحسين مستوى المعيشة .

- تزايد أعداد اللاجئين الأفارقة الذين يعيشون في أو ضاع اجتماعية واقتصادية غاية في السوء ومتردية .

- التدهور البيئي سواء ارتبط بزيادة أو نتج عن زيادة مساحات التصحر وتدهور التربة وزيادة بوار الغابات الخضراء فضلاً عن موجات الجفاف التي تلاحقت في السنوات الماضية بشكل متزايد ونتج عنها نقص غذائي وتزايد في أعداد الهجرة واللاجئين والمشردين ، وصاحب ذلك عدم استقرار أمنى ومزيد من الصراعات العرقية الإثنية .

- التدهور الملحوظ في معدلات التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة .

- بالإ ضافة على عدم وجود خطوط ملاحية ( بحرية / جوية ) منتظمة لدى معظم أو أغلب دول القارة بين دول القارة بعضها البعض مع وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية بدول القارة حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل .

- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية وكذا ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها في العديد من الأسواق الأفريقية .

- المنافسة الشرسة من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات الأفريقية حيث إن الأسواق الأفريقية أسواق سعر في المقام الأول نظرًا لانخفاض القوة الشرائية للمستهلك.

- تفتقد معظم الدول الأفريقية لنظم مصرفية جيدة بالإضافة إلى عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات وندرة العملات الأجنبية في بعض تلك الدول ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد مع عدم وجود تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل ( أقل من 60 يومًا ) .

- عدم وجود نظام تأميني محلي شـــامل وفعال لخدمة المصـــدرين من دول القارة بالإضافة إلى ضآلة الأسقف الائتمانية والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول أفريقيا عمومًا ودول غرب أفريقيا بشـكل خاص وهو ما يعني صـعوبة اختراق الأسواق .

- الافتقار إلى المعلومات الأسـاسـية عن الأسـواق الأفريقية والسـلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين. وذلك لقصور الدعاية والإعلان والتواجد في المعارض الأفريقية .

**وأخيرًا :-**

- الطبيعة الاقتصادية للدول الأفريقية ذاتها من حيث ارتباطها بالدول الاستعمارية السابقة وتركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى فضـلاً عن التواجد القوي للشـركات متعددة الجنسـيات وتغلغلها في النشـاط الاقتصادي بها .

-سـوء الأوضـاع الاقتصـادية وانخفاض معدلات النمو ومسـتويات دخول الأفراد و ضعف القوة الشرائية في العديد من دول القارة وتشابه الهياكل الإنتاجية بإفريقيا حيث تعتمد غالبيتها على تصـدير المواد في العديد من دول القارة وتشـابه شـروط التبادل التجاري في غير صالحها وندرة النقد الأجنبي .

**التحديات الخاصة بالبيئة الدولية :-**

- مما لا شك فيه أنه قد حدث في العالم متغيرات م ضطردة ومتنامية بحيث يمكن القول أننا أمام تغيير حقيقي سواء أخذ شكل ومقومات النظام أم لم يأخذ إلا أن واقع الحال أن هناك تغييرًا عالميًا قد حدث وانعكست آثاره على كل أنحاء المعمورة . ولقد تأثرت كثير من دول العالم الثالث وإفريقيا من بينها ومن تلك الآثار ما يلي :-

-أن هناك احتكارًا مطلقًا للتقنية والتكنولوجيا والسلاح والمال من دول الغرب الرأسمالية في ظل رقابة مشددة من الولايات المتحدة الأمريكية .

- أنه تم تحويل المساعدات الغربية والأمريكية سواء المالية منها أو الاقتصادية والتكنولوجية وكذلك التبادل التجاري لصالح العلاقات الجديدة بين دول الشمال وذلك على حساب دول الجنوب .

- لم تصبح أفريقيا تحتل أولويات اهتمام العالم المتقدم مثل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة بنفس القدر السابق في زمان الحرب الباردة ومن ثم اتجه اهتمامهم إلى دول أوروبا الشرقية الأمر الذي يعني أيضًا تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والمعونات إلى أوروبا الشرقية

ومن ثم انعكاس ذلك سلبًا على إفريقيا ، فزادت الأزمات الاقتصادية في إفريقيا وتفاقمت مشكلة المديونية الخارجية لإفريقيا بشكل أصبح يمثل عائقًا حقيقيًا أمام فرص التنمية في إفريقيا ومن ثم تعذرت مواجهة الأزمات الاقتصادية في القارة الأفريقية .

– إن الصراع الدولي الراهن بين القوى الكبرى يرتكز أول ما يرتكز في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة بغية الحصول على أعلى معدلات إنتاج (استغلال البلوتونيوم واليورانيوم ) وذلك يجعل دول الإنتاج ومن يملك الخامات مطمعًا لفرض النفوذ .

– أصبحت شروط الدول المانحة مرتبطة بالالتزام بتنفيذ المفاهيم والإجراءات الديمقراطية والتحولات الاقتصادية ، وكثير من الدول الأفريقية إما غير قادرة أو غير راغبة خاصة وإن نشر المبادئ الديمقراطية جاء على حد تعبير البعض بالمعايير الغربية ، وأن هناك أنماطًا مختلفة ومتباينة بين فهم وتطبيق الإنسان في أوروبا والولايات المتحدة عنه في أفريقيا ويواكب الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشر العديد من الأخبار المتعلقة بالفساد والاستغلال للنفوذ في العديد من دول القارة .

– هناك شـعور لدى بعض النظم الحاكمة في إفريقيا بعدم الاهتمام بها خاصـة بعد أن انتهت الحرب الباردة و ساد الشعور لدى البعض أيضا بأن الدول المانحة لديها رغبة في التخلص من بعض القيادات والنظم الحاكمة مهما كانت مواقفهم وخدماتهم السـابقة معهم ، ولعل ذكرى موبوتو لم تنس بعد .

– ورغم وضـوح مرتكزات وعناصـر ومظاهر التهميش لإفريقيا في ظل ما أطلق عليه النظام العالمي الجديد إلا أن هناك من يرون أن هناك مناخا جديدا في إطار التغيير العام يتسم بالمنافسة التقليدية والحث على العودة لها خا صة في مجال الـصناعة والا ستثمار والتجارة الدولية وبصـفة خاصـة في مجال الأعمال ، ولقد تمت بالفعل تحركات دولية كثيرة في هذا الإطار سواء من فرنسا تجاه جنوب إفريقيا أو من إنجلترا ومن ثم فإن هناك صعودًا في العلاقات المتبادلة مع دول القارة من خلال المؤسسات والهيئات الدولية .

**ج- وفي هذا الإطار فإن الدراسة تتعرض لتقرير اقتصادي عن إفريقيا عام2011 وهو عبارة عن :**

عمل مشترك بين اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة من أجل إفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي حيث قدم التقرير تقيمًا واضحا للتطور الاقتصادي العالمي الحالي وتأثيره على الاقتصاد الأفريقي ، وهذا التقرير مكون من ستة فصول وكل فصل له عنوان نتناوله على الوضع التالي :

1- التطور الاقتصادي العالمي ومضامينه من أجل أفريقيا ، ويؤكد على أنه قد فرضت حاله ما بعد أزمة الكساد العالمي تحديات وفرص نمو بأفريقيا في آن واحد ، فانعكس ارتفاع أسعار السلع الإستراتيجية في السوق العالمي بإيجابية على الدول الأفريقية المنتجة والمصدرة للنفط والسلع ، كما فرض هذا الوضع على ا لدول المنتجة والمصدرة للنفط والسلع ضرورة اتخاذ إجراءات حمائية ضد تأرجح الأسعار في السوق العام على المدى القصير إلى جانب اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين إدارة عائدات السلع .

وبالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى إفريقيا نجدها قد انخفضت عقب الأزمة وجاءت فقط في صالح الدول الصناعية بالقارة التي حصلت على عائدات كبيرة . من هذا المنطلق وجب على الاقتصـادات الأفريقية توجيه تلك العوائد لهذه التدفقات للنهوض بالبنية الأساسية في تلك الدول وأنشطة التنمية من أجل التحول الاقتصادي .

2- الظروف الاقتصـادية والاجتماعية في أفريقيا خلال 2010م والآفاق في 2011م

ويتناول هذا الفصـل حال الأداء الاقتصـادي والظروف الاجتماعية في القارة الأفريقية ، فبالنسبة للأداء الاقتصادي نجد أن النشاط الاقتصادي عبر القارة ينهض مرة أخرى في عام 2010م إلا أن هذا التعافي لم يكن متسـاويًا بين المناطق الجغرافية وبين الدول وبعضها البعض ؛ فالدول المصدرة للنفط شكلت عائداتها من الدخل القومي 5.2٪ أي بدرجة أكبر من الدول الأفريقية المستوردة للنفط 4٪ كما أن مؤشـرات النمو لإجمال الناتج القومي الأفريقي قد شهدت تميزًا على مستوى المناطق الجغرافية الخمس بالقارة على النحو التالي :ـ

شرق إفريقيا 6.8٪ ـ غرب إفريقيا 6٪ ـ شمال إفريقيا 4.7٪ وهي المنطقة الجغرافية الرئيسية لإنتاج النفط ثم وسط أفريقيا 4.3٪ والجنوب الأفريقي 3.3٪ .

وعلى الرغم من هذا التعافي الاقتصادي إلا أنه لم يسهم في تقدم التنمية الأفريقية على المستوى الاجتماعي ؛ إذا كان الإسهام ضئيلاً ، فعلى سبيل المثال نجد أن معدلات الفقر ما زالت بنسبة عالية في أفريقيا جنوب الصحراء نظرًا لعدم استغلال النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل حقيقية للعاطلين بجانب تدني مستوى التعليم والصحة .

3- قضايا التنمية الحالية والناشئة في أفريقيا عام 2010م وهذا الفصل يتناول بعض تحديات التنمية الآنية والناشئة والتي واجهت أفريقيا في عام 2010م ؛ فعلى النقيض لما تعرضت له التجارة داخل أفريقيا فقد حدث تعاون بين الدول الأفريقية والاقتصادات الناشئة والتي ساعدت في إحداث تأثيرات إيجابية .

وفيما عدا الهبوط الواضح في عائدات التصدير عاصرت أفريقيا معدلات نمو واستثمارات منخفضة وأيضا تقليص التحويلات الخارجية وتدفقات الاستثمارات للتنمية الأجنبية في عام 2010م .

أما التحدي الآخر الذي تواجهه أفريقيا حاليًا وعلى المدى الطويل فيتمثل في الزراعة والسياحة والصيد المعرضين للتغير المناخي والمخاطر البيئية الأخرى بجانب أمن الطاقة .

4- دور الدولة في التحول الاقتصادي في أفريقيا ، ويوضح هذا الفصل أن العنصر الأساسي في آلية التحول الاقتصادي هو الدولة أما عن الأسئلة الرئيسية التي تناولها التقرير بشأن الدولة فهي كالتالي :ـ

كيف يمكن لمثل تلك الدول التنموية أن تنشأ وما هي خصائصها ووظائفها وكيف تضمن أنها قادرة على توجيه التحول الاقتصادي وعملية التنمية بفاعلية وكيف تضمن أن تكون الدولة ذات مصداقية وأنها تعمل لمصلحة مواطنيها وتحتاج لخطة تصيغ فيها تنمية اقتصادية واجتماعية .

5- الحاجة الأفريقية من أجل الدولة التنموية : الفرص والتحديات ، ويدعم هذا الفصل فكرة الدولة التنموية الذي يمكن تسريع عجلة دولة التحول الاقتصادي الديمقراطي والاجتماعي في فترة ما بعد عصر التكيف الهيكلي في إفريقيا .

ويؤكد التقرير على أنها لهذا يوجد خمسة عناصر أساسية في البناء الحاسم لتحول الدولة وهي :ـ

-قيادة هادفة وائتلاف تنموي .

-مؤسسات تحويلية.

-سياسة صناعية مركزة.

-أبحاث عن الاستثمار.

-سياسة اجتماعية مدعومة.

6- توجيه التنمية في أفريقيا : الحاجات والاستجابات :ـ

وهذا الفصل يتناول كيفية توجيه التنمية في الاقتصادات الأفريقية التي تركز على ثلاثة محاور : حاجة أفريقيا العاجلة للتنوع الاقتصـــادي والتحرك البنيوي ، دور الدولة في التحول البنيوي وكيفية بناء دولة التنمية وذلك من خلال الآتي :-

-دعم دور الدولة في التحرك الاقتصادي الأفريقي .

-بناء دولة التنمية الأفريقية .

-ضمان فاعلية دولة التنمية الأفريقية.

-تجنب سقطات تدخل الدولة .

-دعم مشاركة حاملي الأسهم .

-استخدام المؤسسات القارية والإقليمية بأسلوب أكثر فاعلية .

-مواجهة السياسات المقيدة للتنمية الاقتصادية .

- إلا أنه رغم الوضع المتردي للاقتصادات الأفريقية كما يوضحه التقرير الاقتصادي عن أفريقيا السابق عرضه وفي محاولة لتقليل طبيعة الجيوا ستراتيجي للقارة الأفريقية في ظل التنافس والتكالب على البلدان الأفريقية قدمت د/ أماني الطويل – مدير الوحدة الأفريقية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عرضًا بانوراميا للمحددات التي جعلت أفريقيا مطمعًا للقوى الخارجية بدءا من موقعها الجغرافي الذي يتوسط قارات لعالم وثرواتها الهائلة ؛ ( إذا تساهم القارة بـــ 10٪ من إنتاج النفط العالمي ، المرتبة الثانية من حيث المخزون ، 7.9٪ من احتياطي الغاز ، 30٪ من الاحتياطات المعدنية ، 80٪ من احتياطي الكروم والبلاتين ، 95٪ من احتياطي الماس ، 50٪ من إجمالي إنتاجه ، 70 من إنتاج الذهب ، 33٪ من النحاس ، 76٪ كوبالت ، 90 من احتياطي البلاتين ، 75٪ من إجمالي إنتاجه ، 9٪ من إنتاج الحديد ، 15- 30 ٪ من إحتياطات معادن المنجنيز والفوسفات واليورانيوم ،

يضاف لذلك إمكانية التنوع الضخم في الإنتاج الزراعي لتمايز حالة المناخ فضلا عن امتلاك القارة لطاقات بشـرية هائلة تشـكل 14.8٪ من سـكان العالم بمعدلات خصـوبة عالية علاوة على تثمين مركز التجارة الدولية لمستقبل السوق الأفريقية باعتبارها الأكثر اتساعًا والأسرع نموًا في الوقت الحاضر حيث ارتفعت معدلات النمو خلال العقد الأخير بنسبة 2.4٪ بينما انخفض معدل التضخم لـ 8٪ بعد أن كان يزيد عن 22٪ قبل عقد واحد من الزمان وهو الأمر الذي جعل من أفريقيا قبلة استثمارية يتهافت عليها . كتلة تصـويتية لا يسـتهان بها في المحافل الدولية لطالما تم اسـتخدامها أيضًـا لتحقيق أغراض سياسية من جانب العديد من الأطراف الدولية مثل الصين والولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل وتركيا وإيران .

– ومما يجدر الإشارة إليه أن العالم كله يتسابق في رفع وزيادة معدلات الأداء وخفض عوامل ومعدلات التدهور بينما الحال في إفريقيا عكس ذلك فهو يعكس زيادة الفقر ورفع وزيادة المديونية الخارجية لأفريقيا وانخفاض مسـتوى الدخل وزيادة الجفاف المسـتوى البيولوجي وزيادة التصـحر وانخفاض أسـعار المواد الخام وزيادة المرضـى وخاصة مرض المناعة (الإيدز)

وانخفاض كفاءة البنية الأساسية وزيادة معدلات المواليد وانخفاض كفاءة الأراضي الزراعية وانخفاض الخبرة الفنية وزيادة الحروب الأهلية وانخفاض كفاءة شبكة النقل والمواصلات مع زيادة اللاجيئن والمبعدين وانخفاض و تدهور ميزان المدفوعات وزيادة مشكلات التنمية بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية من فيضانات وانخفاض الأمطار وانتشار الحشرات والجنون العرقي المستمر والمشتعل ناهيك عن النزعات الداخلية والنزاعات الحدودية التي تطحن كل موارد القارة وتلتهم كل الإمكانيات ليحمل الجميع السلاح وبطونهم جوعى وبيوتهم خاوية .

- ومما لا شك فيه فإن هذه المشكلات قد أعاقت عمل منظمة الوحدة الأفريقية وانعكست سلبًا عليها وليس لنا من تعليق سوى أن أفريقيا مطالبة اليوم بتهيئة الظروف لتعلب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال الاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا .

## ثانيًا : التوجهات الاقتصادية للاتحاد الأفريقي

**1- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وآلياته الجديدة المستحدثة والفاعلة لمواجهة التحديات :-**

أعرب القادة الأفارقة الموقعون على الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي عن اقتناعهم بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بغرض تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في تهيئة الظروف الملائمة التي تمكن القارة من أن تلعب دورًا مناسبًا في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية مع تعزيز التنمية المستدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصادات الأفريقية فضلا عن تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد . وتضمنت مبادئ الاتحاد مبدأ تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد الأفريقي وتعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوزانة .

ومما لا شك فيه أن هذه الأهداف تمثل طموحات للقادة والشعوب الأفريقية وسط ظروف تنطوى على كثير من التحديات التي توجه القارة الأفريقية .

وفي هذا الإطار وانطلاقًا منه تأتي أهمية رصد وتحليل المؤسسات وآليات وأجهزة الاتحاد الأفريقي الجديدة والفاعلة للوقوف على مواطن القوة والضعف في تلك الآليات والمؤسسات والأجهزة لتحقيق التكامل الأفريقي في مواجهة هذه التحديات المعاصرة في ظل العولمة ، ونتناولها على الوجه التالي :-

1- **برلمان عموم أفريقيا :-** وتأتي أهمية دراسة البرلمان لشعوب إفريقيا في أنه يمثل كافة مصالح وشعوب القارة أي كافة القوى الاجتماعية والتيارات السياسية لدول القارة ودور البرلمان الحقيقي في قدرة الاتحاد ودرجة التماسك السياسي بين الدول الأعضاء والتعبير الدقيق عن مصالح شعوب القارة ، الأمر الذي يعد بمثابة مؤشر حقيقي لمستقبل البرلمان ؛ لأن البرلمان يعد مؤسسة رقابية ونيابية من الشعوب الأفريقية على قادة القارة ونخبها الحاكمة ومن ثم يتضح مدى التزام القادة الأفارقة بفكرة سيادة القانون والديمقراطية والاتحاد الأفريقي وما يصاحب ذلك كله من مناقشات وحوارات تسهم في نشر فكرة التكامل الاقتصادي الأفريقي من خلال الاهتمام بالمبادرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأفريقية على المستوى الرسمي الحكومي والشعبي في ظل حقيقة أن البرلمان هو همزة الوصل بين الأجهزة التنفيذية وبين الشعوب .

2-

-كما أن القراءة الدقيقة والمتأنية للوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي والبروتوكول المنشئ لبرلمان عموم إفريقيا تؤكد على وجود بعض التطورات الإيجابية على طريق العمل الجماعي المشترك في دول القارة إذ أقر بحق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقًا لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية ضد الإنسانية ، وأيا كان الأمر فإن البرلمان وإن ظل ذا اختصاصات إرشادية واستشارية غير ملزمة فإنه لن يقلل من قيمته في التعبير عن الرأي العالم الأفريقي على أن تظل السلطة الحقيقية والفعلية في أيدي مؤتمر الاتحاد .

-إلا أنه يمكن أن نشير إلى عدة تحديات تواجه عمل برلمان عموم أفريقيا وهي :ـ

اختلاف رؤية بعض دول القارة لمفهوم الديمقراطية ومن ثم هل يمكن ضمان تمثيل كافة الاتجاهات والقوى السياسية والاقتصادية في دول القارة كما أشار إلى ذلك البروتوكول الخاص ببرلمان عموم أفريقيا .

إن التأكيد على مبدأ التمثيل المتساوي سوف يجعل المندوبين ممثلين لوجهات نظر دولهم ومن ثم هو تكريس لتقاليد منظمة الوحدة الأفريقية ولا يسمح بالتعبير عن التوجهات الحقيقية لشعوب القارة ، فكيف يمكن القول أن كلا من نيجيريا ومالاوي وكلا من جنوب أفريقيا وليسوتو على قدم المساواة من حيث التمثيل في برلمان عموم أفريقيا رغم الكثافة السكانية المختلفة لدولهم .

2ـــــ **مجلس السـلم والأمن الأفريقي :** وتتمثل أهداف المجلس في تعزيز السـلم والأمن والاستقرار في أفريقيا ومنع الصراعات وصنع وبناء السلام وتنسيق الجهود القارية لمنع وحصار الإرهاب الدولي وتطوير سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد وتعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية . كما تتمثل مبادئ المجلس في التسوية السلمية للمنازعات والصراعات والاستجابة المبكرة لاحتواء الأوضاع الصراعية التي يمكن أن تتطور إلى أزمات والتفاعل المتبادل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

-ونتيجة لتجاهل البروتوكول إلى حد كبير لدور المنظمات الإقليمية في القارة فإنه اكتفى فيما يتعلق بقوات التدخل السريع بأن تظل هذه القوات مستعدة في دولها انتظارا لا ستدعائها دون إ شارة إلى تدريبات مشتركة على المستوى الإقليمي كمرحلة أولية مما يضفي تعقيدات على عملية ا ستدعاء هذه القوات والتأكد من مدى أن تكون مستعدة من جهة والقدرة على التنسيق مع قوات من دول متعددة من جهة أخرى .

-إلا أنه يمكن القول أن الاتحاد الأفريقي قد و ضع مبادئ جديدة في العمل الإقليمي القاري من أجل السلام وهو حق التدخل المقيد من قبل الاتحاد لفرض السلام بإصدار قرارات من المؤتمر في ظل ظروف محددة كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم الإنسـانية في الدول الأعضـاء كما أصـبح من حق الدول الأعضـاء طلب التدخل من الاتحاد الأفريقي لإعادة الأمن والسـلام وتلك نقلة نوعية جديدة للعمل الجماعي الهيكلي لم تكن موجودة من قبل في ظل منظمة الوحدة الأفريقية . أما على مستوى الاتحاد الأفريقي فإن خطوات تنسـيق وبناء سـياسـة دفاعية مشـتركة للقارة الأفريقية لم تتخطى مرحلة البداية المبكرة وتحتاج لخطوات مؤسـسـية فعالة من قبيل تنظيم اللقاءات المشتركة بين وزراء الدفاع الأفارقة ورؤ ساء هيئة أركان الجيوش بالشكل الذي يسهل عملية التخطيط والتدريب للعمليات المشتركة من قبل الجيوش الأفريقية وو ضعها في حالة ا ستعداد مع درا سة الإنذار المبكر لحالات الصراع والحروب الأهلية داخل دول القارة ، إلا أن مجلس السـلم والأمن يعتبر بمثابة تغيير عميق في الرؤية العملية للسـعي لإقرار السـلم والأمن الجماعي في إفريقيا مما يعد مرحلة متقدمة على إعلان القاهرة عام 1993م المنشـئ لآلية منع وإدارة وتسـوية المنازعات بداخل منظمة الوحدة الأفريقية لأن مجلس السـلم والأمن قد وضـع بعدا جديدا فيما يتعلق بحفظ السـلم والأمن الإقليمي يركز على مبدأ التدخل .

3 ـ **المصرف المركزي الأفريقي :** ولما كان هدف إنشاء البنك المركزي الأفريقي قد ورد توقيته الزمني في المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي المنصوص عليها في معاهدة أبوجا الاقتصادية وكان للقانون التأسيسي للاتحاد الأسبقية على أي أحكام في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي لا تتفق معها أو تعارضها فإنه بذلك يكون دور البنك المركزي الأفريقي الذي يدير السياسة النقدية بنظمها المختلفة على مستوى القارة بأكملها قد حل أجله .

-ومن ثم فإن المنتظر للمصرف المركزي الأفريقي سيختلف من مرحلة إلى مرحلة أخرى تبعا لمراحل التكامل الاقتصادي المتحققة على مستوى التجمعات بحسب نصوص القانون التأسيسي للاتحاد ، وعلى ذلك فإن أهداف المصرف المركزي الأفريقي حتى اكتمال السوق الأفريقية المشتركة يجب أن تختلف عن أهدافه في المرحلة التالية لاكتمال هذه السوق ، ومن ثم فإن هدف تعزيز حرية التجارة وزيادة كثافتها فيما بين الدول الأفريقية يعد أحد هذه الأهداف التي وضعتها أغلب التكتلات الاقتصادية الفرعية القائمة في مقدمة أولوياتها ، وعلى ذلك فإن دور المصرف المركزي الأفريقي يجب أن يستهدف إنشاء غرفة مقاصة

لتســوية حســابات الدول الأعضــاء ؛ أن ذلك الهدف ســوف يترتب عليه خروج معاملات تجارية بين الدول الأعضـــاء من دائرة التعامل الفعلي بالعملات الحرة والاكتفاء بالتعامل حسابيًا أي سيترتب عليه توفير النقد الأجنبي المتاح للدول الأعضاء ، كما يجب أن يســتهدف البنك المركزي الأفريقي في هذه المرحلة إنشــاء قاعدة بيانات عن الاقتصــادات الأفريقية وأن تكون هذه القاعدة متاحة للنشــر في شــكل تقرير ســنوي فضــلا عن إمكانية إتاحتها على شــبكة المعلومات الدولية ومن ثم تنتهي إلى ضــرورة تحديد أهداف المصرف المركزي في ضوء مرحلة التكامل الاقتصادي التي تتم على أن يتم توسيع نطاق هذه الأهداف كلما تم إحراز تقدم على مستوى التكامل حتى الوصول للوحدة النقدية التي تغطي القارة .

4- محكمة عدل إفريقية للاتحاد الأفريقي :- تضــمنت الوثيقة التأســيســية للاتحاد الأفريقي في المادة الثامنة عشــرة على أن يتم إنشــاء محكمة عدل تابعة للاتحاد الأفريقي وأن يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها ، ومما لا شك فيه أن عناية واضعي القانون التأسيسي بإنشاء جهاز قضائي في إطار المنظومة المؤسسة لهذا الاتحاد إنما تشكل تطورًا مهما ومستحدثا على صعيد العمل الأفريقي المشترك

وذلك أن وجود مثل هذا الجهاز ضــروري اتســاقًا مع الاتجاه العام في قانون المنظمات الدولية

ا ستنادًا إلى الوظائف المهمة التي يتوقع أن يـ ضطلع بها الجهاز أ سوة بما يجري عليه العمل بالنسبة إلى باقي الأجهزة القضائية الدولية المماثلة باعتباره أحد الأدوات المهمة لإحداث التطوير المســتمر في آليات عمل الاتحاد تمامًا كما تلعب الأجهزة القضــائية التابعة للاتحاد الأوروبي ( محكمة العدل الأوروبية – المحكمة الأوروبية لحقوق الإنســان ) تلعب دورًا بالغ الأهمية في تحقيق الاندماج الأوروبي في الوقت الحاضــر ، بالإضــافة إلى قيام هذا الجهاز بالتســوية الســلمية للنزاعات الأفريقية وبالوظيفة الإفتائية والوظيفة التفســير ية وهي و ظائف تنطوي على قدر كبير من الأهمية لتطوير الاتحاد الأفريقي وتحقيق أهدافه ومبادئه.

***

**3- معاهدة أبوجا / نيجيريا والتجمعات الاقتصادية في ظل الاتحاد الأفريقي :-**

-رغم ما تعرضـــت له منظمة الوحدة الأفريقية من أزمات فقد أســـهمت إيجابيًا في تعزيز تضـــامن شـــعوب القارة الأفريقية ودولها فقد ســـعت قدر طاقاتها احتواء بعض المنازعات في إطارها ســـواء بالتســـوية الســـليمة أو بإقرار مبدأ قدســـية الحدود وذلك في إطار مبدأ فلتحاول إفريقيا أو لا بينما كانت مجالات التعاون الاقتصـــادي محدودة إن لم تكن خافتة إلا أنها قطعت أيضًا شوطًا لا بأس به في سبيل دفع التكامل الاقتصادي بين الدلو والأقاليم وعلى مســـتوى القارة كلها ومن قبيل ذلك خطة عمل لاجوس عام 1980م واتفاقية أبوجا الخاصة بإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، وباستقرار الوثيقة التأســـيســـية للاتحاد الأفريقي نجد أن ديباجة الوثيقة قد أعربت عن الاقتناع الكامل بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤســـســـة للجماعة الاقتصـــادية الأفريقية الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية عام 1991 في أبوجا / نيجيريا والذي تم العمل بها في مايو 1994م وذلك بهدف تعزيز التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في إفريقيا ومواجهة التحديات التي فرضـــتها العولمة بصـــورة أكثر فاعلية كما نصـــت المادة الثالثة من قانون الاتحاد على هدف التعجيل بتكامل القارة الاقتصـــادي و هدف التنســـيق وموائمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية

من أجل تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي بشـــكل متدرج ، وتضـــمنت المادة الثالثة والثلاثون أن يكون لأحكام قانون الاتحاد الإفريقي الأســبقية على أية أحكام أخرى في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والتي لا تتفق معها أو تعارضها .

-إن إفريقيا قد عرفت التكامل الاقتصادي في ظل الحقبة الاستعمارية واستمرت على طريق التكامل في فترة ما بعد الاســتقلال ، فإفريقيا قارة تتباين فيها الكثافة الســكانية من إقليم إلى آخر كما يتنوع فيها المناخ ويتباين فضـــلا عن تنوع ســطحها من حيث قابليتها للزراعة أو استخراج الخامات والمعادن وبالتالي فإن مقومات التكامل الإقليمي موجودة بالفعل ، إلا أن مســيرة التكامل الأفريقي اتســمت في فترة ما قبل الاســتقلال بتحقيقي المزايا لصالح الدول الاستعمارية ، أما بعد الاستقلال فقد تعثرت هذه المسيرة لأسباب متعددة ســواء ما يتعلق منها بتوزيع مزايا التكامل أو بأثر الحروب والصــراعات الاثنية وعدم الا ستقرار السيا سي في البلدان الأفريقية ذاتها داخل الإقليم ، وأيًا كانت نتائج هذه التجارب التكاملية فإنه يمكن ر صد لعدد ستة تكتلات إقليمية أن شئت بعد الا ستقلال وما زالت مســتمرة فيما عدا تكتل واحد منها وإن كان لم يعلن عن حله إلا أن نشـــاطه متوقف فعليًا منذ إنشـــائه في عام 1989م وهو اتحاد المغرب العربي بينما التكتلات الخم سة الباقية تغطي كل دول القارة فيما عدا الجزائر وموريتانيا التي توقفت ع ضويتها في منظمة إيكواس منذ عام ألفين ـ وهذه التكتلات هي : ـ

1 ـ **تجمع دول الساحل والصحراء :** ـ يعتبر هذا التجمع أكبر التجمعات الاقتصادية الأفريقية من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي ، ويعيش داخل هذا التجمع قرابة نصف سكان القارة حوالي 350 مليون نسمة وتتمتع مصر بأكبر وزن نسبي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للتجمع 33.5٪ ، وهو أحدث التجمعات الاقتصادية الأفريقية ؛ إذ وقعت وثيقة تأسيسية بمدينة سرت (ليبيا في 4/ 2/ 1998م) ويضم 16 دولة إفريقية ويهدف إلى إنشاء كتلة اقتصادية كاملة متكاملة لها إستراتيجية تنموية تحقق مفهوم الاعتماد على الذات من خلال تكامل اقتصادات دول التجمع .

2 ــــ **جماعة التنمية للجنوب الأفريقي :** ــــ وهذه الجماعة ثاني أكبر التجمعات الاقتصادية الأفريقية من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي وتتكون من دولة جنوب أفريقيا والأربع دول الأخرى المشتركة معها في الاتحاد الجمركي (ليسوتو ـ بتسوانا ـ سوازيلاند ـ ناميبيا) ، ويبلغ عدد سكان هذا التجمع قرابة 47.5مليون نسمة ، وقد أنشئ هذا التجمع في البداية كمؤتمر للتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال سياستها تجاه النظام العنصري في دولة جنوب إفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي بين هذه الدول غير أن طبيعة التكتل قد تطورت في عام 1992م لتصبح sadc ـ سادك بدلا من sadcc ثم انضمت إليه دول جنوب إفريقيا في عام 1994م بعد انتهاء نظام التفرقة العنصرية.

-هذا ويبلغ ســادك الآن 14 دولة تســتهدف تعميق التكامل الاقتصــادي فيما بينهم وتســتحوذ دولة جنوب أفريقيا والدول الأربع المشــتركة معها في الاتحاد وجمهورية زيمبابوي على 90٪ من قيمة صــادرات التجمع ذلك أن المشــروعات التكاملية داخل الإقليم قد وزعت بشــكل يتوافق مع الميزة النســبية للدول داخل الإقليم ، وقد جرى تقسيمها دفعًا لخطة التكامل بينهما . وهو أفضل التجمعات للتكامل على مستوى القارة الأفريقية .

3 ـــ السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي «كوميسا» : ـــ هذا التجمع يضم حوالي تسعة عشرة دولة إفريقية بعد أن جمدت تنزانيا وتوجو عضويتهما وانضمت مصر لهذا التجمع في يونيه عام 1998م، وتشكل مصر مركز الثقل بمساهمتها 50٪ تقريبا في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا التجمع هو ثاني تجمع من حيث الكثافة السكانية ؛ إذ يبلغ تعداد سكانه 335 مليون نسمة تقريبا ، وعلى مستوى الإجراءات التي اتخذت لتسهيل التبادل التجاري البينية فقد عملت الدول الأعضــاء على تخفيض التعريفات الجمركية بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2000 وإقامة الاتحاد الجمركي في عام 2004 ثم امتد ليكون عام 2008م ،

وأما عن هيكل التعريفة الموحدة أمام العالم الخارجي فهو صفر٪ ، 5٪ ، 15٪ ، 30٪ للسلع الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسطية والسلع النهائية على التوالي ، ويذهب البعض إلى أن تحديد عام 2004 لإقامة الاتحاد الجمركي قد أبطأ من حركة بعض الدول في تنفيذ منطقة التجارة الحرة بدعوى أن الوقت ما زال طويلا .

أما على مستوى العلاقات بين تكتل الكوميسا والتكتلات الاقتصادية الأفريقية الأخرى نجد أن تكتل كوميسا قد سعى للاندماج في تكتل « سادك » منذ عقد التسعينيات غير أن SADC شجعت دولها على الانسحاب من كوميسا بقصد تعضيد حركة التجارة بين دول السادك ذاتها وخشية أن يكون اشتراك بعض الدول الأعضاء في تكتل آخر قد يضر بمصالح تكتل SADC .

-أما داحل تكتل كوميسا ذاته نجد أن سبع دول هي ( جيبوتي – إرتيريا – أثيوبيا – كينيا – الصومال – السودان) قد عملت على إنشاء صيغة جديدة للتعاون الإقليمي من خلال إنشاء هيئة مكافحة الجفاف والتصحر والتنمية والتي ركزت على حل مشكلة الأمن الغذائي ثم تحولت هذه الهيئة إلى الهيئة الحكومية للتنمية . وقد وسعت من أهدافها للتعارض هذه الأهداف مع أهداف كوميسا وهو ما يراه البعض تهديدًا بالانقسام من الكوميسا ، وفضلا عن ذلك فإن ناميبيا وسوازيلاند وهما دولتان يجمعان صفة العضوية في كوميسا و سادك لا يتخذان أية موافقة بشأن السياسة التجارية للكوميسا إلا بعد الرجوع لدولة جنوب إفريقيا باعتبارهم أعضاء في السادك .

4-إيكواس (التجمع الاقتصـــادي لدول غرب إفريقيا ) « ECOWAS » :- وهو التجمع الرابع من حيث الوزن النـسبي للناتج المحلي الإجمالي ويـضم 247مليون نـسمة تقريبًا وتلعب نيجيريا فيه دور الدولة الرائدة ؛ إذ تســهم بنســبة 50٪ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ويعيش بها نصــف ســكان التجمع تقريبًا 121.3 مليون نســمة ، وقد اســتهدف تنظيم إيكواس إنشــاء الاتحاد الجمركي بحلول عام 1990 بما يعني تحقيق خفض تدريجي في فئات التعريفة الجمركية فيما بين الدول الأعضــاء والاتفاق على تعريفه جمركية في مواجهة العالم الخارجي . غير إن إيكواس كانت قد وضــعت أهدافًا طموحة على مســتوى خفض التعريفة الجمركية لم تحققه الدول الأعضــاء ، ومن ثم اعتمدت المنظمة برامج لتعزيز التعاون في المجال الزراعي والـصناعي بهدف الا ستفادة من اقتصادات الحجم في الإنتاج وتعزيز روابط التكامل القطاعي بين دول الأقليم .

5-الاتحاد الاقتصـــادي لأفريقيا الوســطى (إيكاس / ECAS ) :- وهو أصــغر التكتلات الخمسة المعروضة بمعيار الناتج المحلي الإجمالي ويعيش بداخله حوالي 102 مليون نسمة نصفهم تقريبًا حوالي 46 مليون نسمة يعيشون في الكونغو الديمقراطي . وقد أنشئ هذا الاتحاد في عام 1983 ليضم عشر دول في وسط إفريقيا

وا ستهداف هذا الاتحاد ا ستكمال إنشاء الاتحاد الجمركي بين دول التجمع بحلول عام 2000 غير أن هذا التجمع لم يحقق حتى الآن هدف إنشاء منظمة التجارة الحرة بين دولة ؛ فلقد أعاقت الحروب الأهلية الاستمرار في مسيرة التكامل كما أن وجود تنظيم فرعي داخل هذا الاتحاد يضم ست دول هي ( الكاميرون ،إفريقيا الوسطى ،تشاد ، الكونغو، غينيا الاستوائية ، جابون ) شكلوا معًا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا ، فضلا عن تنظيم فرعي آخر يضم ثلاث دول هي ( بورو ندي – روا ندا – الكونغو- الديمقراطي ) كلاهما يعوق ا ستمرار مسيرة تكامل إيكاس ؛ حيث يترتب على وجود التكلات الفرعية تعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء داخل كل منها وعدم تفضيل المنتجات التي ترد من دول أخرى رغم عضويتها في الإيكاس .

-ومن ثم يظل في إفريقيا مسألة تفرض نفسها على الرغم من أداء القارة الضعيف الواهن في هذا المجال على مدى السنوات الخمسين الماضية ، ومن بزوغ القرن الجديد تواجه إفريقيا عدة تحديات أ سا سية أمام التنمية الاقتصادية تتضمن القضاء على الفقر والاندماج في الاقتصاد العالمي .

-لقد أصبح التكامل الاقتصادية الإقليمي هدفا أساسيًا للسياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية وانعكست فكرة الاقتصاد الإقليمي في القارة الأفريقية في إنشاء تجمعات شبه إقليمية فضلا عن تأسيس الاتحاد الأفريقي والذي يعد مبادرة طموحة للاقتصاد الإقليمي بالقارة ، وبهذا يعتبر الاندماج الاقتصادي الإقليمي أمرًا حاسمًا بالنسبة للدول الأفريقية لمواجهة التحديات المعاصرة الناتجة عن العولمة مما يدعونا إلى تناول الاتحاد الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد (NEPAD ) .

## ثالثًا :الاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (**نيباد**) NEPAD

-قام رؤساء دول وحكومات 51 دولة إفريقية من بينها مصر في 3 من يونيو 1991 بنيجيريا بالتوقيع على وثيقة إعلان قيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية ECA ويستهدف هذا الإعلان الوصول بالقارة الأفريقية لأعلى درجات التكامل الاقتصادي والوحدة النقدية من خلال ستة مراحل تستغرق 34عامًا من بدء التنفيذ (وقد بدأ بالفعل اعتبارًا من مايو 1994 م)

وقد تحددت الأهداف العاملة للجماعة الاقتصادية لأفريقيا في تحسين مستوى معيشة الشعوب الأفريقية بإرساء مبدأ التعاون مع العمل على تحقيق الاستقرار والعلاقات السلمية والتكامل والتنمية وتحقيق التنمية المعتمدة على الذات وإنشاء آلية على مستوي الجماعة يتم من خلالها تضافر الجهود الأفريقية لاستخدام الموارد البشرية والمادية الأفريقية .

-هذا وقد شهد مطلع الألفية الجديدة ظهور مبادرتين إفريقيتين جديدتين على جانب كبير من الأهمية تهدفان إلى إعادة صياغة مستقبل القارة الأفريقية خلال القرن الحادي والعشرين على أسس جديدة بحيث يكون للقارة بقياداتها وشعوبها الكلمة العليا في تحديد غاياتها وأهدافها وفي توجيه الجهود بالإجراءات نحو تحقيق تلك الغايات والأهداف . هاتان المبادرتان هما إنشاء الاتحاد الأفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية في قيادة العمل الأفريقي المشترك في المرحلة المقبلة وإصدار وثيقة المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) والتي تتضمن برنامجًا عمليًا تفصيليًا لتحقيق أهداف القارة في الافتكاك من إسار التخلف والفقر والتهميش في عصر العولمة وتحقيق التنمية المستدامة وذلك في إطار من مشاركة عالمية جديدة بين أفريقيا والمجتمع الدولي تقوم على أساس تبادل المسؤوليات والالتزامات واقتسام المنافع .

-والنيباد بذلك مبادرة إقليمية تشمل دول القارة الأفريقية وتتمثل في أنها قد تضمنت عدة قطاعات تعتبر من الأولويات الأ سا سية في التنمية مثل الزراعة ، التعليم ، الصحة ، التكنولوجيا ، البنية التحية ، البيئة ، الاتصالات ، تعزيز الأمن وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومن الأهداف الأساسية للمبادرة العمل على إيجاد إستراتيجية متكاملة للقضاء على أوجه القصور في التجارة والانخفاض في عائدات التصدير ودمج التجارة الأفريقية في نظام التجارة العالمي الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعظيم عوائد الصادرات ، وقد تم تقسيم تلك القطاعات التي تتولاها الدول في إطار المبادرة كالتالي :

أ ـ تتولى نيجيريا تطوير ملف الإدارة الاقتصادية وتدفق رؤوس الأموال .

ب ـ تتولى جنوب أفريقيا ملف تطوير الإدارة السياسية للمبادرة بكافة الدول .

ت ـ تتولى السنغال مجالات البنية التحتية والبيئة والتكنولوجيا الجديدة .

ث ـ تتولى الجزائر ملف التنمية البشرية .

ج ـ تتولى مصر ملف الزراعة والنفاد للأسواق .

-تضمنت وثيقة نيباد بعض المبادئ والأسس المتعلقة بالجوانب التنفيذية للمبادرة، ومن ذلك :ـ

1ـــ إعداد مجموعة من البرامج ذات الأهمية العالجة لكي يتم وضعها موضع التنفيذ على وجه السرعة بالتعاون مع شركاء التنمية .

2ــــ اقتراح عدد من المشــروعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية التكاملية على المستويات الإقليمية .

-منذ نشأة المبادرة والخبراء يعتبرونها خطة مار شال للقارة الأفريقية حيث إن هدف مبادرة نيباد هو القيام بما لم تســتطيع المبادرات الســابقة مثل خطة عمل لاجوس 1980 عمله حيث تسعى مبادرة نيباد إلى القضاء على الفقر ومساعدة القارة على تحقيق التنمية والتطور .

-هذا وفي ضــوء الاتفاق العام على أن «نيباد» ليســت منظمة مســتقلة بذاتها بل هي «برنامج» الاتحاد الأفريقي لتحقيق التنمية بالقارة الأفريقية اعتمدت قمة الاتحاد الأفريقي الثانية التي عقدت «بمابوتو» في يوليو 2003 قرارًا بإدماج ســكرتارية نيباد ضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات

هذا و قد أنشئت الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية ودعم أسس الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد وترسيخ مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان كآلية أفريقية للمراجعة الذاتية وبهدف تقييم أداء وبرامج عمل الدول الأفريقية الأعضاء بها وذلك وفقا للمبادئ الواردة بإعلان الاتحاد الأفريقي حول الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد .

-إن المحك الأساسي والرئيسي لنجاح الاتحاد الأفريقي يتمثل في قدرته على إعطاء دفعة عملية لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا «نيباد» حيث تعد هذه المبادر الخطة التفصيلية لتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي في مجال التنمية والتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية ذلك أن الفكرة الجوهرية لمبادرة «نيباد» تقوم على التفاوض حول علاقة جديدة مع بلدان العالم المتقدم والمنظمات الدولية بحيث تقوم هذه العلاقة على التزامات متبادلة ومعايير للأداء متفق عليها بين الطرفين والتي تمثلت في :

1 – تعهد الجانب الأفريقي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة في مجالات واسعة النطاق حددتها المبادرة .

2 – يقع على العالم المتقدم الجزء الأكبر من مســألة تعبئة الموارد الخارجية التي تشتمل على ثلاثة محاور رئيسية هي :-

أ- ترتيبات جديدة يتم التفاوض بشأنها بهدف خفض الديون الخارجية الأفريقية .

ب- إصلاحات واسعة في إدارة المساعدات الإنمائية الخارجية بغرض زيادة حجم المساعدات وتحسين كفاءتها .

ج- تشجيع انسياب رأس المال الأجنبي .

-وفي هذا الصـــدد فقد وافقت اليابان منذ مؤتمر « تيكاد » الأول عام 1993 على أن المبدأ الأكثر إلحاحًا للتنمية في إفريقيا هو أن تمارس إفريقيا ملكيتها ثم المجتمع الدولي يمكنه بعد ذلك مد يد التعاون من خلال الشــراكة ، هذا وقد التزمت أفريقيا نفســها في مبادرة « نيباد » بالأخذ بالحكم الرشيد والديمقراطية كأساس للتنمية .

-إلا أن مبادرة « نيباد » تواجه عددًا من التحديات التي تحتاج إلى التغلب عليها نوجزها فيما يلي :-

1-هل « نيباد » سـوف تسـتخدم فقط كأداة أخرى للحصـول على رفع الاعتمادات «المعونة الرسمية للتنمية ODA ».

2-توجد بعض الشـكوك لدى المجتمع الدولي المانح مؤداها أن « نيباد » يمكن أن تكون بعد كل هذا مجرد أداة أخرى تسـتخدم من أجل تحريك معونة التنمية الرسـمية لأفريقيا .

-ومنذ عقد المؤتمر الأول في لندن (أكتوبر 2001) جرت عدة لقاءات واجتماعات بين مجموعة الممثلين الشـخصـيين لزعماء مجموعة الثماني الصـناعية وممثلي « نيباد » وخلال هذه اللقاءات حاول جانب مجموعة الثماني التزام الحرص تجاه جانب « نيباد» بعدم التجاوب مع توقعاتهم المعقولة في زيادة التمويل الإضـافي بينما حاول جانب «نيباد» إقناع مجموعة الثماني بالعكس ، وبذلك حدث نوع من التوتر بين الجانبين وهو ما دعا ممثلي نيباد إلى اتخاذ موقف تنسـيقي في مارس 2013 على هامش قمة دول تجمع البريكس وإفريقيا الذي عقد في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا وذلك بتفعيل مفهوم الشـراكة بين إفريقيا وتجمع البريكس .

-كما يتردد جدل بين الأفارقة في عملية « نيباد » مؤداه أن الأسلوب الغربي للحكم لا يتلائم في مجمله مع الحقائق الأفريقية ، فليس عمليًا أن ينتقل المفهوم الغربي للحكم كما هو إلى إفريقيا دون احترام للقواعد التقليدية للمجتمعات الريفية ، ومثل هذه الجدليات لها إلى حد ما من الأسس ما يبررها ؛ فالنظر إلى عملية التنمية اليابانية فهي تاريخ من التنغيم بين القيم الغربية والنظام التقليدي الذاتي الياباني ، ومن ثم حققت اليابان وطورت هويتها الذاتية من خلال عملياتها للتحديث .

-إذ لابد أن تكون المعايير للحكم الأفريقي والتي تستخدم من أجل التنمية الأفريقية مقنعة بما فيه الكفاية للمراقبين من المجتمع الدولي فعندما تبنت« نيباد » الحكم كمبدأ رئيسي للتنمية وسعت للحصول على مساعدات خارجية للتنمية فإنها تقود مبدأ أن الأداء الجيد والحكم الرشيد يمكن أن يثابا بواسطة تلك المساعدات الخارجية ، وبدءاً من خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي وعلى مدى العشر سنوات الماضية نجد أن حجم ODA المعتمد لأفريقيا قد جرى تخفيضه بمقدار الثلث ، فربما يكون من الأفضل العمل على تحريك موارد ODA من الأداءات السيئة إلى الجيدة وهو مايعني زيادة الحجم الإجمالي أو البقاء بدرجة أو أخرى على نفس المستوى .

-إذ يجب على مجموعة الثماني أن تعي تلك العوامل السابقة عند صياغة سيا ساتهم الخاصة بالتعاون مع «نيباد» ويمثل ما يجب أن تقوم به الدول الأفريقية ، وبصفة عامة فإنه لا يجب التعويل كثيرا على وعود شركاء التنمية في إفريقيا فالبعض استغل إطلاق «نيباد»للدعاية لنفسه ولمزيد من التغلغل الاقتصادي في إفريقيا لتحقيق مصالحه من جهة ، أما من الجهة الأخرى فقد عمل معظم شركاء التنمية في ضوء عدم وفائهم بوعودهم على إفراغ المبادرة من محتواها وتحويلها إلى مجرد مطالب بإصلاح سياسي في إفريقيا ، بل إن ما أعلنه الأفارقة في هذه المبادرة قد تحول في يد الشركاء إلى شرط أساسي يجب تحقيقه وبأي صورة من الصور كي يتم تمويل المبادرة وهو ما أعلنوه الأفارقة عن التزامهم به ( الحكم الرشيد والديمقراطية والشفافية ) وعلى ذلك فإن على الأفارقة الاعتماد على التمويل الذاتي لمشروعات القارة .

-ويمكن القول إن المصالح الاقتصادية لشركاء التنمية في قارة إفريقيا خاصة في إطار الثروات المعدنية والبترولية والمواد الخام جميعها قد تأتي على قمة دوافع شركاء التنمية وذلك لدعم التنمية في إفريقيا . وقد يدرك شركاء التنمية أن حماية هذه الموارد الطبيعية والثروات البترولية والمعدنية وغيرها داخل القارة الأفريقية إنما يستلزم تحقيق الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية والحكم الرشيد في إفريقيا ،

وتلك الأهداف بالتبعية تؤدي على احترام حقوق الإنسان في إفريقيا . وفي هذا السياق يصبح من مصلحة شركاء التنمية وفقًا لمبادرة « نيباد » دعم الديمقراطية والحكم الرشيد وفقًا للواقع الأفريقي والنموذج الأفريقي والظروف الأفريقية وذلك لتأمين المصـــالح الاقتصادية لـ شركاء التنمية في إفريقيا مما يحقق النفع المتبادل للأفارقة و شركاء التنمية وبذلك تساهم إفريقيا في نهضة الاقتصاد العالمي وتحقق مبادرة نيباد أهدافها ومقاصدها من خلال الاتحاد الأفريقي الذي يعبر ويجسد الشخصية الأفريقية شأنه شأن الاتحاد الأوروبي .

## رابعًا : مدى قدرة التفاعلات التعاونية القارية والإقليمية في مواجهة التحديات الاقتصادية الأفريقية في ظل العولمة « رؤية مستقبلية » .(أ)

**النتائج:**

-يمكن القول إن الاتحاد الأفريقي منذ قيامه وحتى الآن وبعد مرور ما يقرب من عشر سنوات تقريبًا قد خطا خطوات لا بأس بها في مجال العمل الأفريقي الموحد وخاصة في استحداث آليات تمكنه من مواجهة التحديات الاقتصادية مثل برلمان عموم إفريقيا ومجلس السلم والأمن والمصرف المركزي الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية وقراراً بإدماج سكرتارية نيباد ضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي وقدرته على إعطاء دفعة عملية لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا « نيباد » حيث تعد هذه المبادرة الخطة التفصيلية لتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي في مجال التنمية والتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية واعتماد مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق التنمية في القارة الأفريقية والتنسيق بين قادة الاتحاد الأفريقي في مواجهة شركاء التنمية من الدول الثماني الصناعية مثلما حدث في مارس 2013 في ديربان بجنوب أفريقيا مع دول البريكس (البرازيل – الصين- الهند) .

-وفي إطار المناقشات والقرارات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي سواء بآلياته واللغات المعتمدة في مناقشات الاجتماعية الخاصة بالاتحاد والهدف من كافة الإجراءات والتعديلات واستحداث الآليات داخل الاتحاد هو تفعيل دوره في مواجهة التحديات الأفريقية فقد صدر العديد من القرارات التي تعالج وتواجه هذه التحديات فنتناول منها ما يلي :-

-الاتحاد الأفريقي في دورته الحادية عشرة والتي عقدت في 30 من يونيه حتى 1 يوليو 2008 في شرم الشيخ وكان الموضوع الرئيسي هو قضية المياه والصرف الصحي وأزمة الغذاء ، واحتلت أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره الأولوية في اهتمامات هذه القمة ولذلك أعلنت القمة التزامها بعدد من المقترحات التي من شأنها تحقيق النهضة الزراعية في إفريقيا ورفع دخول صغار المزارعين وتعزيز مستويات المعيشة والتغذية وبالتالي الأمن الغذائي لإفريقيا ككل .

-وسبق اجتماعات هذه القمة اجتماعات أربع قمم نوعية هي :-

1-القمة التاسعة عشرة للجنة تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا « نيباد » على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، وتم خلال هذا الاجتماع استعراض ما تم تنفيذه من مبادرة « نيباد » التي تم إطلاقها عام 2001 والطرق المناسبة لتوفير التمويل اللازم للخطة .

2-القمة الثامنة لمنتدى رؤساء دول وحكومات الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء ، وتم استكمال الإجراءات الرسمية الخاصة بضم دولة توجو إلى عضوية الآلية ليصبح بذلك عدد الأعضاء 29 دولة وتم استعراض تقارير الأداء التي تم إعدادها لثلاث دول في الآلية هي نيجيريا وأوغندا وبوركينا فاسو .

3-قمة مجلس السلم والأمن الأفريقي وأشار التقرير الذي تم رفعه لقمة الاتحاد الأفريقي إلى أن وضع السلم والأمن في أفريقيا يتصف بالتناقض ؛ حيث يشهد تقدمًا ملموسًا وأزمات في الوقت نفسه كما يشمل التقرير الوضع في كل من بوروندي وكوت ديفوار وجزر القمر والصومال وجيبوتي والتوتر بين تشاد والسودان .

4-قمة العشرة الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة واستعرضت اللجنة الاتصالات التي أجرتها خلال الفترة الماضـــية مع مختلف الأطراف المعنية للترويج للموقف الأفريقي بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن .

-كما سبق أيضًا اجتماعات هذه القمة اجتماعات المجلس التنفيذي لوزراء خارجية دول الاتحاد الأفريقي وهي القمة الثالثة عشـــرة للمجلس التنفيذي يومي 27- 28 من يونيو 2008 م .

**وقد أوصى المجلس بالآتي :-**

1-أهمية دمج مبادرة (نيباد) في الاتحاد الأفريقي .

2-ضرورة وفاء الدول المانحة بتعهداتها تجاه القارة الأفريقية .

3-الإ سراع بتجهيز قوة حفظ الـسلام والتدخل الـسريع للعمل بحلول عام 2010 م وطالب الأعضاء بدعمها ماديًا وفنيًا .

4-قيام مفوضـــية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اللجنة الاقتصـــادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا بإنشاء مجموعة أفريقية للعلم والتكنولوجيا لتعزيز عملية تنفيذ خطة العمل الأفريقية الموحدة حول العلم والتكنولوجيا وكذلك مرصد للتكامل الإقليمي في إفريقيا .

5-دعا المجلس الدول الأعضـاء للوفاء بالتزاماتها الخاصـة بزيادة المخصـصـات المالية لقطاعات الزراعية بنسبة 10٪ والصحة بنسبة 15٪ لتحقيق أهداف الألفية .

6-إنشاء آلية قوية للإشراف على تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية .

7-تهيئة الظروف لمشـاركة القطاع الخاص بفعالية في مشـروعات التنمية والتكامل لتعزيز التجارة والاستثمار والتنمية .

8-وضع الصحة في مقدمة الأولويات .

9-أقر المجلس فكرة إنشاء منتدى للتعاون العربي الأفريقي .

10- أكد المجلس على أهمية اتفاقات المشـاركة مع الآخرين خارج القارة والسـعي إلى نجاح قمة أفريقيا – تركيا في أغسـطس 2010 ، أفريقيا – أمريكا الجنوبية في نوفمبر 2010 م .

11- مســاعدة اللاجئين وأقر المجلس الاقتراح المصــري الخاص بمواجهة أزمة الغذاء العالمي .

12- اقر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي تر شيح مصر لشغل مقعد من المقاعد المخصصة لأفريقيا في مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

-كما عقدت القمة العادية الثانية عشرة في أديس أبابا / أثيوبيا في 3 فبراير 2009 وتم اختيار موضــوع تنمية البنية التحتية في أفريقيا بمجالات النقل والطاقة والاســتثمار كموضوع رئيسي لهذه القمة المهمة ليعكس اهتمام الاتحاد الأفريقي بمتطلبات النهضة الأفريقية بما تقتضيه من تعزيز الاهتمام بإرساء بنية متطورة للتنمية الشاملة والنهوض بها كي تلعب دورًا أســاســيًا في تحقيق الأهداف المنشــودة لجهود التنمية الاقتصــادية والاجتماعية التي تصبو إليها القارة الأفريقية .

-وا ستمرار لتحقيق الأهداف الاقتصادية للاتحاد الأفريقي فقد عقدت القمة العادية الثالثة عشرة للاتحاد الأفريقي في مدينة سرت الليبية خلال الفترة من 1-3 يوليو 2009 تحت شعار « الا ستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي باعتباره ركنا رئيسيًا لعملية التنمية المستدامة التي تحظى باهتمام بالغ من الاتحاد الأفريقي .

-وعقدت أيضًــا القمة الأفريقية العادية الرابعة عشــرة بكمبالا – أوغندا في 25 -26 يوليو 2010وتم اختيار الموضــوع الرئيســي للقمة وهو المرأة والطفل الأفريقي وذلك للاهتمام بالرعاية الصحية لأمهات والأطفال وهو مطلبًا ضروريًا لتحقيق التنمية البشرية بالمجتمعات الأفريقية وهي العمود الأســاســي لتحقيق التنمية الاقتصــادية ، وفي هذه القمة وافقت الدول الأفريقية على إدماج مبادرة التنمية الأفريقية « نيباد » في منظمة الاتحاد الأفريقي لتصــبح الذراع الاقتصــادي وإطار العمل لتحقيق التنمية في القارة الأفريقية وأن دمج المبادرة جاء بعد فترة طول انتظار استمرت سبع سنوات وأصبحت برنامج اعتمده الرؤساء الأفارقة لتحقيق التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية .

-وأكد السفير إبراهيم على حسن الممثل المصري في مبادرة « نيباد » بأن هذه القمة اكتسبت أهمية كبيرة جدا باعتبار أن مسألة دمج « النيباد » تمثل أهمية كبرى وأننا أصبحنا نتحدث عن برنامج أفريقي اعتمده الرؤ ساء لتحقيق التنمية يبدأ من الآن مع إنشاء وكالة جيدة وهي وكالة النيباد للتخطيط والتنسيق ، حيث تم تعيين رئيس وزراء النيجر السابق كمدير تنفيذي لها مشــيرًا إلى أن اختياره تم من خلال لجنة برئاســة مصــر وأن أهم الموضوعات التي ناقشها القادة أمس الموضع الأساسي الخاص بإدماج نيباد ،

وتم الاتفاق على تفعيل البرنامج كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مصغرة تضم مصر وجنوب إفريقيا والجزائر والسنغال ونيجيريا وروندا وبنين للنظر في تولي الدول الأعضاء لمشروعات محددة خاصة في مجال البنية الأساسية ، وأضاف أن المناقشات تطرقت لمجالات التنمية بشكل عام سواء في قطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات وغيرها مشيرًا إلى أن مصر قد أوضحت في كلمة وزير الخارجية آنذاك السيد / أحمد أبو الغيط أن مصر يمكنها أن تعطي الكثير بحكم ما تشهده من طفرة في مجال البنية الأساسية والاستفادة منها بشكل كبير وأكد السيد السفير أن الموضوع الثاني الذي تم بحثه وحظى باهتمام كبير هو ما يتعلق بنتائج اجتماعات قمة مجموعة الثمانية وأفريقيا والتي عقدت في كندا الشهر الماضي وأضاف أن الرؤساء أعضاء لجنة توجيه النيباد أكدوا أن الدول الأفريقية التزمت بتعهداتها وحرصت على تنفيذها سواء في مجال السلم والأمن ، وتم التوصل إلى تسوية الكثير من النزعات التي كانت في القارة وما زال هناك بعض النزعات ، ومقارنة بما كان عليه الوضع في بداية هذا القرن تقلصت النزعات إلى حوالي ثلاثة أو أربعة نزعات وهو ما يدل على حدوث تقدم في هذا المجال .

-ثم عقدت دورة اســتثنائية غير عادية في الفترة من 30-31من يناير 2011 بأديس أبابا / أثيوبيا لمراجعة ميزانية الاتحاد ثم الدورة العادية الســابعة عشــرة في غينيا الاســتوائية/ مالابو في الفترة من 30 من يونيه – 1 يوليو 2011 و كان الموضــوع الرئيس/ دعم الشباب لصالح جهود التنمية المستدامة ، وأعقبها الدورة الثامنة عشرة في أديس أبابا / أثيوبيا في الفترة من 15-16 من يوليو 2012 وبحث قادة الاتحاد الأفريقي الموضوع الرئيسي والمهم وهو « دعم التجارة البينية بين دول القارة الأفريقية » .

-هذا وقد تطلع الاتحاد الأفريقي إلى تفعيل دول الاتحاد الأفريقي لهذه القرارات من خلال البرنامج الاقتصادي للاتحاد الأفريقي (مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا «نيباد » NEPAD وذلك من خلال القطاعات التي تتولاها الدول الأفريقية في إطار المبادرة والتي تم تحديدها بأن تتولى نيجيريا ملف الإدارة الاقتصــادية وتدفق رؤوس الأموال وأن تتولى جنوب أفريقيا ملف الإدارة السياسية للمبادرة بكافة الدول وأن تتولى الســنغال مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا الجديدة وأن تتولى الجزائر ملف التنمية البشرية وأن تتولى مصر ملف الزراعة والنفاذ للأسواق .

-وفي هذا الإطار فنعرض لمصر باعتبارها إحدى الدول الخمس المؤسسة للمبادرة والمسئولة عن ملف الزراعة والنفاذ للأسواق فضلا عن تجاربها في مجال التنمية الريفية، ومن خلال التعاون الثلاثي مع شـركاء التنمية فإنه من المهم والمفيد أن يكون لها دور رائد فيما يتعلق بالأنشـطة التي يمكن تنفيذها في إطار المبادرة آخذًا في الاعتبار ما لدى مصـر من مراكز بحثية وكوادر علمية مؤهلة وبرامج تدريبية يجري تنفيذها للعديد من أبناء الدول الأفريقية في المجال الزراعي والإنتاج الحيواني والتوسـع في إنشـاء المزارع النموذجية للمسـاعدة في نقل الخبرة المصـرية والاسـتفادة المشـتركة والاسـتفادة من إمكانيات الكبيرة لكليات الزراعة المصـرية في تعليم وتدريب الكوادر الأفريقية ودعم الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية حتى يتمكن من أداء الدور المنوط به في تدريب الكوادر الأفريقية وإيفاد الخبراء للقارة في المجالات الزراعية والري والتنمية الريفية والاستفادة من التجربة المصرية في التنمية الريفية التي تحققت من خلال بعض المؤسسات منها وزارة الحكم المحلي والصندوق الاجتماعي .

-ومما هو جدير بالذكر أن مصـر تبنت فكرة مراجعة أو إعادة دراسـة الجوانب الاقتصادية لمبادرة نيباد والصناعات القائمة على الزراعة خاصة التصديرية وتطوير شكل وأداء بنك التصـدير والاسـتيراد الأفريقي وتحويله إلى صـندوق أفريقي للزراعة ودعوة الدول الصناعية الكبرى والاتحاد الأوربي للمساهمة فيه بهدف دعم مبادرة نيباد .

-هذا وقد حث الاتحاد الأفريقي الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية على الا ستثمار الزراعي في أفريقيا ، وقد لاقت المبادرة المـ صرية بـ شن ا ستئناف عقد القمم الأفريقية العربية ترحيب كل من الجامعة العربية والدول الإفريقية في اتفاقيات لتشــجيع وحماية الا ستثمارات من شأنه أن يشجع تدفق الا ستثمارات العربية إلى القارة الأفريقية . كما تم الاتفاق على عقد اجتماع بين خبراء كل من الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي حول الزراعية والأمن الغذائي عام 2008 وذلك لاقتراح خطة عمل مشــتركة وإنشـــاء شبكة معلومات زراعية على مستوى القارة لنقل المعلومات والخبرات الزراعية بين دول القارة بعضـــها البعض من ناحية ومن ناحية أخرى بينها وبين الدول المعنية بالتنمية في أفريقيا والعمل على تفعيل خطوات الجماعة الاقتصـــادية الأفريقية بغية قيام مناطق حرة واتحاد جمركي وقيام السوق الأفريقية المشتركة .

-وفي إطار التفعيل فقد صدر عن الاتحاد الأفريقي مقرر بشأن التقرير عن مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية ويشير إلى أهمية العمل على ترجمة الشراكة الأوربية الأفريقية التي يجسـدها عقد مؤتمرين للقمة الأوربية الأفريقية حتى الآن على مشـروعات وخطط لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا وبصفة خاصة في القطاع الزراعي الأفريقي بما يعود بالفائدة على الاقتـ صاد العالمي ويـ ساهم بفاعلية في و ضع حلولاً عملية لمـ شاكل الغذاء والأمن الغذائي .

-وصـدر عن الاتحاد الأفريقي مقرر بشـأن التقرير المرحلي عن مختلف الشـراكات الإسـتراتيجية للاتحاد الأفريقي مع اليابان (مؤتمر طوكيو الرابع لتنمية أفريقيا - تيكاد) والصين وأمريكا الجنوبية والهند وتركيا وإيران .

-فإنه يتضمن استعراضًا للتقارير الخاصة بالتقدم الذي تم إحرازه في تلك المبادرات .

-وفيما يتعلق بفرص الاستثمار :

-أود أن أ شير إلى أهمية الا ستثمار في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين والموارد الطبيعية والبشرية والبنية الأ سا سية . وأدود أن أو ضح أن الإ شكالية ليست في تحديد مجال أو مشروعات أو منطقة للاستثمار فيها ، لكن المشكلة الرئيسية هي توفير التمويل اللازم للاسـتثمار بالإضـافة لتوفير ضـمانات محلية وعلى مسـتوى القارة فمجالات الاسـتثمار يمكن أن تتسـع لأكثر من هذه المجالات الثلاث خاصـة في مجال الطاقة والكهرباء والصـحة والري ، ولكن تظل مشـكلة التمويل هي المطلب الملح في ضـوء حقيقة محدودية المصادر المالية المتاحة لدول القارة .

-فبالنسبة للزراعة : فإنها تعتبر مجالا واسعا للتنمية فالقطاع الزراعي في أفريقيا كمعظم بلدان العالم النامي يستخدم من 70 ـ90٪ من الأيدي العاملة ومن 20 ـ60٪ من الناتج المحلي الإجمالي ـــ أي أن الزراعة تعتبر حلا لمشكلة الأمن الغذائي ، وتساعد على الحد من الفقر وخلق فرص عمل وتحقيق تنمية بشرية واقتصادية واجتماعية .

-وفي هذا الإطار فإن الجميع مطالبون دولاً وهيئات بالتوصل إلى صيغة أو اتفاق على إطار لتمويل الاستثمار في الزراعة في الدول الأفريقية ، وأشير هنا إلى تجربة مصر إذ أنها أنشأت عدة مزارع نموذجية بعدة دول أفريقية ، وتلقينا طلبات من حوالي 14 دولة أفريقية لإقامة مشروعات زراعية بها وكذا مشروعات ري إلا أننا نواجه صعوبة في التمويل ، وأدعو الجميع إلى تمويل هذه المشروعات والتي تعتبر الحل الأمثل لمشكلة الغذاء والفقر في أفريقيا .

-كما أن الاستثمار في مجال الصناعة والتعدين يمثل منطقة جذب هامة بما له من ميزات، فإنتاج أفريقيا من الماس يمثل نحو 95٪ من الإنتاج العالمي ، على حين يمثل إنتاجها من البلاتينيوم نحو 90٪ من إنتاج العالم ، كما تنتج نحو 60٪ من الإنتاج العالمي من الذهب و 33٪ من الإنتاج العالمي من الكروم ونحو 33٪ من الإنتاج العالمي من الكوبالت .

-كما أن التنمية الزراعية تتيح إنشاء مشروعات تصنيع زراعي وليس تصدير المادة الخام فقط ، كما أن الاستثمار في هذه المجالات يتطلب تنمية بشرية في مجال التدريب النوعي والمتخصص على هذه الحرف والصناعات ولذلك أدعو إلى إنشاء آلية عربية أفريقية لدراسة الاستثمار في هذه المجالات وتحديد عدة مشروعات تشمل إقليما أو عدة أقاليم وبتمويل مشترك من هيئات تمويل عربية وأفريقية ودولية .

**وحتى يتم هذا الاستثمار فإن هناك مطالب ـ أهمها : ـ**

-توفير دليل للاستثمار في أفريقيا يحدد المجالات الواعدة لفرص الاستثمار.

-تنسيق التشريعات واللوائح وإجراءات الاستثمار بما يضمن تدفق الاستثمارات .

-ضمان حقوق المستثمرين قبل الحكومات الأفريقية نفسها .

-كفالة حقوق تأسيس المشروعات .

-إنشاء هيئة ضمان الاستثمار الأفريقي وتحديد مساهمات الأعضاء وفقًا للحجم الاقتصادي لكل دولة عضو (الناتج القومي ، عدد السكان ، الاحتياطات من العملات الأجنبية) .

-وحتى يتحقق ذلك ، فإننا نعيد التأكيد على أن كافة مقومات الاستثمار في الصناعة والزراعة موجودة في أفريقيا لتوافر الأيدي العاملة ورخصها والأرض القابلة للزراعة والمواد الخام إلا أنه لا تزال هناك مشكلة النقل والخدمات والمواصلات وهي مجال بكر للا ستثمار فيه أيضًا في ظل عدم تكامل البني التحتية بالقارة ، وبما يعد نظام b.o.t الأسلوب الأمثل لإدارة مثل هذه المشروعات من وجهة نظري .

-فيما يتعلق بآليات الاستثمار فإن أول ما نراه كخطوة أولى هو إنشاء مجلس أعلى للا ستثمار العربي الأفريقي المشترك يكون هدفه الا ستثمار في أفريقيا واهتمامه منصب على إزالة عوائق التنمية والاستثمار وتسهيله وتقديم المشورة والمعلومات والتنسيق بين اتحادات الصناعات ورجال الأعمال والهيئات الرسمية والمعنية بالتنمية على الجانبين العربي والأفريقي ، ونفس الوضع فيما يتعلق بالتجارة فإن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية أفريقية ربما تكون مطلبًا ملحًا بالإضافة إلى العمل على الحد من تأثير العوامل التي تؤثر على حركة التجارة البينية بين العرب وأفريقيا سواء جمركية أو حمائية أو نقدية تتمثل في العملات وسرعة التحويلات المالية وضمانات الاستثمار .

-وفي مجال التدريب والتأهيل فلا شـك أن قيام تعاون واسـتثمار في أفريقيا سـيتبعه ضرورة إنشاء مراكز تدريب وتأهيل حرفي لإكساب العمالة المهارة اللازمة وهو دور تالٍ لإنشاء أي مشروع ، ولا يوجد مشروع يبغى الربحية إلا وأنشأ مركزًا لتدريب وتأهيل العمالة اللازمة .

-ويبقى هناك عدة ترتيبات وضـمانات جماعية تتعلق بضـمان حقوق المسـتثمرين وخلق حوافز الاستثمار وكفالة حق تأسيس المشروعات وعدم وجود قيود على انتقال الأفراد ورؤوس الأموال ومنع الازدواج الضريبي ، والتعاون في مجال البورصات المالية وتقليل نفقات النقل ، وتنسيق النظم المالية والبنكية .

**(ب) التوصيات :ـ**

-وبعد أن استعرضـنا الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي لتفعيل العمل الأفريقي الموحد لتحقيق أهدافه الاقتصـادية في مواجهة التحديات التي فرضـتها العولمة فإنه ينبغي التأكيد على أن مدى فاعلية الاتحاد الأفريقي تكمن أيضا في مواجهة التحديات والمشكلات المختلفة الإقليمية والدولية منها والتي تؤثر على فاعليته باعتبار أن الاتحاد الأفريقي قد جاء لمواجهة هذه التطورات بجوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

**(أ) وهذه التحديات منها الداخلي والمتمثل في الآتي :ـ**

1 ) التحدي المؤسسي داخل الاتحاد الأفريقي بالنظر إلى المؤسسات المالية والنقدية التي استقر الرأي على إنشائها داخل الاتحاد الأفريقي ومنها مثلا المصرف المركزي الأفريقي ، فإذا كانت القارة تئن بمديونية تتجاوز 420 مليار دولار ، فهل بإمكان أفريقيا توفير الأساس اللازم لتلك المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات الدولية لصندوق النقد الأفريقي وبنك الا ستثمار الأفريقي ، وهل هي قادرة على الا ستفادة الحقيقية منها والتوظيف المناسب لها .

2 ) أزمة الدعم الخارجي للتنمية في أفريقيا ، فمن المشكلات المهمة التي تواجه الاتحاد الأفريقي ، وعليه إيجاد حل لها ذلك التحدي التقليدي في أن الدول الأفريقية لا تمتلك أدوات للتنمية اللازمة ، ومن ثم تقع فريسة للدعم الخارجي ، بل وتنتظر هذا العم ، ومن ثم فإن قضية تمويل البرامج والمشروعات التنموية لابد أن يتم من خلال الدول الأفريقية ذاتها حتى لا يفشل الاتحاد الأفريقي ويصبح مجرد وثيقة تحمل أحلاما غير قابلة للتنفيذ على أرض الواقع .

3) تعدد الصراعات والحروب بالقارة ، فالقارة الأفريقية لا تزال تموج بالصراعات المسلحة ورغم إحراز تقدم في بعض بلدان القارة إلا أن الاتحاد الأفريقي مطالب بوضع إستراتيجية متكاملة للتسويات المختلفة وذلك بهدف القضاء أو الحد من تلك الصراعات التي تقف عائقا أمام فرص تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة في القارة الأفريقية .

4) عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول الأفريقية إضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض وبالتالي فإن الاتحاد الأفريقي مطالب بوضع إستراتيجية مستقبلية لمعالجة هذه المشكلات بما يمهد لتحقيق التنمية الاقتصادية في القارة .

**(ب) ومنها أيضا التحديات الدولية والعالمية بكافة جوانبها كالعولمة والتي تترك تأثيرها على الدول الأفريقية على الوجه التالي :ـ**

1ــ ففي النواحي الاقتصادية تظهر آثار حرية التجارة على الاقتصادات الأفريقية من إمكانية تقليص بعض الصناعات أو إغلاقها تماما فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة إضافة إلى هروب رأس المال الأجنبي إلى الخارج .

2ــــ هناك أيضا سياسات المؤسسات الاقتصادية المانحة و شروطها السياسية والاقتصــادية وما يمكن أن يترتب على مثل هذه الشــروط من آثار اجتماعية وســياســية واقتصادية داخل الدول الأفريقية من انتشار الفساد وارتفاع معدلات البطالة والجريمة .

**(جـ) استشرافات المستقبل :ـ** ومن ثم فهناك عدد من العوامل التي يمكن من خلالها استشراف مستقبل العمل الأفريقي الجماعي والموحد في إطار الاتحاد الأفريقي وذلك في ضوء التحديات سالفة الذكر والتي ينبغي التعامل معها ليقوم الاتحاد الأفريقي بالدور المنوط به في القارة الأفريقية .

**وهذه العوامل يمكن توضيحها في إطار الملاحظات الآتية :ـ**

1 ) فاعلية الاتحاد الأفريقي تعتمد في جزء منها على رئيس الاتحاد وكيفية رؤيته لترتيب القضايا والموضوعات بحيث يمتلك الكفاءة في تحديد القضايا والموضوعات ذات الأهمية والأولوية بتناولها حتى لا تفقد الموضوعات أهميتها .

2 ) أن أهداف الاتحاد الأفريقي قد جاءت شــاملة لكافة طموحات القارة الأفريقية وكاستجابة للتطورات الدولية الحديثة مثل سيادة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتضامن ومناهضة الجرائم الجديدة

وتســوية النزاعات بين الدول الأفريقية عن طريق محكمة العدل الأفريقية وبرلمان عموم إفريقيا فضــلا عن التقدم صــوب إتمام الجماعة الاقتصــادية الأفريقية . كما أن تمويل مجلس الأمن والسلم الذي يعد السلاح السياسي وترسانة الاتحاد العسكرية في مواجهة الأزمات والصــراعات في القارة ضــروريا . فالمجلس يحتاج إلى مائتي مليون دولار سنويا مما يعني ضرورة توفير التمويل اللازم لهذه الآلية لتقوم بدورها ، وفي هذا الإ طار يمكن الإشــارة إلى المبادرة التي طرحها الرئيس عمر كو ناري بدعوة ا لدول الأعضــاء في الاتحاد إلى تخصــيص 5٪ من ميزانيا تها من أ جل تمو يل خطط الاتحاد الأفريقي .

3 ) كما يؤ كد البعض أن هناك ارتبا طا وثيقا بين الواقع الاقتصــادي والاجتماعي الأفريقي والمعوقات التي تواجه الاتحاد الأفريقي والذي اتخذ خطوة للأمام ســابقا بها المتحقق في ظل منظمة الوحدة الأفريقية ولكن من الحكمة الاهتمام بتشــكيل وبلورة هياكل ومؤسسات رسمية وغير رسمية في إطار الاتفاقية المنشئة للاتحاد الأفريقي يكون هدفها الأســاســي وضــع أهداف الاتحاد محل التنفيذ مع الأخذ في الاعتبار ضــرورة ألا يؤدي ذلك إلى تضخم إداري بلا فائدة مع ضرورة مراعاة توفير التمويل اللازم للتخطيط والمشروعات ، والوقت فقط هو الذي يحكم الحكم ،

وأن العبرة والنتائج النهائية لا تقاس في الغالب بما يصـدر من قرارات غير واقعية يستحيل تنفيذها عمليا بل بما ينفذ بالفعل أو يصلح للتنفيذ ، فالعبرة أيضا ليست بتغيير الأسماء ولا مثالية النصوص وشمولها وإنما المحك الرئيسي هو قدرة قادة الاتحاد الأفريقي على محاصرة المشكلات ووضع الثروات الأفريقية في خدمة الشعوب الأفريقية ، ذلك أن إبراز المشاركة الشعبية وحقوق الإنسان وقدسية الحياة البشرية ورفض فكرة الانقلابات العسكرية هي مثاليات سوف تصطدم بالواقع الذي لابد من تغييره وتغيير المعادلة الحاكمة فيه وأولها أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هو السبب الأول في نشأة النزاعات العرقية الإثنية وتحويل التركيب الأنثى الأفريقي إلى ظاهرة عنيفة .

4) كذلك فإن مقاومة الانقلابات العسكرية لا يمكن أن يتم عن طريق رفض الاعتراف بهذه النظم الانقلابية وإنما يتم اقتلاع هذا الداء من القارة الأفريقية عن طريق الفصل بين الجيش والسياسة وتنشئة أجيال من السياسيين والمثقفين القادرين على التعرف على المصالحة العليا في بلادهم وإعلائها وهذا يتطلب إشاعة ثقافة السلام والتسامح والتعايش وقبول الآخر .

5) ومن ثم فإن الاتحاد الأفريقي يواجه مجموعة من التحديات سـواء السـياسـية كالتدخلات الدولية والمحاولات الأمريكية والأوروبية بالأسـاس لإحداث تسـويات إقليمية في مناطق القارة المختلفة كما يحدث في السـودان ، وبعض هذه المحاولات تهدف إلى تغيير خريطة التوازنات في مناطق القارة المتعددة ومعظمها يهدف إلى إحداث توافق دولي وإقليمي من شأنه أن يهيئ الفر صة لل شركات الغربية للا ستفادة من مناجم التعدين وحقوق النفط إضـا فة إلى التعثر ا لديمقراطي وانتشـار الإر هاب والتطرف وا ستمرار النزاعات السيا سية بين الدول وفي داخل الدول الأفريقية بالاتهامات المتبادلة بإيواء المتمردين وجماعات المعارضـة وهو ما يحدث بشـكل واضـح في منطقة القرن الأفريقي ويضـاف إلى ذلك التحديات الاقتصـادية وانتشـار الأوبئة وعلى رأسـها مرض نقص المناعة (الإيدز) والتحديات الاجتماعية والتي تشـمل حدة أزمة اللاجئين فضـلا عن زيادة الجفاف والمجاعة .

6) أن الوضـع الاقتصـادي للقارة الأفريقية لا يزال كما هو ولم يتحسـن ؛ فإفريقيا لا تزال تمثل 1٪ من الناتج العالمي و 2٪ من نصـيب التجارة الدولية وبها عدد كبير من الدول الأقل نموا في العالم (حوالي 33 دولة) وحوالي 40٪ من سـكانها يعيشـون تحت خط الفقر ، كل ذلك إلى جانب ا ستمرار النزاعات التي تؤدي إلى تفاقم مـشكلة اللاجئين والنازحين ، وكل تلك المشكلات ينبغي على الاتحاد الأفريقي مواجهتها وهو ما يحاوله الاتحاد بوضـع خطط وأهداف اقتصـادية واجتماعية والتي تتضـمن برامج تهدف إلى الإ سراع بتكامل القارة ولكن هذه الخطط رغم حما سها إلا أنها تحتاج إلى تمويل وهو ما تحاول الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بحث سبل توفيره ومع انتهاء مرحلة الإعداد للبرامج والمشروعات يبدأ وقت التنفيذ وهو ما سينبئ عنه المستقبل .

7) لا بد أن يكون الاتـحاد الأفريقي مظـلة للتجمـعات الإقليمـية الاقتصـاد ية والمؤسسات التكاملية التي تغطي مساحات جغرافية هائلة ؛ فاشتراك الدول الأفريقية في عدد هائل من كيانات التعاون الاقتصـادي يعوق أكثر ما يسـاعد على تحقيق التقدم نحو التكا مل الأفريقي ، فالاتـحاد لا بد أن يو حد الجهود في هذه المنظـمات والتجمـعات الاقتصادية وفي ذات الوقت ينبغي ألا يعاني هو ذاته من تضخم مؤسسي .

-ذلك أن الحركات التكاملية الأفريقية لم تحقق نجاحات يعتد بها في تحقيق أهدافه بالرغم مما تموج به القارة من عدد ضـــخم من التجمعات الإقليمية المتداخلة كثيرا من حيث العنصــرية والمتعارضــة أحيانا من حيث الأهداف والوســائل . فما زالت التجارة البينية الأفريقية سواء على المستوى القاري أو الإقليمي متواضعة للغاية من (2 ـ4٪) من حيث حجمها وأهميتها النسبية وذلك بعد نحو خمس عقود من الا ستقلال ومن ثم إنشاء تكتلات اقتصـــادية جديدة أو إدخال التعديلات على التجمعات القائمة الأمر الذي يثير القلق بشأن جدوى هذه التجمعات في الو صول إلى هدف الاتحاد الأفريقي بإنشاء تكتل اقتصادي قاري خلال فترة وجيزة يناظر التكتلات الاقتصادية العالمية الناجحة في أوروبا مثل الاتحاد الأوروبي أو آسيا مثل الآسيان .

-ومن ثم فإنه يتعين على الاتحاد الأفريقي في إطار ســعيه لتحقيق أهدافه الاقتصــادية في رفع معدلات التنمية في القارة الأفريقية اتخاذ إجراءات فعالة وتبني ســياســات بديلة لتحقيق مطلبين عاجلين ومتكاملين هما :ـ

أ) بناء موقف إفريقي موحد يتسم بالصلابة والتماسك ووضوح الرؤية في مواجهة الضغوط والمخاطر التي تفرضها البيئة الدولية العالمية على جهود الإصلاح والتنمية في القارة .

ب) إعادة ترتيب أوضاع العملية التكاملية في القارة وتصحيح مسيرتها بما يلائم تحقيق الأهداف الرئيسية للاتحاد في التعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتهيئة الظروف لنجاحها .

-وفيما يتعلق بالمطلب الأول فإن الاتحاد الأفريقي يتعين عليه أن يضع الأسس لمشاركة إفريقية فعالة في المؤسسات والآليات التي تقود الاقتصاد العالمي في إطار عملية العولمة والتي تشكل ما يسمى أحيانا «بالإدارة العالمية» إذ بدون هذه المشاركة فإن الدول الأفريقية لن تستطيع الاستفادة من الفرص التي تتيحها آليات العولمة من (النفاذ للأسواق والحصول على الاستثمارات الأجنبية واكتساب مزايا التكنولوجيا الحديثة .... إلخ) . وفي نفس الوقت لن تستطيع تفادي المخاطر التي تفرضها تلك الآليات من التهميش واستنزاف الموارد .

-وفيما يتعلق بالمطلب الثاني فإن تحقيق الهدف المطلوب للحركة التكاملية في القارة يحتاج من الاتحاد الأفريقي إجراءات عاجلة في عدة اتجاهات لعل أهمها ما يلي :ـ

*ضرورة تحديد العلاقة بوضوح بين كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية الأفريقية والتجمعات الاقتصادية الإقليمية . ومما هو جديد بالذكر أن هناك بروتوكولا وقع في فبراير 1998م ويتطلب الأمر تعديل هذا البروتوكول أو إحلاله بروتوكولا جديد يحدد العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وذلك لكي يأخذ في الاعتبار التطورات التي طرأت على التنظيمات الأفريقية منذ توقيع معاهدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية في (أبوجا) عام 1991 ذلك على أن الحاجة ماسة إلى ترشيد التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة ، الأمر الذي قد يقتضي تقليل عدد هذه التجمعات إلى عدد محدود من الوحدات الإقليمية ودون الإقليمية والتي تتوافر لها مقومات الكفاءة والقدرة على تحقيق الهدف النهائي خلال فترة وجيزة باعتبارها اللبنات الأساسية لقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية المنتظرة ، وقد يتضمن ذلك الترشيد إدماج بعض هذه التجمعات أو إعادة هيكلة البعض الآخر ، ويبدو ذلك أمرا ضروريا من أجل تركيز الموارد النادرة لخدمة عدد قليل من المؤسسات ذات الكفاءة والتي يوجد لها دور حقيقي تؤديه .

كما يساعد على تجنب المنافسة غير الجدية بين هذا العدد الكبير من التجمعات التي قد تتداخل أهدافها . كما أن الترشيد يجب أن يعمل على حل مشكلة ازدواج العضوية القائمة حاليًا بما تتبعه من تعدد وتشتت الولاءات وتعارض السياسات وتناقض المصالح مما قد ينتهي بشلل حركة بعض هذه التجمعات على أن الترشيد المطلوب سوف يساعد على تحقيق مزيد من التنسيق للسياسات الاقتصادية داخل كل إقليم .

-ومن وجهة نظر البعض أن العولمة تعرض فرصًا كثيرًا لدفع التنمية في إفريقيا لكي تنشلها من هوة الفقر الذي تعاني منه . إن التكامل الإقليمي أمر حاسم لكي تستفيد إفريقيا من فرص العولمة ولتقليل المخاطر وأنه لا يمكن جذب الاستثمارات إلى إفريقيا بدون سوق كبير واقتصاد قادر وبيئة سياسية مناسبة ، ومن واقع الدروس المستفادة من التجربة الأفريقية مع التكامل الإقليمي لا بد من مواجهة بعض المسائل لتوظيف التكامل في دفع التنمية والاستفادة من فرص العولمة على النحو التالي :ـ

*يجب أن يكون اتجاه الاندماج الاقتصادي متكاملا وكليا بالتركيز على القضايا السياسية حيث إنه لا بد من معالجة النظرة إلى القارة الأفريقية على أنها منطقة محفوفة بالمخاطر من خلال الهياكل الملائمة التي تتكامل مع التحدي السياسي لتحقيق السلام والاستقرار والأمن الإقليمي .

*هناك حاجة ماسة إلى ترشيد التكامل الإقليمي في إفريقيا حيث لا تتحمل القارة تعدد التجمعات الاقتصادية الإقليمية من حيث الاختصاص والعضوية ويتعين أن يولي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي أولوية مهمة لحل ومعالجة هذه المشاكل.

*يجب أن تركز عملية التكامل الأفريقي على شراكة جديدة ليس فقط بين الحكومات ولكن أيضا بين الشباب النشط والسيدات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتوجيه عملية التكامل لصالح الشعوب ولاستثمار الطاقات الأفريقية المنتجة في عملية التنمية .

* ضرورة إعطاء أولوية للإنتاج وتكامل سوق عناصر الإنتاج وتطوير البنية الإقليمية وتنسيق السياسات والبرامج السياسية .

*ضرورة أن تنعكس الأهمية التي تعلقها الدول الأفريقية على التكامل الإقليمي في عملية التنمية في تخصيص الموارد وخلق الإطارات المؤسسية القومية من أجل التنفيذ الفعال لسياسات وبرامج التكامل الإقليمي .

*ومن ثم يمكن القول إن التكامل الإقليمي يعد مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي لدول القارة على الذات وأمرا لازما لمواجهة التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجه القارة الأفريقية لما يتيحه التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثير من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء والاستقرار بفعل واقعها وحيزها الجغرافي ، وما يفرضه من قيود على إمكانيات هذه الدول وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وهو ما دعاه وأكد عليه الفكر السياسي الأفريقي طويلاً وأدركته وإن لم تلتزم بد الدول الأفريقية ، وقد ارتبطت حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا منذ الستينيات من القرن الماضي بمساعي الدول الإفريقية لاستكمال استقلال إرادتها على الأصعدة المختلفة بعد حصولها على الاستقلال من الدول الاستعمارية .

*ومن ثم نرى أن مسألة التكامل أصبحت غاية في الأهمية في ظل العولمة فهي ماكينة التوازن بين النمو والتنمية بل إنه يعني الحد من الإجراءات الروتينية في مجالات عديدة مثل الجمارك وحركة الأفراد والبضائع والتجارة السريعة بين الحدود ، بل إن التكامل قد يمتد ليشمل البحوث العلمية . ولا شك أن نتائج ذلك سوف تنعكس بشكل إيجابي فتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ومع ذلك يجب لفت النظر إلى أن للتكامل مشاكل متعددة لأن الشعوب مختلفة في تاريخها وثقافتها وعاداتها إلا أنه يمكن التغلب على هذه المشاكل بالإدارة السياسية المشتركة لدول القارة .

*وأخيرا فإن هذه التحديات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي لا شك أنها تتضاءل إلى جوارها المحاولات المستمرة لتعديل اللوائح وتفعيل أنشطة أجهزة الاتحاد الرئيسية ، إلا أنه ينبغي الانتباه إلى أن الإغراق في النواحي الإدارية والتنظيمية يؤدي إلى الحيدة عن المشكلات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها .

*ولذلك فإن مواجهة هذه التحديات والخروج من تلك الضائقة يستلزم طرح بعض الأفكار التي قد تمثل :ـ

د ـ محاور مستقبلية لدراسات أكثر استفادة يمكن إيجازها في الآتي :ـ

1 ) النظر إلى مشكلات القارة الأفريقية نظرة شاملة لتحقيق الاستقرار والأمن ومحاولة تسوية النزاعات في إطار اللجان المتخصصة أو في إطار مؤتمر الاتحاد ، وإذا استحال ذلك ففي إطار محكمة العدل الأفريقية . ولعل آليات وأجهزة الاتحاد الأفريقي تقوم بدور فعال في هذا المضمار خاصة في حالات الإبادة الجماعية داخل دول القارة وتفويض الاتحاد بأن يتدخل لإنهاء هذه الحروب المتمثلة في الجرائم ضد الإنسانية والإبادة ، وهنا نذكر الجنون العرقي في رواندا ـ بورندي ـ السنغال ـ النيجر ـ السودان ـ الصومال ـ أثيوبيا ـ أنجولا ـ موزمبيق ـ ليبيريا ـ الكونغو الديمقراطية .

2) العمل الجاد على تحقيق التكامل من خلال الجماعة الاقتصادية الأفريقية ذلك أن قيام هذه الجماعة يعد الأمل المتبقي أمام دول القارة الأفريقية لتحقيق التنمية المنشـودة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والتحديات المتعددة ، وفي هذا الإطار سيكون أمام الاتحاد أفريقي تحدياً كبيرا لتنسـيق أنشـطة مختلف التجمعات الإقليمية وشـبه الإقليمية لكي تندمج في الاتحاد وتصبح جزءًا لا يتجزأ منه .

3) الدول الأفريقية في إطار الاتحاد الأفريقي مدعوة إلى تنسيق السيا سات والاتفاق على قواعد مشـتركة عامة تواجه به التحديات حتى يمكنها التعامل كقوة جماعية وليس دول فرادى ، كما أنه ليس في صـالح الدول الأفريقية انفراد قوة واحدة بالنظام الدولي العالمي ولذلك أيضـا لابد لها أن تكون قادرة على فهم ما يحدث بشـكل صـحيح مع التحرك في اتجاه محدد لمواجهة تقليل الخسائر المحتملة أو تعظيم المكاسب المتوقعة وذلك يتطلب قدرة في الدول الأفريقية على بلورة مصالحها وأهدافها الوطنية.

4) وفي مجال الإصـلاح الاقتصـادي فإن الأمر يحتاج إلى التدرج المتزن وغير المتسـرع ، بمعنى ألا يكون الإصـلاح مرة واحدة من الاقتصـاد المخطط والموجه إلى الاقتصـاد الحر ، كما ينبغي أن يوضـع في الاعتبار بديهيات واضـحة وهي أن الحرية الاقتصادية لا تعني إلغاء دور الدولة ،

كما أن نجاح البرامج الاقتصــادية يتطلب نوعين من البنية الأســاســية هي الخدمات المادية اللازمة للإنتاج والكهرباء والطاقة وكذلك المؤ سسات الحالية والقوى البشرية المدربة لإدارة الإنتاج ، وأن عدم توافرهما سوف يؤخر كثيرا أية برامج إصلاحية وسوف يزيد من تهميش القارة ، هذا ويستلزم الإصلاح الاقتصادي الاهتمام بالزراعة وتطويرها وتشــجيع المزارعين على تنويع المحاصــيل ومن ثم ينبغي على دول القارة إن كانوا حريصين على توجيه حصة ضخمة من فوائضها لتطوير البنية الأ سا سية وتحقيق التنوع الاقتصادي بحيث لا تعتمد دولها على سلع واحدة مرتفعة الثمن في استمرار المعيشة في مستويات أعلى على مدى زمني طويل وكذلك وضع الأطر السياسية المشجعة للأنشطة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية في إطار خلق المنافسة بينهما ويرتبط بذلك أيضا استخدام وتطوير التكنولوجيا المناسبة .

5) مطالبة الدول الصــناعية الكبرى بالتعهدات الدولية لأفريقيا في إطار مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية (نيباد) كشركاء في التنمية وتقا سم المنافع وبزيادة المساعدات في إطار الأمم المتحدة التي نص ميثاقها على أن الدول المتقدمة تقوم بتخصيص جزء من دخلها القومي لمساعدة الدول الفقيرة في تحقيق التنمية بها ويرتبط بذلك أيضا استخدام هذه المساعدات (oda) والقروض بصورة أكثر فاعلية.

6) من الضـــروري أن تتفهم الدول الأفريقية طبيعة المتغيرات الحالية العالمية وأنه من صــالحها تعظيم المصــالح الأفريقية لدى القوى الكبرى وإقناع هذه القوى بجدوى أفريقيا وجدوى مصالحها في أفريقيا وذلك أيضا يستلزم الاهتمام بالعلاقات مع القوى الاقتصادية العالمية مثل الاتحاد الأوروبي وكذلك القوى الصاعدة خاصة وأنها مرشحة بفضل إمكاناتها بأن تكون من الدول المانحة .

7) العمل على ممارسة كسب القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قنوات غير رســمية كالنقابات العمالية وغيرها ، هذا وقد ســبق أن أوضــح الأمريكيون أن الدبلوماســيين الأفارقة مطالبون بالتعرف على الوســائل التي تمكنهم من كســب التأييد عن طريق «اللوبي» ، ومما لا شــك فيه أن الحاجة تدعو إلى المزيد من الجهد من أجل كســب تأييد الرأي العام الأمريكي من أوســاط رجال الأعمال الذين فشلوا في تنمية القدرة على التصدير حتى من دول تصدر النفط كنيجيريا .

-وأخيرا فإنه يمكن القول إنه على الرغم من هذه المشكلات والتحديات التي تواجه القارة الأفريقية فإن الأمل معقود على قيام الاتحاد الأفريقي بديلا عن منظمة الوحدة الأفريقية وذلك لوجود تغيير في هيكله وبنيانه وآلياته وأجهزته المستحدثة عن منظمة الوحدة الأفريقية . كما أن الدول الأفريقية قد سعت قبل تأسيسها للاتحاد الأفريقي إلى الاستفادة من تجارب الاتحادات الدولية المماثلة في تأسيس اتحادها الجديد وتطويعها للظروف والأوضاع الأفريقية الخاصة بالقارة .

-ومن ثم يمكن القول إن الدول الأفريقية في تقديرنا تدخل مرحلة جديدة ومهمة بقيام الاتحاد الأفريقي الذي نضع عليه آمالا كبيرة في حل مشكلات القارة ومواجهة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية ووضع دولها وشعوبها على طريق التقدم والتنمية .

-كذلك فإن ذلك الاتحاد يمثل أمل إفريقيا لتجاوز الصراعات الحادة التي تشهدها القارة منذ عهود الاستعمار خاصة الصراعات الثنائية والعرقية والحدودية والتي أوقعت مئات الآلاف من الضحايا بما يصعب حصره من الخسائر البشرية والاقتصادية .

-ومن ثم فإن نجاح الاتحاد الأفريقي في أداء المنتظر منه من مهام سيكون بلا شك رهنًا بتوافر الحماس له من جانب الدول المشاركة فيه إلى جانب السعي إلى التعاون المشترك البناء وتجاوز كل المشكلات والحساسيات القائمة فيما بينها من أجل بناء مستقبل أفضل للقارة التي طالت معاناتها .

-ولعلي أختم القول بما أكده الأ ستاذ الدكتور / عبد الرحمن الـ صالحي أ ستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الزقازيق والخبير في الشؤون الأفريقية :

((إن المسألة الأفريقية ليست في تعديل ميثاق أو استحداث هياكل أو إعادة صياغة أو الخروج بنصوص ملزمة أو قيام اتحاد جديد بل مطلوب الاقتناع أولاً بضرورة الاتفاق على حد أدنى لاتحاد الإرادات وتناسقها وتوافقها وعملها الصادق حتى يكون الدفع مثمرًا إلى الأمام ، فالعمل وفق حد أدنى من الإرادات الصحيحة الفعالة بعيدًا عن شوائب الخلافات والصراعات هو الفيصل والفاصل بين الكلمة والفعل والجد وغير الجد)) .



## المراجع العلمية

(1)د/ عبد الرحمن إسماعيل الصالحي . محاضرات حول منظمة الوحدة الأفريقية ـ الماضي .. الحاضر .. المستقبل .

ألقيت في أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية / مايو 1998م ص 5ـ25 .

منظمة الوحدة الأفريقية خلال عشرين عاما (القاهرة:الجمعية الأفريقية 1983) ص 8ـ20 .

انظر:

د/ عادل عبد الرازق –إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي – رؤية مستقبلية دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب –2007) ص 51–52.

دور مصر في منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002) ص 239–279 .

جمهورية مصر العربية – وزارة الخارجية – قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من 1963 – 1983 والقاهرة 1985 .

د/ سلوى محمد لبيب – منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينيات – السياسة الدولية العدد 93 يوليو 1988 ص 59 – 62 .

ولمزيد من التفا صيل : حول المشكلات الاقتصادية في أفريقيا ودور منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي .

انظر :د/ عادل عبد الرازق – دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963 – 2002 م (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2003) .

–منظمة الوحدة الأفريقية – ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (أثيوبيا : أديس أبابا 25 مايو 1963) .

(2)انظر التحديات التي تواجه القارة الأفريقية :–

د/ عبد الرحمن إسماعيل الصالحي – محاضرات حول منظمة الوحدة الأفريقية – الماضي – الحاضر .. المستقبل مرجع سبق ذكره ص 26– 33 .

الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر – بحث دراسة مقدمة في ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية التي عقدت بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة 2001 .

انظر :-السفير / أحمد حجاج – الاتحاد الأفريقي أفريقيا من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي مجلة آفاق أفريقية العدد السادس صيف 2001 ص 15 – 16 .

د/ عراقي عبد العزيز الشـربيني / رؤية حول الدور الاقتصـادي للاتحاد الأفريقي – الندوة المشار إليها المشار إليها بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة .

د/ عبد الملك عودة – الاتحاد الأفريقي من سـرت إلى لوسـاكا – جريدة الأهرام اليومية يوم 26 مارس 2001 ص 21 .

د/ عادل عبد الرزاق – أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي – مرجع سبق ذكره ص 113 – 128 .

انظر خطة عمل لاجوس في :

جمهورية مـصر العربية وزارة الخارجية – قرارات وتو صيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من عام 1963 – 1983 مرجع سبق ذكره .

الدبلوماسـية المصـرية في أفريقيا خلال خمسـة عشـر عامًا من 1977 – 1991 . (القاهرة :1992) .

وانظر في هذا المرجع السابق بعاشرة :

وثيقة خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصـــادية من ( 1980- 2000) ص 927 -1016 .

وانظر :- منظمة الوحدة الأفريقية ، المعاهدة المؤســـسة للجماعة الاقتصـــادية الأفريقية الموقعة من القادة الأفارقة في مؤتمر رؤســـاء الدول والحكومات في دورته العادية السابعة والعشرين في أبوجا / نيجيريا في الفترة من 3- 6 من يونيه 1991 (أديس أبابا : يونيه1991) .

د/ مصطفى سلامة حسين – الجماعة الاقتصادية الأفريقية – قراءة قانونية – السياسة الدولية العدد 113 يوليو 1993 .

د/ عادل سعد الحسنين – الجفاف والتصحر في إفريقيا – بحث مقدم لندوة مصر وأفريقيا – بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة 1996 .

وانظر كذلك :

منظمة الوحدة الأفريقية ، الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية (أديس أبابا – ديسمبر 1987 ) إعلان الدورة غير العادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الأفريقية بشأن ديون أفريقيا الخارجية (أديس أبابا / إثيوبيا ديسمبر 1987) .

الأمم المتحدة : برنامج الإنعاش الاقتصادي لأفريقيا من 1986 – 1990 (نيويورك: 1986) .

د/ محمود أبو العينين ، إمكانيات نجاح الحل الأفريقي الموحدة تجاه أزمة المديونية الخارجية لأفريقيا في ظل المتغيرات الراهنة في النظام الدولي الجديد ، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية في الفترة من 5- 7 من مايو 1990 التي نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

جامعة القاهرة / معهد البحوث الإفريقية ، مركز البحوث الأفريقية ، التقرير الاستراتيجي الأفريقية من 2001 – 2004 الاتحاد الأفريقي ، التقارير الاقتصادية الصادرة عن دوراته العادية حتى الدورة الثامنة عشرة في أديس أبابا / إثيوبيا في الفترة من 15– 16 من يوليو 2012 م بشأن المديونية الخارجية لدول القارة .

د/ عبد المالك عودة ، القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، الأهرام الاقتصادي 26 مارس 2001 ص 21 .

د/ فاروق عثمان طه ، منظمة الوحدة الأفريقية والتحديات التي تواجهها ، بحث مقدم ضمن بحوث مؤتمر أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين الذي عقد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية في الفترة من 27 – 29 من مايو 1997 م .

(3) انظر في تقرير اقتصادي أفريقيا 2011 م .

وزارة الإعلام ، الهيئة العامة الاستعلامات ، تقرير اقتصادي : أفريقيا 2011 .

التقرير عبارة عن عمل مشترك بين اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة من أجل أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ، عرض : صلاح عبد السيد / باحث بالهيئة العامة للاستعلامات – مجلة آفاق أفريقية العدد 35 ص 199 – 200 .

(4)انظر : في تحليل طبيعة الواقع الجيو إستراتيجي للقارة الأفريقية في ظل التنافس والتكالب الدولي على البلدان الأفريقية « بحث مقدم من د/ أماني الطويل / مدير الوحدة الأفريقية بمركز الدرا سات الـسيا سية والإ ستراتيجية بالأهرام نـشر بمجلة آفاق أفريقية العدد 35 ص 193 –194 تحت عنوان قراءة في مستقبل العلاقات المصرية – الأفريقية – التحديات والطموح أكتوبر 2011 .

لمزيد من التفاصيل انظر :

–مركز البحوث العربية والأفريقية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، مستقبل أفريقيا ، أفريقيا 2025 أي مستقبل ص 11 وما بعدها .

(5)انظر في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وآلياته الجديدة المستحدثة والفاعلة لمواجهة التحديات :–

–القانون التأ سيسي للاتحاد الأفريقي – لومي / توجو – في الحادي عشر من يوليو 2000 .

-د. فرج عبد الفتاح فرج ، إمكانيات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية في ظل الاتحاد لأفريقي .

بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الأفريقي ومســتقبل الأفريقية ، عقدت بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، أكتوبر 2001 ص 270 -294 .

الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة ، (القاهرة : دار النهضة العربية 2001) .

-د/ مصطفى حسن سلامة ، الجماعة الاقتصادية الأفريقية ؛ قراءة قانونية ) السياسة الدولية العدد 13 من يوليو 1993 م .

-د عادل عبد الرازق ، أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي / مرجع سبق ذكره آليات الاتحاد الجديدة والمستحدثة والفاعلة ص 124 – 168 .

وانظر في برلمان عموم أفريقيا :

د/ حمدي عبد الرحمن حســن ، برلمان عموم إفريقيا والبعد الشـعبي في حركة الوحدة الأفريقية ، بحث مقدم في ندوة الاتحاد الأفريقي ومسـتقبل القارة الأفريقية المشـار إليها سابقًا ص75- 86 .

د/ محمد عاشور مهدي ، برلمان عموم إفريقيا ومستقبل الاتحاد الأفريقي ـ تحديات قائمة وضمانات لازمة مجلة آفاق أفريقية العدد الثاني عشر 2003 ص 24– 26 .

وانظر أيضًا :– منظمة الوحدة الأفريقية قرارات القمة الأفريقية الا ستثنائية الخامسة بشأن الموافقة على مشروع البروتوكول الخاص ببرلمان عموم أفريقيا (ليبيا – سرت 21 من مارس 2002 ) .

–البروتوكول الخاص بالبرلمان الأفريقي والذي اعتمد في الدولة الاستثنائية الخاصة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في مدينة سرت الليبية في الثاني من مارس 2001 (أديس أبابا : 16 مارس 2001) .

–جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية ، مذكرة معلومات حول البروتوكول الخاص ببرلمان عموم أفريقيا في 2 يونيه 2002 .

–وانظر مجلس السلم والأمن الأفريقي : القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (أديس أبابا / 2001) .

د/ إبراهيم نصر الدين ، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي « مجلة آفاق أفريقية العدد الثاني عشر 2003 – ص40 – 41 .

أيضًا ألكسندر شولا ، عرض محمد قنديل الاتحاد الأفريقي إدارة النزاعات ، آفاق أفريقية العدد الثاني عشر 2003 ص 68- 69 .

د/ محمود أبو العينين ، الاتحاد الأفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية ، بحث منشور في ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ص 223 – 232 .

-الاتحاد الأفريقي ، بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن اعتمده الدورة الأولى العادية للاتحاد الأفريقي (دربان / جنوب أفريقيا في 6 من يوليو 2002 ) .

-القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والبروتوكول الخاص (أديس أبابا : 2001) .

-د/ فرج عبد الفتاح فرج ، دور المصرف المركزي الأفريقي في إدارة النظم النقدية ، مجلة آفاق أفريقية ، العدد الثاني عشر 2003 ص 53 -54 .

-وانظر في محكمة العدل الأفريقية : القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي والبروتوكول الخاص (أديس أبابا : 2001) .

د/ أحمد الرشيدي ، حول ضرورة الجهاز القضائي في نطاق جامعة الدول العربية ، مجلة شؤون عربية سبتمبر 1989 ص 7 وما بعدها .

التحكم والقضـــاء الدولي ، مجموعة محاضــرات مكتوبة لطلاب الدراســات العليا بكليتي الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2003 .

الجهاز القضــائي في إطار منظومة الاتحاد الأفريقي ، حدود الدور المتوقع والمأمول مجلة أفاق أفريقية العدد الثاني عشر 2003 ص 29 – 32 .

(6)انظر معاهدة أبوجا / نيجيريا والتجمعات الاقتصادية ظل الاتحاد الأفريقي :-

-منظمة الوحدة الأفريقية – المعاهدة المؤســســة للجماعة الاقتصــادية الأفريقية الموقعة من القادة الأفارقة في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السابعة والعشــرين في أبوجا / نيجيريا في الفترة من 3- 6 من يونيه 1991 (أديس أبابا : يونيه 1991) .

د/ عادل عبد الرازق :- أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي – مرجع سبق ذكره ص 128 – 144 .

المنظومة الأفريقية ومبادرة الشــراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا « نيباد » بين النظرية والتطبيق ص 141 – 271 .

جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مشروع دعم التكامل الأفريقي ، رؤى وآفاق أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية الذي عقد في الفترة من 16 – 17 من أبريل 2005 .

ولمزيد من التفاصيل حول التجمعات الاقتصادية في أفريقيا انظر :-

جمهورية مصر العربية – وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية – الأفريقية – التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 – 2005 ( القاهرة / 2006 ) .

-البروتوكول الخاص بالعلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تنفيذا للمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (هراري – زيمبابوي في 3 يونيو 1997 ) .

- الاتحاد الأفريقي اتفاقية اللجنة الأفريقية للطاقة ، ( لوساكا / زامبيا في 11 من يوليو 2001 ) بشأن التعجيل بتطبيق معاهدة أبوجا / نيجيريا .

-لمزيد من التفاصيل عنة التجمعات الاقتصادية الفرعية :-

(7)انظر تجمع دول الساحل والصحراء :-

-الوثيقة التأسيسية لتجمع الساحل والصحراء « معاهدة بشأن تجمع دول الساحل والصحراء » (طرابلس في 4/ 2/ 1998) .

-جامعة القاهرة / معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي عن أفريقيا الصادر عن مركز البحوث الأفريقية عام (2000 ، 2002 ص 105 – 118) .

-قرار المجلس التنفيذي بتشكيل وتحديد صلاحيات عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الصادر -1999 .

-تقرير الدورة العادية السادسة للمجلس التنفيذي (أجادوجو في 23/ 8/ 2001) .

-البيان الصادر عن اجتماع الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء على هامش اجتماع الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك : 15من نوفمبر 2001) .

-د/ عبد الملك عودة ، قمة تجمع الساحل والصحراء في الفترة من 6- 7 من مارس 2002 بمدينة سرت / ليبيا جريدة الأهرام مارس 2002 م .

-تقرير الاجتماع الرابع للوزراء المكلفين بالداخلية والأمن العام في البلدان الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء س – ص لومي / 29 – 30 من يوليو 2002 .

-تقرير الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذي – لتجمع دول الساحل والصحراء أسمرا في 19 – 29 من أغسطس 2000م .

-تقرير عن الدورة العادية السابعة للمجلس التنفيذي – طرابلس 3-4 من مارس 2002 .

-البيان الختامي للقمة الخامسة لتجمع دول الساحل والصحراء (نيامي / النيجر) في الفترة من 14- 15 من مارس 2003 .

-جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية – تجمع دول الساحل والصحراء – مرجع سبق ذكره ص 11-32 .

-تقرير الدورة العادية الحادية عشرة للمجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء التي عقدت بماكو / مالي – مايو 2004 م .

-تقرير عن مجلس رئاسة مجمع دول الساحل والصحراء الذي عقد في سرت / ليبيا 2010 .

(8)انظر في جماعة التنمية في الجنوب الأفريقي (السادك) :-

- جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 – 2003 الصادر عن مركز البحوث الأفريقية – مرجع سبق ص 82 – 94 .

-جمهورية مصر العربية – وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية – الأفريقية التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية – مرجع سبق ذكره ص 16 -17 .

-د/ محمد عاشور مهدي ، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك) – مجلة آفاق أفريقية العدد السابع خريف 2001 ص 22-36.

-د/ هويدا عبد العظيم عبد الهادي ، التكتلات الاقتصادية في الجنوب الأفريقي ، بحث مقدم في ندوة إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين والذي عقد في الفترة من 27 – 29 من مايو 1997 .

(9)انظر في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) .

-جمهورية مصر العربية ، قطاع التجارة ، اتفاقية السوق المشتركة والجنوب الأفريقي (الكوميسا) (القاهرة :يونيو 2002) .

-وزارة الصناعة والتجارة ، قطاع الاتفاقات التجارية – العلاقات المصرية الأفريقية .

التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية (دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 وحتى 2005 .

التبادل التجاري مع دول الكوميسا ص 38 وما بعدها (موقف تفصيلي ) .

-جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي عن أفريقيا من 2001 وما بعدها .

د. عراقي عبد العزيز الشربيني ، آفاق العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية بعد انضمام مصر إلى الكوميسا – مجلة آفاق أفريقية العدد الرابع عام 2000 ص111-113 .

د.فرج عبد الفتاح فرج – العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي « كوميسا» بحث منشور في المرجع السابق مباشرة ص127 – 128 .

د.محمود أبو العينين « العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا – بحث منشور في المرجع السابق ص 55 – 56 .

–جيري نكوميوموكا – داني هاريسون – جيمس مكوى – ترجمة سماح سيد أحمد .

« معوقات التكامل الاقتصادي في إفريقيا – دراسة حالة الكوميسا – مجلة آفاق أفريقية، العدد السابع ص 66 – 80 .

(10) انظر :– التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا « الإيكواس» :–

– جامعة القاهرة معهد البحوث الأفريقية – التقرير الإ ستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 ص 82 – 94 .

–رحاب عثمان محمد عثمان – الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) مجلة آفاق أفريقية العدد السابع ص 46 –66 .

– سـامي السـيد – الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا – إدارة الصـراع في المنطقة – أعمال المؤتمر الدولي الأول لشـباب الباحثين / معهد البحوث الأفريقية ص 380 – 410.

–جمهورية مصـر العربية – وزارة التجارة والصـناعة – قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصـرية – الأفريقية التكتلات الاقتصـادية في القارة الأفريقية ، مرجع سـبق ذكره ص 23– 24 .

د/ عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا «نيباد » – مرجع سبق ذكره ص 222– 237 .

(11) انظر في الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى (إيكاس / ECCAS :–

–د/ عادل عبد الرازق المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا «نيباد» – مرجع سبق ذكره ص 239 –241 .

إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي – مرجع سـبق ذكره ص 136 – 137 .

جامعة القاهرة / معهد البحوث الأفريقية – التقرير الإ ستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 مرجع سبق ذكره ص 118 –119 .

انظر في الاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا « نيباد » :–

(12)منظمة الوحدة الأفريقية ، المعاهدة المؤ سسة للجماعة الاقتصادية ، الأفريقية الموقعة من القادة الأفارقة في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السابعة والعشــرين في أبوجا / نيجيريا في الفترة من 3 – 6 من يونية 1991 (أديس أبابا / يونية 1991) .

(13)مبادرة الشــراكة الجديدة لتنمية أفريقيا « نيباد NEPAD » (أبوجا / نيجيريا : أكتوبر 2001 ) .

–د/ عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشــراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق مرجع سبق ذكره ص 397 وما بعدها .

الإســتراتيجية الأفريقية للتنمية ومبادرة الشــراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد NEPAD ) في إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي – مرجع سبق ذكره ص 225 وما بعدها .

(14) جمهورية مصر العربية – وزارة الصناعة قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية – الأفريقية التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ص10 .

(15) د، عادل عبد الرازق – المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا – مرجع سبق ذكره ص 397 وما بعدها وانظر أيضًا :

-د/ جمال السيد ضلع ، الفرانكفونية – في ظل التنافس الفرنسي – الأمريكي في أفريقيا – مجلة آفاق أفريقيا العدد 14 صيف 2003 – الصادرة عن هيئة الا ستعلامات ص 23 – 54 .

-د.عراقي الشربيني ، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد / NEPAD )مقدمة تعريفية – ضمن سلسلة دراسات مصرية إفريقية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مايو 2002 .

د.فرج عبد الفتاح – الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا وأثرها على بعض جوانب التنمية الاقتصادية نشرة البحوث الأفريقية (جامعة القاهرة : معهد البحوث الأفريقية ديسمبر 1998) .

د. نبيل بكر عمارة ، العلاقات الأفريقية الصينية في الألفية الجيدة – تحديات وآفاق مستقبلية آفاق أفريقيا العدد 14 صيف 2003 الصادر عن هيئة الاستعلامات ص 81 – 88 .

الاتحاد الأوروبي ودعم التنمية الأفريقية في ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد بحث مقدم في مؤتمر التنمية الجديدة في أفريقيا ( NEPAD) وتنمية أفريقيا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة من 24 –25 من سبتمبر 2002 .

-نيفين حليم صبري م صطفى – أوروبا ودعم لتنمية في أفريقيا ، درا سة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية بحث مقدم في الندوة السابقة مباشرة .

وأيضًا :-الاتحاد الأفريقي ، القرارات الصادرة عن اجتماعات ممثلي الاتحاد والدول الثماني الصناعية بدءا من عام 2001 وحتى 2013(ديربان / جنوب أفريقيا ) .

Dr . greg mills : human resources .

African development an NEPAD

-الاتحاد الأفريقي ، قرارات القمم الأفريقية الاتحاد حتى القمة الثامنة عشرة بأديس أبابا 15 – 16 من يوليو 2012 .

- انظر في : مدى قدرة الاتحاد الأفريقي على مواجهة التحديات في ظل العولمة :-

أ-النتائج :-

-القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد الأفريقي في دورته الحادية عشرة التي عقدت في 30 يونية– من 1يوليو 2008 في شـرم الشـيخ والموضـوع الرئيسـي / قضـية المياه والصرف الصحي وأزمة الغذاء في أفريقيا والقمم النوعية الأربعة التي سبقت القمة وما صدر عنها من قرارات للاتحاد الإفريقي .

-انظر :-القرارات الصـادرة عن اجتماعات المجلس التنفيذي لوزراء خارجية دول الاتحاد الأفريقي وهي القمة الثالثة عشـر للمجلس التنفيذي يومي 27 – 28 من يونيو 2008 م

-القرارات الصـادرة عن القمة العادية الثانية عشـر بأديس أبابا أثيوبيا في الفترة من 2ـــ3فبراير 2009 وتم اختيار موضـوع رئيسـي هو «تنمية البنية التحتية في أفريقيا بمجالات النقل والاستثمار في القارة الأفريقية»

-القرارات الصــادرة عن القمة العادية الثالثة عشــرة في مدينة / ســرت/ الليبية خلال الفترة من 1ــــــ من 3يوليو2009 تحت شــعار «الاســتثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي باعتباره ركنا أساسيا لعملية لتنمية المستدامة في أفريقيا .

-القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد الأفريقي الرابعة عشر بكمبالا ــــ أوغندا والتي عقدت في الفترة من 25 ـ26 من يوليو 2010 وتم اختيار الموضوع الرئيسي لها «المرأة والطفل الأفريقي» باعتباره مطلبا ضروريا لتحقيق التنمية البشرية في إفريقيا و صدر هذه القمة قرارا بإدماج مبادرة الشــراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) في منظمة الاتحاد الأفريقي لتصبح الذراع الاقتصادي للاتحاد الأفريقي وأصبحت برنامج اعتمده الرؤساء الأفارقة لتحقيقي التنمية في إفريقيا .

-القرارات الصــادرة عن قمة الاتحاد الســابعة عشــر في غينيا الاســتوائية / مالايو في الفترة من 30من يونيةــــ1 من يوليو2011 وموضوع القمة «دعم الشباب لصالح جهود التنمية المستدامة »

-القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد الثامنة عشرة في أديس أبابا / أثيوبيا في الفترة من 15 16 من يوليو 2012 وموضـــوعها الرئيســـي «دعم التجارة البينية بين دول القارة الأفريقية».

-انظر :-فقد صـــدر عن الاتحاد الأفريقي بشـــأن التقرير عن مفاوضـــات اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والشراكات الإستراتيجي للاتحاد الأفريقي مع اليابان والصين وأمريكا الجنوبية والهند وتركيا وإيران .

-د. فرج عبد الفتاح فرج ، الاتحاد الأوربي ودعم التنمية الأفريقية في ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة نيباد بحث مقدم إلى مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في إفريقيا NEPAD في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة 24- 25 / 2002 ص 15 .

د- نيفين حليم صـبري مصـطفى ، أوربا ودعم التنمية الأفريقية ، دراسـة في الموقف الأوربي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية ، بحث مقدم في الندوة السابقة مباشرة وص 1- 25 .

**ت- التوصيات :-**

17-د/ عبد الله الأشعل ، الاتحاد الأفريقي والقضايا المعاصرة (القاهرة : مؤسسة الطوبجي للتجارة والنشر 2002 :2003 ، ص 140 – 141 .

وانظر :-

د. ربيع عبد العاطي ، الاتحاد الأفريقي والتحديات الماثلة – مجلة آفاق أفريقية العدد 11 خريف 2002 ص 55 .

د. عادل عبد الرازق ، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي ، رؤية مستقبلية ، مرجع سبق ذكره ص 314 وما بعدها .

- نادية عبد الفتاح ، الاتحاد الأفريقي بين الأمل والخوف رؤية تقويمية ، بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في إفريقيا ، رؤى وآفاق – جامعة القاهرة – معهد البحوث الأفريقية – إبريل 2005 ص 182 – 187 .

د.جمال ضلع ، الاتحاد الأفريقي بحث منشور في التقرير الإستراتيجي – الصادر عن مركز البحوث الأفريقية بمعهد البحوث الأفريقية جامعة القاهرة 2002 ص 6– 10 .

18–انظر في الحركات التكاملية في أفريقيا :–

د. فرج عبد الفتاح ، إمكانيات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصـادية الأفريقية في ظل الاتحاد الأفريقي بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الأفريقي ومسـتقبل القارة الأفريقية والتي عقدت بمعهد البحوث الأفريقية في أكتوبر 2001 ص 270 – 294 .

الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة (القاهرة : إدارة النهضة العربية 2001) .

د. مصطفى حسين سلامة ، الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، قراءة قانونية ، السياسة الدولية العدد 113 يوليو 1993 .

د. عادل عبد الرزاق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد )بين النظرية والتطبيق ص 141 – 271 .

19- انظر في التكامل الإقليمي في إفريقيا :

جامعة القاهرة / معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مشروع دعم التكامل الأفريقي ، رؤى وآفاق أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية الذي عقد في الفترة من 16 — 17 من أبريل 2005 ، البحوث الآتية :-

-إحسان مهدي ، المتغيرات الدولية الإقليمية وآثارها على مساعي التكامل ص 27- 52 .

-رانيا حسين الدولة القائد ودورها في التكامل في ضوء تجربتي السادك والإيجاد ص 53 — 77

-أيمن شبانة ، مقومات التكامل الأفريقي في المجال الإعلامي والثقافي ص 78 -111

-الخضر عبد الباقي محمد ، المجتمع المدني في إفريقيا وآفاق التكامل بين الشعوب الأفريقية ص 112 -126 .

نادية عبد الفتاح ، التكامل الاقتصادي ، الطريق لتعزيز المن البشري في أفريقيا ص 173 -188 .

نورا كمكان ، الاتحاد الأفريقي بين الأمل والخوف ، رؤية تقويمة ص 171 – 173 .

-د/ محمد عاشــور مهدي ، التكامل الإقليمي في إفريقيا – خبرة الماضــي ورؤى الحاضر ص 11– 15 .

20-د/ عادل عبد الرازق ، إفريقيا في إ طار منظمة الو حدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي ، مرجع سبق ذكره ص 318 – 322 .

وانظر :- د.عبد الرحمن إ سماعيل الصالحي ، منظمة الوحدة الأفريقية ، الما ضي – الحاضر – المستقبل – مرجع سبق ذكره ص 25 وما بعدها .

# المؤلف في سطور

- المؤلف يشغل وظيفة وكيل أول وزارة التعاون الدولي .

- شغل العديد من الوظائف منها وكيل الوزارة للموارد البشرية بالوزارة ومدير عام الإدارة العامة للتعاون مع المنظمات والتجمعات الاقتصادية في القارة الأفريقية ومثل مصر في كثير من المؤتمرات الدولية – كما حضر بعض هذه المؤتمرات بدعوة من منظمة الأمم المتحدة .

- شغل المؤلف أيضًا العديد من الوظائف قبل ذلك منها مدير عام برئاسة الجمهورية وأيضًا مدير عام بمجلس الوزراء ، كما أن نشاطه العلمي عضو بهيئة التدريس للدراسات العليا (دبلوم المفاوضات الدولية) بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .

- له العديد من البحوث في الشؤون الإفريقية ودول حوض النيل – نوقشت في ندوات علمية في معهد البحوث والدراسات الإفريقية اعتبارًا من عام 1997م ، و شارك أيضًا في إعداد التقرير الإستراتيجي عن إفريقيا ، وللمؤلف العديد من المؤلفات العلمية الصادرة عن الهيئة العامة للكتاب والتي تعني بالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأفريقيا .



# إصدارات المؤلف

**أولاً : إصدارات في إطار التنظيم الدولي والعلوم السياسية والاقتصادية في إفريقيا :**

1- دور مصر في منظمة الوحدة الإفريقية عام 2002م.

2- دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشـكلات الاقتصـادية في أفريقيا من عام 1963 وحتى 2002 ، وتم إعادة طبعه في عام 2013م .

3- بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإسـتراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل عام 2004م .

4- المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق (رؤية مستقبلية) عام 2006م.

5- إفريقيا ما بين منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقية (رؤية مستقبلية) دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية .

**ثانيًا : إصدارات أخرى في التكامل الأفريقي :**

1- تجربة التكامل المصري السوداني بين النظرية والتطبيق 2013م.

2- التكامل الاقتصادي في أفريقيا بين النظرية والتطبيق 2014م.

**ثالثًا : إصدارات أخرى في إطار القانون الجنائي :**

1 – التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم بكافة أنواعها .

2 – شرح قانون الإجراءات الجنائية في ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض .

4- شرح قانون العقوبات في ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض مع درا سة خا صة لأحكام وقواعد قانون الشيك الجديد .



# الفهرس